



جامعة باتنة 1  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية:

"دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة"

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية  
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:  
أ.د. عبد الحق زغدار

إعداد الطالبة الباحثة:  
أمال بغمالم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. دلال بحجري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. زيدان زياني	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. أمين الببار	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د. كريم رقولبي	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
د. سمير الباهي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2022\_2021

# رَبِّهِمْ إِلَهُ الْعَالَمِينَ

قال عزوجل:

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ  
يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ  
حَمِيدٌ﴾ لقمان : 12.

قال عزوجل:

"قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ  
قَبْلًا أَنْ يَدْرَكَكَ إِلَيْكَ طَرَفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقْبِرًا عِنْدَهُ  
قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ  
وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي  
غَنِيٌّ كَرِيمٌ". النمل: 40 .

# \*شكر و عرفان\*

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة  
للعالمين سيدنا محمد، و على آله و من دعا بدعوته و سار  
على سنته إلى يوم الدين.

الحمد لله حمداً كثيراً، والشكر لله الذي من علينا، و يسر لنا  
إنجاز هذه الأطروحة.

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور " عبد الحق زغدار " ، لتوليته  
وتحملة مسؤولية الإشراف على الأطروحة، على جميع النصائح الأخوية  
خاصة، الإرشادات والتوجيهات المسداة منذ سنة 2009 .

الشكر موصول للسادة الأفاضل: أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على  
تحملهم مسؤولية تقويم الأطروحة من كل جوانبها .

كما لا يفوتني أبداً تجاوز كل الدعم المقدم من أساتذتي الأفاضل بصفة  
خاصة البروفيسور: زياني صالح ، البروفيسور: عادل زقاغ.

صديقاتي ، أصدقائي، زملائي و زميلاتي الأعزاء على سبيل التعميم، و  
خاصة : وفاء العمري، سهام ركنية، عيدون الحامدي، حبيبة مقلاتي ، على  
مشايرتهم لي جميع المراحل التقديمية للأطروحة بكل جد ....أحبكم جميعاً .

\* آمال \*

# \*إهداء\*

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله حباً،  
إمتناناً، و تقديراً ..... أبي و أمي  
إلى رفقاء دربي - إخوتي الأعزاء:  
..... عبد الرزاق، سعيد ، صابر  
إلى من صنع الإستثناء في حياتي  
بإمتياز ..... حمزة  
إلى كل طالب علم .....  
..... أهدي هذا العمل

# ملخص الدراسة

فرضت الضرورة المنهجية عقب جملة التطورات التي شهدتها حقل الدراسات الأمنية، على جميع الأصعدة والمستويات حتمية تبني مقاربات نظرية جديدة، تسعى في مضمونها لتجاوز الإجراءات الكلاسيكية نحو الأطر البنائية التي يتم فيها بالدرجة الأولى إضفاء الأبعاد الإنسانية التي كانت محل تهميش محلي، إقليمي ودولي، والتي تتكفل به مؤسسات وهيئات حكومية، وغير حكومية بمشاركة فواعل رسمية، وغير رسمية في شكل نهج تعاقد علائقي - شبكي في إطار ما يعرف " بالحوكمة العالمية "، هذه الأخيرة التي تم إسقاطها مباشرة على حقل النزاعات المجتمعية لنصبح أمام ما يعرف بـ " الحوكمة الأمنية العالمية للمجموعات الإثنية ".

إدراج المنظور الحوكماتي الأمني في مجال النزاعات المجتمعية الإثنية ذات الأبعاد الحدودية، يرجع أساساً للشظي الأمني، والتشردم المجتمعي الذي شهدته المناطق الساخنة للنزاعات، على غرار منطقة الساحل الإفريقي، منطقة القوقاز، منطقة البلقان، وأمريكا اللاتينية محل الدراسة والتحليل، كما يرجع إدراجها أيضاً للعجز النسبي للدولة في مجابهة مثل هذه التهديدات، كون أن التحديات الراهنة تتطلب أكثر من مجرد التنسيق الدولاتي، وغير الدولاتي في شكل قولبة منهجية دقيقة.

بناء العلاقات التفاعلية التعاقدية للفواعل الرسمية ( الدولة، المنظمات الدولية والشركات الحكومية) وغير الرسمية ( منظمات المجتمع المدني العالمي، الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، المنظمات الدولية غير الحكومية، المنظمات النسوية)، تم في شكل توافقي يعتمد أساساً على إقحام الأبعاد الإنسانية في المجالات النزاعية، حيث تم نفي فرضيات الإنزلاق الإثني، نحو الطروحات التوازنية التي تجمع في طياتها بين منظوري الأمن القومي وحقوق الإنسان خاصة عقب صدور تشريعات 11 سبتمبر 2001.

فاعلية الأطر التفاعلية تعتمد على مدى قابلية الدولة في حد ذاتها لمنح هامش وظيفي يتم في إطاره تدخل منظمات المجتمع المدني، وإستراتيجيات القطاع الخاص، شريطة كفاءة المنظمات غير الحكومية في حد ذاتها نظراً لأن القطاع الأمني في حد ذاته مسؤولية دولاتية.

مما لا شك فيه أن بناء الشبكات التعاقدية، تعرض للعديد من التحديات والعراقيل على مستوى الشبكة من جهة، وعلى مستوى كل فرع متخصص من جهة ثانية، هذا ما قاد لحتمية البحث عن مخارج يمكن جداً من خلالها إعادة بلورة وصياغة المفاهيم، ومعالجة أوجه القصور والنقص، وكذا صياغة إستبصارات علمية دقيقة قائمة على حقائق مثبتة تجريبياً، دون الإستناد لتحليلات نسبية تبقى رهينة الخصوصية المجتمعية لكل منطقة من المناطق المحددة للدراسة، حيث يبدو جلياً أن المخرج الفعلي لمثل هذه التحديات، يكون بالعودة خطوة إلى الوراء من خلال إدراج المنظور الإسلامي، كونه أول منظور تناول فكرة الاختلاف والتنوع كفضرة إنسانية يتم التعامل معها بإيجابية.

## **Abstract :**

---

### **Abstract:**

The methodological necessity imposed, following a series of developments in the field of security studies, at all levels, the inevitability of adopting new theoretical approaches that seek, in their content, to transcend classical procedures towards structural frameworks in which, in the first place, human dimensions that were subject to local, regional and international marginalization are given. Which is undertaken by governmental and non-governmental institutions and bodies with the participation of Formal and informal actors in the form of a relational-network contracting approach within the framework of what is known as “global governance”, the latter of which has been directly projected onto the field of societal disputes to be in front of what is known as Global Security Governance of Ethnic Groups.

The inclusion of the security governance perspective in the field of inter-ethnic societal conflicts with border dimensions is mainly due to the security fragmentation and societal fragmentation witnessed in the hot spots of conflicts such as the African Sahel, the Caucasus, the Balkans, and Latin America under study and analysis. The relative state of the state in confronting such threats, given that the current challenges require more than just state and non-state coordination in the form of precise methodological Modling.

Building interactive contractual relationships for formal actors (the state, international organizations and government companies), and informal (global civil society organizations, private security and military companies, international non-governmental organizations, women’s organizations), was done in a consensual form based mainly on the intrusion of human dimensions In the conflict areas, the hypotheses of ethnic slipping towards equilibrium propositions that combine the perspectives of national security and human rights have been denied, especially after the issuance of the September 11, 2001 legislation.

The effectiveness of the interactive frameworks depends on the extent to which the state itself is able to grant a functional margin within which civil society organizations and private sector strategies can intervene, provided that NGOs are competent in themselves, given that the security sector in itself is a state responsibility par excellence.

Undoubtedly, the construction of contractual networks has been exposed to many challenges and obstacles at the network level on the one hand, and at the level of each specialized branch on the other hand. shortcomings and shortcomings, as well as the formulation of accurate scientific insights based on empirically proven facts

## **Abstract :**

---

without reference to relative analyzes that remain hostage to the societal specificity of each of the areas specified for the study, as it seems clear that the actual way out for such challenges is to take a step back by including the Islamic perspective being The first perspective dealt with the idea of difference and diversity as a human nature that is dealt with positively.

جدول

المختصرات

## جدول المختصرات

جدول المختصرات :

Abbréviations	Meaning	المعنى
PSC <sub>s</sub>	Private Security Companies	شركات الأمن الخاصة
NGO <sub>s</sub>	Non – Government Organizations	المنظمات غير الحكومية
SRT	Security Regimes Theory	نظرية أنظمة الأمن
PSP	Partner Ship For Peace	الشراكة من أجل السلام
EACC	The Euro – Atlantic Cooperation Council	مجلس التعاون الأوروبي الأطلسي
NSA <sub>s</sub>	New Security Arrangements	الترتيبات الأمنية الجديدة
MLC + BC + TC	Multi – Lateral Cooperation & Bilateral Cooperation & Trilateral Cooperation	التعاون متعدد الأطراف + التعاون الثنائي + التعاون الثلاثي
POAI	Privatization of Armament Industries	خصخصة صناعة الأسلحة
MLI	Multi – Lateral Institutions	المؤسسات متعددة الأطراف
CGSJG	The Commission Of Global Security Justice & Governance	لجنة الأمن، العدل، و الحوكمة العالمية
GEGG	Global Governance Of Ethnic Groups	الحوكمة العالمية للمجموعات الإثنية
BCC	The Baltic Cooperation Council	مجلس التعاون البلطقي
JBPKB	The Joint Baltic Peace Keeping Battalian	الكتيبة المشتركة لحفظ السلام في البلطيق
CBASS	The Common Baltic Air Surveillance System	نظام مراقبة الهواء المشترك في البلطيق
CESDP	Common European Security & Defence Policy	سياسة الأمن و الدفاع الأوروبية المشتركة
CJTF	Combined Joint Task Forces	فرق العمل المشتركة
CRISE	The Centre For Research On Inequality Human Security & Ethnicity	مركز الأبحاث حول عدم المساواة و الأمن البشري و العرقي
JSRP	Justice & Security Research Programme	برنامج البحث، العدالة و الأمن.

## جدول المختصرات

HILK	Heidelberg Institute For International Conflict Research	معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع الدولي
GPI	Global Peace Index	مؤشر السلام العالمي
SIPRI	Stockholm International Peace Research Institute	معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
MGNRE	Management Of Global Natural Resources & Enviromental	إدارة الموارد الطبيعية و البيئية العالمية
MRG	Models Of Resource Governance	نموذج حوكمة الموارد
MDAF	Multi Dimensional Aspects Of Fragility	الجوانب متعددة الأبعاد للهشاشة
IPTP	Inter Play Between Theory And Practice	التفاعل بين النظرية و التطبيق
UNDP	United Nation Development Programme	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
ANCA	The Armenian National Committe Of Armenia	اللجنة القومية - الأرمينية الأمريكية
AAA	The Armenian Assembly Of America	الجمعية الأرمينية - الأمريكية
JALLC	Joint Study Team From Nato Joint Analysis & Lesson Learned Centre and Harvard Medical School	مركز التحليل التابع لكلية الناتو ، و كلية الطب بجامعة هارفرد .
SRC	Social Reproduction Conflicts	نزاعات إعادة الإنتاج الإجتماعي
TPKO <sub>s</sub>	Traditional Peace – Keeping Operations	قوات حفظ السلام التقليدية
MDPKO <sub>s</sub>	Multi – Dimentional Peace – Keeping Operations	قوات حفظ السلام متعددة الأبعاد
MLD	Multi – Lateral Diplomacy	الدبلوماسية متعددة الأطراف
UNSML	United Nations Support Mission In Libya	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
UNMIK	United nations Internim Administration Mission In Kosovo	بعثة إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو
TSCTP	Trans–Saharan Counter terrorism Partnership	شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء
EXBS	The export Control and related security programme border	برنامج أمن الحدود للرقابة على الصادرات
AYDI	The Association For Yugoslavia Democratic Initiative	مبادرة رابطة يوغوسلافيا الديمقراطية

## جدول المختصرات

LKD	Democratic League Of Kosovo	الرابطة الديمقراطية لكوسوفو
SDP	The Social Democratic Party	الحزب الديمقراطي الإجتماعي
YPK	Youth Parliament Of Kosovo	برلمان الشباب في كوسوفو
CDHRF	The Council For The Defence Of Human Rights And Freedoms	مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات
UIIU	Union Of Independent Trade Unions	إتحاد النقابات المستقلة
IADC	The Inter – American Democratic Chartel	الميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية
MNJCE	Le Mouvement National Des Jeunes Pour La Culture De L' Excellence	الحوكمة الوطنية للشباب من أجل ثقافة التمييز
ACPM	Alliance Contre La Pouvreté Au Mali	التحالف ضد السلطة في مالي
AMP	L' association médiatique Pour La Paix	جمعية الطب من أجل السلام
RCA	Relational Contracting Approach	نهج التعاقد العلائقي
AMPPF	Association Mauritanienne Pour La Promotion De La Famille	الجمعية الموريتانية للنهوض بالأسرة
SANFAM	Santé Maternelle Et Infantile Dans Le Secteur Non – Etatic	صحة الأم و الطفل في القطاع غير الدولاتي
ASDAP	Association De Soutien Au Developpement Des Activités De Population	جمعية دعم التنمية و نشاطات السكان
GFPA	Gambia Family Planning Association	جمعية تنظيم الأسرة في غامبيا
CONGAFN	Coordination Des Organisations Non – Gouvernementales et Associations Féminimes Nigériennes	تنسيق المنظمات غير الحكومية و الجمعيات النسائية النيجيرية
ICRC	The International Committe Of The Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
HR <sub>s</sub> W	Human Rights Watch	منظمة مراقبة حقوق الإنسان
USAPA	USA Patriot Act	القانون الوطني الأمريكي
HLFRD	The Haly Land Foundation For Relief & Development	مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة و التنمية
IARA	Islamic American Relief Agency	وكالة الإغاثة الإسلامية الأمريكية

## جدول المختصرات

MEO	Mutually Enciting Opportunities	مرحلة الفرص المحفزة للطرفين
MOR	Mutually Ohtained Rewards	مرحلة جني الثمار " المنافع المتبادلة "
AUBP	African Union Border Programme	برنامج الحدود للإتحاد الإفريقي
ACSRT	African Center for Studies and Research on Terrorism	المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب
EUBAM	European Border Assistance Mission	البعثة الأوروبية للمساعدة الحدودية في ليبيا
EUTM	European Union Training Mission	بعثة تدريب الإتحاد الأوروبي في مالي
IBM	Integrated Border Management Strategy	إستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود
ENHP	European Neighbour Hood Policy	سياسة الجوار الأوروبية
IEP	Institute For Economics & Peace	معهد الإقتصاد و السلام
MEPV	Major Episodes Of Political Violence	حلقات العنف السياسي

# خطة الدراسة

الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية – النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية : دور المفاهيم، السياقات،

المقاربات، الفواعل و الأسباب

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية، التساندية للحوكمة الأمنية العالمية – إدراج القضايا الإنسانية في المجالات

النزاعية

المطلب الأول: المرجعية التأسيسية لمفهوم الحوكمة الأمنية العالمية – الترابط بين مفهوم الحوكمة و الأمن –

المطلب الثاني: المبادئ التوجيهية و المعايير التأسيسية للحوكمة الأمنية العالمية – مسح عابر للتخصصات -

المطلب الثالث: التوجه نحو إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية – من التعارض نحو محاولة الموازنة

بين حقوق الإنسان و الأمن الإنساني

المبحث الثاني: متغيرات التمييز بين التعدد الإثني، النزاعات الإثنية و التباينات الإثنية عبر الحدودية –

التراتبات الزمنية الموضوعاتية لبناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة –

المطلب الأول: النقاش الأكاديمي حول تحول مفهوم النزاعات الإثنية – تجاوز نظرية الصراع الموحد-

المطلب الثاني: نحو بناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة – العنف كوحدة تحليل أساسية -

المبحث الثالث: مستويات التطور الضمنية وقاعدة الانتقال من الحوكمة إلى الحوكمة – التغيير في طبيعة

الفواعل –

المطلب الأول: القوى الكامنة وراء التغيير – التحيزات الضبطية وق منطق الضرورة –

المطلب الثاني: الحوكمة العالمية كخيار أممي حتمي – أولوية التنسيق المؤسساتي متعدد الأطراف –

المبحث الرابع : المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية – تداخلات الأعراق، النفط ، السياسة و

الموروثات الإستعمارية

المطلب الأول: الأدوات الإبتدائية لتحليل الأسباب الكامنة للنزاعات الإجتماعية – الإحتياجات الإنسانية من

منظور المقاربة التشويئية –

المطلب الثاني: مثيرات التصعيد للنزاعات الإثنية عبر الحدودية – التمهيد نحو الإسقاط العملي للأدوات

التحليلية –

المبحث الخامس: المقاربات النظرية لتفسير متطلبات الحوكمة الأمنية العالمية – مستجدات نظرية و أدوات

تحليلية على مستوى التباينات الإثنية عبر الحدودية –

المطلب الأول: المدخل النيو – ليبرالي المؤسساتي في تحليل الحوكمة الأمنية العالمية – من الدور الناشئ نحو

الحتمية الدولاتية –

المطلب الثاني: الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في إطار المقترح التوازني – الفصل

في أولوية الجدل –

المطلب الثالث: أنظمة التعقيد الإجتماعية من منظور نظرية التعقيد - الإقحام الجبري في المجال الأمني -

الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية - تبنى نماذج عالمية مختارة -

المبحث الأول: مرجعيات النزاع الجيورجي - الأبخازي في منطقة القوقاز - دراسة المسببات و الفواعل -

المطلب الأول: أهمية منطقة القوقاز الإقتصادية - الموقع الجغرافي و الإمكانيات -

المطلب الثاني: أبعاد الصورة الأمنية في منطقة القوقاز - تداخل رباعي الأبعاد -

المطلب الثالث: ديناميكيات التصعيد السلبي للنزاع الإجتماعي الممتد في منطقة القوقاز - جيورجيا -

المبحث الثاني: إيتيمولوجيا النزاعات الإثنية في منطقة البلقان " أنموذج كوسوفو : مدخل ثنائي الأبعاد"

المطلب الأول: الأهمية الجيو - إستراتيجية لمنطقة البلقان

المطلب الثاني: مثيرات التصعيد في البلقان

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي - التشظي الأمني الحدودي -

المطلب الأول: الوصف، الموقع و الإنتماءات

المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية

المطلب الثالث: طرق أقلمة النزاعات الإثنية في إفريقيا - آليات التدفق و عوامل التدفق -

المبحث الرابع: واقع النزاعات الإجتماعية الممتدة " أنموذج أمريكا اللاتينية و الكاريبي"

المطلب الأول: فهم النزاع الإجتماعي في أمريكا اللاتينية

المطلب الثاني: سياق النزاعات المجتمعية في أمريكا اللاتينية - المنصات المشتركة وفق النماذج المقترحة -

المبحث الخامس: الانعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإجتماعية الممتدة على الأمن الإقليمي

المطلب الأول: الأبعاد الدولية للتهديدات الناشئة في منطقة البلقان

المطلب الثاني: التفكك الإثني - الحدودي في الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: السيناريوهات المحتملة للنزاع في أمريكا اللاتينية - النهايات المفتوحة -

الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية - الأمنية و العالمية لمعالجة الانعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية

عبر الحدودية

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية - دراسة

تحليلية للنماذج -

المطلب الأول: هيكل الأمم المتحدة في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - تجاوز الإجراءات الكلاسيكية -

المطلب الثاني: النماذج - منطقة القوقاز، منطقة البلقان، الساحل الإفريقي و أمريكا للاتينية -

المبحث الثاني: الهندسة المؤسسية الرسمية في المجال الحوكماتي العالمي - دور الحكومات، المنظمات

الحكومية و الشراكات الدولية -

المطلب الأول: نماذج إعادة الإعمار و البناء في منطقتي القوقاز و البلقان

المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الترتيبات غير الرسمية في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - الإسقاطات النظرية لتفاعلات الجهود غير الرسمية من منظور منظمات المجتمع المدني، المنظمات النسوية و القطاع الخاص -  
المطلب الأول: التنسيق الإنساني - الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني في مناطق النزاعات المجتمعية  
المطلب الثاني: مفهومة توصيفية نظرية متعددة المستويات لدور المرأة في الحوكمة الأمنية العالمية  
المطلب الثالث: إستراتيجيات القطاع الخاص في الحوكمة الأمنية العالمية - المدخل التمويلي -  
المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية

المطلب الأول: آليات، مجال و أدوات المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية  
المطلب الثاني: الدور الناشئ للمنظمات غير الحكومية تبعاً للنماذج المختارة  
المبحث الخامس: المقاربة التكاملية - التشبيكية لمثلث يوهان غالتونغ - إجراءات البناء من القاعدة نحو القمة - التفاعل الحقيقي

المطلب الأول: مثلث يوهان غالتونغ - التحديد التصوري -  
المطلب الثاني: موضوعة الحوكمة متعددة المستويات و الأطراف لتفعيل أسس السلام المتساند - تجاوز يؤر  
ال فشل نحو تحديد مجالات النجاح -

الفصل الرابع: من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية - نحو  
الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل -

المبحث الأول: المعوقات الوظيفية - النسقية و التفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية في مجال الجهود الرسمية  
المطلب الأول: إشكاليات و تحديات أنظمة الإنذار المبكر  
المطلب الثاني: الطرح المنتقد للأمم المتحدة جراء التصورات الذهنية - وفق النماذج المحددة-  
المبحث الثاني: تحديات المنظمات غير الحكومية، المنظمات النسوية، و منظمات المجتمع المدني - ضعف  
الفاعلية -

المطلب الأول: معيقات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات المجتمعية  
المطلب الثاني: معيقات و تحديات القطاع الخاص في دول غرب البلقان  
المبحث الثالث: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقة الجدلية بين الأمن القومي و حقوق الإنسان  
- المنظور الأمريكي و الاتجاه نحو الموازنة -

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الأمن القومي و حقوق الإنسان من منظور الآليات الدورية  
المطلب الثاني: تأثيرات 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي و حقوق الإنسان - المنطلق الأمريكي السبب-  
المطلب الثالث: المخرجات العنصرية و الإنتهاكات الصارخة للأقليات المسلمة  
المبحث الرابع: أطر و مبادئ المنظور الإسلامي للتسوية السلمية للنزاعات المجتمعية - الاستعانة النمطية -  
المطلب الأول: إستراتيجية المنظومة الإسلامية في المنع الوقائي للنزاعات - قبل النزاع العنيف -

المطلب الثاني: مقومات البناء المحلي من الأسفل نحو الأعلى

المطلب الثالث: تطبيق المنظور الإسلامي على النموذج الجديد - المحددات الواقعية -

المبحث الخامس: إجراءات بناء السلام المتساند في النزاعات المجتمعية - تحديد و ضبط الخطوات العملية

لرسم خارطة النجاح -

المطلب الأول: من صنع السلام نحو بناء السلام الإيجابي المتساند - البداية التقليدية -

المطلب الثاني: تحديد الأشكال العملية لمنع النزاعات من منظور الإستراتيجيات التكاملية - الأمنية

المطلب الثالث: الإدارة الدولية للحدود و الأمن - المبادرات الإفريقية / الأوروبية

الخاتمة

# مقدمة

نظرًا للتحويلات الجذرية على مستوى البنية الأمنية في مجال النزاعات الدولية بصفة عامة ، والدراسات الأمنية بصفة خاصة ، تبلورت صيغ ومفاهيم عالمية المرتكز، كان لها الأثر البارز في تحديد معالم بنية ما بعد النزاع، من حيث هيكله البنية التحتية، إعادة رسكلة البنية الفوقية، وإعادة توزيع وتموقع الفواعل المحلية تحت طائلة مبررات حتمية، أدت عقب سلسلة متنامية من التحويلات لخلق شبكة تعاقدية - علائقية قائمة بالدرجة الأولى على نطاق التحليل عوض مستوى ونمط التحليل ، كمقاربة جديدة تتلمص من مرجعياتها التقليدية أحادية المحور موحدة الهدف.

هذا ما يفسر إرتباط الدراسات النظرية - ليس على سبيل الحصر - لفترة ما بعد الحرب الباردة - تحديدًا - بطبيعة التحويلات الإبستمولوجية، الأنطولوجية، كونها متغيرات ديناميكية ذات أطر تحليلية تتمحور حول طبيعة البنى الداخلية، ومدى تأثيرها في النسق الدولي. ولنا أن نستدل على ذلك بالنزاعات الداخلية - الإثنية بالدرجة الأولى في عدة مناطق نتيجة حركات سببية متعددة التأثيرات، يدور فحواها بين التمايزات المجتمعية، التهديدات المصلحية، الأبعاد الإقتصادية النفطية، حسب طبيعة القضايا المستجدة.

هذه الحركية في تغير طبيعة النزاعات الدولائية، وإنقالها من البعد دولاتي المحور في السياق الخارجي إلى النزاعات الداخلية، فرضت ضرورة إعادة النظر في طبيعة الفواعل المؤثرة من خلال إدراج العوامل غير الدولائية بشقيها الضيق والموسع، في أسمى صور التعاقد الشبكي ، وذلك بالنظر لما تكتسبه من فاعلية وقدرة متعددة المستويات والأنماط للتأثير خاصة في سياق النزاعات الداخلية ذات الصبغة الإثنية وفق مداخل متفرعة. وبالتالي من خلال الربط بين شقين أحدهما نظري يحاول في جوهره التلمص من مصيدة الدور الفاعل الواحد الأوحد والجوهري للدولة ، ومحاولة الإنسحاب المدروس لصالح فواعل محلية، مدنية، خاصة تحاول إثبات نفسها في سياق شبكي - متين تفسره نظريات الترابط الإستراتيجي في بعدها الأمني، بطبيعة الحال عقب خضوعها لتجارب مفروضة تبعًا لحدود زمانية أهمها أحداث ما بعد 11 سبتمبر 2001، توسع مفاهيم المصلحة، إنعدام الإجماع السياسي على مفاهيم ومعتقدات، الديناميكية المخيفة في تسارع وتضارب الأحداث الدولية. و بين الشق الثاني التطبيقي في إختيار أصعب وأعقد مجال يمكن أن يتم تبنيه في إطار ما يعرف بـ " الحوكمة العالمية " لنصبح بعد ذلك ، ومن خلال الجمع بين الشقين أمام ما يعرف بـ : الحوكمة الأمنية العالمية "، وبالتالي إدراج البعد الأمني في المجال الحوكماتي ، ليس هذا فقط بل الإتجاه نحو أعمق من ذلك، في إختيار فرع أو جزئ بسيط من الحقل الأمني، ألا وهو الحقل المجتمعي بمعنى "الحوكمة الأمنية العالمية للنزاعات المجتمعية. حيث

بإعتماد منهج الإستقراء توصلت الباحثة إلى تسليط الضوء على موضوع " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية : دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة أنموذجًا "، تحت مبرر أن المسببات الإثنية هي أول محفزات النزاعات المجتمعية الداخلية ، وما ينعكس عنها من تأثيرات تكون بداياتها غالبًا الزحف الحدودي الخطير، و فقدان السيطرة .

هذه المزوجة بين الشقين النظري والتطبيقي عقب موجة التحولات الإستراتيجية في بنى، هياكل، أدوار المنظمات غير الحكومية، وجهود الفواعل غير الرسمية، خلقت بيئة أمنية محددة المعالم - النظرية على الأقل كما سمحت بالإتجاه نحو عمليات بناء السلام متعدد الأبعاد - المفهوم الإيجابي للسلام - عوض الإكتفاء بعمليات صنع السلام التقليدي، أو التصعيد نحو حفظ السلام - كأقصى تقدير - ، وبالتالي الخروج التام التدريجي، والممنهج من دائرة العلاقات التقليدية الضيقة، نحو التفتح واسع الأفاق في المخاطرة الأمنية من مستوى مجتمعي بسيط، يكون فيه الإنسان - الذهنية المجتمعية - مستوى، نمط ووحدة التحليل الأساسية خاضعة لمعايير الرقابة العالمية، وفق المبادئ المسطرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمداخل إنسانية حقوقية تنموية بالدرجة الأولى، عوض الأمنية التي كانت تهمش الجوانب الإنسانية على حساب مصالح الأمن القومي والإقليمي للدولة. وهو ما يعكسه التوجه في الحديث عن المزوجة بين حقلي الأمن القومي وحقوق الإنسان ، والسعي الجدي للتفكير في بناء مقاربة توازنية تراعى فيها المجالات الإنسانية وتهتمش فيها - نوعا ما تهميشا مدروسا - المصلحة القومية المنتهكة إنتهاكا صارخا لحقوق الإنسان.

لذلك، وسعيًا لفحص هذه التحولات وربطها بالواقع الدولاتي، وسعيًا لإختبار مدى فعالية المفاهيم المعيارية التي تمت المخاطرة بها في سياق هذا البحث، تم تدعيم الجوانب النظرية للدراسة بإسقاطات واقعية بناءً على إنتقاء نماذج مدروسة، وفق معايير جد محكمة، إستنادًا لمحددات زمانية ومكانية ممنهجة، يدور فحواها حول إدراكات موضوعية وإستبصارات منطقية، تبرزها منطلقات جغرافية للأقاليم المحددة ( منطقة القوقاز منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي )، سعيًا لتجاوز القطيعة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، إضفاء المصادقية العلمية والعملية على موضوع البحث، والتحرر نوعًا ما من الأطر الكلاسيكية التي تتناول المواضيع البحثية وفق شقين منفصلين، مع محاولة الربط الجدي بينهما بالسعي لإقحام الأطر الإسلامية كمرجعية دينية مهمشة سابقًا، بناءً على معالجة مصادر الإختلالات الجذرية ذات الصلة بالسياسات التهميشية، الإقصائية التي تحولت إلى تباينات إثنية - عبر حدودية، تحتم حصرها قبل إمتدادها إلى مجازر تاريخية.

## أهمية الموضوع:

يرتبط موضوع الدراسة بموضوع جد معقد في إطار الدراسات الأمنية خاصة المستجدة منها، يتمثل في النزاعات الإثنية ذات المداخل التنموية، الإقصائية، الأمنية، الحقوقية والسياسية، خاصة في ظل إقترانه بمتغيرات زمانية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، تلتها مباشرة إنعكاسات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نتج عنها من مقاربات جديدة تسعى في مضمونها لبناء مفاهيم السلام الإيجابي وعدم الإكتفاء بمرحلة فض النزاع، إنَّما العمل الجدي على المراحل الموالية لذلك، من خلال تبني السياسات الإستباقية لمعالجة إمكانية إنتكاس الوضع. ما دعم موضوع الدراسة إرتباطه بجهود حوكماتية عالمية وفق متغيرات ومتطلبات الحوكمة من جهة، وإرتباطه بمناطق جيو - إستراتيجية إكتسبت أهمية دولية - عالمية بعدما كانت مهمشة إقتصادياً وسياسياً تتمثل في منطقة القوقاز، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

من هنا يكتسي موضوع دراستنا " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية: دراسة

على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة أنموذجاً "، أهميته على المستويين العلمي والعملية من خلال:

• **المستوى العلمي:** تبرز القيمة العلمية لموضوع الدراسة في مجموعة نقاط نلخصها وفق:

✓ التطرق بالتفصيل للأسس النظرية المحددة للنزاع، من مفاهيم، سياقات، محدداتو منطلقات

النزاع ، بالوقوف على حيثياته ومرجعياته ، وبالتالي الإنطلاق النظري المضبوط بقواعد

متعددة مستمدة من مسح عابر للتخصصات .

✓ الإستعانة بمنظور الحوكمة كأداة تحليل، في السعي لتدعيم الأطر الكلاسيكية بمقتربات

حديثة تواكب جملة المتغيرات الدولية المعولمة، خاصة ما إرتبط منها بالمفاهيم الإنسانية

ذلك أن تحديات القرن 21 م، تتطلب أكثر من مجرد تدخل الدولة فقط في سياق معالجتها

بناءً على نمط ، درجة خطورتها، سرعة إنتشارها ، ومدى تأثيرها على جميع الأصعدة

والمستويات بما فيها الحقوقية والإنسانية بالدرجة الأولى، هذا ما يحتم نمذجة الخيارات

وتبني الأطر التشبيكية لفهمها، والسعي لفك شفرتها المعقدة.

✓ كما تبرز القيمة العلمية من ناحية الأثر الذي يحدثه الترابط الإستراتيجي - كمقاربة جادة

مستمدة من العلوم الإقتصادية - بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار المقتررب

التوازني ثنائي الطرح، تحت إطار الحوكمة في جهود التسوية وبناء السلام في المناطق

المجتمعية، تبعًا لديناميكية المشكلات الأمنية. هذا من شأنه أن يؤسس لمقاربة جديدة تطرح  
افتراضات لفهم واقع النزاعات وحيثيات التسوية الودية .

✓ كما تبرز الأهمية العلمية للموضوع في توظيف أدوات تحليل النزاع في المناطق تبعًا  
للنماذج المختارة من خلال تبني نموذج التصعيد السلبي لغلّاسل ، نموذج شجرة النزاع The  
Conflict Tree، نموذج الأدوار متعدد الأسباب Multi - Causal Role Model في شكل  
تشاركي لا يؤدي بالضرورة لفهم موضوعي للنزاع، بقدر ما يعرض الإسهامات الفعلية  
للإسقاطات النظرية بإستعمال مقاربة هارفارد Harvard Approach ، نظرية الإحتياجات  
الإنسانية Human Needs Theory ، ومقرب التحليل الشبكي.

✓ ضف إلى ذلك إقتراح مقاربات نظرية جديدة على غرار النيو - ليبرالية المؤسساتية التي  
تحدثت عن دور المنظمات الدولية في الحوكمة العالمية من خلال سعيها لتحقيق الأهداف  
المشتركة في النظام الدولي وعلى رأسها بناء نموذج التعاون، إضافة لدور الترابط  
الإستراتيجي كنموذج من النماذج المعرفية المستجدة في الحوكمة الأمنية العالمية، تدعيمًا  
بدراسة أنظمة التعقيد الإجماعي من منظور نظرية التعقيد Complex Theory التي تهدف  
لصياغة نماذج إستكشافية وإستبصارات جديدة .

• **المستوى العملي:** تبرز القيمة العملية للموضوع في مجموعة نقاط جوهرية تتقاطع مع المستويات  
العلمية، سعت لبناء جسر ترابط بين المضامين النظرية والتطبيقية وفق:

✓ إختيار نماذج عملية تطبيقية، وذلك تجنبًا للقضية الإستيمولوجية بين كل ما هو نظري  
و ما هو تطبيقي. بحيث بعد ضبط الأطر المنهجية والمحددات النظرية، تم مباشرة إختيار  
نماذج للدراسة ( منطقة القوقاز، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان ومنطقة أمريكا  
اللاتينية )، وذلك تجنبًا للفجوة وحتى يكون للأطر النظرية المحددة جانب دلالي واضح  
المعالم ، يتم الإعتماد عليه في التحقق من مدى قابلية الفرضيات للتعميم.

✓ تتحصر المخاطرة الأمنية التي تمت المغامرة بها في هذا السياق عقب التحليل النظري  
والإسقاط العملي في محاولة الباحثة لتجاوز معيقات التفعيل نحو البناء الدقيق للسلام  
الإيجابي من خلال محاولة إسقاط المنظور الإسلامي على واقع النزاعات الممتدة إجتماعيًا  
بإعتماد مقاربة إدارة التنوع Managing Diversity، وفق إدراك الواقع المعاش للإنطباعات

السلبية Negative Impressions ، بالتركيز على إحترام الذات، مع إعطاء الأولوية لبناء المنهج قبل الإستراتيجية.

## أهداف الدراسة:

يستوجب من خلال هذا التطور الحاصل في حقل الدراسات الأمنية بصفة عامة، وحقل النزاعات الدولية بصفة خاصة، أن نمتلك منظورًا يستوعب كافة التحولات الحالية والمستقبلية التي تمس التخصصين معًا. وبدرجة أعمق التحولات الدولية التي تمس الفواعل وفق مستويات مختلفة، بهدف إعادة تكييف وفهم النزاعات بما يتناسب والمقتربات النظرية الحالية التي تسعى لتجاوز الأطر المصلحية - المنفعية.

من هنا تهدف الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات إلى:

✓ فهم الشبكة المعقدة للمشكلات الأمنية في المناطق المختارة، والوقوف على خصائص كل نزاع على حدى، فواعله، حيثياته، تأثيراته، وانعكاساته الأمنية والإقليمية.

✓ فحص مدى صلاحية ونفعية المنظورات الترابطية - الحوكماتية لتفسير وتحليل النزاعات المجتمعية متعددة الأبعاد، ومدى قدرة المسارات الدبلوماسية غير الرسمية، على تفعيل بناء السلام تبعًا للنماذج المختارة، وإختبار مدى قوة هذه المضامين المعيارية الثابتة في حقل ديناميكي كحقل النزاعات الإثنية عبر الحدودية .

✓ إبراز مدى كفاءة وأهلية المنظمات غير الحكومية في الخوض في المسارات الشائكة المرتبطة بمجال الحوكمة الأمنية العالمية، إنطلاقًا من أسانيد تفاعلية - ترابطية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية سعيًا لتجاوز ما يعرف بـ " المعوقات المجتمعية الناجمة عن الخصوصية المجتمعية " .

✓ التأكد من مدى قدرة المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، وإستراتيجيات القطاع الخاص في الإستيلاء - و لوجزئيًا - على دور و مكانة الدولة في فض النزاعات بكل أبعادها. خاصة في ظل تنامي التوجه نحو ما يعرف بـ " الخصخصة الأمنية " ذات الأبعاد المصلحية بالدرجة الأولى.

✓ فحص مدى قدرة المنظور الإسلامي على فض النزاعات المجتمعية، إنطلاقًا من تجسيد المبادئ السلمية في التسوية الودية للنزاعات خاصة المجتمعية منها، والتأكد من مدى ملاءمتها للنزاعات المحددة للدراسة ( منطقة القوقاز، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى ) بناءً على ترتيبات معيارية تهدف لمعالجة الإختلالات البنيوية، عقب الفشل النسبي في معالجتها وإحتوائها من قبل الفواعل الدولية ( الدولة، المنظمات الدولية، المؤسسات العالمية، الشراكات ) ، و غير الدولاتية ( المنظمات غير الحكومية، آليات القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني العالمي ) .

✓ من بين أهم الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها هي كشف قابلية النماذج المحددة للتعميم بمعنى إمكانية تجاوز مشكل الذهنيات والخصوصيات المجتمعية، المعرقة للعمليات التنموية خاصة عقب مرحلة صنع السلام، بما في ذلك تحديد الأطر اللازمة لتفعيل الأسانيد الضرورية لبناء السلام الإيجابي .

### مبشرات إختيار الموضوع:

طبيعة المواضيع البحثية في حقل الدراسات الأمنية تثير تساؤلات ولستفسارات عديدة، تقود عادة في نهاية المطاف إلى إستفزاز الباحثة من منطلق مبشرات ذاتية وأخرى موضوعية، وهو الحال بالنسبة لموضوعنا البحثي " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية : دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة "، حيث تأرجحت مبشرات إختياره بين:

- **مبشرات موضوعية:** تبعًا للديناميكية السريعة التي شهدتها حقل الدراسات الأمنية - النزاعية مؤخرًا، وتضارب الأفكار والآراء في تشعب فروعه، فرضت الضرورة البحثية تبني مثل هذه المواضيع المستمدة من جملة نقاط نذكرها على النحو الموالي وفق:

✓ التملص من مصيدة الطروحات النظرية الكلاسيكية، نحو الطروحات النظرية المستجدة تبعًا لحركية التحولات الإستراتيجية، وتبعًا لدرجة إنتشارها عالميًا. و بالتالي السعي للتخلص من التصور الهربراركي المهيمن على الساحة الدولية لفترة طويلة ، بحيث شهدت المواضيع الحالية عدم تناسب ضمني وعدم تطابق بنيوي مع التغيرات الحاصلة، نظرًا لإرتباطها بمتغيرات لا تماثلية أثبتت فيها الدولة كفاعل وحيد عجز نسبي في معالجة غالبية التهديدات المتنامية عقب الحرب الباردة وعقب تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001.

✓ محاولة جديّة لإعادة بعث فاعلية المقترّب الإسلامي، بكل مضامينه في معالجة النزاعات الإجتماعية الممتدة ذات المنطلقات الإثنية. ذلك أنّ العودة للمرجعيات التاريخية لمضامين المنظور الإسلامي تتقارب بصفة دقيقة جدًا وطبيعة الإنعكاسات اللاتماثلية لهذه التهديدات الأمنية المتحورة، نظرًا لإرتكازها على المقترّب التوازني Balancing Approach، الذي يدمج في طياته الأبعاد الإنسانية، الحقوقية والتنموية، جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الأمنية والمصالح القومية التي تنادى بها القوى العظمى وغالبية الهيئات والمؤسسات الدولية.

✓ فهم الشبكة الديناميكية للمشكلات الأمنية الجديدة البارزة على الساحة الدولية ومحاولة مقارنتها بآليات الحل والتحويل النمطية التي تسعى بكل حرص لبناء السلام الإيجابي وفق مقتربات حديثة على غرار المؤسسات الأمنية والعسكرية الخاصة PSMCs، إستراتيجيات المؤسسات التنموية - الإنسانية على غرار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP منظمات الإغاثة الإنسانية، والمنظمات الحقوقية.

- **ميررات ذاتية:** على غرار بقية الآراء البحثية فيما يتعلق بالدراسات العليا، ترى الباحثة من وجهة نظر شخصية أن المبررات الذاتية لكل باحث تشكل حافزاً قوياً للبحث، من منطلق:
  - ✓ ميول و إهتمام بحثي بطبيعة المواضيع والقضايا التي تبحث عن علائقية الفواعل بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي، هذا الإهتمام البحثي تولد عن مزوجة بين تخصصين صاحباً مشواري الدراسي، تخصص: علاقات دولية، درجة الليسانس، وتخصص : حوكمة وتنمية، درجة الماجستير. هذه المزوجة بين حقل الحوكمة والتنمية و حقل العلاقات الدولية رسمت للباحثة أفقاً عبر مزج مجموعة من الإتجاهات النظرية، وفق صيغة متكاملة لفهم ديناميكية التفاعل على المستوى الدولي والعالمي كوحدة، ومستوى التفاعل بين الأبنية المحلية للدولة كوحدة. وكيف يتم الإستعانة بمنظور الحوكمة العالمية في المجال الأمني بصفة أدق النزاعات الإثنية عبر الحدودية منها.
  - ✓ رغبة الباحثة في إجراء بعض الإسقاطات التجريبية تترجم في المنهج التجريبي، والإحصائي من خلال تحليل المعطيات الكمية المستتبطة أساساً من التقارير الدولية، وبالتالي محاولة السعي للتعامل بالمعطيات الكمية في حقل جد معقد كحقل النزاعات المجتمعية .

### إشكالية الدراسة:

يثير لنا هذا الموضوع عدة تساؤلات وإشكالات متعلقة بطبيعة العلاقات الدولية ضمن إطار الحوكمة الأمنية العالمية، الذي يقم المستويات المحلية والإقليمية جنباً إلى جنب مع الدولة. وبالتالي العمل على تفويض منطق التصور الهيراركي Hiérarchique Concept بتجاوز التحليل الأحادي دولاتي التمحور، وتعويضه بمنطق تحليل شبكي متعدد المراكز والفواعل Analyse De Réseau Polycentrique .

لذلك تقتضي مسابرة التحولات المتسارعة في حقل النزاعات الدولية، والمرتبطة أساساً بتطور مفاهيم ومؤشرات قياس السلام إستناداً لبروز المعالم النظرية لطروحات الحوكمة العالمية، ضرورة فهم طبيعة التفاعلات بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي في المجال. من خلال فهم الكيفية التي تتم بها هذه التفاعلات، ومدى نفعيتها و صلاحيتها في الحقل بصفة عامة، وفي النماذج النزاعية المختارة على نحو خاص.

من هذا المنطلق فإن الدراسة تعالج الإشكالية التالية:

**ما مدى فعالية آليات الترابط بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في الحوكمة الأمنية العالمية**

**للنزاعات الإثنية عبر الحدودية تبعاً للمقتضيات الإستراتيجية الراهنة ؟**

يندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، نلخص أبرزها على النحو التالي:

- ✓ ما الأطر النظرية – الإبستمولوجية في طرحي كل من الترابط الإستراتيجي والحوكمة الأمنية العالمية المفسرة للنزاعات الإثنية عبر الحدودية ؟
- ✓ كيف يمكن التملص من الطروحات النظرية الكلاسيكية ذات الأبعاد العسكرية الهريركية لتبني الطروحات الحديثة ذات الصلة بتنامي الفواعل غير الدولتية ؟
- ✓ هل يمكن الإقرار بهامشية أدوار الدولة في المجال الحوكماتي الأمني في ظل تنامي جهود الفواعل و المنظمات غير الرسمية في جهود بناء السلام المتساند ؟
- ✓ هل يمكن الحكم بقبالية التعميم تبعاً للنماذج المختارة ( القوقاز ، الساحل الإفريقي ، البلقان ومنطقة أمريكا اللاتينية ) ؟
- ✓ ما طبيعة المتغيرات التمييزية للمقارنة ثنائية المستوى في سياق النزاعات الإجتماعية الممتدة المرتبطة بالأمن الحدودي ؟ و فيما يتجسد تأثيرها على الأمن الإقليمي ؟
- ✓ كيف يمكن تجاوز الخصوصية المجتمعية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية في ظل تفعيل مبادئ الحوكمة العالمية متعددة المستويات ؟
- ✓ هل يمكن تكييف البناءات المعيارية للمنظور الإسلامي بين النماذج المحددة للدراسة و بين المتطلبات العالمية ؟
- ✓ على ضوء الدراسات الكمية و المتغيرات الإحصائية و الوقائع النزاعية و التطورات الضمنية لمستويات التفاعل في المجالات الأمنية ، ما السيناريو الأقرب لواقع النزاعات الإجتماعية الممتدة ؟

### فرضيات الدراسة :

- في سياق معالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة الفرعية المذكورة سابقاً، فرضت الضرورة البحثية تبني مجموعة فرضيات إما لنفيها أو إثباتها، على النحو المذكور أدناه:
- ✓ من شأن خاصية الترابط الإستراتيجي في سياق المقترح التوازني أن تؤسس لمقاربة متكاملة تجمع في طياتها دور الفواعل الرسمية، وغير الرسمية وفق متغير أولوياتي – إنساني عوض براغماتي – مصلحي سعياً لتفعيل الحوكمة الأمنية العالمية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية .
- ✓ تمثل الخصوصية المجتمعية لكل من النماذج المختارة بصفة عامة عاملاً تحفيزياً لتجدد النزاعات وإمتداده عبر الحدودي، عقب موجة التحركات الداخلية – الضمنية، لذلك فتجسيد المنظور الحوكماتي الأمني العالمي، مرهون بتجاوز الإستعصاءات العملية المقترنة بالطروحات النظرية من جهة وبالخصوصية المجتمعية من جهة أخرى .

- ✓ فعالية دور المنظمات غير الحكومية في جهود الحوكمة الأمنية العالمية تبعًا لديناميكيات النزاعات الإثنية عبر الحدودية ، مرهون بمدى إستقلالية المنظمات غير الحكومية من ناحية المبادرة والتمويل .
- ✓ على إفتراض أن البناءات المعيارية للمنظور الإسلامي في التسوية الودية للنزاعات الإجتماعية الممتدة قائمة على معالجة اللادالة التوزيعية ومعالجة إشكالية العنف البنيوي، فمن المرجح أن يثبت المنظور الإسلامي فشله في ذلك ، تحت مبرر إستحالة تجاوز الفطرة الإنسانية المرتبطة أساسًا بفكرة التنوع والإختلاف.
- ✓ يبدو أن إستراتيجيات الحوكمة العالمية متعددة الأبعاد، المستويات والأطراف إلى جانب مبدأ الخصخصة الأمنية، يساهم - نسبيًا - في التجسيد الفعلي والدقيق للحوكمة الأمنية العالمية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية.

### المقاربة المنهجية:

نظرًا لإنتماء تخصص العلوم السياسية إلى حقل العلوم الإجتماعية، هذا الأخير الذي يتميز بالتعدد المنهجي، في تحليله ظواهره، لذلك فتحليل الظواهر السياسية يتطلب تكاملًا منهجيًا دقيقًا على غرار بقية العلوم الإجتماعية الأخرى. و هو الشأن بالنسبة لموضوع دراستنا البحثية " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية : دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة "، حيث تم الإعتماد على:

#### • المناهج البحثية :

✓ المنهج التاريخي - المقارن : نظرًا لإرتباط المقارنة التاريخية بثلاث متغيرات كيف كانت ؟ كيف أصبحت ؟ كيف ستكون ؟، تم إستخدام ضمني للمقارنة ثنائية المستوى على المستوى الداخلي والخارجي، بمقارنة بين النزاعات في سياق النماذج المختارة خارجيًا ومقارنة ضمنية داخل المناطق في حد ذاتها. من خلال السعي لإعطاء دلالات لصور التشابه والإختلاف ، وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابضة خلفها. بمعنى تحديد المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة. ليس هذا فقط بل إعتمادها في سياق مقارنة بين دور الآليات الرسمية وغير الرسمية وفق معايير ومؤشرات محددة .

✓ منهج التعاقد العلائقي RCA Relational Contracting Approach : يهدف هذا المنهج لتقديم فهوم نظرية و تحليلها وفق الإسقاطات التطبيقية المرتبطة بالنزاعات الداخلية الممتدة ذات البعد الإثني بالدرجة الأولى من جهة ، و العمل على تقويض منطق التصور الهيراركي بإقحام الفواعل غير الرسمية في شكل تعاقد علائقي يتضمن صفة الديمومة

و الإستمرارية . عبر خلق شراكات مستدامة وفق منهجية مكتسبة لإنشاء عقود علائقية رسمية في إطار التعاون اللامركزي .

✓ **منهج التحليل الشبكي**: فحوى هذا المنهج وجود شبكة من الفواعل التي تتفاعل فيما بينها على المستوى العالمي من أجل المشاركة في عمليات صنع السياسة العامة ، و إتخاذ القرار الأمني بالدرجة الأولى ، حيث تتفاعل هذه الفواعل بين ما هو رسمي و ما هو غير رسمي يترجم في سياق المنظمات غير الحكومية ، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وذلك بالإعتماد على نظرية المخططات، الرسومات البيانية وفق دراسة خصائص المخططات من منطلق رياضي .

✓ **منهج دراسة الحالة**: على إعتبار أن منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية والعلمية التي تدرس الظواهر و الحالات الفردية، والمجتمعية بهدف تشخيصها . يتيح المنهج إستكشافات معقدة ومتعددة الأوجه للقضايا الأمنية في الدراسات الواقعية، وهو الحال بالنسبة لموضوعنا بحيث من الإستحالة التطرق لغالبية النزعات الإجتماعية الممتدة ، بل الإعتماد على الإنتقاء وفق أسئلة بحثية محددة إستناداً لمصادر البيانات ( تقدير متعمق للظاهرة ) تتمحور غالباً حول : كيف ؟ ماذا ؟ لماذا ؟ لتقديم رؤى إضافية حول الفجوات الموجودة، إعتياداً بطبيعة الحال على النقد، التفسير، و المنهج الوضعي ، بهدف الوصول إلى " التعميم " .

#### • المقاربات النظرية و الأدوات التحليلية :

✓ **التقنيات التمييزية البنائية - مدخل المدرسة الكندية ( تقنية التمييز التحليلي المشترك):** من أحدث التقنيات النظرية في حقل العلاقات الدولية عامة و النزاعات المجتمعية خاصة، يرتبط بدراسة المرجعيات التاريخية للنزاع وفق مداخل متعددة سعياً لتحديد المؤثرات الداخلية و الخارجية المحركة للنزاع وفق نموذج الإنتشار التصاعدي و التنازلي .

✓ **مقاربة الحوكمة العالمية متعددة المستويات Multi - levels Global Governance**: تقوم على إقحام الفواعل العالمية في المجال الأمني وفق مستويات متعددة إنطلاقاً من المستوى المحلي ، الإقليمي و الدولي. بالعودة لمنهج التعاقد العلائقي و التحليلي الشبكي . بمعنى المقاربة وفق توليفة إنبثاقية في حقل مجتمعي يعتمد على الإنسان كوحدة تحليل نمطية .

✓ **مقاربة بناء السلام Peace Building Approach** : كأنسب مقاربة تحليلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية خاصة عقب التطورات الجيلية - الكيفية التي مرت بها عمليات بناء السلام لفترة ما بعد الحرب الباردة ، بحيث أصبحت تتكيف بدرجة كبيرة جداً مع مقتضيات الحوكمة الأمنية العالمية .

## حدود الدراسة :

## زمانياً و مكانياً :

نهتم من خلال دراستنا البحثية " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية : دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة " ، بدراسة النماذج النزاعية المحددة وفق مبررات موضوعية على غرار : منطقة القوقاز ، منطقة الساحل الإفريقي ، منطقة البلقان ، منطقة أمريكا اللاتينية . و ذلك نظراً لخصوصية كل نزاع على حدى ( خصوصية مجتمعية ) ، تفاعلات النزاع في حد ذاته ، تداعياته السياسية - الأمنية التي تتركز منطلق التدخلات الخارجية ، كذلك الأهمية الجيو - إستراتيجية للمناطق المحددة سابقاً . كما يتبين من خلال الفصل الثاني ضمناً مبررات إختيار كل منطقة على حدى .

على الرغم من الإعتماد على المنهج التاريخي - المقارن في سرد و تحليل الوقائع التاريخية، ما يعني العودة للمرجعيات التاريخية الكلاسيكية ، إلا أن المجال الزماني للدراسة تبعاً للمقتضيات النظرية يرتبط أساساً بفترة ما بعد الحرب الباردة وتبعاً لذلك تداعيات ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، خاصة من الناحية القانونية ( حقوق الإنسان ) ، ذلك أن المتطلبات الحوكماتية العالمية إقترنت أساساً بهذه المراحل التطورية .

## أدبيات الدراسة :

تعد النسبية و التراكمية من مميزات المعرفة الإنسانية بصفة عامة، لذا وفي هذا الصدد تم الإطلاع على مجموعة جد محكمة في السياق بهدف تكوين نظرة أولية، والحصول على الدعم المعلوماتي اللازم لتكوين أطر تصورية - عملية للدراسة البحثية. ذلك على إعتبار أن للدراسات السابقة دور في بلورة مشكلة البحث، تحديد أبعادها ومجالاتها ، كما توجه الباحث للتخلص من الصعوبات المبدئية وتسعى لبناء الفرضيات .إلا أنه تجدر الإشارة لغياب شبه كلي عن المراجع ذات الصلة الوطيدة بموضوع الدراسة والمرتبطة بالنماذج المقترحة. مما حتم على الباحثة تفكيك الموضوع و تجزئته وفق منطق إستنتاجي سعياً لمحاولات الإسقاط و بيان الفجوة العلمية من أبرز ما يمكن إيرادها في هذا السياق ما يلي:

1-دراسة للباحثة Martina Fisher بعنوان **Civil Society in Conflict Transformation** :

**Ambiralen , Potential & Challenges**. يهدف هذا الكتاب لتحديد أبرز الإسهامات النظرية والعملية للمجتمع المدني في إطار التحولات الدولية الراهنة المرتبطة أساساً بالدراسات الحوكماتية الأمنية. من خلال تحديد مجالات المشاركة، الأدوات، الوسائل، الآليات والفاعلية بمداخل تمكينية - بنائية تركز على البيئة المحلية بالدرجة الأولى. إنطلاقاً من إشكالية رئيسية مفادها مدى فعالية منظمات المجتمع المدني في سياق النزاعات الداخلية، مع تقديم نماذج وإشارات تطبيقية للتدعيم والإسقاط . أما ما تعلق بنقطة التقاطع الرئيسية بين دراستنا البحثية وبين هذا المرجع هو التلاقي في دور المجتمع المدني كونه متغير حاسم في الدراسة البحثية لآليات تفاعل الحوكمة الأمنية العالمية، وذلك من الناحية النظرية فقط . أما ما تعلق بالفجوة التي تعالجها دراستنا البحثية فتتجسد في مقارنة ضمنية وفق متغيرات محددة

لأدوار المجتمع المدني في صيغته العالمية للنماذج المختارة، بمعنى التطرق لمشكل الخصوصية المجتمعية و هو المتغير الغائب في دراسة الباحثة Martina Fisher.

2- مداخلة قيمة للباحثة Vijay Mehta بعنوان : **World Security, Global Governance and The**

**Role Of UN : For a Just Peaceful and Sustainable World , Talk at the Conference of :**

**World Disarmament Campaign : Global security , New Challenges** . تطرقت الباحثة في

هذه المداخلة لدور الأمم المتحدة كمنظمة دولية فاعلة تدرج ضمن إطار الجهود الرسمية في مجال الحوكمة العالمية و السلم الدولي ، إنطلاقاً من فرضية قاعدة الانتقال من المستوى البسيط القائم على فض النزاع إلى التدخل عقب مرحلة فض النزاع والتوجه نحو ثلاثية صنع ، حفظ وبناء السلام . نقطة التقاطع الرئيسية بين هذه المداخلة و بين دراستنا البحثية تتجسد في التتبع المنتهج و المنظم لتطور أدوار منظمة الأمم المتحدة ( الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، قوات حفظ السلام ، البعثات ) خاصة عقب فترة نهاية الحرب الباردة، و التي تلمصت من طابعها الكلاسي نحو الطابع البنائي - الإنساني ( البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ) . لكن الفجوة العلمية التي أهملتها الدراسة تتلخص في إنعدام الجانب التطبيقي و النماذج التوضيحية ، بمعنى أنه مجرد كلام نظري يمكن أن يعطي فعاليته في حالة تجربته، ويمكن أن يبقى مجرد إملاءات مستعصية على صناع القرار . لذلك تسعى دراستنا في شقها التطبيقي - التقييمي ووفق مؤشرات إحصائية ودراسات كمية لفحص تطور أدوار الأمم المتحدة وفق كل نموذج على حدى .

3- كتاب للباحث Emilian Kavalski بعنوان : **The Complexity Of Global Security**

**Governance : An Analytical Overview** . تطرق الباحث في هذه الدراسة للحوكمة الأمنية العالمية

من وجهة نظر تحليلية . بحيث أشار إلى تحديد الأسانيد التصورية لمفهوم الحوكمة الأمنية العالمية - إنطلاقاً من بروزها " الحوكمة العالمية " في الميدان الإقتصادي، و إقحامها في المجال السياسي وصولاً إلى إدراجها في المجال الأمني كأحد مجال بحثي، نظراً لإرتباطه بالإنسان كوحدة تحليل: نزاعات مجتمعية " بمعنى أن الباحث إنتقل من الحكومة إلى الحوكمة الأمنية ، وهي محل إنطلاق دراستنا البحثية . فإذا كان الباحث إعتد على منهج تحليلي وصفي فدراستنا تعتمد على مقارنة تفكيكية للمفاهيم ، الأحداث، التطورات، مع تدعيمها بنماذج تحليلية لمعالجة الفجوة و الخلل القائم في الدراسات السابقة .

بمعنى أن كافة الدراسات السابقة إتفتت على هدف مشترك، وهو تطور المستويات الضمنية للدراسات الحوكماتية في المجال الأمني بصفة عامة، لكن نقطة الإختلاف رغم الإتفاق بين الدراسات السابقة، ودراستنا البحثية تتلخص في دمج المدخل الكمي، والمدخل الكيفي في شكل نهج تعاقدي علائقي موضح بلغة الأرقام المستمدة أساساً من التقارير المدرجة، والمعطيات الإحصائية والمؤشرات القياسية المذكورة ، كل ذلك في شكل توليفة منهجية مدعمة بنماذج إسقاطية عن النماذج المحددة للدراسة ( منطقة القوقاز ، منطقة الساحل الإفريقي

منطقة البلقان، منطقة أمريكا اللاتينية ) سعيًا لتحقيق الهدف الأسمى لفهم شبكة العلاقات الرسمية وغير الرسمية عبر مستويات متعددة ، وصولاً إلى ما يعرف بالتعميم .

### صعوبات الدراسة:

على غرار كافة المراحل التقدمية في المسيرة البحثية، على جميع الأصعدة والمستويات، صادفت الباحثة في سياق هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، التي أدت في نهاية المطاف إلى التأثير على الجانب العملي-التطبيقي للدراسة. حيث شهدت الباحثة تعرضًا بين إمكانياتها البحثية المحدودة وبين طموحها في بلورة أطر نظرية تحوي كل التناقضات التي يشهدها الموضوع. من ناحية رغبتها أساسًا في إجراء بحوث ميدانية، مقابلات إستبيانات، مع غالبية الفروع والمنظمات بما فيها الحكومية، وغير الحكومية منها، دون الإكتفاء فقط بإجراء بحث مكتبي معمق.

### تبرير الخطة :

سعيًا للإجابة على الإشكالية المطروحة و التحقق من مدى صحة الفرضيات ( إثباتها أو نفيها)، تم تقسيم خطة الدراسة إلى أربعة فصول فضلاً عن مقدمة و خاتمة على النحو التالي :

خصص الفصل الأول لدراسة المنطلقات المفاهيمية، النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية : دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب ، وفق خمسة مباحث. تم التطرق في المبحث الأول للأطر المفاهيمية - التساندية للحوكمة الأمنية العالمية: إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية، وتم تحليل هذا المبحث من خلال تحديد المرجعية التأسيسية للحوكمة الأمنية العالمية، المبادئ التوجيهية و المعايير التأسيسية للحوكمة الأمنية العالمية، إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية. ليتم الانتقال في المبحث الثاني لضبط متغيرات التمييز بين التعدد الإثني، النزاعات الإثنية و التباينات الإثنية عبر الحدودية وفق تراتبات زمنية موضوعاتية لبناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة. حلل هذا المبحث بالتطرق للنقاش الأكاديمي حول تحول مفهوم النزاعات الإثنية ، ضبط مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة ، مصادرها و خصائصها. ليتناول المبحث الثالث مستويات التطور الضمنية و قاعدة الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة : التغيير في طبيعة الفواعل ، من خلال تحديد القوى الكامنة وراء التغيير سواء دوافع ديمقراطية أو ذاتية، من ثمة تحديد أولوية التنسيق المؤسسيات متعددة الأطراف بمعنى دوافع تبني الحوكمة العالمية كخيار أممي، بمعنى التغيير في أنماط الإرهاب والحرب ، التغيير في فئات العنف و النزاعات العنيفة، التحديات العالمية الضمنية في البيئات المتأثرة بالنزاعات وصولاً للتغيير في طبيعة و مستويات التفاعل من خلال فسخ المجال لإقحام الفواعل الجديدة . ثم تحديد المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية بما فيها تداخلات الأعراق، النفط، السياسة و الموروثات الإستعمارية .إستناداً لأدوات تحليل النزاع، مثيرات التصعيد السلبية، من ثمة ذكر العناصر التحليلية الممنهجة .

ليختم المبحث الخامس بالمقاربات النظرية لتفسير متطلبات الحوكمة الأمنية العالمية : مستجدات نظرية و أدوات تحليلية على مستوى التباينات الإثنية عبر الحدودية ، بضبط ثلاث مداخل نظرية ( المدخل

النيلبيرالي المؤسساتي ، الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في إطار المقرب التوازني وأنظمة التعقيد الإجتماعية من منظور نظرية التعقيد ( بالحديث عن الإقحام الجبري في المجال الأمني ) .

في حين خصص الفصل الثاني لتحليل ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية وفق نماذج عالمية مختارة ، مقسمة حسب مباحث الفصل على النحو : المبحث الأول : خصص لدراسة مرجعيات النزاع الجيورجي الأبخازي في منطقة القوقاز، من خلال دراسة أهمية منطقة القوقاز إقتصاديًا بالتطرق للموقع الجغرافي و المقومات الإقتصادية وتحديد أثر التعدد الإثني في رسم معالم حيثيات النزاع ، مع ضبط ديناميكيات التصعيد السلبي للنزاع الإجتماعي الممتد ، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة إيتيمولوجيا النزاعات الإثنية في منطقة البلقان " أنموذج كوسوفو " من خلال تحديد أنماط زحفه الحدودية و المواقف الدولية المتضاربة نحوه، ل يتم تدعيم دراستنا في المبحث الثالث من الفصل الثاني بنموذج التهديدات الأمنية الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي كأبرز نموذج عن التشظي الأمني الحدودي ، بالحديث عن الوصف ، الموقع و الإنتماءات و تحليل النموذج المالي. من ثمة الحديث عن طرق أقلمة النزاعات الإثنية من منطلق آلياتها و عوامل تدفقها . في حين لخص المبحث الرابع واقع النزاعات الإجتماعية الممتدة في أمريكا اللاتينية، بتحديد الإطار المنهجي للنزاع، سياقاته ومنصاته المشتركة . من ثمة تم الإنتقال في المبحث الخامس لدراسة الإنعكاسات اللاتمائية للنزاعات الإجتماعية الممتدة على الأمن الإقليمي، بما فيها تهديدات الأمن الإنساني ، حقوق الإنسان ، و التنمية الإنسانية ، بالتحديث عن التفكك الإثني ، الإمتداد الحدودي و السيناريوهات المفتوحة للنزاعات.

أما ما تعلق بالفصل الثالث فيتجسد في بلورة التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتمائية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية، من خلال تقسيمها لخمسة مباحث . عالج المبحث الأول دور الأمم المتحدة في الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية وفق دراسة تحليلية للنماذج، بحيث تم فحص البناء الهيكلي للأمم المتحدة و إسقاطه على كافة النماذج التطبيقية المحددة للدراسة، في حين إنتقلنا في المبحث الثاني للهندسة المؤسساتية الرسمية في المجال الحوكماتي العالمي بتحديد دور الحكومات، المنظمات الحكومية ، و الشراكات الدولية. أما المبحث الثالث فخصص للمستوى الثاني من التفاعلات بتحليل دور الترتيبات غير الرسمية في مجال الحوكمة الأمنية العالمية من منظور منظمات المجتمع المدني المنظمات النسوية ، وإستراتيجيات القطاع الخاص. بالتطرق للتنسيق الإنساني - الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني في مناطق النزاعات المجتمعية ، من ثمة تقديم مفهومة توصيفية لدور المرأة في الحوكمة العالمية ، من ثمة التركيز على إستراتيجيات القطاع الخاص وفق مداخل تمويلية - إمدادية . و نظرًا للدور المحوري في المجال خصص مبحث مستقل لدور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية ، بتحديد آلياتها و الأدوار الناشئة لها . ل يتم تجميع كافة الأدوار في إطار المبحث الخامس الذي يعالج المقاربة التكاملية - التشبيكية لمثلث يوهان غالتونغ الذي سعينا من خلاله للقيام بإجتهد لصب المفاهيم النظرية في شكل عملي منظم .

و أخيراً هدف الفصل الرابع لتجاوز معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل ، وذلك بالحديث عن خمسة مباحث رئيسية ، تناول المبحث الأول المعوقات الوظيفية النسقية والتفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية في مجال الجهود الرسمية من خلال تقديم الطروحات المنتقدة للأمم المتحدة المستنبطة أساساً من التصورات الذهنية الواقعية ، و لخص المبحث الثاني تحديات المنظمات غير الحكومية، المنظمات النسوية و منظمات المجتمع المدني بالتركيز على نقص الفاعلية و محدودية الدور. أما المبحث الثالث فقد ركز على تأثير المتغير الزمني في الدراسة و المتضمن تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقة الجدلية بين الأمن القومي و حقوق الإنسان ، بالتطرق بداية لمضمون العلاقة الجدلية ليتم توضيح أسباب و أنماط تجاوزها ، و إنعكاساتها على الشقين الأمني و الحقوقي ، كبداية مشجعة لتجاوز التصورات الأمنية الكلاسيكية ، لننتقل مباشرة في المبحث الرابع لإقحام أطر و مبادئ المنظور الإسلامي لمحاولة إسقاطها على النزاعات المجتمعية ، عبر إدراج مقومات إكتساب الشرعية ، مراجعة الذات و تقييم التأثير. لنختم الفصل الرابع و الأخير و الدراسة البحثية بالمبحث الخامس و المستنبط من جملة الأطر النظرية و الإسقاطات العملية التي تم التوصل إليها ، و ذلك من خلال تحديد الإستراتيجيات و الخطوات العملية المدروسة، إضافة لإدراج تجارب دولية ناجحة في المجال.

جاءت الصيغة النمطية لهذه الخطة وفق إطار ممنهج، إنطلق أساساً بضبط الأسانيد التصويرية، وصولاً إلى بناء مقترب شامل يحوي كافة التناقضات، تحت مبرر عملي جد مدروس لخصه المنظور الإسلامي بكل طروحاته. مروراً بطبيعة الحال بتحليل كل النماذج المعنية (النزاع في القوقاز، في البلقان، في الساحل الإفريقي، في أمريكا اللاتينية)، رغبة في فحص قابلية التعميم من جهة، و رغبة في فحص مدى فاعلية الشبكات العلائقية في بناء نموذج موحد لبناء سلام إيجابي متساند.

# الفصل الأول :

المنطلقات المفاهيمية، النظرية  
السببية للحوكمة الأمنية العالمية :  
دراسة المفاهيم، السياقات  
المقاربات ، الفواعل والأسباب

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

تبعًا للحركية متعددة المستويات التي شهدها حقل النزاعات الدولية، بالانتقال من البعد الدولاتي المحور إلى البعد المجتمعي، ونظرًا لجملة التطورات الديناميكية التي إستدعت تدخل الفواعل غير الدولاتية – Non State Actor، فرضت الضرورة البحثية حتمية التكيف مع هذه المستجدات، سعيًا لإستغلالها إما كأداة تحليلية ولما كمقاربة نظرية يستند عليها لبناء إفتراضات جديدة تتكيف وواقع هذه التحديات التي تحمل في طياتها أبعاد تفاعلية – شبكية، تتجاوز في مضمونها المنظور الكلاسيكي، ذو الأبعاد الثابتة إلى منظور يحاول تفسير بنية هذه التحولات إنطلاقًا من تحديد مفاهيمها؟ حصر سياقاتها، ضبط مرجعياتها، أساليبها ومستويات تطورها، إضافة إلى تحديد أبرز المقاربات النظرية المتبناة في السياق.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الجانب المفاهيمي، النظري والسببي لإحدى مخرجات هذه التحولات، والمتمثل في الحكومة الأمنية العالمية والتباينات الإثنية عبر الحدودية، بالإستعانة بمنظورات تحليلية لبنية الفواعل من خلال تجاوز الطروحات الكلاسيكية، والسعي نحو التكيف مع الواقع المفروض للدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية – التساندية للحكومة الأمنية العالمية – إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية

المبحث الثاني: متغيرات التمييز بين التعدد الإثني، النزاعات الإثنية والتباينات الإثنية عبر الحدودية – التراتبات الزمنية – الموضوعاتية لبناء مفهوم للنزاعات الإجتماعية الممتدة

المبحث الثالث: مستويات التطور الضمنية وقاعدة الإنتقال من الحكومة إلى الحكومة – التغير في طبيعة الفواعل –

المبحث الرابع: المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية – تداخلات الأعراق، النفط، السياسة و الموروثات الإستعمارية

المبحث الخامس: المقاربات النظرية لتفسير متطلبات الحكومة الأمنية العالمية – مستجدات نظرية وأدوات تحليلية على مستوى التباينات الإثنية عبر الحدودية –

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### المبحث الأول: الأطر المفاهيمية - التساندية للحوكمة الأمنية العالمية - إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية

يهدف هذا المبحث لبناء مفهوم متكامل للحوكمة الأمنية العالمية، وفق ما يتكيف ومقتضيات الدراسة، بحيث يتم تبني تعريف إجرائي يمكن من خلاله مسايرة جميع المراحل البحثية، في إطار دراسة النزاعات الإجتماعية الممتدة ذات المسببات الحدودية، من ثمة ضبط معاييرها التأسيسية ومبادئها التوجيهية سعياً لإستعمالها كأداة تحليلية للسياسات الأمنية، التي تجاوزت في سياقها الأبعاد الكلاسيكية إلى إقحام القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية، وفق :

#### المطلب الأول : المرجعية التأسيسية لمفهوم الحوكمة الأمنية العالمية - الترابط بين الحوكمة والأمن -

على غرار بقية مصطلحات العلوم الإنسانية عامة، تتسم مفاهيم الحقل التخصصي بالتعدد والتشعب، جراء كثرة التعريفات، تعدد المنظرين، تأثير المتغيرات الزمنية وما صاحبها من إنعكاسات، أدت إلى بلورة صيغ تعريفية يمكن فحص أهمها من خلال:

#### الفرع الأول : ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة - الخلفيات التاريخية و المسببات الحركية -

من أجل التوصل إلى فهم الحوكمة الأمنية من الضروري تحديد مفهوم الأمن ومفهوم الحوكمة، نظراً لما شهده من توسع لمفهوم الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، ومن القضايا العسكرية إلى القضايا غير العسكرية، نظراً للحروب الأهلية، الجريمة عبر الوطنية والإرهاب<sup>1</sup>.

يعد مفهوم الحوكمة من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية، حيث لم يتم ضبط مضامينه المختلفة، ويعود الفضل لعلماء الإقتصاد في إبراز هذا المصطلح الجديد من خلال إحتكاكهم بالمؤسسات المالية النقدية الدولية ( البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ) سعياً لمعالجة الإختلالات القائمة، ثم أخذ هذا المفهوم في التطور في ثمانينيات القرن 20 م\*، إلا أن بداية إستخدامه في العلوم السياسية تعود لبداية التسعينيات من القرن 20 في سياق محاكاة علماء السياسة للإقتصاد والمنظمات الدولية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Elke Krahnann , Conceptualizing security governance : Cooperation and Conflict , **Journal of The Nordic International Studies Association**, NISA ,Vol 38 , 2003 , P.6.

\* نشير في هذا الصدد لمدرسة شيكاغو في الو.م . أ التي قدمت إسهامات كبيرة في هذا المجال خلال ثلاثينيات القرن 20 م ، من خلال دراسات و أبحاث **Ronald Coase** ، الذي يؤكد أن علاقات التعاون الداخلي لمؤسسة ما تسمح بتجنب كلفة الصفقات و المعاملات : كالعقود ، المفاوضات و تحديد معايير و مقاييس الجودة ، كما توج **Ronald Coase** مجهوداته البحثية بدراسة مرجعية سنة 1937 ( طبيعة المؤسسة ) طرح فيها الأسس الجديدة للمؤسسة العصرية ، ثم نجد كتابات **Oliver Williamson** من خلال حديثه حول العلاقات السلطوية .

<sup>2</sup> Juli A .Mertus, Jeffrey.W.Helswing ,**Human right and conflict : Exploring The Links Between rights law and peace building**,(Institute Of Peace , Press 2006) , PP.6-7.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

يمكن تحديد الأساس النظري للحوكمة **Governance** من خلال إنبثاق مختلف التخصصات والمدارس الفكرية، فأول مدرسة فكرية تركز على المجتمع الناجح **Successful Society** وتدعى بمدرسة النظام الاجتماعي أو المدرسة التحذيرية للحكم **Social Order**، وتحتوي هذه المدرسة التنمية الاقتصادية من خلال إمتلاكها (القدرة التنافسية، المؤسسات القوية القابلة للتكيف والقائمة على المساءلة، ورأس المال الاجتماعي).

في حين أنّ المدرسة الثانية تركز على الربط بين الحكم الجيد والنمو الاقتصادي، على اعتبار أنّ الإدارة الرشيدة لديها معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، ولا بد من الإلتزام بالتوصيات الخمس ( تحسين المؤسسات، الإصلاح المؤسساتي - الاقتصادي، خلق سياسات جديدة، السلع، الإفتاح والشفافية)، أما المدرسة الثالثة فتتركز على فكرة مجتمع الوصول المفتوح **Open Access Society**، حيث يتسم ب : ضرورة الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال التفاعل بين المنافسة والمعتقدات، السيطرة على القواعد التنظيمية وحقوق الملكية والأسواق، الإهتمام بالمؤسسات والمنظمات التي تساعد على الحد من التهديد بالعنف والفوضى.

لذلك أصبحت الحوكمة جزء لا يتجزأ من المجتمعات، خاصة ما تعلق منها بالقيم والأخلاق وقواعد السلوك والعدالة في إطار البعد العالمي، بصرف النظر عن النطاق الضيق كونها تجمع بين المؤسسات، السياسات، القوانين، اللوائح، آليات الرقابة والبعد الثقافي - الإيديولوجي<sup>1</sup>.

في هذا السياق قدمت لها عدة تعريفات، وأسانيد تصويرية نترجم أهمها على النحو التالي:

- تعني الحوكمة في أوسع مجالاتها: توسيع نطاق الحكومات المانحة، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، الحد من الفقر، النمو الاقتصادي، التعليم، إصلاح المؤسسات العامة، التنمية الشاملة، تحسين أداء الأسواق و البنوك الدولية<sup>2</sup>.
- كما يشير مفهوم الحوكمة إلى: " أي شكل من أشكال التنسيق بين العلاقات الاجتماعية المترابطة بدءًا بمراقبة الحالة المركزية إلى التنظيم الذاتي"، كما أنّها: تنسيق العلاقات الاجتماعية في ظل غياب التوحيد السلطوي على المستوى الوطني، دون الوطني والدولي ".

<sup>1</sup> Michael Chibba , Governance and development : the curent role of they policy and practice, **World Economics**, Vol 10, N02 , April 2009 , P.78.

<sup>2</sup> Ibid , P. 82.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- كما تشير الحوكمة إلى: " الهياكل والعمليات التي تمكن مجموعة من الفواعل العامة والجهات الفاعلة الخاصة لتنسيق إحتياجاتها ومصالحها المترابطة، من خلال إتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية الملزمة في ظل غياب سلطة سياسية مركزية<sup>1</sup> ."

بإضفاء الصبغة العالمية نتيجة مسبات حركية، يتم معالجتها لاحقاً نتوصل إلى مفهوم دقيق للحوكمة العالمية **Global Governance** من منطلق كونها: "عملية تعاونية قيادية تجمع بين الأطراف الدولية وغير الدولية، الهيئات العامة، المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة، سعياً لخدمة الإدارة الإستراتيجية، والطاقت الجماعية لمعالجة التحديات العالمية بفعالية - ديناميكية وشمولية في حدود المصالح الوطنية القطاعية، التي تعمل وفق منطق القوة اللينة، في ظل نظام أكثر ديمقراطية يتسم بالشفافية". وبرز ذلك بصفة جلية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: البنك الدولي، مركز التجارة والمجتمع المدني العالمي<sup>2</sup>. حيث عرفت في الإدارات الأمريكية من منطلق أنها: " مجموعة شبكات بيروقراطية عالمية تشمل أفراد لديهم القدرة على توفير السلع العالمية من منظور إقتصادي، توفير الكفاءة الفعالية التوافقية والتقارب، تسعى لتعزيز التعاون الدولي والتنظيم بهدف التخفيف من حدة التوترات، وتغيير شكل البيروقراطيات الدولية، والعمل على إدراجها في القطاع غير الحكومي<sup>3</sup> ."

كما أنها أولى جهود التنسيق في السياسات الوطنية وفق قاعدة الإنتقال من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي، مع توفر المعارف التقنية والجهات الفاعلة الدولية وغير الدولية، لتعبر بذلك عن عمليات تشاور مع الجمعيات التجارية، الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، والهيئات الإستشارية التي لا تحمل الطابع الرسمي<sup>4</sup> .

أما ما تعلق بالأنظمة الأمنية فتعرف من وجهة نظر الباحث **Krahman Elke**: "مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة، المعايير، القواعد وإجراءات صنع القرار حول توقعات الجهات الفاعلة في مجال الأمن<sup>5</sup>". ذلك أن الأمن إتجه نحو مفهوم أكثر شمولية ليس فقط في الجانب العسكري، فالمعنى الموضوعي

<sup>1</sup> Elke Krahmann ,Op.cit, P.7.

<sup>2</sup> James .M Boughton, Collin Brad ford, Global governance : A new players, new rules, **Finance and Development Journal**, December 2007 , P.11.

<sup>3</sup> Jean Grugel , Nicola Paper, **Critical perspectives, global governance, rights and regulation in governing regimes**, ( New york : Routledge Taylor and Francis Group), P. 4.

<sup>4</sup> Mack Banet,R. Duvall , **National, International, Regional and global governance. International Cooperation**, ( Cambridge University Press, 2005 ).P.84.

<sup>5</sup> Elke Krahmann , Op.cit, P.5.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

للأمن يعني عدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة، في حين يعبر المعنى الذاتي عن عدم وجود خوف من تعرض هذه القيم للهجوم<sup>1</sup>.

لتصبح بذلك الحوكمة الأمنية العالمية\*: عملية يمكن من خلالها تعزيز القدرة الأمنية من خلال آلية حكم فعالة، بمعنى: " شبكات معقدة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تعنى بالجانب الأمني ( السياسات الأمنية ) والجانب التنموي<sup>2</sup> ( الربط بين الأمن والتنمية ) "، تحوي على جانب إداري منظم مع تنظيم منسق للقضايا من قبل سلطات متعددة ومنفصلة، في إطار ترتيبات رسمية وغير رسمية، يتم تنظيمها من خلال الخطاب وتوجيهها نحو نتائج سياسية معينة، في شكل علاقات مباشرة / غير مباشرة - متعددة الأبعاد) المنظمات العامة و الخاصة، المنظمات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الوطنية، المنظمات الإقليمية والمنظمات العالمية )، مع الكيانات المجتمعية المختلفة<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني : التحولات الجذرية للبنية الأمنية - صعود تيارات الحوكمة الأمنية -

التوسع اللاحق لمفهوم الأمن من الدول إلى المجتمعات، أدى إلى زيادة التمايز في الترتيبات السياسية الأمنية وذلك في بداية التسعينيات، وهذا ما أدى لظهور جهات فاعلة جديدة في إطار الخصخصة Privatization ونهاية القطبية الثنائية End Of Bipolarity نظرًا لعدم القدرة على إستيعاب ميزات النماذج التقليدية في الدراسات الأمنية، وهذا ما أدى لظهور ما يعرف بالأمن الثنائي والأمن متعدد الأطراف Bilateral And Multi – Lateral Security، لكن هذه التحولات لم يتم إستيعابها في إطار التعددية القطبية Multi – Polarity، لذلك ظهر ما يعرف بالمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية Regional and Sub-regional Institutions، كما شهد ظهور مجموعة جديدة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة في إطار تنافسي، شبكات معقدة من الجهات غير الحكومية، التحول من الحكومة Government إلى الحوكمة Governance في إطار تجزئة السلطة السياسية بين القطاعين العام والخاص وفق مستويات تحليل متعددة<sup>4</sup>.

. Multi – Levels Of Analysis

<sup>1</sup> J. Kirton, J. Kulik, Global Security governance , Regional Security Governance Through : Sanctions and Force, **International Organisations Research Journal**, Vol09, N04, 2014, P.89-114.

\* تم تناول مصطلح الحوكمة الأمنية Security Governance لأول مرة من طرف الباحث كراهمان Krahman في دراسته لتحول السياسات الأمنية في أوروبا و أمريكا الشمالية ، حيث أن التعقيدات التي تنعكس في الأبعاد لا يمكن فهمها من خلال مفهوم النظام الأمني ، أو المجتمع الأمني بل من خلال الحوكمة الأمنية ، التي تشمل 05 ميزات رئيسية حددها مارك وبيبر Mark Wipper في : التسلسل الهرمي ، تفاعل الجهات العامة و الخاصة ، مأسسة رسمية و غير رسمية ، العلاقات بين الجهات الفاعلة ، و الفرض الجماعي .

<sup>2</sup> Ibid , P.114.

<sup>3</sup> Emilian Kavalski , The Complexity of Global Security Governance : An Analytical Overview, **Global Society journal**, Routledge Taylor & Francis Group, Vol22,N04,October 2008.

<sup>4</sup> Vijay Mehta , " World Security, Global Governance and the role of UN : For a just peaceful and sustainable world", **A Talk given at the Conference of : " World Disarmament Campaign : Global Security , New Challenges "**, London : House Of Lords, VM centre of peace ,29 October 2007.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

بعد الحرب الباردة أبدت الدول إستعدادها للإعتماد على التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية على الرغم من إصرارها على الإحتفاظ بالدور المركزي في الأمن الدولي، ومن أمثلة التعاون شركات الأمن الخاصة **Private Security Companies** والمنظمات غير الحكومية **NGOs**.

لذا سيتم دراسة قدرة نظريات الأمن التقليدية على نمذجة التغيير، من ثمة تطور مفهوم الحكومة الأمنية مع إقتراح إطار تحليلي على أساس تعاون دون وطني، وطني ودولي، من ثمة كيفية صناعة السياسة الأمنية، ثم مناقشة الرؤى الجديدة **New Insights** التي يمكن الوصول إليها من جراء تطبيق الإجراءات الحديثة في إطار صنع السياسة الأمنية<sup>1</sup>.

حيث يمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاث مقاربات نظرية مركزية في إطار تحليل الأمن: نظرية توازن القوى **Balance Of Power Theory**، نظرية أنظمة الأمن **Security Regimes Theory** ونظرية الأمن المجتمعي **Security Community Theory**.

أدت نظرية توازن القوى إلى التوقع بنهاية القطبية الثنائية، وعودة الولايات المتحدة الأمريكية من جديد، مع عودة قوة حلف شمال الأطلسي، ما يؤدي لظهور التوازن والتحول الفعلي للبنية الأمنية مع نهاية التسعينيات والتوسع في النطاق الوظيفي والجغرافي **Functional And Geopolitical Scope**، مع الإبتعاد عن السياق التنافسي والإهتمام بدلاً من ذلك بتعزيز العلاقات الثنائية من خلال ترتيبات مؤسسية جديدة مثل: الشراكة من أجل السلام\* **Partner Ship For Peace**، مجلس التعاون الأوروبي الأطلسي **The Euro-Atlantic Cooperation Council**، وهذا في سياق الترتيبات الأمنية الجديدة<sup>2</sup> **New Security Arrangements**.

<sup>1</sup> Andres Persbo, "The Role of Non-Governmental Organizations in the Monitoring and Verification of international arms control and disarmament Agreements : Arms Control Verification". **Disarmament Forum**, Geneva, Vertic, 2010, P P.56-67.

\* في دراسة أجرتها الباحثة **Virginia Page Fortna** فرجينيا بادج فورتن ( عضو في معهد سالتزمان لدراسات السلام و الحرب في جامعة كولومبيا تمحورت دراستها حول السلام المستدام ) بعنوان : **Does Peace Keeping Keep Peace : International intervention and the duration of peace after civil war** ، ركزت على ضرورة ربط السلام بفترة ما بعد الحرب الباردة نتيجة تزايد موجة النزاعات الأهلية ، التركيز على مراقبة الإنتخابات، رصد الشرطة و التدريب ، الإدارة المدنية **Civilian Administration** من خلال التركيز على المجتمعية **Community**، التمكين **Empowerment** ، المشاركة **Participation** ، في شكل منظم يحوي التعاون ، الإنسجام ، الأهداف المشتركة ، العلاقاتية ، الهيكلية المرتبطة بالعدالة التوزيعية .

<sup>2</sup> Ibid . P.67.

\* في إطار الترتيبات الأمنية الجديدة حدد كل من أدلر **Adler** و بارنيت **Barnet** أنهى يمكن تسهيل عمل المجموعة الأمنية الحديثة من خلال ثلاث عوامل أساسية وهي : **01 - الشروط التعجيلية Precipitating conditions** مثل التغيرات في التكنولوجيا ، الديموغرافيا ، الإقتصاد ، التفسير الجديد للعلاقات الإجتماعية ، **02- التهديدات الخارجية External Threats**، العوامل المؤدية إلى الثقة المتبادلة تتجدد من خلال تطور الهوية الجماعية مثل المعاملات **Transactions** ، و **03 - الشروط الضرورية Obligatory Conditions** مثل الثقة المتبادلة الهوية الجماعية ( أنظمة الأمن و مجتمعات الأمن) .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

يمكن تفسير التحولات الجذرية في البنية الأمنية من خلال ظهور ما يعرف بنظام الحوكمة الأمنية ذات الأبعاد السبعة\*، كون أن هذا التحول يثير عدة تساؤلات حول كيفية التحول من الحكومة إلى الحوكمة، وحول عواقب تجزئة السلطة من أجل تنفيذ السياسات الأمنية .

✓ التساؤل الأول يتعلق بتوسيع وتعميق مفهوم الأمن لكن بشرط أن تبقى الدولة الوسيلة المجتمعية والفردية التي يتحقق من خلالها الأمن .

✓ التساؤل الثاني يتعلق بالبحث عن القضايا السياسية والعملية التي إرتبطت بالتحول مثل : التنسيق المساءلة، والإهتمام بحدود السياسة التنظيمية<sup>1</sup>.

الفرع الثالث: الحوكمة الأمنية العالمية كأداة تحليلية تجريبية لديناميكيات النزاعية – الإتجاهات -

ظهرت مجموعة من الإتجاهات التعويضية التي حددت أبعاد الحوكمة الأمنية العالمية كمسببات حركية للظهور يمكن إيرادها من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم 01 : إتجاهات الحوكمة الأمنية العالمية – من الجغرافيا نحو السياسة**

الأبعاد	الحوكمة الأمنية خلال الحرب الباردة	التحول نحو الحوكمة الأمنية العالمية بعد التسعينيات
النطاق الجغرافي	دولاتي إقليمي	دون الوطني دولاتي إقليمي عالمي خاص
النطاق الوظيفي	عسكري	عسكري سياسي إجتماعي بيئي
توزيع الموارد	مركزة بين الدولة، حلف شمال الأطلسي، منظمة التجارة العالمية	مجزأة بين فواعل القطاع العام والخاص على مختلف المستويات، الشركات الأمنية الخاصة، الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، الدول، الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي، الإتحاد الأوروبي منظمة الأمن و التعاون
الإهتمامات و المصالح	مشتركة	متباينة

\* سيتم التطرق بالتحليل و التفصيل لأبعاد الحوكمة الأمنية العالمية السبعة في الفرع الموالي .

<sup>1</sup> Elke Krahnann, Op.cit , P. 26.

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

القواعد (المعايير)	السيادة الأولويات الإيديولوجية	السيادة محدودة إنتلاف الراغبين فعالية التكلفة
صنع القرار	مركزية الإجماع المساواة الرسمية	مجزأة التفاوض اللامساواة
تنفيذ القرار	مركزية تسلطية	مجزأة طوعية

**Source :** Elke Krahnann, The emergence of security governance in post cold war europe, **working paper**, 36/10/2001, P.15.

من الجدول يتضح جليا التحليل المنطقي لتطور المستويات المتعلقة بالحكومة الأمنية العالمية وفق : **Geographical Dimension** الجغرافي : عادة ما يتم وصف التحول الجغرافي للبنية الأمنية لما بعد الحرب الباردة على أنه يتميز بزيادة التكامل بسبب توسع حلق الناتو، الإتحاد الأوروبي، لذلك فبقدر ما يشير هذا البعد من حركة من الحكومة إلى الحكومة، فإنه يشير إلى تشتت السلطة بين الفئات الرسمية وغير الرسمية حيث أن عمليات توسيع الناتو والإتحاد الأوروبي قد ساهمت في إنشاء مجموعة متنوعة من الترتيبات الجغرافية **Geographical Arrangement** الجديدة في مجال إدارة الأمن، من خلال إعادة ترتيب المؤسسات الأمنية **Réarrangement Of Security Institutions** على المستوى الدول، ترتيب المؤسسات التنموية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ( التغيير في شبكة الإتفاقات متعددة الأطراف )، وينحصر هذا التعاون في مجالات التعاون الثنائي **Bilateral Cooperation**، التعاون متعدد الأطراف **Multi – Lateral Cooperation** في إطار الدفاع **Defence**، إدارة الأزمات **Crisis Management**، الطوارئ المدنية **Cooperation**، التخطيط وإنتاج الأسلحة<sup>1</sup> **Civil Emergency Planing**، **Management And Traffic Arrmament**. كما شملت الترتيبات في إطار السياسة الأمنية التحول التدريجي نحو القطاع الخاص في سياق الخصخصة **Privatization** ، تدويل صناعة الأسلحة، ظهور الشركات عبر الوطنية الخاصة في مجال الأمن.

**Functional Dimension** الجغرافي الوظيفي : يشير مفهوم البعد الوظيفي في إطار الحكومة الأمنية إلى المركزية، حيث إتسع مفهوم الأمن وانتقل من القضايا العسكرية إلى قضايا الأمن الإنساني، كما شمل نطاق التوسع الوظائف والمؤسسات ذات الصلة بالسياسات الأمنية خاصة في مجال التنسيق، ذلك أن الإنقسامات

<sup>1</sup> Elke Krahnann, Conceptualizing security governance : Cooperation and Conflict, Op.cit,P.26.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

المؤسسية داخل وبين المنظمات عبر مستويات مختلفة أدت إلى توحيد إدارة الأمن عبر المحيط الأطلسي وبالتالي التحرر من التقسيمات التقليدية، مع الحفاظ على حدود الدولة في الوظيفة الرئيسية، كما شمل البعد الوظيفي حقوق الإنسان من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمات غير الحكومية ( منظمة العفو الدولية)، وكذا الإهتمام بقضايا الصحة العالمية **Global Health**، التنمية **Development**، الأمن البيئي **Environmental Security**، لذلك فالإعتراف المتزايد بالمجالات غير التقليدية للأمن مع الخبرة الدولالية عزز من دور الجهات الفاعلة في إدارة الأمن، والتوجه نحو التخصص الوظيفي<sup>1</sup> **Functional Specialization**.

توزيع الموارد **Distribution Resources**: التشرذم **Fragmentation** المتزايد والتعدد في موارد الأمن كانت أمرًا واضحًا وعاملاً تحفيزيًا للإتجاه نحو الحوكمة الأمنية، نظرًا لإرتفاع المطالب العامة في التخفيض من قيمة الإنفاق على الدفاع الوطني، ذلك أن الموارد الحكومية أصبحت جد محدودة بسبب إرتفاع تكاليف الجيوش الدائمة **Standing Armies**، التدريب المهني **Professional Training**، بحوث التسلح والتنمية **Armament Research and Development**، لذلك تم فتح مجال التمويل والموارد للفئات الخاصة من فاعلين غير حكوميين، جمعيات خيرية ومنظمات بيئية، تساهم في صنع وتنفيذ السياسة الأمنية – الدفاعية، بمعنى التوجه نحو خصخصة صناعة الأسلحة **Privatization Of Armament Industries**.

البعد المرتبط بالمصلحة **Interest Dimension**: أدت فترة نهاية الحرب الباردة إلى إغلاق المصالح المتضاربة والإيديولوجيات **Interest and Ideologies**، حيث تم الانتقال لتحديد التهديدات والمشاكل المشتركة خاصة في إطار برنامج الشراكة من أجل السلام، الذي أكد على ضرورة تبني مصادر الأمن المتنوع، وهي الخطوة التي تبنتها أوروبا الشمالية، في إطار سعي الإتحاد الأوروبي لمواصلة مصلحته الخاصة وذلك بتطوير فرق العمل المشتركة، وكذا الدفاع عن المصالح الأمنية الإقليمية والعالمية غير التقليدية بواسطة زيادة عدد الوكلاء والمؤسسات<sup>2</sup>.

البعد المعياري **Normative Dimension**: الإتجاه نحو تعزيز الحوكمة الأمنية يرتبط إرتباطًا وثيقًا بالتغيرات الأساسية في معايير الحكومة، أي الحد من السيادة الوطنية ما يدل على ضعف القاعدة الجماعية للمسؤولية ( تدخل حلف الناتو في كوسوفو دون إذن مجلس الأمن للأمم المتحدة)، لذلك فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية قررت هذه الأخيرة عدم الإعتماد على الحلف

<sup>1</sup> Elke Krahnemann, Conceptualizing security governance : Cooperation and Conflict, Op.cit,P.26-27.

<sup>2</sup> Ibid, P.27.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

وهذا ما كرس أهمية إلغاء سياسة أمنية – دولية قائمة على أساس المبادئ الإيديولوجية التي بررت الضرر الإقتصادي للدول، وبالتالي خفض الإنفاق الحكومي، ما حفز توفير الإغاثة الإنسانية **Humanitarian Relief** وحفظ السلام\* **Peace – Keeping** بالتفاعل مع الشركات الأمنية الخاصة والشرطة الخاصة<sup>1</sup> . **Private Policing**

إتخاذ القرار **Decision – Making**: التمايز في إطار الوظائف الحكومية أدى لضرورة التوجه نحو التجزئة في عملية صنع القرار في إطار شكلين:

✓ صنع السياسة الأمنية المعاصرة: من خلال سياسات الوضع الأفقي (التنسيق والتفاوض)، فعلى المستوى الوطني دعت الضرورة لتشكيل شبكات مرتبطة بين القطاعين العام والخاص لتخفيف العمل الزائد عن الحكومات المركزية. أما على المستوى الدولي فقد ظهرت الترتيبات الأمنية المجزأة وظهرت النظم والشبكات عبر الوطنية (إضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار).

✓ صنع القرار في السياسة الأمنية داخل المؤسسات متعددة الأطراف **Multi-Lateral Institutions**: من خلال الإبتعاد عن عقيدة التوافق **Doctrine Of Consensus** والعمل وفق مستوى رسمي لسيادة الحكومة، هذا ما فرض التوجه نحو النيو – ليبرالية التي تدمج مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في العملية السياسية (سياسة إصلاح الإتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي 1992).

تنفيذ السياسات **Policy Implémentation**: التوجه نحو الحوكمة يتعلق بتنفيذ السياسات الأمنية في المجتمع عبر الأطلسي خاصة من ناحية الموارد التي إعتمدت على الجهات الفاعلة غير الحكومية، وبالتالي فالتطبيق يكون من خلال<sup>2</sup>:

✓ **جغرافياً**: يتم التقسيم على أساس قطاع عام وقطاع خاص، مثلاً بعض الأعضاء من الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي تعمل وفق مبدأ توزيع العمل (يركز الإتحاد على تنفيذ السياسة الأمنية، في حين يعمل حلف الناتو من منظور عالمي في الإدارة والتنسيق).

\* يعبر حفظ السلام عن جملة التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن إتخاذها، دون حسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو الإخلال بحقوق المتنازعين، أو التأثير على مطالبهم. مع العمل على توسيع إمكانيات نشوب النزاع، بموافقة جميع الأطراف المعنية، على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال نشر قوات عسكرية شرطية متعددة الجنسيات تحت قيادة الأمم المتحدة، بغرض تدبر الحد من تفاقم النزاعات المحتملة. كما يعتبر وسيلة لمساعدة البلدان التي يمزقها النزاع على خلق ظروف لتحقيق السلام المستدام وإزالة مظاهر النزاع و تثبيت تفاعليات النزاع على درجة اللاعنف، يمكن معها إستكشاف أساليب لإصلاح النزاع، و يهدف حفظ السلام إلى إستعادة حالة اللاعنف وليس حل النزاع.

<sup>1</sup> Elke Krahnmann, Conceptualizing security governance : Cooperation and Conflict, Op.cit,P.27-28.

<sup>2</sup> Ibid, P.28.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

✓ **وظيفية:** من الناحية الوظيفية كانت هذه الإنقسامات أكثر حداثة، وذات طابع محدد في مجال الترتيبات والوكالات مثل: الإنتشار النووي **Nuclear Proliferation**، الجريمة عبر الوطنية **Transnational Crime**، الأمن العسكري **Military Security** في مجال خصصة العيـد من الشركات الأمنية، شركات الأسلحة التي أصبحت تساهم بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المبادئ التوجيهية و المعايير التأسيسية للحوكمة الأمنية العالمية – مسح عابر للتخصصات -

بعد الضبط المفاهيمي للمصطلح الرئيسي المعتمد في الدراسة " الحوكمة الأمنية العالمية "، فرضت الضرورة البحثية تحليل المبادئ التوجيهية والمعايير التأسيسية لها وفق ما يتناسب ومقتضيات الأطروحة من جهة، ووفق ما يتناسب وطبيعة الرؤى العالمية من خلال:

### الفرع الأول : منظور الأمم المتحدة في ضبط المبادئ التوجيهية للحوكمة الأمنية العالمية – قابلية التجسيد والإسقاط

في هذا الإطار دعمت الأمم المتحدة طرح الحوكمة الأمنية العالمية من خلال محاولة جدية لضبط مبادئها التوجيهية في 10 نقاط رئيسية نلخص فحواها وفق:

- ✓ الحد من الفقر كمسعى جوهري للحوكمة والمجهودات المبذولة في سياقات عديدة .
- ✓ التنمية من خلال المساءلة والشفافية الكافية، سيادة القانون، المساواة بين الجنسين، والملكية القطرية **Country Owner ship** المسؤولة الأساسية عن تحسين الحكم .
- ✓ الإلتزام من خلال أن المجتمع الدولي الإنمائي مرتبط بالإلتزام بالمساعدة الفنية، التعاون والبناء.
- ✓ مشاركة أصحاب المصلحة **Stock Holder**، الحكومة والمجتمع المدني.
- ✓ التعزيز المؤسساتي **Institutional Strengthening** .
- ✓ المواءمة **Harmonisation** كنهج متسق للتنمية .
- ✓ المراقبة المستمرة والتقييم **Monitoring And Evaluation** ( الإدارة القائمة على النتائج ) .
- ✓ الديمقراطية من خلال الإهتمام بتعزيز المؤسسات الديمقراطية.
- ✓ تفعيل دور المجتمع المدني ، وسائل الإعلام الآلي والقطاع الخاص<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Elke Krahnann, Conceptualizing security governance : Cooperation and Conflict, Op.cit,P.28

<sup>2</sup> Michael Chibba, Op.cit, P.85.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

هذه المبادئ التوجيهية تحدد الافتراض الأساسي في قابلية الحكم العالمي، وهو ما أوضحه تقرير الرصد العالمي سنة 2007، الذي حدد الأسئلة الجوهرية الثلاث على النحو: كيف تتحكم الحكومات في سير الأحداث؟ كيف تخضع المؤسسات للمساءلة الحكومية؟ كيف يكون المواطن جزء من عملية الحكم<sup>1</sup> ؟

من هنا يتضح أن الأساس الإيديولوجي للحكومة من منظور الأمم المتحدة يتجسد في نهج النيو - ليبرالية الذي يحوي ثلاث جوانب ( الجانب المنهجي: نظام رأسمالي ديمقراطي يحوي الحد الأدنى من سلطة الدولة، الجانب السياسي: الانتخابات الموزنة، الجانب الإداري: التركيز على السلطة المستقلة، المحاسبة والفعالية<sup>2</sup> ). على اعتبار أن الهدف من التغيير هو إعادة التوازن أو تشكيل نظام جديد على اعتبار أنه عملية نسبية تتطلب نوع من الإستمرارية بين الأجيال\*، فعندما تكون جميع العلاقات الهيكلية الرئيسية والمؤسسات السيادية قائمة بذاتها يحدث التغيير بصورة مفاجئة، أما التحولات في سياق النظم الإجتماعية لا تعمل بصفة التغيير المفاجئ بل عن طريق التكيف المتبادل ( علاقات بنوية )، على اعتبار أن الإحباط Frustration من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التوترات<sup>3</sup> .

### الفرع الثاني : التغيير في طبيعة التهديدات الأمنية - أثر التغيير في بلورة المعايير -

تواجه الإنسانية اليوم مجموعة متنامية من المشكلات العالمية التي تتطلب إهتماماً مثل الحروب المتعددة **Multiple Wars**، الهجمات الإرهابية **Terrorist Attacks**، التطرف العنيف، القمع من قبل الأنظمة الإستبدادية على غرار النزاعات في إفريقيا، أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، التغيرات المناخية، الأزمات الإقتصادية، التهديدات السيبرانية، تهديدات الأمن الإنساني، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، وهذا ما يتجاوز القدرات التشغيلية والسياسات العامة في ظل ضعف مؤسسات الأمن. هذا ما حتم تزايد الإتصال العالمي الأكثر حداثة بتقنيات قوية ومكثفة سعيًا بداية للنهوض بالتنمية المستدامة ( 2015 - 2030 ) من خلال تقديم جدول أعمال لمكافحة تغير المناخ، إدارة التحديات الإلكترونية، إعادة التفكير في كيفية صنع وحفظ السلام مع البحث عن أفضل السبل لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون الدولي في إطار حوكمة عالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, P.90.

<sup>2</sup> Ibid.

\* الزلزال هو طريقة الأرض للحفاظ على التوازن و هو شكل من أشكال التكيف التي تمكن القشرة من إعادة توزيع الموارد، فكلما كان الزلزال عنيفا كلما زادت حدة التحولات.

<sup>3</sup> Lewis A Coser , Social Conflict and the theory of social change , **the British Journal Of Sociology**, London school of economic and political science , Vol 08, N 03, 2007, PP.197-207.

<sup>4</sup> Styin Claessens , " Governance and Development " , **Global Corporate Governance Forum**, The International Bank Of Reconstruction and development .

لذلك قدمت لجنة الأمن، العدل والحكومة العالمية **The Commission Of Global Security** **justice and governance** إصلاحات عملية **Pragmatic Reform**، بإستخدام أدوات جديدة وشبكات لبناء مؤسسات عالمية أفضل، بهدف التركيز على صانعي السياسات، قادة الرأي، المجتمع المدني العالمي بديناميكية تفضي لحلول مبتكرة لمواجهة التحديات والإستجابة للتهديدات والفرص الجديدة<sup>1</sup>.

ذلك أنّ التحديات الرئيسية في القرن 21 م تتطلب أكثر من التنسيق نتيجة صعوبة حلها على المستوى الوطني، مما يفرض اللجوء للرؤية العالمية – الشمولية وفق نظام رقابي توجيهي مؤسساتي متعدد الأطراف يتناسب مع نطاق حجم وطبيعة التحديات نفسها<sup>2</sup>.

أثبتت الدراسات الحديثة أنّ المشاكل الحالية تحمل صفة العالمية في ظل التحولات القيمية، الإقتصادية السياسية وتحديات العولمة التي زادت من حدة التشرذم، وهو ما فرض ضرورة البحث عن نظام خاص لتجاوز التناقضات النظرية في العلاقات الدولية من جهة<sup>3</sup>، ومعالجة طبيعة التهديدات الأمنية الحديثة من جهة أخرى، حيث كانت العمليات السياسية العالمية المعقدة والانتقال من البعد المالي إلى البعد الإيكولوجي، ربط مصير المجتمعات ببعضها، غياب الفعالية والمساءلة<sup>4</sup>، إندماج الدراسات الأمنية بالدراسات التنموية، إمتدادات الهجرة الجماعية، تفشي الإيديولوجيات السياسية، من بين أبرز أسباب إعادة النظر في تبني حلول فعالة لتجاوز هذه التحديات المتنامية في إطار طرح جديد في مضمونه<sup>5</sup>. من هذا المنطلق قام المجتمع الدولي بالبحث عن حلول فعالة للمشاكل العالمية من منظور حوكماتي بإعتماد مقاربة متعددة المستويات **Multi –Level Governance** تقم المجتمع المدني العالمي، والمحلي بإستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة تعتمد على فتح مجال الحوار بين الفواعل، إستخدام آليات المحاسبة والمساءلة، بحيث بالنظر لتعدد النزاعات تم إقتراح مفهوم الحكومة العالمية للمجموعات الإثنية **Global Governance Of Ethnic Groups** وفق شروط الربط المتعلقة بالأدوار المتعددة للأمم المتحدة التي تحدد نقاط قوة وضعف المنظمة في أداء مهامها، والقدرة على

<sup>1</sup> James M, Boughton , Op.cit, P.11.

<sup>2</sup> Colin Bradford, **Global Governance For the 21 century : Reform The Brooking Istitution**, (Washington, 2007), P.06.

<sup>3</sup> Harto Hakovirt," Global Problems and their governance the contribution by the figure",**Tolk About : understanding the global system**, Turki: Safir Project Department of Political Science.

<sup>4</sup> David Held , Angus Fane Hervey , " Democracy, climat change and global governance , Democratic agency and the policy" , **Policy Network Paper**, Novembre 2009.

<sup>5</sup> Peter Wilkim," Global poverty and Orthodox Security", **Third World Quarterly**,Vol23, N04, Carfax Publishing Taylor & francis group, 2002, P.638-640.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الإصلاح وما تعلق بها من مبادئ حماية حقوق الإنسان، علاقات الأقلية بالأغلبية والسعي للتكيف مع الحروب الجديدة<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث : الحكومة الأمنية العالمية كنموذج بديل وإطار تحليلي للسياسات الأمنية

تسعى الحكومة الأمنية العالمية لتحقيق سلسلة أهداف جوهرية يتلخص فحواها في توصيف منطقي للسياسات التالي:

✓ تعزيز التنمية الشاملة على الصعيد الإقتصادي، الإجتماعي والمؤسسي وفق مستويات مطلوبة لتسهيل إتخاذ القرار الديمقراطي في القطاع العام.

✓ الشفافية والمساءلة لتعزيز عملية إتخاذ القرار في مجال وضع السياسات النقدية، وضمان بيئة تنافسية لرجال الأعمال من خلال إعتماد الديمقراطية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

✓ تعزيز سيادة القانون لمعالجة المستويات المتزايدة للفساد<sup>2</sup>.

من هنا برزت أربعة تطورات ساهمت في تغيير طرق تنفيذ السياسات الأمنية وهي:

أ- **بروز المؤسسات الجديدة:** فمنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت مجموعة واسعة من المؤسسات الجديدة تم إنشاؤها لتلبية الإحتياجات الأمنية المحددة لعدد محدود من الدول مثل: مجلس التعاون البلطقي **The Baltic Cooperation Council**، من منطلق أنها تستند على قيم السلام والتعاون وتسعى لبناء الثقافة والهوية المشتركة .

ب- **التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية:** معظم الترتيبات الأمنية الجديدة تتعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية مثل: التسلح، التدريب العسكري، المراقبة، وهذا ما أدى للإنتشار غير المسبوق للتعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف **Bilateral & Multi – lateral security collaboration** ، والتعاون الثلاثي **Trilateral Cooperation**، مثل: الكتبية المشتركة لحفظ السلام في البلطيق **The Joint Baltic Peace Keeping Battalian**، ونظام مراقبة الهواء المشترك في البلطيق **The Common Baltic Air Surveillance System** .

ت- **خدمة المصالح المشتركة للدول الأعضاء:** على الرغم من أن الأنظمة الأمنية مثل **NATO**، سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة **CESDP Common European Security And Defence Policy** عوامل أساسية في الأمن، إلا أن هذه الترتيبات تميل بشكل متزايد لخدمة المصالح المشتركة

<sup>1</sup> Odi," Global Governance : An Agenda for the Reneval of the united nation",**briefing paper**, london: overseas development institute, july 1999, P.03.

<sup>2</sup> Michael Chibba ,Op.cit, .P.101-104.

للدول الأعضاء عوضاً عن المصلحة الجماعية، لهذا تم إنشاء فرق العمل المشتركة CJTF  
Combined Joint Task Forces لتشجيع التعاون الخاص بين الدول في إطار البعثات الدولية  
وهذا ما تترجمه نظرية التحالفات من خلال عمليات تحالف الراغبين **Coalitions Of The Willing**.  
ث- الإعتماد على القطاع الخاص في المجال الأمني: وذلك إضافة إلى خصخصة التسلح  
**Privatizations Of The Armament** وانتشار الشركات الأمنية الخاصة **The proliferation**  
**Of Private Security Companies**، التي تعمل على تقديم مجموعة كاملة من الخدمات الأمنية  
بكفاءة لمواجهة التهديدات العسكرية وغير العسكرية في إطار الحوكمة الأمنية لتوفير إطار نظري  
للتحليل<sup>1</sup>.

المطلب الثالث : التوجه نحو إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية – من التعارض نحو محاولة  
الموازنة بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني –

هناك تفاوتات أفقية حادة تجعل الدول عرضة للنزاعات في إطار حلقة مفرغة يتفاقم فيها النزاع مقابل  
ضعف التنمية الإنسانية ، فللنزاعات الإثنية تأثير سلبي عبر الأجيال **a cross generations** ليس فقط على  
مستوى المؤشرات الثلاث ( العمر – الدخل – التعليم )، بل على مستوى القدرات **Capacities**، الأمن  
الإنساني والحريات **Freedoms**، حيث تؤدي النزاعات الإثنية إلى تدمير البنى التحتية الإقتصادية، تدهور  
البيئة، انخفاض النمو الإقتصادي، انخفاض تمويل الخدمات الإجتماعية ( المجاعة في السودان 1998/1980  
المجاعة في إثيوبيا 1984)، هذا ما حتم ضرورة تبني مقاربة حديثة للسلطات البديلة **Alternative**  
**Authorities** تسعى في جوهرها إلى تجاوز العلاقات الجدلية<sup>2</sup>، ويتم معالجة ذلك من خلال:

الفرع الأول : التعارض الأولوياتي – النسقي بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني في مجال النزاعات الإثنية  
وقع كل من أنصار طرح حقوق الإنسان وحل النزاعات في معضلة مشتركة **Shared Dilema** سعياً  
لتحقيق التوازن بين الأهداف طويلة المدى وقصيرة المدى نتيجة مبدأ التعارض النسقي، فتشجيع الحل السريع  
للعنف يؤدي لعدم بناء عملية شاملة وشفافة، في حين أن الإستراتيجية طويلة المدى تركز على تغيير الظروف  
الإجتماعية وتحسين المشاركة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Elke Krahnmann, "Conceptualizing Security Governance : Cooperation And Conflict ",Op.cit, PP.5-26.

<sup>2</sup> Frances Stewart, "How Does Conflict Undermine Human Development " , **Human Development Report Africa**, University of Oxford, Issue 05,February 2007.

<sup>3</sup> **Human rights crises : NGOs Responses To Military Interventions**, swetzerland :International Council On Human rights Policy , 2001.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

لذا تبرز العلاقة بين حقوق الإنسان والنزاع العنيف في إطار التفاعل المعقد من منظور متعدد التخصصات يدرج النهج القانوني والنهج غير القانوني، حيث يشير التعقيد في هذا الصدد إلى تنوع التفاعل كون أن المنظور القانوني يتقاطع مع مختلف الهيئات المعيارية للقانون الدولي ( القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي للاجئين، القانون الجنائي الدولي ). لذا تنشأ النزاعات المعاصرة في إطار متنوع من السياقات وتتميز بأسباب وديناميكيات ومستويات متعددة يتم مناقشتها في مجال تحليل النزاع، إلا أن البعد الحاسم للعنف يتمثل في عدم توفر الإحتياجات الإنسانية في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني\*، أو عدم المساواة الأفقية المرتبطة بشكل مباشر بحقوق الإنسان، حيث كشفت الدراسة التي أجراها مركز الأبحاث حول عدم المساواة والأمن البشري والعرقى **The Centre For Research On Inequality Human Security CRISE And Ethnicity** كون أن إحتماالية النزاعات ترتفع مع زيادة التفاوتات الأفقية والقمع الحكومي<sup>1</sup>

### . Government Repression

ما يعني أن الإستهبعاد الإجتماعي - الثقافي لمجموعات معينة يعتبر وسيلة مركزية لتحليل تأثير إنكار الحقوق ( التمييز المنهجي **Systematic Discrimination** )، حيث يشكل الإعتقال غير القانوني، الإعدام خارج نطاق القضاء **Extra Judicial Execution**، الإختطاف **Disappearances**، التعذيب **Tortue** والإبادة الجماعية من بين أبرز الإنتهاكات خطورة على حقوق الإنسان<sup>2</sup>.

الفرع الثاني : إنتهاكات حقوق الإنسان، تشعب أبعاد الأمن كمبررات موضوعية لإدراج القضايا الإنسانية في النزاعات المجتمعية

قدمت الباحثة بارل فليت **ParleVliet** نموذجًا عن جبل الجليد **Ice Berg Pertinently** من منطلق أن إنتهاكات حقوق الإنسان هي سبب أساسي للنزاع، بحيث يمثل الجزء العلوي من الجبل الجليدي إنتهاكات الحقوق المدنية والسياسية ( الإفراط في إستخدام القوة من قبل الشرطة، تخويف المعارضين السياسية، الإغتصاب، الإعدام والرقابة )، وهذا ما يؤدي لتدمير البنى التحتية مثل المدارس، العيادات الصحية

\* تستند تحليلات النزاع إلى نظرية الإحتياجات الإنسانية **Basic Human Needs Theory** و تطبق بشكل مباشر نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان ، فالإحتياجات الإنسانية غير المرضية هي السبب الجذري للنزاعات الأكثر عنفًا ، و تشير التحليلات التكميلية إلى تأثير الإستهبعاد وعدم المساواة بمعنى التفاوتات الرأسية والأفقية **Vertical And Horizontal Inequalities** بإعتبار أن لها تأثير كبير في إندلاع النزاعات ، في حين ركزت فئة أخرى على نظرية " الجشع مقابل الظلم " **Greed Versus Grievance** بمعنى عدم المساواة في الظروف الهيكلية ، الإنقسامات العرقية ، اللغوية و الدينية و الإنقسامات بين الجنسين ( النزاعات الإجتماعية ) .

<sup>1</sup> Julie A Mertus, Op.cit , P 6-7 .

<sup>2</sup> Jeroen cuvelier & Others," Resources Conflict and Governance : Acritical review of the evidence" **paper 09**, London: The justice and security research programme, international development Department, October 2013, P.18.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

وهو منتصف الجبل، في حين يرمز الجزء السفلي من الجبل الجليدي إلى إستبعاد الأقليات واللامساواة في توزيع الموارد ( الحالات التي يكون فيها إنكار حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من هياكل المجتمع والحكم من حيث كيفية تنظيم الدولة، كيفية عمل المؤسسات، وكيفية عمل المجتمع<sup>1</sup> ). لذا تعتبر إنتهاكات حقوق الإنسان محول ديناميكي للنزاعات ومحفز لإدراج الأبعاد الإنسانية في النزاعات، ويتضح ذلك من خلال:

### • مطالب حقوق الإنسان كسبب للنزاع Demands For Human Rights As a Causes Of Conflict

**Conflict**: بتبني الوصف نجد / المطالبة من أجل تقرير المصير، الوصول العادل إلى الموارد، وضع حد للثقاف القسري والتمييز، يؤدي لنزاعات عنيفة في المجتمعات. على سبيل المثال : إحتجاجات ميدان تيانانمن Tiananmen في الصين 1989 .

### • عز الدولة عن حماية حقوق الإنسان بسبب النزاع: بتبني الوصف نجد / السياسات الداخلية

للمجتمعات المنقسمة عرقياً و التي تتجاهل حقوق الأقليات وتزيد من التوترات الإجتماعية والسياسية، القمع الهيكلي **Structural Oppression**. على سبيل المثال: أوجوني في نيجيريا **Ogani In Negeria** ، التوتسي في الزائير **Tutsi in Zair** في 1996.

### • الإستخدام الفعال لإنتهاكات حقوق الإنسان من قبل السياسيين : بتبني الوصف نجد / التلاعب

بالذكريات الجماعية لإنتهاكات حقوق الإنسان لتغذية شعور الإنتقام. على سبيل المثال: رواندا **Rwanda 1994**، يوغوسلافيا **Yogossllavia 1992-1995** .

### • إنتهاكات حقوق الإنسان كمصاحبا للنزاع Conflict Escalator: بتبني الوصف نجد / الإنكار

المستمر لحقوق الإنسان يتسبب في رد المجموعات المقموعة. على سبيل المثال: جنوب إفريقيا **South Africa**، إيرلندا الشمالية **Northern Ireland** .

### • إنتهاكات حقوق الإنسان كأعراض مباشرة للنزاع العنيف As a Direct Symptoms of Violent Conflicts

**Conflicts**: بتبني الوصف نجد: تقوم الأطراف المتحاربة بتعذيب، إغتصاب، تشويه وإعدام المقاتلين على سبيل المثال : ليبيريا **Liberia 1996** ، غواتيمالا **Guatemala 1996** ، سري لانكا **Sri Lanka 2009** .

### • إنتهاكات حقوق الإنسان كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للنزاع العنيف : بتبني الوصف نجد /

التأثيرات السلبية للحرب على البيئة، تجاهل حقوق الإنسان، عدم الإنصاف والحرمان. على سبيل

<sup>1</sup> Julie A Mertus , Jeffrey W Helswing , Op.cit, P.7 .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

المثال: سيراليون Sierra-Leon 1991-2002، كوسوفو Kosovo 1998-1999، الإنتهاكات ضد

الأطفال، العنف الجنسي Sexual Violence، الإغتصاب الجماعي<sup>1</sup> Mass-Rope .

الفرع الثالث : أثر الدراسات الكمية في صياغة مبدأ الموازنة الفعلي بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان -  
الموضوعة المدروسة -

إستناداً لمبدأ الموازنة يقوم حل النزاعات على أساس تحقيق تسوية تفاوضية مع حد أدنى من الخسائر البشرية، حيث يؤكد مساندي حقوق الإنسان على إستخدام تقنيات التفاوض والدبلوماسية، والإنطلاق من إعادة بناء المجتمعات **Rebuilding Societies** ومسح المبادئ الأساسية والأهداف والقيم، ويعدها التطرق للطرق التي يستخدمها الممارسون في كل حقل وفي كل مرحلة من مراحل النزاع الثلاث ( قبل إندلاع العنف Befor Violence Breaks – Out ، خلال النزاع العنيف **During Conflict Violence**، بعد التسوية **After Settlement** )، وذلك سعياً لتعزيز السلام\* وحماية حقوق الإنسان<sup>2</sup>، وهذا من وجهة نظر الباحثين **Hurst Hannum, Eileen F.Babditt, & Ellen h.Hutz\*\*** .

يتم تحقيق مبدأ الموازنة من خلال تشكيل المنظمات، وتطوير مجموعة إستراتيجيات للضغط على الحكومات لتجنب الدرجات المتفاوتة من التوتر السياسي **Political Tension**، القمع **Repression**، الضغط على منتهكي حقوق الإنسان بإنشاء آليات إنفاذ محلية **Domestic Enforcement Mechanism**، مثل: القضاء المستقل **Independent Judiciaries** لضمان المساءلة الوطنية **National Accountability** .

أما الطرح الثاني و المتمثل في أنصار حل النزاعات فيبررون موقوفهم من منطلق أنه لا توجد مجموعة مقننة من القواعد تحكم مجال الممارسين، بل مجموعة مبادئ ضمنية أولها الممارسة **Participation**، الدمج

<sup>1</sup> Jeroen cuvelier ,Op.cit, P.18.

\* يجب التمييز بين تحويل النزاع ، حل النزاع وإدارة النزاع ، حيث يهدف تحويل النزاع إلى تحقيق السلام الإيجابي بشكل فعلي و لا يهدف فقط لوضع حد للعنف و تغيير العلاقات السلبية بين الأطراف المتنازعة ، بل يهدف لتغيير البنى الاقتصادية الإجتماعية و السياسية التي تتسبب في مثل هذه العلاقات السلبية ، و يكمن الهدف من تحويل النزاع في تمكين الناس من المشاركة في عمليات التغيير غير العنيفة للمساعدة في بناء الظروف المستدامة المواتية لإرساء السلم و العدالة بمعالجة البنى الأساسية و سياقات النزاعات، فهم و تغيير مواقف و سلوكيات الناس و العمل على إستغلال النزاع بوصفه فرصة للشروع في عملية التغيير الإجتماعي للتمكن من إقامة روابط أفقية – عمودية بين جميع مستويات الفاعلين و أصحاب المصالح. في حين يهدف حل النزاع إلى تطوير و تقديم مجموعة مقاربات بديلة غير عنيفة . أما الإدارة فتتضمن مجموعة طرق متنوعة لمعالجة الصدمات . لمعلومات أكثر راجع : Specht Irma, Conflict analysis : Practical tool to analyse conflict in order to Prioritise And Strategise Conflict Transformation Programmes, UTRECHT, ICCO and Kerk in actie , 2008 .

<sup>2</sup> Ellen L Litz & Others , "Human rights and conflict resolution from the practitioners perspectives", **world Affairs journal**, vol 27, 2013, P.194.

\*\* إيلين هينتز : المدير التنفيذي لمركز حقوق الإنسان و حل النزاعات في كلية فليشر للقانون و الدبلوماسية بجامعة Tufts University ، إيلين بابيت : أستاذ مساعد في السياسة الدولية ، هيرست هام : أستاذ القانون الدولي و مدير تنفيذي مشارك في مركز حقوق الإنسان CHRCR Centre Of Human Right And Conflict Resolution .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

**Inclusion**، التمكين **Empowerment**، بتفعيل الحوار متعدد الأطراف لتحقيق الموازنة والتدريب لضمان إستمرارية المفاوضات، في حين أن المبدأ الرابع هو الحساسية الثقافية **Cultural Sensitivity**، ويتمحور فحوى المبدأ الخامس في العدالة عوض المساواة **Equality**، كفكرة وسيطة لبناء السلام.

من هنا يتضح أن مبدأ الموازنة يتجسد من خلال المسارات الثلاث التالية:

- **المسار الأول:** الفاعلين الرسميين الذي يمثلون الحكومة والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة.
- **المسار الثاني:** الفاعلين غير الرسميين مثل المنظمات غير الحكومية، بإدراج الصفات الشخصية مهارات الوساطة **Mediation Skills** لتحريك الأطراف نحو الحلول السلمية.
- **المسار الثالث:** فتح مجال الحوار بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين للتأثير في المجتمعات المتنازعة، من خلال التخفيف من حدة القيود الرسمية بآليات جديدة تتكيف والخصوصية المجتمعية، سعيًا للحفاظ على النزاهة المؤسسية\* **Institutional Impartiality** وفق منطق الحياد في تقصي الحقائق<sup>1</sup>.

إنطلاقاً من هذه المسارات الثلاث طور برنامج البحث للعدالة والأمن **JSRP Justice And Security Research Programme** أسلوب كمي لمراجعة الأساليب النوعية القائمة على بناء قاعدة أدلة تستند على المقابلة **Interview – Based**، متبوعة بأسلوب ملاحظة نوعي **Qualitative Observation**، التدقيق على نوع البيانات والمعلومات **Data – Information**، من ثمة إستخدام الأساليب الكمية **Quantitative Methods**، والبيانات التجريبية **Empirical Data** للتوصل لما يعرف بجودة التحليل\*\* **Quality Of Analysis**<sup>2</sup>. لهذا وضعت **كريستين إيك Kristine Eck** دليلاً لقواعد البيانات الرئيسية من خلال جمع معلومات النزاع بتفعيل " مشروع البيانات "، ولإستنباط مؤشرات لقياس السلام بإستخدام بارومتر النزاع، هذا الأخير الذي يسمح بالتمييز بين بيانات النزاعات العنيفة وغير العنيفة\*\*\* بإعتماد أنظمة رقمية<sup>3</sup>.

\* تعبير النزاهة المؤسسية عن قدرة المتدخل على أن تكون متماثلة مع الحفاظ على علاقة غير متحيزة مع كل الفاعلين المتنازعين و كل الفواعل المشاركة من منطلق أنه يصعب جدًا الحفاظ على النزاهة في مجال النزاعات الدولية

<sup>1</sup> Ellen L Litz , Op.cit, PP.178-183.

\*\* في العديد من حالات النزاع يصعب تطبيق هذا المنظور نظراً لعدم دقة التحليل الوصفي للنزاعات، المقابلات غير المنتظمة، الإفتقار للشفافية (إعاقه جودة المقابلات)، كما أنه يصعب أيضاً فصل الأدلة عن الإطار النظري سيما ما تعلق بالحكم الهجين، ففي بعض الحالات تتضمن الأدلة إقتباساً من الخبرة البحثية للباحث ( خاصة فيما يتعلق بالتقارير التي تتضمن أدلة تجريبية – واقعية لكن غير مذكورة في قواعد البيانات الأكاديمية )، خاصة إذا ما إرتبط الأمر بإنتهاكات حقوق الإنسان .

<sup>2</sup> Jeroen Cuvelier & Others, Op.cit, P.18.

\*\*\* في إطار تحليل النزاع لابد من التمييز بين مناطق السلام **Zone Of Peace** على غرار منطقة بحر الكاريبي، جنوب المحيط الهادئ، مناطق الحرب **Zone Of War** على غرار إفريقيا، جمهوريات الإتحاد السوفياتي، الشرق الأوسط، أمريكا الوسطى، جنوب آسيا، البلقان، إضافة إلى المجتمعات الأمنية التعددية على غرار أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية، أستراليا، نيوزلندا، و بين مناطق حظر الحرب **No- War Zone** على غرار شرق آسيا .

<sup>3</sup> Oliver Rambothan, Hugh Miall, **Comtemporary conflict resolution**, (Tom Wood house : Polity Press , 2011),P.63.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

المبحث الثاني: متغيرات التمييز بين التعدد الإثني، النزاعات الإثنية والتباينات الإثنية عبر الحدودية -  
التراتبات الزمنية - الموضوعاتية لبناء مفهوم للنزاعات الاجتماعية الممتدة .

تتعدد المقاربات النظرية والمعرفية المحددة لمفهوم النزاعات خاصة المجتمعية منها، على اعتبار أنها ذات محفزات إنسانية، حقوقية أو تنموية، ويرجع فحوى التمييز والبناء لطبيعة المتغيرات المعتمدة، بحيث تحتم الضرورة البحثية تكييفها وفق المستجدات السببية التي تبلورت عقب مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر 2001 بالدرجة الأولى، وهو ما سيتم تحديده من خلال هذا المبحث على النحو:

### المطلب الأول : النقاش الأكاديمي حول تحول مفهوم النزاعات الإثنية - تجاوز نظرية الصراع الموحد -

للحديث عن النزاعات الإثنية لابد بداية من معالجة الوظائف الاجتماعية للنزاع ودورها في عملية التغيير الاجتماعي **Social change** من حيث العلاقة الإنتاجية، التقدم التقني والعلاقة المؤسسية<sup>1</sup>، ويكون هذا التطور للمفهوم من خلال إدراج البيانات الكمية لتحديد التسلسل الهرمي ومستوى التصعيد.

### الفرع الأول : أثر المؤشرات الكمية في تقديم قاعدة بيانات تجريبية - تطور المفهوم -

بتبني متغير الجشع أو الإستبداد كسبب توضيحي للنزاعات الإثنية نجد أن إستبداد الجهات المسلحة عامل رئيسي في تفسير بدايات النزاع وإستمراره، فمن المرجح وفق منظور كولير **Koller** أن يكون سبب النزاع هو التظلم، وهو ما تعبر عنه فرضية الفرصة **Hypothesis Opportunity**، التي نصت على أن سبب التمرد العنيف هو النهب المستمر للثروات بطريقة مستتدة، هي نفس الفرضية التي طورها **هوفلر Hoefler** تحت مسمى **فرضية الجدوى Feasibility Hypothesis**<sup>2</sup>.

هذا ما ينفي فرضية الدوافع الموضوعية التي لا تسعى فقط لبناء معايير ومؤسسات جديدة بل تسعى من خلال مبررات تحفيزية إلى التحسين التكنولوجي، رفع مطالب النقابات العمالية، تشجيع الإستثمار ومساندة نهج العلاقات الإنسانية والأهداف الجموعية<sup>3</sup>.

بهدف تحليل تطور مفهوم النزاع الإثني، لابد بداية من إستخدام تقنية التمييز التحليلي المشترك **Common Analytical Distinctions** التي تمكن من تحليل السياسات المركزية ( سياسة التوحيد عوض الوحدة سياسة التهجير، الآثار الأنثروبولوجية جراء سياسات الهندسة الديمغرافية )، سياسات الإستغلال وما

<sup>1</sup> Lewis A Coser , Op.cit, P.196.

<sup>2</sup> Jeroen Cuvelier , Op.cit, P.20.

<sup>3</sup> Lewis A Coser , Op.cit, P.197-198.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

تحتويه من سياسات التنمية الاقتصادية، سياسات القمع كأداة لتحطيم الطموح الإقليمي من أجل الإستقلال ( إستخدام القوة العسكرية )، مشكلة إنخفاض قدرة الدولة<sup>1</sup> ( حيث أن ضعف الدولة محفز لإندلاع النزاع الإثني ومن مؤشرات ذلك غياب الديمقراطية، عدم وجود الدعم اللوجستيكي، الفوضى الداخلية، صراعات النخبة ).

تتميز الإثنية بالمظاهر الثقافية – التقليدية وترتبط بشكل مباشر بمفهوم الثقافة، حيث تخلق الهوية الإثنية وعي جماعي بالشخصية المميزة للجماعة وخلق شعور " نحن " ، " هم " <sup>2</sup> . كما تعبر الإثنية حسب سانديا آكلو Sindiana Aklou من منطلق أنها ظاهرة إجتماعية ثقافية تدفع للإندواء على الذات والتمسك بالقيم والمعتقدات التقليدية خوفاً على الشخصية الثقافية من الإندثار<sup>3</sup>.

وضحت بحوث داربي Darby أن إستمرار العنف و المشاكل الأمنية ناتج عن عنف الدولة، وهو ما دفع نحو التركيز على الدراسات الكمية، والإهتمام بالتغيرات الدستورية الناجمة عن تغير الجماعات العرقية بهدف صياغة التجانس الإقليمي للجماعات العرقية<sup>4</sup>. ليصبح بذلك مفهوم النزاع الإثني " إختلاف في الموضع فيما يتعلق بالقيم ذات الصلة بالمجتمع بين طرفين على الأقل من الجهات الفاعلة والمشاركة بشكل مباشر والذي يمكن تنفيذه بإستخدام تدابير النزاع، التي يمكن ملاحظتها خارج الإجراءات التنظيمية Regulatory Procedures المعمول بها، وتهدد وظائف الدولة الأساسية أو النظام الدولي<sup>5</sup> ".

### الفرع الثاني : دراسة مستويات التصعيد من منظور معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع

قام معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع الدولي Heidelberg Institute For International Conflict HILK Research بتحليل النزاعات وفق مستويات التصعيد، إزالة التصعيد، المراحل العنيفة وغير العنيفة من خلال التغيير السياقي Contextual Change على المستوى الدولي والإقليمي، والتغيير الهيكلي Structural Change، ثم التغيير في العلاقات على مستوى أطراف النزاع والتغيير الثقافي Cultural Change على جميع المستويات<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Kusuma Switwongse, Scott Thompson, Ethnic conflicts in south East asia,( Thailand : institute of south east asian studies.singapore : institute of security and international studies, 2005), P.224.

<sup>2</sup> Ibid, P.225.

<sup>3</sup> Anthony Oberschall, Conflict and peacebuilding in divided societies : responses to ethnic violence. (London : Routledge taylor and francis group,2007), PP.197-198.

<sup>4</sup> Wolf Gang Benedek, Christopher Dease , Transnational Terrorism Organized Crime and peace building : human security in the western balkans,( Britain : Palgrave Macmillan, 2010), P96.

<sup>5</sup> " global peace index : measuring peace and assessing country risk" , Institute for economics and peace,available at : [www.visionofhumanity.org/sites/default/files/2014/20%/global%20peace%20index%20report.pdf](http://www.visionofhumanity.org/sites/default/files/2014/20%/global%20peace%20index%20report.pdf).accessed 30 may 2014.

<sup>6</sup> Oliver Rambothan, Hugh Miall , Op.cit, P.63-66.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

هذه العوامل إستهدفت إحتمالية أن تؤدي بعض الأزمات إلى العنف ثم إستخدام العنف في إدارة الأزمة، ما أدى للتنقل إلى حالة الأزمات الطارئة عالية الكثافة **High Intensity Emergency Crisis** وحالات النزاع

### المسلح الداخلي **International Humanitarian Law**.

في هذا الصدد نذكر ديناميكيتين متعارضتين تساهمان في رسم معالم سيناريوهات النزاع:

✓ ديناميكية تنازلية: تترجم إلى إنتشار العنف في التضاريس الداخلية.

✓ ديناميكية تصاعدية: تكثيف الأشكال التقليدية للعنف في المناطق الحضرية.

هذا التفاعل بين الديناميكيتين قد يولد ما يعرف بـ - مساحات السلام العنيفة أو ديمقراطية العنف<sup>1</sup>

### . - Democratisation Of Violence

### الفرع الثالث: بارومتر النزاع - نموذج كثافة النزاع ذو المحركات الإنسانية -

إنّ التطور الذي حدث فيما يتعلق بقياس النزاعات من خلال قواعد بيانات السلام خاصة السلام المؤسسي\* جدير بالتحليل، حيث ركزت الأبحاث المبكرة على الإبلاغ عن قائمة الحروب مع تواريخ بدايتها ونهايتها والدول المشاركة فيها، حيث إستخدمت هذه الأبحاث التقليدية الحروب نفسها كوحدة تحليل ( العنف ) ليصبح النزاع بذلك " تصورات صانعي القرار حول التهديد للقيم الرئيسية والوقت المحدد للإستجابة وإحتمالية مشاركة الجيش<sup>2</sup> ".

لذا يهدف مؤشر السلام العالمي\* **Global Peace Index GPI** إلى توفير بيانات كمية لتقدير قيمة السلام للإقتصاد العالمي والكشف عن البنى الإجتماعية في صميم المجتمعات المسالمة. ففي سياق دراسة

<sup>1</sup> "conflict barometer", Heidelberg institute for international conflict research (HILK), available at : [hilk.de/de/downloads/data/downlods.2013/conflict\\_barometer.2013.pdf](http://hilk.de/de/downloads/data/downlods.2013/conflict_barometer.2013.pdf) accessed 30 may 2014.

\* في سياق السلام المؤسسي تكون المجتمعات في مرحلة إنتقال ما بعد النزاع قابلة لتوليد العنف من جديد ، أو في حالة مرحلة إنتقالية إلى الديمقراطية بعد حكم إستبدادي ، حيث من الممكن تحديد منافذ السلطة التي تتمتع بقوة كافية لتعبئة الشبكات العابرة للحدود ، و في حالة عدم السيطرة عليها تتحول إلى نزاعات مجتمعية ممتدة تعرف في إطار حروب ما بعد الحداثة Post Modern Wars، حيث وصف Moura أن إنتشار العنف المسلح في المجتمعات التي تشهد عمليات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، يؤدي إلى إنتشار العنف الأقصى ، تحول من العنف العسكري إلى العنف الإجتماعي المنتشر و المعروف بالعنف المتراكم ، و هو ما حصل في الكاريبي Caribbean . حيث إعتبر وينستون Winston أن للدولة دور مركزي في الإنشاءات الثقافية للعنف خاصة الدول التي لم يتم فيها إصلاح الشرطة و النظام القضائي و تضاعف مستويات هياكل القمع المؤسسي " العنف بعد إنتهاء الحكم Post Authoritarian Violence".

<sup>2</sup> Julie A Mertus & Jeffrey Helsing, Op.cit, P. 6-7 .

\* مؤشر السلام العالمي **Global Peace Index GPI** : تم إعداد مؤشر **GPI** من قبل معهد الإقتصاد و السلام ، الذي يشكل منظمة غير ربحية تهدف إلى تطوير أطر مفاهيمية جديدة لتعريف السلام ، من خلال عملية توفير معايير للقياس و كشف العلاقة بين الإقتصاد و السلام ، و تعزيز فهم أفضل للعوامل الإقتصادية، الثقافية و السياسية بإستخدام مجموعة مؤلفة من 22 مؤشر كمي و نوعي و بترتيب 162 دولة من خلال الربط بين الأبعاد الإيجابية و السلبية للسلام .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الإتجاهات العالمية تؤكد الغالبية العظمى أن النزاعات المسلحة في تناقض كبير مقابل إنخفاض عدد الحروب بين الدول، وزيادة احتمالية النزاعات الحدودية غير الحكومية ذات الصلة بالرقابة المركزية **Central Control**، السلامة الإقليمية **Territorial Integrity**، والتجزؤ **Fragmentation**.<sup>1</sup>

كما شارك معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام **Stockholm International Peace Research** **SIPRI Institute** في تبني خيار العنف كوحدة تحليل رئيسية، إنطلاقاً من أن الوفيات الناجمة عن العنف المنظم الرئيسي ظلت عند مستويات منخفضة، والعامل الذي يفسر التراجع العالمي في عدد النزاعات هو الإنخفاض الكبير في القوى التي تتورط في نزاعات الوكالة، مقابل التوجه نحو النزاعات داخل الدول ما أدى لزيادة معدلات الضحايا وإطالة أمد النزاعات.<sup>2</sup> نفس ما تم تسجيله من قبل تقرير أوبسالا السنوي في 2013، حيث سجل إنخفاض دقيق جدا في عدد النزاعات المسلحة من 33 نزاع إلى 07 نزاعات.<sup>3</sup>

أما من وجهة نظر تجريبية **Empirical Stand point** حددت قاعدة البيانات وفق مقياس النزاع أن أكثر من 80% من النزاعات ( 314 من أصل 396 ) ذات طبيعة داخلية، بإحتمالية تكرار 40 % من مجتمعات ما بعد النزاع.<sup>4</sup> يكون فحواها متمحوراً حول مفهوم العنف التنموي ما يحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما تم توضيحه في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التي تمحورت دراستها حول الدول الهشة<sup>5</sup>. هذه الأخيرة التي تقوم على معالجة الأسباب الهيكلية إنطلاقاً من خيارات السياسة الإقتصادية والإجتماعية، إستراتيجيات الحد من الفقر، دون إهمال معالجة الأسباب الجذرية بإنتهاج سياسات إستباقية تهدف لإعادة النظر في أولويات التعاون الإنمائي<sup>6</sup> **Development cooperation**.

<sup>1</sup> " global peace index : Measuring peace and assessing country risk" . Op.cit.

<sup>2</sup> **the three categories show markedly different patterns over time".** ( SIPRI : year book, 2013 ), P. 47.

<sup>3</sup> " Global burden of armed violence", geneva declaration, 2011,available at : [www.geneva.declaration.org/global-burden-of-armed-violence-full-report.pdf](http://www.geneva.declaration.org/global-burden-of-armed-violence-full-report.pdf).accessed 10 may 2014.

<sup>4</sup> " mapping exercise documenting the most serious violations of human rights and international humanitarian law committed within the territory of the democratic republic of the cango between march 1993-2003", United nations office of the high commissioner for human rights report, 2010,available at : [www.ohchr.org/documents/countries/cd/drc.mapping-report-final.pdf](http://www.ohchr.org/documents/countries/cd/drc.mapping-report-final.pdf).accessed 12 may 2014.

<sup>5</sup> \*\* تم الإهتمام ببناء السلام و معالجة الظروف الهيكلية التي تحفز العنف على غرار الإرتباطات الإقتصادية و الإجتماعية للحرب، و هو ما تم توضيحه من خلال تقرير الرصد العالمي لسنة 2007 ، بالتركيز على هشاشة الدولة كتحدي لتحقيق الأهداف التنموية في ظل عدم المساواة الأفقية، إستبعاد الجماعات العرقية، الضغط النفسي ، السياسات الإقتصادية، إنهاء العقد الإجتماعي بين الدولة و المواطن "، لمعلومات أكثر راجع : Helen Hintjens, Dubravka Zarkov , conflict, peace,security and development theories and methodologies , Routledge Taylor and Francis Group, London : 2015 , P 1 – 28 .

<sup>6</sup> Sakiko Fukuda Parr , Robert Puccio, " conflict prevention and development cooperation", **International Affairs working paper**, , 08 novembre 2007 .

<sup>6</sup> Jennifer Leaning , Sam Arie , **human security : a frame work for assessment in conflict and transition**, ( CERTI : crisis and transition tool kit, december 2000), P. 1-2.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### المطلب الثاني : نحو بناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة - العنف كوحدة تحليل أساسية -

حفزت التغيرات العميقة في ديناميكية النزاعات العنيفة، إلى إعادة النظر وفق ما يتكيف وطبيعة مقتضيات الدولية والإقليمية خاصة على مستوى البعد المجتمعي، هذا ما حتم دراسة:

#### الفرع الأول : نظرية إدوارد آزار حول النزاعات الإجتماعية الممتدة - مناقشة أكاديمية لتحول مفهوم الحرب

دعت نظرية إدوارد آزار إلى إعادة النظر في نموذج كلوزوفيتش Clausewitzian Paradigm بعد سقوط الستار الحديدي، ودراسة كل من كالدور وهولستي في 1990 من خلال أطروحته، موضحاً أنّ جوهر النزاعات الإجتماعية الممتدة يكمن في النضال المطول والعنيف من قبل الجماعات المجتمعية بحثاً عن تلبية الإحتياجات الأساسية مثل: الأمن، الإعتراف، القبول، الوصول إلى المؤسسات السياسية والمشاركة الإقتصادية<sup>1</sup>.

بمعنى: أنّ هذه النظرية أدرجت قضايا السياسة الخارجية، الأمن، الدولة، الحكم، دور الأمم المتحدة والمجتمعات داخل الدول، في ظل الإنخفاض في المعدل النسبي للنزاعات بين الدول عقب ظهور ما يعرف بـ " حروب من النوع الثالث<sup>2</sup> ".

إنّ نظرية إدوارد آزار تكشف عن أربع مجموعات من الشروط المسبقة التي تؤدي على المستوى الداخلي وعبر الحدود إلى النزاعات الإجتماعية الممتدة وفق:

#### ➤ المحتوى المجتمعي Communal Content : وحدة التحليل الأكثر فائدة في حالات النزاع المجتمعي

الممتد كونها تركز على الهوية، العنصرية، البنية والعرقية، توضح العلاقة بينها وبين الدول، وترتكز على الفصل بين الدولة والمجتمع. كما يؤكد إدوارد آزار موقفه من خلال أنّ السيطرة على مجموعة طائفية واحدة لا تستجيب لإحتياجات المجتمعات الأخرى، ما يؤدي لإجهاد النسيج الإجتماعي، الذي يترتب عنه في النهاية تجزؤ أو نزاع إجتماعي مطول ( عدم التجانس داخل المجتمع<sup>3</sup> ) .

#### ➤ الحرمان من الإحتياجات الإنسانية Deprivation Of Human Needs: إنّ الفشل في علاج الحرمان

من الحاجات الإنسانية يزرع مكانة لنزاع إجتماعي مطول، فحسب تحليلات علم النفس ودراسات البيولوجيا والتنمية، فإنّ آراء آزار غير قابلة للتفاوض، وبالتالي فإحتمالية النزاع الإجتماعي عالية جداً.

<sup>1</sup> C . J . M Drake, " the role of ideology in terrorists : Target Selection", Terrorism and Political Violence journal, Vol 10, N 02, 1998, P. 53.

<sup>2</sup> Ibid, P. 55.

<sup>3</sup> Ibid , P. 57.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

يرتبط هذا العامل بمستويات التنمية الإنسانية ويمدى تكفل الدولة بالحقوق الأساسية، الأمن، الحرية فضلاً عن إحتياجات الهوية .

➤ الحكم و دور الدولة Governance and the state's role: من وجهة نظر سياسية – إقتصادية من المحتمل أن تقل قدرة الدولة وسيطرتها على تنظيم المجتمع وحماية المواطنين، وبالتالي خطر نشوب النزاع الإجتاعي الممتد نتيجة التأثير المعاكس من المقاييس العالية للقمع السياسي، وفي هذا الصدد يشير آزراد أن معظم الدول التي تعاني من نزاعات إجتماعية ممتدة تميل إلى أن تتسم بحكومات غير كفاء وذات بنية داخلية هشة<sup>1</sup>.

➤ الروابط الدولية International Linkages: من جانب العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية يتأثر تشكيل المؤسسات الإجتماعية والسياسية المحلية بدرجة كبيرة بأنماط الربط داخل النظام الدولي. إذن : العوامل السائدة هي الإجراءات والإستراتيجيات التي تشكل مجموعة الهوية، التنظيم، التعبئة، القيادة الأهداف السياسية، التكتيكات، والعمليات الخارجية، بمعنى: " إجراءات الدولة التي تتراوح من القمع القسري إلى الخيار المشترك الفعال والآليات المدمجة للنزاعات<sup>2</sup> ".

### الفرع الثاني : الخصائص البنيوية للنزاعات الإجتماعية الممتدة

من أجل تقييم مفاهيم النزاع الإجتاعي الممتد لابد من تحليل ثلاث محاور رئيسية على المستوى العالمي يتلخص فحواها حول :

➤ فرضية صراع الحضارات Clash Of Civilisations : لصامويل هنتكتون الذي يضع الحضارة في أوسع مستوى للهوية الثقافية<sup>3</sup>.

➤ نظرية الصراع البيئي Environmental Conflict: تماشيًا مع أطروحة النزاع الإجتاعي الممتد، تؤكد هذه النظرية على الحرمان من الموارد وحركة السكان كأسباب رئيسية لنزاعات الهوية الجماعية.

➤ نقد الإقتصاد السياسي الدولي: حيث أن الإدارة الليبرالية تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن من خلال إبقاء الأطراف غير المستقرة تحت السيطرة عن طريق التعاون العام والخاص من أجل التنمية

<sup>1</sup> C . J . M Drake, Op. cit, P. 58.

<sup>2</sup> Ibid , P. 59.

<sup>3</sup> Global burden of armed violence , Op. cit, P.39.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

بحيث أن النزاعات الإجتماعية الممتدة لا تسعى لتحقيق أهداف سياسية بل إلى إدامة المكاسب الاقتصادية<sup>1</sup>.

من هنا يتضح أن أبرز الخصائص البنوية للنزاعات الإجتماعية الممتدة تتلخص حول:

➤ استخدام العنف أحادي الجانب One Sided Violence بمشاركة ودعم الجهات الفاعلة من غير الدولة، بمعنى أن نطاق ممارسة العنف داخلي وليس بين الدول.

➤ الخصخصة التدريجية للعنف المسلح: ذلك أن الجهات الفاعلة في النزاع هي جهات فاعلة غير حكومية مثل : الجيوش الخاصة **Private Armies**، العصابات الإجرامية **Criminal Gauges**، الجهات المجتمعية المنظمة **Organized Communal Groups**، المنظمات الإرهابية، العصابات، ذلك أن الخصخصة التدريجية للعنف المسلح تؤدي لعدم التماثل في القوى المتحاربة.

➤ الأساليب Methods: استخدام الإرهاب، حركة العصابات، فضلاً عن المدنيين.

➤ نماذج التمويل The Model Of Financing: مصادر التمويل الخارجية و الداخلية.

➤ الأهداف Objectives: من الأهداف العسكرية إلى الأهداف الإنسانية، ففيما يتعلق بالأهداف النهائية للنزاعات المجتمعية، يؤكد منظري الحروب الجديدة أن النزاعات الإجتماعية الممتدة لم تعد تتمحور حول الإيديولوجية والقومية بل على نزاعات الهوية والجماعات الإثنية كآلية لتبرير المطالب الإقليمية<sup>2</sup>.

الفرع الثالث: مصادر النزاعات الإجتماعية الممتدة حسب نموذج المستوى الخامس – الجذور التاريخية و الجغرافية لأجيال النزاع -

تتطلب نظريات النزاع بعد الحرب الباردة إطاراً تفسيريًا يعرف بنموذج المستوى الخامس **The Five**

**Level Model** المقترح من قبل رامبسوتام **Ramsbotham** ، ميال و ود هاوس **Miall & Wood-House**

الذي يحدد خمسة مصادر للنزاعات الممتدة، على النحو التالي:

<sup>1</sup> Ibid , P. 39 .

<sup>2</sup> Monty G .Marchall , "Major Episodes of political violence ( MEPV) and conflict regions 1946 – 2008". 2010 . center for systemic peace. available at : // [www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%/montry-marchell.pdf](http://www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%/montry-marchell.pdf) . accessed\_30 april 2014.

\* من وجهة نظر العديد من المؤلفين فإن النزاعات المعاصرة و إن لم تكن بين الدول فهي ذات بعد إقليمي أو عالمي مثلاً : غرب إفريقيا ، منطقة البحيرات الكبرى، أصبحت النزاعات الداخلية بها مترابطة ما أدى لظهور حروب أهلية إقليمية ، نظام النزاعات **System Of Conflict** ، حيث يعتبر الإرهاب شكلاً من أشكال الحرب غير النظامية **Irregular War** في إطار النزاعات الإجتماعية الممتدة التي تنطوي على استخدام التهديد أو العنف من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية لصالح السلطة أو المعارضة. حيث عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت قضية الإرهاب ذات بعد عالمي يحوي عدة شبكات مترابطة مثل : الأنشطة الإرهابية المعاصرة **Contemporary terrorist Activities** ، الجماعات الجهادية في سوريا، الشيشان، العراق ،... إلخ .

- المصادر العالمية **Global Resources**: تترجم في إطار التحول الجيو - سياسي **Geopolitical Transition**، مثلاً في كل من البلقان والقوقاز، تتضح الفجوة الإقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب **Economic Divide**، القيود البيئية **Enviromental Contraints**، إنتشار تقنيات الحروب الجديدة، رد الفعل الإيديولوجي للهياكل الهرمية - الإمبريالية عبر الوطنية، الدول المارقة **Rogue States**، والإرهاب الدولي<sup>1</sup>.
- المصادر الإقليمية **Regional Sources**: إكتسب المستوى الإقليمي أهمية بعد الحرب الباردة ما أدى لظهور قضايا جغرافية محددة في صميم النزاعات، لذلك أصبحت أنظمة الإنتشار، التأثير، التدخل سبباً لتوسع نطاق النزاعات الإجتماعية الممتدة تبعاً لتحركات السكان.
- دور الدولة **The Role of The State**: إضافة للعوامل السياقية **Contextual Factors** على المستوى الدولي ينبغي أيضاً مراعاة العوامل الهيكلية **Structural Factors** التي تلعب دوراً كمستوى تحليل وكأداة تحليل دولية، حيث يحدد هذا المستوى الأصناف الثلاث التي تبلور النزاعات، وتؤدي لضعف المجتمع وفق الإنقسامات الثقافية **Cultural Division**، الإختلال الإجتماعي **Social Imbalance** والتخصيص غير العادل **Unfair Allocation** كنتيجة حتمية للحرمان النسبي **Relative Deprivation**، هشاشة هياكل الدولة **The Fragility Of State Structures**، وضعف المؤسسات، ما يجعل البؤرة منشرجاً للنزاع .
- تعبئة المجموعات والديناميات بين الأطراف **Group Mobilisation & Inter-Party Dynamics**: يشير هذا المستوى إلى المصادر العلائقية **Relational Sources** بين أطراف النزاع، على إعتبار أن الإحتجاجات اللاعنيفة للشعوب الوطنية، الإستقلال الذاتي الإقليمي، الإحتكاك مع الطوائف المتشددة والطبقات العرقية تؤدي لتصعيد العنف، وبالتالي تعزيز النزاع الإجتماعي الممتد.
- النخب و الأفراد **Elites & Individuals**: تلعب القيادة المتعددة دوراً مهماً في النزاع، حيث أن ما يؤدي لإطالة أمد النزاعات الإجتماعية هو الأنشطة الداخلية للنخب **Internal Elite Activities**.

<sup>1</sup> Monty G . Marchall , "Major Episodes of political violence ( MEPV) and conflict regions 1946 – 2008" , center for systemic peace, 2010, available at : [// www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%/montry-marchell.pdf](http://www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%/montry-marchell.pdf). accessed 30 april 2014.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

هذه المستويات الخمسة التي حددت في سياق النموذج الخامس تتطلب تطبيق متغيراتها رسم خريطة النزاع كأداة تحليل في إطار تقنيات تفسير البيانات، التي تعتمد على العلاقات المعقدة القائمة على الإستيراد من العلوم الطبيعية للعلوم الإجتماعية<sup>1</sup>. وبالتالي فقد حفزت التغيرات العميقة في ديناميكية النزاعات العنيفة الأوساط الأكاديمية لتجاوز نظرية الصراع الموحد **Unified Theory Of Conflict** نحو تشكيل مدارس نظرية تحاول تفسير مصادر النزاع كالنظريات الداخلية **Internal Theories** والنظريات العلائقية **Relational Theories** التي تركز على العلاقات بين أطراف النزاع، إضافة إلى النظريات التي تدمج الطرف الثالث<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

\* يكون نموذج رسم الخرائط من خلال تحديد الأطر المفاهيمية و الهياكل المعرفية **Conceptual Frameworks or cognitive structure**، ومن ثمة خرائط الأبعاد اللغوية **Linguistic Dimensions – map** و نموذج العمل من خلال إدامة الجمود بتشكيل المعرفة و المعتقدات الضمنية للشعوب و تطويعها لتتوافق مع المعايير الإجتماعية كمحاولة فعلية لبناء السلام .

<sup>2</sup> Anthony Oberschall , Op.cit, P. 197-198.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

المبحث الثالث : مستويات التطور الضمنية و قاعدة الإنتقال من الحكومة إلى الحكومة - التغيير في طبيعة الفواعل -

بطبيعة الحال لم تقتصر تأثيرات بيئة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإقتصادية في التأثير على الواقع النزاعي - العلائقي فقط بل تعداه ليشمل بذلك جانب المؤسسات والفواعل ، بحيث بتطبيق قاعدة الإنتقال من ...إلى... التي أفرزتها مخرجات البيئة الدولية الراهنة تبلورت مجموعة فواعل جديدة في سياقها ومضمونها وذات أهداف إستراتيجية سعت للتمهيش المدروس للفواعل الكلاسيكية على غرار الدولة، لتحل بذلك الريادة في مجالات مخصصة، يمكن تفحصها وفق:

### المطلب الأول : القوى الكامنة وراء التغيير - التحفيزات الضبطية وفق منطق الضرورة -

تعددت المحركات الدافعة لتبني فواعل جديدة تتكيف والمستجدات الراهنة بين محركات ذاتية تقودها قوى تغيير جزئية وبين قوى موضوعية ديمقراطية تحركها مؤسسات مستدامة، تتضح على النحو:

الفرع الأول : الدوافع الذاتية للتغيير - الإجراءات الجزئية المغلقة -

ترتبط الدوافع الذاتية للتغيير **Self Interested Motives** بمصلحة الأقوياء في التنازل الجزئي عن السلطة مقابل إجراءات مغلقة<sup>1</sup>، ومن أهمها:

✓ الحاجة إلى التعاون **The Need For Cooperation**: من خلال تفعيل ما يعرف بالتوازن المتساوي

الذي يفرض تنازلات مهمة لمشاريع مسح الديون وإعادة الإعمار .

✓ الإستفادة من قوة محدودة **Leveraging Limited Power** : بهدف بناء حكم قانوني متوازن ليس

فقط لمعالجة المشكلات الإقتصادية، والبيئية بل كأداة لتحقيق إصلاحات أوسع في الحكم.

✓ القيادة والمؤسسات العالمية **Leadership & Global Institutions** : إنشاء سيادة القانون على أعلى

مستوى لأنّ الترتيبات الحالية غير قادرة على ضبط المؤسسات الدولية، وهو ما أدى لضعف شرعية

المؤسسات السياسية<sup>2</sup> ( خسارة صندوق النقد الدولي لشرعيته السياسية في الدول النامية).

### الفرع الثاني: الدوافع الديمقراطية للتغيير - المتغيرات المؤسسية -

ترتبط الدوافع الديمقراطية للتغيير **Democratic Forces For Change** بإنعكاس مشاكل الحكم في

الإجراءات والعمليات والإختيارات غير الديمقراطية ( مثلاً: رئيس صندوق النقد الدولي دائماً أوروبي بغض

النظر عن عوامل موضوعية كالمؤهلات، أو ذاتية كالعرق والجنس )، كما أنّ العمليات التي يتم من خلالها

<sup>1</sup> Michael Chibba , Op.cit , P 101-102.

<sup>2</sup> Ibid, P.102.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

إتخاذ القرارات تعكس نفس العجز الديمقراطي من حيث الإنفتاح والشفافية، بحيث أن الإجراءات التي تقدمها المؤسسات الإقتصادية الدولية تتوافق كثيراً مع إيديولوجية المصالح الخاصة للدول الصناعية المتقدمة ( سياسة التحيزات **Biases Policy**)، كما نجد في ذلك سياسة الأسواق التي أفرزت نتائج فعالة لا تؤدي للتوزيع العادل في ظل غياب المساءلة المباشرة<sup>1</sup> **Direct Accountability**.

أما عن أبرز العوامل التي دفعت إلى الإصلاح وتساعد في تحقيق الحوكمة العالمية ما يلي:

✓ التغييرات في حوكمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من حيث نظام التصويت، الهيكل، التمثيل وضرورة إضفاء الشفافية، المساءلة، وإجراء التغييرات المؤسسية التي من شأنها إعطاء أصوات أكثر فعالية للدول النامية ( إنشاء مؤسسات فكرية لمساعدة الدول النامية على صياغة المواقف الفعالة ).

✓ التغييرات في حوكمة منظمة التجارة العالمية للقضاء على الممارسات غير القانونية داخل عمليات الغرفة الخضراء **The Green Room**، من خلال السعي لإنشاء هيئة مستقلة لتقييم المقترحات البديلة وفحص تأثيرها على الدول النامية<sup>2</sup>.

✓ الإنتقال من مجموعة الثماني الكبار G8 إلى مجموعة G 24، ومن المؤسسات الرسمية نحو فتح المجال للمؤسسات غير الرسمية لمناقشة السياسات الإقتصادية العالمية والإهتمام بالإقتصاديات والأصوات الناشئة **Emerging Voices** مثل: الصين والبرازيل.

✓ التطور الوظيفي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي **Economic and Social Council**: على إعتبار أن التنمية قضية سيادية ترتبط بإعادة هيكلة الديون ومدى تأثيرها على الدول النامية.

✓ تمويل السلع العامة العالمية **Financing For Global Public Goods**: التي تؤدي لزيادة التكامل العالمي وزيادة المنافع العامة العالمية، حيث نجد أن الدول الصناعية المتقدمة وافقت فقط على توفير 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل الدول النامية، وتختصر في:

- الإيرادات من إدارة الموارد الطبيعية العالمية **Revenues From The Management Of Global Natural Resources**.
- الإيرادات من إصدار حقوق السحب الخاصة (عدم كفاءة - عدم إستقرار - عدم مساواة).
- فرض الضرائب على العوامل الخارجية كمبيعات الأسلحة **Arms Sales**.

<sup>1</sup> Op – cit , P 102 .

<sup>2</sup> Joseph E Stiglitz , " The Future of Global Governance : initiative for policy dialogue " , **working paper series** , Columbia university, 2004 , P 2-3.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- إدارة الموارد الطبيعية العالمية و البيئية and Management Of Global Natural Resources and Enviromental : حيث لابد من إدارة هذه الموارد العالمية بكفاءة وعلى نحو متخصص منصف مستدام و فعال.
  - إنتاج وحماية المعرفة العالمية ( الجانب المعلوماتي ) خاصة ما إرتبط بصناعة المخدرات والبحث عن أساليب وطرق تمويلها.
  - ضرورة إنشاء بنية تحتية قانونية عالمية **Global Legal Infrastructure** عابرة للحدود، مع الإهتمام بالتشريعات الموحدة التي من شأنها تخفيف الضغط السياسي .
- أما على المستوى الدولي فقد تم تحديد مجموعة عوامل فسرت التغيير من الحكومة إلى الحكومة تتلخص وفق:
- ✓ زيادة ضغوط الميزانية التي شجعت الإستعانة بمصادر خارجية ومصادر خاصة في إطار محاولة لتحسين الكفاءة.
  - ✓ الوعي المتزايد للمشاكل العالمية والتهديدات الأمنية الجديدة مثل: الجريمة العابرة للحدود الوطنية، الإرهاب، والهجرة التي لا يمكن حلها إلا في إطار التعاون الدولي.
  - ✓ العولمة وما صاحبها من تغيرات وتحديداً زيادة الإتصالات عبر الحدود الوطنية **Transnational Contact**، هذا الأخير الذي أدى لتعميق مستوى المشاكل المطروحة<sup>1</sup>.

كما أشارت عديد الدراسات إلى أنه أمكن التمييز بين الحكم والحكومة من خلال دراسة الأبعاد التالية:

- 01- النطاق الجغرافي **Geographical Scope**: حيث تعرف المركزية الجغرافية **Geographical Centralization** بأنها ترتيبات لصنع السياسات التي تستند إلى الحالة كوحدة رئيسية، لذا تتخذ ترتيبات التجزئة ثلاثة أشكال تنازلية، تصاعدية أو من الجانبين. إلا أن التحول التصاعدي لا يعتبر بديلاً عن الدولة كسلطة مركزية.
- 02- النطاق الوظيفي **Functional Scope**: أما من الناحية الوظيفية يتخذ وضع السياسات شكلاً مركزياً من خلال نظام شامل منسق من قبل سلطة واحدة، وعلى العكس من ذلك يمكن وصف ترتيبات الحكومة من خلال تنظيم مجالات القضايا المختلفة.
- 03- توزيع الموارد **Distribution Of Resources**: في إطار الترتيبات المركزية التي من خلالها يتم صنع وتنفيذ السياسات ومجموعة الجهات الفاعلة التي تسعى لتسيق الجهود في إطار حل المشاكل.

<sup>1</sup> Ibid , P 4-5 .

04-المصالح Interest: حيث أن الحكومات المركزية يجب أن تستوعب الإهتمامات المتنوعة من الجهات

الفاعلة المجتمعية والدولة ، لتسهيل عمل الحكومة نحو معالجة المصالح غير المتجانسة.

05-المعايير Norms: دراسة الإرتباط بين الحكومة والحكومة من حيث علاقة الترابط أو التجزئة، من

حيث أنها تهدف إما لتعزيز القوة أو إعطاء أولوية الحق في تقرير المصير بين الجهات الفاعلة

الحكومية وغير الحكومية بالإعتماد على ثلاثة معايير السيادة Sovereignty – القيادة Command

السيطرة Control ، بهدف معالجة مبدأ التناقض.

06-صنع القرار Decision – Making: من منطلق أن معظم الوكالات تتسم بالتسلسل

الهرمي، الديمقراطية التوافقية، بحيث أن صنع القرار يقف على عاتق الحكومات

الوطنية، دون الوطنية والدولية وفق مبادئ ديمقراطية مؤهلة، بهدف تجاوز عدم المساواة الهيكلية

.Structural Inequality

07-تنفيذ السياسة Implementation Policy: ضمن ترتيبات الإدارة، حيث يتم تنفيذ السياسات بطريقة

لا مركزية من خلال الإلتزام الطوعي<sup>1</sup>.

المطلب الثاني : الحكومة العالمية كخيار أمني حتمي – أولوية التنسيق المؤسسي متعدد الأطراف –

يبرز خيار تبني الحكومة العالمية كحتمية أمنية تبعاً للهزات المعبرة التي شهدتها الحقل نظرياً

وميدانياً ، جراء سلسلة العمليات المتنامية التبلور وفق متغيرات تحفيزية موضوعية أكثر منها ذاتية، تتضح جلياً

من خلال:

الفرع الأول : التغيير في أنماط الإرهاب وأنماط الحرب وفق مبدأ الإرتباط بالنزاع – التناسب مع فئات النزاع-

في مجال الإرهاب كما هو الحال بالنسبة للنزاعات المجتمعية يمكن التمييز بين أربعة أنواع وفق مبدأ

الإرتباط بالنزاع ومدى التناسب مع فئات النزاع:

✓ الإرهاب الذي يهدف إلى إنتاج نفس النوع الذي يميز النزاعات المسلحة ويخضع للتسوية السياسية.

✓ الأعمال الإرهابية التي تدعم تأثير مجموعة ما في نزاعات غير متكافئة ( قابلة للتفاوض ).

✓ الإرهاب الذي يشكل الأداة الرئيسية لمجموعة الدفاع عن المصالح ، ويستهدف الأبعاد الإقتصادية بدلاً

عن الأهداف السياسية، وبالتالي غير مؤهل لعملية السلام.

<sup>1</sup> Elke Krahnann , Op.cit , P.26.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- ✓ الجماعات الإرهابية التي تعمل على الصعيد الدولي ولديها القدرة على حشد أعداد كبيرة من السكان لشن النزاعات، وعدم السماح لهم بمحادثات السلام<sup>1</sup>.
- لهذا توصل رامسوتامهام، ميال ودهاوس إلى تصنيف بديل للإرهاب يرتبط بأنواع النزاعات:
- إرهاب الدولة **State Terrorism**: يشمل هذا النوع القمع الداخلي من قبل الحكومات الإستبدادية التي أطلق عليها إسم " الإرهاب من فوق **Terrorism From Above** " والأفعال الخارجية التي ترعاها الدول، وتم ربطه في عام 2001 بتقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول أنماط الإرهاب العالمي للدول المارقة **Rogue State** .
  - إرهاب المتمردين **Insurgent Terrorism** : يتميز بجهد سياسي يسعى بالتحديد إلى تحدي الحكومة القائمة للسيطرة على أراضيها أو لفرض تنازلات سياسية في تقاسم السلطة السياسية<sup>2</sup> .
  - الإيديولوجية **Ideological**: يغطي هذا النوع من الإرهاب التجاوز لمبادئ الإطار الأخلاقي القائم على الإيديولوجية الإرهابية<sup>3</sup> ويشتمل:
    - ✓ الإيديولوجية الإرهابية الإجتماعية الثورية **Social Revolutionary** .
    - ✓ الإيديولوجية الإرهابية للجناح الأيمن **Right Wing** .
    - ✓ الإيديولوجية الإرهابية للجزور الدينية **Radical Religions** .
  - الانفصالية القومية **Nationalist – Separatist**: تهدف إلى الانفصال عن الكيانات القائمة من خلال الإستقلالية السياسية، الحرية الدينية، السعي للعدالة الإجتماعية **Social Justice**، معاداة الإمبريالية **Anti – Imperialism** أو الإحتلال الأجنبي.
  - الإقتصادية الفئوية **Economic – Foctional**: يحاول هذا النوع الإستيلاء أو الإحتفاظ بسلطة الدولة لمجرد السعي وراء المصالح الإقتصادية والإجتماعية.
  - الإرهاب الدولي **International Terrorism**: يتجسد في مجموعة إرهابيين محترفين من جنسيات مختلفة تعمل على المستوى الدولي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Meredith Reid Sarkees, **The cow typology of war : Defining and categorizing wars** ,( version 04 of the data correlates of war project ,2004), P.11.

<sup>2</sup> Monty G Marshall, Op.cit.

<sup>3</sup> Alayannis George & Others , **corporate governance and the Hedging Primium**.( university of virginia : Darden business school, 2003), P.30.

<sup>4</sup> Monty G Marshall, Op.cit.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

إضافة إلى النماذج التي إقترحها رامسوتامهام، ميال وودهاوس Miall & Wood House، تم تحديد فئات مختلفة من النزاع المسلح وأشكال جديدة من العنف وفق قواعد البيانات الرئيسية تلتخص وفق:

- **Non State Wars** : تعرف الحروب غير الحكومية بأنها حروب بين الكيانات غير الحكومية أو فيما بينها، وتشمل هذه الكيانات حكومات الأنواع الأخرى من الوحدات الحيوي- سياسية مثل: التبعيات الكيانات المستقلة غير التابعة للدولة، الكيانات غير الإقليمية، الجماعات المسلحة من غير الدول.
- **Intra State War** : تشير الحروب داخل الدول إلى الحروب التي تحدث داخل أراضي دولة معترف بها .
- **Inter State Wars** : تشير إلى حرب بين دولتين معترف بهما.
- **Extra State Wars** : تشير الحروب خارج الدولة إلى حرب بين دولة وكيان غير تابع للدولة خارج حدود الدولة<sup>1</sup> .

الفرع الثاني : التغيير في فئات العنف و النزاعات العنيفة- محاولة الإقتراب من العنف أحادي الجانب -

يتم الحديث في هذا السياق عن الجماعات المدنية التي تظم مجموعات سياسية متنافسة محلية وفق معايير عرقية بين دولتين أو أكثر، وعادة ما يتسم هذا النظام السياسي بمقاومة الهيمنة الأجنبية، كما يقصد به استخدام العنف الفعال دون أهداف حصرية " أحادي الجانب " .

أما في مجال النزاع والحوكمة شهدت السنوات الأخيرة إنشغالاً متزايداً بجودة قاعدة الأدلة، حيث قام كل من يونغ Young، سوليسبيري Solsbury بتطوير الأدلة القابلة للقياس من خلال مراجعة الأدبيات المرجعية ذات الصلة بالموارد، النزاعات والحكم<sup>2</sup>، مثل: الحروب في سيراليون، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب الموارد الطبيعية كالألماس، النفط، الذهب والقصدير .

هذه الثروات أدت لتشكيل أطر جديدة للتدخل تجسدت في نموذج حوكمة الموارد \* Models Of

**Resource Governance**<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Styin Claseens , Op.cit.

<sup>2</sup> Monty G Marshall, Op.cit .

\* يعتمد نموذج حوكمة الموارد Models Of Resource Governance على تحليل نوعية المعلومات التي تستخدم لتحليل الطرق المختلفة التي تؤثر على إدارة الموارد الهشة، من ثمة التركيز على جودة المعلومات، بحيث أنه من خلال جمع المعلومات الإستطلاعية يتم التوجه نحو قراءتها، و من ثمة تحديد الإستراتيجيات البحثية، مراجعة الأساليب النوعية لبناء قاعدة الأدلة، لتختتم بالتوجه لإستخدام الأساليب الكمية . لمعلومات أكثر راجع : Alayannis George, & Others , corporate governance and the hedging Primium.2003, Darden Business school university virginia.

<sup>3</sup> Colin Bradford, Op.cit,P 06.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الفرع الثالث: التحديات العالمية الضمنية في البيئات المتأثرة بالنزاعات - إستحالة تبني المقرب الدولي -  
تعتبر الأسس القانونية - العدالة - من بين ضروريات الأمن الإنساني، ذلك أنها تهدف إلى إقامة نظام عالمي يدعم المساواة، الإنصاف، الحوكمة العالمية والسلام المستديم بتشجيع المؤسسات متعددة الأطراف والجهات الفاعلة غير الحكومية ( الإتحاد الإفريقي، رابطة دول جنوب شرق آسيا، الإتحاد الأوروبي، إتحاد دول أمريكا الجنوبية )، إضافة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. إلا أن تقاطع العدالة والأمن يشكل مدخل نظري محوري في فهم تحديات الحوكمة العالمية في البيئات المتأثرة بالنزاعات<sup>1</sup>، والتي تبرز على النحو:

- **في الدول و المناطق الهشة Fragile State**: توجد فجوات كبيرة في الأمن والعدالة، فعلى الرغم من زيادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا أن ذلك لم يؤدي الهدف المطلوب، والتحديات في ذلك يرجع لزيادة التكلفة، حيث تتفق مليارات الدولارات في البحث عن السلام المستديم مقابل إنتشار الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. ففي سنة 2014 مثلاً ارتفع عدد اللاجئين إلى 2.1 مليون، وعدد النازحين داخلياً بسبب النزاعات إلى 5.2 مليون شخص .
- **خلق الجيل القادم ووساطة الأمم المتحدة وقدره عمليات السلام UN Conflict Mediation**: بالإعتماد على الوساطة والإستجابة بتدعيم المنظمات النسوية لمنع نشوب النزاعات وتعزيز بناء القدرات على نشر المدنيين، الشرطة والأفراد العسكريين لتلبية الإحتياجات الرئيسية لحفظ السلام والتركيز على فترة ما بعد العدالة الإنتقالية **Transnational Justice** ولإدراج المرأة في عمليات السلام .
- **تعزيز مسؤولية الوقاية، الحماية وإعادة البناء Prevent / Protect / Rebuilt**

الإستثمار في الإنذار المبكر \* **Early Warning** في قدرات ومسؤوليات الحماية، وهذا في إطار وكالات الأمم المتحدة مثل : تقرير الهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ، بالإعتماد على الإجراءات الإستثنائية الحاسمة الهادفة لتبني نهج جديد أكثر إنتاجية لمواجهة تحديات المناخ من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص ( إنبعاث غازات الإحتباس الحراري على المستوى العالمي يؤدي لتسخين الغلاف الجوي وذوبان

<sup>1</sup> زياني صالح ، مراد بن سعيد ، الحوكمة البيئية العالمية: قضايا و إشكالات، ( باتنة : دار فائز للنشر و التوزيع، 2010)، ص ص 12-13.

\* يعبر الإنذار المبكر عن شبكة قيمة تحذيرية فيما يتعلق بالأخطار البيئية، كوقوع حادثة نووية، الكوارث الطبيعية، تحركات السكان الضخمة، تطور حدوث المجاعات و إنتشار الأمراض .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

القطب الجليدي ورفع مستوى حموضة المحيطات على حساب الحياة الإنسانية). فالتغير في المناخ يقلل من قدرة التكيف ( عدد لا جيء التغير المناخي في 2025 سيكون 100 مليون لاجيء، و150 مليون لاجيء سنة 2050). وهذا ما يحدد تأثير الإنتهاكات الإنسانية على المناخ العالمي. ولنا من الجدول التالي أن نوضح جيداً العناصر الأربعة لفاعلية أنظمة الإنذار المبكر تبعاً لمصدر التهديد.

### جدول رقم 02 : العناصر الأربعة لفاعلية أنظمة الإنذار المبكر – مشروع تبادل المعلومات حول الخطر –

معرفة الخطر	خدمة المراقبة أو التحذير	التواصل و تبادل المعلومات	إمكانية الإستجابة ورد الفعل
جمع البيانات و تقييم المخاطر بطريقة منهجية	تطوير خدمات المراقبة و الإنذار المبكر	نشر و تبادل المعلومات حول الخطر و حول التحذيرات المبكرة	بناء القدرات و الإمكانيات الوطنية و الدولية للإستجابة ورد الفعل
تحديد هل المخاطر معروفة ؟ ماهي أنماط، إتجاهات، و عوامل الخطورة ؟ هل خارطة الخطر، و البيانات متوفرة بشكل واسع ؟	هل المقاييس و المؤشرات الصحية تخضع للمراقبة و المتابعة ؟ هل توجد قاعدة عملية للتنبؤ ؟ هل يمكن ضمان دقة و وقت الإنذار ؟	هل التحذيرات تصل إلى جميع من هم في دائرة الخطر ؟ هل المخاطر و التحذيرات مفهومة ؟ هل معلومات الإنذار و التحذير واضحة ؟	هل خطة الإستجابة متطورة و مجربة ؟ هل الإمكانيات و المعرفة المحلية مهيئة للإستخدام ؟ هل الشعب أعد و جهز للإستجابة للتحذيرات و الإنذارات المبكرة ؟

المرجع : سامي إبراهيم الخزندار، " نظام الإنذار المبكر و منع النزاعات : التطور، المفاهيم و المؤشرات "، مجلة المفكر، الأردن : الدار الهاشمية ، ص 12.

لذا ركزت الأمم المتحدة في تعزيز إتفاقية " الإبتكار في إدارة المناخ " من خلال شراكة بين إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والسلطات دون الوطنية، المجتمع المدني، مجموعات رؤساء الأموال – الأعمال، بإنشاء كيان دولي لرصد الكربون من أجل المناخ وإنشاء المجلس الإستشاري للهندسة المناخية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 13.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

ما يعني أنّ التحديات الرئيسية في القرن 21 م تتطلب أكثر من التنسيق نتيجة صعوبة حلها على المستوى الوطني، ما يفرض اللجوء للرؤية العالمية – الشمولية وفق نظام رقابي – توجيهي مؤسساتي متعدد الأطراف يتناسب مع نطاق، حجم وطبيعة التحديات نفسها<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : التغير في طبيعة ومستويات التفاعل في سياق الحوكمة العالمية – النقلة النوعية -

إنّ الحاجة إلى التكامل الوثيق بين دول العالم دفعت إلى العمل الجماعي، فقد تجاوزت العولمة الإقتصادية والعولمة السياسية، وتم التوجه نحو سيادة القانون الدولي خاصة ما تعلق بسياق المشكلات البيئية في إطار الأمم المتحدة، أو ما يعرف بمتلازمة المدخنة **Smoke Stack Syndrome** التي تعكس النقص الديمقراطي في الإجراءات والنتائج خاصة ما إرتبط بالشفافية، المساءلة، تضارب المصالح، ما أدى لتقويض الشرعية العالمية<sup>2</sup>. لذلك يتضح أنّ أهم المشكلات الإقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي لم تتم معالجتها بفعالية، نظير عدم كفاية المؤسسات الرسمية، ومحدودية دورها خاصة في المجال الأمني، بحيث أنه قبل الحديث عن الفواعل الجديدة التي تبلورت في إطار الحوكمة الأمنية، لابد بداية من تحديد أبرز أسباب ظهور الحوكمة الأمنية على النحو التالي:

- ✓ فشل السياسة النقدية **Monetary Policy's** على المدى الطويل في تحقيق الأهداف الرئيسية ومعدلات تضخم منخفضة.
- ✓ إستمرار عجز الحكومة في تنويع الإقتصاد ( إقتصاد أحادي المورد ).
- ✓ إرتفاع معدلات الفقر، عدم المساواة و إنتشار فيروس المناعة البشرية " الإيدز " .
- ✓ اللاعدالة القانونية، إنعدام الشفافية، وغياب القدرة التنافسية في الأسواق .
- ✓ ضعف الشفافية والمساءلة على المستوى القطاعي والمؤسساتي.
- ✓ ضعف الإدارة في مجال وضع السياسات المؤسسية **Institutional Policy – Making**.
- ✓ الفشل في النظر في السياق التنموي متعدد الأوجه، والفشل في تحقيق التوازن بين الإيديولوجيات و الأهداف الخارجية للحكم الديمقراطي<sup>3</sup>.

في هذا السياق يمكن فحص حقائق الحوكمة العالمية كمقترح نظري من خلال النقاط التالية:

<sup>1</sup> Colin bradford , Op.cit , P -06.

<sup>2</sup> Joseph E Stiglitz ,Op.cit, P. 16.

<sup>3</sup> Michael Chibba, Op.cit, P. 101-102.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- الحكومة العالمية وليدة العولمة الاقتصادية: نتيجة التكافؤ الوظيفي للتنظيم من قبل الحكومة، هذا ما يفسر تراجع دور الدولة، وفسح المجال لتشكيل مجتمع مدني عالمي.
  - المجتمع المدني **Civil Society**: فرضت الضرورة تنسيق الجهود على المستوى العالمي وفك معضلات العمل الجماعي، لتحديد دوره في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإرهاب، وقضايا الفساد في المجتمعات المحلية.
  - الحكومة العالمية ذات صبغة أنجلو – أمريكية **Anglo – American**: نتيجة النقلة النوعية و تطور السياقات الثقافية – الأكاديمية وفق نهج متعدد المراكز ذو صبغة تفاعلية.
  - الدور الاقتصادي في الحكومة العالمية: بإعتماد نموذج التمييز التحليلي المشترك لـ **ريتشارد آشلي** **Richard Ashly's** وفق مبادئ الإختيار العقلاني وحصر المتغيرات المستقلة<sup>1</sup>.
- أما ما يرتبط بفواعل الحكومة العالمية تتجسد في:

- **التجمعات غير الرسمية Informal Groupings**: بانتشارها على مستوى القمة التي تعقد خارج المؤسسات العالمية والإقليمية مثل : G8، G20 تعمل وفق التنسيق الشبكي للسياسات الوطنية وتهدف التجمعات غير الرسمية لضبط التعاون الدولي بشأن القضايا العالمية وتحفيز الإصلاح المؤسسي<sup>2</sup>.
- **الفاعلون غير الحكوميون Non State Actors**: تشمل جميع الفاعلين على المستوى الدولي الذين لا ينتمون للحكومة، وتتضمن كل من: المنظمات غير الحكومية، الشركات، المافيا، المجموعة العسكرية الإرهابية<sup>3</sup>، ذلك أن التحديات العالمية لا يمكن معالجتها بطريقة كلاسيكية – إستراتيجية كالتحديات العابرة للحدود الوطنية **Transnational Challenges**، وتظم المنظمات العابرة للحدود الوطنية شبكات الخبراء، الشركات متعددة الجنسيات، التحالفات التجارية، مجموعات الأصدقاء. يؤكد هذا الطرح على فعالية التنظيم الذاتي جراء تفعيل الشراكة بين القطاعين سعياً لصياغة الأهداف المشتركة.

<sup>1</sup> James M Boughton , Op.cit,P.11.

<sup>2</sup> **Global governance 2025 : at a critical juncture**, (paris : European union institute for security studies , national intelligence council , 2010), P .36.

<sup>3</sup> مارتينا فينشر ، المجتمع المدني و معالجة النزاعات : التجاذبات، الإمكانيات و التحديات ، ترجمة : يوسف حجازي ، ( مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2006)، ص 38.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- **منظمات المجتمع المدني CSOs:** عبارة عن منظمات غير ربحية، غير حكومية معبرة عن مصالح أعضائها بناءً على إعتبارات سياسية - إنسانية، و تشمل: المنظمات السكانية، المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال<sup>1</sup>.
- **المنظمات الدولية غير الحكومية NGOs:** تعمل على تدعيم علاقتها مع المجهودات، والفواعل الرسمية لبناء علاقات فعالة بهدف الحصول على التمويل، والدعم الكافي في إطار تنسيق المجهودات السياسية، وتهتم بالمواضيع الإنسانية كالأمن الإنساني، حقوق الإنسان، والحد من السباق نحو التسلح<sup>2</sup>.
- **المجتمع المدني العالمي Global Civil Society:** مجموعة من الجماعات المترابطة، الكيانات والولاءات التي تتمحور حول الإعراف بالترابط العالمي، ورفض المقاربة المتمحورة حول الدولة والسير بمبدأ التعددية التي تتخطى الحدود القومية - الحكومية، وهو ما يفرض وجود شبكة معقدة من المؤسسات المستقلة التي تتجاوز الدولة، والأفكار الإحتكارية للسيادة الإقليمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> **Global governance 2025 : at a critical juncture** ,Op.cit , PP. 42-44.

<sup>2</sup> Andres Persbo , Op.cit, P.67.

<sup>3</sup> دون أي إيبرلي ، **بناء المجتمع من المواطنين : المجتمع المدني في القرن 21 م**، ترجمة : هشام عبد الله ، (الأردن : الدار الأهلية، 2003 )، ص 34.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### المبحث الرابع : المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية – تداخلات الأعراق، النفط، السياسة والموروثات الإستعمارية -

بالرغم من وحدوية الأسباب المرجعية للنزاعات المجتمعية - الحدودية بصفة عامة، إلا أن النزاعات الإجتماعية الممتدة المحصورة في سياق التباينات الإثنية إكتسبت خصوصية معتبرة، جراء تعدد الفواعل المتنامية المأثرة على الساحة الدولية، حيث الفواعل حركتها مصالح مختلفة منها الإقتصادي، السياسي، الأمني والموروثات الإستعمارية، حسب مؤثرات القضية ومثيرات التحفيز، ويتضح ذلك وفق:

### المطلب الأول : الأدوات الإبتدائية لتحليل الأسباب الكامنة للنزاعات الإجتماعية - الإحتياجات الإنسانية من منظور المقاربة النشوئية -

يهدف هذا المطلب لتحديد الأدوات التحليلية لتحليل الأسباب الكامنة للنزاعات الإجتماعية، من منظور ضبط الأسئلة الجوهرية، ومحاولة الإقترب من الظاهرة محل الدراسة، بحيث :

#### الفرع الأول: تفسير أسباب النزاعات المستمرة - إنتهاك الإحتياجات الإنسانية -

تمكن أدوات تحليل النزاع من تحليل الأسباب الكامنة وراء النزاع بالتركيز على العوامل المؤدية للنزاع الناشئ، مع كشف أصحاب المصلحة وإعطاء الأولوية للقضايا الإنسانية - الأساسية<sup>1</sup>، بحيث:

✓ لا بد من إجراء تقييم مبدئي للتنازلات: يتم ذلك من خلال:

- لقاء أصحاب المصلحة .
- إتاحة الفرصة لمناقشة القضايا والمظالم وتصورات المشاريع .
- فرز أسباب النزاع (الجانب المعلوماتي - الجانب التخطيطي ) لتصور نشأة النزاع .
- التأكد من إمكانية ربط أسباب النزاع بقضايا إجتماعية وسياسية موسعة .

✓ تسهيل تحليل أصحاب المصلحة للقدر الكافي للأسباب:

- شرح أصحاب المصلحة للمساعدة على فهم النزاع وفق منطق تخطيطي.
- تحديد الخطوات والأسباب الكامنة وراء حل النزاع .
- تقديم أصحاب المصلحة الفرصة لطرح الأسئلة وتقديم حجم الإختلافات في القوة ومستويات التأثير.
- عرض النتائج والسعي لإيجاد الحلول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Deutch M , The resolution of social conflict : constructive and destructive processers, (new haven : yole university press, 1973), P.19 .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### ✓ النظر في أهمية الأسباب و التقييم :

- التمييز بين التصورات المتباينة والتحقق منها.
- إعطاء الأولوية للأسباب الأكثر أهمية.
- التمييز بين القضايا ذات الأولوية " الأولوية لقضايا التدخل " .
- إتفاق أصحاب المصلحة وتحديد الفجوات.

### الفرع الثاني: من وصف المشكلة نحو تحليل القضية – تعارض المصالح والقيم -

تساعد أداة تحليل القضايا التي تشير للنزاع أصحاب المصلحة في التأكد من خصوصية القضايا التي تساهم في النزاع، والوسائل المحتملة لحلها، إضافة لتحديد الأسباب الكامنة وراء النزاع من خلال توفير مستوى إضافي من التحليل يعرف بـ " النموذج العقلي "، هذا الأخير الذي يتضمن تحليل القضايا الجارية وفق:

- **تقييم النزاع الأولي Initial Conflict Assessments**: يتم ذلك بناءً على الخطوات التالية:
- ✓ عقد إجتماعات داخلية داخل فرق المشروع لتحديد القضايا المحورية للنزاع .

- ✓ تحديد المواضيع ذات الصلة : القيم، القضايا الهيكلية، تضارب المصالح، المعلومات و العلاقات .
- ✓ مناقشة الخطوات اللازمة لحل النزاع .

### • تسهيل تحليل القضايا الصادرة عن أصحاب المصلحة Facilitating Stake holders Issue

**Analysis**: يتم ذلك بناءً على الخطوات التالية:

- ✓ ترتيب أصحاب المصلحة للقضايا .
- ✓ تحديد الحد الأدنى من التدخل .
- ✓ استخدام المعلومات للإستهداف<sup>2</sup> .

لنا من الجدول التالي أن نستخلص أبرز الخطوات العملية التي توضح إجراءات تحليل القضايا النزاعية وفق:

### جدول رقم 03 : الخطوات العملية لتحليل القضايا النزاعية - من الوصف نحو التحليل -

نمط المعلومات Type Of Issue	وصف المشكلة أو القضية Description Of Issue	تحليل القضية Analysis of Issue
المصالح المتعارضة conflicting interests	الغذاء كمصدر دخل للأفراد داخل المجتمع المحلي تدخل منظمات الحفظ للتقليل من الإستغلال المفرط	الفرق في استخدام المصالح الإستدامة التحديات المحتملة لتدخل منظمات الحفظ في المجتمعات المحلية

<sup>1</sup> **Conflict management tools : biodivers**, (The ERA NET : promoting European resolution on biodiversity),P.06.

<sup>2</sup> Ibid.

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

Information معلومات القضية Issues	نقص المعلومات المتوفرة لدى المجتمع المحلي بخصوص كيفية إدارة و إستدامة المصادر التساؤل حول نوع و طبيعة التهديد	صعوبة إتخاذ الإجراءات من طرف منظمة الحفظ راجع لنقص المعلومات تمحص دقة المعلومات المقدمة
Difficult صعوبة العلاقات Relation-ships	نزاع بين أعضاء المجتمع الدولي و منظمة الحفظ " التصعيد "	التركيز على أسبقية الترفيه ( مجتمع الرفاه)
القضايا الهيكلية Structural Issues	الإستشارات المحدودة على المجتمعات المحلية	إقصاء أصحاب المصالح في الإستشارات من المرجح أن يحدث تغييرات سلبية
القيم المتعارضة Conflicting values	المصادر البديلة	فشل المنظمات المتدخلة نتيجة سوء التقديرات الثقافية و الإقتصادية المحلية

**Source : Conflict management tools ,Op.cit, P.07.**

**الفرع الثالث : الشبكات، تحديد التحالفات و بناء الإختلافات التصعيدية – نحو فهم قانون B<sub>4</sub> -**

يمكن هذا الجزء من فحص العلاقات بين أصحاب المصالح، وهو ما يتطلب فهم الإختلافات بخصوص قانون B<sub>4</sub> كخطوة رئيسية نحو معالجة النزاعات، التعرف على الشبكات، تحديد التحالفات الجديدة، تقييم الوسطاء المحتملين سعياً للحصول على فهم أفضل، ويتضح ذلك بناء على النموذج المختار وفق الجدول التالي:

**جدول رقم 04 : استخدام المجتمعات المحلية للمعلومات – نموذج المجتمع المدني -**

أصحاب المصلحة Stake holder	الحقوق Rights	الترتيب rank	المسؤوليات responsabilités	الترتيب rank	العوائد الإيجابية و السلبية positive+&negative -	الترتيب rank
الشركات	لاشيء None	1	تقدير حجم التأثيرات بخصوص التنمية	4	+ الإيرادات + شراكات مجتمعية + دعاية إيجابية - خفض مستوى التأثير - الدعاية السلبية	5
المجلس المحلي	أصحاب المصالح الحقيقة (المالكين)	5	مراجعة التخطيطات ضمان المصالح العامة الإلتزام بالمتطلبات القانونية		+ تحسين البنية التحتية المحلية + التجديد الحضري	

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

			تنظيم تخطيط المجتمعات إدارة الأنشطة المستقبلية	5	+ تشجيع الشراكات المحلية + تكثيف التغطية المحلية الإعلامية -الدعاية السلبية - إنخفاض مستويات التأثير	4
المجالس المحلية الضمنية	لاشيء None	1	عوامل الجذب الخطط التدريجية المحلية تعزيز مناطق الحفظ	2	+ خلق الفرص + دعم الشركات + تحسين البنية التحتية -المنافسة و التصعيد	3
المجتمع المحلي	لاشيء None	1	الإلتزام بالقواعد	1	+ خلق الفرص + تعزيز البنية التحتية + زيادة الأنشطة + التجديد + تعزيز الإقتصاد المحلي - زيادة التصعيد - الخسارة	4
صيانة التحالفات	الحياة الرفاهية الخصوصية	4	ضمان إنعدام أي سلبية للأنشطة المراقبة المستمرة توفير البيانات	4	+ الحلول الإحتياطية - الإضطرابات - زيادة المشاكل - فقدان عامل الإتصال	1
التعدد	جميع الحقوق " الحقوق الإنسانية"	3	إستخدام طرق البحث الموسعة	1	-فقدان السيطرة -تعطيل الإستدامة	0

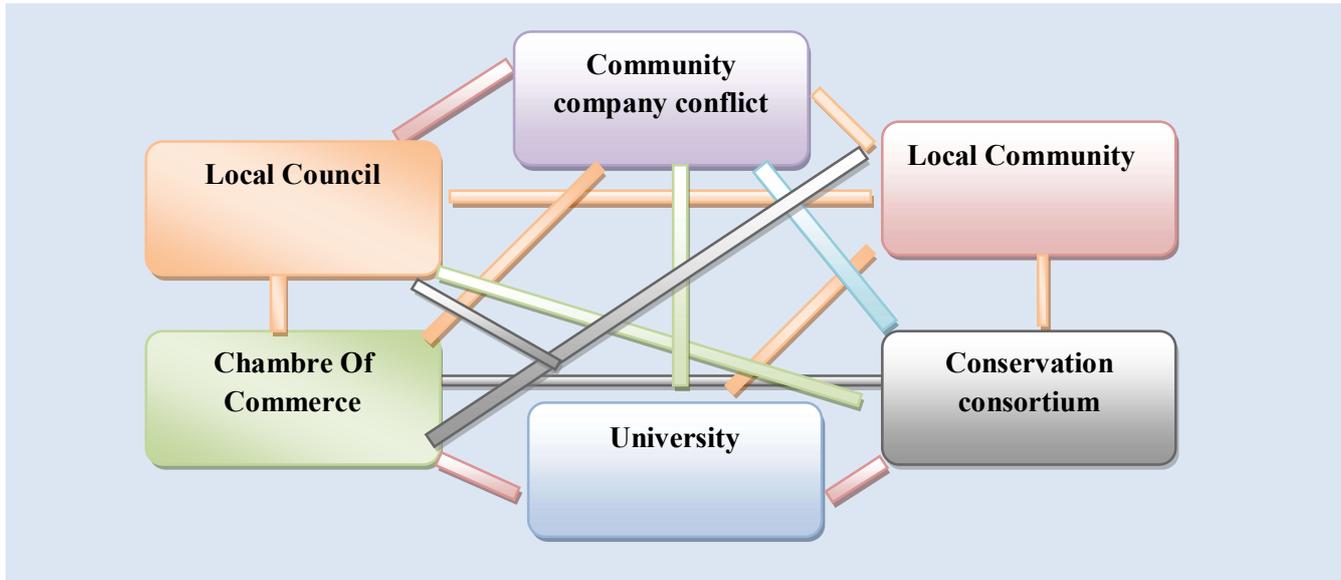
Source : Conflict management tools, Op.cit, P.10-11.

**من الجدول:** تم التركيز على فكرة الحقول البنية الحضرية **Urban Brown Field** والحفاظ على الأنواع المهددة بالإنقراض وفق مدخل إنساني من خلال دراسة خيارات الإستخدام المستقبلية، دور المجتمع المدني المحلي في التنمية ( دراسة كيفية إستخدام المجتمعات المحلية للمعلومات )، لتختتم بتدخل أصحاب المصالح .

- توضيح الغرض: يكون من خلال شرح الهدف من نشاطات أصحاب المصلحة، تعريف الحقوق المسؤولين، الأدوار، علاقات القوة، الفوائد والتكاليف .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- بناء مواد النزاع من قبل أصحاب المصالح : توضيح المصطلحات الأربعة من قبل أصحاب المصالح دعوة أصحاب المصالح لوصف الحقوق و المسؤوليات بمقياس " من 0 إلى 5 / 0 لاشي 5 مرتفع " ثم تكملة المعلومات في جدول تحليلي مفصل .
  - المناقشات المبدئية: تتم من خلال مناقشة الإجراءات، تقييم إختلاف أصحاب المصلحة في الحقوق المسؤوليات والفوائد، كيفية تأثير الإختلافات على النزاع، البحث أو التفكير في إمكانية إحداث أي تغيير يمكن أن يخفف من النزاع.
  - تحليل العلاقة بين أصحاب المصالح: تتم من خلال تحديد طبيعة العلاقات سلبية / إيجابية، تعاونية / مضطربة ، طويلة الأجل / قصيرة الأجل، بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى إدارة النزاع<sup>1</sup>.
- تبرز هذه الخيوط المتشابكة سلسلة متناسقة جداً من التفاعلات\*، يتم تلخيص فحواها وفق المخطط التالي :
- شكل رقم 01 : مخطط توضيحي لطبيعة التفاعلات في إطار العلاقات الرسمية و غير الرسمية**



Source : " the biodiversa stakeholder engagement hand book : biodiversa", available at : [http :www.biodiversa.org/577.helen baker & matt smith.](http://www.biodiversa.org/577.helen%20baker%20&%20matt%20smith)

<sup>1</sup> Conflict management, biodivers. Op.cit.

\* من المخطط البياني يتضح جليا أنه كلما كان الخط أقوى كانت العلاقة أقوى ، بحيث يشير اللون البرتقالي الغليظ للعلاقة الإيجابية ، أما اللون الأخضر فيشير للعلاقة السلبية بين الفواعل و التي تعني زيادة حدة النزاع، أما الخط الرمادي فيشير للروابط غير الرسمية – المتقطعة . informal / internittent links ، أما ما يرتبط بالخط الوردى و الأزرق فيشير للتحالفات Alliances .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

المطلب الثاني : مثيرات التصعيد للنزاعات الإثنية عبر الحدودية – التمهد نحو الإسقاط العملي للأدوات التحليلية –

تتسم النزاعات الإجتماعية الممتدة بدرجة عالية من التغير، وللدولة دور وظيفي فقط في معالجة الإنتهاكات الناجمة عنها من خلال محاولة تفعيل الوسائل القانونية والمؤسسية، حيث أنه في حالة الدول الهشة، الضعيفة، الفاسدة والمنهارة ، يتحول هذا النزاع إلى عنف مدروس وفق مقارنة حدودية أقرتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD من خلال الإقرار بـ " الجوانب متعددة الأبعاد للهشاشة " Multi-<sup>1</sup> Dimensional aspects of fragility " . ولنا من خلال هذا المطلب توضيح التالي:

الفرع الأول : مصادر النزاعات الإثنية عبر الحدودية من منظور دانييل كاتز – التصنيف ثلاثي الأبعاد –

حدد دانييل كاتز Daniel Katz أكد منظري النزاع تصنيفاً ثلاثي الأبعاد يميز العناصر الرئيسية لمصادر النزاع يتلخص في الإقتصاد، القيم، والقوة Economic-Value & Power، وفق:

✓ الصراع الإقتصادي Economic Conflict: ينطوي على دوافع متنافسة للوصول إلى الموارد الإقتصادية بإستخدام أقصى الطرق لتعظيم المكاسب، مع عدم توافقية الأهداف، في إطار ما يعرف بـ " الفطيرة الإقتصادية Economic Pie " .

✓ قيم النزاع Value Conflict: ينطوي على عدم التوافق في أساليب الحياة، الإيديولوجيات Ideologies، التفضيلات Preferences، المبادئ والممارسات Principles & Practicies<sup>2</sup> .

✓ نزاع القوة Power Conflict : تعارض في رغبة كل طرف في الحفاظ أو زيادة مقدار التأثير في العلاقات، وهو ما يقود في بعض الحالات للإنتقال من حالات التوتر إلى المأزق<sup>3</sup> .

وفق مثيرات تصعيد تتمحور أساساً حول كثافة وعدائية النزاعات التي تتغذى على الخوف والدفاع المبالغ فيه، بحيث يتحول التهديد إلى تهديد مضاد، ما يؤدي لإتباع نهج تنافسي بدلاً من خلق الثقة، تعميق الخلاف عوضاً عن التعاون، كون أن عدم الثقة والقدرة التنافسية تحفز التدابير الوقائية الأولية " دوامة الرد المعاكس، المعاملة بالمثل، إثارة الجدل، الإستقطاب، سلوك متضارب، عواقب سلبية " ، تؤدي مباشرة لتدخل الطرف الثالث، لتختتم بالتصعيد، هذا الأخير الذي يدفع لتحديد مستويات النزاع وفق:

<sup>1</sup> improving international support to peace the missing : peace , conflict and fragility ( OECD , pub 2012) ,P.81 .

<sup>2</sup> Ron Fisher , source of conflict and methods of conflict resolution ,( the american university : school of international service, 2000), P.78.

<sup>3</sup> Ibid.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- النزاع الشخصي **Interpersonal Conflict**: جراء عدم التوافق بين الطرفين بصيغة مبدئية، يكون نتيجة فقدان عامل الإتصال، الذي يؤدي بدوره للإختلاف في الدوافع والقيم والأساليب، وهذا يدفع لتشجيع التكتيكات الشائعة بإستراتيجيات التهديد والإبتزاز التي تقود لتدوير النزاع الذي يتصاعد إلى حد إنهيار أو إنهاء العلاقة.
- النزاع بين المجموعات **Inter Group Conflict**: بين الجماعات العرقية أو في إطار مستويات صنع القرار، ويكون عادة جراء التنافس على الموارد كعامل مشترك للنزاع، هذا الأخير بدوره يحفز الممارسات التمييزية، التي تؤدي للتصعيد في تكاليف النزاع .
- النزاع متعدد الأطراف **Multi Party Conflict**: يحدث بين المجتمعات، وفي إطار المصالح والمنظمات ذات الأولويات المتباينة في إدارة الموارد ووضع السياسات، تعرف هذه النزاعات بالنزاعات المعقدة، كونها مزيج من المصادر الإقتصادية، القيمة والطاقوية<sup>1</sup>. هذا التعقيد في كثير من الأحيان يكون خارج نطاق الإجراءات التقليدية ويتطلب نهج تعاوني لبناء توافق الآراء وفق الإستراتيجيات التالية:
- مقارنة رابح - خاسر **The Win – Lose Approach**: جراء ممارسات المنافسة والهيمنة والعدوان، بناءً على إستراتيجيات القوة، تكون عادة جراء آليات مقبولة إجتماعيا، والنتيجة منهزم / متفوق نحو التصعيد .
- مقارنة خاسر - خاسر **The Lose – Lose Approach**: تتجسد في إستراتيجيات التنازلات نتيجة حتمية الخلافات، تكون فيها التكاليف أقل مما كانت عليه طريقة الربح - الخسارة، تستخدم الأطراف هذا النهج بشكل واقعي لتقسيم الموارد المحدودة لمنع التصعيد<sup>2</sup>.
- مقارنة رابح - رابح **The Win – Win Approach**: عبارة عن محاولة واعية ومنهجية لتحقيق أقصى قدر من الأهداف على حد سواء لحل المشاكل بطرق تعاونية بدلاً عن الحرب، تركز هذه الطريقة على الإحتياجات والقيود المفروضة على كلى الطرفين بدلاً من التركيز على الإستراتيجيات الهجومية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Deutch M , **the resolution of social conflict : constructive and destructive processes** .( new haven : yale university press,1973), P.20.

<sup>3</sup> Deutch M , Op.cit, P.22.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الفرع الثاني : أبعاد النزاعات المجتمعية الممتدة - تداخل المثيرات الإقتصادية ، السياسية، و الانفصالية -  
لخص كل من كورديل وولف الأدبيات الواسعة حول أسباب هذا النوع من النزاعات  
الإثنية من منطلق:

✓ نهج الإختيار العقلاني: شرح النزاع العرقي من حيث المعظلة الأمنية والفرص الإقتصادية.

✓ النظريات النفسية-البنائية : شرح النزاع من حيث الهوية والتصورات المجتمعية<sup>1</sup>.

من منطلق أن إختلاف وجهات النظر العالمية المتداخلة حول العنف والسلام، يمكن أن يؤثر على الخيارات اللاحقة، حيث يعتبر البعض أن النزاع خلل غير منطقي في النظام، في حين يراه آخرون بأنه سمة عقلانية متأصلة في المجتمعات غير المتكافئة، وغالبًا ما تستند على تصورات غير قابلة للتوفيق، أما البعض الآخر فقد عرفه من منطلق أنه سلسلة من الأحداث العرضية المنفصلة (الإنقلابات، أعمال الشغب، والتفجيرات) تقاس بعدد الوفيات وأحداث النزاع. كما إعتبره البعض إستمرارية إجتماعية ناتجة عن عمليات طويلة الأجل أسفرت عن الحرب، نتيجة ضغوط مجتمعية شرعية.

في هذا السياق نجد أدبيات ضخمة تناولت أسباب النزاع مع مناقشات ونظريات مهمة حول: العوامل المؤسسية - السياسية ( مؤسسات الدولة الضعيفة، صراعات السلطة والنخبة، الإستبعاد السياسي، إنهيار العقد الإجتماعي، الفساد، سياسات الهوية)، العوامل الإجتماعية والإقتصادية ( عدم المساواة، الإستبعاد التهميش، ضعف التماسك الإجتماعي والفقر )، عوامل الموارد والبيئة<sup>2</sup> ( الجشع، ندرة المــــوارد الطبيعية والإستغلال غير العادل للموارد) .

تعتبر المحفزات الانفصالية من الأسباب المهمة للنزاعات الإجتماعية الممتدة، حيث عادة ما يتم وصف الظاهرة من منطلق أنها ذو مبررات داخلية تتضمن عادة النزاع داخل حدود الدولة القائمة، فبعد 1990 تنامت النزاعات الانفصالية جراء عدم المساواة الحقيقية، تحول المخاوف إلى أداة سياسية لتوجيه المصالح و الإحتياجات العرقية، ويمكن تحديد 03 عوامل رئيسية أثرت على موجة النزاعات الإثنية وفق:

- الإتجاه نحو التحول الديمقراطي The Trend Towards Democratization: سعيًا لمنح الأقليات العرقية فرصة لتأكيد الحقوق الجماعية المتصورة .
- الإهتمام الدولي بحقوق الأقليات: سعيًا لتجاوز مخاوف السيادة .

<sup>1</sup> Sian Herbert, **Conflict analysis : topic guide** ,(birningham : university of birningham,institute of development studies, may 2017), p 10-11.

<sup>2</sup> Ibid.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

• حقوق تقرير المصير: تجاوز الفجوة القانونية التي أدت للتطهير العرقي وإنتهاكات حقوق الإنسان، ما يتطلب ويدفع نحو " الحوار متعدد الثقافات"<sup>1</sup>.

يتطلب نمط تحليل هذه النزاعات إطارًا شموليًا يتجاوز التركيز الواقعي للدولة، ويتبنى وحدة تحليل المجتمع كونه يتمحور حول الهوية العرقية المستمدة من العامل التاريخي للذاكرة الجماعية، ليكتسب بذلك النزاع وفق ما يحدده مايكل براون أهمية سياسية، إقتصادية وإجتماعية يتحول على إثرها النزاع الإثني لـ " صدام المصالح والصراع على الحقوق، التمثيل السياسي، حرية الدين، الحفاظ على الهوية العرقية، الإستقلال الذاتي وتقرير المصير"<sup>2</sup>. هذا ما يلخص إشكالية العوامل السياقية كتعزيز خطاب الكراهية، الذي يعزز " النزاع العنيف" ليتحول الموضوع بعد ذلك إلى معضلة أمنية.

أما بالتركيز على الأبعاد الإقتصادية للنزاعات الإثنية من منظور الإقتصاد السياسي، لابد من دراسة العلاقة بين العولمة الإقتصادية والجريمة المنظمة، حيث تجادل هذه الفرضية بأنّ الدول التي تتميز بسوء الحكم السياسي هي الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث ترتفع فيها مستويات الفساد كون أنّ إستغلال الموارد الطبيعية تسيطر عليه شبكات عبر وطنية تتكون من مسؤولين حكوميين، ضباط الجيش والشركات الخاصة، التي تشكل ما يعرف بـ " التجارة السرية للموارد الطبيعية " التي تدعمها " المجتمعات السياسية الناشئة " في إطار ما يعرف بـ " شبكات الظل Shadow – Networks " والتي تتموقع بدرجة كبيرة في الدول الهشة<sup>3</sup>.

كما تتضح العلاقة السلبية بين وفرة الموارد الطبيعية والديمقراطية ( الجزائر، الغابون، الكامبيرون ) في إطار تشكل ما يعرف بـ " المرض الهولندي Dutch Disease "، إنطلاقاً من أنّ الدول الغنية بالنفط تمر بما يعرف بـ " دورة البحث عن الربح " التي تتكون من أربعة مراحل: بناء الدولة State Building، الإستقرار Stabilisation، القوة Power، مرحلة الفشل الدولاتي<sup>4</sup> Failure State .

كما توجد علاقة سببية بين وفرة الموارد الطبيعية ونتائج التنمية السلبية ( الفساد، الإستبداد المحسوبية )، وبين وفرة الموارد الطبيعية Natural Resource Abundance وضعف الأداء الإقتصادي<sup>5</sup> Poor Economic Performance.

<sup>1</sup> Aytan Gahram anova , Op.cit, P. 153-154 .

<sup>2</sup> Ibid, P.162.

<sup>3</sup> Jeroen cuvelier , Op.cit.

<sup>4</sup> Global Burden of armed violence , Op.cit.

<sup>5</sup> Ibid..

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

إذن: من هذا المنظور يمكن تلخيص ثلاث نقاط رئيسية لإحتمالية نشوب النزاع وفق مقارنة وفرة الموارد الطبيعية\*:

✓ العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وسوء الأداء الإقتصادي.

✓ العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية وخفض مستويات الديمقراطية.

✓ العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والدول الريعية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : العناصر التحليلية المنهجية – الأساسية للنزاعات الاجتماعية – دراسة الأسباب الهيكلية -

تركز الأدبيات النظرية أن التحليلات المنهجية للنزاع عنصر مهم يدعم السياسة، والممارسة في البلدان المتأثرة بالنزاع، حيث يهدف تحليل النزاع إلى توفير تقييم شامل، كما يقدم نموذجًا عملي بهدف تحسين التأثيرات الإيجابية وتقليل الآثار السلبية إلى الحد الأدنى، كما يحدد الأثر الجنساني والأبعاد الجنسانية لبناء السلام كما يمكنه تحديد الفرص لإعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين، لاسيما في المراحل التكوينية لبناء الدولة **Formative Stage of State – Building** بهدف مراعاة النوع الاجتماعي<sup>2</sup>. يتضح ذلك من خلال:

\* أحد أهم الابتكارات الرئيسية في مجال النزاعات هو تصميم مجموعة البيانات التي تهدف لقياس مؤشرات السلام من خلال مقارنة النتائج الرئيسية في النزاعات المسلحة وفقًا لقواعد البيانات المختارة و المشاريع البحثية UCDDP-ECP-GPI-GBAV ، ففي 2012 مثلاً ذكرت UCDDP 32 نزاع مسلح نشط ، 13 نزاع في إفريقيا ، 10 نزاعات في آسيا والمحيط الهادي ، 05 نزاعات في الشرق الأوسط، 02 نزاع في أمريكا ، 02 نزاع في أوروبا ، 02 نزاع في آسيا ، فمن أصل 32 نزاع مسلح وصل إجمالي 06 نزاعات إلى مستوى الحرب الشديدة ( أفغانستان، باكستان، الصومال، السودان، سوريا، اليمن) . ومن أصل 33 نزاع مسلح تم تعريف 24 نزاع على أنها نزاعات داخل الدول ، أما ما تعلق بـ HILK فقد تم في 2012 إحصاء 396 صراع، 221 إستخدم فيها العنف، و في 2011 بلغ عدد الحروب 20 حربًا في جميع مناطق العام، 25 حرب محدودة، أما عدد النزاعات غير العنيفة فقد ارتفع إلى 193 ، منها 75 أزمة عنيفة ، و 118 نزاع .أما ما تعلق بـ ECP فقد حددت 38 نزاع مسلح و 91 أزمة إجتماعية، ما يترجم ارتفاع الأزمات الاجتماعية و السياسية إلى 99 ( 10 حالات عنف عالي جدًا ) في كل من نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الصومال، جنوب السودان، أفغانستان، باكستان، بلوشستان، العراق. أما عن أخطر الأزمات الاجتماعية و السياسية فقد وقعت سنة 2013 في كل من : كينيا، مدغشقر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، بنغلاديش، الصين ، الفلبين، الهند، باكستان، إندونيسيا، تايلندا، أرمينيا، أذربيجان ، مصر، سوريا، لبنان، تركيا و اليمن ، حيث أن 75 % من الأزمات مرتبطة بمعارضة السياسات المحلية و الدولية في إطار الصراع من أجل الوصول إلى السلطة، بحيث أن معظم الأسباب تتمحور حول المطالب المتعلقة بالهوية و الحكم الذاتي . إلا أنه لا بد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة جدًا مفادها أن المعلومات الواردة في مجموعة البيانات، و التي تم جمعها و فحصها بدقة ليست نتاج علم دقيق ، حيث من الصعب قياس النزاعات المسلحة و أثرها ، علاوة على ذلك لا يوجد معيار عالمي متفق عليه من حيث نقاط الإنطلاق و الإنتهاء ، و الإختلاف في فترات التهدة و التصعيد، إضافة لذلك تطور القدرات و المنهجيات لتطوير قواعد البيانات ، كما أن الدراسات الحديثة لا تركز على قياس النزاع و العنف بل التوجه نحو مؤشرات السلام، فبإعتماد مؤشر السلام العالمي GPI في 162 دولة إستخدم 22 معيار مثل : جرائم القتل ، السلاح ، عدد الوفيات ، النازحين ، النشاط الإرهابي ، مستوى السلطة، مدى النزاع ، درجة العسكرة . لمعلومات أكثر راجع : Institute for economics and peace IEP , Global Peace Index 2014 , measuring peace and accessing country risk.

Sited in : [www.vision/of/humanity/.org/sites/defaults/files/2014/global/peace/index20%report.pdf](http://www.vision/of/humanity/.org/sites/defaults/files/2014/global/peace/index20%report.pdf). 30 may 2014 .

<sup>1</sup> Ibid.

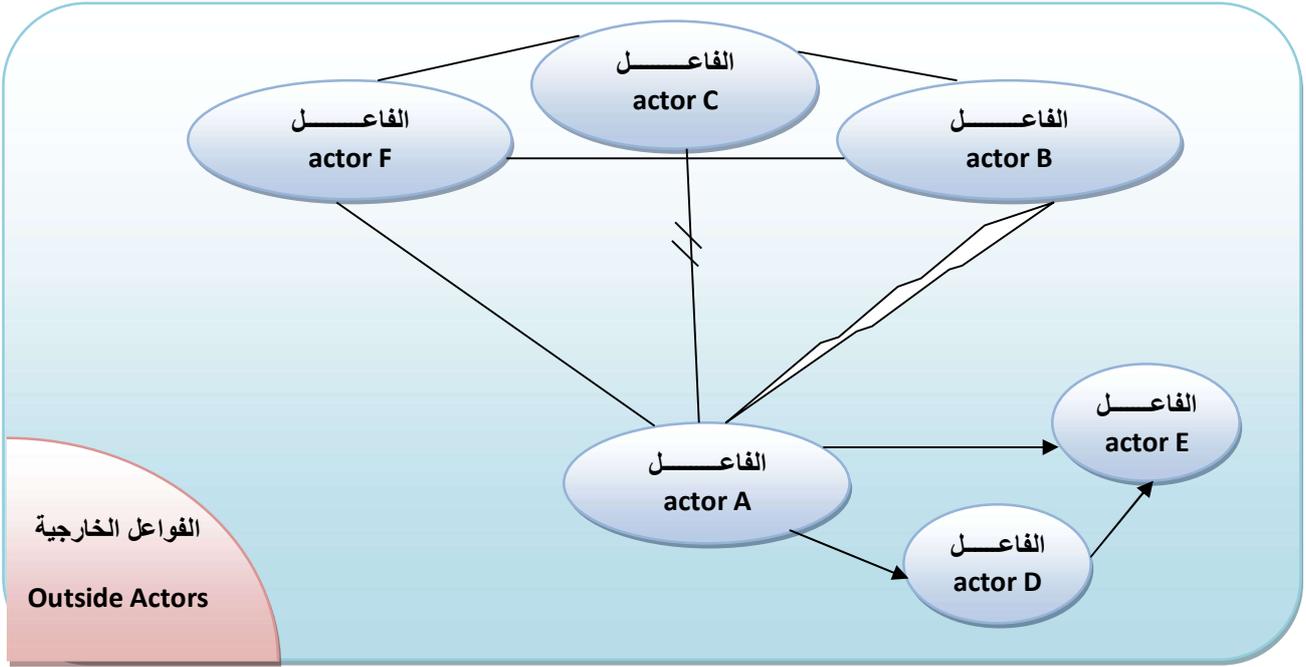
<sup>2</sup> Sian Herbert, Op.cit, P 10 – 11 .

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

**الفرع الأول : الشبكة العلائقية في إطار خريطة النزاع - الجهات الفاعلة -**

يقوم بناء الشبكة العلائقية في إطار خريطة النزاع\* على أساس تحليل الأسئلة التوجيهية ( الأسباب الهيكلية)، والتي تتمحور حول السياق الذي يشكل النزاع ؟ تمارين عملية لتحليل ملف ديناميكية النزاع ؟ وفق:

**شكل رقم 02 : الجهات الفاعلة في إطار الشبكة العلائقية لخريطة النزاع - المتغيرات -**



**Source : Sian Herbert, Op.cit, P. 18.**

يتم تحليل خريطة النزاع إنطلاقاً من:

✓ **السياق\*\* profile**: السياق الذي يشكل النزاع، إنطلاقاً من تاريخ النزاع ( عدد القتلى، عدد الجرحى، الهدف، أنواع العنف، أين ؟). ماهي الهياكل والمؤسسات السياسية، الاقتصادية

\* تشير الدوائر التي تحوي الترميز A-B-C-D-E-F إلى الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع أو القضية قيد التحليل ( حجم القوة ) ، بينما يشير الخط الأسود الرفيع للعلاقات أو الروابط المغلقة Links/Fairly close relation chips ، في حين تشير الخطوط السوداء الثنائية لحالات التحالف Alliance ، بينما الخط الأسود المتقطع فيشير للعلاقات غير الرسمية المتوترة Informal or Intermitted Links ، أما الأسهم الموجهة فتشير للاتجاه السائد للتأثير أو النشاط Predominant direction of influence or activity ، أما ما تعلق بالخط مختلط فيشير للعلاقات الخلافية / النزاعية Discord / conflict relation ، و الخط المصوب نحو الأسفل المقطوع بخطين متوازيين فيشير للإتصالات المقطوعة Broken Connection ، أما نصف الدائرة السفلية فتشير للفواعل الخارجية Outside Actor المؤثرة بطريقة غير مباشرة على العلاقات النزاعية ، أما المستطيل فيعبر عن القضايا المجتمعية .

\*\* يجسد السياق context الإطار السياسي الاقتصادي و الإجتماعي الذي يحدث فيه النزاع ، و من أمثلة العوامل السياقية التي تؤثر على النزاعات : التاريخ، الجغرافيا، الإلتناء العرقي، الدين ، الجنس و أجهزة الإعلام ، فبتحليل العوامل نجد أن التاريخ يشكل عاملاً مهماً في حدوث و إستمرار النزاع، ما يحتم دراسة و تحليل و إدراك التأثير ، نفس الشيء بالنسبة للجغرافيا التي تلخص عوامل القرب الجغرافي المرتبطة بالمصلحة الحيوية،... إلخ .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الإجتماعية والبيئية التي شكلت النزاعات ( الإنتخابات، عمليات الإصلاح، النمو الإقتصادي، عدم المساواة، إستغلال الموارد، ... إلخ )؟

✓ **الفواعل Actors:** الفاعلون الذين يؤثرون على النزاع؟ الجهات الفاعلة الرئيسية؟ الأهداف والمخاوف والإستراتيجيات ( عدم المساواة الأفقية بين المجتمعات، الحكم الذاتي )؟ كيفية ممارسة السلطة؟ نوعية الدعم والموارد؟ ( إلحاق الضرر بالبنية التحتية )، مثبتات السلام؟ طبيعة العلاقات بين الجهات الفاعلة ( متضاربة أو تعاونية )؟

✓ **الأسباب Causes:** تقوم على دراسة وتحليل أسباب النزاع من منطلق:

- الأسباب الهيكلية للنزاع Structural Causes : تتمحور حول التوزيع غير المتكافئ، الإستبعاد السياسي<sup>1</sup> Political Exclusion.
- الأسباب المباشرة للنزاع: تتمحور حول إنتشار الأسلحة، الشبكة الإجرامية، جهات فاعلة غير مسلحة، الموارد الطبيعية).

✓ **الديناميكيات Dynamics:** ماهي ديناميكيات وتجاهات النزاع الحالي؟ ( تزايد العنف السياسي، مثيرات النزاع، الإنتخابات، الإنهيار الإقتصادي، الإنقلاب، الفساد<sup>2</sup>).

- لتختتم بالسيناريوهات التي يمكن تطويرها؟ الجهات الفاعلة التي تؤثر على النزاع والسلام؟

**الفرع الثاني: تحليل الفواعل، مواقف الجهات الفاعلة، الإهتمامات والإحتياجات من منظور عجلة النزاع وشجرة النزاع**

تعبر كل من شجرة النزاع وعجلة النزاع عن أداة ذات طابع تصوري - تصنيفي كونهما تصوران التفاعل بين العوامل الظاهرة، العوامل البنوية والعوامل الديناميكية، حيث تعكس الجذور العوامل البنوية ( الساكنة )، في حين يمثل الجذع القضايا والمشاكل الظاهرة التي تربط بين العوامل البنوية والديناميكية.

- **العوامل الديناميكية:** تتضمن أشكال الإتصال، مستوى التصعيد\*، مظاهر العلاقات، إدراج التدخلات الدبلوماسية، تحويل النزاع متعدد المسالك بالتعامل بين أشكال التفاعل.

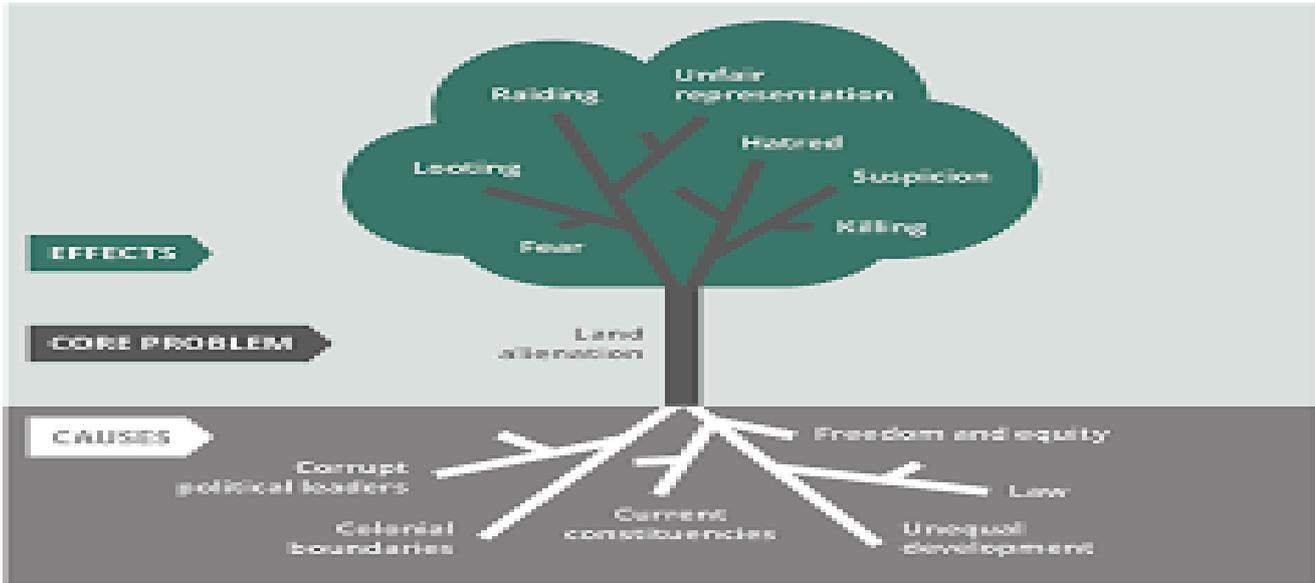
<sup>1</sup> Anna Akerlund , "Transforming Conflicts and building peace : experience and ideas of ewedish civil society Organization", Sida studies , N 13 , 2005 .

<sup>2</sup> Sian herbert, Op.cit, P. 18 .

\* يعبر التصعيد عن زيادة في حدة التوتر داخل نزاع ما ، حيث يبدأ النزاع من خلال رغبة الأطراف في تحقيق شيء ما ، و يتجاوز ذلك نحو الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم ، حيث تتحدد المرحلة الأخيرة للتصعيد في التدمير المتبادل، من منطلق حرب الكل ضد الكل War Of All Against All، فيما يتعلق بإحتمالات تحقيق السلام من منظور الواقعية الجديدة بإقتراح إنتهاج سياسات واقعية لا تكون فيها المصالح الأمنية معرضة للتهديد ، حيث يستدعي التدمير المتبادل الإستناد للمبادئ الأساسية للردع النووي سعياً للحفاظ على السلام النسبي . يمكن تحليل

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

- القضايا **Manifest Issues** : تتضمن أساسا موضوع النزاع، بعكس المشاكل العلنية.
- **العوامل البنوية**: بمثابة الأسباب الجذرية – الأساسية، التي من الصعب التأثير فيها على المدى القصير، تعكس المجال الأمثل للتعاون في مجال التنمية ( العنف البنوي: الحاجات الإنسانية)\*.
- شكل رقم 03 : تحليل النزاعات المجتمعية من منظور شجرة النزاع – الأسباب الجذرية –**



Source: Pineda, et al. (2008): 290

**Source : simon masson, sandra rychard , " Conflict analysis tools .swiss agency for development and cooperation (sdc) : conflict prevention and transformation division", bern.2005 . available at [//www.css.rthz.ch/pub/pdf](http://www.css.rthz.ch/pub/pdf) .**

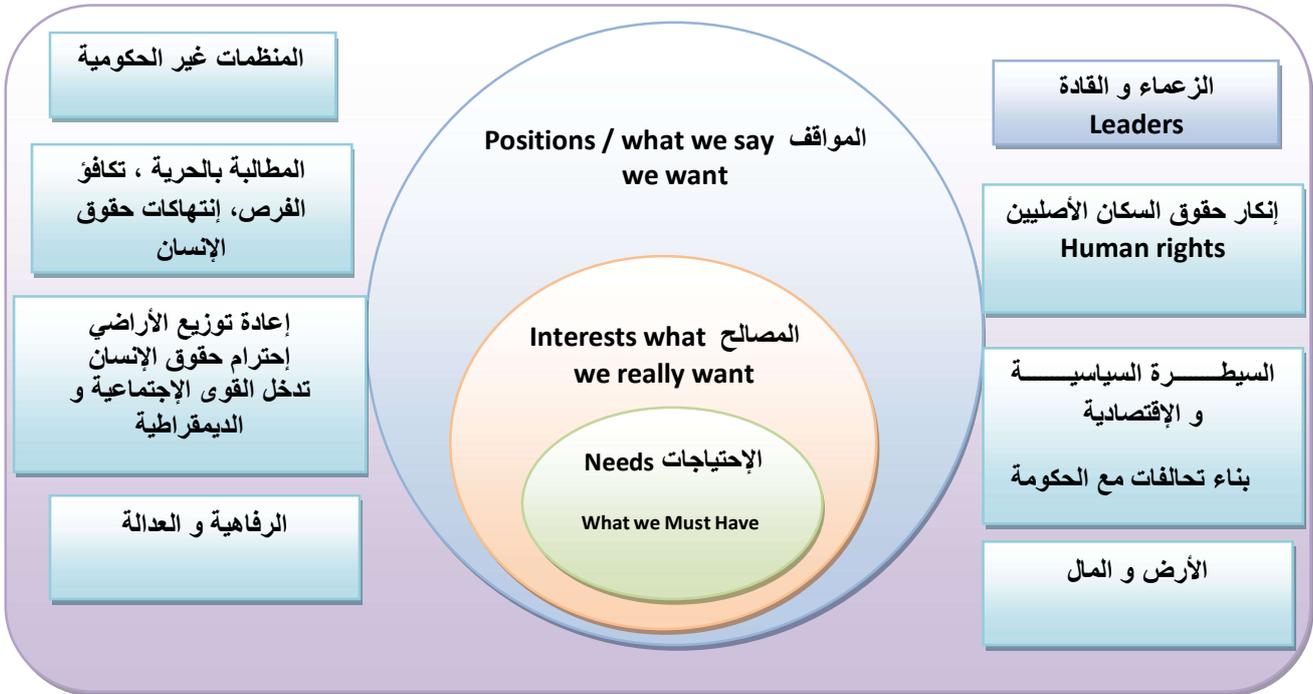
ديناميكيات التصعيد من خلال تفريق غلاسل بين تسعة مستويات كحركة مبنية من الأعلى نحو الأسفل ، حيث يتم إستدراج أطراف النزاع بفعل ديناميكيات التصعيد السلبية غير الخطية، ضمن سلسلة من الإتهيارات المتتالية، حيث يمكن أن تستقر أطراف النزاع في مرحلة معينة ، لكن سرعان ما تتحدّر نحو مستوى متدني من التصعيد، فكلما زاد مستوى التصعيد تطلب الأمر من الطرف المتدخل أن يكون أكثر فعالية و قدرة على التأثير، كما أن فعالية التدخل تتضاعف من المستوى الأول ( 1م) إلى المستوى التاسع ( م 9) ، ليصبح التدخل في هذه الحالة إجباريًا . لمعلومات أكثر راجع : Simon Masson & sandra rychard , " conflict analysis tools". Swiss agency for development and cooperation (sdc) : conflict prevention and transformation division (copret), bern 2005.available at : [www.css.ethz.ch/pub/pdf](http://www.css.ethz.ch/pub/pdf).

\* تقوم نظرية الحاجات الإنسانية Basic Human Needs على إفتراض أن للبشر إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها ، و أن النزاعات تحدث و تتفاقم في حالة العوز في الإحتياجات أو تعرضها للتهديد من منطلق التمييز بين الإحتياجات و المتطلبات، فعدم إشباع الأولى هو سبب النزاعات كونها لا تخضع لمنطق البديل . تجادل هذه النظرية أن أسباب النزاعات تكمن في مجموعة الإحتياجات الأساسية Universal Basic Needs التي لم يتم إرضائها ، سواءا كانت مادية أو معنوية ، من أبرز رواد هذه النظرية جوهان غالتونغ Johan Galting ، و جون بيرتون John Burton ، للإشارة فإنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظرية الحرمان النسبي Relative Deprivation لتسهيل تحديد الحاجات التي تؤدي للتمرد السياسي – المجتمعي ، بإعتماد آلية التوقعات أو التطلعات Value Expectations و آلية الإمكانيات Value Capabilities.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

من الشكل يتضح جلياً تعدد الأسباب المرتبطة بالنزاعات المجتمعية بحيث تنقسم إلى أسباب هيكلية تتلخص في التنمية غير المتكافئة **Unequal Development**، الحدود الإستعمارية **Colonial Borders** الفساد **Corrupt**، القادة السياسيين **Political Leaders**، القانون **Law**، الدوائر المحلية **Current** **Constituencie**، الحرية والمساواة<sup>1</sup> **Freedom& equality**، والأسباب الجذرية التي يتلخص فحواها حول الإغتراب **Land Alienation**، ثم يتم الإنتقال لديناميكيات التأثير التي تتمحور حول القتل **Killing**، الخوف **Fear**، الحقد **Harted**، التمثيل غير العادل **Unfair Representation**، الغارات **Raiding**، النهب<sup>2</sup> **Looting**. هذه العوامل مجتمعة يمكن تحليلها إنطلاقاً من محرك عجلة النزاع وفق:

### شكل رقم 04: تحليل النزاعات المجتمعية من منظور عجلة النزاع – التحريك المتصاعد -



Source : Sian Herbert, Op.cit, P. 19-20.

من الشكل يتضح جلياً أن :

تحليل النزاع يتركز على العوامل التاريخية، الأسباب الهيكلية، ديناميكيات التفاعل في إطار النزاعات المجتمعية بالدرجة الأولى، وهو ما يعرف بـ " سياسة تحليل النزاع الممارس " بإعتماد العنف كوحدة تحليل

<sup>1</sup> Conflict analysis frame work : field guidelines and procedures , global partnership for the prevention of armed conflict working group, december2015, available at : <http://www.cdacollaborative.org> .

<sup>2</sup> Robert Mikac, **Contemporary security and private security companies : privatization of security and consequences** ,( university of zagreb : faculty of law, 2013),P.84-87.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

رئيسية، إستناداً لمبدأ الإقتصاد السياسي كأسلوب تحليل يتم إعتماده لتوجيه " حساسية النزاع "، نظراً لكون أن النزاعات تأخذ أشكالاً متعددة تتأرجح بين العنف الهيكلي والحروب التقليدية، إستناداً لمراجعة شاملة لجميع جوانب النزاع، تقارير الهيئات والمنظمات الدولية لتحليل النزاع، الجهات الفاعلة، دراسة عدم التوافق في الآراء<sup>1</sup>، ويكون ذلك من خلال:

- **متعدد المستويات Multi-level**: الشخصيات، النزاعات الداخلية – المجتمعية، إنتماءات دولية .
- **متعدد التخصصات Multi-disciplinary**: الأنثروبولوجيا، السياسة، علم الاجتماع، التاريخ والقانون.
- **متعدد الثقافات Multi-cultural**: النزاع كظاهرة عالمية، الحل / مؤسسة دولية تعاونية<sup>2</sup>.

نصل بذلك لنتيجة محورية مفادها أن تحليل النزاع المجتمعي الممتد الملخص في التباينات الإثنية عبر الحدودية قائم على قاعدة واحدة تتجسد في التفاعل بين النظرية والتطبيق **Inter Play Between Theory And Practice**، بإستخدام تقنيات منهجية – إحصائية. بحيث يمكن لنا تلخيص فحوى هذه التفاعلات وفق الجدول التالي:

### جدول رقم 05 : ملخص عن النموذج الأمريكي في توظيف الآليات و التقنيات لتحليل النزاعات المجتمعية

الهدف Purpose	المستخدمين المحليين Potential Users	الإفتراضات Assumptions	المنهجية Methodology & Effort	التقييم Evaluation Applications
<b>السياقات المضطربة : أدوات تحليل الجهات الفاعلة الإنسانية Analysis Tools For Humanitarian Actors</b>				
تحسين القدرة على تحليل ديناميكيات النزاع للتأثير على تخطيط البرامج و المشاريع و الدعوة لتبني نظام الإنذار المبكر في حالة الخطر.	إستجابة المنظمات غير الحكومية لحالات الطوارئ .	التركيز على عدم الإستقرار السياسي. فترات السلام يتبعها نزاع .	تبني أدوات تحليل العناصر الفاعلة . توليد سيناريوهات مستقبلية . تقييم الآثار الإستراتيجية. جمع البيانات	التركيز على المستوى الكلي . المرونة و القابلية للتكيف مع السياقات. تحليل مجموعة بلدان.

<sup>1</sup> Jeroen Cuvelier & Others , Op.cit, P.18.

<sup>2</sup> Sian Herbert, Op.cit,P.06.

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

<b>إطار تقييم النزاعات : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – USAID – Conflict Assesment Framework</b>				
إختلاف الجودة بناء على متانة المنهجية المستخدمة لجمع البيانات.	الدراسات المكتبية الزيارات الميدانية المقابلات	البحث عن أسباب و مستويات النزاع لتحديد الفرص .	الضباط المانحين الشركاء المنفذين المسؤولين الحكوميين	التخطيط الإستراتيجي القطري و المنظم لتحديد أسباب النزاع و تحديد الأولويات .
<b>المعونة من أجل السلام Aid For Peace</b>				
معالجة تقييم النزاع .	دراسات مكتبية مهمات ميدانية رسم الخرائط + ورشات العمل .	فحص عوامل النزاع و عوامل السلام . تحليل أوجه القصور في بناء السلام .	مسؤولي التنمية وزراء الخارجية	تقييم أهمية السلام و النزاع و المخاطر و آثار البرامج الإنمائية- الإنسانية .
<b>دليل تحليل النزاع Manual For Conflict Analysis</b>				
ضرورة التركيز على المستويات المختلفة من البرمجة .	الدراسات المكتبية ورشات العمل	النزاعات الناجمة عن عدم الإستقرار الهيكلي الخوف المتبادل إنعدام الأمن	موظفي وكلاء التنمية الشركاء	تخطيط الدول تحسين فعالية التعاون الإنمائي و المساعدة الإنسانية في مناطق النزاع العنيف
<b>تحليل التنمية المتعلق بالنزاع : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP –</b>				
المستوى الجزئي تعتمد جودة التحليل على دقة جمع البيانات.	جمع و تحليل البيانات . ورشات العمل	النزاع صادر عن مزيج من الأسباب الأمنية، السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية و الجهات الفاعلة. التنمية يمكن أن تسبب العنف .	موظفي وكالة التنمية	فهم الروابط بين التنمية و النزاع زيادة التأثير الإيجابي لجهود التنمية .
<b>إطار النزاع و تقييم السياسات Conflict And Policy Assesment Framework</b>				
يركز على تطوير السياسات وفق نطاق أوسع .	البحث و التحليل الخارجي لنتبع المؤشرات. ورشات العمل .	التركيز على مؤشرات النزاع الداخلي و فشل الدولة. تدابير صندوق السلام من أجل الأمن المستدام.	موظفو الجهات المانحة . المعنيين بقضايا السياسة الخارجية و التنمية .	ربط الإنذار المبكر بتخطيط السياسات و تنفيذها .

Source : Sian Herbert, Op.cit, P.24 .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### المبحث الخامس : المقاربات النظرية لتفسير متطلبات الحكومة الأمنية العالمية - مستحدثات نظرية وأدوات تحليلية على مستوى التباينات الإثنية عبر الحدودية -

على الرغم من الضبط المفاهيمي للمصطلحات الرئيسية للدراسة، إلا أن بناء تعريف إجرائي يساير كل المراحل البحثية الحالية أو حتى المستقبلية، يتطلب جانب نظري محكم ودقيق وليس مجرد أحكام نسبية، ونظرًا لتعدد وتشعب متغيرات الظاهرة محل الدراسة من جهة، ولخصوصية النماذج المحددة في الفصل الثاني من جهة أخرى، تم تبني ثلاث مقاربات نظرية لتغطية الفجوة التي خلفها الضبط المفاهيمي على النحو التالي:

### المطلب الأول: المدخل النيوليبرالي المؤسساتي في تحليل الحكومة الأمنية العالمية - من الدور الناشيء نحو الحتمية الدولاتية -

ظهرت النيو - ليبرالية مع بداية الثمانينيات مشكلة تحديًا خطيرًا للنموذج الواقعي، من خلال تأكيدها على أن أعمال الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على سيادة الترتيبات المؤسساتية، بصورة رئيسية عن طريق توفير المعلومات إلى الفواعل، ورفع درجة الكفاءة والمساهمة في تغيير إستراتيجيات الدولة عن طريق تغيير تكاليف البدائل، ما من شأنه أن يعزز إضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون<sup>1</sup>. وفق مقاربات وآليات جديدة تختلف في طياتها عن الأطر الكلاسيكية متجاوزة بذلك النطاق الضيق وفق:

### الفرع الأول : الأطر النظرية للمدخل النيوليبرالي المؤسساتي - فرضية السلام الديمقراطي -

ركزت النيو - ليبرالية المؤسساتية على الحكومة العالمية، والمنظمات الدولية كوسيلة لشرح العلاقات الدولية ومدى قدرتها على التعاون من خلال سعيها لتحقيق الأهداف المشتركة في النظام الدولي، بعد العجز الدولاتي في معالجة قضايا الانتشار النووي، الفقر، القضايا البيئية، إضافة للتطور التكنولوجي وبروز مفاهيم جديدة تعكس التطور القيمي كالأمن الجماعي والنظرية النقدية<sup>2</sup>.

في إطار بناء نموذج التعاون تقبل النيوليبرالية المؤسساتية الفرضيات الواقعية بخصوص أن الدول هي الفواعل الرئيسية في الشؤون العالمية، وأنها فواعل وحدوية - عقلانية، كما تعترف بتأثيرات الفوضى في تفسير

<sup>1</sup> سيد أحمد قوجيلي، الحوارات المنظرية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية و المستقبلات، كلية العلوم السياسية ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2011)، ص 63-64.

<sup>2</sup> Reecca Devitt , "Liberal Institutionalism : An Alternative IR theory or just Maintaining the status".available at : [www.ir-info/2011/09/01.liberal/institutionalism-an-alternative.IR.Theory](http://www.ir-info/2011/09/01.liberal/institutionalism-an-alternative.IR.Theory). accessed : 30/07/2015.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الدوافع والتفضيلات، حيث يرى جوزيف ناي **Djoseph Ney** في هذا الصدد أنّ النظرية المؤسسية يجب أن تكون قابلة للتطبيق على القضايا الأمنية، خاصة على دور المؤسسات في توفير المعلومات، ويؤكد روبرت كيوهان **Robert Kyouhan** ذلك من خلال:

" يرى الليبراليين المؤسسيون أنّ المؤسسات متجذرة في حقائق القوة والمصلحة ، فالمؤسسات تحدث فرقاً كبيراً بالإشتراك مع حقائق القوة، وبالتالي تعمل على السيطرة على تأثيرات القوة والمصالح، كما أنّ تأثيرها على النتائج يختلف تبعاً لطبيعة القوة والمصالح<sup>1</sup> ."

حيث يعبر المجتمع الدولي في إطار النيو – ليبرالية المؤسساتية وفق هيدلي بول **Hidly BouL** عن:

" مجموعة من الدول، المصالح المشتركة، القيم المشتركة، المؤسسات المشتركة، المرتبطة بمجموعة قوانين مشتركة وملزمة ."

ما يعني أنّ المجتمع الدولي من هذا المنظور يستند لفكرة التعاون لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، حيث في هذا السياق لابد من إنشاء ما يعرف بـ " المجتمعات المتكاملة " التي تهدف لتعزيز النمو الإقتصادي ومعالجة القضايا الأمنية الإقليمية إستناداً لفكرة الترابط المعقد\* **Complex Interdependence** ، مع فتح القنوات المتعددة التي تسمح بالتفاعل بين الجهات غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية، إضافة للسعي لتعظيم المكاسب المطلقة بتبني نموذج جديد في الترتيبات التعاونية يستند للقوة الناعمة من منظور حوكماتي عالمي<sup>2</sup>.

الفرع الثاني: البناءات المعيارية البنوية و المعرفية للمدخل النيوليبرالي المؤسسي – المجتمعات المتكاملة

تركز النيوليبرالية على المباريات ذات المحصلة الإيجابية<sup>3</sup>، فمن الجانب المعياري **Normative** **Explanation** تكون القيم الديمقراطية الليبرالية أفضل وسيلة لشرح السلام القائم بين الدول الديمقراطية، هذا ما

<sup>1</sup> سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق الذكر ، ص 64 .

\* الترابط المعقد **Complex Interdependence** مصطلح أطلقه روبرت كيوهان و جوزيف ناي في كتابهما الصادر في 1977 ، بحيث يفترض الترابط المعقد الوصف النموذجي التفسيري للعلاقات الدولية بوجود قنوات متعددة الإتصال بين المجتمعات ، وعدم وجود بنية هرمية بين القضايا الخلافية مع عدم فائدة القوة العسكرية ما يؤدي لظهور " عمليات سياسية متميزة تنترجم مصادر القوات إلى قوة تتحكم بالنتائج ، و من إستراتيجياتها الربط ، التحكم بالأجندات و بناء الإئتلاف " .

<sup>2</sup> Reecca Devitt , Op.cit.

<sup>3</sup> أندريه مورافسيك، " الإتحادية و السلام : منظور ليبرالي بنويي"،ترجمة : عادل زقاغ . **الحوار المتمدن** ، العدد 1661، 2006، نقلا عن : [www.politics.25/01/2020/22:36.ar.com/ar/index.php.perma.link/3040](http://www.politics.25/01/2020/22:36.ar.com/ar/index.php.perma.link/3040) .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

يشجع الثقافة السياسية الديمقراطية بالوسائل السلمية لتسوية النزاعات التي تتجاوز الحدود وفق إيديولوجية سياسية تحدد كيفية تمييز الديمقراطيات<sup>1</sup>.

لنظرية السلام الديمقراطي متغير رئيسي يتعلق بالحساب الهيكلي للمؤسسات الحكومية خاصة ما تعلق منها بصنع القرار كخيار إستبعاد الحرب نظرًا لتكاليفها، مع العمل على توفير الحافز المؤسسي للزعماء الديمقراطيين لإستباق الإستجابة الإنتخابية قبل قرار إتخاذ الحرب، هذا ما يوضح الحجج الهيكلية - المعيارية لنظرية السلام الديمقراطي تماشيًا مع نظرية السلام الأبدي لإيمانويل كانط، هذا ما يؤكد أنّ الإنتشار العالمي للديمقراطية يؤدي لسلام دولي بالتوازي مع تعزيز الترابط الإقتصادي والمنظمات الدولية. في هذا الصدد يمكن طرح فرضيتين:

✓ الفرضية الأولى: تتعلق بالشروط الضرورية للسلام الديمقراطي التي تتضمن وجود السند الداخلي للسلام، الرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة والتمثيل غير المتحيز.

✓ الفرضية الثانية: مفادها أنّ إزالة المشاكل الأمنية التي قد تطرأ بين الجمهوريات تتطلب إنشاء منظمات دولية<sup>2</sup> قوية\*.

تمثل نظرية السلام الديمقراطي في هذا الصدد إحدى التيارات المثالية للنظرية الليبرالية التي لاقت زخمًا كبيرًا نتيجة إعتادها على منطق الحجّة البارزة والتي مفادها أنّ إنتشار الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي<sup>3</sup>، مرتبطة بذلك إلى حد كبير بكتابات كل من بروس روسيت و ميكائيل دوبييل Bruce Rosset & Michael Doyle، على الرغم من أنّ مرجعياتها التاريخية تعود لمنطق إيمانويل كانط Emmanuel Kant في كتابه " السلام الدائم Perpetual Peace"، الذي تناول فيه الشروط السلبية في إطار المواد التمهيديّة وثلاثة مواد نهائية تعكس الشروط الإيجابية للسلام الدائم\*\*.

<sup>1</sup> Keven Placek, "The Democratic peace theory", international relation studies, available at : [www.ir-info.2012/02/18.the democratic.peace.theory](http://www.ir-info.2012/02/18.the democratic.peace.theory).

<sup>2</sup> Ibid.

\* ما يعني أنّ الخلاف لا يزال مستمرًا حول أسبقية تحقيق الديمقراطية للسلام وحول آليات قيادة هذه العلاقة، و هل يمكن أن يسهم السلام في إنشاء وصيانة الأنظمة الديمقراطية و المساهمة في تعزيز المصالح المشتركة و موازنة المصالح السياسية و الإقتصادية بين الديمقراطيات، بحيث يجادل كل من هنري فاربر و جون جوا أنّ السلام الملحوظ بين الديمقراطيات بسبب المصالح السياسية المشتركة و تأثيرات ما بعد نهاية الحرب الباردة، ناتج عن التقارب الجغرافي السياسي و المصالح و ليس بسبب المؤسسات الديمقراطية (السلام الديمقراطي تفسره المصالح المشتركة المرتبطة بالعلاقة الخطية المتداخلة).  
<sup>3</sup> جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ط 1)، ص 428.

\*\* تتلخص الشروط السلبية للسلام في ( معاهدة السلام لا تعد كذلك إذا إنطوت نية عاقبتها على أمر من شأنه إثارة الحرب في المستقبل، أية دولة مستقلة لا يجوز أن تملكها دولة أخرى بأي شكل من الأشكال، يجب أن تلغى الجيوش الدائمة إلغاءً تامًا على مر الزمان، يجب أن لا تعقد الدول قروضًا من أجل منازعاتها الخارجية، لا يجوز لأية دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم، لا يجوز لأية دولة إيان الحرب أن تستبيح لنفسها إقتراف

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

تأثر Doyle بأعمال Kant ولعكس ذلك في أعماله، بحيث يرى بأن كل من التمثيل الديمقراطي، الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود يفسر اتجاهات الميل نحو السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وأضاف أن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية تميل إلى الحرب<sup>1</sup>.

**الفرع الثالث : دور الترتيبات المؤسسية في بلورة السياقات التفاعلية للحكومة الأمنية العالمية**  
يذهب بروس روسيت Bruce Rosset إلى أن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، فمما لا شك فيه أن القوة و التأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول. فالتحليلات المعمقة لهذه النظرية تشير إلى مساهمتها في تحقيق السلام من خلال القضاء على النزاعات القائمة على أسس ديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما يتوافق مع مرحلة بناء السلام، أين يتم العمل على إرساء أسس جديدة تتوافق والقيم الديمقراطية الليبرالية، حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في ذلك<sup>2</sup>. فالربط بين أشكال الديمقراطية وتحقيق السلام إنعكس في أعمال كل من Call & Barnett حيث ناقشنا أن السبب الرئيسي وراء تدخل الدول في بناء السلام هو العلاقة بين الإستقرار الداخلي وعدم الإستقرار الإقليمي<sup>3</sup>.

يرى النيو - مؤسستيون أن للمنظمات الدولية دور في التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي Collective Action، فنمو الإعتماد المتبادل Interdependence الذي شدد عليه كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي Robert Kyohan & Joseph Ney ساهم في ظهور تحديات مشتركة في مجالات الأمن ( منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل )، التجارة ( تحرير الأسواق، تسوية الخلافات التجارية، معايير الإنتاج)، البيئة ( مكافحة تلوث المحيطات، الهواء، الإنقراض)، الصحة ( محاصرة الأوبئة العابرة للحدود مثل: إنفلونزا الطيور، الإيدز ). مثل هذه التحديات يستحيل على الدول منفردة معالجتها، مما يستدعي إطار تنسيقي للجهود .

تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، فهي تقلص مستويات اللابيقين Uncertainty، خفض التكاليف وإبرام الصفقات، عبر العمل متعدد الأطراف

أعمال عداوية ) ، في حين تلخص الشروط الإيجابية في ( أن يكون دستور كل دولة دستورًا جمهوريًا ، ينبغي أن يقوم قانون الشعب على أساس نظام إتحادي بين الدول ، حق النزول الأجنبي من حيث التشريع العالمي .

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 430 .

<sup>2</sup> Oliver P Richmond , "NGOs and emerging of peace making : Post Westphalian Approach", **Annual convention of international study association**, Los Angeles : Columbia international affaire , available at : [//www.cianet.org](http://www.cianet.org) .

<sup>3</sup> Ryerson Christie , **peace building and NGOs : State,civil society inter actions** , new york : routledge , 2013 .p 33.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

**Multilateralism**، كما تساهم أيضاً في معالجة الخلل القائم في مستويات النفاذ للمعلومة كونها محور رئيسي في عملية المؤسسة<sup>1</sup>.

جادل **ديفيد ميطراني David Mitrany** بأنه في سياق النيو – ليبرالية المؤسساتية لابد من تبني التعاون

الذي يتخطى الحدود الوطنية، من منطلق التفرع\* **Ramification**، والنص التالي يوضح المطلوب:

" نحن جميعاً عالقون في شبكة شاملة معقدة من التفاعلات حيث يكون لتغييرات تطراً على جزء من النظام

عواقب مباشرة وغير مباشرة على بقية النظام ."

ما يعني التوجه نحو الأدوات المفهومية التي طورها منظري الألعاب " تسهيل تشكيل الأنظمة وبناء

المعلومات<sup>2</sup> ."

**المطلب الثاني : الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إطار المقرب التوازني – الفصل**

**في أولوية الجدل –**

يعتبر المقرب التوازني من بين النماذج المعرفية المستجدة في تفسير الترابط وفق مستويات متعددة، حيث

إستخدم مفهوم التوازن\*\* في العلوم الإجتماعية وفي الأدبيات السياسية بأربع معاني مختلفة وفق:

✓ الفريق الأول: التوازن مرادف لحالة الإستقرار .

✓ الفريق الثاني: التوازن مرادف لحالة التعادل، التكافؤ أو الترابط.

✓ الفريق الثالث: الإرتباط.

✓ الفريق الرابع: مرادف للإعتماد المتبادل<sup>3</sup> .

ولنا أن نحدد الأطر التفاعلية لهذا المقرب وفق:

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، (تخصص : قسم العلوم السياسية، فرع: علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص ص 116، 117 .

\* يشير التفرع إلى أن التعاون في قطاع ما من المحتمل أن يجعل الحكومات توسع نطاق التعاون عبر قطاعات أخرى ، و كلما أصبحت الدول أكثر إنخراطاً في عملية التكامل ، بحيث كلما إزدادت تكلفة الإنسحاب من المشاريع التعاونية .

<sup>2</sup> جون بيليس و ستيف سميث ، المرجع السابق الذكر ، ص 426 .

\*\* إستمد التوازن أصوله من النظريات المختلفة في شتى العلوم حيث يعبر في إطار النظريات العلمية عن توازن الذرة، الإنسجام، التناسق من خلال معادلة القوى المتضادة و القوى الطاردة : قانون نيوتن للجذب الكونية ، و من ثمة إدراج التوازن في مجال العلوم الإقتصادية و تفعيله في علاقات العرض و الطلب .

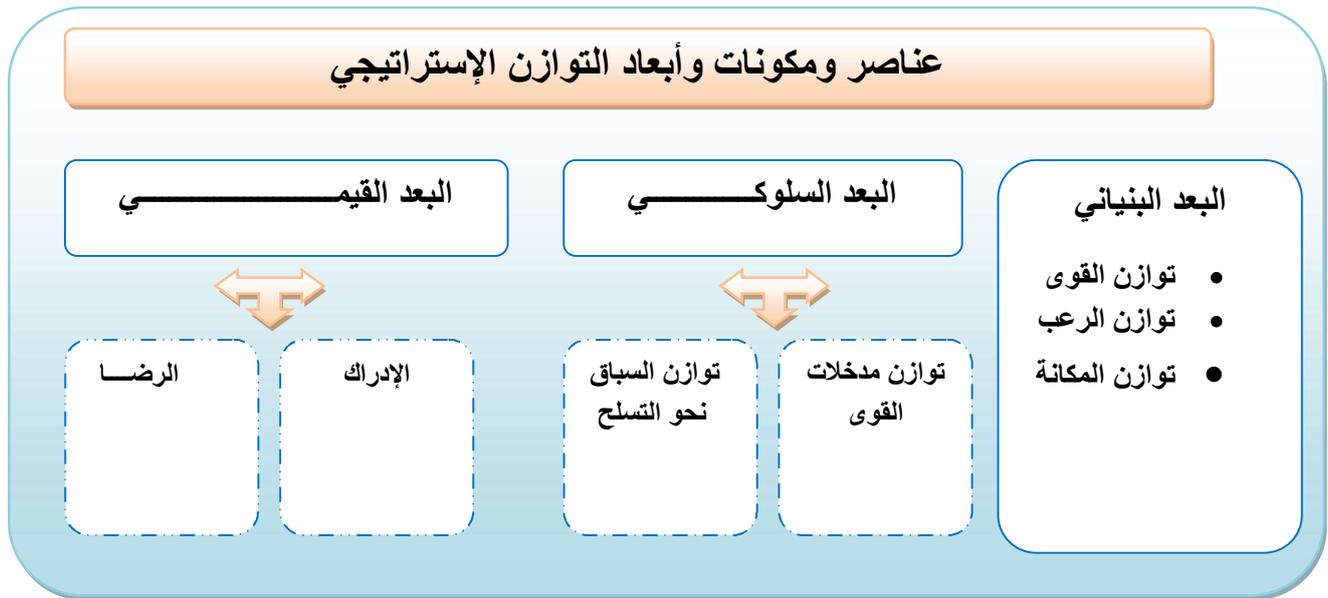
<sup>3</sup> مصطفى كامل محمد ، **التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط و دوره في مصر**، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1995)،

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الفرع الأول : عناصر، مكونات وأبعاد التوازن الإستراتيجي في سياق الحوكمة الأمنية – التفاعل الثلاثي -

يعبر التوازن الإستراتيجي عن حالة تتعادل وتتكافؤ عندها المقدرات البنائية السلوكية – القيمة لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول متحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة، حيث تضمن هذه الحالة للدولة أو الدول المتحالفة مجابهة التهديدات الموجهة ضده، بما يمكنها من تحقيق الإستقرار في جميع المجالات<sup>1</sup>. يتعلق الترابط الإستراتيجي بالموازنة بالتركيز على مجموعة أبعاد، حيث أن البعد البنائي قوامه التعادل والتكافؤ بين مقدرات الوحدات السياسية المعنية بالتوازن، البعد السلوكي قوامه مرونة وحركية التفاعلات بين الوحدات، البعد القيمي قوامه الإدراك بالتوازن القائم<sup>2</sup>، والشكل التالي يوضح:

شكل رقم 05 : عناصر، مكونات وأبعاد التوازن الإستراتيجي من منظور الطرح التوازني



المصدر : من استنتاجات الطالبة

الفرع الثاني: الأطر التفاعلية بين القضايا الإنسانية – الأمن الإنساني، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية

يتعلق الترابط الإستراتيجي بالموازنة في سياق موازنة حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن الوطني، موازنة أبعاد الأمن الإنساني مع مقتضيات الواقع الدولي، هذا ما يقتضي تفحص المبادئ التوجيهية وفق مقارنة متعددة المستويات موضحة بالتفصيل في دراسة كل من جورج وليامز وبن فولدر **Geoege Williams & Ben**

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 20-21.

<sup>2</sup> مارشال مارل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة : حسن نافعة ، (القاهرة : دار المستقبل العربي، 1986) ، ص 400.

**Golder** المعنونة بـ **Balancing National Security & Human Right : Assessing The Legal**

**Response of Common Law Nations To Threat of Terrorism** ، نلخصها على النحو التالي:

✓ التركيز على الأسس النظرية التي تعزز الموازنة بين حقوق الإنسان والأمن الوطني، من منطلق تبادلي - ترابطي بعد تفاعل قاعدة الإنتقال من التنافسية إلى التبادلية والفصل في أولوية الجدل.

✓ تفعيل منطلقات العلاقة الإستراتيجية التي ظهرت بوادرها بصفة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، وتداعيتها على الأمن الوطني وإنتهاكات حقوق الإنسان وما صاحبها من تشريعات بعد ذلك، نتيجة الفصل التقليدي بين حقوق الإنسان والأمن الوطني القائم على المبدأ البراغماتي<sup>1</sup>.

✓ تتضمن العلاقة الإستراتيجية المصلحة المشتركة - المتبادلة التي تتضمن وفق **William W Burke** الموازنة بين الإنشغال السياسي وقضايا الأمن الوطني بعد معالجة الأثر المترتب عن أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار مكافحة الإرهاب .

✓ التأكيد على الإلتزامات المحلية، الإقليمية والدولية، وتوسيع فكرة قداسة حقوق الإنسان في الديمقراطيات الغربية الليبرالية، حيث يؤكد كل من **Philip Radook & Irrin Kotler** على ضرورة التخلي عن القيود التشريعية نظراً لدرجة خطورتها على حقوق الإنسان " إعادة تصنيف مفاهيمي - دلالي وفق ما تمليه الأهداف المجتمعية " .

✓ التأكيد على المنطلقات الفكرية للطرح التوازني بين حقوق الإنسان والأمن الوطني إستناداً لمبادئ الميثاق الكندي للحقوق والحريات 1982.

✓ المحافظة على المصالح المجتمعية ( أمن الفرد، غياب العنف، إحترام حقوق الأقليات)، مع مراعاة مبدأ الحجة الأكثر إلحاحاً من قبل صانع القرار، وتبني التشريع بالوسائل التي تركز حقوق الإنسان<sup>2</sup>.

فيما أن:

✓ الدول تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية الوضع القانوني لوظائفها، مع حرية الرفض أو القبول مما يحتم على المنظمات الدولية غير الحكومية التسليم بالنشاط في ظل التشريع الوطني لدولة المقر.

<sup>1</sup> George williams & ben golder, " balancing national security and human right : assessing the legal response of common law nations to the threat of terrorism ", **journal of comparative policy analysis**, vol 08 , N01,march 2006, p.57.

<sup>2</sup> Ibid, P.58 .

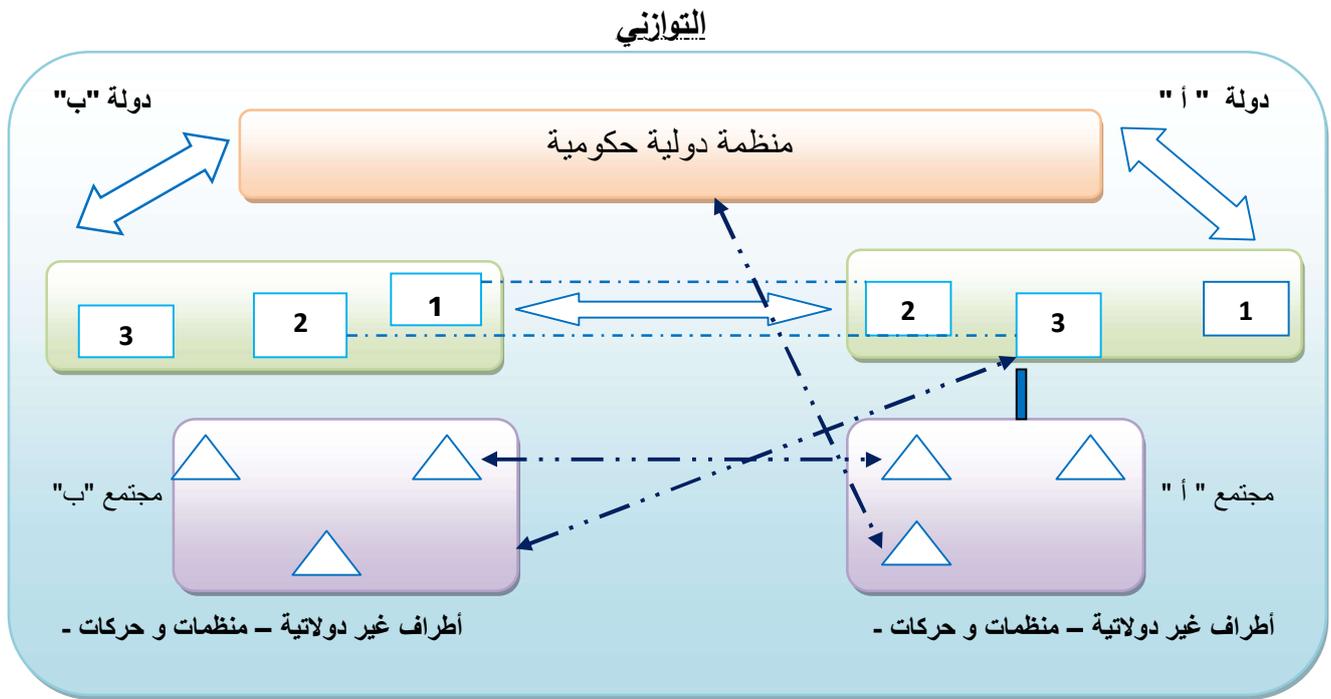
## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

✓ المنظمات الدولية الحكومية: بعض المنظمات غير الحكومية تتعاون مع فروع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة في نفس الهدف ( منظمة اليونسكو، منظمة الصحة العالمية ).

✓ المنظمات الدولية غير الحكومية : تتقاطع في النشاط والهدف، بتنسيق متعدد الإتجاهات<sup>1</sup>.

هذا النوع من التفاعلات\* ( الدولة، المنظمات الدولية الحكومية، المنظمات الدولية غير الحكومية ) له تأثير إندماجي على الدول، حيث أنّ هذه المنظمات تقتطع من صلاحيات الدول في مجالات معين، كما تشترك عملياً في مجالات أخرى، ويظهر ذلك بصفة جلية في تعدد المنظمات وتعدد أنشطتها ذات السلطة فوق القومية<sup>2</sup> Supra - National ، وتتضح شبكة التفاعلات وفق:

شكل رقم 06 : شبكة العلاقات التفاعلية بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من منظور الطرح



المصدر : ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 95.

<sup>1</sup> مارشال مارل، المرجع السابق الذكر، ص 400.

\* ترمز الأرقام 1، 2، 3 للأطراف والوحدات الفرعية الرسمية في الدولة، و ترمز المثلثات للوحدات غير الدولاتية ( شركات، حركات تحرر، منظمات غير حكومية)، كما يرمز السهم المضاعف الأزرق للتفاعلات الدولاتية ( بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية)، في حين يعبر الخط الأسود العريض عن التفاعلات ضمن الدولاتية، و السهم المنقطع الأسود عن التفاعلات عبر الحكومية، و السهم الأزرق المتقطع عن التفاعلات عبر الدولاتية.

<sup>2</sup> ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، ( بيروت : دار الكتاب العربي، 1985 )، ص 95.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### المطلب الثالث : أنظمة التعقيد الاجتماعية من منظور نظرية التعقيد - الإقحام الحبري في المجال الأمني -

تقدم نظرية التعقيد مجموعة من الأدوات المفاهيمية المناسبة لتحليل السياسة الدولية وتساهم في فهم ديناميكية السياسة الدولية، بحيث إلى جانب الإستعارات والنماذج الحاسوبية **Métaphore & computationnel models**، يساهم التعقيد في إعادة تنشيط النظم السابقة اعتماداً على الخصائص الرياضية للأنظمة الديناميكية على غرار نظرية الكارثة ونظرية الفوضى مثل ما أشار إليه " جيمس روزيناو<sup>1</sup> ".

الفرع الأول: مبادئ، خصائص وحدود الأنظمة المعقدة - منطق الأشكال في العلوم الاجتماعية / ظاهرة الحوكمة الأمنية -

يقدم التعقيد اللغة المفاهيمية والأدوات المنهجية للتدفقات العالمية لما بعد البنيوية، وهذا ما يعني ربط صعود التعقيد في العلوم الاجتماعية بمخاوف العولمة. لذلك عمل روزنو **Rosenau** على تطبيق التعقيد على السياسة الدولية، إستناداً للإضطرابات العالمية في 1990، كما رسم جون أوري **John Urry** الخطوط العريضة للتعقيد من منطلق أن " الطابع المفتوح للأنظمة العالمية، يعني أنها تتجاوز التحليل المنهجي حالياً<sup>2</sup> ".

يقدم المنطق الهندسي الجديد لسبنسر وبراون **Spence & Brown** طريقة لإستيعاب التعقيد الذي تتسم به الظواهر الاجتماعية بالإعتماد على تبسيط منطقي لنظرية الإنبثاق **Emergence Theory** كمرحلة سابقة لإنتاج المعرفة<sup>3</sup> **The Production of Knowledge**. فمن بين المزايا التي يملكها التعقيد:

✓ تحسين فعالية النظريات السائدة : أي عدم الإستغناء عن البرامج البحثية العلمية الموجودة أصلاً في العلاقات الدولية، بل السعي نحو توظيف تبصّرات لتحسين الأداء والفعالية بناءً على ديناميكية تتناهى والوصف الإستاتيكي الذي لا ينسجم مع طبيعة الأنظمة\*.

✓ تمكين النظريات السائدة من صياغة إستبصارات جديدة: يحوي براداييم التعقد على خاصية التعلم **Learning Pattern**، فالعلاقة بين المنظومة المعرفية والعالم محل الملاحظة يجب أن تكون بمثابة حوار في إتجاهين.

<sup>1</sup> Antonie Bousquet & Simon curtis , " Beyond models and metaphors : a complexity theory , systems thinking and international relations", **cambridge review of international affairs** , routledge taylor & francis group, volume 24 ,N01, march 2011,.

<sup>2</sup> Ibid , P.48.

<sup>3</sup> عادل زقاغ ، المرجع السابق الذكر ، ص 186.

\* ففي الحالة الرواندية مثلاً تم تحدي كل الفهم النظرية الوضعية و ما بعد الوضعية، حيث أن المقاربات المنتمية لهذين النموذجين تقدم تفسيرات لأسباب تفجر العنف بين " الهوتو - التوتسي " ، حيث تم فقط تحديد عدد من العوامل البنيوية **Structural** و النشئية **Primordial** ، لكن لم تتمكن من تفسير السرعة التي تمت بها جرائم التطهير ، و هو ما ستجيب عنه المسارات الخطية التي يعتمدها براداييم التعقد .

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

✓ صياغة نماذج إستكشافية : كما تمت الإشارة سابقا فبراداييم التعقيد لا يهدف لتقويض النظريات السائدة بل يمدّها بإستبصارات جديدة ونماذج إستكشافية، تدرج في سياقها حتى النظرية الرياضية .  
لذلك فنظرية التعقيد مرتبطة بالدراسة الرياضية للأنظمة الديناميكية غير الخطية، ومرتبطة أيضًا بمفاهيم التغذية الرجعية ذات الخلفية البسيطة، حيث قال ستيفن ولفرام:  
" كلما نظرت إلى أنظمة معقدة للغاية في الفيزياء أو علم الأحياء، أجد أنّ المكونات الأساسية والقوانين الأساسية بسيطة جدًا<sup>1</sup> ."

ترتبط مفاهيم التعقيد بسياقها الثقافي لذلك فهي تحتاج لمحاولات موضوعية لفهم العالم الطبيعي، حيث جادل مانويل كاستيلز Manuel Castells أنّ ظهور الأنترنت وانتشار أجهزة الإتصالات السلوكية واللاسلكية، أدى لتشكيل الشبكات الإجتماعية للتنظيم في المجتمعات البشرية<sup>2</sup> .

والجدول التالي يلخص أبرز سمات أنظمة التعقيد الإجتماعية\*\* وفق متغيرات مقارنة واضحة وفق:

### جدول رقم 06 : سمات أنظمة التعقيد الإجتماعية – تحديد متغيرات المقارنة –

الوحدات / المعايير	النظام البسيط	نظام التعقيد
عدد الفواعل	عدد قليل من الفواعل	عدد كبير من الفواعل
حدة التفاعلات	تفاعلات محدودة	التفاعلات تتسم بالحدة
طبيعة عملية صناعة القرار	نظام صناعة القرار مركزي	نظام صناعة القرار غير مركزي
قابلية التجزئة	النظام قابل للتجزئة لمجموع مكوناته	النظام المعقد غير قابل للإختزال
مفتوح / مغلق	نظام مغلق	نظام مفتوح
الحركية	نظام سناتيكي	نظام مفتوح نظام ديناميكي
الميل نحو التوازن	يميل للتوازن	يميل للتبدد و التذبذب
الإرتداد الإرتجاعي	إرتدادات محدودة	إرتدادات عدة

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، المرجع نفسه، ص 206.

<sup>2</sup> Antonie Bousquet & Simon Curtis , Op.cit, P.48.

\*\* من أبرز سمات أنظمة التعقيد الإجتماعية : صعوبة وضع حدود واضحة ونهائية، كون أنّ التحديد يقع على عاتق الباحث الملاحظ ، النظام وفق المقاربة السيبرنيطيقية الجديدة مفتوح و ليس مغلق، أما عن ظهور التوازن و إستقراره فيعمل التدفقات المتبادلة من / إلى المحيط ، نظام التعقيد يمتلك ذاكرة كونه يرتكز بدرجة كبيرة على الإستلهام العامل التاريخي ، نظام التعقيد ينطوي أيضًا على خاصية التداخل، كما ينطوي التفاعل ضمن نظام معقد على بعض الخصائص الأصيلة في الظاهرة الإجتماعية كخاصية التشكل من شبكات صادرة من " العوالم الصغيرة Small Words" تنتفي فيها السلمية Scall-Free، كما أنّه ينطوي على حدة التفاعلات الإقليمية المنطقية و على خاصية الإبتناق Conergence. كما أنّ المحصلات العلائقية للتفاعلات تتسم باللاخطية Non-Linearity و فق ما تم تسميته بفعل الفراشة Butterfly – Effect . كما تنطوي العلاقات ضمن نظام التعقيد على قنوات يتم من خلالها خفت أو تضخيم الإرتدادات الإرتجاعية ، كما تسعى لإرساء أسس إستمولوجية لمنظومة علمية ذاتية الإبتناق Auto-Poietic ، كما تعني التحول عن السيبرنيطيقا التقليدية ذات النزعة الميكانيكية إلى سيبرنيطيقا تنطوي على الملاحظة و تأخذ بعين الإعتبار نظرية الإحالة و التأجيل في تفكيكية دريدا . كما تعتمد على مقارنة جديدة للنظام تتسم بتعدد المراكز و تدخل الفواعل على مستويات عدة ، و عدد كبير من الفواعل إضافة لمستوى حاد من التفاعلات ، غير قابلة للإختزال ، منفتحة على الأنظمة الأخرى خاضعة لمنطق التحول كونها ديناميكية .

**الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -**

المحصلات	المحصلات يمكن توقعها	المحصلات غير قابلة للتوقع
نماذج	النظام الميكانيكي للمحرك نظام الجاذبية	النظام الإيكولوجي النظام السياسي

**المصدر : عادل زقاغ ، المرجع السابق الذكر ، ص 203.**

لذلك لنا أن نتساءل حول السياق أو كيفية توافق المجتمعات البشرية مع نموذج التعقيد؟ تتم الإجابة عن هذا السؤال في إطار التفاعل الإنساني - الجماعي، حيث أنّ الطبيعة التطورية للمجتمع الإنساني تنتج درجة عالية جدًا من النتائج التفسيرية المعقدة، وهو ما يوضح الجانب الفوضوي من مقياس التعقيد<sup>1</sup>، بحيث يتضح ذلك وفق الجدول الموالي:

**جدول رقم 07 : متغيرات مقياس التعقيد - توضيح الجوانب الفوضوية -**

العقلانية	النظام الجزئي	معايير النظام
عقلانية علائقية	عقلانية محدودة	<b>Rationality</b> عقلانية
لا يمكن التنبؤ	القدرة على التنبؤ	<b>Predictability</b> القدرة على التنبؤ
غير قابل للإختزال	الإختزالية و الشمولية	<b>Reductionism</b> الإختزالية
غير محدد	الإحتمالية و النسبوية	<b>Determinism</b> الحتمية
التفسير العلائقي	التفسيرية	<b>Non- Interpretue</b> غير تفسيرية

**Source : Robert Geyer, " Europeanisation, complexity & the british welfare state", Paper Presented To The UACES/ESRC Study Group On Policy Press : The Europeanisation Of British Politics And Policy Making ,Department Of Politics, University Of Sheffield, September 19.2003.**

يتضح جلياً أنّ معظم تطبيقات الأنظمة المعقدة في السياسة الدولية تعتمد على عملية المحاكاة القائمة على الوكيل ، بحيث قام سيدرمان و جيردين بوضع نموذج لظهور الدول الإقليمية في أوروبا الحديثة، بينما يبحث سيوفي ريفيلا في نظام التعقيد معتبراً آياه أفضل إطار تحليلي لفحص الإفتراضات النظرية الشائعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Robert Geyer, Europeanisation, complexity & the british welfare state, paper presented to the UACES/ESRC study Group on the Europeanisation of british politics and policy making. Département of politics university of sheffield, septembre 19.2003, policy press , 2004, p 15.

<sup>2</sup> Seva Gunit sky , **complexity and theories of change in international politics**, in : international theory, (canada : cambridge university press , 2013) , P.47.

الفرع الثاني : الإنتقال من مستوى التحليل ونمط التحليل إلى نطاق التحليل - منطق التحليل الشبكي  
ونظرية الإنبثاق -

يرى فالتر Walther أن ممكن الضعف في البنية التقليدية للنظرية هو سعيها نحو الحصول على تعميمات كونية، حيث أن مشكلة النظريات الكبرى هي وجود نقطة عمياء Blind-Spot في بنيتها الفكرية إضافة للوقوع في مصيدة التعالي المعرفي Transcendentalism، لذلك فالمخبر حسب " فالتـر " هو تبني طرح " النظرية المتماسكة " بدل " النظرية الكبرى " في سياق براداييم التعقد. تتمتع النظرية المتماسكة Strong Theory بميزتين أولهما حل مشكلة الذات والموضوع، وثانيها عوض التركيز على مستوى التحليل Level of Analysis و نمط التحليل Mode of Analysis ركزت النظرية المتماسكة على نطاق التحليل The Scope of Analysis، بفضل المستوى الجديد للتحليل السيبرنيطيقي الذي يهتم بأنظمة المعرفة ومنطق التحليل الشبكي في إطار الإيستيمولوجيا ما بعد الأنطولوجية<sup>1</sup>.

من أبرز الدراسات الحالية في النظريات الإجتماعية التحول نحو مفهوم الشبكة لتحليل التنظيم والعلاقات الإجتماعية في سياق العولمة الإقتصادية والإنتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في ظل الإنحدار الظاهر في سلطة هياكل الدولة الهرمية، كما إنتشرت أساليب التنظيم اللامركزية - المرنة، حيث أوضح كاستيلز Castells أن:

" البنية الإجتماعية القائمة على الشبكية هي غاية النظام الديناميكي - المنفتح " ،

وأحسن نموذج على ذلك إنشاء المجتمع المدني العالمي الهادف للحفاظ على مرحلة التنظيم الذاتي " نموذج الشبكة " والسعي لتطبيقها في دراسات الجريمة المنظمة، الحروب الجديدة في الجنوب، والحرب على الإرهاب<sup>2</sup>.

لذلك تسمح النمذجة بإستكشافات أنطولوجية للمنهجية العلمية في ظل نموذج التعقيد، حيث يساهم هذا الأخير في إضفاء الطابع الرسمي للنظم المفتوحة، إنطلاقاً لنقد ما بعد الوضعية وما بعد البنيوية، لذا قدم التعقيد

<sup>1</sup> عادل زقاغ، المرجع السابق الذكر، ص ص 185 - 186 .

<sup>2</sup> Antonie bousquet & simon curtis ,Op.cit, P.55.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

إطار أنطولوجي متماسك في سياق الديناميكيات غير الخطية، والتنظيم الذاتي، هذا ما يبرر إعتبارها أكثر من مجرد إستعارة، أقل من مجرد نظرية\* **It's more than a métaphor but less than a theory**<sup>1</sup>. من أبرز الخصائص الناشئة **Emergent Properties** لميزة التعقيد في سياق التحليل الشبكي أنه لا يمكن إستنتاج خصائصه من الوحدات المكونة له، كون أن تفاعل الدول ينتج نظامًا تحده الفوضى. كون أن المدخلات الكبيرة **Large Inputs** تؤدي إلى مخرجات صغيرة **Small Outputs** والعكس صحيح، في هذا السياق يجادل هوارد **Howard** أن إهتمام الأمم المتحدة بعملية حفظ السلام يؤدي إلى فشل حفظ السلام<sup>2</sup>.

من أبرز خصائص التعقيد تناقضًا ما تعبر عنه نظرية المبدأ التطوري **Evolutionary Principle** التي أوضحت أن الأنظمة المعقدة ليست تكيفية بل تكيفية مشتركة وفق نماذج تطوير المعايير. التي تعتمد على أدوات تحليل عبر تخصصية بالتركيز على ردود الفعل الإيجابية المحددة في خصائص ومبادئ<sup>3</sup>:

✓ الترتيب **Order**: نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج .

✓ الإختزالية **Reductionism**: يمكن فهم سلوك النظام من خلال مراقبة سلوك أجزائه .

✓ القدرة على التنبؤ **Predictability**: بمجرد تحديد السلوك، يمكن التنبؤ عن طريق المدخلات المناسبة للنموذج .

✓ الحتمية **Déterminisme**: مسارات منظمة، بدايات ونهايات عقلانية<sup>4</sup>.

الفرع الثالث : التحرر من التصورات الهريراركية نحو منطق التفاعل الشبكي- الحوكمة الأمنية بصيغة تفاعلية-

خلقت التمايزات السوسولوجية في مفاهيم التخصص عبر الأجيال فجوة عبر تخصصية، حيث أن ما يوجه مسار الأحداث في حالة نظام التعقد **Complex System** هو التفاعل الشبكي، الذي يتضمن في طياته الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، المنظمات الدولية، الدول والنخب<sup>5</sup>. الذي يتجاوز المنطق

\* أسفرت دراسة النظم التكيفية المعقدة CAS عن قيمة التفاعلات الإجتماعية، بداية في تحليل الظواهر الفيزيائية مثل النظم الإيكولوجية، هياكل الدماغ المعقدة، من ثمة دراسة هذه الأنظمة و تطبيقها على السلوك الإختيائي، أسواق الأوراق المالية، تطور الحرب، السياسة العالمية ، مع تحفظ فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، حيث لا يوجد إتفاق حول المفاهيم الأساسية ، كما لا يوجد إتفاق حول الطرق المعقدة للأنظمة المعقدة التي يمكن أن تساعد في نظريات العلاقات الدولية، القائمة على الأصالة .

<sup>1</sup> Ibid , p . 36.

<sup>2</sup> Seva Gunitsky, Op.cit, P.42.

<sup>3</sup> Ibid , P. 51.

<sup>4</sup> Robert Geyer , Op.cit ,P. 6-7.

<sup>5</sup> جون بيليس و ستيف سميث ، المرجع السابق الذكر ، ص 192.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

الهيراركي نحو نموذج الحوكمة المعقد<sup>1</sup>. الذي يدرج السياق الثقافي في إطار محاولات موضوعية لفهم الواقع المجتمعي بنشر ما يعرف بـ " ثقافة الشبكة Network Culture"، التي عززت أسلوب العلائقية<sup>2</sup>.

إضافة لذلك يحوي منطق التفاعل الشبكي للحكومة الأمنية على التعددية المنهجية **Methodological Pluralism** المقترحة من قبل **ديفيد هارفي David Harvey**، **مايكل ريد Michael Read** بناءً على عمل **كينيث بولدينغ Kenneth Bolding** الذي أنشأ التسلسل الهرمي للتعقيد الأنطولوجي في النظم الاجتماعية<sup>3</sup> المتضح وفق:

### جدول رقم 08 : مستويات التعقيد في العلوم الاجتماعية – تجريد النمذجة –

مستويات التعقيد في العلوم الاجتماعية	مستويات تجريد النمذجة " من اليمين إلى اليسار / التنبؤ إلى وصف أكبر "				
التعقيد الواعي				×	×
التعقيد الإحيائي			×	×	×
التعقيد الحيوي		×	×	×	
التعقيد اللاحيوي	×	×	×		
التعقيد الخطي	×	×			
	النمذجة التنبؤية	النمذجة الإحصائية	النموذج المثالي للنمذجة	الروايات التاريخية	التقنيات التفكيكية

Source : Robert Geyer , Op.cit, P. 21.

لذلك تشترك العلائقية مع مفاهيم التعقيد في محاولة لإعادة صياغة الأنطولوجية الاجتماعية، حيث تعتبر كل من الكيانات الاجتماعية، الوكلاء، المحاور الأمنية من بين محاور العلائقية، و**Jackson & Nexon** أن العلاقات الاجتماعية تنشأ قبل الدول. كون أن التعقيد يميل للمنهجيات الحسابية والمحاكاة من العلوم الطبيعية، الفيزياء، البيولوجيا، الهندسة، نظرية المعلوماتية، البراغماتية الفلسفية والميتافيزيقا العلمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، المرجع السابق الذكر، ص 202 .

<sup>2</sup> Antonie Bousquet & Simon Curtis, Op.cit, P.48.

<sup>3</sup> Robert Geyer , Op.cit, P. 21.

<sup>4</sup> Antonie Bousquet & Simon Curtis , Op.cit, P. 49.

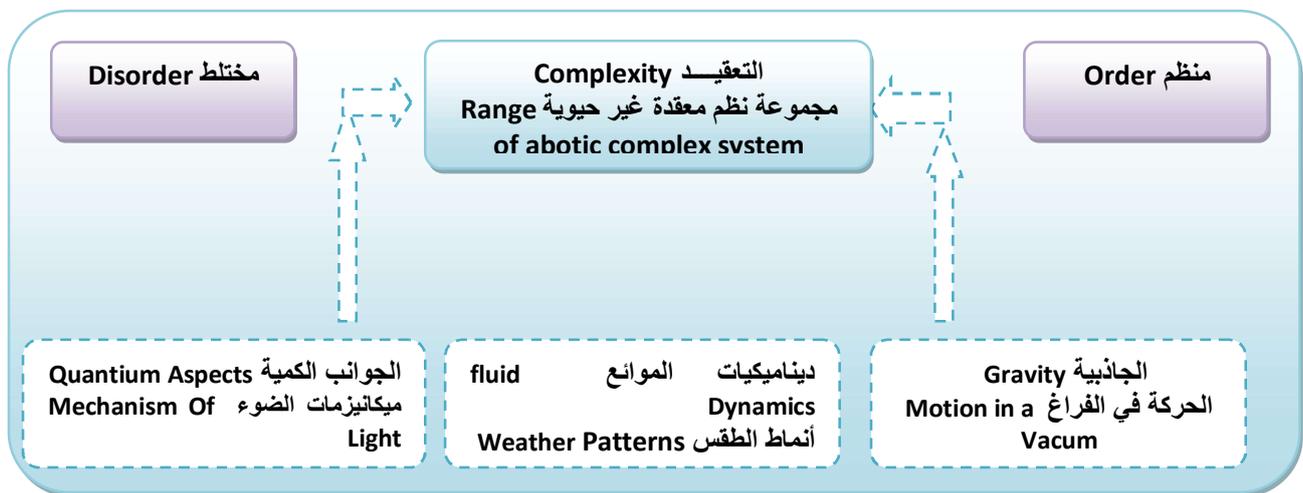
\* قدم عالم الأرصاد الجوية إدوارد لورينز Edward Lourenz نمذجة الطقس و ذلك في إطار خطي منظم، من خلال دراسة التناقضات الصغيرة، حيث أن هذه الأخيرة في الظروف الأولية تؤدي إلى تباعد جذري للنتائج في نفس النظام " تأثير الفراشة " ، نفس المثال بالنسبة لجزيئات الماء التي تخلق دوامة في

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحكومة الأمنية العالمية – دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

حيث كان لنجاح النموذج الخطي المنظم في العلوم الطبيعية تأثير عميق على المواقف والممارسات في جميع القطاعات، على إثرها تم الإنتقال من العلوم الفيزيائية إلى المجال الإجتماعي، من منطلق أن القوانين العامة هي التي توجه ظواهر الكون المعروفة وغير المعروفة . بمعنى أن تطبيقات الأنظمة المعقدة في السياسة الدولية قائمة على عملية المحاكاة " البديل "، فمثلاً قام كل من سييدرمان وجيردين Ceder-men & Girden بوضع نموذج لظهور الدول الإقليمية، بينما يبحث سيوفي ريفيلا Cioffi Revilla في آثار الفرد وتأثيره على نظام الحكم المعقد<sup>1</sup>.

شكل رقم 07 : مخطط توضيحي لنموذج المحاكاة – التعقيد من العلوم الطبيعية نحو

### العلوم الإجتماعية –



Source : Robert Geyer , Op.cit, P .08.

وفق مقارنة التوقعات الأنطولوجية – المعرفية وبمرور الوقت وزيادة المعرفة الإنسانية سوف تتحول الظواهر من غير المنظمة إلى منظمة ( تطور علم الاجتماع)، المعرفة تعادل النظام، فمعرفة أكبر تساوي ترتيب أكبر ( دور العامل التاريخي)، قدر أكبر من المعرفة يمكن البشر من التنبؤ بالظواهر ( الدور الإيجابي )، نقطة نهاية الظواهر هي نقطة نهاية المعرفة (التغيير المجتمعي)، التسلسل الهرمي للمعرفة العلمية ينعكس في إطار أساليب منظمة مجتمعيًا، أما من الناحية المنهجية فوضع قوانين إجتماعية عالمية مشتقة هو الهدف النهائي، ذلك أن الباحثين يبحثون عن الأسس المنطقية لجميع الظواهر بمحاولة تكرار أساليب العلوم الطبيعية<sup>2</sup>.

حوض الإستحمام هي جزء من النظام المعقد في عالم اللاأحياء، حيث أن الجزئيات ذاتية التنظيم تشكل نظاما معقدًا مستقرًا لفترة طويلة . ، و توصف هذه الأنظمة بالأنظمة المعقدة لأن لديها مجموعة عناصر داخلية، ديناميكية ، كون أن السلوك العالمي محكوم بمجموعة تفاعلات محلية .

<sup>1</sup> Seva Gunitzky, Op.cit, P.47.

<sup>2</sup> Robert Geyer , Op.cit , P.11.

## الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب -

### إستنتاجات الفصل الأول :

من خلال دراستنا للفصل الأول المتعلق بـ " المنطلقات المفاهيمية، النظرية والسببية للحوكمة الأمنية العالمية: دراسة المفاهيم، السياقات، المقاربات، الفواعل والأسباب "، تم التوصل لمجموعة إستنتاجات نلخص أهمها على النحو التالي:

- على الرغم من تعدد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بـ " الحوكمة الأمنية العالمية "، إلا أنها تتفق في الربط بين حقلين جد معقدين في العلاقات الدولية " الحوكمة " و " الأمن "، إضافة لإضفاء البعد العالمي عليها، لنصبح أمام جملة الترتيبات الرسمية وغير الرسمية في المجال الأمني حصراً بما فيها الدولة، مؤسسات المجتمع المدني العالمي، والخصخصة الأمنية، سعياً لبناء شبكة علاقات تعاقدية - تفاعلية تفهم من خلال النماذج التطبيقية المختارة للدراسة.
- لا توجد فروقات واضحة بين التعدد الإثني، التباين الإثني والنزاعات الإثنية الممتدة، ذلك أنها تؤدي لنفس التأثير الأمني خاصة على المستوى المجتمعي، بل وجه الاختلاف الوحيد يتجسد في الترتيب الزمني - الموضوعاتي لدرجة الخطورة.
- إدراج المنظور الحوكماتي في معالجة المشاكل الداخلية للدول " النزاعات الإجتماعية الممتدة " كان نتيجة تداخل مجموعة محركات سببية تتمحور حول القصور الدولاتي في معالجة مشاكل النزاعات الداخلية، خاصة ما تعلق منها بالجانب الإثني، وكذلك تنامي دور الفواعل غير الدولاتية كمنظمات المجتمع المدني العالمي، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، المجموعات الإيستيمولوجية. سعياً لتوسيع مبدأ الشراكة المحلية - العالمية بين القطاع العام والقطاع الخاص لتجسيد فعالية المقترح الحوكماتي في إطار النزاعات الدولية.
- تعددت المداخل السببية المفسرة للنزاعات الإجتماعية الممتدة من حيث السبب، إلا أنها تتفق في تحقيق الهدف المنشود، حيث تنطلق أساساً من الموروثات الإستعمارية التي خلفت إشكالية الحدود، تداخلات الأعراق النفط والسياسة بناء على تصاعد مشاكل اللاعدالة التوزيعية وتصاعد مستويات العنف، تضارب مصالح القوى الخارجية وتدخلاتها.
- من أبرز المقاربات النظرية التي تم تبنيها في تحليل طبيعة التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية، المنظور النيو - ليبرالي المؤسستي ذلك لإعتماده على الترتيبات المؤسستية والحوكمة العالمية، المقترح التوازني لتبنيه طرح ثنائي التوجه في سياق بناء الموازنة الفعلية، ونظرية التعقيد المستوحاة أساساً من محاكاة العلوم الطبيعية.

# الفصل الثاني :

ديناميكيات النزاعات

الإجتماعية عبر الحدودية

- تبني نماذج عالمية مختارة -

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

فرضت الضرورة الجيوبوليتيكية الناتجة عن الأهمية الجيو – إستراتيجية في ظل تغير طبيعة الأنساق الدولية ( التفاعلات ) إعادة ظهور مناطق على الساحة الإقليمية – الدولية كانت جد مهمشة إستراتيجيا، إقتصاديا، وسياسيًا، من أبرزها منطقة القوقاز، منطقة البلقان، منطقة الساحل الإفريقي، وأمريكا اللاتينية، هذه المناطق التي شهدت حركة كبيرة وتنامى دورها نتيجة تأثير متغيرات محلية إقليمية ودولية، يتم تفسيرها من المنظور غير التقليدي للصراع الإيديولوجي .

هذا ما حتم البحث في الخلفيات التاريخية سعيًا لإدراك بؤر التوتر الحقيقية بتوظيف مقاربات نظرية تستند لأدوات تحليلية تتوافق بالدرجة الأولى مع نماذج الدراسة المقترحة. لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل معالجة ديناميكيات النزاعات الإجتماعية الممتدة من مدخل عبر حدودي، إنطلاقًا بداية من تسليط الضوء على الموقع الجغرافي، الإمكانات الطبيعية – الإقتصادية، التنوع العرقي – اللغوي والثقافي، من ثمة الإنتقال لتحليل أبرز المسببات الحركية للنزاعات المقترحة مدعين ذلك بالأبعاد المتشعبة لنختم بالأدوات التحليلية إعتماذًا على إشارات تطبيقية للمقاربات النظرية الواجب تطبيقها، سعيًا لبناء مقارنة دقيقة. يتضح ذلك جليًا من خلال:

المبحث الأول: مرجعيات النزاع الجيورجي الأبخازي في منطقة القوقاز – دراسة المسببات و الفواعل -

المبحث الثاني: إيتيمولوجيا النزاعات الإثنية في منطقة البلقان " أنموذج كوسوفو " - مدخل ثنائي الأبعاد -

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية – الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي - التشظي الأمني الحدودي -

المبحث الرابع: واقع النزاعات الإجتماعية الممتدة- نموذج أمريكا اللاتينية والكاريببي-

المبحث الخامس: الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإجتماعية الممتدة على الأمن الإقليمي

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

المبحث الأول : مرجعيات النزاع الجيورجي – الأبخازي في منطقة القوقاز – دراسة المسببات والفواعل -

كانت منطقة القوقاز منطقة جد مهمشة إقتصادياً سياسياً وإستراتيجياً نتيجة عوامل متعددة فرصتها طبيعة الظروف الدولية – الإقليمية في ظل توترات أمنية غيبت الأهمية الجيو – إستراتيجية للمنطقة، لكن بعد موجة الحركات التحررية بالمنطقة وتنامي تأثير عامل النفط تغيرت الموازين والرؤى، فأصبحت هذه المنطقة ميداناً للتنافس والصراع وكسب النفوذ، لتعدد أبعاد الصورة الأمنية، وذلك ما سيتضح من خلال هذا المبحث وفق:

### المطلب الأول: أهمية منطقة القوقاز الإقتصادية – الموقع الجغرافي والإمكانات -

تحولت منطقة القوقاز كما أشرنا سابقاً إلى ميدان للتنافس والصراع وكسب النفوذ نتيجة تأثير عديد العوامل، بمحفزات فعلها إهتمام العديد من الدول، والقوى العالمية نتيجة متغيرات إقتصادية، يصعب فصلها عن التكوينات التاريخية القومانية<sup>1</sup>، لذلك حددنا:

### الفرع الأول: التحديد الجيوغرافي لجيورجيا داخل القوقاز – المقومات الإقتصادية -

القوقاز هي المنطقة الجبلية الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود<sup>2</sup>، مشتقة من كلمة لاتينية **Caucasus**، تعود وفق المؤرخين الجغرافيين اليونانيين إلى الشعوب التي تعيش على الشاطئ الجنوبي للبحر الأسود، وهي من المناطق الجيوبوليتيكية التي تحدد ميزان القوى على الصعيد العالمي<sup>3</sup>.

كما يشير القوقاز للإسم الشائع للمصطلح الروسي " **كافكاز KavKas** "، الذي يعبر عن الحضارة الأورو آسيوية على الرغم من أن التأثير الثقافي الآسيوي هو الأكثر وضوحاً<sup>4</sup>.

سياسياً: يتفق الباحثين على تقسيم القوقاز إلى قسمين، يتلخصان وفق:

✓ القسم الشمالي: الشيشان، أنجوشيا، داغستان، أوسيتيا الشمالية، بلغاريا، شيركيسيا، الأديغة.

✓ القسم الجنوبي: أرمينيا، أذربيجان، و جيورجيا<sup>5</sup>.

ولنا من الخريطة الجغرافية الموالية تحديد الموقع بدقة، مع ربطه بالمتغيرات الحدودية وفق:

<sup>1</sup> محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، "سياسة تركيا الخارجية إتحاء منطقة القوقاز ( 2002 – 2010 )" ، مجلة دراسات إقليمية ، قسم الدراسات التاريخية و الثقافية، العدد 08 ، جامعة الموصل ، 2011 . ص 24 .

<sup>2</sup> ليونيد ألكسندرو فيتش ، " القوقاز : مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى " ، مجلة قضايا ، 25 جانفي 2008 ، ص 39 .

<sup>3</sup> Solomon Lich Bruk , "caucasus : region and mountains", **Eurassia Encyclopedia Britannica** , Available at : // [www.britannica.com/place.caucasus](http://www.britannica.com/place.caucasus) .

<sup>4</sup> ليونيد ألكسندرو فيتش ، المرجع السابق الذكر ، ص 39-40 .

<sup>5</sup> عاطف معتمد عبد الحميد ، **الصراع الروسي – الشيشاني : في ضوء الرؤية الجغرافية لنزاعات القوقاز** ، (القاهرة ، 2004 )، ص 09 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لمنطقة القوقاز وفق النموذج المختار - جورجيا / أبخازيا



Source : [aljazeera.net/news/international/29/09/2021](http://aljazeera.net/news/international/29/09/2021).

من الخريطة يتضح جلياً الموقع الجغرافي لجورجيا داخل منطقة القوقاز، والمحصورة بين بحر قزوين والبحر الأسود، حيث أنّ تأثير هذين المتغيرين الجغرافيين سيتم تحديد معالمهما التأثيرية في مراحل لاحقة من البحث من زاوية إقتصادية - مصلحة، أما ما يلفت الإنتباه في هذا السياق هو تحديد متغيرات النزاع بين الأغلبية التبليسية في جورجيا والأقلية السوخومية في أبخازيا، من منطلق تعددي - إثني بدعم خارجي، براغماتي، أدى في نهاية المطاف وبناءً على ميوعة الحدود المحددة في الخريطة إلى إنتقال النزاع إلى نزاع حدودي ممتد إجتماعياً، ويمكن تفسير التنوع إنطلاقاً من تحديد أبرز الجماعات العرقية المساهمة في النزاع على النحو الموالي:

**جدول رقم 08 : الجماعات العرقية البارزة في منطقة القوقاز تبعا للمعايير المعتمدة**

الجماعة العرقية	التعداد ( النسمة )	الجماعة العرقية	التعداد ( النسمة )
جورجيا	3819468	أوسيتيا	165445
أرمينيا	440851	اليونان	100880
الروس	374269	أبخازيا	96845
أذربيجان	310714		

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات، الجماعات و الحركات العرقية ،

(الإسكندرية : أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، 2007 )، ص 479.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

إلا أن التوترات الأمنية عقب مرحلة النزاعات الداخلية خلقت تقسيمات إثنية – عرقية من منطلقات إقتصادية – مصلحة<sup>1</sup>، تتضح وفق :

### جدول رقم 10 : التقسيمات الإثنية – العرقية في منطقة القوقاز تحت مبرر إقتصادي

المنطقة	عدد السكان	المساحة	الكثافة	ملاحظات
شمال القوقاز North Caucasus	14672000	253960	58	تحتوي 09 مقاطعات جمهورية مجموعة أقاليم روسية
جنوب القوقاز South Caucasus	15872000	186043	85	ثلاث دول مستقلة
1- جيورجيا ✓ أوسيتيا الجنوبية ✓ أبخازيا	4 601 000 70 000 180 000	69 700 3 900 8 600	66 18 21	نزاعات متعددة الأبعاد أقاليم محل نزاع مدعمة من روسيا ، و مستقلة عن جيورجيا .
2- أذربيجان ✓ ناكورنو كاراباخ ✓ ناكيشيا	8 304 000 138 000 398	86 600 4 400 5 363	96 31 74	محتوى في أذربيجان كهدف أرمني. مدعم من إيران، تركيا، و أرمينيا.
3- أرمينيا ✓ أوسيتيا الشمالية ✓ أوسيتيا الجنوبية	2 967 000 780 000	297 43 11 900	100 66	نزاع في طور النشوء

Source : Fatimah Tijani, Op.cit.

لهذا: يعود إستخدام مصطلح القوقاز إلى أوائل القرن التاسع عشر من قبل علماء من أكاديمية العلوم في سان بطرس برغ Sent Beters-burg، إعتماذاً على معايير سياسية، جغرافية، وثقافية وفق مقارنة الحدود العرقية، كونها ممر يربط الشمال والجنوب والغرب الشرقي<sup>2</sup>، كما أنها ممر حدودي بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية وبوابة مدخل القوى العظمى إلى منطقة آسيا الوسطى. هذه العوامل مشتركة خلقت موارد ومزايا جيو إقتصادية جذبت إنتباه القوى الإقليمية وعبر الإقليمية<sup>3</sup>، أدت لتحفيز النزاع في جيورجيا.

<sup>1</sup> Fatimah Tijani , "The south caucasian countries : culture, economy, history, politics : similarities and differences caucasus in the war ". Available at : [www.academia.edu/3456933-17/08/2019](http://www.academia.edu/3456933-17/08/2019) .

<sup>2</sup> Ahmed Jansing, Mohammed Reza Hojaste , "Conflict in the caucasus region and its effects on regional security approach ", Journal of politics and law , canadian center of science and education, vol 8 , N 01 , 2015 , P.83 .

<sup>3</sup> Ibid, P.84.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

حيث تعتبر جيورجيا من المناطق الجيوبوليتيكية التي تحدد ميزان القوى على الصعيد العالمي، كما تعتبر من القلاع الروسية الأولى في المنطقة، تقع على السفوح الجنوبية لجبال القوقاز، يحدها من الشمال داغستان، الشيشان، أنغوشيا، أوسيتيا الشمالية، بلغاريا وقبردينو، ومن الجنوب الشرقي أرمينيا، من الجنوب: أذربيجان، الجنوب الغربي: تركيا، الغرب: البحر الأسود<sup>1</sup>.

تضم جيورجيا 53 مقاطعة بمحافظات مستقلة ذاتياً تحوي: جمهورية أبخازيا، أدرجاريا، أوسيتيا<sup>2</sup>، كونها تعكس الدائرة المركزية لتصدير نفط قزوين. هذا الموقع الجغرافي أكسبها أهمية إقتصادية جراء الثروات الطبيعية، التي من أهمها النفط والغاز، حيث تقدر ثروتها النفطية بـ 200 مليار برميل<sup>3</sup>، يمكن تلخيص مزاياها الإقتصادية وفق:

- ✓ التقرب إلى عمق روسيا من إتجاه الجنوب .
- ✓ إمكانية غلق مجال الأسطول البحري الروسي عند البحر الأسود.
- ✓ أحد مفاتيح الحركة إتجاه آسيا و أوروبا .
- ✓ الضغط على الدول المصدرة والمستوردة للنفط والغاز، بالتمكين من أنابيب النفط<sup>4</sup>.

### الفرع الثاني : التكوينات التاريخية – القومانية – الحركات العرقية لجمهوريات القوقاز -

أثر الموقع الجغرافي في التكوين البشري لشعوب القوقاز، ما أكسبه تنوعاً مجتمعياً كان السبب في تعريض جغرافيته للإجتياحات الإقليمية، ولنا أن نوضح ذلك جلياً من خلال نظرية الجافيتيك\* التي تعالج التعدد في العناصر والإثنيات السكانية وتساير العلوم الأنثروبولوجية المعاصرة التي تستقطب خصوصية مميزة للحياة القوقازية بفعل الهجرة الجماعية، الضغوط الطبيعية والأحداث التاريخية<sup>5</sup>.

\* مثلاً إحتياطيات النفط في 2008 في أذربيجان وصلت إلى 07 مليار برميل، الغاز 2.1 ترليون متر مكعب، و ينتج 14.7 مليار متر مكعب سنوياً، كما أن نصيب دخل الفرد 5321 دولار ( 17 مرة ضعف عن سنة 1995). كما أدى إفتتاح خط الأنابيب باكو – تبليسي و خط أنابيب الغاز باكو – تبليسي إلى زيادة إيرادات الحكومة الأذربيجانية و نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما أهلها لإحتلال دور الريادة من قبل جيورجيا .

<sup>1</sup> ليونيد ألكسندرو فيتش، المرجع السابق الذكر ، ص 41.

<sup>2</sup> محمد عبد الرحمان يونس العبيدي ، المرجع السابق الذكر، ص 24 .

<sup>3</sup> جواد صندل ، " روسيا و جيورجيا : النفط و الجيو – إستراتيجية منظور جغرافي – سياسي " ، مجلة دبيالي ، العدد 41 ، 2009 ، ص 20 .

<sup>4</sup> المرجع نفسه ، ص 21.

\* يعد البروفيسور جون مير شامير صاحب أبرز نظرية لغوية عن السكان و القوميات ، و تسمى بنظرية الجافيتيك التي بموجبها يتضح تكوين تفرعات الشعوب، و يتم على أساسها الإنتقال من التأسيس الإثني إلى التوطن الأنثروبولوجي .

<sup>5</sup> سيار الجميل ، " التكوينات التاريخية لجمهوريات القوقاز و ما وراءها " ، مجلة المستقبل العربي ، العراق ، جامعة الموصل ، ص 30 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

إستنادًا لكونها مهد إلتقاء بين الثقافات الإسلامية الشرقية مع الثقافة الغربية المسيحية، عرفت بـ " فسيفساء العرقيات Mosaic of Ethnic " كونها تحوي أكثر من 50 مجموعة عرقية ولغوية ( التركية الأنطالية، الهندية، الأوروبية، القوقازية والأيبيرية)<sup>1</sup>.

**خريطة رقم 02 : الأقليات العرقية في كل من جورجيا – أبخازيا ( النزاع بين تبليسي وسوخومي)**



Source : [arabic.rt.com/news.12209/RT.nline.29/09/2021](http://arabic.rt.com/news.12209/RT.nline.29/09/2021).

**من الخريطة :** يتضح جليًا بأن التركيب الإثني لمنطقة القوقاز يتسم بكونه خليط من القوميات المختلفة، تتحدث شعوبها بلغات مختلفة وتدين بديانات مختلفة منها الإسلامية، المسيحية، اليهودية<sup>2</sup> حيث توضح الخريطة بدقة جدًا التوزيع الجغرافي لكل من الأغلبية الجورجية " تبليسي " والأقلية الأبخازية " سوخومي " إضافة لتحديد الثالث الحدودي للقوى الخارجية ( روسيا، تركيا وأرمينيا ) كمتغيرات تصعيدية سلبية بالنسبة لمنطقة القوقاز. فبموجب العائلة الجافيتيكية Japhetic Family تنقسم الأقليات المشاركة في النزاع إلى 8 مجموعات رئيسية نختصرها على النحو التالي :

✓ الجافيتيك Japhetic: الأعرق إثنيًا في القوقاز، تتألف من الكارتفليان Kartvelian، الأبخاز-أديغيان

Abkhaso-Adyghean، شيشانو- داغستان Chéchéno-Daghestanian.

✓ الجافيتيدو – أيرو – يوروبيان Japhetido – Ario – Europeans.

✓ أيرو – يوروبيان / إندو – يوروبيان Ario – Europeans / Indo – Europeans

✓ الشعوب التركية Turki – People

✓ المجموعة السامية Semites

<sup>1</sup> Ahmed Jansing, Mohammed Reza Hojaste , Op.cit, p 84.

<sup>2</sup> " Geopolitical map of the caucasus region " , available at :

[www.reddit.com/mapporn/comments/geopolitical.map.of.the.caucasus.region.04/08/2019](http://www.reddit.com/mapporn/comments/geopolitical.map.of.the.caucasus.region.04/08/2019).

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ المجموعة المانغولية Mongols

✓ المجموعة الفنلندية Finns

✓ العجر<sup>1</sup> Gypsies

ما يعكس أن جيورجيا دولة ذات طابع مركزي تهيمن عليها الأكثرية الجيورجية، وتقصي الأقليات من أي مشاركة في صنع القرار ، وعن أي تمثيل في الجهاز الحكومي، حيث تتبوأ الجماعة الجيورجية قمة الهرم المجتمعي في وظيفية علاقات تصطبغ بالصدامية، كون أن الأكثرية الجيورجية تعالج إشكالية الأقليات من منطلق فوق إخضاعى ينكر وجود الأقليات<sup>2</sup>، ما جعل الأقلية الأبخازية تكون أمام خيارين :

• الإستسلام لإرادة الأكثرية، الخضوع للعملية التذويبية، ضياع الهوية.

• التهجير وتقبل القذف خارج الكيان الجيورجي<sup>3</sup>.

الفرع الثالث : أثر التعدد الإثني في رسم معالم حيثيات النزاع بالمنطقة – المحطات التاريخية -

أجبر التعدد العرقي الملحوظ في القوقاز سحب الحدود السياسية خاصة منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي، بحيث تبلورت ثلاث مجموعات عرقية كبيرة: الأرمن، أذربيجان وجورجيا، يقطن بها حوالي 15 مليون شخص ( جيورجيا 4 ملايين و700 ألف، أذربيجان 8 ملايين، أرمينيا 3 ملايين )، صعبت من إمكانية إستقرار المنطقة، وخلقّت نزاعات إثنية بمستوى عالي من التوتر، جراء العوامل الجغرافية والتفسيرات المتناقضة للتاريخ في ظل تشجيع الحركات الانفصالية<sup>4</sup>.

لذلك برز النزاع الجيورجي - الأبخازي ليعبر عن ضعف التركيبة الإجتماعية للقوميات بتوظيف سياسات الترحيل والتهجير، حيث ترجع جذور النزاع إلى الموروثات التاريخية\* وفق مراحل تتلخص على النحو:

<sup>1</sup> سيار الجميل ، المرجع السابق الذكر، ص 34،33 .

<sup>2</sup> مختار شعيب عبد الله ، الصراع العرقي و القومي في الجمهوريات المستقلة : أبخازيا - جورجيا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 119 ، السنة 31 ، ص 180

<sup>3</sup> Fiona Hill, " conflicts in the caucasus : prospects for resolution", **Foreign policy**, 07 december 2011, available at : [www.brookings.edu/research/testimony/2019/12/07-caucasus.hill](http://www.brookings.edu/research/testimony/2019/12/07-caucasus.hill).

<sup>4</sup> Aytan Gahramanova, " Identity conflict and its implications for conflict management ", **UNISCI Discussion Papers**, Mannheim university, N 11 , May 2006,P. 155.

\* ترجع الموروثات التاريخية للقرن الثامن العاشر بإعلان الأبخاز لدولة مستقلة ظمتها جيورجيا بطريقة مجحفة ، من ثمة نالت التوترات حتى ثورة أكتوبر 1917، حيث منحت حق تقرير المصير لتصبح جيورجيا دولة مستقلة ذات دستور رسمي في 1920 ، من ثمة أبخازيا كدولة مستقلة في 1921 ، صدر دستورها الوطني في 1925. لكن بعد تطبيق سياسة الإبعاد و التهجير في 1944 للقوميات المتعددة : الشركس، النتر ، الأبخاز، و الأنجوش و هذا ما أدى لتطبيق منطقتين الثلاثي المتمثل في ( تشجيع الإنصهار العرقي بين القوميات المختلفة، نقل الجماعات العرقية القاطنة في القوقاز إلى آسيا الوسطى و

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ بدايات النزاع الحقيقية 1989: في سنوات البيروستويكا والglasnost وصلت القومية الجورجية للفكر المتطرف " جورجيا للجورجيين " مع تبني فكرة العدو، كعامل توحيد قوي للمجتمع، ليتعزز بذلك الموقف بعد إشتباكات 1989 بعد إنفصال القطاع الجورجي عن الجامعة الأبخازية .

في 09 أبريل 1989 تم تحية السكرتير الأول للحزب الشيوعي في أبخازيا " بوريس أديلبا " عن منصبه لتوقيعه نداء يطالب بفصل أبخازيا عن جورجيا، أدى لحدوث مظاهرات تأييداً له مطالبة بإستقلال أبخازيا عن جورجيا، من ثمة تجدد القتال في 17 جوان 1989 إثر موجة عنف بين الأبخاز والكرج بسبب الخلاف حول إنشاء جامعة جيورجية في سوخومي، وما زاد من حدة التوتر الأمني في المنطقة إستقلال جورجيا في 1991 بقيادة جامسا خورديا عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي<sup>1</sup>.

✓ وصول شيفرناندزة للسلطة في 1992: أعلن شيفرناندزة فور وصوله إلى السلطة في 1992 إحترام حقوق الأقليات القومية، لكن بعد ذلك أصدر قراراً بإلغاء الإستقلال الذاتي للأبخاز، ما حتم على السلطات الأبخازية إعادة إعلان الإستقلال وفق بنود دستور 1925، ما دفع لإرسال الآلاف من الجيش الجورجي لإحتلال أبخازيا، لتنتهي المواجهة في 21 أوت 1992 بإعلان جورجيا سيطرتها على العاصمة والإقليم " سوخومي".

✓ المبادرات الأبخازية – رد الفعل المعاكس - : في ظل الفراغ القانوني 1992 إندلع نزاع عنيف بين الحرس الوطني الأبخازي والحرس الوطني الجورجي تم على إثره التفاوض والإعلان الرسمي للحرب، ليتمكن رئيس الحزب الجورجي شيفرناندزة من إستعادة أراضي الجمهورية، ما فتح المجال نحو التدخل الروسي سعياً لتأمين المصالح في المنطقة لتتال أبخازيا إستقلالها المبدئي بدعم روسي.

✓ عودة جامسا خورديا للنزاع على السلطة – السيناريو المتكرر لأحداث كودور - : يبرز التناقض في خصوصية هذا النزاع، داخل المجتمع السياسي الواحد في حالة الإنفصال داخل التركيبة المجتمعية التعددية من ناحية، وبين التركيبة وبنية الدولة من ناحية أخرى، ما يعكس حالة الإنزلاق الدموي جراء تجدد النزاع في 24 سبتمبر 2001، إثر إشتباكات عنيفة ناتجة عن التدخل المجحف من الميليشيات الجورجية ضد الجمهورية الأبخازية<sup>2</sup>.

سيبيريا ، إحلال القوميات الأخرى كالكرج و الروس و تجزأة العديد من الأقاليم ). هذا ما يعني أن جذور الحرب الإنفصالية الدموية في أبخازيا تعود للسياسات السكانية من قبل الإتحاد السوفياتي ، بيمارسة ستالين لأسلوب الهندسة البشرية بخلع السكان الأصليين و ترحيلهم، ما فرض ضرورة إعادة النظر في الهوية البشرية .

<sup>1</sup> مختار شعيب عبد الله ، المرجع السابق الذكر ، ص 183.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 185.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ سيناريو تكرر الأحداث - إنتهاكات 2008 - دفعت لزيادة مستويات العنف، الضربات العسكرية، إنتهاكات حقوق الإنسان والتدخلات الدبلوماسية. أسفرت هذه العوامل مجتمعة إلى حرب أهلية دامية سنة 2014 غذتها قضية الألعاب الأولمبية (سوتشي<sup>1</sup>).

### المطلب الثاني : أبعاد الصورة الأمنية في منطقة القوقاز - تداخل رباعي الأبعاد -

لمعالجة قضية النزاعات في منطقة القوقاز وإحتوائها وتطويق مصادرها الجديدة لابد من الإجابة عن:

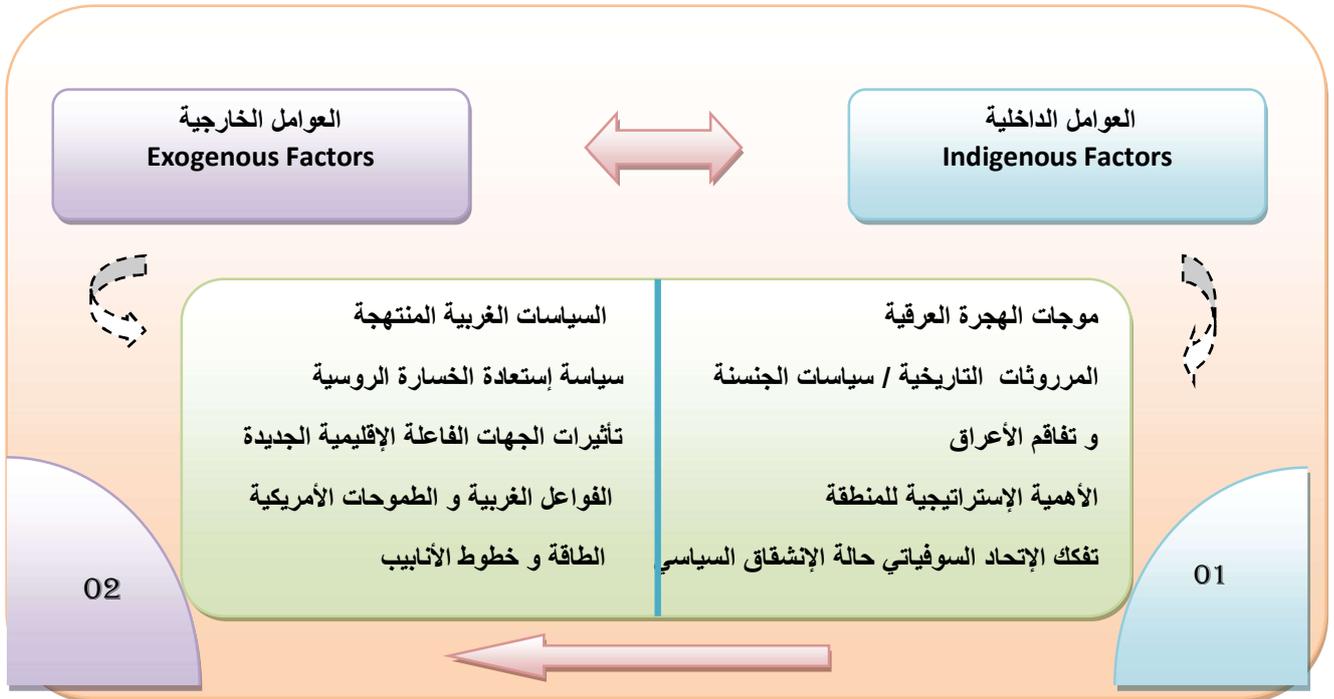
✓ ماهي الأسباب الحقيقية للنزاع في القوقاز؟

✓ لماذا إستدعت الضرورة تظافر الجهود والفاعول الدولاتية وغير الدولاتية ؟

✓ أسباب فشل جهود تسوية النزاعات ؟

ما يهمننا في هذا السياق هو تحليل أبعاد الصورة الأمنية القوقازية عامة والجيورجية - الأبخازية خاصة سعياً لضبط السياق الذي سيتم وفقه لاحقاً معالجة الإختلالات و تنظيم تدخل الفواعل، يبرز ذلك وفق المخطط التالي:

### شكل رقم 08 : مخطط توضيحي لتحليل تداخل أبعاد الصورة الأمنية القوقازية ( جيورجيا - أبخازيا)



المصدر: من إستنتاجات الباحثة

<sup>1</sup> Fiona Hill, Op.cit .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من المخطط المدرج أعلاه يتضح جلياً تداخل أبعاد الصورة الأمنية القوقازية غير موحدة المنطلق، حيث يمكن ملاحظة تأثير متبادل بين العوامل الداخلية والخارجية ( يعبر عنه بالسهم العلوي)، لكن بمثير داخلي يتجه مباشرة لتبنيه العامل الخارجي ( يعبر عنه بالسهم السفلي ) ، ما يعني أن أسباب النزاع الإجتماعي في منطقة القوقاز ينحصر بين عاملين أحدهما داخلي يعبر عنه برقم 01 يحوي فحواه تأثيرات سياسة الهجرة غير الشرعية، الموروثات التاريخية، تفاقم الأعراق، التعددية الإثنية ذات المرجعيات المختلفة. والعامل الخارجي يعبر عنه برقم 02 يضم السياسات الغربية المنتهجة، المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى خاصة منها الطموحات الأمريكية والإستراتيجيات الروسية، ولكل طرف حججه ومبرراته التي تشكل منطق قوة فعلية يمكن الإستناد عليها. ولنا من خلال هذا المطالب التطرق بالتحليل والتفصيل لشرح تداخل الأبعاد وفق:

### الفرع الأول: المعضلة الإثنية و سياسية – الطريق المسدود -

تعكس التعددية الإثنية إنتماء السكان لـ 12 مجموعة إثنية رئيسية، 400 قومية، 16 ألف جماعة دينية ( 8 آلاف أرثوذكسية، 4 آلاف بروتستانية، 1300 كاثوليكية، 700 إسلامية، 102 يهودية، 06 بوذية)، فضلاً عن التنوع اللغوي يشكل المسلمون 20% يتكلمون بـ 15 لهجة تركية، 10 لهجات إيرانية، 30 لهجة قفقاسية، ما شجع التقسيمات الطبيعية التي دفعت بدورها لتغذية التقسيمات العرقية – القومية، من ثمة المشكلات الحدودية للمطالبة بالجمهوريات المستقلة<sup>1</sup>.

لذلك يعد النزاع الجيورجي – الأبخازي من بين النزاعات القومية التي نشأت بين الأغلبية القومية ( الكرج)، والأقلية القومية ( الأبخاز )، بسبب المطالب الانفصالية لضعف الروابط العرقية بين القوميتين المتنازعتين التي يعكسها التركيب الإجتماعي والصراع القومي<sup>2</sup>. حيث لم تنحصر النزاعات المجتمعية في منطقة القوقاز في النموذج الجيورجي – الأبخازي فحسب، بل إمتدت بفعل عوامل حدودية بالدرجة الأولى لتنظم أوسيتيا الجنوبية. والخريطة الموالية توضح ذلك:

<sup>1</sup> مختار شعيب عبد الله ، المرجع السابق الذكر ، ص 186.

<sup>2</sup> محمد رفعت الإمام ، " جيورجيا و الأزمة الأبخازية " ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 37، العدد 149، جوان 2002، ص 144-145.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

خريطة رقم 03: إمتداد النزاع نحو أوسيتيا الجنوبية – تدخل تسخينفالي كأقلية متأثرة -



المصدر: أحمد عزيز، " حالة أبخازيا و أوسيتيا و تجربة التوغل الروسي"، نقلا عن :

[noon.post.com/content/16345.2021/09/29](https://noon.post.com/content/16345.2021/09/29)

من الخريطة يعكس اللون البرتقالي تدخل الطرف الروسي في النزاع الجيورجي الأبخازي تحت مبرر حدودي، أما اللون البني الباهت فيعكس المثلث الحدودي المأثر والمتأثر بالنزاع (أذربيجان، أرمينيا، و تركيا) في حين يعكس اللون الأصفر بؤرة النزاع الحقيقية، لكن ما يهم في هذا السياق فعلاً وما يشكل محور دراستنا هو إمتداد النزاع نحو أوسيتيا الجنوبية نظراً لمشاركة الأقلية تسخينفالي تحت مبررات حماية الحدود، والحصول على الموارد النفطية اللازمة لتجاوز التحديات الإقتصادية الناجمة عن الإنتهاكات العرقية.

لذلك فتحت شعار ثلاثية " الأرض، اللغة، الدين " الذي يعكس الوحدة الجيورجية، ومنطق التمييز بين الإثنيات الخارجية من منطلق أنه لا مبرر للهوية الأبخازية، في إجراءات التمييز السياسي من منظور كينونة العقل الجمعي وترسيخ الثقافة السياسية<sup>1</sup>. يتجاهل المسلك القومي الجيورجي حق الأقليات الأبخازية في تقرير المصير ما ساهم في تأجيج الأوضاع و**تعميق التقسيمات الحدودية** ما أثر سلباً على وحدة الإنتماء القومي. من هنا يطرح النزاع الجيورجي – الأبخازي على صعيد منهجية العلاقات الدولية إشكالية " الأقلية الذريعة " لتدخل دولة في شؤون دولة أخرى، و " الأقلية الأداة " لممارسة الضغوط والإبتزاز على السلطات القائمة في شكل آلية تجعل من الأقلية عنصر مساومة في العلاقات بين الدول المجاورة، حيث أنّ الأبخازيون تحت وطأة السلطة

<sup>1</sup> Alexci Zverev, **Ethnic conflicts in the caucasus 1988-1994 : contested borders in the caucasus**, (Bruno coppeters, VUB University Press , 1996 ) .P.112.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الجورجية يتطلعون لتقرير مصيرهم المستقل، كما يبحثون عن قوة خارجية داعمة تشكل مظلة حمائية وقطب مضاد للمواجهة الجورجية<sup>1</sup>.

بسبب التعقيدات الشبكية غير المنهجية للمعضلة الإثنو سياسية والتداخل الكبير بين ما هو إثني وما هو سياسي، فرضت الضرورة دراسة:

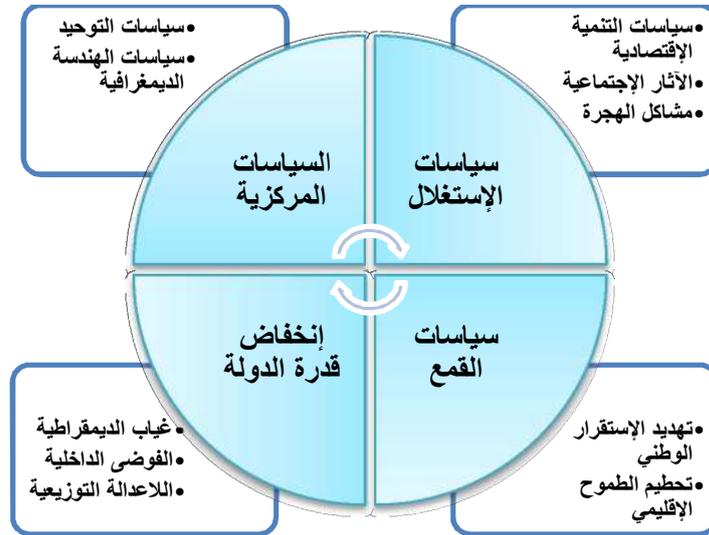
✓ الأنماط الديمغرافية، العرقية والجغرافية: من حيث تاريخها، أهداف الجماعة العرقية، عواملها إتجاهاتها، تأثيراتها الإقليمية – الدولية، السياسات الحكومية بشأن العلاقات العرقية، وشرح الأهداف بإعتماد نهج التكامل متعدد الثقافات ( السياسات الإستيعابية ) .

✓ تكوين هيئات مختصة: تختص بالدرجة الأولى بالدفاع عن الجماعات العرقية في حالة الشعور بالتهديد جراء الضغوطات التفاعلية المتصاعدة .

✓ السعي لتحقيق الإنسجام العرقي: بالتمييز بين النزاعات الأفقية ( النزاعات العرقية ) والنزاعات العمودية ( النزاعات الإنفصالية ) مع تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة للنزاع<sup>2</sup> .

من محركات المعضلة الإثنو سياسية مجموعة فروع تضمن إستدامة النزاع وتتلخص وفق المخطط التالي :

**شكل رقم 09 : محركات المعضلة الإثنو سياسية : التداخل الإثني – السياسي**



**المرجع : من إستنتاجات الباحثة**

<sup>1</sup> محمد رفعت الإمام ، المرجع السابق الذكر، ص 145.

<sup>2</sup> Kusuma Switwongse ,Scott Thompson, **Ethnic conflicts in south East Asia** .( Insitute of security and international studies, shulalong korn university , thailand, 2005),P.236.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من المخطط يتضح جلياً أنّ محرّكات المعضلة الإثنية - سياسية في سياق النزاع المجتمعي الممتد في منطقة القوقاز تتلخص في إطار السياسات المركزية ( سياسات التوحيد، سياسات الهندسة الديمغرافية)، سياسات الإستغلال ( سياسات التنمية الإقتصادية، الآثار الإجتماعية، مشاكل الهجرة)، سياسات القمع ( تهديد الإستقرار الوطني، تحطيم الطموح الإقليمي)، وإنخفاض قدرة الدولة ( غياب الديمقراطية، الفوضى الداخلية، اللامعالية التوزيعية)، بمعنى أنّ للمعضلة الإثنية في حد ذاتها محتويات ضمنية تصنف كمثيرات تصعيد سلبية للنزاع يمكن تلخيص فحواها على النحو:

✓ السياسات المركزية Centralisation Politics: بتبني منطق سياسة التوحيد عوضاً عن الوحدة Uniformity rather than Unity، سياسة التهجير Transmigration policy، المفروض من المركز دون أخذ الإعتبار للآثار الأنتروبولوجية جراء سياسات الهندسة الديمغرافية ( خطوط نقل السكان ).

✓ سياسات الإستغلال Exploitation Politics: تؤدي الإضطرابات في سياسات التنمية الإقتصادية بين الدولة والجماعات المحلية إلى إضطرابات إجتماعية الناجمة عن برامج الهجرة\* التي صعّدت من إحتتمالات نشوب النزاعات الإثنية.

✓ سياسات القمع Oppression Politics: كعائق أمام التنمية الإقتصادية وبالتالي إستحالة العدالة التوزيعية مما يحفز المدخل الإقتصادي للنزاعات الإثنية، وهو مصدر تهديد للإستقرار الوطني ( القوة المتناقضة ) وتحطيم الطموح الإقليمي من أجل الإستقلال، ما يدفع لتبني الخيار العسكري.

✓ مشكلة إنخفاض قدرة الدولة The Problem of Reduced State Capacity: بسبب النتائج المدمرة للنزاعات، حيث يعتبر ضعف الدولة شرط ضروري لإندلاع النزاعات الإثنية State Weakness is a necessary condition for violent ethnic conflict to erupt، كما أنّها عامل حسم في إستدامة النزاع من خلال: غياب ديمقراطية نشوب النزاعات، الأزمات الإقتصادية، محدودية الدعم اللوجستيكي

\* من بين أهم الأسباب التي حفزت التنوع العرقي و الثقافي في منطقة القوقاز موجات الهجرة العرقية Waves Of Ethnic Emigration، تجسدت الموجة الأولى في الهنود الأوروبيين، ثم فروع من إيران، الأرمن، و أوسيتيا، و الموجة الثانية الجرة التركية و الدعم الأربيجاني و الإختلاط العرقي، ثم الموجة الثالثة و التي صنفت كأصغر موجة لكنها تركت بصمة عميقة، نظراً للتدخل الروسي، مما خلق عدم تجانس ديني و طائفي و تقويض تماسك الدول القوقازية .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

للقوات، الفوضى الداخلية، صراعات النخبة، وعجز مؤسسات الدولة القضائية. هذا ما أسفر عن عدم حيادية المؤسسات<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: السياسات النفطية - الطريق الشائك -

يحظى جنوب القوقاز بخصوصية جغرافية كبيرة كونها مورد طاقتي لنقل الأسواق الغربية، تنعكس هذه الأهمية في إطار اللعبة الكبرى **Great Game**، الحرب على الإرهاب، تنامي دور اللاعبين الجيو-سياسيين المحليين **Local Geopolitical Players** وفق قواعد الدعم **Support Bases** سعيًا للقضاء على الإرهاب الإسلامي<sup>2</sup> **Islamic Terrorism**.

يؤكد تزايد التدخلات الدبلوماسية العسكرية في القوقاز عامة وجيورجيا خاصة وكذا منطقة آسيا الوسطى تسارع وتيرة التدخلات إثر تداعيات 11 سبتمبر 2001، أن هذا الإقليم الجيولستراتيجي يمثل قطبًا جاذبًا في اللعبة السياسية العالمية. في هذا الصدد يطرح المنظرون حل المعضلة الأمنية القوقازية بالاندماج مع روسيا وإيران في شبكة مشروعات للبنية التحتية تكون بديلاً عن الهيمنة البترودولارية المتنامية.

من هنا يمكن لنا التساؤل عن أثر تنمية الطاقة على النزاعات الإثنو سياسية القوقازية وفق طرحين:

✓ تنمية الطاقة القوقازية يساهم في تحجيم النزاعات الإثنو سياسية.

✓ الطرح الواقعي يركز على الأخطار الأمنية الناجمة عن إرتفاع أسعار النفط<sup>3</sup> ( خطورة تحول النزاعات

المحلية إلى نزاعات إقليمية ذات أبعاد خطيرة على المواقف الأمنية ) .

هذا يقتضي تحليل الفرضيات التالية:

✓ العلاقة بين البعد القومي - الديني للنزاع الجيورجي - الأبخازي، وبين البيئة الروسية الشيشانية

الداخلية، البيئة الإقليمية حول القوقاز، والبيئة الدولية، خاصة ما يتصل منها بدور الولايات المتحدة

والإتحاد الأوروبي.

✓ العلاقة بين طموحات الإستقلال القومي - الديني تحت تأثير الإعتبارات التاريخية وبين الإمكانات

والقدرات اللازمة لتحقيقه وإستمراره في ظل معادلة المكاسب والخسائر، وبين إتجاهات التطور في النظام

العالمي التي تعكس تنامي التكتلات عبر القومية من ناحية، وتنامي الدعوة لحماية حقوق الشعوب في

تقرير مصيرها من ناحية أخرى.

<sup>1</sup> Julian Zarifian , "US Foreign Policy in the 1990 and 2000 : the case of the caucasus : armenia , azerbaijan ,Georgia", **European journal of american caucasus**, Vol 10 , N02 ,2005, P.73.

<sup>2</sup> Kusuma Switwongse, Scott Thompson, Op.cit , P.16.

<sup>3</sup> محمد رفعت الإمام ، المرجع السابق الذكر ، ص 164 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ آثار قضايا الإستقلال القومي وحق الشعوب في تقرير مصيرها ( الفصل في جدلية القضايا الإنفصالية- الإرهابية ) على الأمن الإقليمي وكيفية توظيفها في لعبة توازنات القوى العالمية والإقليمية<sup>1</sup>.

### خريطة رقم 04 : الأسباب الاقتصادية و المصالح النفطية في النزاع – بحر قزوين -



Source : [aljazeera.net/news/international.abkhazia.221/09/29](http://aljazeera.net/news/international.abkhazia.221/09/29).

من الخريطة يتضح جلياً أن خبراء السياسة الخارجية والأمن القومي أربعة دول تتصارع من أجل مرور خطوط الأنابيب وهي: روسيا، إيران، تركيا والصين، إضافة لتأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية لكن هذا لا يفي تدخل العديد من الدول المصلحية الأخرى كرومانيا، بلغاريا، مقدونيا، ألبانيا واليونان في إطار ما يعرف في الأدبيات السياسية بـ " اللعبة الكبرى " الرامية إلى إستئثار المتنافسين بنصيب أكبر من العائدات النفطية<sup>2</sup>. هذا ما يترجم الأهمية الإستراتيجية للبحر الأسود Black Sea كعنصر جذب للجهات الفاعلة إقليمياً ودولياً، وما يعزز ذلك هو صراع قوى المصالح الكبرى بمبررات تاريخية – مصلحية لتفويض إحتتمالات التنافس.

### الفرع الثالث: المصالح الإقليمية والطموحات الأمريكية – الطريق المتشعب -

تزامن النزاع الجيورجي – الأبخازي في منطقة القوقاز مع فترات التحول أو التغيير في إطار السياسة الخارجية الروسية من منطلق رفض بناء إمبراطورية إلى وجهة نظر تكاملية لإعادة تأكيد المخاوف السياسية وتجاوز النظرة التقليدية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Kusuma Switwongse , Scott Thompson , Op-cit, P.23.

<sup>2</sup> محمد رفعت الإمام ، المرجع السابق الذكر ، ص 164.

<sup>3</sup> Alexanderos Peterson, "the 1992-1993 Georgian – Abkhazian war : a forgotten conflict ", **Review of International affairs**. Vol 2, Septembre 2008, P.80.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

تجسد الهدف الروسي في محاولة إستعادة النفوذ العالمي من أجل منع حدوث إنزلاقات خارج نطاق السيطرة، حيث عملت هذه الأخيرة على تدعيم وتدريب وتجهيز حلفاء أبخازيا في شمال القوقاز، كما واصلت القوات الروسية تزويد القوات الأبخازية بالدعم و التخطيط، في إطار ما يعرف بـ " الفوضى التورطية Chaotic Involvement"<sup>1</sup> ، ذلك أن سياسة روسيا إتجاه النزاع العرقي في جيورجيا تأخذ بعين الإعتبار العديد من العوامل الجيو- إستراتيجية نلخصها على النحو التالي:

✓ تهدف وزارة الدفاع الروسي إتجاه النزاع الجيورجي – الأبخازي لتأمين إستمرار وجود القواعد العسكرية في المنطقة، لتكريس الولاءات المنقسمة بطريقة غير مباشرة .

✓ لعب الجيش الروسي دورا مهماً في النزاع الجيورجي الأبخازي بدعم من وزارة الدفاع، حيث تلقت الحركة الإنفصالية الأبخازية دعماً واسعاً في مجال السلاح، حماية مواقع النقل الحيوية والمرافق الرئيسية<sup>2</sup>.

✓ من الناحية الإقليمية تعد منطقة القوقاز عامة و جيورجيا خاصة منتجعاً للسلاح الروسي، تبعاً للموقع الإستراتيجي ( البحر الأسود، دائرة الحزام الأسود، ربط القوقاز بموسكو لضمان الوصول للمياه الدافئة)<sup>3</sup>.

من هذا المنطلق تشكل المصالح الإقليمية في جنوب القوقاز بالنسبة لروسيا أحد أهم المشكلات الأمنية تبعاً للعلاقة العضوية بين تحقيق الأمن القوقازي وبين تحديد مصالح وعلاقات القوى الكبرى، لذا أعلنت روسيا أن منطقة جنوب القوقاز تدخل في إطار مصالحها الإستراتيجية الحيوية، خاصة عقب رفع تحدي رهان إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم دعمها للحركات المنفصلة لجيورجيا ( التناقض المحرك). لذا شكل التواجد الأمريكي إحدى التعقيدات الأمنية بعد إعلان واشنطن أن هذا الإقليم يمثل عمقاً حيويًا للإستراتيجية في إطار أجندة السياسة الخارجية، بهدف تحقيق هدف إستراتيجي ضد الإحتواء الروسي، إقصاء إيران ومراقبة الصين، إستناداً لإنشاء بنية تحتية جيو سياسية بدءاً بجنوب القوقاز إنتهاءً بمنظومة ممرات نفطية أورو – آسيوية، إنطلاقاً من عقيدة ثابتة مفادها أن الدور الإيراني يتناقض والمصالح الأمريكية<sup>4</sup>. ليس هذا فقط بل فتحت المجال أيضاً لتدخل أطراف خارجية أخرى، تلخصها الخريطة الموالية، سعياً للبحث عن المصالح القومية بالدرجة الأولى من مدخل إقتصادي أساساً.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> James Graham , " Russia's policy towards ethnic in georgia " , available at : [//www.onthisday.com/russia/georgia-php.07/09/2019](http://www.onthisday.com/russia/georgia-php.07/09/2019) .

<sup>3</sup> مختار شعيب عبد الله ، المرجع السابق الذكر، ص 186 .

<sup>4</sup> محمد رفعت الإمام ، المرجع السابق الذكر ، ص 185.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

خريطة رقم 05 : تدخل القوى الخارجية في النزاع الجورجي – الأبخازي (أذربيجان، أرمينيا، تركيا، روسيا)



Source : [aljazeera.net/news/international.Georgia.221/09/29](http://aljazeera.net/news/international.Georgia.221/09/29).

من الخريطة يتضح جلياً تزايد الخطورة الأمنية على منطقة القوقاز بما فيها النموذج المحدد للدراسة و المعبر عنه باللون الأصفر، في حين يعبر اللون الأحمر عن تصاعد النزاع الدموي تحت تأثير تدخل القوى الخارجية التي طوقت المنطقة بما فيها روسيا التي سعت جاهدة لإقضاء الولايات المتحدة الأمريكية من اللعبة الكبرى نظير رفضها دعم الحركة الجيورجية للمطالبة بتقرير المصير، إضافة لضمان سيطرتها على كافة المضائق البحرية الغنية أساساً بالثروات النفطية.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اللجنة القومية الأرمينية – الأمريكية The Armenian ANCA National Committee of America و الجمعية الأرمينية الأمريكية The Armenian Assembly AAA of America ، بإقامة علاقات قوية مع القادة السياسيين الأرمينيين، حيث تجسدت الخطوات الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية في الاعتراف بإستقلال الجمهوريات الثلاث، التوقيع على المعاهدات بهدف الإنخراط الفعلي في الجغرافيا السياسية للقوقاز الجنوبية، من خلال تبني سياسة التورط الدبلوماسي في حل النزاعات. من هنا يؤكد الوجود الأمريكي في القوقاز قاعدة الإرتباط العضوي بين النفط والسياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد نجاح واشنطن في حصار روسيا، الصين، إيران والهند<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث : ديناميكيات التصعيد السلبي للنزاع الاجتماعي الممتد في المنطقة القوقاز – جورجيا -**

فهم طبيعة التعقيدات الإثنية في إطار النزاعات الداخلية يحيلنا لطبيعة المقاربات النظرية المفسرة للنزاع في حد ذاته، وفق أسس إيدولوجية قيمية ومعيارية تتجاوز المنطق الكلاسيكي للتفسير نحو المداخل الحديثة ذات

<sup>1</sup> Julian Zarifian, Op.cit .

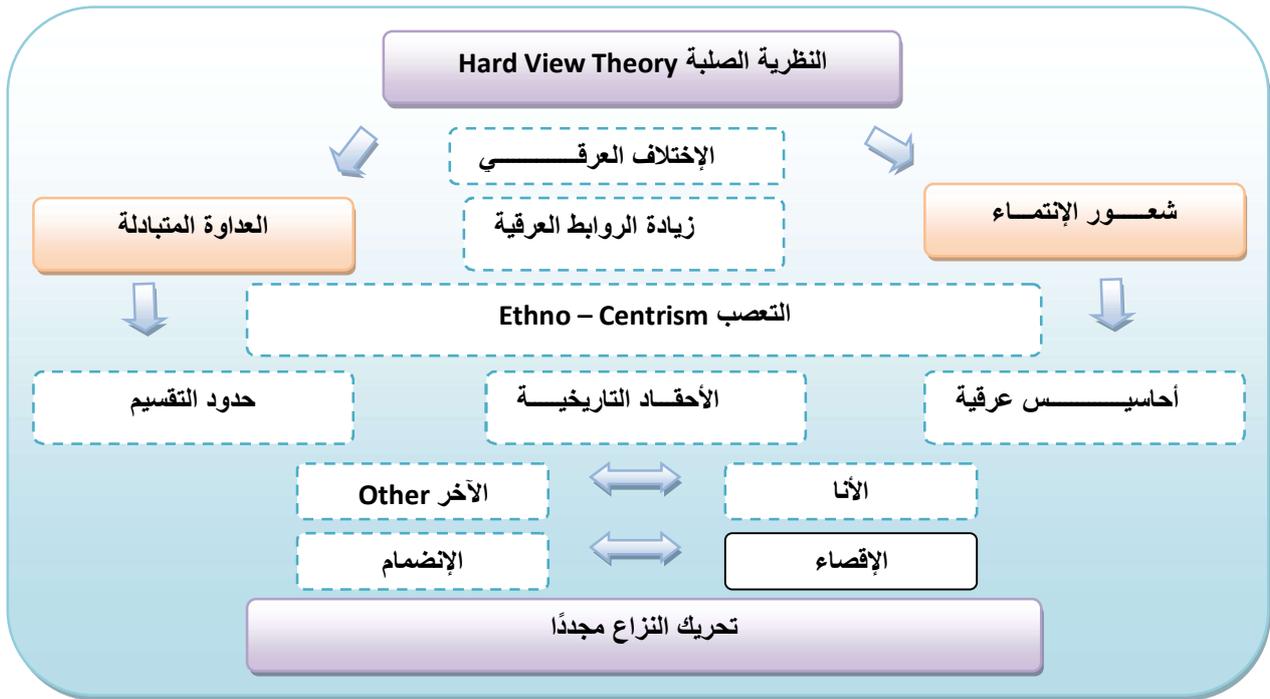
## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الصبغة المصلحية، يتم هذا بالتوازي مع توظيف وتحليل الأداة. وهو ما سنحاول تحديده من خلال تبني المقاربة الإثنو واقعية وفق نموذج غلاس للتعصيد السلبي على النحو:

الفرع الأول : مسلمات المقاربة الإثنو واقعية في تفسير النزاع – قبل التعديل النظري -

يتفق أنصار المقاربة الإثنو واقعية مع انصار المقاربة الأولية حول فكرة الإثنية ككرة البليارد Billiard Ball، حيث تتبنى هذه الأخيرة فكرة النظرية الصلبة Hard View Theory حسب D.Horowitz إنطلاقاً من أن النزاع الإثني هو نزاع بين جماعات يحركه الإختلاف العرقي<sup>1</sup>، الذي يؤدي لخلافات إثنية تفسر ديناميكياً من خلال نموذج الإنتشار التصاعدي ونموذج الإنتشار التنازلي<sup>2</sup>، ويتضح ذلك من خلال المخطط التالي:

**شكل رقم 10 : الإختلاف العرقي من منظور النظرية الصلبة وفقاً لمسلمات المقاربة الإثنوواقعية**



**المصدر : من إستنتاجات الباحثة**

<sup>1</sup> عبد الغاني دندان، " النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية : إطار نظري و إستيمولوجي ، نقلا عن الموقع الإلكتروني : [biblio-univ-alger/dz/jspri/distream/1635.2014/12/05](http://biblio-univ-alger/dz/jspri/distream/1635.2014/12/05)

<sup>2</sup> Kusuma switwongse, Scolt Thompson, Op.cit.

\* ينطلق نموذج الإنتشار التصاعدي ( النموذج الحضاري ) من مستوى الجماعة العرقية كمستوى قاعدي للخلاف ، لينتهي إلى دول خارج الإقليم ، في حين أن نموذج الإنتشار التنازلي يفسر الخلاف العرقي من مستوى الدولة المتدخل كفاعل رئيسي و ما العرقيات سوى إمتداد لسياسات الدول المتدخل، ثم تدخل الأطراف الدولية – الخارجية سعياً للتسوية .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من المخطط: وفق مسلمات النظرية الصلبة نجد أن النزاع الجيورجي – الأبخازي نزاع إثني بين الجماعة الجيورجية والأقلية الأبخازية، يحركه الإختلاف العرقي من منطلقات الهوية والانتماء والمرجعيات التاريخية التي تبلورت في النزاع الدموي 1992 – 1993<sup>1</sup>، فكلما زادت الروابط العرقية Ethnic Ties داخل المجتمع الجيورجي والمجتمع الأبخازي، كلما زادت العداوة المتبادلة من منطلق مصلي براغماتي إتجاه الآخر، لتصل لحالة التعصب Ethno – centrism الذي تبلور للحرب الانفصالية نهاية 1992.

إذن: فسلوك الجماعة العرقية تحدده الأحاسيس العرقية Ethnic Passions نتيجة للأحقاد التاريخية Ancient Hatreds التي أدت لحدود التقسيم Fault Line، تحدد من خلال الأنا Self الذي يضم كل ما هو داخل الجماعة In Group المعبر عنه بالمجتمع الجيورجي، والآخر Other الذي يضم كل ما هو خارج الجماعة Out Group المعبر عنه بالمجتمع الأبخازي، ما يخلق الرغبة إما في الإضمـام Inclusion أو الإقصاء Exclusion، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة محركات نزاعية جديدة وفق إعتبرات إثنية<sup>2</sup>. إستدعت التعديل النظري Theoretical Adjustments سعيًا لتوسيع الإطار التحليلي بإعتماد الجماعة الإثنية كوحدة تحليل إستنادًا لظاهرة الخوف Fear أو الفوضى التي أدت للمأزق الأمني<sup>3</sup>.

لذلك تشكل ما يعرف بالمجتمعات المنقسمة Divided Societies التي تعكس النقلة المفاهيمية – النوعية لمصطلح العنف كتحدٍ إثني جديد في إطار التهديدات الأمنية اللاتماثلية<sup>4</sup> من مداخل لغوية (أبخازيا)، عرقية (جيورجيا) ودينية (كورنو كاراباخ)، أدت لتشظي الأمن في المنطقة بعد جملة تدخلات عسكرية مباشرة من طرف قوى خارجية فاعلة أدت لقيادة المسار التطوري لنموذج التصعيد<sup>5</sup>.

إذن: سبب النزاع ليس الإختلاف في حد ذاته بل الشعور باللا أمن الذي يجعل من كل جماعة تسعى لزيادة قوتها للحفاظ على أمنها، وبما أن الكل يسعى لكسب القوة من أجل الأمن يحدث النزاع، ودور صناع القرار في النزاع الإثني نابع من الولاء للجماعة العرقية وقيمها الثقافية، كون أن الشعور بالانتماء هو الذي يملئ السلوك

<sup>1</sup> Archil Gegeshidze, Ivlian Haindrava, **Transformation of The Georgian – Abkhaz conflict : Rethinking the paradigm**, ( London , 2008) , P. 5-6.

<sup>2</sup> عبد الغاني دندان ، المرجع السابق الذكر .

<sup>3</sup> Jack Donnelly , **Realism in international relation** , ( cambridge university press , 2006) , P. 33-34.

\* ومنه فسبب النزاع ليس الإختلاف في حد ذاته بل الشعور باللا أمن الذي يجعل من كل جماعة تسعى لزيادة قوتها للحفاظ على أمنها ، و بما أن الكل يسعى لكسب القوة من أجل الأمن يحدث النزاع ، و دور صناع القرار في النزاع الإثني نابع من الولاء للجماعة العرقية و قيمها الثقافية ، كون أن الشعور بالانتماء هو الذي يملئ السلوك النزاعي إتجاه الجماعات الأخرى من خلال مركب الأسطورة الرمز Complex –Myth Symbol الذي يحدد النظرة إتجاه الآخر .

<sup>4</sup> Anthony Oberschall , **conflict and peace – building in divided societies : responses to ethnic violence**, (library of congress cataloging : publication data , london , 2007) . P. 13-15.

<sup>5</sup> Archill Gegeshidze , Ivlian Haindrava , Op-cit . P. 05.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

النزاعي إتجاه الجماعات الأخرى من خلال مركب الأسطورة – الرمز **Complex Myth Symbol** الذي يحدد النظرة إتجاه الآخر.

الفرع الثاني : تشظي التركيبة المجتمعية وتخطي حدود التباين نحو النزاع الإجتماعي الممتد – نموذج - **Up Down**

يعبر التصعيد عن زيادة في حدة التوتر داخل نزاع ما، حيث يبدأ النزاع من خلال رغبة الأطراف في تحقيق شيء ما، ويتجاوز ذلك نحو الرغبة في إلحاق الأذى بالخصم، تتحدد المرحلة الأخيرة للتصعيد في التدمير المتبادل<sup>1</sup>، من منطلق حرب الكل ضد الكل " **War Of All Against All** "، فيما يتعلق بإحتمالات تحقيق السلام من منظور الواقعية الجديدة بإقتراح إنتهاج سياسات واقعية لا تكون فيها المصالح الأمنية معرضة للتهديد، حيث يستدعي التدمير المتبادل الإستناد للمبادئ الأساسية للردع النووي سعياً للحفاظ على السلام النسبي<sup>2</sup>. حيث أن ما رفع من حدة النزاع وقاد به إلى المستويات السلبية تضارب مصالح القوى الكبرى المحددة في الخريطة الموالية:

خريطة رقم 06 : التدخل الروسي التركي والإيراني في النزاع – مثيرات التصعيد -



Source : [Source : aljazeera.net/news/international/georgia.2021/09/29](http://aljazeera.net/news/international/georgia.2021/09/29).

من الخريطة يتحدد جلياً تورط كل من روسيا، إيران، وتركيا في النزاع الحدودي في المنطقة، تحت مبرر مرور خطوط الأنابيب النفطية، إضافة لإنظار تأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية على مسار الخطوط بعيداً عن الثالوث المحدد، هذا لا ينفي طبعاً تدخل العديد من الدول المصلحية الأخرى كرومانيا، أوكرانيا، بلغاريا،

<sup>1</sup> Simon Masson , Sandra Rychard , Op.cit.

<sup>2</sup> Hamza Jehangir , " Realism, Liberalism and the possibilities of peace", **International relations studies**, feb 19,2012,university of Salford,available at : [www.e-ir.info/2019/02/19/realism-liberalism&theosibi](http://www.e-ir.info/2019/02/19/realism-liberalism&theosibi).

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

مقدونيا، ألبانيا واليونان. في إطار ما يعرف في الأدبيات السياسية باللعبة الكبرى الرامية إلى إستئثار المتنافسين بنصيب أكبر من الحاصلات النفطية المرتقبة.

حيث يمكن تحليل ديناميكيات التصعيد السلبية من خلال تفريق غلاسل بين تسعة مستويات للتصعيد كحركة مبنية من الأعلى نحو الأسفل، حيث يتم إستدراج أطراف النزاع بفعل ديناميكيات التصعيد السلبية غير الخطية، ضمن سلسلة متتالية من الإنهيارات، سرعان ما تتحدر نحو مستوى متدني، فكلما زاد مستوى التصعيد تطلب الأمر من الطرف المتدخل أن يكون أكثر فعالية وقدرة على التأثير، كما أنّ فعالية التدخل تتضاعف من المستوى الأول م1 إلى المستوى التاسع م9 أين يصبح التدخل إجبارياً<sup>1</sup>.

لذلك: إستناداً للإعتبرات النظرية التي تقدمها أداة تحليل " نموذج التصعيد لغلاسل "، ونظراً للإفتراضات المطروحة من المقاربة الإثنو – واقعية في دراستها للتعقيدات الإثنية " متغير الجماعات الإثنية " لنا أن نحاول عكس الإفتراضات النظرية في شكل قولبة منهجية تعكس ديناميكية النزاع الجيورجي – الأبخازي وفق :

### شكل رقم 11: مستويات التصعيد السلبي وفق نموذج غلاسل للنزاع الجيورجي – الأبخازي



Source : Simon Masson, Sandra Rychard, Op.cit.(بتصرف )

من المخطط : تعكس الإحداثيات (3-5)، ( 5 - 8 ) مبدأ الوساطة التسهيلية في سياق مستويات التصعيد السلبية، حيث تعبر الوساطة عن الجهود التوفيقية بين الأطراف المتنازعة في شكل عمل وقائي يحدد

<sup>1</sup> Simon Masson , Sandra Rychard , Op.cit .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الدور في إيجاد حل مؤقت لوقف إطلاق النار بتبني مجال الوفاق و إعداد الترتيبات الفورية، القائمة على أساس التمايزات الإثنية خاصة بعد سياسات الغلاسنوست و البيروسترويكا في منطقة القوقاز، بتدخل الطرف الروسي في مسعى حمائي بمظلة الوساطة، أدى لفشل شيفرناندزة في تهدئة الأوضاع المنفجرة عقب أحداث 04 أبريل 1989 في العاصمة سوخومي و العاصمة تبيليسي.

في حين تعكس الإحداثيات (6 - 9) مبدأ التحكيم، هذا الأخير بمثابة إجراء يقوم به طرف ثالث بهدف الفصل بين المتنازعين يرتبط بإدعاءات تتعلق بقواعد القانون الدولي، تبني التهديدات المباشرة بالضربات العسكرية المتبادلة بين جيورجيا وأبخازيا إضافة للتدخلات الدولية باستخدام القوة، وهو ما تعبر عنه الإحداثيات (7 - 9). عقب التعقيد الإقليمي المفروض تبعاً للجغرافيا السياسية الدولية في المنطقة ( مركز النفط المستقبلي ) التي حفزت تداخل المشاريع الوطنية وتزايد الإجراءات التدميرية، عقب تفاعلات النزاع وعوامل السياق المتمحورة حول الثقافة، النوع والتقاليد، ما أدى في نهاية المطاف للهاوية<sup>1</sup> ( الحرب الانفصالية في 1992 ).

<sup>1</sup> Archil Gegeshidze , Ivlian Haindrava ,Op.cit , P. 06.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

المبحث الثاني : إيتيمولوجيا النزاعات الإثنية في منطقة البلقان " نموذج كوسوفو " - مدخل ثنائي الأبعاد -

من أكثر الإنتقادات العامة لبناء الدولة، هو أنها تقاس وفق معيار عالمي على أساس نموذج معياري Normative Model للدول الأوروبية الحديثة، التي تتجاهل العامل الزمني والخصوصية المجتمعية، إنطلاقاً أساساً من فكرة بناء السلام الليبرالي Leberal peace building، وهو الطرح الذي ذهب إليه فولكر بويج Volker Boege في المركز الأسترالي لدراسات السلام والنزاع، في تبنيه قناعة أن البناء يكون وفق النمط الغربي من منظور منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية. وهو ما أدى لمقاربة عكسية نحو عدم الإستقرار السياسي، خلق أزمات إقتصادية، هشاشة مادية. ما يعني أن النموذج المعياري للدولة من هذا المنظور غير واقعي<sup>1</sup>. وأحسن نموذج يقرب الصورة التفصيلية هو النزاع في كوسوفو، من منطلق:

### المطلب الأول: الأهمية الجيو - إستراتيجية لمنطقة البلقان

ينبغي التمييز بين منطق التفكير الجيوبوليتيكي ومنطق التفكير الجيو - إستراتيجي، كون أن الأول ينطلق أساساً من الدولة ككيان سياسي وعضوي أما الثاني فينطلق من دراسة إقليم يضم عدد كبير من الدول كإقليم الشرق الأوسط، البلقان، آسيا الوسطى، والقوقاز. كما أن وظيفة الدولة في التفكير الجيوبوليتيكي هي النمو والتوسع، أما في التفكير الجيو - إستراتيجي فهي الجذب، بمعنى جذب قوى إقليمية ودولية للتنافس.

### الفرع الأول : الجيوبوليتيكا و الجيو - إستراتيجية لكوسوفو داخل البلقان

تتبع الأهمية الجيو إستراتيجية للبلقان من أهمية موقعها كونها تجمع بين خصائص البر والبحر، حيث أن شبه جزيرة البلقان تشكل مثلث بين البحر الأدرياتيكي، المتوسط الشرقي والبحر الأسود. حيث شكلت مشهداً متنافراً مع السهول الشمالية التي يخترقها نهر الدانوب وروافده\*. بحيث تعد شبه جزيرة البلقان أكثر إتصالاً بالقارة الأوروبية التي تتمتع بمناخ بحرية وبرية وذات سواحل طويلة نسبياً على البحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأدرياتيكي. كما أنها نقطة عبور رئيسية بين أوروبا الغربية وآسيا الوسطى والقوقاز. فضلاً عن ذلك إقتراب إقليم البلقان من منطقة المضائق التركية وإمتدادها نحو الجزر اليونانية.

<sup>1</sup> Susan Wood Ward, Varieties of state building in the balkans : a case of shifting focus, (From : section 3 ,creating space for transformation actor and levels), P. 315.

\* نهر الدانوب و روافده : مورافا و فاردار و هي أحد روافد الدانوب التي تجري بإتجاه الشمال الغربي ، أما الفاردار فهو رافد الدانوب يجري بإتجاه جنوب شرقي بإتجاه خليج سالونيك .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

أما من الناحية الحضرية يعد إقليم البلقان طريقاً برياً، بحرياً ونهرياً من ملتقى الحضارات نحو بؤرة الصراعات، حيث أدت الجغرافيا إلى إنقسامات داخل البلقان بسبب ظهور عدة دويلات عكست الطبيعة الجبلية للبلقان على حياة السكان الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية. بحيث ساهمت المرتفعات الجبلية في تقسيم البلقان إلى وحدات فيزيولوجية عرقية صغيرة.

- لذلك شكلت منطقة البلقان إحدى أهم مناطق الأزمت كونها ذات أهمية من الناحية الجيو - سياسية، ومن أهم النظم الجيو - بوليتيكية المحلية من الغرب إلى الشرق في شبه جزيرة البلقان:
- البوسنة - كرواتيا: أكثر تطرفاً نحو الغرب، ذات توجهه أطلسي.
  - صربيا: تمتد نحو الشرق، ذات توجهه روسي.
  - بلغاريا: تمتد نحو الشرق، تحمل معها عناصر الليفانتية و تمثل النموذج: تركيا، وأوراسيا.
  - اليونان: تمتد نحو الأرثوذكس داخل المخطط الأطلسي.

بما أن منطقة البلقان تشكل مجموعة معقدة، فإن المنظور الفدرالي - السلافي المشترك يحدد منطقة البلقان في: صربيا، بلغاريا، مقدونيا، الجبل الأسود، البوسنة والهرسك. يمثل الحد الأمثل كونه يجسد إنشاء طبقة تكاملية - عرضية في مناطق متشابكة من الناحية الإثنية، وهو ما أدى لتمايز التركيبة القومية التي شجعت بدورها ظهور المشاريع القومية مثل صربيا الكبرى وكرواتيا الكبرى في ظل الوضع الخاص للتركيبة الإجتماعية لجمهورية البوسنة والهرسك. أما من ناحية منظور الطموحات الأمنية، شكلت البلقان أهمية بالنسبة للدول الإقليمية الكبرى (روسيا - تركيا - إيران) نظير التنافس على الغاز والمعادن<sup>1</sup> من منظور أن الصراع بين القوى العالمية للسيطرة على البلقان يمكن تفحصه من خلال:

- **نظرية القوى البرية:** لصاحبها هالفورد ماكيندر الجغرافي السياسي البريطاني، تسمى بنظرية القلب، حيث قسم فيها ماكيندر العالم إلى ثلاثة أقسام إستراتيجية وهي:

✓ قلب الأرض Heart Land: تظم دول الساحل السوفياتي سابقاً، أوروبا الشرقية، الجزء الشمالي من البلقان.

✓ الهلال الداخلي المحيط بقلب الأرض: يشمل أطراف أوراسيا، أوروبا الغربية ما عدا بريطانيا، إيطاليا، الجزء الجنوبي من منطقة البلقان، العالم الإسلامي في جنوبي آسيا، الهند الصينية، الصين، كوريا. (الإرتطام).

<sup>1</sup> فيان أحمد محمد، نور صبحي عبده، " الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البلقان " ، مجلة كلية المأمون . الجامعة ، العدد : 29 ، 2017 ، ص 39 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ الهلال الخارجي: يحيط بالهلال الداخلي وقلب الأرض، ويشمل أمريكا الشمالية والجنوبية، الجزء الجنوبي لإفريقيا، أستراليا، بريطانيا واليابان.

• **نظرية القوى البحرية:** لصاحبها ألفرد ماهان الذي أكد على أهمية السيطرة على الممرات البحرية، حيث تحقق ذلك من خلال إنشاء أحلاف لتطويق دول الكتلة الشرقية، بمشاركة اليونان وتركيا في منطقة البلقان. حيث بعد نشوب الحروب الداخلية داخل البلقان في البوسنة والهرسك وكوسوفو تمكنت القوى البحرية NATO بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من بسط الهيمنة على منطقة البلقان. أما من ناحية الأهمية الجيو – سياسية لمنطقة البلقان في العلاقات الدولية تتلخص في:

- الحزام الأساسي الذي ينحدر نحو سهوب قارة آسيا إلى البحر المتوسط.
- أهمية جيو – ثقافية لأنها تفصل بين شعوب قارة آسيا وأوروبا .

في حين تعكس كوسوفو دولة غير ساحلية صغيرة تحدها جمهورية يوغوسلافيا (مقدونيا ) من الجنوب، ألبانيا من الغرب، الجبل الأسود من الشمال الغربي، صربيا من الشرق. وعانت من النزاع من بدايات العصر العثماني إلى غاية حرب البلقان الأولى، وإعتبرت دولة هشة وفقاً لتقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي لسنة 2013 من منطلق أن: " المنطقة أو الدولة الهشة لديها قدرة ضعيفة على القيام بوظائف حكومية أساسية، وتفقر للقدرة على تطوير علاقات بناء متبادلة مع المجتمع، وتكون عرضة للصدمات الداخلية والخارجية مثل الأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية"<sup>1</sup>. ويرجع السبب في إختيار نموذج كوسوفو إلى تقرير أجراه فريق دراسة مشترك في مركز

التحليل التابع لكلية الناتو وكلية الطب بجامعة هارفارد **Joint study team from Nato JALLC** **Joint Analysis & Lesson Learned centre and harvard Medical School**، في ثلاث

نقاط مشتركة وفق:

- كوسوفو دولة هشة تأثر نظامها الصحي بسبب حرب 1999 جراء سياسات التطهير العرقي.
- إستجابة عالمية للأزمة بمشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بما في ذلك الأمم المتحدة، اللجنة الدولية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE، وزارة الصحة MOH.
- تدخل قوات متعددة الجنسيات بما فيها حفظ السلام، بناء السلام وسيادة القانون<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> " The kosovo case study ", **working paper of the collaborative NATO-Havard project** , "towards a comprehensive response to health system strengthening in crisis – affected fragile state", havard medical school department of global health and social medicine ,2013,P.12.

<sup>2</sup> Ibid, P.13.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### الفرع الثاني : التركيب الإثنو – جغرافي وأثره في إستقرار البلقان

تعود الجذور التاريخية للمجموعات العرقية لسكان إقليم البلقان لعدة مجموعات ( هندو-أوروبية)، بحيث شكلت الطبيعة الطبوغرافية للمنطقة دورًا في تشجيع الفصل بين المجموعات العرقية، بدعم من سياسات الحكومات التي حكمت البلقان وساعدت بدورها على عدم إندماج المجموعات العرقية التي حفزت النزاعات والحروب الأهلية.

من أهم المجموعات العرقية التي إستقرت في البلقان:

- اليونانيين: كأقدم الشعوب التي جاءت للبلقان من آسيا الصغرى، ثم جزيرة كريت وشواطئ البحر الأسود.
- الأتراك: يتركزون في الجزء الشرقي من البلقان سواء في الجانب الأوروبي من تركيا أو بلغاريا.
- الرومانيين: يتركزون في الجزء الشمالي من البلقان ( رومانيا ) .
- البلغار: يتركزون في الجزء الشرقي من البلقان ( بلغاريا ) .
- العجر: يتركزون في الجزء الشمالي الغربي من البلقان ( المجر ) .
- الألبان: يتركزون في جنوب غربي البلقان ( أغلبية مسلمة ) .
- السلاف: يتشكلون من الصرب، البلغار، الكروات، سلوفينيا، البوسنة ومقدونيا<sup>1</sup> .

### جدول رقم 11 : الوحدات السياسية في البلقان وتركيبهم الإثنوغرافي – التداخل العرقي، اللغوي والديني\*

الدولة	المساحة	السكان	الأعراق	النسبة	الديانة	النسبة	اللغة
البوسنة و الهرسك	51 129	4 448 500	بوسنيين	48	الإسلام	45	اللغة الكرواتية و الصربية
			صرب	37.1	الأرثوذكس	36	
			كروات	14.3	كاثوليك	15	
			أخرى	0.3	بروتستانت أخرى	01 03	
كرواتيا	56 542	439 751	كروات		رومانية	82.2	إنجليزية

<sup>1</sup> فيان أحمد محمد، نور صبحي عبده، المرجع السابق الذكر، ص 39 .

\* كانت منطقة البلقان تتألف قبل الجمهوريات اليوغوسلافية من : يوغوسلافيا، رومانيا، بلغاريا، المجر، ألبانيا، اليونان، و الجانب الأوروبي من تركيا. و بعد تفكك الجمهورية اليوغوسلافية ظهرت الوحدات السياسية : صربيا، مونتغرو، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة، الهرسك، و مقدونيا .

\* ما يعني أن الإختلافات العرقية و الدينية أسوء إستعمالها في الماضي بسبب النخب الحاكمة الداخلية المدعومة من قوى خارجية و من أسباب النزاعات : الواقع الجغرافي لمنطقة البلقان الي خلق العزلة و التمييز الثقافي، إنهيار النظام الشيوعي و نشوب النزاع الإثني بين الأطراف بسبب عوامل سياسية و إقتصادية، ظهور الحركات الإستقلالية المطالبة بالإستقلال و التوجه نحو الديمقراطية، الصراع داخل الإتحاد السوفياتي بسبب تمسك الصرب بالسيطرة على الإتحاد، محاولة القوميات غير الصربية الحصول على إستقلالها، إشتعال القتال في البوسنة و الهرسك نتيجة التصادم بين القوميات .

الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

	8	كاثوليكية	غير					
ألمانية	4.44	أرثوذكسية شرقية	ثابتة	صرب				
إيطالية	1.47	إسلام		كروات+صرب				
فرنسية	1.34	بروتستانت	غير	أخرى				
روسية	4.57	ملحد	ثابتة					
إسبانية	3.24	غير مثبت						
/	57.8	كاثوليك	89	السلوفنيين	1 932 917	20243	سلوفينيا	
	2.4	إسلام	10	كروات+صرب+بوسنة				
	2.3	أرثوذكس	0.5	مجر + إيطاليا				
	0.9	بروتستانت						
يونانية	98	كاثوليك	93	إغريق	31 064 534	131 940	اليونان	
	1.3	إسلام	7	ألبان+أرمن+أتراك				
	0.7	أرثوذكس						
ألبانية	70	إسلام	97.6	ألبانيين	3 544 871	28 747	ألبانيا	
	نسبة	كاثوليك	1.17	يونان				
	99 %	أرثوذكس	0.23	مقدونيا+عجر+بلغار+صرب				
صربية	3	إسلام	83.3	صربيا	/	/	صربيا	
	22 +	كاثوليك	3.5	هنغاريا				
	لغة مختلفة	1	بروتستانت	13	أخرى			
		1.1	ملحدين					
		4.07	غير مثبت					
		05	أرثوذكس صرب					
		1.33	بروتستانت					
صربية	68	أرثوذكس	/	/	/	/	الجبل الأسود	
	32	مسلمين ألبان						
ألبانية + تركية	64.8	أرثوذكس	64.2	مقدونيين	2 054 800	24 333	مقدونيا	
	33.3	إسلام	02	ألبان				
	1.6	أخرى	3.9	أتراك				
	0.3	كاثوليك	2.7	رومانيين				
	/	/	4.01	غير مثبت				

المصدر: فيان أحمد محمد، نور صبحي عبده، المرجع السابق الذكر، ص 17.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### الفرع الثالث: جدلية التاريخ و الجغرافيا

تعددت أسباب النزاع الدولي ودوافعه في منطقة البلقان، بحيث تداخلت المعطيات جراء المتغيرات الزمانية والمكانية، و توفر مقومات القوة والقدرة، فإستناداً لذلك حدد موريس دوفرليه عوامل النزاع ولخصها في: عوامل إيدولوجية، نفسية، ديمغرافية، إجتماعية وثقافية إضافة لعامل جدلية التاريخ والجغرافيا:

- فإذا كانت يوغوسلافيا تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة أوروبا، وتبلغ مساحتها 255 804 كم<sup>2</sup> في حدود برية مع كل من إيطاليا، النمسا، هنغاريا، رومانيا، اليونان و ألبانيا.
- و كوسوفو تقع جنوب جمهورية صربيا حالياً، تجاور كل من مقدونيا، ألبانيا، و الجبل الأسود و تبلغ مساحتها 10 887 كم<sup>2</sup>.

خريطة رقم 07. جدلية التاريخ و الجغرافيا كسبب مباشر للنزاع في كوسوفو-صربيا و الجبل الأسود-



المصدر: محمد عبد العاطي، كوسوفو: الطريق نحو تقرير المصير، نقلا عن الموقع:

<https://www.aljazeera.net/specialfiles>

من الخريطة وبتوظيف عامل التاريخ – الجغرافيا يمكن لنا تحديد المحطات التاريخية البارزة المضطربة

أساساً بين صربيا - كوسوفو وفق:

- **المحطات الكلاسيكية:** في القرن السابع إستوطنت القبائل السلافية المنطقة، بحيث تم إعتناقهم للمسيحية، ما حفز تحول كوسوفو كمركز لمملكة صربية في القرن الثاني عشر، إنجر عنها هيمنة الأتراك و تغير التكوين الإثني لمصلحة الألبان والمسلمين. أما بعد الحرب البلقانية سيطرت صربيا على كوسوفو، وتم رسمياً في 1946 إعلان دستور جمهورية يوغوسلافيا الإشتراكية الفدرالية تكون فيه كوسوفو تابعة إقليمياً للفدرالية. لكن بعد وصول سلوبودان ميلوفيتش في 1989 كرئيس لصربيا فرض مراجعة الدستور الصربي وقام بإلغاء الحكم الذاتي لإقليم كوسوفو.
- **1990 - 1999:** القادة الألبان في كوسوفو يعلنون الإستقلال عن صربيا، والحكومة في بلغراد ترد بحل حكومة بريشيتنا ( عاصمة كوسوفو )، تلتها مباشرة إعلان كل من البوسنة، كرواتيا، سلوفينيا إستقلالها

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

عن صربيا. أدت في 1992 إلى إندلاع حرب البلقان، وانتخاب إبراهيم روغوفًا رئيسًا لجمهورية كوسوفو. يدعم تشكل جيش تحرير كوسوفو التي شجعت حركات التمرد ضد القوات الصربية.

• 2005 - 2007: تبنى برلمان كوسوفو قرارًا قائمًا على إقامة دولة مستقلة من جانب واحد، وهو القرار الذي دعمته أمريكا وأوروبا في مجلس الأمن وعارضته روسيا<sup>1</sup>.

من بين أحد الجوانب البارزة في النزاع في كوسوفو، هو مدى إستخدام العامل التاريخي كمفسر للنزاع لإجراء تبريري لتأمين السيطرة، بحيث ما يستقى من النزاعات في منطقة البلقان أنه لا يوجد نموذج واحد لبناء الدولة ولا معيار واحد للحكم على فشل الدولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : مثيرات التصعيد في البلقان

تواجه دول البلقان عددًا من التحديات التي تهدد الإستقرار على المستويين الداخلي، وعلى مستوى التحديات الأمنية بشكل عام، ومن أهم بؤر التوتر ما يتضح وفق:

#### **الفرع الأول : مجريات النزاع التفصيلية في منطقة البلقان – كوسوفو -**

#### كوسوفو في يوغوسلافيا: قبل النزاع الانفصالي

عقب إنهيار النمسا والمجر في 1918 أصبحت كوسوفو جزء من الصرب مع كرواتيا تحت حكم صربي، بحيث بذلت صربيا مجهودات واسعة للسيطرة وبسط النفوذ، بغية تخفيف العرقية الألبانية الأغلبية في المنطقة، فتم الإعلان عن إمبراطورية ألكسندوفيتش في 1929 الذي تم إغتياله في 1934 من قبل مقدونيا. من ثمة إحتلت إيطاليا ألبانيا في 1939، وغزت ألمانيا يوغوسلافيا في 06 أبريل 1941. وإنهارت قوة الجيش اليوغوسلافي وتم تضمين كوسوفو في ألبانيا وجزء في بلغاريا. وبالتالي أصبحت كوسوفو موقعًا للقتال الدموي بين الصرب والشيوعيين، والإحتلال الألماني والإيطالي. في 1944 إستولى الحزبيون على كوسوفو ودخلوا في نزاعات مع الألبان. وفي 1945 أعطت الحكومة الشيوعية المنتصرة بقيادة جوزيف بروز تيتو كوسوفو حدودها الحالية، وجعلتها من بين المقاطعتين اللتين تتمتعان بالحكم الذاتي داخل صربيا كأكثر جمهورية. وعلى الرغم من إستقلالها الإسمي ظلت كوسوفو تحت السيطرة الصربية حتى سنة 1966، أين قام جوزيف بروز تيتو بعزل قائد الشرطة العسكرية ألكسندروفيتش، وبدأ بروز تيتو في تغيير سياسته إتجاه الألبان العرقيين من القمع على

<sup>1</sup> طالب حسين حافظ ، " إستقلال كوسوفو و نهاية الصراع في يوغوسلافيا " ، مجلة كلية الآداب ، العدد 98 ، مركز الدراسات الدولية ، قسم الدراسات الأوروبية جامعة بغداد ، ص 63.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

المصالحة. وفي 1968 دعى المتظاهرون من أصل ألباني إلى منح كوسوفو المساواة مع صربيا. ثم تحولت للعنف بممارسات الشرطة. وفي 1974 تبنت يوغوسلافيا دستورًا جديدًا أعطى حق المساواة داخل يوغوسلافيا مع صربيا، مقابل تبني الألبان العرقيين مناصب قيادية في الحكومة المحلية والإقتصاد. بحيث تلقت كوسوفو إعانات كبيرة كجزء من خطة المعادلة في المستويات التنموية لتتنامى بعد ذلك أصوات كوسوفو بالإنفصال عن صربيا ووضعها كجمهورية مستقلة في يوغوسلافيا مع المطالبة بتمثيل أكبر في الهيئات الإتحادية والرسمية للمساواة مع صربيا. وهو ما أدى لإرتفاع القومية وتنامي الأحقاد بين ألبانيا – الصرب وكوسوفو<sup>1</sup>.

كوسوفو وإنهيار يوغوسلافيا :

بعد وفاة جوزيف بروز تيتو 1980 تعرض النظام السياسي اللامركزي للفشل وزادت حدة النزاعات على السلطة، خاصة بعد تنامي دور النخبة السياسية اليوغوسلافية مقابل قوة القومية الألبانية، حيث في 1981 أدى تصاعد الإحتجاج على الظروف البيئية في **جامعة بريشتينا Pristina University** إلى أعمال الشغب، حيث تنامت المطالب بوضع جمهورية كوسوفو والطرف الآخر إلى الإتحاد مع ألبانيا. وتم إخماد المظاهرات وأعمال الشغب على يد الشرطة الصربية والجيش اليوغوسلافي مما أدى للقتل.

**خريطة رقم 08 : التداخل الصربي – الكوسوفي ( تبادل المصالح لتحقيق المطالب )**



**Source : Himni Kosoves, Albanais, serbe : ansi que bosniaque et turc dans certaines municipalités, available at : <https://www.touteurope.eu/pays/kosovo/>**

تنامت مخاوف الصرب في مطالبة الألبان بالإنفصال عن يوغوسلافيا، ففي 1987 إستغل أحد القادة الصرب قضية كوسوفو كنقطة إنطلاق إلى السلطة، بعد ذلك ألقى مسؤول الحزب الشيوعي الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش خطابًا مثيرًا للصرع في كوسوفو، لينتخب كرئيس لصربيا وتولى زمام الأمور في 1989، وإقتراح تعديل الدستور من منطلق مصالح صربيا، كما دعمته الحكومة الألبانية، الشرطة، المؤسسات ووسائل الإعلام. بحيث طرد الموظفين من المؤسسات التعليمية وإستبدلهم بالصرب ما أدى للاعدالة التوزيعية.

<sup>1</sup> Ibid, P.04-05.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

خريطة رقم 09 : بؤرة النزاع الدموي في كوسوفو - التفكك الإثني و الإمتداد الحدودي -



Source : <https://www.aljazeera.net/news/international/2021/09/21>.

يتضح جلياً من خلال توظيف هذه الخريطة أن سياسة Milosovic تلقت معارضة كبيرة فـ في سلوفينيا، كرواتيا، ما أدى لتفكك يوغوسلافيا في 1999، مع إحتكار الألبان العرقيين للمؤسسات العامة، عقب إنفصال سلوفينيا وكرواتيا عن يوغوسلافيا في 1991، مقابل إنضمام الصرب لقوات الجيش اليوغوسلافي، تم على إثره إعلان جديد لإستقلال كوسوفو في 19 أكتوبر 1991. بعدها تم إنتخاب إبراهيم روغوبا Ibrahim Rugova في 1995، حيث قام إتفاق دايتون للسلام Dayton Peace بإنهاء الحرب في البوسنة، ورفعت على إثره العقوبات على صربيا والجبل الأسود. مقابل تهميش كوسوفو، ما يعني التحول نحو العنف في 1996، وتكررت أحداث العنف في 28 فيفري 1998 بين الصرب وكوسوفو<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : أسباب مختلفة - متفرقات -

- عدم إنضمام دول إقليم البلقان إلى الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو: يتمثل ذلك في عزل المنطقة عن إقليمها وعن المؤسسات والتحالفات الدولية بسبب مواصلة بروكسل فرض الشروط التعجيزية التي تتطلب وتستوجب إصلاحات مؤسسة - قانونية. وهو ما حفز موجات الهجرة نحو بلدان أوروربـ الغربية، أمريكا، أستراليا ونيوزلندا.
- تراجع إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي وضعف دورها السياسي: نتيجة الضعف الواضح في أداء المؤسسات السياسية، الأسواق المالية الأوروبية، تراجع مؤشرات النمو وتهاوي البنوك الرئيسية في اليونان.

<sup>1</sup> Ibid, P.04-05.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- تعثر البنى الإجتماعية وإحداث خلاف بين السلطة والشعب: وهو ما أثر بشكل مباشر على توحيد سياسات الإتحاد الأوروبي الخارجية خاصة بريطانيا - فرنسا - ألمانيا، ومواقفه الضعيفة إتجاه عديد القضايا الدولية\*.
- بطء إعادة هيكلة بناء الدولة: فعملية بناء الدولة وإنشاء مؤسسات قوية يحكمها القانون مشوبة بضعف وتردد واضحين على الصعيدين الداخلي والخارجي، متجاوزة بذلك مخاطر التفكك والإنقسام مثل: البوسنة، الهرسك، كوسوفو .
- سوء الوضع السياسي في البلقان: حيث أن أغلب الأجنات قومية وذلك في ظل أوضاع إقتصادية صعبة جدا، إضافة لتفشي الفساد المالي، عدم مسايرة القوانين، ومحدودية إصلاح جهاز القضاء مما أدى لبروز جماعات متعصبة تغذي التطرف السياسي.

**خريطة رقم 10 : سوء الأوضاع السياسية في منطقة البلقان – من كوسوفو الجزء نحو الكل -**



Source : <https://www.aljazeera.net/news/international/2021/09/29>.

**من الخريطة:** يتضح أن سوء الوضع السياسي في كوسوفو، أثر بصفة مباشرة كدرجة مبدئية على كل من الجبل الأسود، يوغوسلافيا، وفوجفوديا على المستوى الداخلي، ليصبح النزاع حدودياً على المستوى الخارجي، بمعنى أكثر خطورة من ذي قبل، عقب إمتداده للبوسنة والهرسك، بلغاريا، ورومانيا. وتتحدد إنعكاسات ذلك من خلال:

\* الأدوار الخارجية المطروحة على الإتحاد في حل الأزمات الخارجية و على رأسها الأزمة الأوكرانية ، دور الإتحاد الضعيف على جبهات دولية أخرى مثل موقفه من القضية الفلسطينية ، دول الربيع العربي، و كذا غياب وحدة الموقف السياسي على صعيد صناعة القرار السياسي الخارجي في حل الأزمات خاصة على المستوى العسكري ، كما أسهم كل هذا في إبراز عدم التجانس بين مواقف دول الإتحاد خاصة فرنسا و ألمانيا .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- الإدماج البطيء: حيث لم تتجح القوى السياسية في دول البلقان في تشكيل حكومات إئتلافية قوية وقادرة على مواجهة التحديات المطروحة، إضافة لهشاشة الإئتلافات المتشكلة التي تشكو من ضعف المشروعية الشعبية جراء تشجيع الرشوة والمحسوبية وغياب الثقة.
- تغذية مظاهر التفرقة العنصرية: تقوم السياسات التعليمية، الإجتماعية والإقتصادية المنتهجة من قبل الأحزاب الحاكمة في دول البلقان على تشجيع مظاهر التفرقة بين المجموعات الإثنية<sup>1</sup> .\*\*
- تحول الأجندة القومية إلى سياسة حكومية: نتيجة صعود ميلوسوفيتش وممارساته الإضطهادية\* التي حولت القضية إلى قضية مركزية وليس فقط الرغبة في الإستقلال خاصة مع ما يعرف بالصحة الوطنية الألبانية **Albanian National Awakening** التي حلت وضعية النمو الإقتصادي مقابل ممارسة سياسات التضيق على بقية الدويلات كصربيا التي عانت من فرض الضرائب<sup>2</sup>.
- تعقيد النزاعات بين المجموعات **The Complexity of Inter-Group Conflict**: ذلك أن التعامل مع النزاعات العرقية يتطلب بداية تحليل ثلاث مستويات: الأفراد **Individuals**، المجموعات **Groups** والإجراءات الجماعية **Collective Actors** سعياً لرسم خريطة الإعتماد المتبادل. لذلك فمن وجهة نظر تجريبية للنزاعات في البلقان نجد أن التعاون الرأسي بين المجموعة العرقية فعال، أما التعاون الأفقي يشكل تهديداً محتملاً للإستقرار. وهو ما يعبر عنه بتطبيق النموذج العقلاني التجريبي على النزاعات في البلقان .

<sup>1</sup> فيان أحمد محمد ، نور صبحي عبده ، المرجع السابق الذكر ، ص 30.

\*\* فداخل المؤسسات التعليمية مثلاً نجد عدداً من بلدان صربيا، البوسنة، الهرسك، كوسوفو، مقدونيا و كرواتيا مدارس تعليم أساسي تعتمد منهجين تعليميين أو أكثر بدعوى إستجابتها للإختلاف و التنوع الإثني و العرقي لتلاميذها. مع فصل الأطفال الأرثوذكس و الكاثوليك عن المسلمين في صفوف مستقلة . كما نجد مدارس أخرى تفصل التلاميذ المنتمين لأقليات عرقية أخرى مثل : العجر ، الرومان عن غيرهم من التلاميذ . هذه الأجواء العنصرية التي تعيشها الأجيال تنمي روح العنصرية و الكراهية ، مما يجعل مستقبل هؤلاء مهدداً بالإنتهاء . كما أن السياسة التي تتبعها الدولة تفصل بين الإثنيات و الأعراق و الديانات على مستوى الزواج، مكان الإقامة و حتى داخل الدولة الواحدة على غرار : البوسنة، كوسوفو ، الهرسك و مقدونيا .

\* يمكن في هذا الصدد تقسيم إستراتيجية ميلوزفيتش إلى ثلاث نقاط محورية : 1- تفتيت الجزء المتبقي من يوغوسلافيا ( صربيا-الجبل الأسود-فويودينا)، زعزعة الإستقرار المباشر لجزيرة كوسوفو ( مقدونيا و ألبانيا ) ، التأثير السلبي على الجهات الإقليمية المعنية ( بلغاريا، رومانيا، و اليونان ). بمعنى أن ملخص الحروب اليوغوسلافية يتمحور حول مركزين رئيسيين : 1- صراع الطبقة الشمالية **Northern Tier Conflict** و يضم المحيط، البوسنة، صربيا و كرواتيا . 2- صراع الطبقة الجنوبية في كوسوفو **southern Tier Conflict** و يضم صربيا، مقدونيا، ألبانيا، بلغاريا، و اليونان .

<sup>2</sup> **The** "conflict international response lesson learned the independent international commission on kosovo", **kosovo report** ,Oxford university press, new york ,2000,P.33.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- ألعاب الفريق وتناقشها المنطقي Analyzing Team Games and Their rational logic consistency: وفق نموذج لعبة وحدوي - وحدوي<sup>1</sup> Unitary Team، كعرق وليس كأفراد ودراسة السلوكيات المقصودة التي عادة ما تحمل تحالفات عرقية لتعظيم الفوائد، وتحفيز التنافسية ضمن القرار المشترك. وهو ما عبرت عنه أزمة اللاجئين في البلقان بسبب عدم الثقة المتبادلة والحدود المتنازع عليها. مما خلق موجات هجرة غير شرعية اجتاحت القارة الأوروبية بصفة عامة خاصة في صربيا وكرواتيا من خلال حروبهما الخطابية المتبادلة. وهو ما أثار المخاوف الأمنية في المنطقة خاصة عقب 2015<sup>2</sup>.

- من بين أهم العوامل المغذية للنزاع في البلقان هو ضعف المجتمع المدني، بحيث أن كافة وسائل الإعلام والشباب والرياضة والمنظمات كانت عبارة عن فروع للنظام الشيوعي، وكانت تستخدم كوسيلة لحشد الدعم والتوافق حول إيديولوجية الدولة والنظام السياسي. كما لعبت الجمعيات الدينية دورًا في المساهمة في زيادة توريق النزاع والتعبئة حول الهوية العرقية، خاصة ذات الإنتماءات الدينية (الأرثوذكسية، المسلمة، الكاثوليكية<sup>3</sup>).

- من بين محركات الهشاشة Drivers of Fragility أوضح تقرير Freedom House صورة نمطية للوضع في منطقة البلقان مفاده أن القوميون في سباق نحو القاع Nationalists are in a race to the bottom، إعتقادًا على وحدة الإستخبارات الإقتصادية والسعي لتدمير المعارضة السياسية من خلال التدخل في قضايا الفساد، القضاء، التلاعب بمؤسسات الدولة، المحسوبة. حيث أن تعزيز قاعدة القانون لا يزال يشكل تحديًا رئيسيًا<sup>4</sup>. وبما أن غالبية الدول مستقلة حديثًا أدت هذه الهشاشة لضعف المؤسسات وخلق توترات عرقية جديدة مدعومة بإحتجاجات إجتماعية تستغل لأغراض سياسية، أثر فيها صراع التنافس على الزعامة الإقليمية Regional Leader كأهم معيقات التعاون الإقليمي، وهذا مرتبط بجهود إعادة الإعمار، تعزيز القدرة المؤسسية، تنمية السلطات المحلية والمجتمع المدني. سعيًا للقضاء

<sup>1</sup> Dorhan Jano , " Ethnic Conflicts in the Balkans as a collective action problem : Does Rational Solutions need normative evaluations ? ", **Analytical journal** , vol2,issue 2,economic & political sciences, university of milan,italy, January 2009,P. 8.

<sup>2</sup> Senada Selo sabic, " The impact of the refugee crisis in the balkans : a drift towards security ", **journal of regional security** , belgrade centre for security policy,P.51.

<sup>3</sup> Raffaele marchetti , Nathalie Tocci, **civil society conflicts and the politisation of human rights** ,( united nations university press, tokyo ,2011), P.71.

<sup>4</sup> Sabina Lange & Others, **Resilience in the western balkans**.( EU Institute For security studies, 2017),P.60.



## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الإدراك الإستراتيجي الأمريكي، لكونها منطقة عدم إستقرار، تقع ضمن المصالح الحيوية لحلفائها تركيا، اليونان ألمانيا وإيطاليا.

وفق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للولايات الأمريكية هدفان إستراتيجيان:

- **الهدف الأول:** بناء تكامل أوروبي حقيقي، بتدارك مثيرات مشروع مارشال وحلف الناتو.
- **الهدف الثاني:** العمل مع الحلفاء عبر الأطلسي لمواجهة التحديات الجديدة، فعدم الإستقرار البلقاني يهدد الأمن الأوروبي، وهو ما يبرر تدخل الولايات المتحدة في البوسنة والهرسك وكوسوفو، من خلال<sup>1</sup>:
- ❖ **سياسة الإحتواء الجديدة:** بتطبيق فحوى عملية الإحتواء والعمل على تطهير إقليم البلقان من النخب الحاكمة، ذات النزعة القومية المتطرفة التي تحاول إعادة تأسيس النزعة العرقية .
- ❖ **إقامة القاعدة العسكرية :** تجمع كوسوفو بإثني عشر 12 دولة محيطة بها، التي سعى نحوها حلفاء الناتو من مقدونيا، إلى مجموعة دول البلطيق شمالاً إلى حدود روسيا لتكتمل سياسة الإحتواء الجديدة على روسيا<sup>2</sup>.

- **الإستراتيجية الروسية الكبرى في منطقة البلقان:** تمثل البلقان مجالاً حيويًا للنفوذ الروسي وعمقًا إستراتيجيًا للأمن القومي، حيث أن الأحداث المتتالية في المنطقة أثارت رد فعل روسي متشدد لإرتباطه بالأمن القومي مباشرة، وتأتي معارضة روسيا لإستقلال إقليم كوسوفو إلى عدة إعتبارات من منطلق أن صربيا تشكل الحليف التاريخي لروسيا، فضلاً عن أن منطقة البلقان تشكل منطقة ذات مصالح حيوية إستراتيجية يجب أن تكون بعيدة عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للمصالح الروسية - الصربية المشتركة المتمثلة أساساً في إنشاء شركة نفط مشتركة لتخزين الغاز الروسي في الأراضي الصربية<sup>3</sup>.

قائمة على مكونات تكتيكية تتلخص في النقاط التالية :

- قيام الكرملين على إبقاء بعض القضايا عالقة في البلقان كبؤر توتر مؤقتة (منع إلتحاق مقدونيا من تحقيق شروط إنضمامها للإتحاد الأوروبي، حلف الناتو، صربيا والجبل الأسود).

<sup>1</sup> فيان أحمد محمد، نور صبحي عيده ، المرجع السابق الذكر ، ص 30.

<sup>2</sup> فهد عبد الرحمان بن حمد آل ثاني ، " البلقان : مفتاح السيطرة العالمية - دراسة جيوسياسية عن منطقة البلقان " . مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية، جامعة قطر ، العدد 24، 2001، ص 315.

<sup>3</sup> طالب حسين حافظ، المرجع السابق الذكر ، ص 92 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- دعم الكرملين المشبوه لمشروع ريبوبليكا صربيا، وتهديده المتواصل بفصل الكيان البوسني عن دولة البوسنة والهرسك.
- قيام روسيا بدور مؤثر على العامل الإثني، حيث إعتبرتها موسكو ورقة ضغط تسمح لها بالتدخل في شؤون المنطقة<sup>1</sup>.
- **الدور الأوروبي**: شكل التدخل الأوروبي في منطقة البلقان رغبة في القضاء على آخر معازل الأنظمة الإشتراكية - الشيوعية في أوروبا الشرقية والمتمثلة في يوغوسلافيا الإتحادية\*، حيث حدثت عدة خلافات بين دول الإتحاد الأوروبي عقب إستقلال كوسوفو، كما إعترفت بعض الدول الأوروبية بالدولة الجديدة وعارضت غالبية الدول الأخرى<sup>2</sup>.
- **مواقف أخرى**: تنوعت مواقف الدول الإسلامية بين التأييد والرفض والصمت، ففي البداية إعترفت ثلاث دول إسلامية فقط بإستقلال كوسوفو: تركيا، ألبانيا وأفغانستان. تركيا بهدف فتح الباب لقبوص الشمالية لإعادة طرح قضيتها مع التخوف من تشجيع أكرادها وأكراد العراق للإستقلال. أما ألبانيا رغبة في ضم ألبان كوسوفو إليها. أما الدول الراضة فهي إندونيسيا، البوسنة والهرسك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فيان أحمد محمد، نور صبحي عبده ، المرجع السابق الذكر ، ص 30.

\* إن النقاط المشتركة التي إتسمت بها مواقف الدول الأوروبية لا تعني عدم وجود تباين في مصالح كل دولة منها على حدى، بناءً على الخلفيات التاريخية، الجغرافية، والعرقية ، و لكن شدة هذا الإختلاف لم تصل إلى درجة التناقض العنيف، و لم تمنع من التوصل إلى إطار حدود التعامل .

<sup>2</sup> نادية مصطفى، "حرب كوسوفو في التوازنات الأوروبية و العالمية الجديدة" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 245، بيروت، 1999، ص 140.

\* الدول المؤيدة : بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، و إيطاليا . و الدول المعارضة : اليونان ، قبرص ، إسبانيا ، بلغاريا ، رومانيا ، سلوفاكيا ، حيث في ذات السياق راهنت صربيا و روسيا على الإئقسام داخل الإتحاد الأوروبي عقب إستقلال كوسوفو..

<sup>3</sup> طالب حسين حافظ ، المرجع السابق الذكر ، ص 92.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### المبحث الثالث : التهديدات الأمنية – الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي \* التنظي الأمني الحدودي\*

من الصعب جدًا التعامل مع التهديدات الأمنية سواء التماثلية منها أو اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي كونها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بخصوصية مجتمعية دقيقة، نعبّر عنها في إطار فسيقساء العلاقات الداخلية وتأثيرات العوامل الخارجية، لذلك إعتدنا في الدراسة على نموذج موحد بناءً على معيار جغرافي يتشكل من مالي، النيجر، التشاد، السودان، جنوب السودان، وجنوب الجزائر، كونه يحوي كافة المتغيرات اللازمة للبحث. ويكون ذلك من خلال:

### المطلب الأول : الوصف – الموقع والانتماعات

تمتاز النزاعات الإثنية في إفريقيا بدرجة كبيرة من التعقيد، لذلك من الصعوبة حصر العوامل المؤدية لها جراء كثافتها العالية، كونها عوامل متداخلة مع بعضها البعض:

### الفرع الأول : التعدد اللغوي والديني والإثني

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط الخصوصية سواء كانت إثنية، لغوية ودينية. فعلى صعيد التعددية اللغوية يوجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة حسب تقرير اليونسكو. وقد قسم عالم اللغة الأمريكي جوزيف غرينبرغ في دراسته الصادرة في 1963 اللغات الإفريقية إلى أربع فئات رئيسية متفرعة: اللغة النيجيرية\*\*، الكونغولية، اللغة النيلية الصحراوية، اللغة الخوسانية الحامية، اللغة الكردفانية<sup>1</sup>.

### جدول رقم 12 : الجماعات اللغوية في منطقة الساحل الإفريقي و تحديدها الجغرافي

الجماعة اللغوية	الإقليم المتواجدة به
التشادية	الساحل الأوسط
الكوشية	إثيوبيا ، كينيا ، القرن الإفريقي
السامية	إثيوبيا ، إفريقيا الشمالية
الفولاني	وسط نيجيريا ، الكونغو الديمقراطية
السانجو	إفريقيا الوسطى
السوايلية	الكاميرون ، الغابون
لغات البانتو	أنجولا – زامبيا – موزنبيق – كينيا الجنوبية – السودان – إفريقيا الجنوبية .

المصدر : حمدي عبد الرحمان حسن، التعددية و أزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية ، (مصر : مركز دراسات المستقبل

العربي، سلسلة أوراق إفريقية، 1996)، ص 33.

\* تعد اللغة النيجيرية الكونغولية اللغة الأكثر إنتشارًا في إفريقيا، و تقسم إلى ست مجموعات مجموعة الأطلسي الغربية التي نظم 43 لغة، مجموعة الماندي نظم 26 لغة، مجموعة الفور نظم 79 لغة، مجموعة الكوا73 لغة ثانوية، مجموعة الأدامو الشرقية 113 لغة ، مجموعة البينوية 700 لغة، مجموعة البينجو، و مجموعة المورمادي.

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمان حسن، المرجع السابق الذكر، ص 32 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

أما على صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الإفريقي تعددًا وتنوعًا في المعتقدات، فالى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية. فبالرغم من التعددية اللغوية والدينية فإن التعددية الإثنية هي النمط الأهم في المجتمعات الإفريقية، بحيث تتميز بأربعة خصائص:

- تتميز الرابطة الإثنية عن غيرها من الروابط بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة " أساس الوعي بالذات".
- تتميز الجماعة الإثنية بوجود إيمان جماعي بمجموعة من القيم، الولاءات والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي ضمن القبيلة .
- تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، وهو ما يحفز النزاعات الإثنية داخل كل جماعة إثنية، مما يعقد ظاهرة التعددية .
- تتلاءم الجماعة الإثنية مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية " ولاء الفرد للقبيلة مقابل الولاء للدولة<sup>1</sup> " .

### الفرع الثاني : النزاع الحدودي في منطقة الساحل الإفريقي – النموذج المالي -

بناءً على نظرية الحاجيات الإنسانية وبناءً على الأولويات الرئيسية إزدادت حدة أنشطة الجماعات المسلحة، حيث إستمرت الهجمات ضد المجتمعات المحلية، خلقت بدورها حوادث منتظمة للعنف، والنزوح المستمر بين مالي - النيجر بتفاعل الجماعات الإسلامية، الميليشيات المحلية، تقاوم التوترات بين المجتمعات وتهيئة أرضية للنزاع بين المجتمعات المحلية ، وهو ما توضحه الخريطة المدرجة أدناه:

### خريطة رقم 11 : تأثير تنظيم القاعدة على الإمتداد الحدودي للنزاع في منطقة الساحل الإفريقي



المصدر: سي الطاهر قاضي، الإهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، نقلا عن: <https://www.politics-29/09/2021/dz.com/%D8>

<https://www.politics-29/09/2021/dz.com/%D8>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 153.

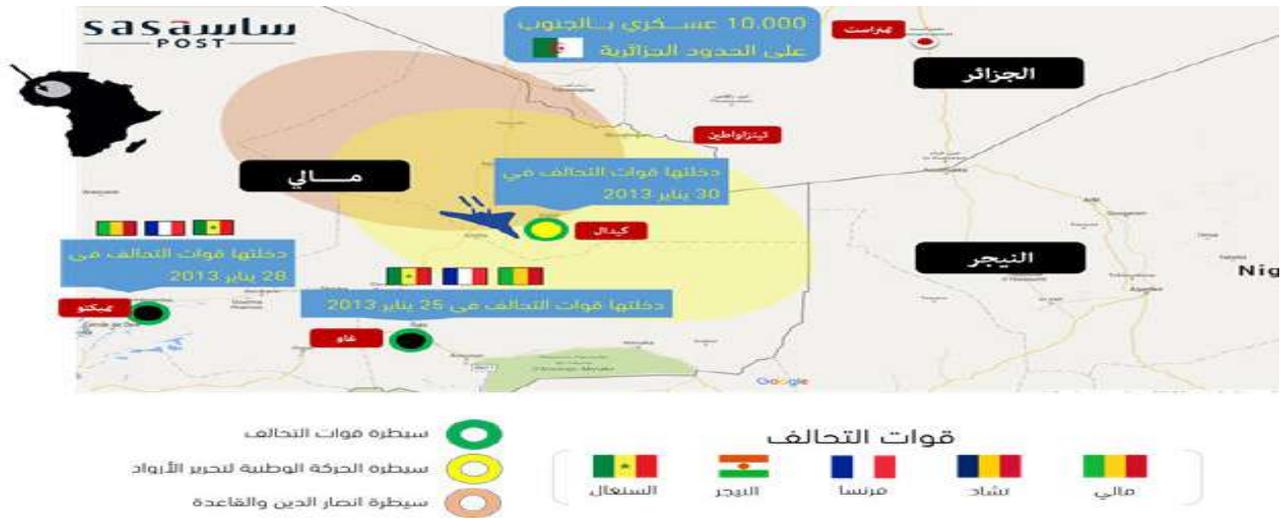
## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

حيثيات النزاع الحدودي بين مالي و النيجر : \_\_\_\_\_

تدهور الوضع الأمني في شمال مالي بشكل كبير مع أزمة 2012-2013 بعد فقدان الحكومة السيطرة على شمال مالي لمجموعات التوارق الأزواد، من ثمة إنتشر العنف إلى المناطق الوسطى الأكثر إكتظاظاً بالسكان سيما مناطق ميناكا، غاو، موبتي. ففي حين سعت القوات المالية الدولية إستعادة الحكومة المركزية في الشمال، إستفادت الجماعات المسلحة من الفراغ الأمني في وسط مالي لتعزيز موقعها في المنطقة الحدودية<sup>1</sup>.

التمرد التارقي في مالي و النيجر :

خريطة رقم 12 : المثلث الحدودي الجزائر، مالي والنيجر ( التمرد التارقي في المنطقة)



المصدر: إبراهيم الهواري، ماذا يحدث في الساحل الإفريقي؟، نقلا عن: <https://www.sasapost.com/what-happens-in-the-sahel/>

ظهرت مشكلة التمرد الحدودي التارقي في منطقة شمال النيجر، تماشياً مع تواجد الموارد الإقتصادية التي تكثر بالجنوب وتتعدم بالشمال تقريباً، وإمتدت هذه المشكلة لدول الجوار على غرار مالي الحدودية، إنعكاساً لحالة التشابه التي تجمع بين الدولتين .

من بين أبرز فرضيات التمرد التارقي حسب مانودايك Mano-Dayak :

- تهمة قبائل التوارق لأزيد من 30 سنة خاصة في المجال السياسي والإداري .
- لجوء النظام السياسي لكل من مالي والنيجر إلى سياسة التجويع وتحريض الإثنيات.
- حرمان الشباب التارقي من التعليم في الجامعات وغياب البرامج التنموية التي تستهدف منطقة الشمال.
- البيروقراطية الممارسة ضد التوارق على مستوى الإدارة<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> "Conflict and displacement in mali,niger and burkinafaso ",available at : // [www.acaps.briefing-note-](http://www.acaps.briefing-note-) accessed in : 22 march 2019,PP.09-13.

<sup>2</sup> Andre's Salifou, **La question des touarg au niger**,( paris : kartal, 1993), PP.69-70.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

كما يشير إيدغار ديبساني إلى " أن الخطر الحقيقي الذي تتعرض له قبائل التوارق هو التخلف، العزلة القتالة، الفقر، وليس خطر العسكريين ". بمعنى تفاعل عوامل عدم الإستقرار السياسي + ضعف القدرة الإقتصادية + هشاشة التركيبة المجتمعية<sup>1</sup>.

بعد سنة 1990 عاودت فكرة الانفصال عن الأقاليم الشمالية بسبب الهرمية والتوزيع والتقسيمات العديدة، مع غياب التوليفة المجتمعية. حيث أن عملية ترسيم الحدود قضت على النمط الإقتصادي<sup>2</sup>، فأثير النزاع المالي الذي أدى إلى زعزعة إستقرار المناطق الحدودية في كل من النيجر وبوركينا فاسو، بإستخدام الجماعات المسلحة الحدود لتعزيم الموقع. فتداخلت بعد ذلك الدوافع الهيكلية للنزاع المالي جراء تعدد مصادر التمويل، إرتباط شبكات الجريمة المنظمة بالإرهاب، إرتفاع معدلات النمو السكاني، عدم كفاية الخدمات الإنسانية، إنعدام الأمن وإتساع الفجوة<sup>3</sup>. مما حفز التوجه نحو الطرح العالمي " تقاسم الأعباء - Burden Sharming " بتدخل الأمم المتحدة، مجلس الأمن، والهيئات الإقليمية في قضايا حقوق الإنسان والرقابة الديمقراطية في إطار تفعيل شعار " معًا من أجل مالي Together For a New Mali"، لكن لم تتمكن الحكومات من إعادة الإستقرار إلى المنطقة ويرجع ذلك أساسًا إلى ضعف تدريب وتجهيز قوات الأمن من خلال :

- **مالي**: تدهورت الخلافات طويلة الأمد Long – standing Disputes بين مجتمعات الدوغون Dogan، الرعاة Pastoralist Farmes، والفولاني الرعاة الرحل Fulani، نزاعًا على الموارد النادرة، حيث بفضل مثيرات التصعيد إرتفع لمستوى التأثير على حقوق الإنسان بحصيلة مقتل 395 مدني، مما أدى إستمرار العنف وسط مجهودات الوساطة الفاشلة إلى نزوح 210 شخص في موبوتي، و10000 في 2019، الفرار الحدودي 4500 شخص، 24000 لاجئ.
- **النيجر** : إنتشر عدم الإستقرار المستمر في منطقتي غاو وميناكا من مالي إلى النيجر. مما أثر سلبيًا على المناطق الحدودية في منطقتي تاهوا وتيلا بييري بزيادة وتيرة الإشتباكات الطائفية بقيادة الجماعات المسلحة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Hellene claudot , Haward bandits, " Vebelles et partisans " , politique africain, N° 46 , 1996, P.143.

<sup>2</sup> André salifo, Op.cit, P. 70 .

<sup>3</sup> Steven Zyck , Robert Muggah, "conflicts colliding in mali and the sahel " , international journal of security and devlopment, 2013, PP. 1-6 ,Available at : [//www.dx.doi.org/10-5334.sta.pdf](http://www.dx.doi.org/10-5334.sta.pdf) .

<sup>4</sup> Op-cit.p09.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### المطلب الثاني: العوامل الداخلية و الخارجية

يمكن حصر النزاعات التي تعرفها إفريقيا في ثلاث موجات من الحروب والنزاعات الداخلية، تنحصر وفق:

- موجة نزاعات الحرية.
- موجة نزاعات ما بين الدول الإفريقية.
- موجة النزاعات الداخلية: هذه الأخيرة التي عرفتها إفريقيا منذ بداية التسعينيات من خلال عمليات الإبادة الجماعية\* والنزوح الجماعي<sup>1</sup>. وتتخلص أساساً وفق:

### الفرع الأول : العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية

ظاهرة التنوع المميزة للمجتمعات الإفريقية : جراء تعدد أنماط التعددية اللغوية، الإثنية، والدينية. فعلى صعيد التعدد اللغوي مثلاً يوجد أكثر من 200 لغة ولهجة، تنقلص إلى 50 لغة رئيسية تنتمي في مجملها إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة اللغات الأفروآسيوية، مجموعات اللغات النيجرو-كونجو. أما على صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الإفريقي أيضاً تنوعاً في الأديان، فالإسلام والديانة المسيحية توجد الأديان التقليدية. إلا أن النمط الأبرز هو التعددية الإثنية. بحيث تبني نموذج التحليل المورفولوجي للبيئة الإثنية في إفريقيا. نجد ثلاث سلالات متميزة : شعب الكولي Kholi، الهوينتوت والبوشمان، شعب التـاوا والأقزام Pygmies، الزنوج Negro في البحيرات العظمى، الكوشيتك CUSHITIC في السودان، شمال وشرق إفريقيا<sup>2</sup>.

إخفاق مشروع الدولة الوطنية في إفريقيا، وإخفاق الدولة في تفعيل الحس القومي: وذلك بفرض الدولة الإفريقية لإيديولوجية تنموية قائمة على الربط بين العملية السياسية والإقتصادية، إضافة لفشل آليات الدولة الحديثة في

\* و أشهر مثال على ذلك هو رواندا في أحداث أبريل و جوان 1994، حيث ارتبطت ظاهرة الإبادة الجماعية بإتخاذ القانون و النظام. و ذلك لعدم القدرة على التمييز جيداً بين الحروب الأهلية الإثنية التي تنشب بين الدولة و الجماعات الإثنية المتمركزة في أقاليم معينة من الدولة بهدف الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي ، توسيع أو تعديل السياسات الحكومية في مجال التوزيع و المشاركة السياسية. أما الحروب الأهلية غير الإثنية فهي الحروب غير المتمركزة على أسس إثنية و تكون جراء تفاقم الخلافات بشأن السياسات الحكومية المتبعة في مجال التوزيع، المشاركة. لمعلومات أكثر راجع Simon E , 1996.P14-21. The international dimension of internal conflict.the mit press.studio in international security.london :

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمان حسن ، المرجع السابق الذكر، ص ص 30-36.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 80 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

خلق الحس القومي المشترك بحكم سياسات التمييز بين الجماعات الإثنية، وتآكل شرعية الدولة\* وعدم الاستقرار السياسي<sup>1</sup>.

العوامل الإقتصادية : قام البنك الدولي بدراسة إستهدفت النزاعات الإثنية الداخلية في 161 دولة بين 1960-1999 ، حيث أوضحت الدراسة أن العوامل الإقتصادية تلعب دورًا هامًا في إشعال النزاعات، فهي تعاني من: تدني معدلات النمو الإقتصادي، المستويات العالية للفقر، تفاقم الديون، تدني متوسط دخل الفرد، تدني مستوى البنية التحتية<sup>2</sup>. فمحدودية القدرات الإقتصادية للدول الإفريقية يؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة التوزيعية والعجز في القدرة الإستخراجية يؤدي حتمًا إلى التفريق بين الجماعات من حيث الإستجابة للمطالب، إضافة للإختلالات الهيكلية كنتيجة مباشرة للسياسات الإستعمارية كسياسات التكيف الهيكلي – الإصلاح الإقتصادي<sup>3</sup>.  
القبيلة كأساس للبناء الإجتماعي السياسي لإفريقيا: كأحد أهم التنظيمات المجتمعية التي تنظم المجتمع الإفريقي من منطلق أن التمايز القبلي تمايز طبقي – هويتي، كون أن الولاء القبلي يعطي الأفراد إحساسًا بالهوية ليس فقط على الصعيد الإجتماعي بل السياسي أيضًا. ذلك أن الأحزاب في إفريقيا لا تقوم على برنامج سياسي واضح بل على خطوط قبلية متصارعة، من منطلق أن فتح المجال للأحزاب لا يعني التعددية السياسية بقدر ما يعني التناحر القبلي<sup>4</sup>.

الطبيعة التسلطية للنظم السياسية ومخرجاتها : حيث أدت الطبيعة التسلطية للنظم السياسية الإفريقية إلى تبني دساتير لا تعبر عن مطالب الشعوب، مما أدى لعدم فعالية دستورية – مؤسساتية في ظل إزدياد المشكلات السياسية التي تسعى لخلق مؤسسات جديدة لا تتبنى المصلحة القبلية وتضمن التوافق المطلوب بين النصوص الدستورية ومتطلبات البيئة الإفريقية<sup>5</sup>.

\* من المؤشرات التي أسهمت في ذلك شخصنة السلطة و إعتبارها ملكية خاصة للنخبة الحاكمة، إلغاء المعارضة بكل مظاهرها، هيمنة السلطة التنفيذية، إتباع أساليب الإكراه ضد الشعب، علو المصلحة العامة مع الخاصة، الفساد، ربط عملية التغيير بالسلطة، غياب الإنتخابات . لمعلومات أكثر راجع : James,D,Fearon.Ethnic mobilization and ethnic violence.department of political science.standford university.august 2004.P1.

<sup>1</sup> حمدي عبد الرحمان حسن، " الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا : الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 42 ، 2016 ، ص 8.

<sup>2</sup> Ibrahim El Badawi , Nicolas Sanbanis, " Why are there so many civil wars in africa ? " , World Bank Paper, washington, December 2000, P.01.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> محمد عبد الغني سعودي ، قضايا إفريقية ، (الكويت : مطبعة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1990 )، ص 203-206.

<sup>5</sup> Seymon Hameso , "Issue and dilemmas of multi – party democracy in africa ", West Africa Review, Africa Resource centre, Vol3,N2,2002,P.6.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

مشكلة الوحدة الوطنية: بسبب أن أغلب المجتمعات الإفريقية مجتمعات متعددة الإثنيات، عجزت فيها النظم الإفريقية عن تحقيق الإنسجام الوطني والولاء القومي. ما أدى لعدم الإستقرار السياسي الذي أدى بدوره لتفاقم المشكلات الأمنية التي تمس سيادة الدولة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: العوامل الخارجية

الإستعمار الأوروبي: من خلال تدخل السلطات الإستعمارية في النزاعات الإفريقية بنموذج نمطي التدخل ساعده في ذلك النشأة المصطنعة للدول الإفريقية، حيث أن السياسات الإستعمارية المنتهجة تصب في مجملها في صالح القوى الأوروبية<sup>2</sup>.

ساعدت السياسة الإستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة " فرق - تسد " التي خلقت بؤر توتر فساد عديدة، حيث يشير أوسوبا Osoba إلى أن الفساد في إفريقيا يرتبط في جذوره بالعملية الإستعمارية التي شجعت عملية التنمية غير المتوازنة، وصولاً إلى ما يعرف بـ " نموذج رئيس القبيلة الإستعماري الذي إعتدته النخب السياسية بعد الإستقلال ذات النمط التسلطي<sup>3</sup>.

ممارسات السياسات الإستعمارية: عمدت الحكومات الإستعمارية إلى تغيير الخريطة الإثنية من خلال عمليات الفك والتركيب التي تتلاءم والمصالح التوسعية وتناقض الواقع الإجتماعي، حيث في مؤتمر برلين 1884 الذي حضرته الدول الأوروبية المهمة بتقسيم المستعمرات الإفريقية على أساس نطاقات جغرافية. لم يتم مراعاة التركيبات الإثنية داخل هذه الأحواض مما فسح الفرصة لعدم تحقيق التكامل البنائي، وهو ما يتوافق مع المقاربة الإفتعالية التي تفترض أن وجود التنوع الإثني لا يفضي إلى حدوث نزاعات إثنية بل تحدث هذه الأخيرة عند وجود الفواعل المحركة له<sup>4</sup>.

المتغيرات الخارجية: جراء تأثيرات العولمة على التنظيمات السياسية من خلال تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، وظهور حركات إثنية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، إضافة لنشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الإنسان والحريات، مما حفز الوعي والتميز الإثني بين المجموعات.

<sup>1</sup> Ibid, P.09.

<sup>2</sup> عابدة موسى، قرن العرب الإفريقي: الغزو و المقاومة، ( مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2014 ) ، ص 21.  
\* و الدليل على ذلك أن مؤتمر برلين جاء متناقضاً مع الواقع الإجتماعي و الإثني لإفريقيا . ففي 15 نوفمبر 1984 إجتمعت 14 دولة ( الولايات المتحدة الأمريكية + 13 دولة أوروبية ) لوضع أسس لتقسيم القارة الإفريقية . و إستمر منعقدا حتى 26 فيفري 1985 . الذي لم تحضر فيه و لا دولة إفريقية . فقبل المؤتمر كانت 10% فقط من مساحة إفريقيا تحت السيطرة الإستعمارية . و بعد المؤتمر أصبحت بنسبة 08 % مستقلة.  
<sup>3</sup> السيد الفليل ، الحروب الأهلية في إفريقيا : محاولة للتغيير التاريخي في الصراعات و الحروب الأهلية في إفريقيا ، ( مصر : الهيئة المصرية للكتاب ، د.س.ط ) ، ص 74 .

<sup>4</sup> Mapakati Attaka, "L'afrique Orientale et L'exploitation coloniale", Revue Francaise D'études Politique Africaine, N 87, Mars 1973, PP. 66-71.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

العوامل الاقتصادية - الخارجية: توجهات مؤسسات بريتون وودز وتطبيق سياسات الضغط الهيكلي Adjustment Structurel التي أدت لارتفاع معدلات البطالة، ضعف الدخل القومي، مما أدى لعجز النخب الإفريقية عن عملية بناء الأمة Nation Building، بحيث حسب دراسة لباحثين من جامعة MC-GILL منشورة في مجلة International Studies Quartely من قبل ستيفان سيدمان Stephan Saideman ودافيد ستيمبيرغ David Steinberg " تكون الدولة أقل عرضة لمخاطر العنف في حالة تحرير الاقتصاد، وتكون الاحتمالات أكثر نحو العنف عند تدخل الحكومات في الاقتصاد ". وفي دراسة بعنوان: أقليات في خطر Minorities At Risk " في جامعة ماريلاند Maryland " تدخل الحكومة في الاقتصاد يؤدي إلى تزايد ارتفاع المنافسة السياسية بين الجماعات في ظل هيمنة الدولة والمحابة بين الجماعات، فإذا كان هناك تسيير حكومي تام للاقتصاد، فسوف يزيد ذلك من احتمالية النزاعات الإثنية<sup>1</sup> .

التدخلات الخارجية بعد الحرب الباردة: كان التدخل الخارجي إحدى أدوات القوى الكبرى في إدارة العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي<sup>2</sup> .

### المطلب الثالث : طرق أقلمة النزاعات الإثنية في إفريقيا – آليات التدفق و عوامل التدفق –

لا تعتمد الأساليب الهيكلية الجديدة في تحليل النزاعات المجتمعية فقط، على التطرق للأسباب، المثيرات والخصائص، بل التوجه نحو أبعد من ذلك بتبني آليات نمطية يعبر عنها بطرق الأقلمة، على النحو:

الفرع الأول : آليات تدفق النزاعات الإثنية :

يعتبر كل من لاك وروتشيلد Lack & Rotchild أن هناك طريقتين يمكن من خلالهما تدفق النزاعات الإثنية " الإنتشار والتصعيد ". فالإنتشار يحدث عندما يزيد نزاع ما من احتمال حدوثه في دولة ثانية مثلا: إنتقال العنف في رواندا إلى بورندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما التصعيد يحدث عندما يجذب العنف الإثني إليه فواعل أخرى مثل: جر العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1999 لسبع دول محيطة.

أما الباحث مانوس ميدلارسكي Manus Midlarsky يعرف الإنتشار على أنه نوع معين من السلوك من خلال الزمان والمكان حسب نتيجة التأثير التراكمي للأحداث المستقلة. ويكون نتيجة للتفاعل بين مجموعات إثنية وعناصر محددة من بيئتها مثل: العوامل الإجتماعية - السياسية. كون أن الإنتشار هو إنتقال النزاع من المكان الأولي ( الحدود الوطنية ) إلى الدول المجاورة، أما العدوى فتشير إلى مجموعة واحدة من إجراءات تقديم

<sup>1</sup> "Les conflits ethniques sont causés par L'intervention gouvernementale et Non-Gouvernementale par la mondialisation", 29 september 2008, P1, available at : [www.Francais.mcgill.ca/news.room.news.items.id-102032](http://www.Francais.mcgill.ca/news.room.news.items.id-102032) .

<sup>2</sup> السيد الفليل ، المرجع السابق الذكر، ص 165.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الدعم للجماعات في أماكن أخرى. وفي دراسة للباحث أوانا ترانكا Oana Tranca في جامعة لافال Laval بعنوان **La Diffusion Des Conflicts Ethniques** تضمنت ثلاث آليات لتدفق النزاعات الإثنية في إفريقيا وهي: الإنتشار La diffusion، العدوى La contagion، التصعيد Escalade .

### جدول رقم 13 : آليات تدفق النزاعات الإثنية في إفريقيا

المصطلح	التعريف	مثال
الإنتشار La Diffusion	طريقة مباشرة للتجاوز و الإنتقال . توسيع النزاع إنطلاقاً من الداخل إلى خارج الحدود الوطنية. ظاهرة إقليمية نتيجة إختيار متعدد من قبل الفواعل.	تدخل صربيا في نزاع الصرب ضد الحكومة الكرواتية 1995-1999 .
العدوى La contagion	طريقة غير مباشرة للتجاوز أعمال جماعية تحدد المبادئ التوجيهية لجماعة أخرى	إندلاع المواجهات العنيفة بين ألبان مقدونيا و الحكومة الكوسوفية المعززة بنجاح ألبان كوسوفو في جذب تدخل الناتو بجانبهم.
التصعيد Escalade	مرحلة جديدة من مراحل تطور النزاع عن طريق الإنتقال من مواجهات من مستوى منخفض إلى مراحل متطورة من العداء الذي يؤدي لتطور الحرب الإثنية بإشراك فواعل دولية .	النزاع الرواندي 06 أبريل 1996

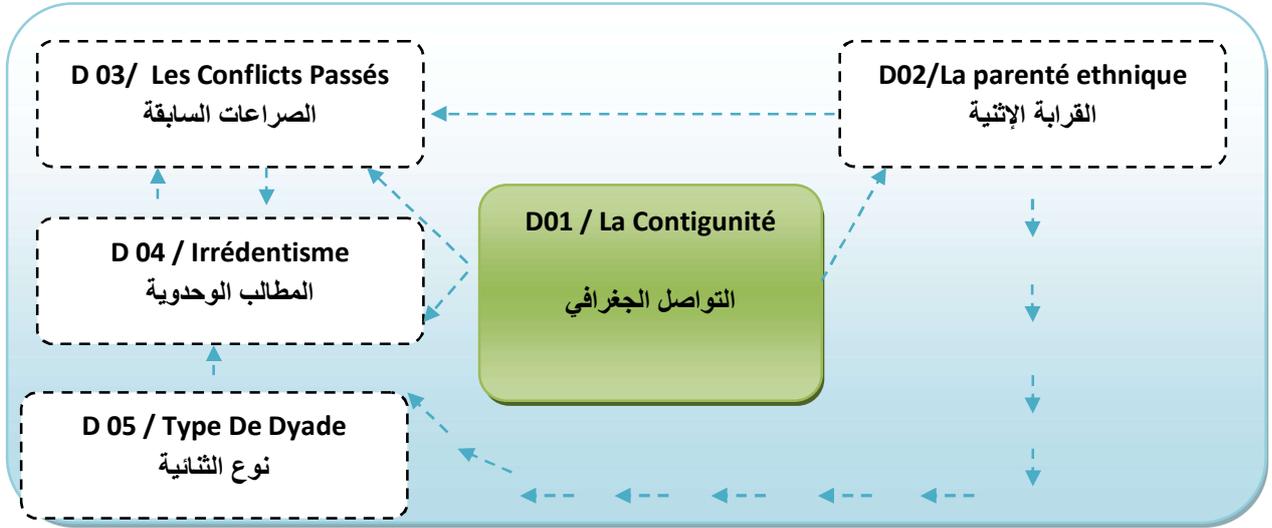
**Source :** Oana Tranca," La diffusion Des Conflicts Ethniques : Une Approche dynamique",*étude internationales*,vol 37, N4,dec 2006 ,P.506.

### الفرع الثاني : عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار

تتلخص في الشكل الذي حددته Oana Tranca من خلال تحديد روابط وإتجاهات التأثير، مع إعتبار أن هذه المتغيرات مصدر أساسي لحساب مؤشر الإنتشار الذي يبين بدوره إحتمال الإنتشار من عدمه وفق:

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 12 : عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار الإفريقي حسب نموذج Oana Tranca



Source : Oana Tranca, Op.cit, P.515.

يمكن تحليل هذه العوامل مجتمعية على النحو التالي :

أ- **التواصل الجغرافي La contiguité** : يؤدي تدخل دول الجوار في النزاعات الإثنية إلى إنتشار النزاع وتدويله بإشتماله المستوى الخارجي - نزاع ما بين الدول - بالإضافة إلى المستوى الداخلي الذي يميزه تنازع الجماعات الإثنية. مما يعزز تقوية المشاعر العدوانية بين الجماعات، إضافة لتضارب المصالح بين الدول " التواصل الجغرافي يخلق الضعف "، فحسب بول دياهيل Paul Diehel " التواصل الجغرافي شرط أساسي لتحول الخلاف بين دولتين إلى حرب : نموذج الشرط الكافي ". وستار موست Starr Most " النزاع داخل الدولة يزيد من إحتتمالات مشاركة الدول المجاورة، إذ يعد عاملاً مهماً في نشر النزاعات بين الدول من خلال خلق فرص جديدة للبلدان المجاورة " .

ما يعني أن هناك إرتباط قوي بين تجاور الدول وميلها للمواجهة العنيفة، وبالفعل تبني Paul Diehel في دراسته 1816-1980 أن الحروب بين الدول المجاورة تُولف 88% من جميع الحروب الدولية<sup>1</sup>. حيث تشير الإحصائيات إلى أنه من بين 44 تدخل خارجي حدث بين 1992-2002 هناك 43 تدخل قامت به الدول المجاورة - حدوديا " ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، رواندا، الكونغو الديمقراطية<sup>2</sup> ".

ب- **القرابة الإثنية La Parenté ethnique** : أكدت المقاربة الأولية في إعطائها الأهمية البالغة للأصل المشترك والولاءات الإثنية التي تتجاوز التوزيع المكاني، بحيث في هذا الصدد يشير جون فاسكيز

<sup>1</sup> Oana Tranca, Op.cit, P507-508 .

<sup>2</sup> Mooreh Will , Ethnic minority and foreign policy ,Summer 2002.P.81, available at : [//www.garnet.acns.fsu.edu/whmoore.research.moore.2002](http://www.garnet.acns.fsu.edu/whmoore.research.moore.2002).

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

**John Vasquey** إلى أن تدخل الدول إستنادًا إلى عامل القرابة الإثنية والعامل الجغرافي يكون على مستويين :

- المستوى الأول: يكون التدخل عن طريق تقديم الدعم الأساسي لنشاط جماعة إثنية مرتبط مباشرة بهذه الدول، وقد ينتج عن هذا الدعم تورط الدول في حرب مباشرة .
- المستوى الثاني: يضم دوار الجوار البعيدة عن ساحة القتال التي تقدم الدعم للجماعة الإثنية\*، لكن دون أن تدخل كأطراف مباشرة في النزاع<sup>1</sup> .

ج- **الصراعات السابقة** Les conflicts Passés : التراكمات التاريخية – الصراعية سواء تعلق بالحدود أو أحقية الإقليم، هو ما شجع الدخول بشكل مباشر في نزاعات دول أخرى قصد إضعافها. كون أن النزاعات المتكررة لفترات طويلة تميل إلى إنتشار\*\* السلوك النزاعي العدائي.

ح- **المطالب الوجودية** Irrédentisme : وجد كل من كارمي و جيمس Carmet & James أن الأزمات في سياق النزاع الوجودي تختلف عن الأزمات في مجال تقنيات الحل من حيث خطورة التهديد وشدة العنف.

خ- **نوع الثنائية** Type de Dyade : هذه الثنائية المكونة من الدولة التي تشهد النزاع الإثني والدولة التي من المحتمل أن ينتقل إليها النزاع. فبداية النزاع في بلد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في الدول المجاورة جراء إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي، مع العلم أن إفريقيا تحوي 53 دولة من أفقر دول العالم، من حيث عدم الإستقرار السياسي واللا أمن الغذائي<sup>2</sup> .

\* توجد أمثلة كثيرة دالة على دور القرابة الإثنية في إنتشار النزاع الإثني بصرف النظر عن كون الدول ذات دول جوار ناعمة أم لا ، فنجد النزاع في إقليم الكشمير الذي تورطت فيه الهند و الباكستان . النزاع في أبخازيا الذي شهد تطورات و مستجدات في 2008، بين جورجيا و روسيا . النزاع الصومالي – الإثيوبي حول الأقلية الصومالية، نزاع الكونغو الذي بدأ محليًا و أصبح إقليميًا .

<sup>1</sup> Louis bélanger & Others, " Foreign interventions & secessionist movements : the democratic factor ", 2005, [journals.cambridge.download.phd](http://journals.cambridge.download.phd).

\*\* يؤدي هذا الوضع إلى وجود حالة من الدعم المتبادل المضاد ، فنجد الحركة الانفصالية في جنوب السودان، وجدت الدعم من إثيوبيا في ظل حكم منغستيو الذي يقدم لها الدعم السياسي و الدبلوماسي في ظل دعم سوداني للقوات المتمردة .

<sup>2</sup> Oana Tranca, Op.cit , P. 515 .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### خريطة رقم 13: تأثير النزاع بين مالي و النيجر على الأمن القومي الجزائري



المصدر: يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، نقلًا عن:

[studies.aljazeera.net/ar/reports.2021/09/29](https://studies.aljazeera.net/ar/reports.2021/09/29).

من الخريطة: لم تكتفي الأقلية الانفصالية في مالي والمغذية للنزاع الحدودي بين مالي والنيجر بناءً على مدخل " التوارق " بالثشطي الداخلي، بل قاد ذلك بدرجة أخطر إلى التأثير على الأمن القومي الجزائري من مدخلين رئيسيين " اللاجئين وتجارة السلاح ". وهي العوامل المحددة من قبل الباحثة **Oana Tranca** يتم تحديدها وفق:

- **اللاجئين** : حيث أظهرت الدراسات الحديثة أنه في ظروف معينة يمكن للاجئين تشكيل تهديد للإستقرار الإقليمي عن طريق تأجيج التنافس على الموارد، ولما على عسكرة اللاجئين " منطقة البحيرات العظمى، نزوح الهوتو من رواندا إلى مقاطعة كيفو شرق الكونغو الديمقراطية، لجوء الجيش الرواندي إلى الكونغو الديمقراطية 1994، ممارسات جيش **Ex-Far** <sup>1</sup> ".
- **تجارة السلاح** : جراء إنتشار الحركات التمردية ضد الأنظمة الحاكمة، ووجود التعاملات المشبوهة في شراء السلاح والمتاجرة به، والمتاجرة بالمعادن الثمينة.

لذلك نخلص أن النزاع الإثني يبدأ داخليًا في إطار حدود الدولة التي يحدث بها ، لكن وجود العوامل المذكورة آنفًا – ليس من الضروري توفرها كاملة – يؤدي إلى عبور النزاع إلى ما وراء الحدود الإقليمية ليشمل دولاً مجاورة و غير مجاورة.

<sup>1</sup> Judith Vorrath , Lutz Krebsand Dominic Senn," Linking Ethnic conflict and democratization", National centre of competence in research ,June 2007,P.05, available at : // [www.nccr.democracy.uzh.ch.nccr.pu6.wpg.pdf](http://www.nccr.democracy.uzh.ch.nccr.pu6.wpg.pdf) .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### المبحث الرابع : واقع النزاعات الإجتماعية الممتدة - نموذج أمريكا اللاتينية - الكاريبي -

على غرار بقية النماذج البحثية المحددة للدراسة تم تبني نموذج أمريكا اللاتينية سعياً لتحديد نقطة جوهرية يتلخص فحواها في أن التوترات الخفيفة التي لا تتجاوز حدود القرية الصغيرة، كيف يمكن أن تتحول إلى نزاع إجتماعي ممتد؟، بمعنى كيف تحولت المطالب الإجتماعية في كل من البراغواي، كوستاريكا، التشيلي فنزويلا، الإيكوادور، هاييتي وبوليفيا. ذات المنطلق الفلاحي البحث في خلق بلبله سياسية تحولت إلى أخطر نزاع دموي بالمنطقة؟ هذا ما سنحاول تحليله من خلال هذا المبحث وفق:

#### المطلب الأول : فهم النزاع الإحتتماعي في أمريكا اللاتينية

كانت أمريكا اللاتينية تتمتع بفرص واقعية لتحقيق تقدم عميق في تعزيز الديمقراطيات خاصة خلال فترة الإستقرار السياسي النسبي، لكن مع التطورات السياسية شهدت تراجع شرعية الأحزاب السياسية مع ظهور الحركات الانفصالية التي حفزت النزاعات الإجتماعية. لذلك لابد من دراسة كيفية تأثير النزاع الإجتماعي على هذه العمليات في أمريكا اللاتينية إنطلاقاً من التحليل السياسي، ودراسة السيناريوهات المستقبلية المستقاة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف يتم التعبير عن النزاع في المجال العام؟
- كيف يتم تمييز النزاع والتعبير عنه في إطار سياسي - إيديولوجي و في إطار السياسات شبه الإقليمية؟

- ما هي الفئات الرئيسية للنزاع؟ و فيما تتجسد علاقة الدولة بالمجتمع في النزاعات ؟
- ما نوع القدرات السياسية الموجودة لإدارة النزاعات؟ وما هي السيناريوهات المحتملة على المدى المتوسط ومدى تأثيرها على جهود التسوية ؟

#### الفرع الأول : الإطار المنهجي للنزاع - التكاثر الإجتماعي، النزاعات المؤسسية والثقافية -

تتبنى الدراسة تعريفاً كلاسيكياً للنزاع الإجتماعي مفاده أنه " عملية تفاعل مثير للجدل بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الإجتماعية التي تتعبأ بمستويات مختلفة من التنظيم والعمل بشكل جماعي من أجل تحسين الظروف، أو الدفاع عن المواقف القائمة أو تقديم بديل جديد للمشاريع الإجتماعية ". كما أنه " ديناميكية النزاع في فترة محددة من الزمن، لا تعكس مجموعة بسيطة من النزاعات المحددة بل يشير إلى كل العلاقات المتأصلة و المتضمنة في النزاع بمعنى تحول في مفهوم النزاع المجتمعي ". بحيث تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

النزاع الإجتماعي في هذه الدراسة لا يشمل نزاعات الجريمة المنظمة، المخدرات، أو حرب العصابات، بل سنركز على النزاعات التي حدثت بين 2009 – 2010<sup>1</sup>.

إختبر النزاع في منطقة أمريكا اللاتينية قدرة الأنظمة السياسية على الإستجابة للإحتياجات والمطالب الإجتماعية نظرًا لمستوياته المتباينة المرتبطة بمتطلبات مستويات المعيشة الأساسية، حيث تمحور فحوى النزاع في أمريكا اللاتينية حسب النماذج التي سيتم الإشارة إليها، إلى ثلاث فئات للتمكن من تحليل العمل الجماعي " نزاعات إعادة الإنتاج الإجتماعي social reproduction conflicts، النزاعات المؤسسية Institutional conflicts، النزاعات الثقافية Cultural conflicts. حيث تشمل هذه الفئات التعبئة الإجتماعية والأسباب المنطقية الكامنة ورائها التي يتلخص فحواها أساسًا في مطالب التكاثر الإجتماعي.

لذلك فالأحداث العنيفة بين الحكومة المركزية والسكان الأصليين حفزت دور العوامل الطبيعية، التدخلات الأجنبية، تدخل الشركات متعددة الجنسيات، لتكتسب الطابع المؤسسي في إنقلاب الهندوراس 2009، طرد الرئيس مانويل زيلايا من قبل القوات المسلحة مما خلق أزمة حكم ديمقراطي أدى لبروز ما يعرف بـ " إستجواب السلطة Questioning of authority " كأحدث نزاع في أمريكا اللاتينية وفق نموذج غلاسل الخامس للتصعيد. بمعنى أن : فحوى النزاعات الإجتماعية في أمريكا اللاتينية ينطوي على المطالبة بالتغيير الإجتماعي، وفق وجهة نظر معيارية للبناء السياسي تعرف بإسترشاد السياسة بالقيم Politics Guided By Values، إنطلاقًا من الإعتراف بالسياسة البنائية كأفضل نموذج سياسي لإدارة النزاع الإجتماعي الذي يقوم بسبب "جدلية إنكار الآخر<sup>2</sup> Dialectic Of Denial Of The Other " .

باستخدام النظرية البيئية الإجتماعية " تحديد وإدارة النزاع " يعمل الشركاء في إطار ثقافي متعدد الأنظمة بتوقعات معيارية متميزة Normative Expectation، فبتبني وحدة التحليل " الفرد " تتجه الثقافة الكاريبية للإعتماد على القيم العائلية Family Values وفق تسلسل هرمي ذو روابط مجتمعية قوية، لذلك نتساءل:

هل يختلف معدل النزاع بين الأشخاص عبر الثقافات، السياقات ومجال التوجه ؟

الإجابة عن هذا السؤال تتطلب جميع مجموعة متغيرات، حفزت تطور العلاقة بين الطرفين من الأثر التعاونية إلى الأثر التنافسية إستنادًا لما يعرف بالتنشئة الإجتماعية، حيث: تتضمن المتغيرات الديمغرافية Demographic Variantes المتغيرات الإجتماعية Socio-Demographic التي تحوي الجنس، العمر، الحالة

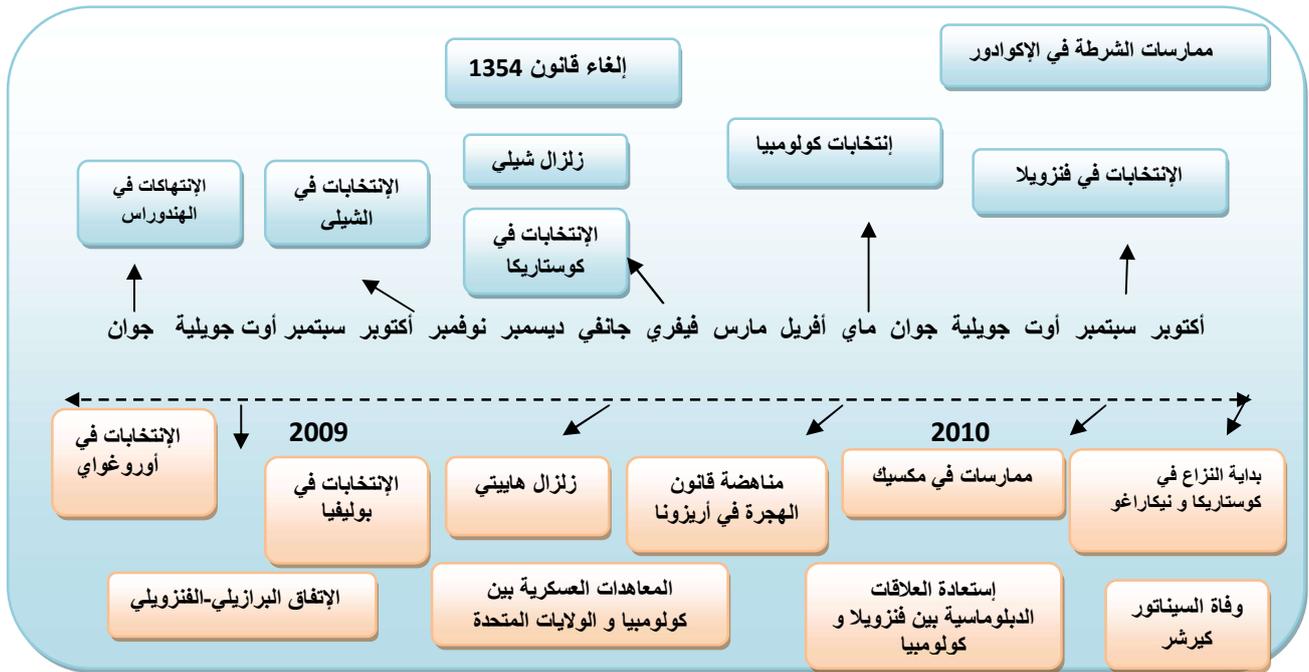
<sup>1</sup> Fernando calderain, " understanding social conflict in latin america ", **brief report paper**, UNDP, march 2013, bolivia, P.18.

<sup>2</sup> Ibid, PP 18-19.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

الزوجية، التعليم، العمل، والدخل، قياس القناعة الدينية من خلال " متدين جداً very religious إلى لا على الإطلاق Not at All، معيار الرضا في العلاقة Satisfaction in relation ships، قدر كبير a great deal معيار الجودة والتعايش، الحجج مع الشريك Arguments with partner<sup>1</sup>، ويمكن لنا تحديد هذه المتغيرات مجتمعية من خلال الشكل الموالي:

### شكل رقم 13 : تصاعد الأحداث ذات الصلة بالنزاع في أمريكا اللاتينية من أكتوبر 2009 إلى جوان 2010



Source : Fernando Calderain , Op.cit, P.21.

### الفرع الثاني: النزاع كظاهرة تاريخية في أمريكا اللاتينية

نشوء الدولة في أمريكا اللاتينية قبل المجتمع أدى لتمايز الأدوار، وإستمرار السلوكيات الثقافية – التنافسية ذات التغذية الشعبية، التي أدت بدورها لخلق نوع غير متجانس، فظهرت آليات الوساطة بين الدولة والمجتمع، تنمية المحسوبية البيروقراطية " الشبكات، توزيع العمالة، الموارد". ما أدى لفقدان الشرعية مع تطور الحركات الإجتماعية وتزايد مطالب حقوق الإنسان وفق ضوابط مؤسسية ونقد إجتماعي، وكذا المطالبة بتحسين جودة ونوعية الحياة في المناطق الحضرية، الإستهلاك الجماعي، ومطالبة الشباب بالمشاركة في العمليات الديمقراطية والبحث عن المساواة بين الجنسين. بالإننتقال من الفضاء المنزلي نحو الفضاء العام. مما فرض ضرورة البحث عن الإصلاحات الهيكلية التي تقودها المؤسسات متعددة الأطراف والحكومات. ونتيجة لذلك

<sup>1</sup> Krim Klacey , Letroy Orwin Cummings, "Interpersonal conflict among caribbean couples in Jamaica,cuyana and the united state ", international journal of sociology & anthropology, institute for social research , university of michigan ,USA, june 2017, P.49-50.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

نشأت مجموعة من النزاعات السياسية والمؤسسية تضمنت ما يعرف بـ " الفجوات السياسية بين الدولة والمجتمع " ترتبط بقضايا الشرعية، والإرادة والرفاهية الإجتماعية تحولت فيما بعد لنزاعات حدودية<sup>1</sup>.

حيث تتلخص علاقة الدولة بالمجتمع في أربعة أنواع رئيسية تدار في سياق شبه مؤسسي بمشاركة الشبكات الإجتماعية غير الرسمية وآليات الوساطة. ما يعني أن العلاقة بين الدولة والفئات الإجتماعية غالبًا ما تكون متميزة من خلال التحول بين الرسمي وغير الرسمي " ظهور الفواعل الإجتماعية – الثقافية – السياسية تسعى السياسة البنائية "من خلال :

خريطة رقم 14 : تداخل و تقارب الحدود في أمريكا اللاتينية – تعقيد النزاع من المستوى الرابع نحو

### المستوى الأول -



Source : <https://www.pinterest.com/pin/822681056907789460/>

- النوع الأول " الأوروغواي " : الدولة القوية القادرة على صياغة الأطر المؤسسية من أجل إدارة مستوى النزاع الإجتماعي.
- النوع الثاني " البرازيل " : يشمل النزاعات غير المتطرفة والمتطرفة، بحيث تمتلك فيه الدولة قدرات معتدلة وغير متساوية للإدارة، يشبه هذا النوع آليات التحكم والتفاوض بإستخدام تفسير مفتوح للمبادئ القانونية.
- النوع الثالث " بيرو – بوليفيا " : يمتلك فيها المجتمع قدرة كبيرة للتعبئة مع قدرات بنائية غير كافية وضعيفة لإدارة النزاع داخل الأطر المؤسسية.

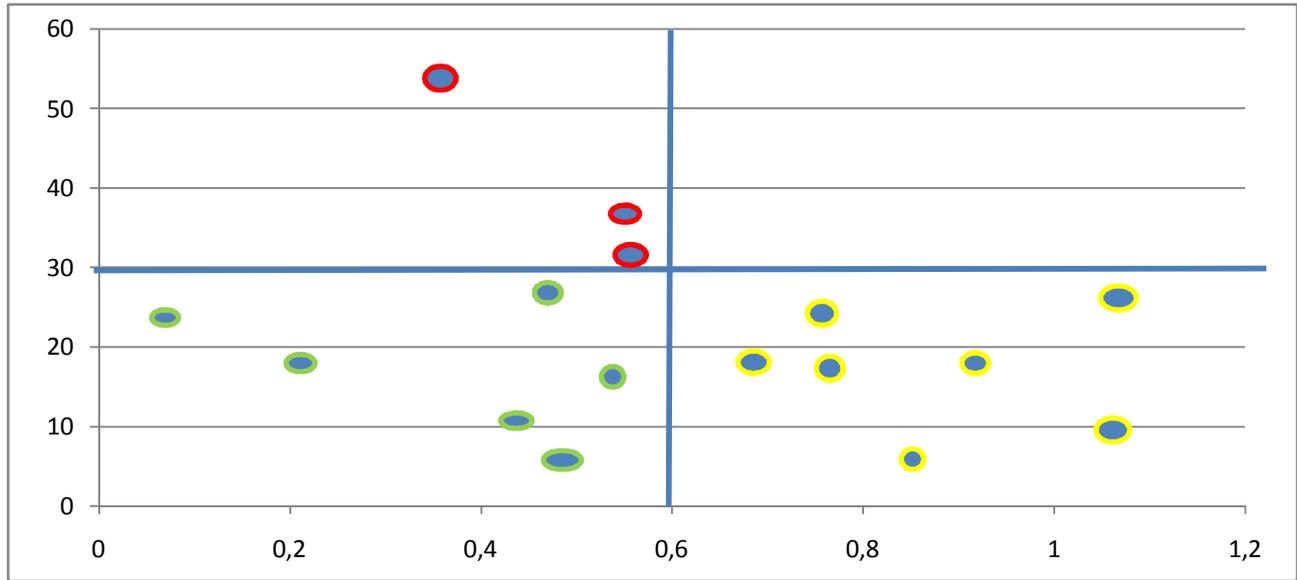
<sup>1</sup> Fernando calderain, Op.cit, PP.22.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- النوع الرابع " التشيلي - كوستاريكا " : سمة من سمات الدول القوية نسبيًا، جراء تدني مستويات العمل الجماعي والإحتجاج الإجتماعي، بمعنى مستوى متدني من النزاعات الإجتماعية، ليس بسبب غياب الإحتجاجات لكن نتيجة ضعف الفاعلين الإجتماعيين على التعبئة<sup>1</sup>.
- مما يعكس أنّ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إتسمت بالتذبذب ، من منطلق ضعف الدولة ضد المجتمعات متعددة المراكز Weak States & Polycentric Societies، كون أن الدولة هي المرجع الرئيسي للمطالب الإجتماعية وقوة مركزية لعدم الرضا الجماعي جراء ديناميكيات التطرف، عدم المساواة الإجتماعية، والشرعية المؤسسية.

شكل رقم: 14: عدد النزاعات الإجتماعية في كل بلد ونسبة النزاعات الإجتماعية التي تنطوي على صدامات

### عنيفة



المستوى الأول ○ المستوى الثاني ● المستوى الثالث ● المستوى الرابع ●

Source : Fernando calderain, Op.cit, P.28.

من الشكل : كشفت البيانات عن أعداد أكبر من النزاعات الإجتماعية الممتدة في أمريكا اللاتينية في دول ذات شرعية مؤسسية متدنية، حيث كشفت عن :

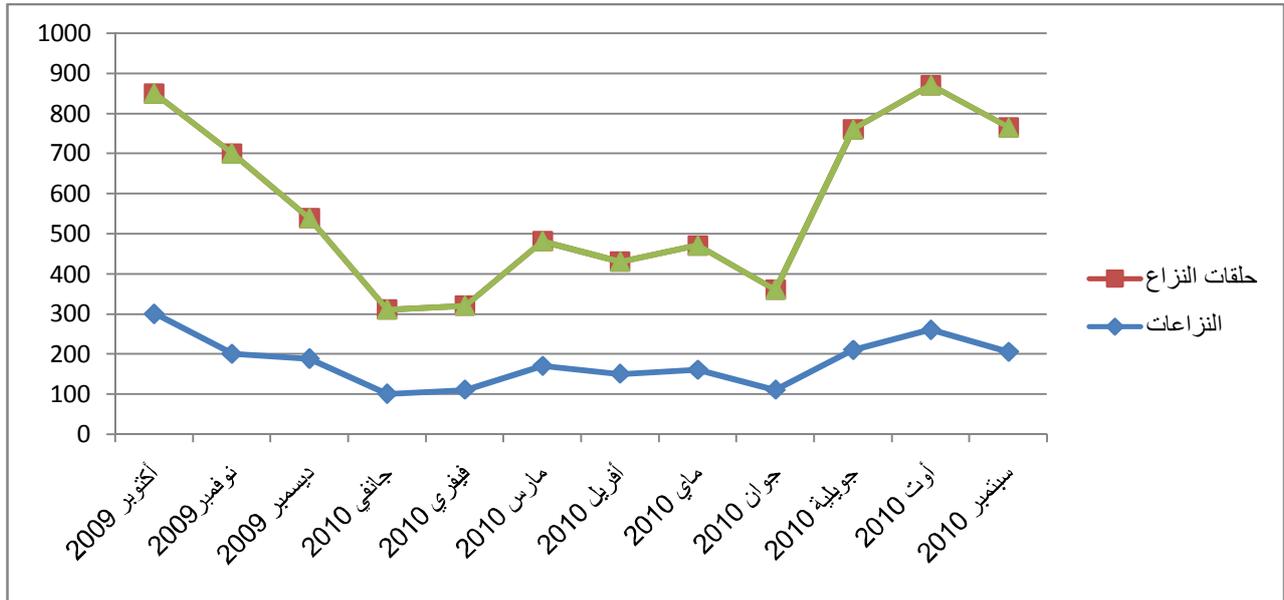
- المستوى الأول: نزاعات متعددة + مستوى عالي من التطرف = لا توجد حالات No Cases.

<sup>1</sup> Ibid, P.23-24.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- المستوى الثاني: نزاعات متعددة + مستوى منخفض من التطرف = البرازيل، الإكوادور، الأرجنتين، البيرو، بوليفيا، غواتيمالا، بنما .
- المستوى الثالث: نزاعات قليلة + مستوى عالي من التطرف = التشيلي، فنزويلا ، أوروغواي.
- المستوى الرابع: نزاعات قليلة + مستوى منخفض من التطرف = كولومبيا، دومينيكان، كوستاريكا سلفادور، باراغواي، المكسيك<sup>1</sup>.

شكل رقم 15 : الزحف الحدودي للنزاعات الممتدة في أمريكا اللاتينية من أكتوبر 2009 إلى سبتمبر 2010



Source : Fernando calderain, Op.cit, P.24.

الفرع الثالث : الأصول الإجتماعية للنزاع في أمريكا اللاتينية – التحول نحو البعد الحدودي -

يؤكد الباحث المختص في الشؤون الأمنية خوسيه كارلوس ماريا José Carlos Mariategui أن أصول النزاع في دول أمريكا اللاتينية تتلخص بصفة محورية في عدم المساواة نتيجة النظام الإقصائي الزراعي Exclusionary agrarian system في شقه الهيكلي Structural Aspects. فجراء تبني السياسات الإصلاحية التي حفزتها الأسباب السياسية بهدف القضاء على احتمالية نشوب حركات ثورية والقضاء على سياسة الخصخصة المفروضة، والتوجه نحو التقسيم الجماعي وفق نموذج المزارع الحكومية المشتركة، تم تبني مقترح السياسات النيولبرالية Neoliberal Policies للحكومة العسكرية، ففي سنة 1999 كانت مسيرة منظمة للمطالبة بحقوق المجموعات العرقية ذات الأقلية في الأراضي في إطار " مجلس جميع الأراضي" وفق قوانين

<sup>1</sup> Ibid, P.31.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

دستورية منظمة، مما حفز ظهور ما يعرف بـ " حرب العصابات المضيئة **Shining Path Guerrilla**" التي عكست تمرد الفلاحين وإتجاههم نحو النزوح الريفي مما عرض الدولة لزيادة الصعوبات الإقتصادية<sup>1</sup>. حيث لا تعتبر قضية الأرض عاملاً مهماً فقط، بل لعبت دوراً رئيسياً في إتفاقيات السلام الفاشلة في كل من نيكاراغوا، غواتيمالا، والسلفادور، فبتحفيز من العوامل الإيدولوجية بدأت القوى الإجتماعية المعارضة للثورة بتنظيم معارضة مسلحة للحكومة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارة ريغن، وتطور الأمر للمطالبة بسندات الملكية الخاصة<sup>2</sup>.

في غواتيمالا Guatemala أثر التمايز الطبقي – العرقي بين الفلاحين، فبدل أن تهدف سياسة الإصلاح لتعزيز العدالة الإجتماعية، تقليل العنف كانت عاملاً تحفيزياً لتجدد العنف والحرب الأهلية بإتباع سياسة الإبادة الجماعية التي مارستها الحكومة " سياسة الفعل ورد الفعل المعاكس العشوائي لمكافحة التمرد ". في السلفادور أدت التفاوتات الريفية الشديدة والظروف الإستغلالية إلى إنتفاضة الفلاحين المعارضين، مما أدى لتجسير الحرب الأهلية بسبب السعي لإضفاء الطابع المؤسسي المحفز لنمو الديون الناشئة جراء سياسات الإصلاح الزراعي<sup>3</sup>.

كما تمثل النزاعات المؤسسية ثاني أكبر عدد من النزاعات، جراء محدودية قدرة مؤسسات الدولة على إرضاء فئات معينة مطالبة بالتغيير والتحيين الإداري، بدافع معالجة الإختلال الوظيفي للمؤسسات. وبالتالي فنقاط الضعف المؤسسية في أمريكا اللاتينية و المستويات المرتفعة من عدم المساواة الإجتماعية وفرت أرضية خصبة للآليات الثقافية بما فيها سياسات الهوية الذاتية والمواطنة لتحفيز النزاعات العرقية كـ **Dialectics of The Denial Of The الآخر إنكار** " ديالكتيك إنكار الآخر " Dialectics of The Denial Of The Other، العوامل الجنسانية، دور المرأة، إنتهاكات حقوق الإنسان<sup>4</sup> وفق نسب مئوية تتحدد وفق:

<sup>1</sup> Cristobal Kay, " conflict & violence in rural latin america ", **working paper series**, presented at the annual congress of ADLAF, 25-26 novembre 2000, P.18.

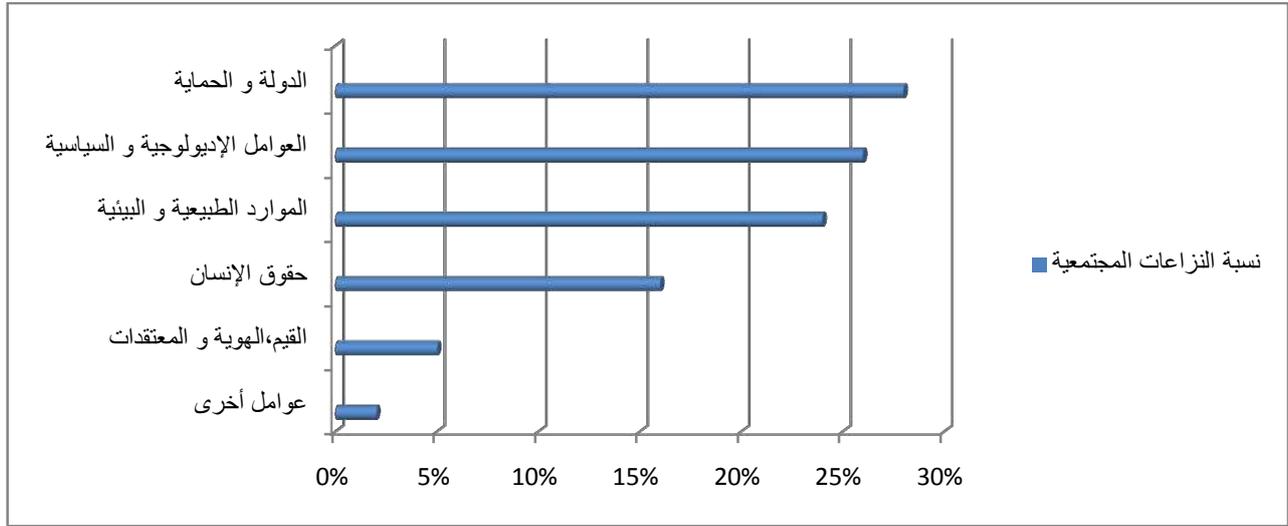
<sup>2</sup> Brockett CD, **Land power and poverty : Agrarian transformation and political conflict in rural central america**, (Boston, 1988), P.89.

<sup>3</sup> "Panorama of food and nutrition security in latin america and the caribbean : food and agriculture organization of the united nations ", **santiago de chile report**, 2017 ,P.40.

<sup>4</sup> Fernando calderain, Op.cit, P.25.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 16 : منحني بياني للتداخل ثلاثي الأبعاد للنزاعات في أمريكا اللاتينية وفق نسق مئوية

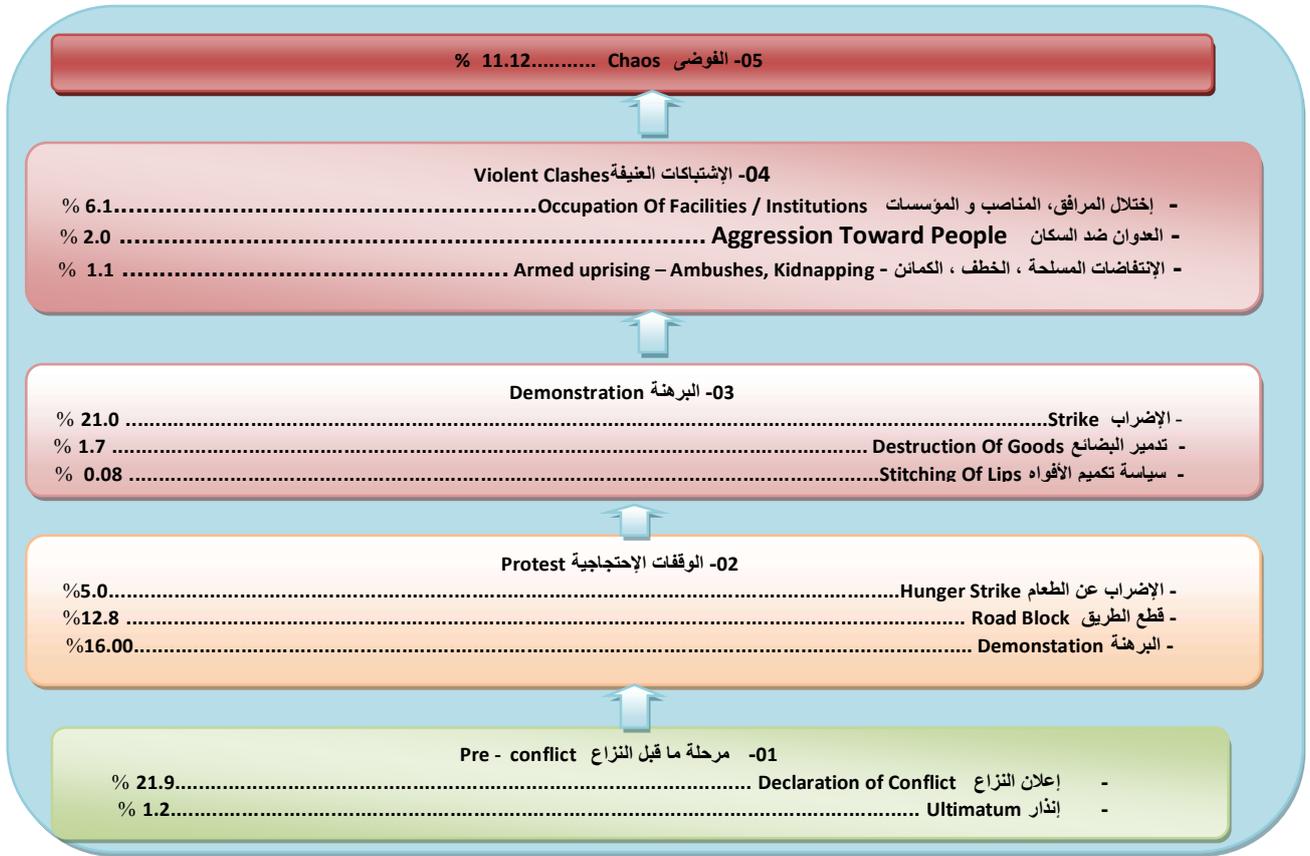


Source : Fernando calderain, Op.cit, P.25.

من الشكل : يتضح جلياً أن أعلى نسبة مئوية مقدرة بـ 27.5 % ترجع للعلاقة التناقضية بين الدولة وإجراءات الحماية، حيث أن ما يميز فعلاً نموذج أمريكا اللاتينية في المنطقة هو محدودية قدرة الدولة في تغطية كافة الإجراءات الأمنية والحمائية التي كانت سبباً مباشراً في إمتداد النزاع المجتمعي، يليها مباشرة نسبة 25.4% تعود للعوامل الإيديولوجية والسياسية ، بما يفيد السياسات التهميشية الإقصائية للمشاركة في صنع القرار بناءً على إعتبارات تمييزية، أما نسبة 24.12% تتلخص في العوامل البيئية والموارد الطبيعية المتنازع عليها أساساً والتي حفزتها اللاعدالة التوزيعية، أما الموارد البيئية فذلك يرجع للإنعكاسات الناجمة عن مشكل التلوث. في حين كانت إنتهاكات حقوق الإنسان خاصة ما تعلق منها بالمرأة سبباً مباشراً لتجدد النزاع حيث تعدت نسبته التأثيرية 15% جراء ممارسات الإقصاء من العمل، عدم السماح للمرأة بالخروج خاصة المناطق الريفية المنعزلة، أما نزاعات الهوية، القيم والمعتقدات فقد شكلت فقط نسبة 05 % ما يعني فعلاً أن النزاع الإجتماعي الممتد في أمريكا اللاتينية لم يحدده نزاع الأقلية أو الأغلبية، إنما نزاع مطالب إجتماعية. ليتم التوجه بعدها للمستويات المتزايدة لتطرف النزاع وفق :

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 17 : مخطط توضيحي للمستويات المتزايدة لتطرف النزاع في أمريكا اللاتينية



Source : fernando calderain Op.cit P.26.

من الشكل : يمكن لنا تحديد تأثير العوامل المجتمعة سابقاً في تحديد مسار النزاع المجتمعي، شريطة العودة خطوة للوراء حيث في مرحلة ما قبل النزاع (إعلان النزاع، الإنذار المبكر) شكلت نسبة 23.1 %، أين لم تسعى الحكومات الوطنية في كل من دول المنطقة لتهدئة الأوضاع أو إحتواء النزاع قبل إنطلاقه، ليتم الإنتقال مباشرة للخطوة رقم 02، والتي شكلت نسبة 33.8 % نعبر عنها بمرحلة الإحتجاجات، وما يندرج ضمنها من تهديد بالتصعيد في المطالب، لم يتم التعامل معها إطلاقاً، بل على العكس من ذلك تنامت مشاعر الحقد والكراهية مرفقة بالسياسات التمييزية في التعامل مع المعارضين توجت في الخطوة 03 بنسبة 22.78 %، لتتحول إلى سياسات إجرامية، إنتفاضات مسلحة و إشتباكات عنيفة، قادت مباشرة إلى حالة من الفوضى التي شكلت نسبة 11.12 %.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### المطلب الثاني: سياق النزاعات المجتمعية في أمريكا اللاتينية – المنصات المشتركة وفق النماذج المقترحة-

تتميز مجتمعات أمريكا اللاتينية عمومًا بقوة شديدة التركيز، أسواق غير تنافسية في الاقتصاد العالمي، مؤسسات دولة ضعيفة جدًا، شرعية محدودة، إقرار مؤسسي غير كافي،... إلخ عوامل بنائية حفزت تبني سياسة التغييرات السياسية بمنطق إصلاحية - براغماتي، وبما أن المجتمعات تنتج من عمليات النزاع فمن الطبيعي أن يكون هذا النزاع الاجتماعي جزء من التحول، يمكن دراسة تحولاته وفق:

#### الفرع الأول: نزاعات الهوية – دوافعها ، مثيراتها و محفزاتها

بدايات النزاع الاجتماعي الممتدة حسب النماذج المقترحة التي ستحدد لاحقًا في دول أمريكا اللاتينية كانت من منطلق إقتصادي على الموارد الطبيعية من ثمة الانتقال إلى الهوية كبناء اجتماعي في إطار سعي الفئات المهمشة إلى السيطرة على سياق الجغرافيا السياسية الجديدة للموارد الإستراتيجية مثل معادن الطاقة ( غاز، بنزين)، إحتياطات المياه جراء عامل التنوع البيولوجي، كل ذلك من خلال الإعتماد على تدخل الشركات الخاصة، تحت شعار " التخصيص غير المبرر<sup>1</sup> Undue Appropriation .

تفعيل هوية السكان الأصليين في النزاعات الإجتماعية الممتدة في أمريكا اللاتينية تتحدد من خلال:

- **الهوية و العمل الجماعي Identity And collective Action** : جراء ترسيم الحدود بين المجموعات المختلفة، فمنذ الثمانينات كان هناك إهتمام متزايد في الهوية والعمل الجماعي، بحيث تتحدد الهوية في هذا السياق وفق ثلاث متغيرات: الهوية كطلب Identity as a demand، الهوية كإستراتيجية Identity as a strategy، والهوية كنتيجة Identity as a consequence. حيث من بين الخصائص الجوهرية في هذه المنطقة بروز ما يعرف بـ " الأجيال ما بعد المادية Post-Materialist generation " كمجموعات عرقية خفية قائمة على أساس الحسابات السياسية، بمعنى أن هذه الهوية السياسية نتيجة مخزون ثقافي يعتمد على السياق الخارجي وهيكل الفرص السياسية Political Opportunity Structure التي تشمل المستوى الدولي، المؤسسات الوطنية، الحلفاء المحتملون والأعداء Potential Allies or Anemies.
- **هوية السكان الأصليين: إستنادًا لخاصية وجود الشعب قبل وصول المستعمر** " الشركات الخاصة " وبناءً على الثقافات المتميزة، التغييرات في السلطة، يهدف هذا التوجه إلى تمكين الجماعات الأصلية

<sup>1</sup> Claire wright, salvador marti puing, "latin american and caribbean ethnic studies : conflicts over natural resources and activation of indignous identity in cusco & peru, **routledge taylor & francis group**, vol07,N03, novembre 2012,P.250.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من الوصول إلى الآليات القانونية وفق معايير دولية أو وفق ما يتماشى والخصوصية المجتمعية لبلد معين في إطار " تنشيط الهوية الأصلية من الأسفل<sup>1</sup> Identity From Below ".

- نموذج نزاع الهوية في البيرو\*: في الأدبيات السياسية في منطقة أمريكا اللاتينية تعتبر البيرو Peru حالة سلبية Negative case محصورة بين الحالات الإيجابية Positive cases في كل من الإكوادور وبوليفيا Ecuador & Bolivia. بمرر الإنقسام الأصلي الواضح جراء العنصرية والتمييز بناءً على البعد العرقي وممارسات الحزب السياسي السائد. فجراء السياسات الإصلاحية في الأمازون أعلن التمييز على أساس طبقي، تم على إثره إعلان التعديلات الدستورية في 1994، لحصر الطبيعة متعددة الثقافات لدولة البيرو عقب توقيع هذه الأخيرة على إتفاقية منظمة العفو الدولية رقم 169 بتاريخ 1994 مفادها<sup>2</sup> " حماية السلامة الثقافية للسكان الأصليين\*\* ".

### الفرع الثاني : الأهمية النسبية للنزاعات الإجتماعية في السياق المجتمعي – النموذج المختار -

كما أشرنا سابقاً يرجع السبب الرئيسي في إختيار هذه المنطقة إلى التنوع، حيث نجد أزيد من 62 مجتمع أصلي مختلف، 928 مجتمع فلاحي بناءً على منتدى حقوق الإنسان المنعقد في كوسكو CUSCO سنة 2006 كمؤتمر تأسيسي شاركت فيه كل من الإكوادور، الشيلي، الأرجنتين، بوليفيا، البيرو. حيث أن المحدد الزماني لهذه الدراسة 2010/2008 بسبب تنامي النزاعات وإمتدادها. بداية يجدر بنا التساؤل حول:

✓ مدى تورط المجتمعات في النزاعات ذات المدخل الطبيعي في كل من منطقة الأمازون وجبال الإنديز؟

✓ هل تعكس الوعي بالسياق الخارجي أم مواتية لمطالب الحلفاء المحتملين للسكان الأصليين؟

✓ فيما تتجسد مطالب الهوية الأصلية؟

<sup>1</sup> Ibid, P.251-252.

\* مرر إختيار دولة البيرو : تقديم أدلة تجريبية على تفعيل الهوية الأصلية في سياق النزاعات على الموارد الطبيعية في كل من البيرو، الإنديز و الأمازون لسببين : 1- النزاعات على الموارد الطبيعية التي تشكل فيها البيئة حوالي 50% من جميع النزاعات الإجتماعية، و بالتالي فهم ديناميكية النزاعات و هوية الفاعلين. 2- إمكانية تفعيل عنصر الخطاب إستناداً للهوية (مقاربة بنائية).

<sup>2</sup> Claire wright , salvador marti-puing, Op.cit, P. 254.

\*\* لم يسري العمل بمضمون هذه الإتفاقية إلى غاية ماي 2010 ، إستناداً لقانون المشاركة كأحد أبرز بنود إتفاقية منظمة العفو الدولية، لذلك و إستناداً لها يمكن إعتبار الأمازون و الإنديز كسكان أصليين وفق شروط موضوعية. لكن تم رفض هذا المقترح من قبل السلطة التنفيذية إستناداً لحمية الأخذ بعين الإعتبار السياق الدولي الملامم المتعلق بالبيئة، الحقوق و التشريعات، تحت مبرر أن الجماعات، المنظمات غير الحكومية يمكن أن يدرجوا ضمن فئة الحلفاء التي تعتبر فئة أصلية في المجتمع .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

لذلك: إعتماًداً على منهجية تحليل الإطار المستخدم لدراسات العمل الجماعي (القائم على تحديد المجالات الموضوعية للأطر، تحديد الخصوم، مجالات الهوية، الحلفاء المحتملين، أداة التحليل، تحليل الوثائق الرسمية<sup>1</sup>) وبناءً على تحليل حلقات النزاع الواردة من خلال الجدول التالي يمكن لنا الإجابة على التساؤلات الواردة:

**جدول رقم (14) : متغيرات النزاع بين الحكومة الوطنية، الحكومة المحلية و المجتمع المدني في أمريكا**

### اللاتينية

الموقع	الإشكال المطروح	الجدول الزمني Time scale، الفواعل Actors، الأحداث Events
كوسكو Cusco	الموارد الأثرية Archiological Resource	قيام سلسلة إحتجاجات في كوسكو بمشاركة الحكومة الإقليمية Regional government، وكلاء التجارة، النقابات، و الطلاب، إحتجاجاً على مقترحات الحكومة المركزية من فيفري 2008/أوت 2009 .
	سعر المواصلات العامة Price Of Public Transport	إحتجاج الطلاب ضد زيادة تكلفة النقل العام، من أوت 2008 إلى أوت 2009 .
	سعر أوراق الكوكا Price of The Coca Leaf	إحتجاج فلاحي و مزارعي المنطقة على إرتفاع سعر أوراق الكوكا ، من ديسمبر 2008 إلى جوان 2010.
لوتو كوتوتو Lutto Kututo	الموارد المعدنية Mineral Resources	إحتجاجات جماعات لوتو كوتوتو في رفض التعدين الممارس من قبل الشركات الخاصة، جويلية 2008 / ديسمبر 2010 .
إسبينار Espinar	الموارد المعدنية Mineral Resources	دخول عمال المناجم غير الرسميين من عدة مجتمعات في النزاع مع شركات التعدين ، من يونيو 2008 إلى نوفمبر 2009.
أكومايو Acomayo	الموارد المعدنية Mineral Resources	الإحتجاج بسبب التلوث الذي سببته شركات التعدين الخاصة بين سلطات و مجتمعات أكومايو ، من يوليو 2008 إلى يوليو 2009.
هاكيرا Haqira	موقع مكب النفايات A Land fill site	مطالبة السكان الأصليين بإغلاق مكب النفايات لإحتمالية التلوث مما إنجر عنه سوء الموقع، سوء إدارة النفايات الصلبة، من سبتمبر 2008 إلى سبتمبر 2009 " لا يزال مستمراً " .
كاميسيا Camisea	موارد الطاقة Energy Resources	الإحتجاج بسبب قناة الغاز المتسربة في كاميسيا، تعود جذور النزاع إلى الثمانينات، أحدث موجة في 2005، أكتوبر 2008، أبريل 2010.
كانشي Canchis	الموارد المعدنية و الطاقة Mineral & energy resources " السد الكهرومائي "	إحتجاج السكان المحليين على بناء السد الكهرومائي Hydro-Electric ، إمتيازات التعدين، أدت إلى خصخصة المياه . من أكتوبر 2008 إلى سبتمبر 2010 . لا يزال مستمراً .
أكونجيت Ocangate	الثروات الأثرية و المعدنية Archeological & mineral	النزاع بين الجماعات الكاثوليكية و مجموعة الماهوياني بسبب التأثير السلبي الثقافي و البيئي. من ديسمبر 2008 إلى جويلية 2010.

**Source : Claire Wright, Salvador marti-ping,P.269.**

<sup>1</sup> Claire wright , salvador marti-puing, Op.cit, P.255.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من الجدول: في هذه المراحل يتعلق الأمر بالنزاع بين الحكومة الوطنية، الحكومة المحلية والمجتمع المدني جراء التنزاع حول الأهمية النسبية لحالة الموارد الأثرية ( مناصرة جذور ما قبل الإستعمار - مقابل - طرح النخبة المحلية )، بهدف: حماية المجتمعات الأصلية في المناطق الخاضعة للتنمية السياسية<sup>1</sup>.

حيث تحمل خاصية النزاع في الكاريبي بعض الإختلافات، كونها تركز على علاقات النزاع Relation ship conflict، أدوار الجنسين Gender roles، السياق الإجتماعي Social Context من خلال التحليلات متعددة المتغيرات بناءً على الخلفيات الإجتماعية و الثقافية، بجمع البيانات في جامايكا Jamaica، غيانا Guyana والولايات المتحدة United State.

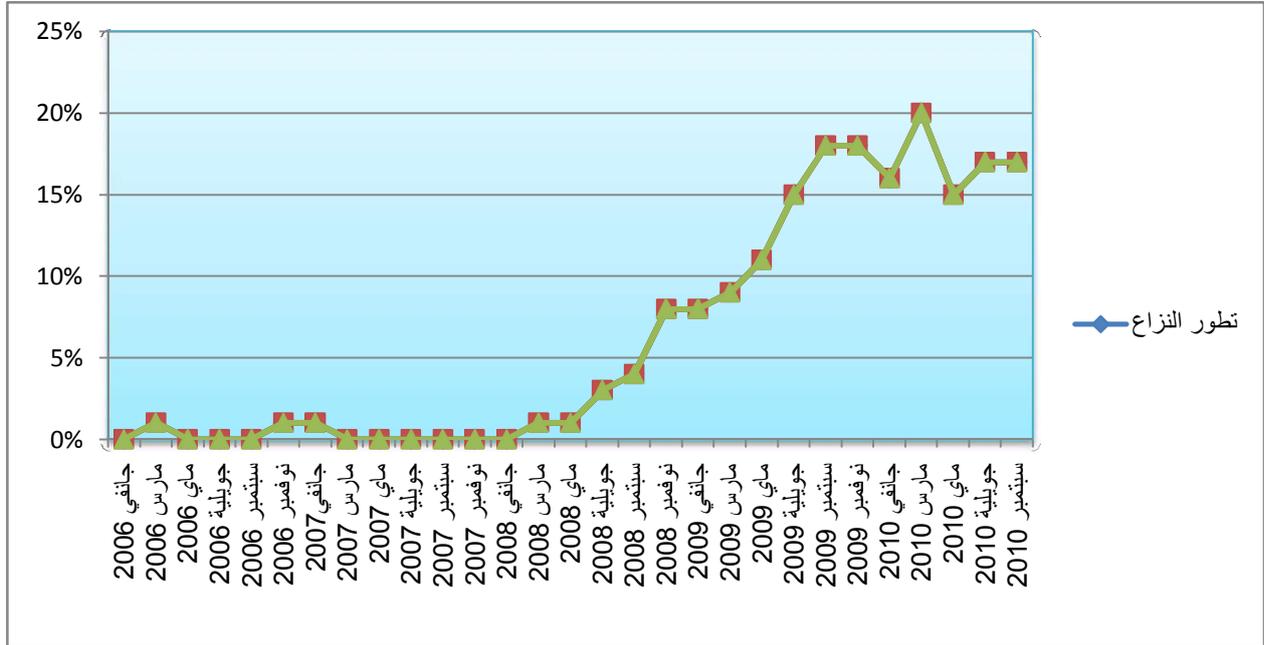
إستنادًا لوحدة التحليل " الفرد " تمت دراسة التفاعل الإيجابي من الناحية التجريبية بناءً على القيم، المعايير والترتيبات الإجتماعية Social Arrangements، إستنادًا إلى نموذج البيئة Ecological Model، وبالتالي فهم التعقيد والإختلافات بمستوى متباين. بمعنى أن التوجهات الإجتماعية والثقافية هي مصدر الخلاف بسبب تأثيرها على الأدوار وفق أبسط المستويات من خلال " الإيديولوجيات الجنسانية Gender Idologies " التي تدفع لخلق التناقض، مثلًا قضايا عمل المرأة ودورها في عملية صنع القرار خاصة في بحر الكاريبي، أين يتركز خضوع الأنثى لسلطة الذكر مدفوعة بالمعايير الثقافية والإجتماعية. بمعنى تفسير مبدأ ديني يعكس إنحراف الإيديولوجيات التقليدية إضافة للمصاعب الإقتصادية<sup>2</sup>، الموضحة من خلال المنحنى الموالي:

<sup>1</sup> Karim K Lacey , letroy Orwin cummings," Interpersonal conflict among caribbean couples in jamaica, guyana and the united state ", international journal of sociology and anthropology, institute for social research, university of michigan, USA june 2017, P.49-50.

<sup>2</sup> Karim K Lacey , letroy Orwin cummings, Op.cit, P.49-50.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 18 : منحني بياني يوضح تطور النزاع وفق المقاربة النسائية في أمريكا اللاتينية



Source : Claire Wright, Salvador marti-ping, Op.cit , P.258.

من المخطط يتضح جلياً أن الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2006 إلى سبتمبر 2010 شهدت تطوراً مستمراً في نسبة وحدة النزاعات في منطقة الكاريبي ، خاصة ما تعلق منها بمثيرات التصعيد الجنسانية القائمة أساساً على تهميش إقصائي لدور المرأة على كافة الأصعدة والمستويات، ووفق أقصى درجات الإستجابة يتم إدراج المرأة في المجال تحت سلطة ذكورية (التكفل بمهمة الإشراف) حصرياً.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### المبحث الخامس : الانعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإجتماعية الممتدة على الأمن الإقليمي

مما لا شك فيه خاصة عقب التطرق بالتفصيل لكافة النماذج المحددة للدراسة (منطقة القوقاز، منطقة البلقان، منطقة الساحل الإفريقي، أمريكا اللاتينية والكاريبية)، أن لكل نموذج خصوصيته التي تميزه عن غيره من النماذج، فلو تحدثنا عن درجة الخطورة لكانت منطقة الساحل الإفريقي أكثر النماذج تشظيًّا، يليها مباشرة كوسوفو في البلقان، من ثمة منطقة القوقاز، وبعدها أمريكا اللاتينية. لكن ما يهمنا في هذا السياق ليس تحديدًا درجة الخطورة بل مدى تأثيرها على الزحف الحدودي على بقية الدول داخليًا أو بين الحدود الدولية الخارجية، ويتضح ذلك من خلال:

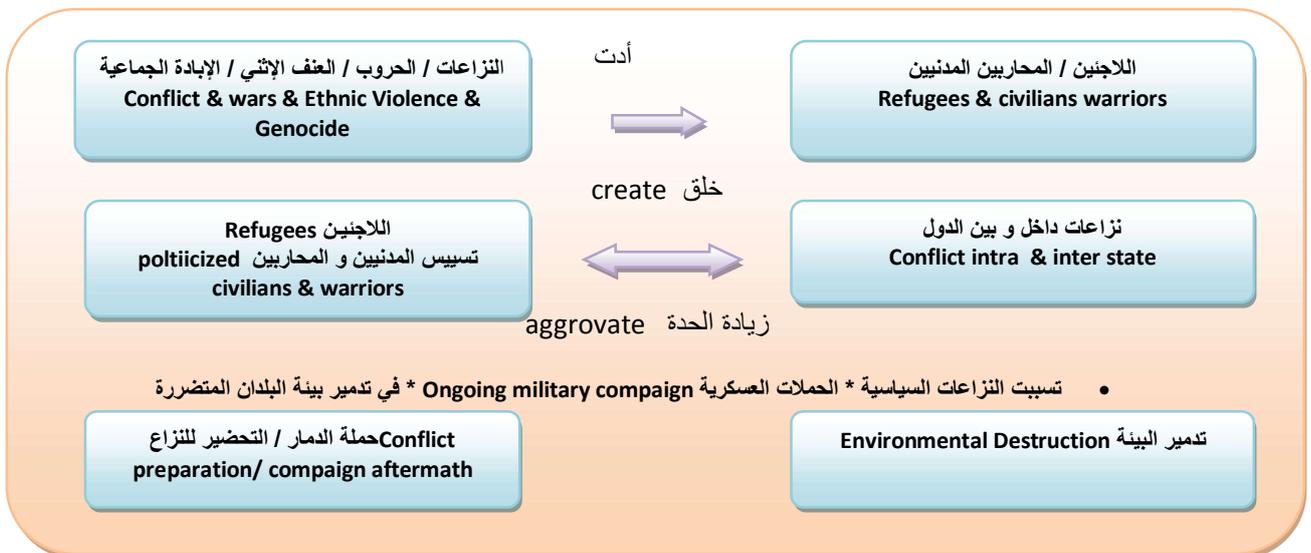
### المطلب الأول: الأبعاد الدولية للتهديدات الناشئة في منطقة البلقان – مشكلة اللاجئين الحدوديين -

لا يمكن فقط حصر الانعكاسات اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الداخلية على مستوى مخرجات النزاع المجتمعي بل أيضًا إلى أبعاد إقتصادية أخرى دفعت بإمتهان لتجدد النزاع، من خلال :

الفرع الأول : التحول نحو اللاجئين الحدوديين - من الداخل الضمني نحو الخارجي -

نتيجة زيادة ضغوط اللاجئين أثرت الفتنة العرقية كأحد أهم مثيرات النزاع الدولية، خاصة بالنسبة للدول المرسله والمستقبلة Sending & Receiving Countries، حيث يعتبر اللاجئين بمثابة ضحايا النزاعات السياسية والإضطهاد Persecution. ولنا من الشكل التالي تحديد تأثير مشكلة اللاجئين على خلق وزيادة حدة النزاعات وفق:

### شكل رقم 19 : متغيرات تحفيزية لتجدد النزاعات المجتمعية - اللاجئين في منطقة البلقان -



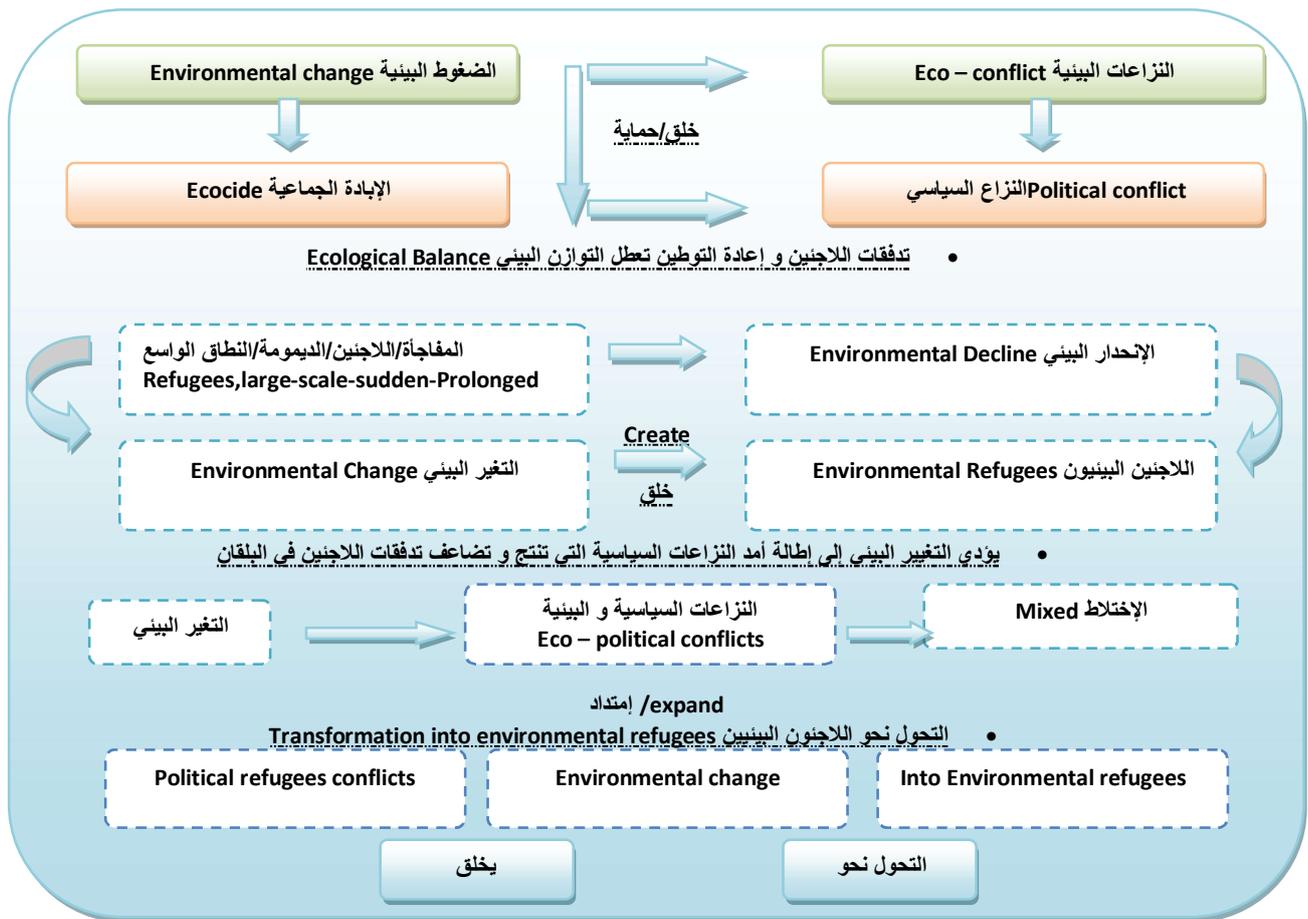
Source : Shin –wha Lee, " Emerging threats to international security : environment, refugees & conflict",  
journal of international & area studies, volume 8, 2001, P. 73.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من المخطط يتضح جلياً أنّ هذه الضغوط البيئية Environmental Pressures للتنافس على الموارد الشحيحة Competition For Scarce Resources، التي أدت بدورها لنشوب حرب داخل أو بين الدول ( النزاع البيئي Eco-Conflict )، مع تحفيز النزاعات القديمة للتجدد Renewold Conflicts، أو إطالة أمد النزاعات السياسية القائمة Protract Existing Political Conflicts. كما أنّ سياسات الحكومة المتعلقة بالإبادة الجماعية genocide government policies تؤدي أيضاً إلى المقاضاة العنيفة للنزاعات Prosecution of conflicts .

كما يتضح من الشكل الموالي أنّ تدفقات اللاجئين وإعادة التوطين تؤدي لتعطل التوازن البيئي Ecological Balance، الذي يحفز بدوره التغير البيئي (ندرة الموارد Resource Scarcities، التدهور البيئي Ecological Degradation، الإبادة الجماعية Ecocide، التشريد Bubious، إعادة التوطين-Policy induced ) الذي خلق أزمة تدفق اللاجئين، ليصبح الحديث متمحوراً حول ما يعرف باللاجئين البيئيين Transformation into environmental refugees ذي المتغيرات الثلاث البارزة<sup>1</sup> .

### شكل رقم 20 : مخرجات تدفقات اللاجئين في منطقة البلقان – التدفق نحو اللاجئين البيئيين -



Source: Shin wha Lee , Op.cit .P.73.

<sup>1</sup>Shin wha Lee, Op.cit , PP.74-79.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

من الشكل يتضح جلياً المسيرة التقدمية للنزاعات المجتمعية، على مستوى منطقة البلقان، وصولاً إلى ما يعرف باللاجئين البيئيين، وما إنعكس عنها من إبادة جماعية التي قادت أساساً لإطالة أمد النزاعات السياسية بدوافع الإختلاط، من خلال إنتقال النزاع من كوسوفو إلى الجبل الأسود، إلى البوسنة والهرسك، إلى صربيا، إلى مقدونيا، وألبانيا تحت مبرر حدودي - بيئي .

### الفرع الثاني: تأثيرات الأزمة الاقتصادية على النزاع الحدودي في البلقان - المخرجات الأمنية -

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على دول غرب البلقان، مما أثر على الإستقرار الإقليمي نظراً لضعف أنظمة الحماية الإجتماعية، بسبب تبنيتها نظام الخصخصة في النظم الصحية بدرجات متفاوتة من اللامركزية ابتداءً من سنة 1990. لذلك نهضت النزاعات العرقية كإستراتيجية تتبعها التحالفات المناهضة للإصلاح سعياً للحفاظ على الإمتيازات التي تم الحصول عليها خلال الفترة الإنتقالية.

ولنا من الجدول التالي أن نحدد معدل النمو في دول منطقة غرب البلقان على النحو التالي:

### جدول رقم 15 : تراجع معدل النمو في دول منطقة غرب البلقان - مخرجات النزاع الاقتصادية -

معدل النمو	2009	2008	2007	دول غرب البلقان
5.5	3.0	8.0	6.0	ألبانيا Albania
1.8	- 2.0	5.5	5.8	مقدونيا Macedonia
1.4	- 4.1	6.9	10.7	مونتنيغرو Montenegro
1.2	- 3.1	5.4	6.0	البوسنة Bosnia
0.8	- 4.0	5.5	6.9	صربيا Serbia
- 1.7	- 5.8	2.4	5.5	كرواتيا Croatia
/	/	5.4	5.0	كوسوفو Kosovo

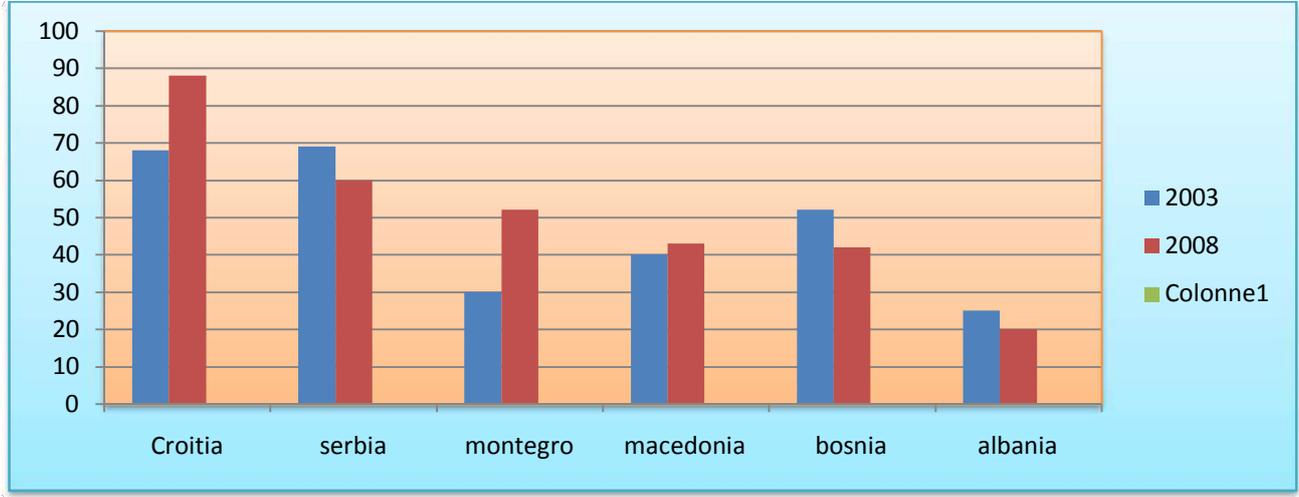
Source : Sabina Lange & Others, Op.cit, P.58.

**يعكس الجدول:** تراجع معدل النمو في دول منطقة غرب البلقان جراء تأثيرات الأزمة الاقتصادية، حيث تراجع من نسبة 6.0 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2009 على مستوى دولة ألبانيا، أما مقدونيا فقد شهدت إنخفاضاً رهيباً من 5.8 سنة 2007 إلى غاية 2.0 - سنة 2009 بمعدل نمو سنوي مقدر بـ 1.8، أما ما تعلق بمونتنيغرو فقد إنخفض المعدل من 10.7 سنة 2007 إلى 4.1 -، أما البوسنة موطن النزاع الحقيقي فقد شهدت هي الأخرى تراجعاً من 6.0 سنة 2007 إلى 3.1 -، نفس الشيء بالنسبة لصربيا التي تراجعت من 6.9 سنة 2007 إلى 4.0 -، كرواتيا هي الأخرى لم تسلم من ذلك من 5.5 إلى 5.8 -، لنختم بكوسوفو بؤرة الإنطلاقة من 5.0 إلى مستوى كارثي منعدم، قاد في نهاية المطاف إلى أزمة دين خارجي توضح من خلال:

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 21 : مخطط بياني حول إرتفاع نسبة الدين الخارجي في دول غرب البلقان - إنعكاس إقتصادي

### للنزاع -

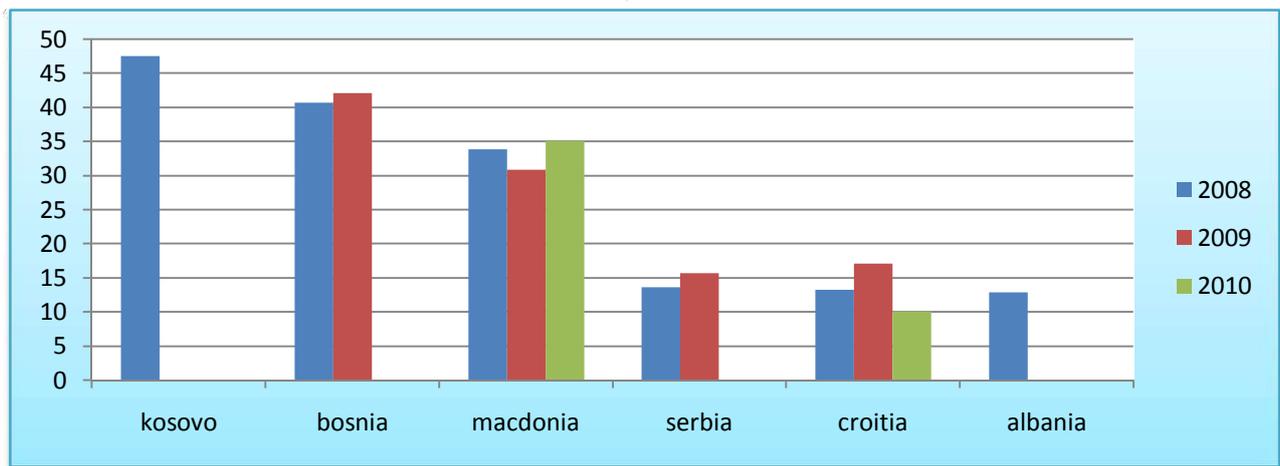


Source : Sabina Lange & Others, Op.cit, P.58.

إضافة لإرتفاع معدلات البطالة في ذات الدول، التي أثرت على بناء المجمع جراء الغلطة المفاهيمية المتعلقة بالميزة الحقيقية للديمقراطية، من حيث إتساع الفجوة بين الديمقراطية والممارسة، التي خلفت مرجعيات التفكير التكنوقراطي Technocratic Thinking المشجع للإندماج، وفق مشروطية دون خيارات في إطار صراع مع الجاذبية الإقليمية لسياسات الهوية<sup>1</sup>.

شكل رقم 22 : إرتفاع معدلات البطالة مقابل إنخفاض مستوى الديمقراطية في دول غرب البلقان من

### 2008 إلى 2010



Source : William Bartlett, " the social impact of the global economic crisis in the western with a focus on the republic of macdonia", **pecol's paper series**, school of economic and political science, london, september 2010.

<sup>1</sup>Sabina Lange & Others, Op.cit, P.60.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

ما يعني أنّ مخلفات النزاع المجتمعي في البلقان تحول إلى نزاع إجتماعي ممتد، ثم إلى نزاع حدودي بمدخل إثنية بامتياز داخلياً وخارجياً، ما أثر على إنخفاض معدل النمو، إرتفاع مستويات البطالة، تدني مستوى الديمقراطية، لكن التأثير الأقسى على المنطقة هو ظاهرة اللاجئين الحدوديين، التي خلفتها النزعات الدموية في المنطقة، بمعنى أنّ هذا التصعيد السلبي يتطلب تفاعل جهود دولية، إقليمية، محلية، حكومية وغير حكومية سعياً لحل النزاع، تحويله وبناء السلام.

### المطلب الثاني: التفكك الإثني – الحدودي في الساحل الإفريقي

ولد الفراغ الأمني وضعف الدولة المركزية في الساحل مشاكل، وتداعيات عديدة تتجاوز في خطورتها حدود الدول منها: التهريب، تجارة السلاح، الجريمة المنظمة، تموقع وانتعاش الجماعات المسلحة، تجنيد المقاتلين. بحيث أنّ فشل دول الساحل والدول المغاربية في بلورة تصور موحد كفيل بالتعاطي مع مشكلة مالي، التي تم ترجيح أن تطور الأحداث فيها مرتبط برغبة فرنسا في حماية مصالحها الحيوية في إفريقيا. حيث شهدت مالي قبل سنة 2012 تجربة ديمقراطية، غير أنّ إنقلاب الجيش على نظام الرئيس " أمادو توماني" في مارس 2012 أحدث فراغاً أمنياً بالبلاد. كما إستثمرت بعض الحركات المتمردة من التوارق ضمن الحركة الوطنية لتحرير إقليم الأزواد، الذي يمثل 3/2 من مساحة البلاد. حيث أثر ضعف الجيش المالي جراء سياسات الإثنية على تضارب المواقف الإقليمية – الدولية، مع إرتباطات عرقية بين دول المنطقة حفزت تنامي الزحف الحدودي<sup>1</sup>.

### تحدي الأمن والتنمية في إفريقيا - العلاقة الجدلية - :

أدت النزاعات الإجتماعية الممتدة في الساحل الإفريقي بلغة الأرقام إلى:

- ✓ ظهور أزيد من 03 ملايين إفريقي تحت خط الفقر، جراء هدر الطاقات البشرية وضعف الطاقة الإنتاجية خاصة في المجال الزراعي، حيث إتسمت هذه المنطقة بأعلى معدلات بطالة، وأنشطة هشة دون حماية إجتماعية.
- ✓ إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع البطالة الجزئية، تدني مستوى الدخل والأجر، إضافة لإرتفاع معدلات العمالة<sup>2\*</sup>.

<sup>1</sup> إدريس لكريني ، أحداث مالي بين خطورة الوضع و تعدد المواقف ، (العربية : مجموعة الأبحاث و الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات ، (2013)، ص 05 .

<sup>2</sup> " الخلاص من الفقر : آراء من إفريقيا " ، الإجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر: تقرير تكميلي خاص للمدير العام، أديس أبابا ، ديسمبر 2003 . Available at //www.world/arabic.regional.meeting/trenth.africain.final.3report.18/11/2003.pdf .

\* أعتبرت العمالة آلية رئيسية بحيث تعتمد على إنتاجية الفقراء العاملين خاصة في المزارع الصغيرة و الإقتصاد غير المنظم، إرتفاع الإستهلاك و خفض الإستثمار، إضافة إلى أن المنتجين غير قادرين على تحسين سلسلة القيم التي تمكنهم من التنافس على الصعيد الدولي.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ التجارة غير الشرعية في إفريقيا وما يصاحبها من عمليات الإستغلال الجنسي والجريمة المنظمة، إضافة لإنتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية، حيث أشار مكتب بيانات الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة المنظمة إلى تأثر الأقليات العرقية بالإنتهاكات الجنسية بنسبة 80%<sup>1</sup>.

✓ مخاطر التلوث البيئي، ندرة المياه، تدهور نوعية البيئة، التصحر وزيادة ظاهرة الإحتباس الحراري، القرصنة الحيوية، إنتشار الأمراض وانتقالها عبر الحدود، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الدولي، مخاطر تصاعد ضغوط الهجرة، إساءة إستخدام الموارد، والتحول نحو ما يعرف بـ " مجتمع المخاطر Société Du Risque " .

✓ غياب الديمقراطية وغياب الثقة البناءة : جراء ضعف المشاركة، خاصة أن دول إفريقيا تعاني من مركزية مؤسسات الحكم التي تؤدي لتقييد الحريات العامة، فغياب الديمقراطية اللازمة لتفعيل حرية المشاركة، مبدأ الشفافية، سيادة القانون، يرجع إلى عدم توفر الآليات الضرورية للمشاركة مما يؤدي للتهميش<sup>2</sup>.

✓ تهميش المرأة والأقليات: كون أن مفهوم التهميش يقترب من مفهوم الإنصاف، ما يؤدي إلى الإستبعاد الإجتماعي، ذلك أن تهميش الأقليات من أكبر عوائق التنمية، حيث أن عدم الإعتراف بالجماعات الإثنية والعرقية يتسبب في توترات وصراعات تعرقل عملية بناء مجتمعات إندماجية\* متنوعة تحترم التنوع وتعترف بالحريات والحقوق الثقافية لضمان دمج الأقليات في المجتمع.

✓ تردي أوضاع حقوق الإنسان: جراء تفعيل عامل عدم التمكين الذي يعود لـ:

- ضعف الوعي بمبادئ حقوق الإنسان، وقلة تجربته في البيئة الثقافية للكثير من الدول.
- ضعف المجتمع المدني عامة، وعدم فعالية المؤسسات الحكومية في تطبيق أو إيجاد برامج لحقوق الإنسان.
- حداثة الآليات أو المؤسسات المتعلقة بالحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، ذلك أن عدم نضج الوعي السياسي من أهم المعوقات التي تكتنف عمل أجهزة الأمم المتحدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> " التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية " ، تقرير التنمية البشرية : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2009.

<sup>2</sup> " نحو الحرية في العالم العربي " ، تقرير التنمية الإنسانية العربية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي و الإجتماعي، 2004 ، ص ص 119-122.

\* من الآثار السلبية لتهميش الأقليات التحركات الإثنية، حيث جاء في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2004 أنه " لا تنمية بدون بعد ثقافي متنوع و محترم، فمن حق كل شخص الإحتفاظ بهويته العرقية، اللغوية و الدينية . و ممارسته ذلك الخيار من دون تمييز، فهو من ضرورات تنمية المجتمعات المتنوعة في القرن 21م.

<sup>3</sup> " نحو الحرية في العالم العربي " ، المرجع السابق الذكر، ص 115-116.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

✓ إنتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الأمراض والأوبئة المعدية: حيث تتأثر التنمية بالعجز الصحي في إفريقيا كوباء فيروس نقص المناعة المكتسب، السل، الملاريا، الكوليرا، التيفوئيد، السارس، إنفلونزا الطيور، فيروس الإيبولا، حمض الضنك، كمنط إستجابة لنداءات العولمة وتحطيم الحدود<sup>1</sup>.

### جدول رقم 16: تأثير النزاع المالي التارقي الحدودي على دول منطقة الساحل الإفريقي

المؤشرات الرئيسية Key indicators	Mali مالي	Burkina-faso بوركينا فاسو	Niger النيجر
Regions المناطق	Mopti	Nord, centre nord & sahel	Tahoua & tilaberi
Total مجموع السكان Population	عدد سكان موبتي بلغ في 2017 حوالي 2.651.011 يعيش بها 90% من السكان في المناطق الريفية.	يعيش نحو 1.4 مليون شخص في المناطق المتضررة من النزاع في بوركينا فاسو، لكن تأثر حوالي 3.3 مليون شخص آخر في الشمال، 1.7 مليون شخص في المنطقة الشرقية.	في 2008 يعيش نحو 4.5 مليون شخص، بما في ذلك 79000 في المقاطعات أكثر تضررا من النزاع. 3.4 مليون في تيلابيري منهم 2.4 مليون شخص في مناطق خاضعة لحالة الطوارئ.
Wash لغة الأرقام figures	في 2015 كان 74% من إجمالي السكان يعيشون بالمياه الصالحة للشرب، 31% خدمات الصرف الصحي.	48% من سكان الحضر 12% من سكان البدو يستخدمون الصرف الصحي	44% من سكان الحضر، 6% من الريف فقط خدمات الصرف الصحي.
Health figures الصحة	في 2012 بلغ معدل وفيات الرضع 1000/62	في 2017 معدل وفيات الرضع 1000 مولود حي 51 وفاة 81.2% دون سن الخامسة وفاة	طبيب واحد لكل 63000 شخص في 2015 أقل بنسبة 111% من النسبة المحددة من قبل منظمة الصحة العالمية.
مستويات التغذية Nutrition levels	يعاني حوالي 154000 طفل من سوء التغذية 2000 طفل يعانون سوء التغذية الحاد.	نسبة 7.6% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون سوء التغذية الحاد. 1.4 سوء حاد.	9.3% سوء التغذية الشامل، 1.9 سوء تغذية حاد وخيم.
Food الأمن الغذائي	يواجه حوالي 124000 شخص	يواجه حوالي 307000	يواجه حوالي

<sup>1</sup> "war and peace in the 21 century", Human security report, human security centre , oxford : new york, 2005, P.07, available at : [//www.humansecurityreport.info/2005.pdf.cover](http://www.humansecurityreport.info/2005.pdf.cover).

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

<b>security</b>	مستويات أزمة إنعدام الأمن الغذائي في 2018.	شخص مستويات منخفضة من الأمن الغذائي في 2018.	600000 شخص إنعدام الأمن الغذائي مع إرتفاع 1.220.000 في 2019.
<b>المستوى الثقافي و التعليمي Literacy</b>	في 2015 بلغ معدل المستوى التعليمي 33.07%، لدى الشباب 49.37%، مع بلوغ معدل الإلتحاق بالتعليم 80.08% و إنخفاض إلى 61.27% في 2017.	في 2015 بلغ معدل المستوى التعليمي 34%، معدل الشباب 50%، معدل الإلتحاق 93% في 2017.	في 2012 بلغ معدل المستوى التعليمي 30.6%، و معدل الشباب 39.8%، معدل الإلتحاق 65.5%

**Source :** " Conflict and displacement in mali,niger and burkibafaso ",available at : [//www.acaps.briefingnote.22.march.2019.P13](http://www.acaps.briefingnote.22.march.2019.P13).

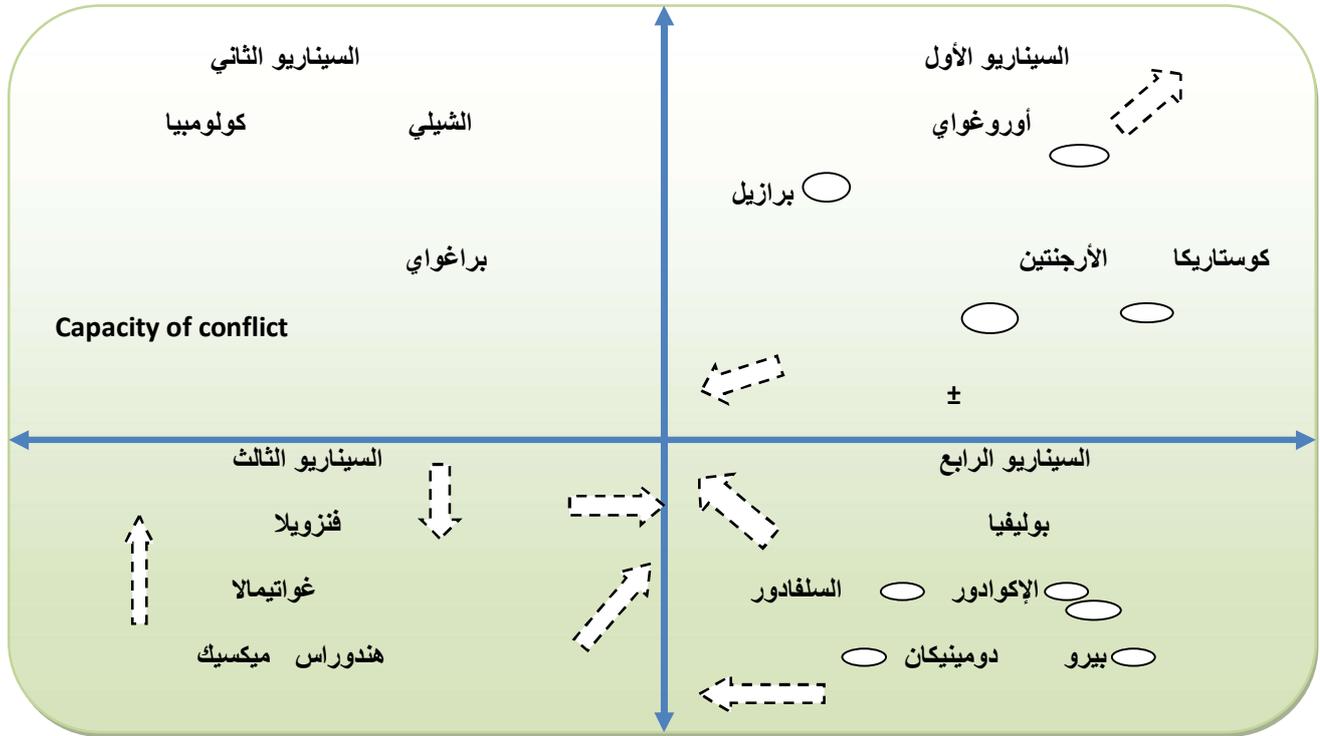
على غرار بقية النماذج يتسم النزاع الإثني في منطقة الساحل الإفريقي بخصوصية مجتمعية دقيقة جداً نظراً للفسيفساء السببية في ذلك، فالأجدر الحديث عن مخرجات النزاع في المنطقة ليس فقط الحدودية على مستوى النيجر، مالي، جنوب الجزائر، السودان، التشاد، بل الحديث عن الشطي الأمني والتشردم المجتمعي، فإنفصال كل أقلية مطالبة بأولوية حقوقها تعتبر بمثابة مدخل للأقلية المجاورة والدليل على ذلك إنفصال جنوب السودان وأزواد مالي.

### المطلب الثالث: السيناريوهات المحتملة للنزاع في أمريكا اللاتينية والكاريبي " النهايات المفتوحة "

يتضمن التقرير السنوي لأمريكا اللاتينية أربعة سيناريوهات متوسطة المدى تستند لمدى ديناميكية النزاعات في أمريكا اللاتينية، الهدف منها قياس شدة النزاع إستناداً للمناخ الإجتماعي، والقدرة على إدارته بناءً على العوامل التراكمية التي سببت إضطرابات واسعة النطاق على غرار التنمية غير العادلة، الفجوة الثقافية، عدم المساواة الإجتماعية، ما أدى لخلق بؤر توتر قصيرة الأمد - متكررة .

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

شكل رقم 23: السيناريوهات الأربعة للنزاع في أمريكا اللاتينية من 2012 إلى 2015



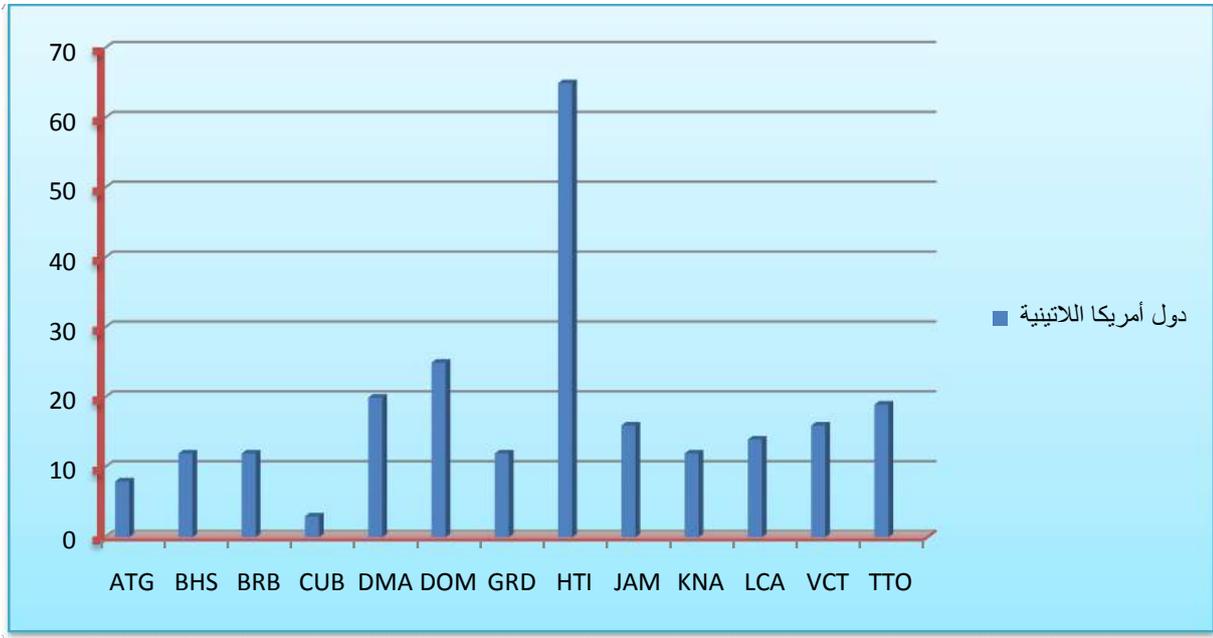
Source : Fernando Calderam, Op.cit.

- **السيناريو الأول: النظام البنائي - الجماعي:** مستوى مقبول من النزاع، مطالب ديمقراطية تميل للتقليص من الفجوات الإجتماعية الهيكلية كالفقر. بمعنى أن السيناريو الأول يجسد المناخ الإجتماعي الإيجابي، من بين خصائصه مستوى معتدل من النزاع، نزاعات مؤسسية درجة أولى، قدرة كبيرة على الإدارة بالتفاوض، خص هذا السيناريو كل من "الأوروغواي، الأرجنتين، كوستاريكا، والبرازيل".
- **السيناريو الثاني: النظام الجامد:** نظام مؤسسي غير متناسب، يتضمن مناخ إجتماعي إيجابي، مستوى منخفض إلى متوسط من النزاع، ميول قوي للتطرف، دول ذات مستوى معتدل من الشرعية، مشاركة إجتماعية ضعيفة، قدرة جد محدودة على معالجة التحديات، خص هذا السيناريو كل من " براغواي كولومبيا والتشيلي ".
- **السيناريو الثالث: نظام مضطرب - ضعيف:** مناخ إجتماعي جد متدهور لا تملك فيه الدولة القدرة على إدارة النزاع، إحباط مجتمعي، عدم إستقرار، تهميش مجتمعي، عدم رضا شعبي، احتمالية الوقوع في الفوضى، احتمالية الإنتقال من السيناريو الأول إلى السيناريو الثالث جد واردة في حالة التصعيد، حيث خص هذا السيناريو كل من " الهيندوراس، فنزويلا، غواتيمالا، والمكسيك ".

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

- **السيناريو الرابع: نظام غير مستقر:** مستوى عالي جدا من النزاع يطغى على القدرة المؤسسية لإدارة النزاع، حيث للمجتمع قدرة كبيرة على التعبئة والإحتجاج الجماعي، ينطبق هذا السيناريو على الدول التي لها قدرة كبيرة على إدارة النزاع، وتواجه في ذات الوقت مناخات إجتماعية معقدة وصعبة للغاية، حيث أن إحتمالية الإنتقال من السيناريو الأول، والثاني إلى السيناريو الرابع واردة في حالة الإنزلاق، وفي حالة زيادة شدة النزاع يتم الإنتقال للسيناريو الثالث. خص هذا السيناريو كل من " بوليفيا السلفادور، البيرو، الدومينيكان، والإكوادور<sup>1</sup> "، حيث كان لها تأثير مباشر على جانب الأمن الصحي، من خلال التدهور الواضح في ذلك، والمتضح من الشكل الموالي:

الشكل رقم 24 .: معدل الوفيات لكل 1000 مولود في أمريكا اللاتينية و الكاريبي 2015



Source : Panorama of food and nutrition security in latin america and the caribbean , Op.cit, P.40.

يعتبر النزاع في أمريكا اللاتينية ذو المطالب الإجتماعية من أهون النزاعات المجتمعية مقارنة بالنماذج المحددة للدراسة، فعلى الرغم من إمتداد النزاعات الإنفصالية تحت مبرر حدودي إلى الأوروغواي، البراغواي، بوليفيا، الكاريبي وهايتي. إلا أن درجة الخطورة الفعلية ليست في التأثير الحدودي، بقدر ما هي في المستويات البسيطة خاصة منها الفلاحية والصحية، وهو ما حدده الشكل المدرج أعلاه.

<sup>1</sup> Fernando Calderam, Op.cit.

## الفصل الثاني: ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية – تبني نماذج عالمية مختارة -

### إستنتاجات الفصل الثاني:

- يشكل نموذج النزاع في منطقة القوقاز منعرجًا حاسمًا في تاريخ النزاعات المجتمعية كونه ينفرد بخاصية التداخل رباعي الأبعاد (المعضلة الإثنوسياسية، السياسات النفطية، المصالح الإقليمية، والتدخلات الأجنبية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، تركيا، إيران)، بمعنى أن: تفاعل هذه العوامل مشتركة أدى لإنتقال النزاع من جيورجيا - أبخازيا، إلى بقية دول منطقة القوقاز : أوسيتيا الجنوبية وكورنو كراباخ.
- بناءً على الإندماج بين المدخل الجيو- بوليتيكي والمدخل الإثنو - جغرافي، ويتوظيف عامل التاريخ كمفسر للنزاع، تم إثبات فرضية أنه لا يوجد نموذج واحد لبناء الدولة، ولا معيار واحد للحكم على فشل الدولة، وبالتالي زيادة تعقيد النزاعات بين المجموعات، أدى لخلق المشكلة الحدودية الداخلية في منطقة البلقان، إنطلاقًا من مرجعية جدلية التاريخ والجغرافيا في كوسوفو.
- على غرار بقية النماذج التبريرية، يختلف النموذج الإفريقي من حيث تفرده منهجيًا، بنيويًا، وهيكلًا في ظاهرة الفسيفساء السببية للنزاعات، وذلك لإختلاط المفاهيم وتعتها ما أدى لإضطراب البنية التحتية، بناءً على آليات التدفق المحددة وفق معيار العدوى، الإنتشار والتصعيد، بتدخل فاعل للقوى الخارجية، ضعف الحس القومي، إنتهاك حقوق الإنسان. هذه الدوامة أدت بإمتهار إلى نزاعات حدودية درجة أولى بالمنطقة، بداية من نموذج النزاع المالي - النيجري.
- أما ما تعلق بنموذج أمريكا اللاتينية، فتبدو أقل وقعًا وتأثرًا، ذلك أن بداياتها المرجعية كانت بسبب المطالب الإجتماعية: (نزاعات إعادة الإنتاج الإجتماعي، النزاعات المؤسسية، النزاعات الثقافية)، التي خلقت فجوات سياسية بين الدولة والمجتمع، تم على إثرها الإنتقال من المستوى الرابع " أقل خطورة"، إلى المستوى الأول " تطرف عالٍ جدًا"، هذا الأخير الذي خلق موجة نزاعات حدودية في منطقة أمريكا اللاتينية.
- على الرغم من إختلاف النماذج المحددة في المنطلقات السببية والمرجعيات التاريخية، سواء من حيث التعددية الإثنية، المخلفات الإستعمارية، المصالح الإقتصادية، تدخل القوى الخارجية، إلا أن جميع الحالات المحددة تشترك في النتيجة الموحدة، والتي أدت إلى التنشيط الأمني الداخلي والتشرد المجتمعي.
- تبعًا لتأثيرات المسببات الحركية للنزاعات المذكورة أعلاه على كافة الأبعاد، والمستويات خاصة ما تعلق منها بالجوانب الإنسانية، نخلص إلى أن التنشيط الأمني الداخلي والتشرد المجتمعي، قاد في نهاية المطاف إلى ما يعرف بالنزاعات الإجتماعية الممتدة، هذه الأخيرة التي تتطلب دراستها تحليل دقيق ومعمق سعيًا لبناء مقاربة توافقية- تكاملية، في سياق تفاعلي يعبر عنه بـ " الحوكمة الأمنية العالمية"، بمعنى معالجة آلياتها في مدى بناء السلام الإيجابي المتساند".

## الفصل الثالث :

التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية  
لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية  
للنزاعات الإثنية عبر  
الحدودية

مما لا شك فيه أن تحديد الفاعلية الدقيقة والموضوعية للمؤسسات الحكومية، وغير الحكومية في إطار حوكماتي أمني - عالمي لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإجتماعية الممتدة، وتبعاً للنماذج الأربعة المحددة للدراسة (منطقة القوقاز، منطقة البلقان، منطقة الساحل الإفريقي، وأمريكا اللاتينية)، يتطلب الانتقال من المستوى النظري (المحدد في الفصل الأول)، إلى المستوى التجريبي القائم على الإسقاط المباشر، مروراً بالنماذج التحليلية، وذلك من خلال التطرق لدور الأمم المتحدة في الترتيبات الأمنية، دور منظمات المجتمع المدني العالمي، دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، من ثمة بناء نموذج توافقي يجسد العلاقة التعاقدية وفق أطر منهجية مضبوطة تستند لمعايير بنائية. حيث أن إجراء مثل هذه الإسقاطات يتطلب تحييص دقيق لحالات الدراسة وعناية فائقة بمنهجية التحليل المحددة في الفصل الأول، وذلك وفق:

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية - دراسة تحليلية للنماذج -

المبحث الثاني: الهندسة المؤسسية الرسمية في المجال الحوكماتي العالمي - دور الحكومات، المنظمات الحكومية والشراكات الدولالية -

المبحث الثالث: الترتيبات غير الرسمية في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - الإسقاطات النظرية لتفاعلات الجهود غير الرسمية - دور المنظمات النسوية، منظمات المجتمع المدني، وإستراتيجيات القطاع الخاص -

المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية

المبحث الخامس: التفاعلات المدروس لمثلث يوهان غالتونغ بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية

المبحث الأول : دور الأمم المتحدة في الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية – دراسة تحليلية للنماذج –

يعكس دور الأمم المتحدة في مجال الحوكمة الأمنية، وعمليات حفظ السلام اعتماد نماذج التمييز العقلاني واستخدام النهج التحليلي الذي يعكس البنية التاريخية الهيكلية **Historical Structural** في سياق التطور العددي المرفوق بمبدأ التنظيم المؤسساتي العميق، من خلال إعطاء أهمية للعمليات الإجتماعية، دراسة الضغوط الداخلية، والعوامل الخارجية سعياً لتحقيق الإتصال المعياري **Normative Connection** بين الأمم المتحدة والنزاعات الداخلية<sup>1</sup>.

فبعد جملة الإصلاحات الهيكلية في منظومة الأمم المتحدة، تنامي التوجه نحو التركيز على الجهات الفاعلة، لحفظ الأمن بإتخاذ إجراءات تطبيقية، تدعم التفاعل مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة: كمجلس الأمن، الجمعية العامة، الأمين العام، قوات حفظ السلام، ضباط الميدان، كما تشمل الهيئات الفرعية كالممثل السامي لمفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة **UNHCR**، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **UNDP**، ومنظمة الصحة العالمية<sup>2</sup>.

المطلب الأول : هيكلة الأمم المتحدة في مجال الحوكمة الأمنية العالمية – تجاوز الإجراءات الكلاسيكية –

رغم أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تختلف من حيث النشاط عن عمليات بناء السلام، إلا أن التطور الذي شهدته طبيعة هذه القوات جعل منها مؤهلة للقيام بمهام بناء السلام، بعد أن كانت بمفهومها التقليدي **Traditional peace-keeping Operation** تقتصر على مهام الفصل بين المتحاربين، إلا أنها إكتسبت طابعاً جديداً يعرف بقوات حفظ السلام متعددة الأبعاد **Multi-Dimentional peace-keeping Operation** التي تعنى بـ:

- ✓ معالجة مسألة نزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج المتعلق بالفئات المسلحة الشريك في النزاع المجتمعي.
- ✓ ضرورة إعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية بشكل يتناسب والمرحلة الجديدة.
- ✓ نزع الألغام، إصلاح القطاع الأمني للمساعدة في تعزيز نشر سلطات الدولة.

<sup>1</sup> Asref Aksu , **The united nation, intra – state peace keeping and normative change : New Approach to conflict analysis.**( Manchester university press, new york, 2003),PP. 14-15.

<sup>2</sup> Ibid , P. 17-18.

✓ المساعدة في تسيير العمليات الانتخابية بهدف تمكين الدولة من إستعادة قدراتها في إدارة شؤونها والتأسيس لإطلاق العملية التنموية في مرحلة ما بعد النزاع، بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

### الفصل الأول: مجلس الأمن

إنّ مساعي حل النزاع من قبل مجلس الأمن، تحدث بناءً على طلب الأطراف المتنازعة، أو أي طرف عضو في الأمم المتحدة، أو إحدى المنظمات الإقليمية. حيث يستمد سلطته من المواد 34/24 من الميثاق وينحصر دوره في\*:

✓ التوصية بحل النزاع سلمياً حيث يملك مجلس الأمن سلطة إصدار توصياته، ومنه يتضح أنّ مهمة المجلس التسوية السلمية للمنازعات الدولية، من خلال إصدار توصيات غير ملزمة إلى أطراف النزاع باستخدام وسائل متعددة.

✓ تتلخص تدابير مجلس الأمن في إطار عمليات حفظ السلام في 03 مجالات تتعلق بـ: التدابير المؤقتة المجسدة في النص على وقف إطلاق النار، عرض النزاع على المنظمات الإقليمية، معاونة أطراف النزاع والتزود بالسلح.

✓ أمّا ما تعلق بالتدابير غير العسكرية تتلخص في وقف الصلات الإقتصادية - الثقافية، قطع وسائل الإتصال، قطع العلاقات الدبلوماسية. أمّا في حالة عدم فعالية التدابير المؤقتة وغير العسكرية يتم تبني البديل الثالث المتمثل في التدابير العسكرية<sup>2</sup>.

تبنت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، نموذج المحاكاة بهدف تثقيف المشاركين حول التربية المدنية، التواصل الفعال Effective Communication، العولمة، الدبلوماسية متعددة الأطراف Multi - lateral Diplomacy، التحقيق في القضايا الدولية، التشاور، التنسيق الفعال، ومهارات التفكير النقدي<sup>3</sup>.

كما إعتد مجلس الأمن قرار رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في 2000، حيث تكفل القرار بتغطية أربعة مجالات ذات الصلة بالنساء بما فيها: مشاركة المرأة في صنع القرار، وعمليات السلام، إدماج

<sup>1</sup> Ibid .249-250.

\* المادة 24 من الميثاق " رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً و فعالاً ، حيث يعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و يوافقون على أن المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليها التبعات . في حين تنص المادة 34 من الميثاق على مجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى إحتكاك دولي ، أو قد يبشّر نزاعاً .

<sup>2</sup> Asref Aksu , Op.cit, P.252 .

<sup>3</sup> " Georgia united nations assembly ", 20 novembre 2015, available at : [www.gmca.org/programs/guna.20/11/2015](http://www.gmca.org/programs/guna.20/11/2015).

منظور النوع الإجتماعي والتدريب، حماية النساء في النزاعات المسلحة، تعميم المنظور الجنساني في آليات الإبلاغ والتنفيذ للأمم المتحدة<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: الجمعية العامة ولجنة بناء السلام

✓ تمتاز بالعمومية بإعتبارها الجهاز الأكثر تمثيلاً للأمم المتحدة، تتراوح مهمتها في المناقشات، إتخاذ القرارات وفق قيمة قانونية تدين الأعمال القسرية، مع مراعاة الحيادية بهدف خلق الوساطة الفعالة.

✓ التركيز على حدود الإستجابة وفق التدابير الخدماتية من خلال تبني خيارات الإدارة، التخطيط، النشر والتدعيم .

✓ توليد الإرادة السياسية والتمويل الكافي بتشجيع المشاركة الواسعة ومأسسة تعزيز القدرة الدائمة المخصصة<sup>2</sup>.

أما ما تعلق بلجنة بناء السلام المنشأة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بقرارين منفصلين ( قرار مجلس الأمن S/RES/1645/2005، قرار الجمعية العامة A/RES/6/180 في 2005 )، حيث تعمل على:

✓ إقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد النزاع .

✓ المساعدة على ضمان تمويل يمكن الإعتماد عليه لنشاطات الإنعاش والإستثمار المالي المستدام.

✓ تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة مع تحفيز التعاون بين الأطراف السياسية والأمنية .

فمنذ إفراج بطرس بطرس غالي عن خطة السلام سنة 1992 تزايدت حدة المناقشات واسعة النطاق من خيارات الأمم المتحدة، وبدأ البحث في قدرة الأمم المتحدة من خلال الإصلاحات التدريجية التي تتكفل بخصخصة الهياكل الأمنية، وتفعيل الجهود الدبلوماسية المتضافرة لتنظيم إئتلاف أوسع سعياً لتأمين التعاون بين هياكل الأمم المتحدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Gender peace audit on the south caucas .available at : [www.international.alert.org/women.caucasus](http://www.international.alert.org/women.caucasus), accessed in : 18/05/2020.

<sup>2</sup> Peter langille, " Conflict prevention : Options for rapid development & UN standing forces,Global human security,ideas and initiatives " , Eleven Annual Meeting of the Academic council on the united nations system, London , 1999 , P.4.

<sup>3</sup> Ibid , P. 4 .

**المطلب الثاني: النماذج (منطقة القوقاز، منطقة البلقان، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة أمريكا اللاتينية)**

يتلخص فحوى هذا المطلب بصفة دقيقة، في محاولة الإسقاط العملي المباشر لكل الجوانب القانونية والآليات المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة بمختلف فواعلها، إدراتها، وأجهزتها لتحديد دورها الفاعل في مجال عمليات الحوكمة الأمنية لمشاكل التعدد الإثني حسب النماذج المختارة للدراسة (منطقة القوقاز، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان، وأمريكا اللاتينية)، وفق أطر ومقتربات مميزة حيث أن لكل نموذج محدد خصوصية معينة برزت من خلال تحليل النزاع، وتبرز الآن من خلال تحديد بؤر الإهتمام و مجالات التركيز من مؤتمرات، ملتقيات، ندوات، قرارات، هيكله المؤسسات، إضافة للتدخل في المجالات الإنسانية - الإنمائية حسب ما تقتضيه الضرورة المنهجية من جهة، وحسب ما تقتضيه الطروحات العملية من جهة أخرى بتوظيف محكم للمقرب الزمني. يبرز ذلك من خلال:

**الفرع الأول : دور الأمم المتحدة في منطقة القوقاز - النزاع الجورجي - الأبخازي كنموذج -**

بالإستناد للمقاربة التاريخية تم سنة 1993 تعيين المبعوث الخاص لجورجيا من قبل مجلس الأمن مفاده تأييد دور الأمم المتحدة في التوصل لحل سلمي للنزاع الجورجي - الأبخازي<sup>1</sup>، كما تم عقد إتفاق في 27 جويلية 1993 بين حكومة جورجيا والسلطات الأبخازية في جوداتا، للتأكيد على وقف إطلاق النار إعتباراً من 28 جويلية 1993، مع النص على البدء الفوري لنزع السلاح، نشر المراقبين الدوليين من 10 إلى 15 يوم من تاريخ وقف إطلاق النار<sup>2</sup>.

أما عن أبرز المحطات التي أحدثت فاصلاً في مسار النزاع الجورجي - الأبخازي نجد:

- ✓ إقتراحات الأمين العام 1995 بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، للمساعدة على التحقق من الإمتثال لوقف إطلاق النار بموافقة مجلس الأمن في سوخومي.
- ✓ إجراء دوريات منتظمة للمراقبة الفعلية للإمتثال، مع النص على تأسيس بعثة الأمم المتحدة في جورجيا UNOMIG التي تتألف من 88 مراقب عسكري، وموظفي الدعم المدني للإمتثال للتحقق من وقف إطلاق النار.

<sup>1</sup> " بعثة الأمم المتحدة في جورجيا " . نقلا عن :

[www.un.org/ar/peacekeeping/mission.unoming/background.unomic.21/06/2014](http://www.un.org/ar/peacekeeping/mission.unoming/background.unomic.21/06/2014).

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

✓ قرارات مجلس الأمن الدولي في 29 جوان 2005:

- التأكيد على ما ورد في مؤتمر لشبونة (57/1997)، وإسطنبول بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
  - الإشارة للمبادئ الواردة في إتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في ديسمبر 1994.
  - إعراب الأمين العام عن إستيائه من عدم تحديد هوية مسقطي طائرة الهليكوبتر فــــي 08 أكتوبر 2001<sup>1</sup>.
  - التشديد والحرص الوثيق على تحقيق الإستقرار في منطقة النزاع عن طريق التعاون الوثيق بين الأطراف .
  - التأكيد على إلتزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جيورجيا، إستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، ومحاولة التوصل لتسوية سياسية سلمية.
  - تفعيل مبادئ وثيقة المبادئ الأساسية لتوزيع الإختصاصات " تبليسي وسوخومي " .
  - العمل على بناء عامل الثقة الإستراتيجي، مع التأكيد على التفاوض كحل للتسوية السياسية التي تتطلب تنازلات متبادلة.
  - الدعوة لفتح خطوط السكك الحديدية بين سوتشي - تبليسي وعودة اللاجئين المتمردين<sup>2</sup>.
- ✓ إصدار التقارير السنوية للأمين العام إنطلاقاً من 1992 إلى 2005 التي أشار فيها لضرورة الحد من تصعيد التوترات في جيورجيا، مع تسيير الحوار بين الجانبين الأبخازي - الجيورجي بوساطة أمنية تحفز عودة المشردين داخلياً وخارجياً، مع إعتقاد المدخل الإقتصادي في دعم برامج الإنعاش الإقتصادي والإهتمام بالمسائل الإنسانية من خلال مراعاة المبادئ الأساسية لتوزيع الإختصاصات بين تبليسي - سوخومي<sup>3</sup>.
- ✓ تبني المشاريع والإجتماعات الدورية، وأبرزها في الحالة الأبخازية " مجموعة الأصدقاء " في بون بألمانيا، برئاسة الأمم المتحدة التي تضمن التسويات الأمنية، برامج الإنعاش، التفاوض، دعم الإتصالات بالمجتمع المدني والإعداد لإجتماعات القيادات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> Peter langille, Op.cit, P.18.

<sup>3</sup> Asref Aksu , Op.cit, P.252.

<sup>4</sup> Georgia united nations assembly , Op.cit.

✓ كما عملت منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع ممثل مجلس الأمن، على إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة سعياً لإحلال عملية السلام\* عن طريق السبل الدبلوماسية، التشاور مع المنظمات الاقتصادية للتنسيق الفعال بين الأنشطة وتوفير النهج المتكامل بين سوخومي وتبليسي<sup>1</sup>.  
أما عن دور الجمعية العامة في منطقة القوقاز حسب النموذج المحدد يتلخص في تحديد الصلاحيات الوطنية - الدفاعية المكتملة للانتشار السريع للأمم المتحدة ومنع النزاع، إضافة لرئاستها ومصادقتها لأغلب القرارات التابعة للقمم، الندوات، والإتفاقيات المنعقدة في المنطقة<sup>2</sup>، وأهمها:

• **إتفاق 14 ماي 1994:** بعد عدة جولات تم عقد إتفاقية يرأسها المبعوث الخاص للأمين العام، وقعت فيها جيورجيا وأبخازيا إتفاقاً لوقف إطلاق النار، بهدف فصل القوات مع الإستعانة بالدور الرقابي للجمعية العامة<sup>3</sup>.

• **إتفاق 27 جويلية 1994:** مراقبة تنفيذ الأطراف لإتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات، مراقبة عملية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، عدم بقاء الفساد العسكري الثقيل وإعادة إدخاله للمنطقة الأمنية، مراقبة مناطق تخزين العتاد العسكري المسحوب، مراقبة إنسحاب قوات جيورجيا إلى ما وراء حدود أبخازيا، وإجراء الدورات النظامية في وادي كدوري " موطن النزاع الجيورجي - الأبخازي".

• **إتفاقية الهندسة والبناء في كل من جالي وزجديدي 19 جانفي 2001:** من خلال تنظيم دوريات الهيلوكوبتر المنتظمة للتمكن من المراقبة الشاملة، تنظيم مجموعات تقصي الحقائق المشتركة، وتداخلها مع قوات حفظ السلام، برنامج الهندسة والبناء والمساعدة اللوجيستكية للمشروعات، مع التركيز على عامل بناء الثقة بين الجانبين، التعاون بين البعثة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة<sup>4</sup>.

\* تشمل عملية السلام جهود الأمين العام، الممثل الخاص، ممثلي الإتحاد الروسي كوسيط، منظمة الأمن و التعاون و التنمية، مجموعة أصدقاء الأمين العام ( فرنسا، ألمانيا، الإتحاد الروسي، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة )، لدعم إستقرار الأوضاع بهدف التوصل لتسوية سياسية سلمية جديدة و شاملة، مع العمل على تطبيق التقنيات الإستشراقية لدراسة الوضع المستقبلي لأبخازيا في إطار دولة جيورجيا.

<sup>1</sup> بعثة مراقبة الأمم المتحدة في جيورجيا، المرجع السابق الذكر .

<sup>2</sup> **Basic facts about the united nations.department of public information,** (united nation : new york 2004).p.124.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> بعثة مراقبة الأمم المتحدة في جيورجيا، المرجع السابق الذكر.

الفرع الثاني: إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل الإفريقي - النموذج المالي-

تبنى إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل حول ثلاث مجالات دعم واسعة النطاق، ترمي في مجملها لدعم المبادرات المستمرة، وتعزيزها من خلال تحقيق التكامل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية:

❖ الغاية الإستراتيجية الأولى " تعزيز الحوكمة الفعالة غير الإقصائية في شتى أنحاء المنطقة " : من

خلال شرعية الدولة المبنية على أساس عدم الإقصاء السياسي، سيادة القانون، قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، وترتكز المساعي الحميدة جزئياً على مساعدة بلدان المنطقة في تحقيق شرعية الدولة، من خلال الحوكمة الرشيدة في مجال الأمن، خاصة في إعداد برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و تنقسم على النحو:

• ترسيخ دعائم المؤسسات لتمكينها من تشجيع الممارسات الديمقراطية، بما في ذلك الحوار السياسي

الانتخابات ، والمشاركة الواسعة النطاق من خلال:

✓ دعم البرامج الرامية إلى تمكين الأحزاب السياسية في بلدان الساحل من تشجيع العمل السياسي السلمي والمشاركة السياسية للمرأة بإنشاء أطر غير إقصائية للحوار بين الأحزاب ( إدارة الشؤون السياسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ).

✓ دعم إنشاء آليات وطنية للإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات المحتملة، مواجهتها والتخفيف من حدتها في جميع مراحل العملية الانتخابية .

✓ تشجيع مشاركة عناصر المجتمع المدني في الحياة السياسية للبلدان المعنية مشاركة فعالة وهادفة وحرّة، بما في ذلك مشاركة مجموعات الشباب والنساء والأقليات ووسائل الإعلام.

✓ التشجيع على توسيع قاعدة مشاركة نساء منطقة الساحل في جميع المحافل الدولية، ومحادثات السلام الرامية لحل الأزمات، إستناداً إلى المؤتمر رفيع المستوى المشترك بين الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمعني بالدور القيادي للمرأة المنعقد في 09 أبريل 2013 ( هيئة الأمم المتحدة للمرأة و إدارة الشؤون السياسية ).

✓ بناء قدرات الأطراف الفاعلة الوطنية، الإقليمية الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن القضايا المتصلة بالتنسيق، الوساطة والحوار. من أجل تشجيع السلام

والمصالحة، إدارة المخاطر السياسية، تشجيع العمليات التعاونية ( البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

• دعم الحوكمة المحلية وتوسيع نطاق وصول الخدمات الحكومية لتغطي جميع أنحاء الأقاليم الوطنية:

✓ تشجيع ودعم وصيانة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بتطبيق اللامركزية، وعدم تركيز السلطة في بلدان منطقة الساحل الإفريقي.

✓ بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية وآليات المساءلة، لتمكينها من تقديم خدمات إجتماعية عالية الجودة بما في ذلك خدمات الصحة، التعليم، المياه، الصرف الصحي مع تشجيع تكافؤ الفرص، وتعزيز القدرة على التحمل على المستوى المحلي (منظمة اليونيسيف، منظمة الصحة العالمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان).

✓ دعم قدرة الحكومات وغيرها من الجهات المعنية على تسخير الموارد الطبيعية للنهوض بالتنمية البشرية في أربعة مجالات مترابطة ( توسيع قاعدة المشاركة في سن التشريعات، رسم السياسات والتخطيط تشجيع عمليات الاستكشاف المتمحورة حول الناس، تحصيل الإيرادات وإدارتها بشكل فعال، الاستثمار في التنمية البشرية والتحول الهيكلي).

• مساعدة بلدان الساحل على تعزيز الآليات الإقليمية للحوكمة الاقتصادية:

✓ تدعيم الآليات الوطنية والإقليمية لحقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، ومساعدة دول الساحل على تعزيز نظم العدالة الوطنية المستقلة من أجل التصدي للفساد.

✓ تشجيع التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتشجيع استخدام الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان من قبل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان ( مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان).

✓ دعم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمعايير الدولية، والمعاونة في إنشاء شبكة تظم هذه المؤسسات في منطقة الساحل الإفريقي ( مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ).

• دعم أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي : من خلال مساعدة بلدان الساحل في إنشاء نظم وطنية وإقليمية للإنذار المبكر لكي يتسنى لها التصدي لتحديات الحوكمة، وتهديدات الأمن التي من المحتمل أن يواجهها، من خلال:

✓ تشجيع الحوار الإقليمي بين شيوخ القبائل، والقيادات الأهلية وقادة المنظمات الدينية لمناقشة خلفيات التطرف، مع إنشاء آليات أهلية لمنع نشوب النزاعات وحلها. (إدارة الشؤون السياسية والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب).

• تشجيع تأسيس نظم الحوكمة الأمنية المستدامة في قطاع الأمن في الساحل عن طريق تشجيع إنشاء مؤسسات أمنية وقضائية مقننة تتسم بالحرفية، تخضع للمساءلة وتقديم الدعم: من خلال بناء قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية على تعزيز الحوكمة في قطاع الأمن بمنطقة الساحل، بدعم إنشاء إطار تنسيق يتيح الربط بين الجهود الوطنية، الإقليمية والدولية في مجال إصلاح قطاع الأمن خاصة المتعلقة بقطاع الدفاع، عن طريق تقديم المساعدة الإستراتيجية والتقنية. (مكتب الأمم المتحدة لإدارة عمليات حفظ السلام).

• الغاية الإستراتيجية الثانية " تمكين آليات الأمن الوطنية والإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود ": بحيث ينبغي تدعيم آليات الأمن الوطنية دون الإقليمية التي تركز على إحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، إنطلاقاً من تشجيع بناء الثقة بسياق تعاوني لتعزيز قدراتها على مواجهة التهديدات العابرة للحدود بتدخل منظمات الأمم المتحدة ( مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فرق العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، منظمة إدارة عمليات حفظ السلام، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فريق الرصد التابع للجنة المنشأة وفق القرار 1267 ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان )، بمعنى أن الهدف تحقيق المواءمة بين مختلف المبادرات:

✓ النهوض بعمليات تحليل الأمن الإقليمي ورصد التهديدات العابرة للحدود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي:

• حتمية تعاون عناصر المنظومة الأمنية، في تحديد أوجه القصور في الأطر القائمة لمكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب إستناداً لسلسلة الإستقصاءات الموجودة للتدابير و الآليات الأمنية .

• تعاون مكتب الأمم المتحدة في إطار الدبلوماسية الوقائية في سبيل تعزيز القدرة التحليلية وتحسين تبادل المعلومات مع مستشاري السلام بهدف دعم القدرة التحليلية لإدارة شؤون الأمن.

✓ تعزيز القدرات الوطنية بطرق من بينها تحسين التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية من أجل التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، بأساليب تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان: من خلال تبني النهج التنسيقي الترابطي لزيادة فعالية إدارة الحدود\*، بحيث يستلزم على أجهزة قطاع الأمن التكامل والتنسيق بين الأنشطة في مجال إدارة، بحيث تتولى الأمم المتحدة وضع آليات تنسيقية من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بتمكين الشرطة، حرس الحدود، الجيش، الجمارك ومستشاري الأمن الوطني للعمل بأسلوب مترابط يمتثل لمعايير حقوق الإنسان، وسيادة القانون للجميع.

• **الغاية الإستراتيجية الثالثة " تكامل الخطط والتدخلات الإنسانية من أجل بناء القدرة على التحمل في الأجل الطويل":** من خلال دعم الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم تغطية منصفة وفعالة للخدمات الإجتماعية الأساسية، والتشجيع على إقامة نظم فعالة للحماية الإجتماعية، ويكون ذلك بدعم إنشاء نظم فعالة للرصد ( اليونيسيف )، وكفالة حصول السكان الضعفاء على خدمات إجتماعية أساسية، وذلك كأساس لبناء وحماية رأس المال البشري تماشيًا مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان ( البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ).

✓ **تعزيز القدرات الأسرية والوطنية والإقليمية على إدارة المخاطر:** من خلال دعم المبادرات والتعاون على الصعيد الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث، تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية للإمدادات الإنسانية بشكل فعال، دعم إستراتيجيات الإتصال الهادف إلى تغيير السلوك من أجل تعزيز التغيرات الفردية والمجتمعية، والعمل على تعزيز شبكات الفئات الضعيفة من خلال التحليل التشاركي لقابلية التأثر والانتقال للبعد البيئي والحدودي\*1.

\* يتم ذلك من خلال تقديم المشورة إلى حكومات المنطقة فيما يتعلق بوضع إستراتيجيات فعالة لإدارة الحدود، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أفضل طرق تنسيق عمليات مراقبة الحدود التي تتبعها الوكالات المعنية على الصعيد الوطني، و بالإشتراك مع الدول المجاورة للتصدي للإتجار غير المشروع، و تحركات المجرمين عبر الحدود، بما فيها الإرهاب، زيادة قدرات إدارة الحدود فيما يسمى بـ " المدن المركزية "، التي تعبر منها كميات كبيرة من السلع المحظورة .

<sup>1</sup> " تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل الإفريقي"، الأمم المتحدة: مجلس الأمن، 14 جوان 2013. ص 36.

\* يكمن تعزيز الإستدامة البيئية من خلال آليات وطنية وإقليمية لإدارة الموارد الطبيعية و البرامج الوطنية و الإقليمية للتمكين مع تغير المناخ و التخفيف من آثاره على التركيز بوجه خاص على المياه، فإستنادًا للمؤتمر المعني بالتعاون في مراقبة الحدود في منطقتي الساحل و المغرب الذي عقدته فرقة العمل بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، مركز الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب و المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من 15/13 مارس 2013. بتسيير عقد إجتماعات سنوية لموظفي مراقبة الحدود و المسؤولين الأمنيين ( موظفي الجمارك، شرطة الحدود، الإستخبارات) التابعين للدول المعنية بغية إستحداث شبكات الخبراء و تعزيز تبادل المعلومات و التعاون في مراقبة الحدود بطريقة مراعية لحقوق الإنسان ( المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1267 ).

أما ما تعلق بإستراتيجية الأمم المتحدة في إدارة أمن الحدود فقد اُتسمت بتقديم: المبعوث الخاص للأمانة العامة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل رومانوبرودي Romano-Prodi في 2013، بوضع إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة حول الأمن في الساحل، حيث تدعم هذه الإستراتيجية الجهود الرامية إلى معالجة أسباب عدم الإستقرار الإقليمي، ضمن منظور مستدام وطويل المدى، كما حدده مجلس الأمن الدولي بثلاث أهداف إستراتيجية:

✓ تعزيز الحكومة الفعالة والشاملة في جميع أنحاء المنطقة.

✓ تدعيم القدرات الوطنية وآليات الأمن الإقليمي لمعالجة التهديدات عبر الحدودية.

✓ الدمج المرن لعملية التنمية في التدخلات الإنسانية.

وبالتالي تم تصميم هذه الإستراتيجية لتوفير أساس متماسك لمشاركة الأمم المتحدة في منطقة الساحل، وتوفير مجموعة إجراءات لتعزيز الأمن الإقليمي، وتحليل القدرات الإقليمية لإدارة الحدود، وتعزيز الحكم المحلي وقدرة الدولة على تعزيز الموارد<sup>1</sup>.

**بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا United Nation Support Mission in Libya:** بعثة سياسية خاصة تأسست في 2011، من قبل مجلس الأمن الدولي بموجب قرار 2009، لدعم السلطات الجديدة في البلاد في جهودها في مرحلة ما بعد النزاع. وفي 14 مارس 2013 تم تمديد ولاية البعثة لـ 12 شهراً، وتمثل مجالات تدخل مجلس الأمن في:

✓ هندسة وتنسيق القطاع الأمني: حيث دعمت البعثة بوضوح الحكومة الليبية في ضبط الأولويات

قصيرة و بعيدة المدى، في إصلاح قطاع الأمن وتكريس العدالة الإنتقالية وسيادة القانون.

✓ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: بتعاون البعثة UNSMIL مع منظمة الصحة العالمية لتوفير

برامج نفسية وتدريبية للمقاتلين عقب فترات النزاع.

✓ أمن الحدود: إذ عملت البعثة بشكل وثيق مع الإتحاد الأوروبي لضمان توفير الدعم للتنسيق

الدولي في مجالات أمن وإدارة الحدود وجعلها أكثر تكاملاً وتماسكاً.

✓ إدارة الأسلحة والذخائر: بتعاون نفس البعثة مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF في

نشاطات تدريبية لإدارة الذخيرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> " تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل" ، المرجع السابق الذكر.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه.

فرقة عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية " الإنتربول " المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود: أكبر منظمة عالمية للشرطة، يتمثل دوره في تمكين أجهزة الشرطة من العمل، وتساعد البنية التحتية المتطورة للدعم الفني والميداني التي تملكها المنظمة على مواجهة التحديات المتنامية في مجال مكافحة الجريمة<sup>1</sup>. إذ تساعد البلدان في تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية أمن الحدود، بحيث ينسق الإنتربول أنشطة ميدانية ويوفر فرص تدريب، كما يقيم الشراكات مع المنظمات الدولية لضمان سلامة الحدود. حيث جمعت هذه الجهود تحت راية فرقة عمل الإنتربول المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود، تتولى فرقة العمل ما يلي:

✓ أ - الأنشطة الميدانية لفرقة عمل الإنتربول: يقود الإنتربول وينسق عمليات أساسية لضمان أمن الحدود، بهدف فتح مجالات منها:

✓ تدريب المهاجرين: يوفر برنامج العمليات والتدريب في مجال مكافحة التهريب، التدريب على استخدام قواعد بيانات وثائق السفر، تنفيذ عمليات لتفكيك الشبكات الإجرامية - الناشطة.

✓ عمليات ملاحقة المطلوبين الفارين: تستهدف عملية " إنفرا" العثور على الفارين وتوقيف المجرمين ممن يستغلون الحدود الدولية للإفلات من العدالة، وتنفذ هذه العملية على الصعيد العالمي والإقليمي بالتعاون مع محققين وطنيين متخصصين في ملاحقة الفارين.

✓ الجريمة المنظمة: يوفر الإنتربول الدعم للبلدان الأعضاء في مجال مكافحة الأنشطة الإجرامية التي تمارسها شبكات الجريمة المنظمة، سيما الإتجار بالمواد الكيميائية، المخدرات والأسلحة الخفيفة.

✓ مكافحة الإرهاب: من بين العمليات التي ينفذها الإنتربول في مجال مكافحة الإرهاب، عملية " هوك " التي توفر تدريباً شاملاً على الإستراتيجيات المستخدمة لمكافحة الإرهاب<sup>2</sup>.

✓ الدعم في الأحداث الكبرى: توفر فرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد الإجراءات الأمنية المتعلقة بالأحداث الكبرى، سيما تسهيل الوصول إلى قواعد بيانات الإنتربول العالمية.

<sup>1</sup> " The united states national central bureau of interpol ", **division report**, U.S Department of justice office of the inspector general audit, 09 september 2009, PP.1-2, available at : [www.justice.gov/org/reports/plus/ao935/final.pdf](http://www.justice.gov/org/reports/plus/ao935/final.pdf). Accessed in : 28/08/2014.

<sup>2</sup> " Interpol and EU project to Enhance Border security in Libya takes off " , available at : [www.interpol.int/news-and-media.news/2013/N2013/03/7](http://www.interpol.int/news-and-media.news/2013/N2013/03/7), accessed in : 28/08/2014.

- ✓ ب- الأنشطة التعاونية و التنسيق للفرقة: حيث تتراوح هذه الأنشطة التعاونية بين:
  - ✓ مبادرات التدريب: حيث تساعد برامج الإنترنت على بناء قدرات الدول الأعضاء، في تحسين الإجراءات لحماية أمن الحدود، عبر مبادرات تتضمن التدريب على التدابير الأمنية، وعلى إكتساب مهارات تتعلق بمكافحة الجريمة، وتعزيز هذا التدريب مع تنفيذ عمليات ترمي لتطبيق هذه المهارات مع المساعدة في بناء القدرات الوطنية.
  - ✓ التنسيق بين قواعد بيانات المعلومات والشراكات الدولية: يربط الإنترنت من خلال منظومته العالمية الإتصالات بين موظفي أجهزة إنفاذ القانون الحدودية، حيث أنّ وثائق السفر تكتسي أهمية مماثلة لأهمية الأسلحة بالنسبة للإرهابيين، حيث أقام الإنترنت عدداً من الشراكات وأبرم عدداً من الإتفاقيات مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز تبادل البيانات، والخبرات بين الجهات المعنية لتحسين أمن الحدود.
  - ✓ ج- المؤتمر الإفريقي للإنترنت في الجزائر: أبلغ المندوبون في إفتتاح مؤتمر الإنترنت الإقليمي الإفريقي الثاني والعشرين في الجزائر، أنّ التخطيط الإستراتيجي على الصعيد الإقليمي، وتبادل المعلومات أمران أساسيان لمكافحة الجرائم على نحو فعال، بداية من التجارة بالبشر، المخدرات والأسلحة وصولاً إلى القرصنة البحرية والإرهاب، حيث إمتد هذا المؤتمر لـ 03 أيام ( 10-11-12 سبتمبر 2013)، وشارك فيه ما يزيد عن 170 من كبار المسؤولين في أجهزة إنفاذ القانون من 44 دولة و 10 منظمات دولية، تناول مساءل الأمن الإقليمي، وحدد مجالات تعزيز فعالية هذه الأجهزة وتحسين التعاون، وفق التدابير التالية:
    - ✓ تعزيز أمن الحدود لدعم جهود مكافحة الإرهاب في إفريقيا، بفضل أدوات الإنترنت وخدماته الميدانية، من خلال الإضطلاع بأنشطة بناء القدرات، وتنفيذ العمليات على الحدود وتعزيز إستخدام النشرات.
    - ✓ تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تغذية منظومة الإنترنت لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة وإقتفاء أثرها بالبيانات عن الأسلحة النارية.

✓ تعزيز مكافحة التجارة غير الشرعية عبر الحدود الوطنية، من خلال تشجيع المكاتب المركزية الوطنية على تبادل المعلومات لتسهيل كشف الشبكات الإجرامية وتفكيكها<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث: تنفيذ المعايير المرجعية من منظور الأمم المتحدة في منطقة البلقان - كوسوفو -

أوضح رئيس الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أهمية سياسة المعايير، حيث أكد أن الأمر المؤثر في هذا الميدان هو تحسين نوعية الحياة من خلال تنفيذ المعايير المرجعية، ويتضح ذلك جلياً من التقرير التفصيلي للأمين العام الذي زار كوسوفو في 2002، والذي حدث من خلاله على تحقيق الأمن وإحترام تعدد الأعراق، فحسب القرار 1244 على الأمم المتحدة تقديم الدعم لإعادة بناء البنية التحتية وضمان تدفق المساعدات الإنسانية<sup>2</sup>. بحيث هدفت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو UNMIK إلى تعزيز الإستقرار الإقليمي في غرب البلقان بمساعدة مجلس الأمن ومساعدة بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو EULEX خاصة في مجال الشرطة، القضاء والجمارك<sup>3</sup>.

تم تقسيم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى أربعة أقسام:

- ✓ الركيزة الأولى: الشرطة والعدالة police & justice بقيادة الأمم المتحدة.
- ✓ الركيزة الثانية: الإدارة المدنية civil administration بقيادة الأمم المتحدة.
- ✓ الركيزة الثالثة: التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات بقيادة منظمة التعاون والأمن في أوروبا.
- ✓ الركيزة الرابعة: إعادة الإعمار Reconstruction والتنمية الإقتصادية بقيادة الإتحاد الأوروبي .

وفق هذه الركائز وجه القرار 1244 بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى:

- أداء الوظائف الإدارية المدنية الأساسية .
- تعزيز إقامة حكم ذاتي في كوسوفو .
- تسهيل العملية السياسية لتحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو .
- تنسيق الإغاثة الإنسانية و الكوارث لجميع الوكالات الدولية.
- دعم إعادة بناء البنية التحتية الرئيسية.
- الحفاظ على القانون والنظام المدني .

<sup>1</sup> " **Interpol African Conference in Africa** : unites regional law enforcement against transnational crime ", available at : [www.interpol.int/en/internet.new-and-media.news.2013.PR.105](http://www.interpol.int/en/internet.new-and-media.news.2013.PR.105). accessed in : 28/08/2014

<sup>2</sup> " Promoting security, stability and respect for human rights in kosovo ", **united nations report**, 25december 2015.

<sup>3</sup> **Sixteenth and final meeting of the international steering group for kosovo**, international civilian office, 10 sep 2012.

الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتمائية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

- تعزيز حقوق الإنسان وضمان العودة الآمنة دون عوائق للاجئين والمشردين<sup>1</sup>.

ولنا من الجدول التالي تحليل تدخلات قرارات مجلس الأمن الدولي في كوسوفو:

**جدول رقم 17: تدخلات مجلس الأمن الدولي في كوسوفو: تحليل القرارات والأحداث**

الأحداث / القرارات	إجراءات/ مجلس الأمن الدولي
10 جوان 1999 S/RES/1244	سمح هذا القرار لمنظمة حلف شمال الأطلسي بتأمين و إنفاذ إنسحاب قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من كوسوفو، و إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
14 ماي 1999 S/RES/1239	إتاحة وصول عمليات الإغاثة الإنسانية لمساعدة اللاجئين و النازحين
24 أكتوبر 1998 S/RES/1203	طالب هذا القرار بيوغوسلافيا بالتعاون الكامل مع بعثة التحقيق التابعة لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، كوسوفو و بعثة الناتو للتحقيق الجوي في كوسوفو
23 سبتمبر 1998 S/RES/1199	القلق من الإستخدام المفرط من قبل قوات الأمن الصربية و الجيش اليوغوسلافي، مع الدعوة لوقف إطلاق النار من قبل طرفي النزاع.
31 مارس 1998 S/RES/1160	دعى هذا القرار الأطراف إلى إتخاذ خطوات لتحقيق حل سلمي، و أشار إلى إستعداد منظمة الأمن و التعاون في أوروبا لتسهيل الحوار، و فرض حظر الأسلحة على كوسوفو و جمهورية يوغوسلافيا
<b>بيانات رئاسية مختارة لمجلس الأمن Selected security council presidential statements</b>	
22 نوفمبر 2002 S/PRST/2000/35	دعى البيان الرئاسي لإجراء تحقيق فوري و كامل لتقديم مرتكبي الهجمات العنيفة التي وقعت في كوسوفو و جنوب صربيا إلى العدالة
13 فيفري 2002 S/PRST/2002/04	أعرب هذا البيان عن دعمه للمؤسسات المؤقتة الجديدة للحكم الذاتي
24 أبريل 2002 S/PRST/2002/11	التقدم المحرز نحو إنشاء مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي، مع التأكيد على أهمية سيادة القانون
24 ماي 2002 S/PRST/2002/16	دعى هذا البيان الرئاسي قادة كوسوفو المنتخبين إلى تركيز إهتمامهم على حقوق الإنسان كأولوية
24 أكتوبر 2002 S/PRST/2002/29	دعى هذا البيان الرئاسي إلى المشاركة في الإنتخابات سيما فئة الأقليات
06 فيفري 2003 S/PRST/2003/1	دعى هذا البيان الرئاسي التأكيد على إلترام المجلس بهدف كوسوفو الديمقراطية متعددة الأعراق
18 مارس 2004 S/PRST/2004/5	أدان هذا البيان الرئاسي موجة العنف العرقي في كوسوفو

<sup>1</sup> Alvardo cil-robles, " kosovo : the human rights situation and the fate of persons displaced from their home ", **report council of europe commissioner for human rights**, Strasbourg, 01/10/2009, P.30.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

30 أبريل 2004 S/PRST/2004/13	التأكيد على الدعم القوي لسياسة المعايير قبل المركز "Standars before Status" عقب أعمال العنف في مارس 2004 ضد غير الألبان، مع العمل على حث المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي على تركيز جهودها على معيارين رئيسيين " العولمة المستدامة و حقوق المجتمعات و أفرادها و حرية التنقل "
24 أكتوبر 2005 S/PRST/2005	أعلن هذا البيان الرئاسي على بداية تحديد الوضع المستقبلي لكوسوفو مع الحث على إستمرار الإلتزام بتنفيذ المعايير .
26 نوفمبر 2008 S/PRST/2008/44	البيان الرئاسي الذي رحب بتقرير الأمين العام الصادر في 24 نوفمبر بالتعاون بين الأمم المتحدة و الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في إطار القانون 1244 .
<b>Selected Secretary general reports تقارير مختارة لمجلس الأمن الدولي</b>	
01 فيفري 2019 إلى S/2019/102 31 مارس 2020	بعثة الأمم المتحدة UNMIK المؤقتة في كوسوفو*
03 نوفمبر 2015 S/2015/833	بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو
31 جانفي 2012 S/2012/72	تقرير مفصل عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو 2012/2011
23 ماي 2005 S/2005/335	حدد هذا التقرير الإنجازات الرئيسية و تحديات معايير الأولوية المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية العاملة، قواعد القانون، حرية الحركة، حقوق المجتمعات، حقوق الملكية و التراث الثقافي .
15 أكتوبر 2003 S/2003/396	التأكيد على الأولويات الرئيسية : تحسين سيادة القانون و الوضع الأمني ، تعزيز عمليات العودة و حقوق الأقليات ، تعزيز التنمية الإقتصادية من أجل تعزيز الإستقلال الذاتي لكوسوفو 1244 .
30 جويلية 2004 S/2004/613	إعادة بناء الممتلكات المتضررة ، المصالحة بين الأعراق و إصلاح الحكومة المحلية .
13 مارس 2001	على الرغم من التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تم إحراز تقدم على

\* جاء هذا التقرير بناء على قرار مجلس الأمن 1244 (1999) الذي أنشأت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، و يغطي هذا القرار أنشطة بعثة الأمم المتحدة و التطورات المصاحبة لها إلى غاية سبتمبر 2020، حيث من أولويات البعثة تعزيز الأمن و الإستقرار و إحترام حقوق الإنسان في المنطقة، و هذا من خلال التواصل أيضا مع منظمة الأمن و التعاون في أوروبا، بعثة الإتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تماشيا مع بيان مجلس الأمن المؤرخ في 26 نوفمبر 2008 ، المحدد لبرامج عمل وكالات الأمم المتحدة. فبعد أن واجهت كوسوفو مثلا عدة تحديات متداخلة و في مقدمتها كوفييد 19 و مالها من تداعيات إقتصادية و إجتماعية و سياسية ، إضافة للضغط الكبير على المؤسسات العامة، و من ثمة رافق أزمة كوفييد أزمة سياسية. ففي 18 مارس 2020 عندما تم الإبلاغ عن تسجيل أولى حالات كورونا في كوسوفو إنسحبت الرابطة الديمقراطية لكوسوفو من التحالف جراء عدم الثقة ما أدى لتصاعد التوترات بين الأحزاب دعت الأمم المتحدة للإلغاء غير المشروط لضريبة الإستيراد في كل من البوسنة والهرسك المفروضة سنة 2018. لذلك سعت الحكومة الجديدة لمواجهة الوباء و تسهيل الإنتعاش الإقتصادي، مكافحة الجريمة والفساد، دفع الحوار و بناء الثقة مع الإتحاد الأوروبي. و ما يبرر ذلك هو مصادقة الجمعية العامة على خمس إتفاقيات مالية - دولية مع البنك الدولي، الإتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للإئشاء و التعمير " مقترح الحكومة 1.2 مليار يورو " .

S/2001/218

الإعلان عن رفع حالة الطوارئ مع التشديد على بناء القدرات .

Source : report of the secretary general on the united nations interim administration mission in kosovo, (s/2020/964), 10octobre 2020, available at : // [www.relief.web.net/report-secretary-general-united-nations-interim-administration-mission-kosovo.202964](http://www.relief.web.net/report-secretary-general-united-nations-interim-administration-mission-kosovo.202964).

من الجدول يتضح أن: مجال إهتمام منظمة الأمم المتحدة منذ بداية النزاع في صربيا تخلص في تعزيز أولويات التنمية الوطنية، بما يتماشى وأهداف التنمية الإنسانية المستدامة في إطار شراكة إنمائية وفق مبادئ التعاون الإستراتيجي سعياً لتعزيز الحكم الراشد، سيادة القانون وبناء المجتمعات. فمثلا في برنامج الأمم المتحدة\* 2016-2020 تم دفع قروض سياسات التنمية بقيمة 193 مليون دولار أمريكي منها 150 مليون دولار أمريكي للأنشطة التنموية و 43 مليون دولار أمريكي للأنشطة المتعلقة باللاجئين. وتتلخص فحوى هذا البرنامج في المعالم الستة المحددة وفق<sup>1</sup>:

- **الوكالات:** يتراوح عددها لـ 19 وكالة مسخرة لتنفيذ أطر شراكات التنمية 2016-2020 للنهوض بأولويات التنمية الوطنية المتوافقة في حدود 2030، مع دعم عمليات إصلاح الإتحاد الأوروبي.
- **الحوكمة وسيادة القانون Governance & Rule of law:** دعم حماية حقوق الإنسان، تحسين أطر العدالة والأمن، تعزيز المساواة والمساواة بين الجنسين، تمكين النساء والفئات الضعيفة.
- **تنمية الموارد الإجتماعية البشرية 2020:** التركيز على الخدمات الصحية، مراعاة الإعتبارات الجنسانية مع إنشاء نظام تعليمي فعال .
- **التنمية الإقتصادية، النمو والعمالة Economic devlopment,Growth& emploment:** خلق بيئة تمكينية فعالة لتعزيز سبل العيش المستدام والتنمية الإقتصادية.
- **البيئة، تغير المناخ والمجتمعات الصامدة Environment,climate change & resilient communities:** من خلال بناء القدرات الفعالة لمكافحة تغير المناخ، إدارة الموارد الطبيعية والمجتمعات .

\*مثلا في صربيا تم تحديد مجالات عمل الأمم المتحدة في مجموعة نقاط تتلخص في : No poverty,zero hunger,good health and well being,quality education, gender equality , clean water , peace/justice and strong institutions, partnerships for the goals, affordable and clean energy,decent work and economic growth, industry/innovation and infrastructure, reduced inequalities, sustainable cites and communities, responsible consumption and production , climate action, life below water, life on land .

<sup>1</sup> " The united nation in serbia : sustainable development goals ", available at : // [www.serbia.un.org/about-the.un](http://www.serbia.un.org/about-the.un), accessed in : 14/11/2020.

- التنمية و الثقافة & Development: بناء سياسات شاملة تضمن تعزيز قطاع الصناعات الثقافية، وتعزيز التنوع الثقافي وإدارته كوسيلة للتنمية المستدامة<sup>1</sup>.

#### الفرع الرابع: التنمية الإنسانية من منظور الأمم المتحدة في منطقة أمريكا اللاتينية

زادت الأمم المتحدة من جهودها العالمية لتعزيز التنمية الإنسانية، بحيث لخص الباحث فرانسيس آدامز\* Francis Adams إجراءات الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية سيما ما تعلق منها بالإحتياجات الإنسانية، بما فيها تعزيز المساواة بين الجنسين، الحفاظ على عودة الواقع الطبيعي للبيئة النزاعية من خلال التركيز على تحليل العمل التنموي لمختلف مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المؤسسية<sup>2</sup>.

يبرز تدخل الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية في ستة مجالات رئيسية تتلخص على النحو التالي:

أولاً/ الديمقراطية Democracy: بدراسة العلاقة بين حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث تقوم الديمقراطية في هذا المجال على أسبقية القانون وممارسة حقوق الإنسان من مبدأ المساواة، فإجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة لمنظمة الدول الأمريكية يقوم على قرار 1080 " الحق الناشيء للديمقراطية "، مع تبني نظام العمل الجماعي السلمي والدعوة لتكوين حكومات منتخبة ديمقراطيًا. والدليل على ذلك أن معظم دول أمريكا اللاتينية نجحت في ترسيخ مكاسب الديمقراطية من خلال تجاوز الإجراء الكلاسيكي للأمم المتحدة والمتمثل في إنفاذ الديمقراطية.

كما ساهمت الأمم المتحدة من خلال هذا المنطلق بإعادة برمجة جدول أعمال التنمية، لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية MDGs من منطلق برمجة الفقر وعدم المساواة، وذلك من خلال تشجيع تطوير آليات مبتكرة تساهم في تعبئة الموارد من أجل التنمية. حيث أطلقت البرازيل والتشيلي سنة 2006 مبادرة " المرفق الدولي لشراء الأدوية" الهادف للحصول على العلاج على المدى الطويل بأقل سعر لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

\* فرانسيس آدامز Francis Adams أستاذ محاضر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة أولد دومينيون، مؤلف كتاب من القومية الاقتصادية إلى الليبرالية الجديدة 1993 from nationalism to neo-liberalism ، دبلوماسية الدولار : المساعدة الاقتصادية للولايات المتحدة لأمريكا اللاتينية Dollar 2000 united states economics assistance to latin america : diplomacy ، تعميق الديمقراطية : الحوكمة العالمية و الإصلاح السياسي في أمريكا اللاتينية 2003 Deeping democracy : Global governance and political reform in latin america ، كما شارك في تحرير كتاب العولمة و معضلات الدولة في الجنوب 1999 Globalisation and the dilemmas of the state in the south .

<sup>2</sup> Francis Adams, **The united nations in latin america : aiding devlopment** ,( routledge studies in latin american politics ,2009) ,P. 208.

<sup>3</sup> Herald Munoz, "A special partnership with the UN : A latin american perspective", accessed at : [//www.un.org/chronicle/article/special-partnership-un-latin-american-perspective](http://www.un.org/chronicle/article/special-partnership-un-latin-american-perspective), accessed in : 21/11/2020.

ثانياً / تنفيذ معايير حقوق الإنسان Implementation of human rights standars : حيث أن تطبيق حقوق الإنسان ليس مشكلة تتعلق بالمعايير الدولية بل مسألة الإمتثال لتلك المعايير، بمعنى التركيز على التنفيذ بدلاً من أنشطة وضع المعايير. وهو ما حددته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي 2005 " المسؤولة عن الحماية **Responsability to protect** " سيما الجانب الوقائي، مع إدراج الأمن البشري في جدول أعمال الأمم المتحدة بوضع معايير وتطوير مؤسسات جديدة " إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية " .

ثالثاً / عدم المساواة الاجتماعية Social Inequality: أوصت الأمم المتحدة بإجراء إصلاحات عميقة في المجالات السياسية، لتسهيل وصول الفقراء للخدمات والأصول و السعي لتقديم تحويلات. فمن خلال الديمقراطية فقط يمكن تحقيق أكبر قدر من المساواة والتنمية. ويظهر ذلك جلياً من خلال " مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - الحد من الفقر " الهادف إلى الحد من الفقر، خلق فرص العمل، والإندماج الاجتماعي<sup>1</sup> الذي اقترحه هيرالدو مینوز\* **Heraldo Munoz** .

رابعاً/ المساواة بين الجنسين: وفق دراسة أجراها البنك الدولي حققت النساء في أمريكا اللاتينية معدلات عالية من التحسن في سوق العمل، لذلك تم التطرق للإستبعاد الإجتماعي والرعاية الإجتماعية والدليل على ذلك في السنوات الأخيرة تم إنتخاب ميشيل باتشيليت **Michelle bachelet** كأول امرأة رئيسة في 2006، مما يدعم قضايا مشاركة المرأة في سوق العمل. بمعنى يجب أن تكون السياسات العامة المستهدفة وخطط المساواة الوطنية هادفة لتنفيذ الإلتزامات الدولية.

خامساً / تغيير المناخ وحماية البيئة Climate change & environment protection: يمثل تغير المناخ تحدياً خطيراً وطويل الأمد في المجال الأمني متعدد الأبعاد .

سادساً / محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة against terrorism & crime : حيث يتطلب مكافحة الإرهاب تطبيق إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب\*\* المعتمدة في سبتمبر 2006<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid.

\* هيرالدو مینوز **Heraldo Munoz** : السفير الشيلي الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة، شغل منصب مجلس الأمن في 2004، رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بشأن تنظيم القاعدة و حركة طالبان في 2004/2003 ، كما شغل منصب وزير الأمن العام و نائب وزير الخارجية في إدارة الرئيس التشيلي ريكار دوغلاغوس .

\*\* أحسن نموذج ناجح في أمريكا اللاتينية هو نموذج الحالة في هاييتي Haiti كونها البلد الوحيد المدرج حالياً في جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث تحتاج هذه الأخيرة لمشاركة و دعم طويل من المجتمع الدولي و يظهر ذلك من خلال قرار مجلس الأمن 1743 المؤرخ في 2007 " بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الإستقرار في هاييتي : مینوستا " .

<sup>2</sup> Hernaldo munoz, Op.cit.

المبحث الثاني : الهندسة المؤسساتية الرسمية في المجال الحوكماتي العالمي - دور الحكومات، المنظمات الحكومية والشراكات الدولائية -

لم تقتصر الترتيبات الرسمية في إطار الحوكمة الأمنية العالمية للنزاعات الإثنية، تبعاً للنماذج المختارة في محورية أو مركزية الأمم المتحدة كفاعل فقط، بل تعدته للأدوار الخارجية التي تنعكس في دور الفواعل الإقليمية - الدولائية في إطار شراكات ثنائية أو متعددة الأطراف يعبر عنها بالتكتلات الاقتصادية أو في شكل مبادرات فردية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمدخل المنتهج للدراسة حسب طبيعة النموذج المحدد، وفق:

المطلب الأول : نماذج إعادة الإعمار والبناء في منطقتي القوقاز والبلقان

في سياق بناء السلام المتساند الإيجابي في كل من منطقتي القوقاز ( حيثيات النزاع الجيورجي - الأبخازي)، ومنطقة البلقان ( كوسوفو)، شاركت العديد من المنظمات الإقليمية، المؤسسات الدولية وكذا المبادرات الفردية لخلق شراكات أمنية رسمية، عالمية الانتشار، ذات فاعلية قصوى للتخفيف من مثيرات تحفيز النزاع، ويتضح ذلك وفق:

الفرع الأول: مبادرات فردية متعددة المستويات في القوقاز - أمريكا، أوروبا وروسيا -

الدور الأمريكي - المدخل الاقتصادي: ساندت الولايات المتحدة الأمريكية جهود التعاون الإقليمي في مجال الأمن بين دول المنطقة، ما يعني أنّ الدور الأمريكي يأخذ نمطاً يوصف بـ " ممارسة النفوذ عن بعد **Remote Influence** "، بالإعتماد على تقليص الوجود العسكري وتوفير أكبر قدر ممكن من الردع المرن تحت مظلة ضبط التوازن العسكري الإقليمي<sup>1</sup>.

على إعتبار مدخل العنف المادي المتجسد في إنتشار الأسلحة النووية، ما أدى لإحتمالية تصاعد النزاعات على الحدود الإقليمية، مع التنافس بين القوى الدولية - الإقليمية فضلاً عن عدم الإستقرار الداخلي إتخذت الولايات المتحدة المدخل السلمي في تسوية النزاع الجيورجي - الأبخازي، بإحترام سيادة كلى الدولتين في سياق الحدود المعترف بها، مما يحفز الجهود الدولية لتحقيق الأمن الجماعي<sup>2</sup>.

سعت الولايات المتحدة إلى مبدأ تقاسم المسؤوليات الأمنية في المنطقة، من خلال المحافظة على النفوذ الأمريكي بأقل قدر للوجود العسكري، من خلال طرح مشروعات متكاملة لبناء نظم جديدة للأمن وإعادة وضع إستراتيجيات الأمن القومي، تحديد وسائل التحقيق العسكرية، مع النص على قطع العلاقات التبادلية -

<sup>1</sup> عثمان عفيف ، " مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا " ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، العدد 63 ، جوان 1997 ، ص 86 .

<sup>2</sup> Julian Zarifian, " Financial assistance, democracy promotion and military cooperation as major tools of US : Geopolitical penetration in the south caucasus " , Foreign policy, Vol 47, N03, P.25.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

التكاملية بين الإرهاب، المخدرات والنزاعات الحدودية في جيورجيا . فعقب إستفحال السباق نحو التسلح أصبح الإهتمام الإستراتيجي مدفوعاً بإعتبارات إقليمية مباشرة، تشمل ردع التهديدات، منع نشوب تهديدات جديدة، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز العلاقات التعاونية<sup>1</sup>.

الدور الأوروبي – المدخل الثنائي: يركز الدور الأوروبي على بعدين: يتعلق البعد الأول بالمجال السياسي من خلال السعي لتحقيق الأمن والإستقرار على المستوى الكلي، بالمساهمة الإيجابية في المؤتمرات التي تعالج قضايا نزاع السلاح في جيورجيا، الحد من التسلح بفرض عقوبات إقتصادية على الدول الداعمة في المجال، عدم إهمال المشكلات الإقليمية ذات الصلة كالمشاكل النفطية، والتدخلات المصلحية للقوى الكبرى. في حين يتجسد البعد الثاني في المجال الإقتصادي بزيادة المساعدات التنموية للدول النامية على شكل قروض ومعونات وبرامج تدريبية بمداخل إنسانية – إنمائية<sup>2</sup>.

إضافة إلى أن ثقل الموقع الإستراتيجي لجيورجيا في ظل الأهمية الإقتصادية المدعومة بالجيش الحيوي خاصة بالتنسيق مع حدودها التركية، موانئ البحر الأسود، حفز التواصل عبر أنابيب النفط والغاز الروسية الرابطة بين روسيا وأرمينيا، كما حدد كيفية إعادة رسم الخارطة الجيو- سياسية في إطار شبكة العلاقات الإقليمية والأبعاد الطاقوية التي حفزت تدخل الإتحاد الأوروبي في المجال بمساعدات تنموية<sup>3</sup>، تتلخص وفق:

### جدول رقم 18 : مساعدات الإتحاد الأوروبي لدى دول جنوب القوقاز 1992-2002 ( مليون يورو )

المجموع-	جيورجيا	أذربيجان	أرمينيا	البرامج
247.1	84	86.50	76.60	التخصص الوظيفي
22	/	/	22	الأمن النووي
157.35	05.92	82.67	68.76	ECHO
233.55	85.25	77	71.30	الأمن الغذائي
21	6+4	09.50	01.50	مساعدات إنسانية إستثنائية
83.7	25	30	28.70	مساعدات مالية إستثنائية
46.37	27.50	18.87	/	إعادة تأهيل مناطق النزاع
175.40	62.55	65.65	47.20	FEOGA
1.44	1.44	/	/	الأسهم المالية

<sup>1</sup> Julian Zarifian", US Foreign Policy in the 1990 and 2000 : the case of the caucasus : armenia , azerbaijan ,Georgia",Op.cit, P.30.

<sup>2</sup> عثمان عفيف، المرجع السابق الذكر ، ص 80 .

<sup>3</sup> Julian Zarifian , Financial assistance,democracy promotion and military cooperation as major tools of US, Op.cit,P. 409.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

987.91	301.66	370.19	316.06	المجموع
--------	--------	--------	--------	---------

Source : Annie Jafalian, le caucase du sud et L'union Europeéne : Vers une cooperation renforcéé. **Annuaire farnacais de relations internationales**, Vol 06, 2005, P.389.

من الجدول يتضح جلياً : أنّ مبادئ المساعدات الإنسانية عقب برامج TACIS تهدف لتحفيز برامج الأمن الغذائي، تنشيط المفاوضات الأوروبية في أوقات الأزمات، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وهو ما ترجمه إستقبال جيورجيا للدعم الأوروبي " إعادة تأهيل مناطق النزاع، السعي لإصلاح البنى التحتية، المساهمة في إعادة بناء خط السكة الحديدية، إستعادة محطة تسفينفالي في أبخازيا<sup>1</sup> .

فسعيًا للتغلب على الصعوبات وتحسين الكفاءة والرؤية الإستراتيجية في المنطقة، خلق الإتحاد الأوروبي منصب الممثل الخاص للإتحاد الأوروبي لجنوب القوقاز شغلته السفيرة **هيكى تالفيت Heiki Talvite**، تحملت مسؤولية تنفيذ الإصلاحات السياسية والإقتصادية ومنع النزاع، للمساهمة في تسوية خطط السلام وفق العمل بصورة بناءة مع الدول المجاورة في المنطقة. حيث قرر الإتحاد الأوروبي إقامة دولة القانون في جيورجيا تكون مسؤولة عن دعم الحكومة في جهودها الرامية لإصلاح قطاع العدالة الجنائية، وهي إشارة سياسية قوية للإلتزام المتبادل وتعزيز التعاون على أساس قيم مشتركة، بمعنى التملص الفعلي من فخ الخطابات السياسية إلى الإجراءات الملموسة<sup>2</sup>.

الدور الروسي: من الفوضى التورطية نحو إجراءات بناء الثقة: يتلخص فحوى السياسة الروسية في إجراءات بناء الثقة، إعادة بناء العلاقات على المدى القصير والمتوسط، من خلال سحب القوات الروسية الداعمة للطرف الأبخازي، خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتدابيراتها على ضرورة التملص من النزاعات والدخول في إطار شراكات طويلة المدى<sup>3</sup>.

حيث سعت روسيا في إطار سياستها الخارجية إتجاه النزاع الجيورجي - الأبخازي لتجسيد الأهمية القصوى للأمن الدولي، بحيث عملت على وضع النزاع في مقدمة تهديدات القرن 21 م، ما حتم البحث عن التوازن الإستراتيجي بين دول المنطقة لرفع رهانات التعاون الثنائي في تسليم الأسلحة والحصول على الإلتئمان وفق مداخل التقدم الديمقراطي بالتخلي عن المبادئ غير الدستورية، وكذا تعزيز إنتعاش الإقتصاديات الوطنية من خلال التمكين\*<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Annie Jafalian, Op.cit, P.400.

<sup>2</sup> Ibid, P.409.

<sup>3</sup> عثمان عفيف ، المرجع السابق الذكر، ص 79 .

\* أما ما تعلق بأدوار الفواعل الأخرى في سياق المبادرات فكانت عبارة عن توصيات لم تتجاوز الأطر النظرية نظراً لإستحالة تجسيدها من منطلق إستنادها لحجج غير واقعية ترتبط بالمنظورات المصلحية كالدور الصيني - التركي - الإيراني و الهندي .

تعددية الأطراف في إطار التفاعلات والشراكات – الجيل الثالث من التطور –

- رابطة أم جنوب شرق آسيا: تعتمد على تطبيع العلاقات الدبلوماسية في المنطقة، بالتحول من آليات توازن القوى إلى آليات توازن المصالح، إنطلاقاً من النزاعات الحدودية بالدرجة الأولى. من ثمة الإهتمام بالمجال الإقتصادي بزيادة حجم التجارة والتعاون من خلال إقامة علاقات حوار نشطة بإستخدام نظام مواجهة التناقضات\*، وطرح مفهوم "منطقة السلام، الحرية والحياد"<sup>2</sup>.
- منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقتصادي (الساارك)، منظمة التعاون الإقليمي (الإيكو): بهدف تجاوز أطر التنسيق الشكلية والإعتبارات السياسية نحو تحفيز القيام بالمشروعات المشتركة، الإستقرار السياسي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- منظمة تعاون دول بحر قزوين: بهدف تجاوز الفراغات الإستراتيجية التي تكون بمثابة مداخل لخلق التنافس الدولاتي<sup>3</sup>.
- الشراكة الأمريكية – الأرمنية في إطار اللجنة القومية : تهدف لإقامة علاقات قوية مع القادة السياسيين في الكونغرس، فكانت أولى خطوات السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه المنطقة، الإعتراف بإستقلال الجمهوريات الثلاث بفتح السفارات، التوقيع على المعاهدات مع العمل على دعم الإصلاحات السياسية والإهتمام بأمن الطاقة<sup>4</sup>.
- التعاون بين المثلث الحيوي تركيا، أذربيجان و جورجيا TAG : تجسد الإنعكاسات الإقليمية الإيجابية في مجال النفط – الغاز مع الأخذ بعين الإعتبار الحسابات الجيولستراتيجية، نظراً لتداخل الأدوار الأمريكية والإتحاد الأوروبي. وتتمثل إستراتيجية عمل التكتل في جهود تعزيز أمن الطاقة منذ 2006

<sup>1</sup> James Graham, "Russia's policy towards ethnic conflict in georgia ", available at : // [www.onthursday.com/russia/georgia.phd](http://www.onthursday.com/russia/georgia.phd), accessed at : 07/07/2020.

\* يعبر نظام مواجهة التناقضات عن ضرورة حل النزاع سلمياً، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إحترام الإستقلال و السلامة الإقليمية ، عدم اللجوء إلى أي قوة خارجية للتدخل في نزاعات المنطقة، و لضمان الفاعلية يتم إنشاء شبكة ضخمة من المؤسسات تعمل على عقد إجتماع القمة، المؤتمرات الوزارية ، و اللجنة الدائمة بهدف تسريع وتيرة النمو الإقتصادي، التقدم الإجتماعي و التنمية الثقافية . تدعيم السلام و الإستقرار من خلال إحترام القوانين و تحكيم العلاقات بين دول الإقليم و الإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تشجيع الأنشطة التعاونية . ما يعني أن مبادئ هذا النظام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبادئ الأسيان .

<sup>2</sup> James Graham, Op.cit.

<sup>3</sup> عثمان عفيف ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 82-83.

<sup>4</sup> Julian zarifian, US Foreign Policy in the 1990 and 2000 : the case of the caucasus : armenia , azerbaijan ,Georgia Op-cit ,P.31.

بالإشتراك في مناورات التدريبات العسكرية تحت مظلة الناتو، وهو ما يترجم التعاون الإقتصادي - العسكري بين دول المثلث، مع إحتماية تجاوز الخطوط المحتملة للنزاع.

• المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة TACIS: كأداة رئيسية للتعاون بين الإتحاد الأوروبي، ودول جنوب القوقاز، وتهدف لدعم الأحكام المؤسسية القانونية والإدارية للدول الناشئة، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، مع تقديم المشورة القانونية لحكومة جيورجيا عقب الانفصال الأبخازي. أما من الناحية الإجتماعية تهدف لإدارة الآثار المترتبة على الإنتقال، والحد من مستوى الفقر، من ثمة الإنتقال لبرامج السلامة النووية<sup>1</sup> على غرار برنامج تراسيكا\*\*.

#### الفرع الثاني: فحص فاعلية المنظمات الإقليمية في كوسوفو - الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو -

دور الإتحاد الأوروبي في كوسوفو : يهدف الإتحاد الأوروبي إلى منع النزاعات العملياتية بطريقة فعالة، من خلال التركيز على بعثة سيادة القانون التابعة للإتحاد الأوروبي EULEX، كونها تقوم بتقييم أكبر مهمة مدنية لسياسة الأمن والدفاع المشتركة، إضافة لإسهاماتها في بناء السلام، من خلال التحليل المركز وفقاً لمعايير الفعالية ومؤشرات النجاح التي تحدد مستويات التمييز مع مراعاة كل الوسائل المطبقة والغايات المحققة إنطلاقاً من تحليل تجريبي، عمل ميداني ومقابلات منظمة مع موظفي الإتحاد الأوروبي<sup>2</sup> التي قام بها الباحث روك زيبانيك\* **Rock Zupancic**.

كانت بدايات الإتحاد الأوروبي في هذا المجال إنطلاقاً من إنتقاده بشدة لفشله في منع التفكك العنيف ليوغوسلافيا، لذلك تم إطلاق البعثة كأكبر مساهمة خارجية له من خلال تفعيل الركيزة الرابعة التي تتجسد في "إعادة الإعمار والتنمية الإقتصادية لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو" وفق منطق قانوني، بالتشجيع على بناء الدولة المدنية من خلال الإصلاحات السياسية وبناءً على فرضية أن السلطة السياسية القوية تتيح الحرية

<sup>1</sup> Annie Jafalian , Op-cit , P.409.

\*\* **تراسيكا** : مشروع ممرات النقل بين أوروبا ، القوقاز و آسيا . تم إنشاؤه في ماي 1993 لمساعدة دول القوقاز في الوصول إلى الأسواق الجديدة من خلال تطوير شبكة النقل على محور الشرق - الغرب . من ثمة تم تطويره لمشروع إعادة تأهيل الطريق السريع و ربط جيورجيا بأرمينيا ، بهدف دمج شبكات الأنابيب كمحفز إستثماري .

<sup>2</sup> Rok Zupancic , " Nina Pejic.the european union rule of law mission in kosovo : an affective conflict prevention and peace-building mission " , **journal of balkan and near eastern studies**, projected entitled : the european union and its normative power in a post conflict society : a case study of northern kosovo, 2020.

\* الباحث روك زيبانيك ، دكتور متخصص في العلاقات النزاعية في مركز دراسات جنوب شرق أوروبا ، بجامعة غراتس University of Graz ، عمل كأستاذ مساعد في جامعة ليوبليانا ، بكلية العلوم الإجتماعية . كان من الباحثين الرئيسيين في مشروع IECEU ، و قائد المشروع المكلف بمهام و عمليات النزاع في جنوب شرق أوروبا ، يركز بحثه على مجتمعات ما بعد النزاع في البلقان و التحديات الإجتماعية في المصالحة.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتمائية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

الإقتصادية، بغرض إنشاء سلطات حكومية قوية وهيكل حوكماتية، إضافة لضبط النظام الإجتماعي للأطر الأخلاقية والمعيارية لمواطنة مع آليات أسعار السوق<sup>1</sup>.

### جدول رقم 19 : فاعلية EULEX في كوسوفو وفق المؤشرات

معيار الفاعلية	المؤشرات	النجاح	نجاح/فشل نسبي	الفشل
تحقيق الهدف الداخلي	الأهداف الإستراتيجية	×		
	الأهداف العملية		×	
الملاءمة الداخلية	التنفيذ في الوقت	×		
	الكفاءة		×	
	تكلفة الفعالية		×	
تحقيق الهدف الخارجي	الإستمرارية	×		
	المنع	×		
	التصعيد	×		
	التكثيف	×		
الملاءمة الخارجية	الوقاية خير من الضرر		×	
	الإجراءات الوقائية		×	

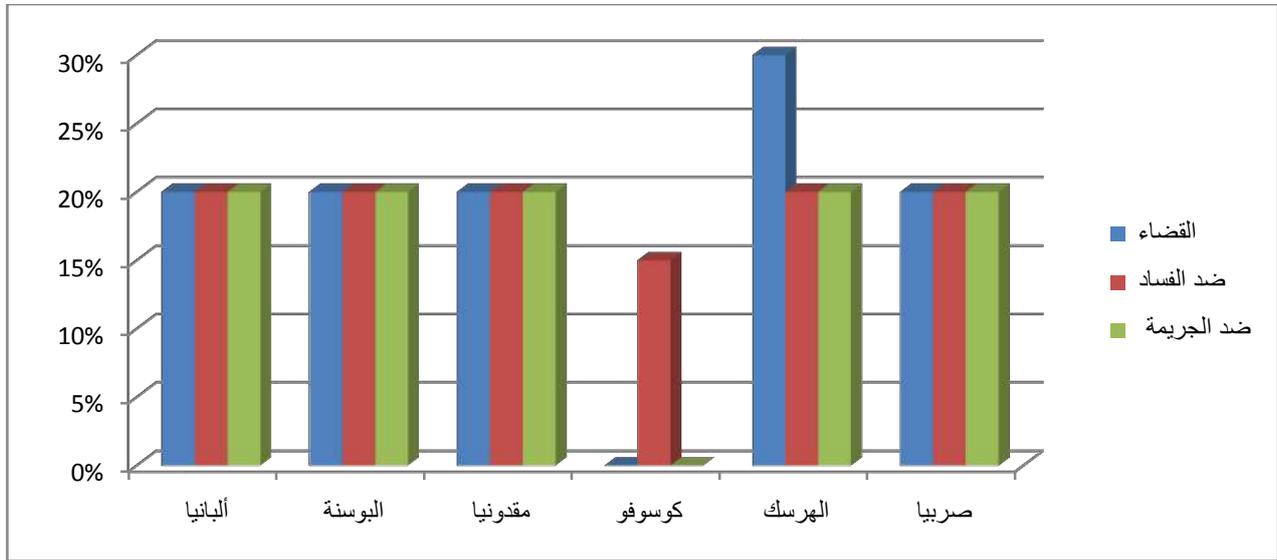
Source : " eulex kosovo : UE role of law mission in kosovo fact sheet European external action service". 2014 , available at :

[//www.collections.internetmemory.org/haeu/content/2016033172652.eeas.europe.eu.06fev2017](http://www.collections.internetmemory.org/haeu/content/2016033172652.eeas.europe.eu.06fev2017).

من الجدول : يتضح أن للبعثة من المنظور الأوروبي هدفين، هدف داخلي يعكسه المنظور السياسي - الإستراتيجي المتمثل في منع النزاع، وتحقيق الهدف الجزئي في إنفاذ القانون. أما الهدف الخارجي يتمحور حول الإستدامة بغرض منع نشوب النزاع. وبالتالي فإن مؤشرات تحقيق الهدف الخارجي هي: بدء/إستمرار/ إنتشار/تصعيد أو تكثيف العنف. ففي ظل نشاط البعثة إستقرت الحالة الأمنية في كوسوفو ولم يتكرر النزاع العنيف، لم ينتشر، لم يتصاعد، لم يشتد. بل فقط مجرد حوادث متفرقة في الجزء الشمالي من كوسوفو. بمعنى أن معيار النجاح وفق المنظور الخارجي يتجسد في فعالية البعثة أكثر من الضرر. كما تبرز إسهامات الإتحاد الأوروبي في مجال القانون بلغة الأرقام من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup>"Eulex : support to the EU facilitated dialogue between pristina & belgrade " , available at : [// www.eulex.kosovo.eu/eul.respository/doc/english-dialogue](http://www.eulex.kosovo.eu/eul.respository/doc/english-dialogue), accessed in : 05 avril 2017.

شكل رقم 25 : حالة التقدم في مجال سيادة القانون في دول البلقان من منظور الإتحاد الأوروبي



Source : peter sanfey , jakov milatovic. " the western balkans in transition : diagnosing the constraints on the path to a sustainable market economy".in : europaean bank for reconstruction and development paper for the western balkans.investment summit, EBRD, 20 february 2018.

#### المبادرات التنسيقية و دور حلف الناتو في كوسوفو

يقود الناتو عملية دعم السلام منذ سنة 1999 من خلال ردع تجدد الأعمال العدائية، تهيئة بيئة آمنة ضمان السلامة العامة والنظام، فإستنادًا لقرار مجلس الأمن رقم 1244 والإتفاقية العسكرية بين الناتو والجمهورية اليوغوسلافية، عمل الناتو على ملف التنسيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لتفعيل ثقافة التعدد العرقي، مما ساهم في تحسين علاقات غرب البلقان البيئية، بمعنى أن الهدف الرئيسي من تدخل الناتو هو حماية السكان المدنيين من التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وكبح فرضية إنتهاك حقوق الإنسان<sup>1</sup>.

كان لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص للأمين العام برنارد كوشينر **Bernard Kouchner**، والجنرال الألماني **كلاوس راينهاردت Klaus Reinhardt** المكلف بمهمة دعم السلام دور في جوانب إنسانية عديدة أهمها الأمن الشخصي للسكان المحليين، نزع السلاح، التعاون في الجهد المتكامل لبناء السلام مع تقديم المساعدة الإنسانية ضمن حدود المهام. وذلك من خلال التفاعل مع منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية. حيث تم دعم عودة اللاجئين، إعادة بناء البنية التحتية، إزالة الألغام، وحصر نشاط الشبكات الإجرامية. كما تم التركيز على الجانب المدني من الإدارة الدولية، حيث أثبتت كوسوفو أنها أكثر إشكالية من

<sup>1</sup> " Nato's role in kosovo ", available at: [// jfcnaples.nato.int/kfor/about-us/welcome-to-kfor/nato's.role.in.kosovo.in.www.nato.int.28/11/2020](http://jfcnaples.nato.int/kfor/about-us/welcome-to-kfor/nato's.role.in.kosovo.in.www.nato.int.28/11/2020).

الجانب العسكري خاصة في مجال تحديات إعادة الإعمار والديمقراطية والتنمية، في مجال حفظ السلام الحدودي بين كل من " مقدونيا ، الجبل الأسود، جنوب صربيا ، ألبانيا "، ليتم الانتقال إلى ما يعرف بـ " بناء السلام الذاتي<sup>1</sup> Self – Sustaining Peace " .

كما سعت مجموعة من المبادرات لتشجيع التنسيق الأوثق بين دول البلقان، ومن بين هذه المبادرات منظمة التعاون الإقتصادي للبحر الأسود BSEC التي تضم " ألبانيا، بلغاريا، اليونان، رومانيا، تركيا"، مبادرة وسط أوروبا CEI التي تضم " ألبانيا، البوسنة، الهرسك، بلغاريا، كرواتيا، مقدونيا، رومانيا، سلوفينيا "، مبادرة تعاون جنوب شرق أوروبا SECI التي تضم " ألبانيا، البوسنة، الهرسك، بلغاريا، كرواتيا، اليونان، المجر مولدوفا، رومانيا، سلوفينيا، وتركيا "، مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا SEECIP التي تضم " ألبانيا البوسنة، الهرسك، بلغاريا، الجمهورية الاتحادية، يوغوسلافيا، اليونان، مقدونيا، رومانيا وتركيا "، إضافة لتضافر جهود دول البلقان لتأسيس قوة سلام متعددة الجنسيات في جنوب أوروبا<sup>2</sup>. هدفت هذه المبادرات لتعزيز التعاون الإقليمي بهدف تخفيف التوتر وتعزيز الاستقرار بمواجهة التحديات الإقتصادية المشتركة، بمعنى التوجه نحو التعاون الإقليمي رفيع المستوى المقترح من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في 24 فيفري 2014 يهدف لتحديد الأولويات، تنسيق مشاريع الربط الإقليمية. حيث من بين الأولويات التي تم تحديدها البنية التحتية بغرض تفعيل العدالة التوزيعية، من خلال إبتكار ما يعرف بـ " الإتصال الناعم Soft Connectivity "، بدعم من مقرب مدرسة كوبنهاجن المتمحور حول المعايير السياسية، التي ضمت الديمقراطية، سيادة القانون وإحترام حقوق الأقليات<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: دور المنظمات الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي

سعيًا لتجاوز الإنعكاسات اللاتمائية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي خصوصًا بعد موجة النزاعات المجتمعية الدموية، ونظرًا لتصاعد مستوى خطورة النزاع الإجماعي الممتد على مستوى منطقة أمريكا اللاتينية، حتمت الضرورة الإنسانية بالدرجة الأولى والإقتصادية بالدرجة الثانية، إقحام المنظمات الإقليمية في كل من القوقاز وأمريكا اللاتينية، سعيًا لتغطية جوانب النقص التي أهملتها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الأخرى. يتحدد ذلك على النحو التالي:

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> R., War in the balkans 1991-2002, Craing nation , August 2003, P.311.

<sup>3</sup> Ibid, P.312.

تعزيز القدرات الإقليمية للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية: من خلال التنسيق مع الإتحاد الإفريقي من أجل تنفيذ إستنتاجات الإجتماع المعني بالتعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الإفريقية في الساحل المنعقد في موريتانيا 17 مارس 2013 ، بما فيها تقديم المساعدة التقنية ودعم تنفيذ الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وآلياتها مثل " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب" للتمكين من تعزيز تبادل المعلومات.

تعزيز التعاون الإقليمي بين دول منطقة الساحل وغرب إفريقيا بوضع نهج متسقة تهدف لمكافحة الإتجار غير المشروع، مراقبة الأسلحة، تحركات العناصر الإجرامية المسلحة، وحظر توريد الأسلحة وفق القرار 1267: يتم ذلك من خلال تعزيز آليات التعاون القضائي دون الإقليمي، سيما منها المنتدى القضائي الإقليمي لبلدان منطقة الساحل، خاصة ما تعلق بصياغة طلبات المساعدة القانونية وفقاً للقانون لحقوق الإنسان. توعية حكومات منطقة الساحل الإفريقي والجهات الفاعلة من المجتمع المدني بالمعايير الدولية لتحديد الأسلحة 2012 التي وضعت في إطار آلية تنسيق الأعمال. ودعم إبرام إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتمكين من التعاون و تنسيق جهود مراقبة الحدود مع التركيز على تبادل المعلومات الإستخباراتية\*.

المبادرات الأمريكية والشراكات الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي:

ركزت السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة إلى حد كبير على خلق شبكة أمنية تجمع كافة دول الساحل، حيث حددت مجموعة من المبادرات ذات فاعلية قصوى في التأثير على غرار:

- مبادرة بان ساحل Pan Sahel Initiative PAN: عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية، مالي، النيجر، التشاد، موريتانيا، أنشأت في 2004. تهدف إلى مساعدة دول المنطقة على تحسين أمن الحدود، تعزيز القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، تعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة لمنع إستخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية<sup>1</sup>.
- شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTP: تعتبر هذه الشراكة إمتداد لمبادرة بان ساحل، قدمت من طرف وزارة الخارجية الأمريكية وفق برنامج مرتبط بالدبلوماسية، التنمية، والمساعدات الأمنية.

\* في هذا المجال تم تحسين التنسيق بين الدول المعنية ( أمريكا اللاتينية، غرب إفريقيا ، منطقة الساحل، أوروبا ) لمكافحة الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية و حماية المخطوطات القديمة و غيرها من أنواع التراث الثقافي المنقول المحمي لمالي مثلاً، وفقاً لأحكام الإتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب إتخاذها لحظر و منع إستيراد و تصدير و نقل ملكيات الممتلكات الثقافية بطرق مشروعة لمنظمة الأمم المتحدة للعلم، الثقافة و اليونسكو 1970، خاصة المادة 09 و إتفاقية معهد الأمم المتحدة الدولي لتوحيد القانون الخاص المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير شرعية.

<sup>1</sup> Stephen Ellies, "Briefing : the pan sahel initiative ", African Affairs, Vol103,N413, Royal African Society,2004, P.459.

وتتمثل الأهداف العامة البعيدة المدى ومتعددة الأبعاد للبرنامج في تعزيز القدرات المحلية للحكومات لمواجهة التحديات التي تعرفها المنظمات الإرهابية في الساحل، وأيضًا إلى تنسيق التعاون بين بلدان الساحل وشركاؤها<sup>1</sup>، ويتلخص دورها في:

- بناء القدرات العسكرية والحماية الإقليمية للحدود: إستنادًا للبرامج العسكرية لتوسيع التعاون الأمني لضمان توافر الموارد الكافية للتدريب، تقديم المشورة، مساعدة القوى الإقليمية، إنشاء مؤسسات تعزيز التعاون الإقليمي، تجهيز شركاء قوات الدول، تدريبهم على رصد ومراقبة الحدود لتحديد أماكن تركز الجماعات الإرهابية.
- إنفاذ قوانين مكافحة الإرهاب: تعزيز قدرات التحقيق في وكالات إنفاذ القانون للدول الأعضاء، بتوسيع صلاحيات الموظفين المكلفين بفرض القانون، وذلك لحماية البنى التحتية الحيوية وحماية حدودها.
- بناء قدرات قطاع العدالة لمكافحة الإرهاب: بزيادة القدرة القضائية لدول المنطقة في المحاكمة، والعمل على تحسين إدارة السجون لمواجهة التطرف فيها، ومواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- الدبلوماسية العامة وإدارة المعلومات: من خلال العمل على إرساء قيم التسامح، الاعتدال والحوكمة. مواجهة العنف والأفكار المتطرفة، تشجيع السكان للإبلاغ عن التهديدات الأمنية للقوات الأمنية المشتركة.
- التدريب المهني والمشاركة المجتمعية: تقديم تدريبات مهنية للسكان الحدوديين، والعمل على زيادة فرص الإدماج الاجتماعي في القطاعات الأمنية، وإشراك القادة الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني في الدول الشريكة لتخفيف النزاع، وتقديم الخدمات إلى الفئات المهمشة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Lesly Anne Warner, " The Trans-sahara conter terrorism partnership, building partner capacity to counter terrorism and violent extremism ", **final report**, center for stability and devlopment corporation, 2014, P.11.

<sup>2</sup> Ibid, P.12.

\* يمكن سرد لمحة عامة عن بعض الأنشطة التي قدمتها الشراكة TSCTP منذ أكتوبر 2013، بحيث ساعدت الولايات المتحدة في تقديم التدريبات و المعدات لدولة موريتانيا بهدف ترقية المراقبة على حدودها مع مالي، و دعم الوحدات المهنية خلال العمليات العسكرية لمحاربة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. كما تم دعم النيجر في الجهود المبذولة لحماية حدودها و منع الإرهابيين الذين يحاولون عبور أراضيها. و قد عملت على عدة برامج من أجل مواجهة العنف و التطرف لدى الفئات الشبابية، بما في ذلك إقامة الدورات التعليمية و التدريبية و التنمية المجتمعية .

- برنامج أمن الحدود للرقابة على الصادرات EXBS The Export Control And Related Border Security Programme :

تم تصميم هذا البرنامج الأمريكي لمساعدة الدول الإفريقية على تحسين إستراتيجية التجارة وأنظمة مراقبة الحدود، ويوفر البرنامج المساعدة التقنية في مجالات: القوانين، التعاون بين الحكومات، التنسيق بين الوكالات، والتعاون الدولي. حيث يتلخص فحوى أهدافها في منع إنتشار الأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل التي تززع الإستقرار، إضافة لمتابعة التحويلات غير المسؤولة للأسلحة من خلال المساعدة على بناء النظم، وإستراتيجية وطنية فعالة لمكافحة التجارة غير القانونية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> "The Export Control and related Border security EXBs Program ", available at : [www.state.gov/document/organization/126248.PDF](http://www.state.gov/document/organization/126248.PDF).

المبحث الثالث : الترتيبات غير الرسمية في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - الإسقاطات النظرية لتفاعلات

الجهود غير الرسمية من منظور منظمات المجتمع المدني، المنظمات النسوية والقطاع الخاص

لم تقتصر جهود بناء السلام من منظور حوكماتي أمني عالمي على الترتيبات الرسمية، لدور الأمم المتحدة، الفواعل الدولاتية والمنظمات الإقليمية فقط، بل تعدته لدور الترتيبات غير الرسمية متجسدة في دور منظمات المجتمع المدني المحلي - العالمي، دور المنظمات النسوية، إستراتيجيات القطاع الخاص كجهات فاعلة ذات تأثير محلي - إقليمي ودولي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بديناميكة النزاعات الإجتماعية الممتدة المختارة كنماذج، نظراً لإرتباطها بحالات مجتمعية في سياق الخصوصية الثقافية. ولنا أن نوضح هذه التفاعلات من خلال:

المطلب الأول : التنسيق الإنساني - الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني في مناطق النزاعات المجتمعية

من خلال تحليل الآليات المؤسسية لأدوار المجتمع المدني، أوضحت الباحثتين ماريا بيا ريجيروزي Maria Pia Riggiozzi ، وديانا تيسي Diana Tussie في دراستهما المعنونة بـ **Pressing Ahead with New Procedures For Old Machiney:Global Governance & Civil Society** ضرورة التوجه في إطار الحوكمة الأمنية للنزاعات المجتمعية، نحو الحوكمة متعددة المستويات يتوجب فيها مشاركة المجتمع المدني بكل آلياته<sup>1</sup>.

من منطلق كونه لا يعبر عن وحدة واحدة بل يشمل الأشكال والأحجام، المجموعات الرسمية وغير الرسمية، الجماعات متعددة المستويات<sup>2</sup>، غير تابعة للدولة ولا القطاع الخاص تسعى لتعزيز الإستقرار، السلام العدالة، التنمية المستدامة وإحداث عمليات التغيير الإجتماعي<sup>3</sup>.

لذلك قام المجتمع الدولي في إطار النزاعات الدولية، بالبحث عن حلول فعالة للمشاكل العالمية من منظور حوكماتي، بإقحام المجتمع المدني العالمي بإستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة المعتمدة، على فتح مجال الحوار بين الفواعل، إستخدام آليات المحاسبة والمساءلة كعدسة مقراية للأدوار التفاعلية في سياق عمليات حفظ السلام، نظراً لطبيعة النزاعات الداخلية الجديدة، وفق شروط الربط المتعلقة بالأمم المتحدة في

<sup>1</sup> Maria Pia Riggiozzi, Diana Tussie, **Pressing ahead with new procedures for old machiney : global governance and civil society**, in : Volker Rittberger , **Global governance and the united nations system**, ( united nation's university press, new york, 2001). P. 161-162 .

<sup>2</sup> " Civil Society and governance " , in : [www.worldlearning.org/what-we-do/our.expertive/civil.society.and.governance.24/04/2020](http://www.worldlearning.org/what-we-do/our.expertive/civil.society.and.governance.24/04/2020).

<sup>3</sup> Shareen Hertel, the private side of global governance , **journal of international affairs**, columbia university, new york, vol57, N01, P.61.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

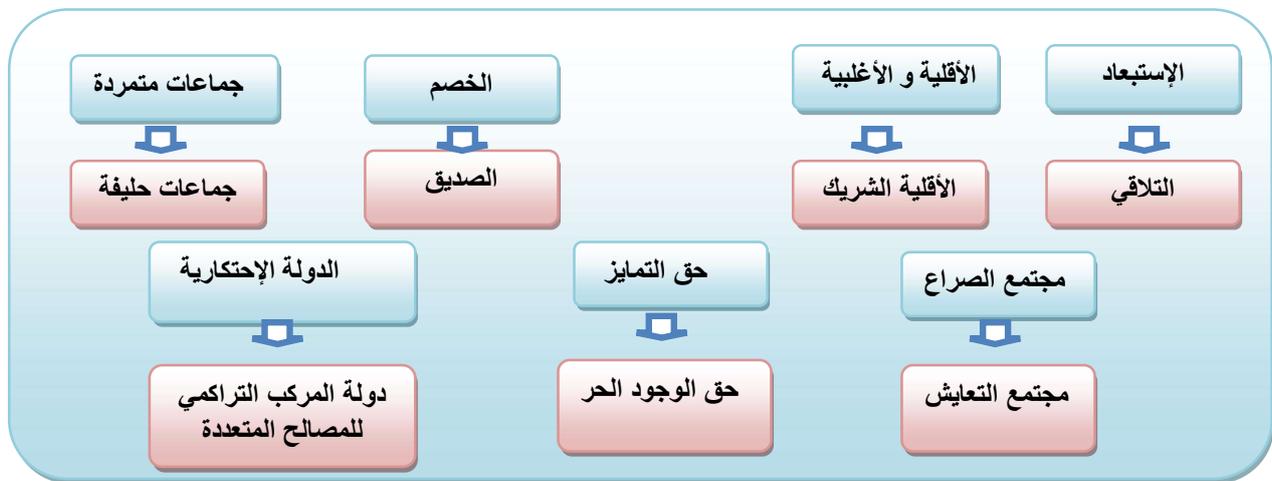
تحديد المهام التنسيقية، وما تعلق بها من مبادئ حماية حقوق الإنسان، علاقة الأقلية بالأغلبية، سعيًا للتكيف مع الحروب الجديدة<sup>1</sup> ( النزاعات الإثنوسياسية - الحدودية ). ولنا تحديد الفاعلية من خلال:

الفرع الأول : العقل الجمعي واديولوجية التلاقي من منظور إستقرار القوقاز المدني - منطقة القوقاز -

نص ميثاق إستقرار القوقاز التابع لمنظمة الأصدقاء، على مجموعة بنود قانونية ذات صلة إلزامية تتعلق

بالجوانب المحلية - الداخلية تتحدد على النحو التالي:

شكل رقم 26: مخطط توضيحي لمضمون الميثاق المدني لإستقرار القوقاز - فاعلية تسوية النزاع -



Source : Maria Pia Riggiozi ,Diana Tussie, Op-cit .P.160.

من الشكل يتضح جلياً مجالات إسهام منظمات المجتمع المدني في منطقة القوقاز التي تمحورت أساساً بالعمل وفق أطر قانونية، حيث توعد الجانب الأبخازي بعدم نشر قواته في مرتفعات الوادي مع عدم القيام بإجراءات عسكرية ضد المدنيين، مع العمل على توزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي كوسيلة لفتح المجال أمام المفاوضات السلمية. كما فعلت منظمة أصدقاء الإنتشار السريع **FORD**، أصدقاء رد الفعل السريع **FORC**، جهود متعددة الجنسيات بمبادرات هندية - كندية ذات صبغة عالمية ( مجتمع مدني عالمي )، تهدف لجذب التعاون بين الأطراف المدنية في جورجيا - أبخازيا، كما يعمل في تدخلاته على بناء قاعدة الدعم للمستوى التشغيلي، توسيع الترتيبات الإحتياطية، وضع الخطط لتحسين الخدمات اللوجيستية، التمويل، الإدارة الإستدامة والعمليات التشاورية.

خلاصة القول أن عمل المجتمع المدني في جورجيا - أبخازيا يركز على تعزيز المحاسبة، والمشاركة بهدف تجسيد إتصالات القوة الإيجابية - التمثيلية بشكل متوازي، إضافة للدور التمويلي بالتنسيق مع مؤسسات

<sup>1</sup> Maria Pia Riggiozi , Diana Tussie, Op-cit , P.160.

صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، للمساهمة في سيرورة الديمقراطية ومعالجة النزاعات تبعاً لمشاكل التعدد الإثني في المنطقة ( إستراتيجية بناء المؤسسات من القاعدة إلى القمة ).

الفرع الثاني : إستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في منطقة الساحل الإفريقي من منظور المجتمع المدني لعبت منظمات المجتمع المدني في إفريقيا دوراً فاعلاً من خلال تبني المقرب الإنساني من خلال اللجوء إلى محاولة حل الإشكالات من جذورها من خلال:

- التقليص من حدة الفقر المجتمعي: وهو الدور الذي إضطلعت به " منظمات الفقراء " من خلال:
  - ✓ التأكيد على المشاركة التامة للشركاء الاجتماعيين في التخفيف من حدة الفقر بعدم فصل الحوار الاجتماعي عن التنمية.
  - ✓ تقوية عملية صنع السياسات القائمة على المشاركة من خلال بناء القدرات، حيث يكتسب الشركاء الاجتماعيون إدراكاً كالأسس الاقتصادية الكامنة وراء إستراتيجية تخفيف حدة الفقر، وينبغي أن تشمل هذه العملية وضع أدوات للتوعية السياسية على المستوى المحلي والوطني.
  - ✓ إستحداث مهارات تفاوضية فعالة بشأن السياسات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية لإيجاد البيئة المواتية لخلق المنشآت والوظائف.
  - ✓ بناء قدرة الدولة والفاعلين غير الحكوميين في مجال تحليل أثر السياسات، والبرامج الوطنية المعنية بالفقر وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
  - ✓ تشجيع المؤسسات التي تمنح الفقراء لا سيما المناطق الريفية الصوت، والتمثيل على المستوى المحلي والوطني، بحيث يساهمون فعلاً في صنع السياسات.
  - ✓ إستحداث شراكة دعم واسعة من أجل تشجيع العمالة من خلال شراكات جديدة تظم بالإضافة إلى الشركاء الاجتماعيين السلطات الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي ورابطة الفقراء.
  - ✓ مساعدة الهيئات المكونة في مجال إعادة بناء القدرة للدويلات الخارجة من النزاع .
- التنمية المحلية من خلال التعاونيات: ذلك أن للتعاونيات طبيعة مزدوجة، فهي على حد سواء منشآت ورابطات تعمل على مكافحة الفقر، من خلال منح القدرات للناس عن طريق تمكين أفقر الشرائح السكانية، مع خلق الفرصة الوظيفية في إطار المساعدات التآزرية في المناطق المحلية. حيث يعتمد أسلوب عمل التعاونيات على إقتراح إجراء تغييرات على مستوى الإقتصاد الكلي، إصلاحات

قانونية، إضافة للدعم المالي والتقني. ويميل تمركز عمل التعاونيات في المناطق الريفية في المجالات الاجتماعية التي تمنح قدرة للفقراء من خلال العمل الجماعي ( بوضع إطار تشريعي و تنظيمي ).

• ربط الأولويات بالسياسة الدولية: حيث أن التكامل الإقليمي، ودون الإقليمي أداة فعالة لتقليل النزاعات مكافحة الفقر، تشجيع الوحدة والحوار " ينبغي إستهلال نقاش يرمي إلى تحقيق إتساق الخطط والبرامج المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، وينبغي إنشاء لجان على مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لشرق إفريقيا، والجنوب الإفريقي لمعالجة قضية تخفيف حدة الفقر من خلال خلق العمالة".

• تشجيع روح المبادرة في خلق منشآت مصغرة: من منطلق أن الهدف الرئيسي يتلخص في تشجيع روح المبادرة في الأسواق الإقليمية، حيث تشمل هذه المنشآت وضع سياسات وإنشاء بيئة تنظيمية وتشريعية من شأنها تحفيز نمو المنشآت، إستثمار الإدخارات المحلية في خلق المنشآت والوظائف، تسهيل الوصول إلى أسواق المنتجات والحصول على رأس المال، التدريب والمعلومات.

• محو الأمية و تنمية المهارات: ويكون ذلك من خلال إستراتيجية متكاملة تجمع بين التدريب لمحو الأمية والتدريب على مهارات تنظيم المشاريع، وهي برامج موجهة بالدرجة الأولى للنساء والأطفال والفقراء، بإصلاح المناهج في مؤسسات التدريب المهني لإكتساب المهارات العملية.

• حلول محلية ومنظور بعيد الأمد - المساعدة المالية والدعم التقني: ويكون ذلك من خلال إستهداف الجهود ذات الطاقات العالية للنساء والشباب ، بتشجيع إنضمام المرأة لهيئات صنع السياسة، جعل إسهام المرأة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية شفافاً من خلال إحصاءات موزعة حسب الجنس، وضع قوانين توفر بيئة سياسية غير تمييزية مراعية لقضايا الجنسين، تحسين فرص حصول المرأة على الإئتمان لتنمية المنشآت والتعاونيات. وهي المهمة التي إضطلعت بها منظمة مواءمة قوانين الأعمال في إفريقيا<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث: منظمات المجتمع المدني في منطقة البلقان - كوسوفو -

إن عملية إنشاء مجتمع مدني مستدام وفعال في منطقة كوسوفو، يتعلق بمدى معالجة النزاعات العرقية والسياسية، حيث مرت عملية تأسيسه بمرحلتين رئيسيتين، عرفت المرحلة الأولى بمرحلة المقاومة المدنية Civil Resistance ضد نظام ميلوسوفيتش، وفترة ما بعد الحرب في ظل الإدارة الدولية، وبناء الحكم

<sup>1</sup> Maria Pia Riggiozzi ,Diana Tussie, Op-cit,P.160.

الديمقراطي. فخلال فترة التسعينيات تم إنشاء مجتمع مدني في كوسوفو كاستمرارية للأحزاب السياسية والجمعيات، ثم تطورت هذه الجمعيات إلى حركات قومية " حركة المقاومة المدنية Civil Resistance Movement"، كمؤسسات عامة موازية لكوسوفو بهدف تلبية الإحتياجات الأساسية، الثقافة والتعليم خاصة في ظل فترة نشاط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في إطار نهج تكاملي<sup>1</sup>.

ففي حين يهتم الدور النظري لمفهوم المجتمع المدني، بتحليل الأبعاد الإجتماعية للمواطنين والمنظمات المدنية كعناصر فاعلة، يهتم الدور المعياري بتحفيز وتعبئة المواطنين والفاعلين الإجتماعيين بالانتقال من مجتمعات أقل إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية، في إطار شبكة علائقية تعكس التفاعل الإجتماعي بين الإقتصاد والدولة<sup>2</sup>.

أما عن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، فتعد مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار جزء أساسي في مجالات الإهتمام كوظيفة إستشارية من خلال الوظائف الثلاث " الوظيفة اللوكينية The Lockean Function: التحكم في سلطة الدولة، الوظيفة الهيجيلية The Hegelian Function : وساطة الفائدة، الوظيفة التعددية The pluralist function: التكامل الإجتماعي<sup>3</sup>. بما يعني مساهمة منظمات المجتمع المدني في الإطاحة بالأنظمة الشيوعية ومتابعة الإنتقال نحو التحول الديمقراطي بناءً على مقاربات التنشئة السياسية Political socialization ذات النهج التعددي وفق أطر قانونية مستقلة<sup>4</sup>.

المجتمع المدني في البلقان - في الإنتقال من الشيوعية إلى ما بعد الشيوعية: يعمل المجتمع المدني في هذه المرحلة على تعزيز الديمقراطية من خلال تشتيت السلطة، مراقبة الدولة، تطوير رأس المال الإجتماعي وخلق الميزة التنافسية المؤسسية نظرًا لإنخفاض نسبة المشاركة التطوعية فيه مقارنة بالمنظمات غير الحكومية. من ثمة تنامي موضوع البحث في العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تحت شعار " مناهضة النظام Anti-System " ضد الدكتاتوريات الشيوعية . لكن هذه المحاولات التأسيسية الأولية باءت بالفشل من معتقد أنه " مناهض للدولة و معادي للمؤسسات Anti-state & anti institutional "، خاصة وأنه في دول شرق وجنوب أوروبا تسيطر الدولة على النظام من منطلق الإشراف على الأنظمة الإجتماعية، القمع في المجال الأمني، قمع الأنشطة الخارجة عن سيطرة الدولة خاصة القطاع الخاص منها، تحريم أي نشاط يعتبر تحدي

<sup>1</sup> Ardian Kastradi, civil society development and its impact on the democratization process in kosovo, **Mediterranean journal of social sciences**, Vol 6, N2, Italy, April 2015 ,P.72.

<sup>2</sup> Fischer Martina, **civil society in conflict transformation : ambivalence potentials and challenges**, (research center for constructive conflict management,2006), P.118.

<sup>3</sup> Ardian Kastradi , P.72.

<sup>4</sup> " civil society and devlopment " , **kosovo human development report**, Prishtina , 2008, P.45.

للحزب الحاكم. لذلك أفضل حل هو التوجه نحو التضامن Solidarity، كحركة إجتماعية بدايتها في بولندا في الثمانينات، بإستخدام أساليب المقاومة المدنية للدفاع عن قضايا العمال ثم إنتشرت وصولاً إلى غرب البلقان تحت تأثير عدة عراقيل منها الشيوعية وتداعياتها، تأثير القومية، التلاعب بالعرقيات خاصة في ظل إنتشار النزاعات الدينية والعرقية. لذلك فبدايات المجتمع المدني في أوروبا تزامنت مع عملية التحول الديمقراطي في كوسوفو، كرد فعل على نظام ميلوسوفيتش<sup>1</sup>.

**بدايات المجتمع المدني اليوغوسلافي: من الاشتراكية إلى التعددية From socialism to pluralism** بناءً على المبادرات المدنية في كوسوفو، وبناءً على الفراغ المؤسسي 1989 - 1990 إهتمت دول غرب البلقان ألبانيا بصفة خاصة بالإستقلال، ثم صربيا، البوسنة، الهرسك، كرواتيا، مونتيجرو ومقدونيا. لكن هذه المبادرة كانت عبارة عن مناقشات نظرية تفتقر للحركات الإجتماعية الفاعلة. ثم تضمن البرنامج السلوفيني " المجتمع المدني الفعلي " من خلال تشكيل " مبادرة رابطة يوغوسلافيا الديمقراطية " **The Association For a UJDI** **Yugoslavia Democratic initiative** " لدعم الحرية الفكرية والدفاع عن الانفصاليين الألبان، ثم الرابطة الديمقراطية لكوسوفو **Democratic League of Kosovo LKD**.

**المجتمع المدني في كوسوفو قبل حرب 1998 - 1999** : في هذه المرحلة تم تحديد حركة المقاومة المدنية في كوسوفو **LKD** كمجتمع مدني فعال، ثم توسعت لتشمل مجموعة متنوعة نظم " الحزب الديمقراطي الإجتماعي **SDP** The Social Democratic Party، برلمان الشباب في كوسوفو Youth Parliament of Kosovo، مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات **CDHRF** The council for the defense of human rights and freedoms، اتحاد النقابات المستقلة **UITU** Union of independent trade unions، ركز في مجملها على مجابهة العنف وتعزيز التغيير الإجتماعي كإيجابية، تحت شعار " Stop the violence " في مظاهرات سلمية في برشيشتا، كانت فيها الهوية والثقافة عاملاً أساسياً بدعم من جمعية " الأم تيريزا **The mother Teresa Association** " كمنظمات غير حكومية للخدمات الإنسانية - الصحية و مناهضة سياسات القمع والإبادة الجماعية<sup>2</sup>.

إهتمت منظمات المجتمع المدني بعد ذلك بشعارات الأخوة، الوحدة بين القوميات، الإهتمام بالمناهج التعليمية، ثم مناهج جديدة لتعزيز الهوية الوطنية تحت مسمى " التعليم الموازي لدعم التماسك "، إضافة لحركة

<sup>1</sup> Ardian Kastradi, Op.cit, P.73.

<sup>2</sup> Ibid, P.74.

اللاعنف التي شجعت التعاون الوثيق بين الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني خاصة عقب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية<sup>1</sup>.

**المجتمع المدني في كوسوفو بعد حرب 1998 - 1999:** بعد انسحاب القوات الصربية في 1999 تغيرت الظروف السياسية في كوسوفو بشكل جذري، حيث دخلت كوسوفو فترة تاريخية فريدة من نوعها، خاصة في ظل نشاط بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حماية حقوق الأقليات، تجارب بناء السلام والمصالحة. حيث توطدت العلاقة بين المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وحلف الناتو في التركيز على " تقديم المساعدات الإنسانية، إعادة الإعمار والمصالحة، التغيير الاجتماعي - السياسي " بمعنى تم الانتقال من سياسات المقاومة إلى سياسات إعادة الإعمار وبناء السلام<sup>2</sup>. حيث من الضروري تحديد جدول أعمال لبناء قاعدة جماهيرية، خلق تعاون أفضل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من خلال تحديد الحقوق والمسؤوليات، من خلال إطار قانوني من شأنه إضفاء الطابع الرسمي على التعاون. لذلك فمن واجب الحكومة خلق مناخ موات لتصبح المنظمات غير الحكومية أكثر فعالية، ويتحتم على المنظمات غير الحكومية التأثير على سياسات الدولة والبحث عن الأدوات والآليات التي تساعد في إعادة التشكيل وتحسين التعاون مع الهياكل الحكومية<sup>3</sup>.

#### الفرع الرابع: تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لتعزيز المساواة ومنع النزاع

من منطلق السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام، وفي ظل إرتفاع الإنفاق العسكري والإنتهاك الممنهج لحقوق الإنسان، ومنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تم الإعتراف بالكرامة، والحقوق المتساوية كالحرية، العدالة والسلامة. حيث أن السلام من منظور المجتمع المدني في أمريكا لا يعني عدم وجود نزاع فحسب، بل يتطلب أيضاً عملية تشاركية إيجابية وديناميكية يتم فيها تشجيع الحوار، وحل النزاعات بروح التفاهم والتعاون المتبادلين<sup>4</sup>، وهو ما أكد عليه برنامج العمل بشأن ثقافة السلام المعتمد في 1999 من خلال التأكيد على " القضاء على أشكال التمييز والتعصب "، مشيراً إلى أن عدم المساواة متجذرة في التركيبات التاريخية الاجتماعية التي تدعو للتغيير الهيكلي، السلوكي والتوجيهي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> civil society and development, Op.cit, P.46.

<sup>2</sup> Ardian Kastradi , Op.cit, P.75.

<sup>3</sup> Fischer Martina, Op.cit, P.121.

<sup>4</sup> Camilla Croso, " Empowering civil society in latin america to promote equality and prevent conflict " .available at : [www.un.org/en/chronicle/article/empowering-civil-society-in-latin-america](http://www.un.org/en/chronicle/article/empowering-civil-society-in-latin-america). 07/03/2021.22 :28.

<sup>5</sup> " Global initiative to end all corporal punishment of children progress towards prohibitory all corporal punishment in latin american and the Caribbean", london,2017, available at [www.end.corporal.punishment.org/assets/pdfs/legality-tables/latin-america-and-caribbean-progress-table.committed.pdf](http://www.end.corporal.punishment.org/assets/pdfs/legality-tables/latin-america-and-caribbean-progress-table.committed.pdf).

إنّ الإتفاقيات والإعلانات والمواثيق وجداول الأعمال، حظيت بقبول متكامل من دول أمريكا اللاتينية، حيث لعبت دورًا حاسمًا في إعتماذ إعلان 2016 بشأن " الحق في السلام The right to peace " المقترح من قبل مجلس حقوق الإنسان. كما أوضح الميثاق الديمقراطي للدول الأمريكية The inter-american democratic chartel علاقة التعزيز المتبادل بين التمتع بحقوق الإنسان والديمقراطيات القائمة على المشاركة<sup>1</sup>.

كما أشار المرصد الإقليمي للنزاع كمبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومؤسسة UNIR العالمية إلى إرتباط النزاعات في المنطقة بصفة دقيقة بمؤسسات الدولة الضعيفة، اللامساواة مشاركة المواطنين المحدودة، الهوية، التمييز العرقي، إضافة للتدابير الرجعية بشأن النوع الإجتماعي تحت مسمى " الإيديولوجية الجنسانية Gender Ideology ". لذلك قاد المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية وفق ما يتمشى وأهداف التنمية المستدامة حملة تعرف بـ " لا تتدخل مع أطفالي Dont interfer with my children " كمبادرة مدنية فعالة، لكن جوبهت بالرفض جراء مشكلتين رئيسيتين أثرتا على جودة الفضاء المدني في أمريكا اللاتينية والكاريببي تتلخص في " الفساد الحكومي وتأثير المصالح التجارية<sup>2</sup> ".

إهتمت هذه المبادرات بمعالجة التوزيع غير المتكافئ للسلطة من خلال إمكانية المشاركة في وجود علاقات أفقية وتعزيز ثقافة الحوار والإعتراف بالآخر دون اللجوء للعنف للتمكن من الإستفادة من التغيير الهيكلي في مجال الديمقراطيات المعززة، المشاركة في التعليم، تحديد اللبئات الأساسية للعدالة، والحل السلمي للنزاعات<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : مفهومة توصيفية نظرية متعددة المستويات لدور المرأة في الحوكمة الأمنية العالمية

طبقًا للمعايير الضمنية المندرجة تحت غطاء النظرية النسوية، وعقب موجة تحركات الدراسات الأمنية بما فيها القرارات الدولية التي أفضت إلى حتمية إقحام المنظور النسوي في حقل النزاعات الدولية المجتمعية لنا أن نوضح ذلك من خلال:

كان إعتماذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن المؤرخ في أكتوبر 2000 حدثًا تاريخيًا يهدف لتغطية أربعة مجالات رئيسية ذات الصلة بمشاكل النساء ، نظرًا لما شهدته المناطق المختارة من نزاعات متعددة الأبعاد الإثنو- سياسية، الإقتصادية والمصلحية. حفزت تنامي تدخل دور المنظمات النسوية

<sup>1</sup> Camilla Croso, Op.cit.

<sup>2</sup> Global initiative to end all corporal punishment of children progress, Op.cit.

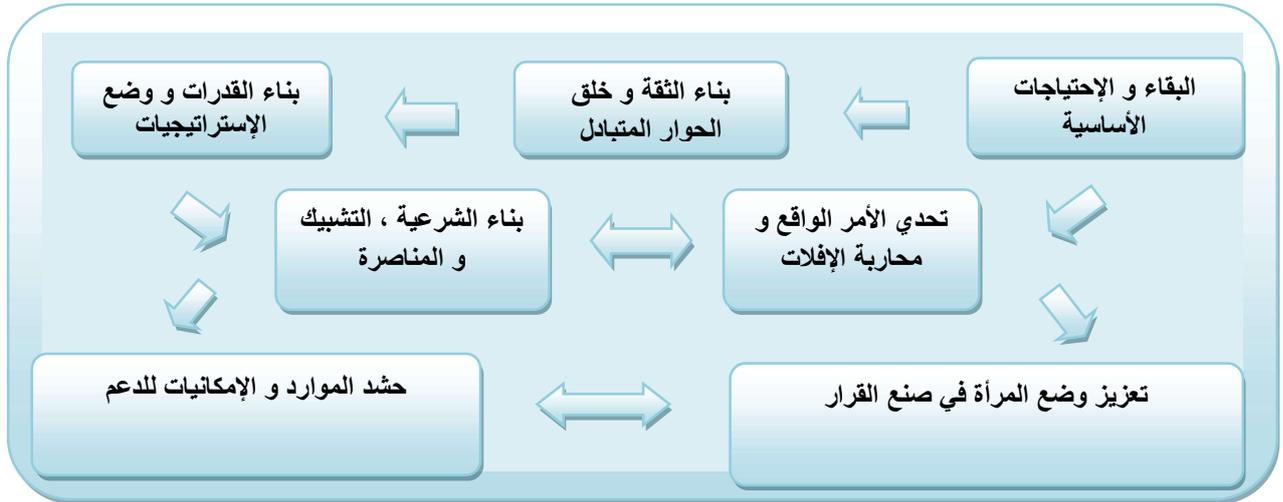
<sup>3</sup> Ibid.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

كونها العدسة المقاربية الأكثر وضوحًا للقضايا المحلية المرتبطة بالمنظور الجنساني لترسيخ مبدأ المساواة الشاملة بين الجنسين<sup>1</sup>.

تسعى المرأة من خلال عدة نشاطات وفعاليات لتحقيق السلام، حيث تتراوح هذه النشاطات ما بين المساهمة في التنمية، تعزيز حقوق مشاركة المرأة الناشطة على المستوى الوطني - الدولي، من خلال تشجيع المجتمع الدولي على توفير الموارد التقنية - المالية لتمكين المرأة من الإنخراط في مبادرات السلام والأمن<sup>2</sup>، سواء في سياق المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني لدعم المقاربة الجندرية في إطار النزاعات المسلحة من خلال تبني مدخل البناء Reconstruction والحوكمة Governance .

### شكل رقم 27: تحديد مجالات مشاركة المرأة في جهود السلام في منطقة القوقاز



#### المصدر : من إستنتاجات الباحثة

من الجدول يتضح جلياً بأن مجالات مشاركة المرأة في عمليات الحوكمة الأمنية للنزاعات في منطقة القوقاز قائمة أساساً على فحص:

- البقاء والإحتياجات الأساسية: تتجسد في الغذاء، المأوى، العناية الطبية، الإرشاد النفسي، مؤسسات مساعدة الأرمال، القروض الميسرة، مكافحة العنف ضد الأطفال<sup>3</sup> (منظمة أسودا).

<sup>1</sup> Gender peace audit on the south caucasus, available at : [www.international.alert.org.women.caucasus](http://www.international.alert.org.women.caucasus).

<sup>2</sup> جودي البشرا ، " نساء بينين السلام : المشاركة في الخبرات"، لندن : مركز التحذير الدولي ، سبتمبر 2004 ، نقلا عن الموقع // [www.international.alert.org/women/publication/know](http://www.international.alert.org/women/publication/know) .

<sup>3</sup> Karim chowdhury, " the role of women in peace building " , women's studies review, island university, 2005, P.31.

- بناء الثقة وخلق الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع: يتضمن ذلك الإقرار بالحقيقة، الإقرار بالاعتداء، العنف، بناء الإجماع، المشاركة في عملية مراقبة إتفاقيات السلام ( الشبكة النسائية للتنمية الإجتماعية)، البرامج التثقيفية حول السلام وإدماج الجنود، الوساطة والتدريب ( منظمة واجيرا النسائية<sup>1</sup>).
  - بناء القدرات والمعرفة: وضع الإستراتيجيات، تخطيط البرامج، التفاوض، الوساطة و تعزيز القدرات.
  - بناء الشرعية: التشبيك والمناصرة، تحديد الشركاء الإستراتيجيين، النقابات النسائية، الأولويات الجماعية للسلام.
  - تحدي الأمر الواقع ( منظمات الأمهات الأربع ): محاربة الإفلات من العقوبة، مناصرة تأييد حقوق الإنسان، العمل على تعزيز وضع المرأة في عملية صنع القرار ( منظمة النساء من أجل الإزدهار).
  - حشد وترك الموارد والإمكانيات من أجل دعم السلام: تترجمها مؤسسة النساء الدولية لتوفير الموارد والأدوات للنساء بهدف تقوية المجتمع المدني<sup>2</sup>.
- أما بالحديث عن فاعلية دور المرأة في الحوكمة الأمنية العالمية في منطقة القوقاز مثلاً بالتركيز على الجوانب المجتمعية الدقيقة، يمكن لنا تلخيصها في تبني مدخل المساواة بين الجنسين من خلال:
- ✓ التدريب المستمر لرفع مستوى الوعي حول الجندر لأفراد بعثة حفظ السلام .
  - ✓ تدريب الشرطة على حقوق الإنسان للمرأة، وحول إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
  - ✓ مبادرات دعم المشاركة السياسية للنساء في العمليات الإنتخابية.
  - ✓ التشاور مع النساء المحليات حول مبادرات نزع السلاح، تسريح وإعادة إدماج الجيش.
  - ✓ المساهمة في سن قانون القضاء على جميع أشكال التمييز 2014، بحماية المشردين داخلياً من أراضي جيورجيا، مع النص على إعادة إدماجهم تبعاً لتحديد الآليات والشروط القانونية لتنفيذ الحقوق والفرص المتساوية للرجال والنساء سنة 2010<sup>3</sup>. وذلك بتبني مشاريع دعم السلام من خلال تمكين المرأة من

<sup>1</sup> المشاركة المتساوية للمرأة في منع النزاعات: إدارة و حل النزاعات و بناء السلام بعد مرحلة الصراعات - النتائج المتفق عليها. مفوضية المرأة ، نيويورك ، الجلسة 48 ، 05 سبتمبر 2004. نقلاً عن الموقع الإلكتروني :

<http://www.un.women.pdf> . watch/daw/csw.48.ac.wp.auv

<sup>2</sup> جودي البشرا ، المرجع السابق الذكر

<sup>3</sup> المرجع نفسه .

- الإنخراط في الحوارات البناءة لرفع مستوى الوعي لدى المؤسسات والمنظمات الدولية التي تؤثر على السلام، والأمن في جنوب القوقاز (العصبة الدولية للنساء من أجل السلام والحرية).
- ✓ كما عملت المنظمات النسوية ومن أبرزها رابطة جمنازيوم الجيورجية على التوثيق المنهجي للأنشطة وبناء السلام بتحديد الدروس المستفادة والتحديات المستقبلية على جميع المستويات وفق حركية عمليات المصالحة، وإعادة الإعمار في جنوب القوقاز<sup>1</sup>.
- ✓ إنشاء مشروع أوراسيا لدعم بناء القدرات، مع العمل في شراكة مع المنظمات المحلية والشبكات مثل "رابطة المرأة القوقازية، منتدى القوقاز للمنظمات غير الحكومية، بهدف إشراك الحكومات في المنطقة في شكل تفاعلي مع الجماعات النسائية المحلية".
- ✓ التركيز على جهود صنع السلام بالتوافق مع أدوار المجتمع المدني، من خلال تنظيم الإحتياجات كمنظمة قطار السلام النسائية في جيورجيا، التي إهتمت بمجالات حقوق الإنسان، الدعم النفسي للمرأة، الدعوة لتغيير السياسات المتعلقة بالجريمة العاطفية<sup>2</sup> **Crime Of Passion**.
- ✓ العمل الشبكي بين الشبكات الإقليمية لتبادل الخبرات في مجال النوع الإجتماعي، وبناء السلام بتبني خيار اللغة المشتركة لصياغة الأهداف والإستراتيجيات على المستويات المحلية، الوطنية والإقليمية، بتحديد الصلاحيات، الإختصاصات والنطاق العمليتي بأسلوب يتضمن الإنسانية، الإعمار وإعادة البناء<sup>3</sup>.
- ✓ توفير إستراتيجية نظم الحماية الصحية 2014-2020 لتعزيز الصحة، وفق خطط العمل الوطنية، تنفيذ سياسات المساواة في جيورجيا 2007-2009، تعديل قانون اللاجئين 2007، قانون التعليم العالمي 2009، تعديل القانون المدني 2011، إدماج الأقليات القومية 2013، نزع السلاح الأبخازي<sup>4</sup> (رابطة التضامن الإنسانية - القوقازية).

<sup>1</sup> " مؤسسة ثقافة السلام: تقرير عن ثقافة السلام في العالم" ، تقرير المجتمع المدني في منتصف عقد ثقافة السلام، ترجمة: محسن يوسف ، الفقرة 10، قرار الجمعية العامة، الإسكندرية : منتدى الإصلاح العربي .

<sup>2</sup> Sinead Walsh, " Women, Violence & peace in the south caucasus : a regional perspective " , available at : <http://www.insighton.conflict.org/2015/09.women.violence&peace.in.the.south.caucasus.regional.18/09/2020>

<sup>3</sup> " تعميم و دمج الجندر في نشاطات حفظ السلام " ، تقرير الأمين العام ، نيويورك : الأمم المتحدة، الجمعية العمومية، 2003، 19 جوان 2020 ، نقلا عن <http://www.peace-women.org/resources/peacekeeping/dpko.gender.mainstreaming.pdf> .

<sup>4</sup> المرجع نفسه .

✓ توفير قوائم بالمنظمات والمؤسسات النسوية لبعثات تقصي الحقائق بتسهيل عقد إجتماعات علنية بين النساء المتأثرة بالنزاعات، وهو ما تكفلت به رابطة النساء القوقازيات وفق مدخل أمني - حقوقي يحفز الإجتماعات التشاورية التي من شأنها تمكين الجامعة، منظمات المجتمع المدني بإقتراح ورشات عمل لتطوير رصد تنفيذ السياسات الدولية - الإقليمية ذات الصلة بالمرأة في المنطقة، بتبني المؤشرات الكمية كدليل التوعية<sup>1</sup>.

تبعاً لهذه الإسهامات الإيجابية يتم تفضيل المقترح النسوي نظراً للميل المتوسط للنساء نحو النزاع، أقل سلطوية في التعامل، التمتع بمهارات إتصال تفاوضية، التمتع بأكبر قدرة من الضباط الذكور في نزع فتيل احتمالات إندلاع العنف .

#### المطلب الثالث : إستراتيجيات القطاع الخاص في الحوكمة الأمنية العالمية - المدخل التمويلي -

في سياق تنامي التوجه نحو الخصخصة الأمنية، بتفعيل أدوار الشركات الأمنية - الخاصة وشركات المجتمع المدني ومدى تأثيرها كشريك فعال يتكفل بالأعباء التمويلية - المتكاملة بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية إلى جانب مجالات الدعم اللوجستيكي. حيث تتحدد المحددات النظرية - السببية لأدوار القطاع الخاص في المجال الحوكماتي - الأمني في:

- التوجه العالمي نحو الخصخصة: تحت مبرر زيادة الفاعلية، وتوفير مخرجات جيدة النوعية، مما يعني الإنسحاب الجزئي للدولة من تقديم الخدمات الأمنية العامة، لتجاوز الإخفاق البيروقراطي السياسي، الذي يعكس القدرة على التعامل المرن مع هذه التهديدات.
- إنتشار السلاح: ما أدى لتزايد وتضاعف النزاعات الداخلية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث من بين 82 نزاع مسلح بين 1989 - 1992 يمكن فقط إستثناء ثلاث نزاعات دولية.
- ضعف الحكومات وضعف الجيوش: جراء التشرذم الجهوي والتعصب القبلي، حيث ما زاد من ضعف الحكومات هو ظهور فاعلين جدد غير الدولة في مجال إستخدام العنف، إنتشار الشبكات السرية، تزايد أعداد الميليشيات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه .

- التحول في طبيعة الحروب: زيادة الفاعلين الآخرين غير الدولة في حشد الموارد المادية و البشرية من خلال فتح السوق العسكرية، التطور الطارئ في حرب المعلومات Information warfare، الحرب النفسية، الخداع العسكري، العمليات الإلكترونية والهجمات المادية<sup>1</sup>.
- هذه الدوافع تتطلب تقنيات عالية بمبادرة شركات، ومؤسسات غير حكومية تابعة للقطاع الخاص، تفسح المجال لتطبيق متطلبات تقنية كالإنترنت والاتصالات بكفاءة ودرجة عالية من الفعالية في المؤسسات العسكرية التي تعتمد على بنيات معلوماتية مدنية، إضافة لعنصر التعاقد الخارجي Outsourcing بغرض تفعيل مبدأ القدرة على المنافسة، بإستخدام نموذج " إقتصاد تكلفة المعلومات Transaction cost economics " لتفسير لجوء القطاع العام إلى التعاقد الخارجي، من خلال الموازنة بين تكلفة التعاقد وتكلفة البيروقراطية الداخلية<sup>2</sup>.
- فإذا تحدثنا عن إسهامات القطاع الخاص في النزاع الجيورجي - الأبخازي، يمكن ذكر:
- ✓ الإمدادات اللوجيستية بالدعم المادي والعسكري للقوات للتوجه نحو المساعي السلمية الحميدة.
- ✓ إعتداد المدخل التدريبي للقوات الخاصة وفق مبادئ الكفاءة والقدرة .
- ✓ خلق المجال للتنافس الحيوي بين القطاعات المدنية، المجتمعية والحكومية: عامل التحفيز.
- ✓ جمع المعلومات بإستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال الرصد والإستخبارات.
- ✓ فرض الرقابة الدورية بشكل منتظم يعكس مدى الشفافية وقابلية المحاسبة الدقيقة للمنظمات غير الحكومية ذات التمويل الخاص.
- ✓ السعي لتفعيل منطلقات المدخل الحوكماتي على أعلى المستويات بمنظورات تشبيكية تحمل دلالات منهجية عملية قابلة لتجاوز العوائق التنظيمية نحو تبني ما يعرف بـ " خصخصة الأمن في القوقاز"<sup>3</sup>.
- أما في منطقة البلقان: فعلى الرغم من أن وجود الدولة لا يزال منتشرًا في النزاعات في غرب البلقان، إلا أن دور القطاع الخاص كان بارزًا جدًا من خلال إعادة هيكلة كبرى لأجندة الخصخصة القائمة في البوسنة والهرسك. خاصة ما يتعلق منها بالكيان الإتحادي - كوسوفو صربيا - ويتمحور في شركات مناجم الفحم وشركات السكة الحديدية، شركة الخطوط الجوية والشركات الكيماوية في صربيا، وفق شروط الإلتزام السياسي. حيث تمحورت أساسًا في التخفيف من الآثار الإجتماعية السلبية، وفق دعم أوروبي من طرف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> حسين الحاج علي أحمد ، خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات الأمنية و العسكرية الخاصة ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 123 ، 2007 ، ص 24-39.

<sup>2</sup> George william , ben golder , Op.cit.

<sup>3</sup> Ibid.

<sup>4</sup> Peter sanfey,Op.cit, P.14.

المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية

يمر دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات المجتمعية عبر ثلاثة مراحل رئيسية تتلخص وفق:

المرحلة الأولى " الصراع الكامن ": تعتمد على الدعوة كمرحلة أولية من خلال مراقبة السكان المحليين والعلاقات بين مختلف الجماعات الدينية، العرقية والسياسية قبل اندلاع النزاع. في هذه المرحلة يتطلب الأمر من المنظمات، العمل كمُدافع فعال لإشراك المجتمع الدولي في النزاع قبل فقدان السيطرة.

المرحلة الثانية " تصعيد الأعمال العدائية ": مرحلة بداية عمل المنظمات غير الحكومية المشاركة بشكل جدي على المستوى الأعلى، بإستعمال وسائل الإعلام على نطاق أوسع للإبلاغ عن العنف، وإنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب كوسيلة لتحريك المجتمع الدولي. بحيث تتحرك المنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة والخدمات الإنسانية ( الغذاء، الخدمات الطبية، مخيمات اللاجئين)، وأحسن نموذج على ذلك " منظمة: أطباء بلا حدود، ودورها في مخيمات اللاجئين في مالي، رواندا، الصومال والنيجر ".

المرحلة الثالثة " التوترات المجتمعية - عبر الحدودية ": مرحلة تطور فيها دور المنظمات غير الحكومية من خلال التمحور حول مستوى القاعدة الشعبية بتمكين الناس والمؤسسات ولعب دور الوسيط<sup>1</sup>، وهي المرحلة فحوى الدراسة وفق تسليط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية وفق:

المطلب الأول: آليات ومجال وأدوات المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية

في هذا السياق يمكن تبني المقترح النظمي - الدوري، في شكل علائقي متوازن كمحاولة جادة لإكتشاف مدى قدرة المنظمات غير الحكومية على الربط بين الجهود الرسمية وغير الرسمية، بشكل متوازي يكبح فرضيات الإنزلاق، وينفي محاولات الانفصال تبعًا لحركية النزاعات الإجتماعية الممتدة بإعتماد مقارنة تشبيكية وفق:

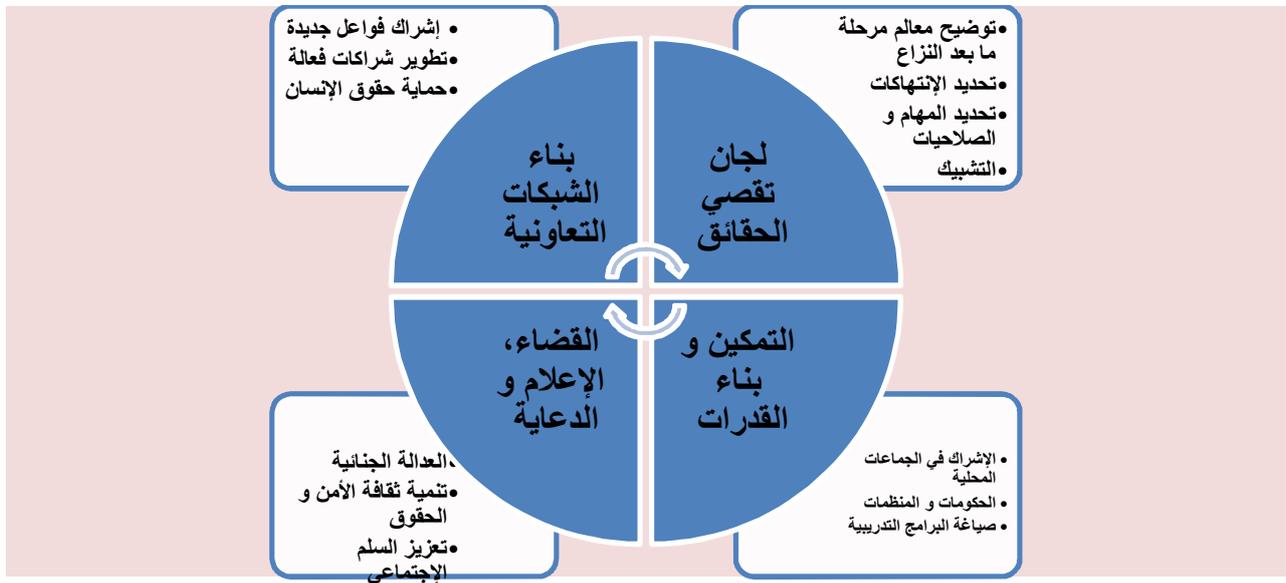
<sup>1</sup> Becky Nesbit, " The role of NGOs in conflict resolution in africa : An institutional analysis ", **presented at the institutional analysis development mini-conference**, work shop in political theory and policy analysis, inatian university, 03-05 mai 2003, PP.14 -17.

\* مثلًا في التشاد و الصومال لعبت المنظمات النسائية القاعدية دورًا أساسيًا في بدء الحوار بين العشائر . و في نيجيريا عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية OTI كمتدخل طرف ثالث لتشجيع الحملات الإعلامية و ورش العمل . في بورندي درست اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحملات الإعلامية المكثفة لتعزيز السلام .

الفرع الأول: آليات عمل المنظمات غير الحكومية في النزاعات المجتمعية - إسقاط على المجالات -

طور الباحث **Chadwick Alger** نموذج يظم مجموعة من الأدوات المستخدمة للتعامل الفعال مع تهديدات الأمن الإنساني، بإعتماد تطوير التعاون العابر للقوميات، المتضمن لنسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والفواعل غير الدولاتية بإعتماد آليات التشبيك، التحالفات، الشراكات، الحملات والمؤتمرات. لذلك يمكن لنا من خلال الشكل التالي توضيح آليات عمل المنظمات غير الحكومية وفق:

شكل رقم 28 : آليات عمل المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية



المصدر : من إستنتاجات الباحثة

من الشكل: تهدف المنظمات غير الحكومية لتعزيز الأمن الإنساني، حماية حقوق الإنسان، والفئات المهمشة وفق مقاربة توازنية خاصة عقب تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001، وإنعكاساتها السلبية نتيجة تركيزها على مجال الأمن الوطني - القومي مقابل تهميش القضايا الإنسانية. لذا أعتبر المدخل غير الحكومي مدخل توافقي يتجاوز في مضمونه العلاقة الجدلية بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان<sup>1</sup>. من منطلق أن الأمن الإنساني شرط لإرساء حقوق الإنسان، كما أن تحقيق الأمن الإنساني هو غاية من غايات حقوق الإنسان خاصة في مجال حفظ السلام وما تعلق ببرامج إعادة بناء المجتمعات من خلال آليات عمل محددة تسعى لتفعيل مضامين الأمن الإنساني بشكل يتناسب ومتطلبات حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك تفعيل الجوانب

<sup>1</sup> George William , Ben Golder, Op-cit.

الكيفية التي تتعلق بتحقيق الكرامة الإنسانية، الإعتناق من بنى السلطة القمعية، ما فسخ المجال أمام المشاركة في إتخاذ القرارات المجتمعية<sup>1</sup>.

يرتبط مدخل بناء القدرات والتمكين، بالمدخل التنموي في الإطار المجتمعي كونه يتطلب مشاركة موسعة للأطراف المعنية باستخدام آليات وتسخير إمكانيات من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المدني المحلي عبر مسار تطوري مستدام. و هو ما يعكسه إنشاء منظمة الأصدقاء على المستويات المحلية لإهتمامها بالبعد المجتمعي للأقليات الإثنية بالدرجة الأولى، إستنادًا للدمج، إعادة التأهيل وتبني مدخل التمكين الجندي ما يؤدي لإمتلاك النساء لعناصر القوة الإقتصادية والإجتماعية، المشاركة في إتخاذ القرارات، خلق السياق التنموي، تطوير المهارات والعلاقات الإجتماعية من خلال حملات التوعية والتدريب. وهو ما يمكن ملاحظته تبعًا للنمو الفكري للجماعات العرقية.

أما ما تعلق بلجان تقصي الحقائق، فهي تهدف لتوضيح معالم مرحلة ما بعد النزاع بهدف إعتداد الرصد والإستخبارات لجمع المعلومات الدقيقة في مجتمعات ما بعد النزاع، لتحديد الإنتهاكات والمسؤوليات. بالتعاون الوثيق بين بعثة السلام والمنظمات النسوية التي تعكس الجهود التنسيقية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، بإعتداد تقنيات تكنولوجية عالية الجودة ( فتح مواقع إلكترونية لرصد المعلومات وإصدارها في دوريات سنوية ونصف سنوية).

في حين أنّ مدخل بناء الشبكات التعاونية، الإعلام والقضاء يهدف لبلورة مسار التنمية متعدد الأبعاد تجاوزًا للعلاقات الجدلية بين المضامين الثلاث ( الأمن الإنساني، حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية )، والتوجه الفعلي نحو التكريس الدقيق للمضمون الحوكماتي بالإعتداد على مجموعة آليات وفق ترتيبات تساندية.

#### الفرع الثاني : أدوات المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية

مع تزايد حدة النزاعات المجتمعية بالدرجة الأولى عبر مختلف المستويات، أصبحت الحاجة ملحة جدًا لتدخل المنظمات غير الحكومية، بتسخير عدة وكالات تكبح الفشل الدولاتي، من خلال البحث عن مسارات أخرى لتسوية النزاعات والموارد لتكملة الجهود الحكومية.

في هذا الصدد تتكفل كل من منظمة **Save The Children**، **World Vision**، **Oxfam** بالجوانب التمويلية المتعلقة بجهود إعادة الإعمار، إعادة بناء المجتمعات، السعي لتجنب تدخل الفواعل الخارجية لتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات من أدنى المستويات.

<sup>1</sup>Caroline Thomas, " Global governance, development and human security : exploring the links ", **third world quarterly**, vol22, N02, 2001, PP.159.

تشكل المنظمات غير الحكومية جزءًا لا يتجزأ من الشرعية لذا شاركت في أعمال ذات صلة بالتنمية، الإغاثة والدعوة في مجالات: الإنذار المبكر، تدخل الطرف الثالث، والمصالحة. من خلال تعزيز عمليات المشاركة المحلية، بناء القدرات وتشجيع المجتمع المحلي بمداخل تنمية ذات صلة بالبنى المجتمعية. كما سعت المنظمات غير الحكومية للإشراف على مهمات تدريب وتأهيل المكونات المجتمعية المحلية إنطلاقًا من تدعيم العلاقات مع الفواعل الرسمية، لبناء علاقات فعالة في إطار تنسيقي للتوجه نحو القطاعات الحساسة بما فيها السباق نحو التسلح. وهو ما دعى إليه التقرير العالمي للمجتمع المدني بعنوان " Improving Monitoring And Encouraging Verification by civil society"، من خلال تضافر الجهود بين القطاع الخاص، المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتحسين مستويات التنمية المجتمعية بإشراك الأفراد المؤهلين بعد النزاع في إطار " برنامج البعث التنموي"<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الدور الناشيء للمنظمات غير الحكومية تبعًا للنماذج المختارة

لا يمكن الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية بصيغة نظرية فقط، بل يجب أن تحوي هذه الأخيرة أيضًا أدلة عملية مستنبطة من النماذج المحددة، سعيًا لتحديد الفاعلية و فحص نقاط الضعف وفق:

#### الفصل الأول: المنظمات غير الحكومية في القوقاز

تأثرت ديناميكيات النزاع الجيورجي - الأبخازي في منطقة القوقاز بعدة عوامل أهمها المواقف المتطرفة المتخذة من قبل القوميين الجيورجيين نتيجة اعتماد القيادة الأبخازية على القوات التمويلية الروسية لتنشيط حركة التسيير الذاتي، ما أدى لتنامي العنف الطائفي من جديد في سوخومي بمدخل مادي بحثًا عن التمويل. في هذا الصدد تكفلت كل من منظمة **Save The Children**، **World Vision**، **Oxfam** بالجوانب التمويلية المتعلقة بجهود إعادة الإعمار في المنطقة لمجتمعي سوخومي و تبليسي سعيًا لتجنب تدخل الأطراف الخارجية على غرار الطرف الروسي، الطرف التركي، الطرف الإيراني، و الأمريكي<sup>2</sup>.

كما إنعكس دور المنظمات غير الحكومية على التكوين الطلابي النخبوي بالدرجة الأولى في كل من جيورجيا- أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بدعم برامج التنمية للتخفيف من معضلة اللاعدالة التوزيعية ( الإهتمام بالمدخل الإقتصادي ) بالتنسيق مع الهياكل المؤسساتية الرسمية ذات الصبغة الإقتصادية العالمية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Andres Pursbo ,Op.cit, P.71-71.

<sup>2</sup> Sibyk joseph, " the emerging role of NGOs in conflict resolution ", **international seminar on conflict resolution**, february 15-17/2003, available at : [//www.mk gandli.sarvodaya.org/nonvio/NGOs.17/09/2020](http://www.mk gandli.sarvodaya.org/nonvio/NGOs.17/09/2020)

<sup>3</sup> Ibid.

ساهمت المنظمات غير الحكومية في منطقة القوقاز في تحويل النزاعات إلى حوار بين الثقافات نظرًا لتمتعها بالسرية التامة، حيث لم يضطلع حتى المجتمع المدني على المعلومات التي يتم تحويلها من قبل الجهات المانحة، حيث لا تعتبر مشكلة التمويل في هذه المنطقة مشكلة بقدر ما هي مشكلة عجز في الأفكار إنطلاقًا من منطوق الأولويات، رفض الصورة النمطية و الدعوة إلى الحوار بين الثقافات. ركزت هذه المنظمات على الشباب اللاجئين ، النوع الاجتماعي و البيئة من منطوق لغة الأرقام تم إنشاء أزيد من 700 منظمة غير حكومية في ثلاث جمهوريات ( أرمينيا ، أذربيجان ، جورجيا ) تحديدًا في كل من ( ناغورنو كاراباخ ، أبخازيا ، أوسيتيا الجنوبية ) ، و ذلك بناءً على معايير أنشطة المانحين ، مستوى الديمقراطية و الحرية<sup>1</sup> .

فقد شهدت الفترة الزمنية الممتدة من 2001 - 2005 حركية كبيرة للإتفاقيات المحلية بالتنسيق مع منظمة العفو الدولية و منظمة Oxfam نصت على :

- التخفيف من مستوى الجريمة بفعالية من خلال تنفيذ القوانين المحلية.
- إعتداد الإرادة السياسية، المرونة و تفعيل الإستعداد للتعامل مع المأزق بكل شفافية .
- الدعوة لـ " الكرامة ، السلامة ، الأمن "
- تعزيز التوجه الإيجابي لإقامة إتصالات متبادلة لتعزيز الثقة بين الطرفين.
- الإسراع في العمل بشأن مشروع بروتوكول عودة اللاجئين إلى جالي و إعادة التأهيل<sup>2</sup>.
- تدخل الوكالات الإنسانية للتعامل مع الحاجات الغذائية الضرورية للقطاعات الأضعف، بما في ذلك القيام بعملية إزالة الألغام، مكافحة الفقر و تحقيق التنمية الإنسانية . بما في ذلك أنشطة إعادة التأهيل تدخل مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أبخازيا من خلال الإهتمام بحق الحياة، السلامة الجسدية، الحرية و حق الأمن الشخصي<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية في الساحل الإفريقي

يمكن مناقشة المنظمات غير الحكومية كهيئة مكملة لجهود الحكومة في المناطق المعرضة للنزاع سيما في المناطق الشمالية للساحل الإفريقي بحيث عملت على :

<sup>1</sup> Artush mark chyan , Oustinoff Michael, " Le role des ONGs dans la prévention et la resolution des conflicts du caucase ", N51, Fevrier 2008, P.86.

<sup>2</sup> " النقاط 15 الخاص بتطبيق حقوق الإنسان في عمليات دعم السلام الدولية منظمة العفو الدولية" ، نيويورك : منظمة العفو الدولية، 19 جوان 2004، نقلا عن الموقع الإلكتروني : <http://www.amnesty.org/pages/abouta-recs.peace>.

<sup>3</sup> " تقرير مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" ، الجمعية العامة: الدورة السادسة و الخمسون ، الملحق 42 ، نيويورك ، 2001، ص ص 82-90.

- ✓ توفير مواد الإغاثة للمشردين داخليًا .
  - ✓ إنشاء مدارس للنازحين نظرًا لوجود الملايين من الأطفال خارج المدارس، حيث أظهرت الإحصائيات تشرد أكثر من 7 ملايين طفل من المدرسة.
  - ✓ تقديم خدمات الرعاية الصحية لضحايا النزاع.
  - ✓ حملات مناصرة و توعية حول تأثير إنخراط الشباب في المنطقة.
  - ✓ إعادة توطين النازحين في مختلف المخيمات من أجل الرعاية المناسبة<sup>1</sup>.
- ففي حل النزاعات المجتمعية تشرع المنظمات غير الحكومية في تفعيل ورشات عمل و ندوات لحل النزاعات الدينية الداخلية في كل من **Kano** ، **Kaduna** ، **كادونا** و **أزمات باوتشي**، **إينوجو**، **إيزيكي** ، حيث تم عقد سلسلة إجتماعات من منطلق أن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية في مجال حل النزاع هو طريقة نظرية - عملية كافية لتطوير السلام يمكن إستغلالها على عدة مستويات لتوجيه المعايير العالمية، الوطنية و الإقليمية للإعتماد المتبادل و الأمن الإنساني و الديمقراطية للتخفيف من وطأة تدفق النزاع من أعلى ... لأسفل من خلال الأنشطة الإنسانية و التنمية لحقوق الإنسان و صنع السلام<sup>2</sup> .

ففي النيجر حققت حركة إنشاء المنظمات غير الحكومية قفزة نوعية بعد المؤتمر الوطني للديمقراطية خاصة في المجال المؤسسي بناءً على إستعداد الشركاء الخارجيين لمقاربة الهياكل غير الحكومية لدعم الأنشطة الريفية و الدعم المالي من الدولة للمنظمات غير الحكومية النيجيرية. إضافة لتبني خيار خصخصة هذه المنظمات في قطاعات الزراعة، الصحة و التعليم ، إستناداً لعامل الخبرة العملية بناءً على ما يعرف بـ " حوكمة المواد المستندة للمستخدم مستقبلاً"<sup>3</sup> .

أما في مالي فقد إنتهجت المنظمات غير الحكومية المقاربة الجغرافية في منطقتي " تمبكتو - غاو " في مجال إعادة بناء الثروة الحيوانية، مشاريع تنمية الصحة ( تدريب الموظفين، بناء و ترميم المستشفيات و المراكز الصحية، فتح الصيدليات، التوعية حول المشاكل الصحية)، التعليم ( بناء و ترميم المدارس، تطوير المواد التعليمية، التعليم الزراعي لأطفال المدارس )، الدين ( اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع و تحقيق التنمية،

<sup>1</sup> Ghani Dass , Abdulahi Yalwa, " The role on Non-governmental organizations ONGs in post conflict peace in north Eastern nigeria ", volume 09, issue 05, P.03.

<sup>2</sup> Anthonia O.Vzugbuman , "non governmental organization ONGs, conflict and peace building in nigeria " journal of philosophy, vol3, N1, february 2013, P.211.

<sup>3</sup> Ibid, P.213.

كما إهتمت الحركات الإنجيلية البروتستانتية بالتطور الروحي و الجسدي مع التمحوور حول إجراءات إجتماعية، أما المنظمات الإسلامية منها فقد إهتمت بالتبشير، بناء المساجد، و المدارس القرآنية ).  
في حين في التشاد من الواضح أن الحلول الطارئة للمنظمات غير الحكومية تتبع نفس النمط المنتهج، حيث ركزت على المقاربة التنموية، تعيل دورات الإنتاج، صياغة المشاريع، تعيل الحوار و السعي لتوازن القوى<sup>1</sup>.

لكن السؤال المطروح يكمن : حول مدى إستطاعة المنظمات غير الحكومية إصلاح مشكل إفريقيا ؟

في مقال بعنوان " المنظمات غير الحكومية والعدالة الإجتماعية في جنوب إفريقيا " يتضح جلياً التركيز على موضوع العدالة الإجتماعية، والحرية من خلال التمييز بين موضوع الحريات المرخصة licensed freedoms والحريات التحررية emancipatory freedoms، حيث تتحقق الحريات المرخصة " داخل النظام " دون تغيير ديناميكيات القوة، في حين تهدف الحريات التحررية إلى خلق نظام جديد، وهو الطرح الذي أكده الباحث مانجي في أطروحته " المنظمات غير الحكومية تمكن الناس من الحصول على الحريات المرخصة بدلاً من الحريات التحررية "، وذلك من خلال تبني مقاربة الضغط من أجل التغيير الإجتماعي Pushing for social change القائمة أساساً على حتمية التغيير الهيكلي الجذري<sup>2</sup>.

في هذا السياق دعت أزيد من 19 منظمة غير حكومية، إلى التحالف مع منطقة الساحل الإفريقي لضمان التغيير المستدام Sustainable change، بتبني تعزيز التحول النموذجي Paradigm shift في التعاون الإنمائي Development Cooperation، ومن بين المبادئ الأساسية للمنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل الإفريقي نجد:

- **الشراكة المتكافئة Equal Partner-ship**: بالإبتعاد عن شبكات التحالف القديمة وقيادة نوع جديد من الشراكة بين الحكومات الإفريقية، والحكومات الشريكة يعرف هذا النموذج بـ " التحالف مع الساحل Alliance with the sahel"، بدلاً من " التحالف من أجل الساحل Alliance for the sahel" حيث يشمل هذا النوع منظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة.
- **الشفافية و المساءلة Transparency & Accountability**: حيث يتوجب على التحالف أن يحقق نتائج ملموسة، من خلال تعزيز نوعية الموارد المالية في منطقة الساحل من جهة، ومن جهة أخرى

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Sally matthews, " The role of NGOs in africa : are they a force for good " , April 25/2017, available at : [www.the.conversation.com/the-role-of-NGOs-in-africa-are-they-aforce-for-good.76227](http://www.the.conversation.com/the-role-of-NGOs-in-africa-are-they-aforce-for-good.76227).

يتحتم على القادة الأوروبيين تعزيز مساعدات التنمية لدعم القطاعات ذات الأولوية بالنظر في إصلاح نموذج مساعدات التنمية التقليدية والتوجه نحو التنمية المستدامة.

- **تمكين النساء و الفتيات Empower women & girls**: يجب على التحالف تعزيز التغيير الاجتماعي، حيث على الرغم من الدور الريادي للمرأة في جميع المجالات فإن منطقة الساحل لا تزال موطناً لأعلى مستويات عدم المساواة، ما حتم التركيز على سد الفجوات بين الجنسين.
- **تحسين نوعية و كمية التمويل Improve the quality & quantity finance**: يتعين على الحلف أن يجعل من الشفافية، والمساءلة الإطار النظري المحدد. مما يحول دون إستثمار الموارد الوطنية والدولية، حيث أشارت التقديرات إلى أن إفريقيا خسرت 817 مليار دولار بسبب تدفق المال غير المشروع بين عامي 2004-2013.
- **نجاحات قمة الساحل 2018 Sahel Summit**: وذلك لتوليد الزخم السياسي اللازم لتنفيذ هذا النموذج من أجل التغيير وتشجيع الإلتزامات. فمن أبرز المنظمات غير الحكومية الداعمة في الساحل نجد " ميداف مالي Midaf Mali"، مؤسسة تويندي Fondation twindi، Association et CAFO، Réseau des défenseurs des droits de L'homme RDDH، ONG féminines du mali، الحركة الوطنية للشباب من أجل ثقافة التميز Le Mouvement National Des Jeunes pour، la culture de l'excellence، التحالف ضد السلطة في مالي Alliance contre la pauvreté، جمعية الطب من أجل السلام<sup>1</sup> L'association médiatique pour la paix. هذه التوليفة الممنهجة دفعت بالمنظمات غير الحكومية للتصدي للفقير والمعاناة، حيث لعبت دوراً في توفير الرعاية الصحية والتعليم، وما يعكس ذلك هو إستمرار القطاع غير الربحي في النمو بسرعة في جنوب إفريقيا بتمحور أزيد من 100.000 منظمة غير ربحية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Chris mitchell, " 19 african and international NGOs call for the alliance with the sahel to guarantee sustainable change in the region ", 22 february 2018, Available at : [www.one.org/international/press](http://www.one.org/international/press).

<sup>2</sup> Sally matthews, Op.cit.

المبحث الخامس: المقاربة التكاملية - التشبيكية لمثلث يوهان غالتونغ - إجراءات البناء من القاعدة نحو

القيمة / التفاعل الحقيقي

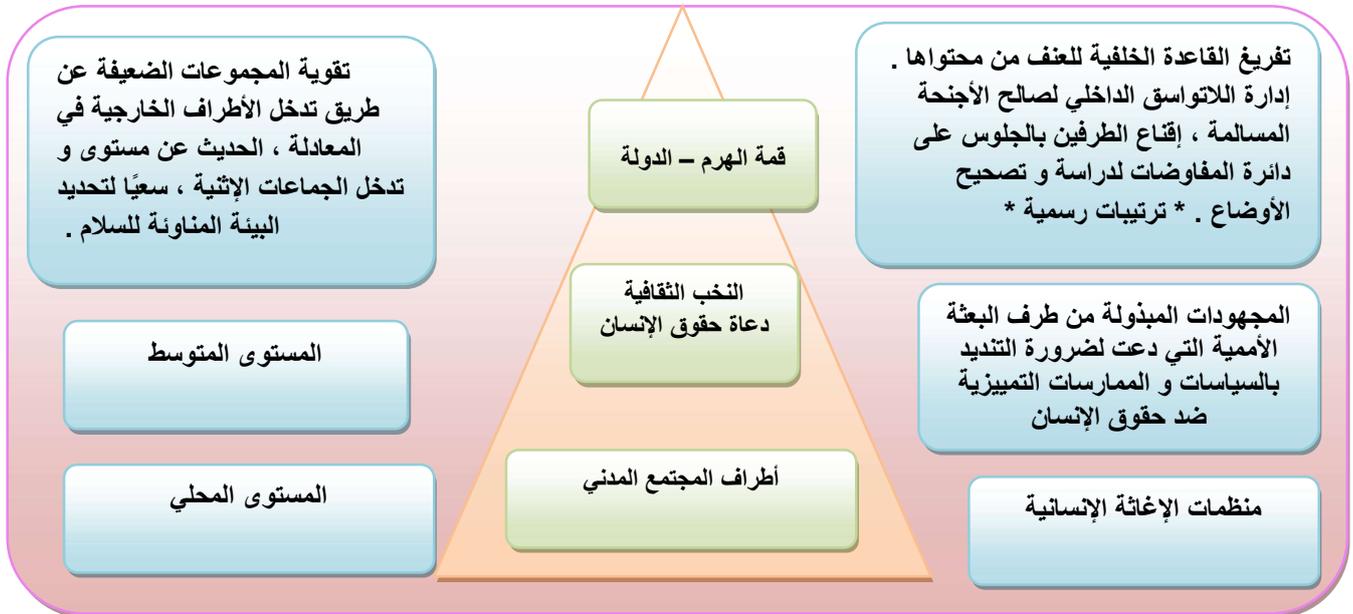
الانتقال إلى فحص التفاعل الحقيقي، قائم على إسقاط فعلي لكل الأطر النظرية المستنبطة من واقع النماذج المختارة، بناءً على تفحص منهجي - ضمني دقيق جداً، يحمل في طياته تحديد بؤر النجاح خاصة منها، حيث أن إدراج كل الأدوار السابقة ( منظمة الأمم المتحدة، المؤسسات الدولية، المنظمات الإقليمية، المنظمات النسوية، منظمات المجتمع المدني العالمي، الخصخصة الأمنية) بشكل منفصل لا يمكن أن يؤدي الهدف المنشود، مما حتم علينا تجميع هذه الأدوار، وإسقاطها بصفة علانية - تفاعلية على النماذج المحددة للدراسة، سعياً لفحص فاعلية إجراءات البناء المجتمعي وفق مقارنة عكسية تجسد قاعدة البناء من الأسفل Down - Up .

المطلب الأول: مثلث يوهان غالتونغ - التحديد التصوري -

نتنقل في هذا السياق لإجراءات البناء المجتمعي، من القاعدة إلى القمة بتبني نموذج مثلث يوهان

غالتونغ لتوضيح مدى إمكانية تفعيل المقاربة التوازنية على النحو:

شكل رقم 29 : ترتيبات الحفظ وفق مثلث يوهان غالتونغ - إجراءات البناء من القاعدة إلى القمة -



Source : Simon Masson, Sandra Richard, Op.cit.

من الشكل: تختلف إجراءات البناء المجتمعي من الأسفل نحو الأعلى، ( من القاعدة إلى القمة ) عن إجراءات البناء الدولاتي من الأعلى إلى الأسفل ( من القمة إلى القاعدة )، نتيجة إختلاف المستويات التصورية - التفاعلية، كون هذه الأخيرة تهتم بالبعد المجتمعي إنطلاقاً من مستوى تحليل محلي يرتبط بأطراف المجتمع المدني. ففي النزاعات الإجتماعية الممتدة نجد إسهامات منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المنظمات النسوية، المنظمات الحقوقية، بإعتماد منطلقات إنسانية - إنمائية - حقوقية تتجاوز الطروحات الجدلية، بالتنسيق الوظيفي مع مجموعة النخب الثقافية من خلال إشراك دعاة حقوق الإنسان التي نعبر عنها من خلال مثلث يوهان غالتونغ بالمستوى المتوسط تبعاً للنشاطات المعتمدة في المجال<sup>1</sup>. بما في ذلك نشاطات التدريب، التمويل، الإشراف، والرقابة، مع إعتداد جوانب الدعم اللوجستيكي - التمويلي بإعتماد تقنيات تكنولوجية عالية، تعتمد على مبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في سياق ما يعرف بـ " الخصخصة الأمنية " نتيجة مسيبتات حركية، تقحم دور الفواعل غير الرسمية للتملص من مصيدة البنية السلبية، إلى التجسيد الفعلي لمضمون الحوكمة الأمنية. بالمقابل هذا لا يعني طبعاً تهميش المنظور الدولاتي نظراً لعدم كفاءة الجهود غير الرسمية في حد ذاتها، ومدى قدرتها على تجاوز مشكلات الخصوصية المجتمعية والحصول على الشرعية المنظماتية لعدة إعتبارات سياسية - أمنية تفسرها المقاربة الواقعية بمنطق مصلحي<sup>2</sup>.

**المطلب الثاني : موضوعة الدبلوماسية متعددة المسارات لتفعيل أسس السلام المتساند - تجاوز بؤر الفشل**

### **نحو تحديد مجالات النجاح**

تتطلب هذه الموضوعة المدروسة قبل التطرق لتحليلها، وفق نماذج محددة إلى ضرورة ضبط الأطر النظرية الخاصة بها، والتي تتلخص أساساً في جملة أسانيد محيطية بها، يتم في سياقها بناء شبكة التفاعلات، من خلال:

**الفرع الأول: ضبط مجال اللعب التفاعلي - نظرية الألعاب بصيغة مجتمعية -**

- هذا المنظور يحتم تبني مقتررب الدبلوماسية متعددة المسارات، حيث في إطار التغيرات العالمية الجديدة إحتلت قضايا حقوق الإنسان عقب النزاعات المسلحة ( إنتهاكات التعدد الإثني)، الصدارة بعد طرح

<sup>1</sup> **Global governance 2025 : at a critical juncture** , ISS.European institute for security studies, national intelligence council, paris, 2010, P.193.

<sup>2</sup> Ibid.

العولمة لقيم ثقافية جسدت في إطار ما يعرف بـ " الثقافة المدنية Civic culture"، التي تؤكد على إحترام قواعد الديمقراطية، وما يرتبط بها من قيم التسامح، الحوار، وقبول الإختلاف، ما أسهم في تشكيل ما يعرف بـ " المجتمع المدني العالمي " سعيًا للتوجه نحو تأسيس شبكات دولية - إقليمية تعنى بالدرجة الأولى بالمرأة وحقوق الإنسان.

- العمل بمنطق تفاعلي بتطوير الآليات الوطنية، التي تنشأ بقرار دولتي ممثلة في إحدى المؤسسات الدستورية أو غير الرسمية، ممثلة في منظمات المجتمع المدني التي تسعى لترسيخ الإدارة السلمية للنزاعات.

- فسح المجال أمام دور المرأة كونها تعمل على حشد وتحرك الموارد والإمكانات، وبالتالي التملص من إشكالية الموارد المادية والبشرية، كما تسعى لتقوية مؤسسات المجتمع المدني، وتوفير الأمن المالي. كما تعمل المنظمات النسوية على ضمان البقاء والإحتياجات الأساسية ( منظمة نيبال النسوية، منظمة أسودا النسائية، مؤسسة نساء الدولية ).

- السعي لبناء الثقة وخلق الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع من خلال دمجها في عمليات إتفاقيات السلام ( الشبكة النسائية للتنمية الإجتماعية )، الكفيلة بنشر البرامج التنقيفية حول السلام<sup>1</sup>.

- التأكيد على فعالية التنظيم الذاتي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق مبادئ توجيهية واضحة، وأهداف محددة بإعتماد آليات الرقابة والمساءلة. هذا ما يتطلب تفاعل وثيق مع السلطات العامة على الصعيدين الوطني والدولي لصياغة الأهداف المشتركة<sup>2</sup>.

- التأكيد على تبني نهج التعاقد العلائقي Relational contracting approach كونه يحدد التسلسلات الهرمية في الحكم، ويساعد في عملية التعميم في إطار السعي للتملص من التأثيرات السلبية للعولمة. بضرورة حل النزاعات بين الحقوق المدنية والسياسية والثقافية، ربط علاقة الأمن بالتنمية، التسلسل الهرمي للحقوق وتجاوز منطق التجزئة<sup>3</sup>.

- إستكمال الإصلاحات وتوفير البنيات القانونية لتحقيق التكيف الهيكلي، إدماج أدوار القطاع الخاص، محاربة مشكل الفساد، توسيع قطاع الخدمات، توفير الأمن والعدالة بإعتماد آليات توجيه

<sup>1</sup> جودي البشرى ، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> Global governance : at a critical juncture ,Op.cit, P.194.

<sup>3</sup> Ibid, P.195.

## الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

على المستوى المحلي، لبناء البنية التحتية من خلال العلاقات الزبائنية وإعادة بناء مؤسسات الحكم في إطار مؤسسي - قانوني<sup>1</sup>.

هذا ما يقود بنا للعودة للمستجدات النظرية لكل من **George Williams & Ben Golder** في تأكيدهما على عدم قابلية الأمن للتجزئة. وبالتالي اللجوء للتأكيد على الأدوار، والتفاعلات تبعاً لـ "درجة، نمط وخطورة التهديد" خاصة عقب حالة الطوارئ المعلنة في حقل حل النزاعات وبناء السلام<sup>2</sup>. ما يعني الانتقال من دبلوماسية المسار الأول إلى الدبلوماسية متعددة المسارات - نهج متعدد المسارات **Towards Multi-Track Approach** - من خلال أنسنة المواجهات، إستكشاف الخيارات الدبلوماسية، تبني خيار المفاوضات الرسمية كخطوة لإعادة التأطير<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: النماذج: الشبكة التفاعلية في البلقان من منظور إقتصادي

دول غرب البلقان أكثر تقدماً في الإصلاحات الإقتصادية، مما كانت عليه في حكم القانون، وهذا بناء على منهجية التقييم الجديدة، وتم تقييد هذه المعلومات إنطلاقاً من دراسة معايير: المالية، مخصصات الميزانية، حرية حركة العمال، التنمية الريفية، البيئة وتغير المناخ، السياسات الإجتماعية، السياسات الخارجية والأمنية، والعلاقات الخارجية وفق:

#### جدول رقم 20 : تطور المعايير الإقتصادية لدول غرب البلقان - كوسوفو -

المعيار	رت	البوسنة	كوسوفو	ألبانيا	مقدونيا	صربيا	الهرسك	المعدل
Free movements of goods حرية نقل البضائع	01	1	2	3	3	3	3	2.5
Freedom of movement of workers حرية تنقل العمال	02	1	1	1	1	3	2	1.5
Freedom to provide services حرية تقديم الخدمات	03	1	1	3	3	3	3	2.3
Free movement of capital حرية حركة رأس المال	04	3	2	3	3	3	3	2.8
Public procurement المشتريات العامة	05	2	2	2	3	3	3	2.5
company law قانون الشركات	06	1	1	3	4	4	4	2.8
Intellectual Property law قانون الملكية الفكرية	07	3	2	2	3	4	4	3.0
Competition policy سياسة المنافسة	08	2	1	3	3	3	3	2.5
Financial service الخدمات المالية	09	1	1	3	3	3	3	2.3

<sup>1</sup> Christoph Knill , Dirk Lehmkuhl, Op.cit, P.46.

<sup>2</sup> George williams , ben golder , Op.cit.

<sup>3</sup> Global governance 2025 : at a critical juncture , Op.cit.

الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

Information society مجتمع المعلومات و وسائل الإعلام	10	1	2	3	4	3	3	2.7
Agriculture & rural development الزراعة و التنمية الريفية	11	1	2	1	3	2	3	2.0
Food Safety سلامة الغذاء	12	1	2	2	2	3	3	2.2
Fisheries مصايد الأسماك	13	1	2	1	3	3	1	1.8
Transport – policy سياسة النقل	14	2	2	2	3	4	4	2.8
Energy الطاقة	15	1	1	3	3	3	4	2.5
Taxation الضرائب	16	3	3	3	3	3	3	3
Economic & monetary policy السياسة الإقتصادية و النقدية	17	1	1	3	3	3	3	2.3
Statistics الإحصاء	18	1	2	3	3	3	2	2.3
Social policy & employment السياسة الإجتماعية	19	1	1	2	3	3	2	2.0
Industrial policy السياسة الصناعية	20	1	2	3	3	3	3	2.5
Trans–european networks الشبكة عبر الأوروبية	21	/	/	2	4	3	3	3.0
Regional policy السياسة الإقليمية	22	/	/	3	3	3	3	3.0
Justice & fundamental rights القضاء و الحقوق الأساسية	23	2	1	2	2	2	3	2.0
Justice, freedom & security العدل الحرية و الأمن	24	2	2	2	3	2	3	2.3
Science & Research العلم و البحث	25	1	1	1	4	4	4	2.5
Education & culture التربية و الثقافة	26	1	1	3	3	4	4	2.7
Environment & climate change البيئة و تغير المناخ	27	2	1	2	2	2	2	1.8
Consumer & health protection حماية المستهلك و الصحة	28	1	1	1	3	3	3	2.0
Customs Union الإتحاد الجمركي	29	3	3	3	4	4	3	3.3
External relations العلاقات الخارجية	30	/	/	3	3	3	4	3.3
Foreign,security & defence policy السياسة الخارجية الدفاعية الأمنية	31	/	/	4	3	3	4	3.5
Financial control الرقابة المالية	32	1	1	3	3	3	3	2.3
Financial & budgetary provisions الإعتمادات المالية و المتعلقة بالميزانية	33	/	/	2	1	1	1	1.3
<b>Average المعدل</b>	/	1.5	1.6	2.4	2.9	3.0	3.0	2.4

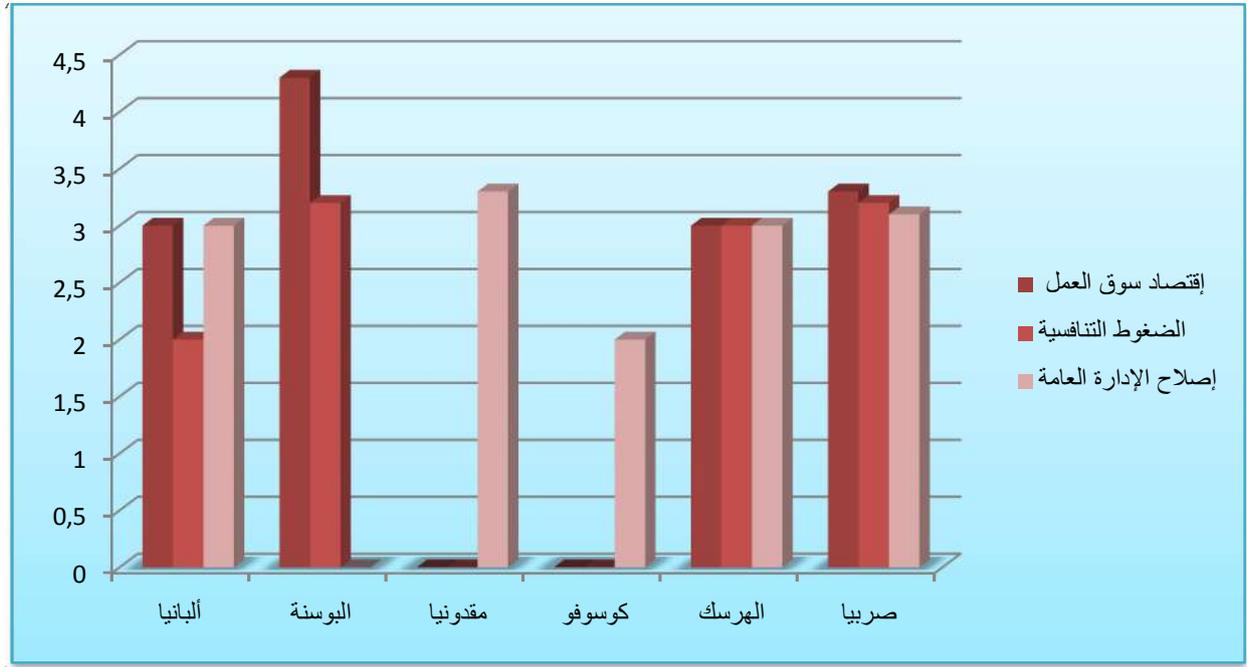
Source : Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit, P.10.

- من الجدول: يتضح جلياً هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة على إقتصاديات غرب البلقان، وذلك وفق ما حددته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ، حيث أشارت لنسبة 90 % من المساهمات في الإقتصاديات العالمية خاصة الإتحاد الأوروبي في كوسوفو، وتبرز تدخلات الإتحاد الأوروبي وفق مقارنة تفاعلية كهيئة إقليمية في كوسوفو في مجموعة نقاط جوهرية<sup>1</sup>، تتلخص على النحو التالي:
- التنافسية Competitive: ذلك أن الأنظمة الإقتصادية المفتوحة تعمل بشكل جيد مبنية على ديناميكية الأسواق التنافسية، ومن خلالها يمكن فهم الإقتصاد التنافسي في صميم عملية الإنتقال " آليات البناء من أعلى إلى أسفل " .
  - حسن الإدارة Well-governed: تتعلق الحوكمة في هذا الصدد بجودة المؤسسات جراء إسهامات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.
  - البعد الأخضر للإستدامة البيئية The Green dimension of environment : عن طريق تبني نوعية متكاملة من الإنتقال ضمن إقتصاد السوق المستدام، بمعنى أن القرارات الإقتصادية يجب أن تعكس القيمة الكاملة لموارد الأجيال الحالية والمستقبلية.
  - الشمولية Inclusive: فتح الفرص الإقتصادية للفئات الإجتماعية، بما في ذلك التخصيص الفعال للموارد البشرية في المجالين الإجتماعي والإقتصادي.
  - المرونة Resilient: ذلك أن إقتصاد السوق المرن يدعم النمو بشرط تجنب الإفراط، ويتعلق الأمر بقدرة الأسواق على مقاومة الصدمات، والتركيز على التوازن والإستدامة في الهياكل المالية مع الأخذ بعين الإعتبار الأمن الغذائي، ومرونة قطاع الطاقة.
  - التكامل Integrated: كعنصر أساسي في القدرة التنافسية، لأنه يتيح التجارة بسرعة أكبر، وتكلفة أقل وجودة أفضل - جودة إنتقالية - بحيث لا يقتصر التكامل على البعد المادي فقط بل المجتمعي في المناطق الريفية<sup>2</sup> ( الموانئ - المطارات - الحدود).

<sup>1</sup> Peter Sanfey & Jakov Milatovic, The western balkans in transition : diagnosing the constraints on the path to a sustainable market economy, february 2018, op-cit, p.43.

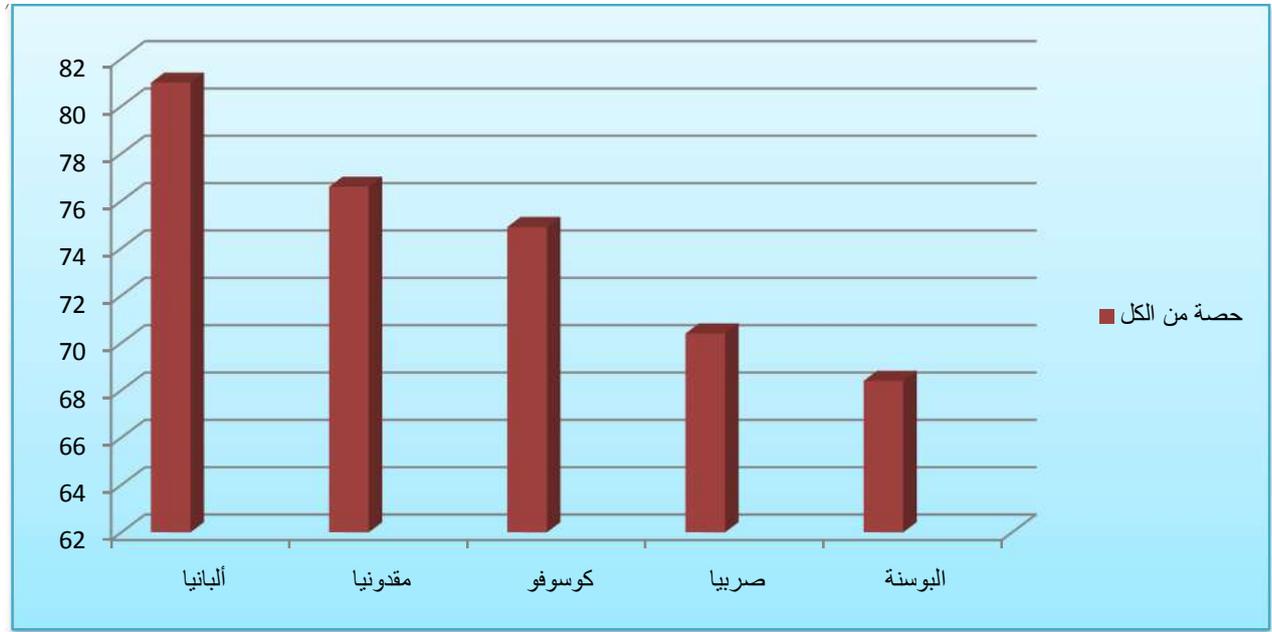
<sup>2</sup> Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit, P.12.

شكل رقم 30: حالة تقدم الإصلاحات الاقتصادية في البلقان



Source : Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit, P.12.

شكل رقم 31: توظيف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البرامج التنموية من منظور تفاعلي في كوسوفو



Source : Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit, P.28.

**الفرع الثالث: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الساحل الإفريقي** : خصصت خطة عمل الشراكة فصلاً كاملاً لتفعيل الشراكة بين القطاع العام، القطاع الخاص ، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات المجتمعية والجماعات الشعبية للتركيز على الأهداف المجتمعية بداية بالقطاع الخاص تحت شعار " بصفتنا منظمات غير حكومية فإننا لا نحدث الضجيج فحسب، بل نقدم نتائج على أرض الواقع، لقد منحنا هذه المصادقية للقيام بالدعوة<sup>1</sup> **As NGOs, we're not just making noise, we are delivering results on the ground** <sup>1</sup> **this has given us the credibility to do advocacy** ، وبالتالي فالدور الذي تلعبه من هذا المنظور دور قيادي وليس تعاوني فحسب.

هدفت هذه المبادرة للتركيز على 08 دول ساحلية في غرب إفريقيا" بوركينا فاسو، الرأس الأخضر التشاد، غامبيا، مالي، موريتانيا، النيجر والسنغال"، بدعم من مركز البحوث التطبيقية للسكان والتنمية CERPOD في مالي، حيث تقوم على:

- ✓ تعزيز الإستراتيجيات المبتكرة في تنمية وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- ✓ بناء شراكات بين الحكومات، المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية.
- ✓ المساعدة في ضمان تنفيذ برامج التنمية المستدامة - العلاقة التعاونية - الشبكية .

من منطلق أن دول الساحل أفقر الدول لذلك تحتم على المنظمات غير الحكومية المكافحة من أجل جذب الموارد المالية الكافية بتعزيز التأزر الإقليمي بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية للتمكن من التأثير على العملية السياسية والدعوة لخلق التفاعل الإقليمي.

ففي إطار السعي لخلق شريك إستراتيجي، ومحاولة بناء شبكة إقليمية تحت وصاية معهد الساحل، وبشراكة من CERPOD التي سعت لتطوير السياسات الإجتماعية، وتعزيز التوافق بين صانعي القرار من خلال المساعدة الفنية بناءً على المنتديات الإقليمية لتحديد الأولويات وفق برامج منتظمة<sup>2</sup>.

**جدول رقم 21 : المنح الصغيرة لمشروع سياسة دعم الاجتماعات التحضيرية و المشاركة فيها - مؤتمر**

#### واغادوغو 1997

الدولة Country	الجهة المانحة Grantee	الكمية Amount	التاريخ Date
موريتانيا Mouritania	الجمعية الموريتانية للنهوض بالأسرة AMPPF Association mauritanienne pour la promotion de la famille	1.000€	11/96

<sup>1</sup> Hady Aneur & Sue Richiedi, " Sahel NGOs population network " , **case study report**, August 2000.

<sup>2</sup> Hady Aneur , Sue Richiedi, Op.cit.

الفصل الثالث: التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية

السنغال Senegal	صحة الأم و الطفل في القطاع غير الدولاتي SANFAM Santé maternelle et infantile dans le specteur non etatic .	1.000€	11/96
مالي Mali	جمعية دعم التنمية و نشاطات السكان ASDAP Association de soutien au devloppement des activités de population	1.000€	11/96
غامبيا Gambia	جمعية تنظيم الأسرة في غامبيا GFPA Gambia family planning association	800€	11/96
النيجر Niger	تنسيق المنظمات غير الحكومية و الجمعيات النسائية النيجيرية Coordination des organisations non gouvernementales et associations féminines nigériennes.	/	مستمرة

**Source : Hady Ameer & Sue Richiedi, Op.cit.**

إستنتاجات الفصل الثالث :

- تجاوزت منظمة الأمم المتحدة الطابع الكلاسيكي في عمليات حفظ السلام، حيث إنتقلت من المستوى أحادي التوجه إلى التدخل في الأبعاد الإنسانية، وذلك عقب جملة إصلاحات هيكلية شهدتها من ناحية التنظيم المؤسسي أو البناءات المعيارية.
- لم تكتفي منظمة الأمم المتحدة بمجرد القرارات المنشورة في المواثيق الدولية والتقارير السنوية، بل إنتقلت إلى ميادين حلقات النزاع ( الجيورجي - الأبخازي، الكوسوفي، الساحل الإفريقي، وأمريكا اللاتينية) حيث شهد تدخلها تباين مستوياتي بين الفاعلية ( القوقاز، أمريكا اللاتينية)، الفشل ( الساحل الإفريقي) والتذبذب ( كوسوفو)، بناء على درجة الإستجابة التي فرضتها طبيعة الخصوصية المجتمعية.
- ساهمت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في سياق الحوكمة الأمنية العالمية، مساهمة إتسمت بالإستمرارية، الديمومة والمتابعة الدقيقة نظرًا لتطور الأوضاع من منطلق توازني ينفى فرضيات الإنزلاق الدموي، ويفعل مبدأ الدبلوماسية متعددة المسارات.
- لا يمكن أن يكتمل المثلث الحوكماتي الأمني دون مشاركة جميع الفواعل الرسمية منها وغير الرسمية الحكومية وغير الحكومية، نظرًا لتعدد مستويات التدخل، فإذا كانت المهمة الدولالية بإمتياز، فإن مهمة البناء المجتمعي مهمة المنظمات غير الحكومية بالدرجة الأولى إستنادًا لمقاربة البناء من الأسفل .  
**.Down – Up**
- التهميش النوعي لدور الدولة في المجال الأمني عقب جملة الصدمات المتتالية، التي يعبر عنها بالفشل النسبي، فسحت المجال لتدخل المنظمات النسوية التي تكفلت خاصة بالدعم النفسي للفئات المهمشة، في حين إهتمت منظمات المجتمع المدني بالتنسيق الإنمائي، وركزت الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs على الجوانب المادية والدعم اللوجستيكي.
- يمكن تفسير التفاعلات العلائقية في نمطها الشبكي من منطلق أن معالجة المشكلات الحالية يتطلب أكثر من مجرد التنسيق، حيث إتسمت بالتعقيد وبالبعد اللاتماتلي متعدد الأوجه، جراء تصاعد مستويات العنف خاصة البنيوي، وهو ما سيشير إليه إفتراضات المدرسة الكندية لما بعد أحداث  
**11 سبتمبر 2001.**

## الفصل الرابع :

من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية  
العالمية في سياق النزاعات الإثنية  
عبر الحدودية نحو الموضحة الدقيقة  
للحوكمة متعددة المستويات - وفق  
مقتضيات التدخل -

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

تطبيقات المنظور الحوكماتي الأمني - العالمي، في مجال النزاعات الإجتماعية الممتدة تتسم بجانب كبير من التعقيد، خاصة إذا إرتبطت بمجال زمكاني ذو خصوصية مجتمعية، تاريخية وإقتصادية كالنماذج المختارة للدراسة (منطقة القوقاز، منطقة الساحل الإفريقي، منطقة البلقان، منطقة أمريكا اللاتينية)، وذات النقل الجيو - إستراتيجي، والتنوع الإثني - سياسي من ناحية الجافتيك الإثني.

لذا ففي صدد التوصل لسلام متساند وفق النماذج المختارة تضافرت جهود الفواعل الدولانية وغير الدولانية عبر مستويات متعددة في شكل تفاعلي يتجاوز التهميش الإقصائي للتكوينات المجتمعية، ويفسح المجال للمبادرات المدنية ذات الصبغة المحلية، بالتنسيق مع الترتيبات الرسمية. هذا لم يمنع من الحيلولة الجزئية دون تفعيل المنظور الحوكماتي نتيجة تأثير متغيرات يصعب التحكم بها تتجسد في معيقات دور المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، والمنظمات النسوية. إضافة للفواعل النسوية - الوظيفية وفشل الهيئات والمنظمات الدولية، إضافة لمتغيرات ترتبط بالدور الدولاني في حد ذاته. كون أن المهمة الأمنية مهمة دولانية بإمتياز، يصعب في سياقها التنازل عن الدور الرسمي لصالح الفواعل غير الرسمية، إما للهاجس الدولاني - المصلحي، ولما لعدم كفاءة وفعالية المنظمات غير الحكومية الأخرى. هذا ما سيتم معالجته في هذا الفصل من خلال:

**المبحث الأول: المعوقات الوظيفية - النسوية والتفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية في مجال الجهود الرسمية**

**المبحث الثاني: تحديات المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات النسوية والقطاع الخاص - ضعف الفاعلية -**

**المبحث الثالث: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقة الجدلية بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان - نحو الموازنة -**

**المبحث الرابع: المنظور الإسلامي في تسوية النزاعات المجتمعية - الأمنية**

**المبحث الخامس: إجراءات بناء السلام المتساند في النزاعات المجتمعية - تحديد وضبط الخطوات العملية لتبني نموذج ناجح -**

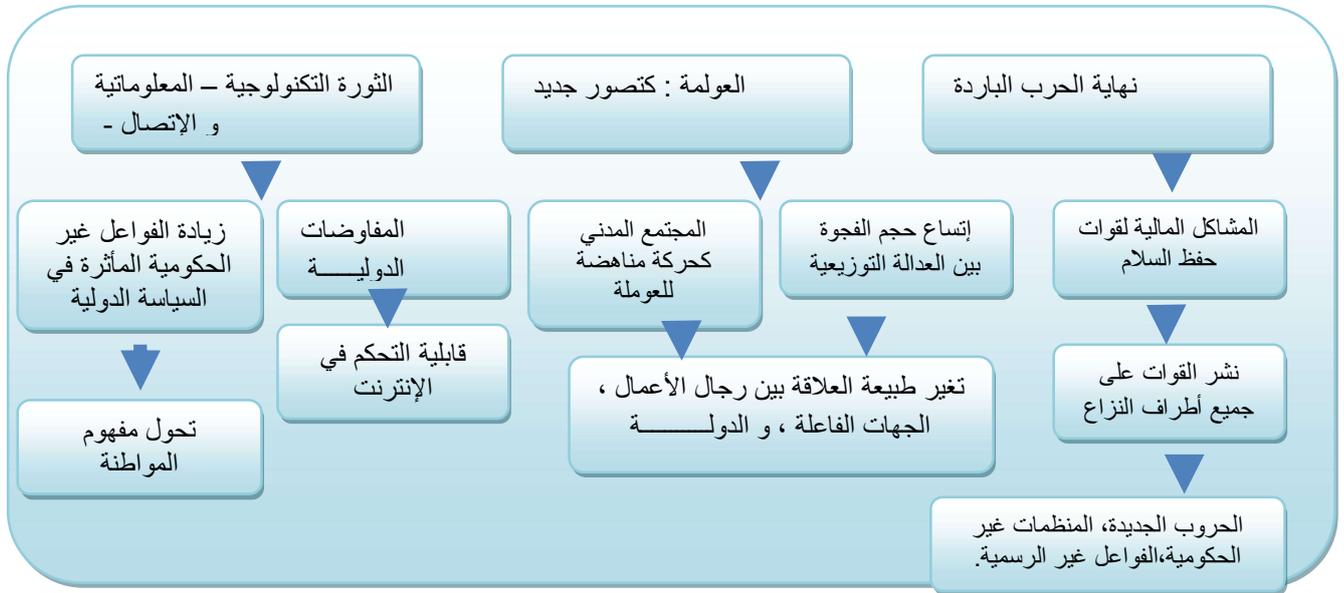
## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### المبحث الأول : المعوقات الوظيفية - النسقية والتفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية في مجال الجهود الرسمية

إن أول طرح يتعلق بالحوكمة الأمنية العالمية، في إطار الجهود الرسمية وفق النماذج المحددة للدراسة هو إشكالية التنسيق الوظيفي بين أضلاع المثلث الحوكماتي ( الدولة، المجتمع المدني، القطاع خاص)، نتيجة غياب الشراكة الفعلية بين القطاع العام، والقطاع الخاص في سياق إدارة النزاعات من الناحية الكلية. أما من الناحية الجزئية يمكن لنا إيراد مخطط توضيحي يقدم تحليلاً دقيقاً لأبرز التحديات، من ثمة نحلل المعوقات المرتبطة بكل متغير على حدى للإنتقال من كل ما هو كلي إلى ما هو جزئي للتخصيص أكثر في دراسة الحالات. فبالرغم من مدى فعالية كل من الترتيبات الرسمية في مجال بناء الحوكمة الأمنية، إلا أن هذا لا يمنع من نسبية ومحدودية الفعالية نتيجة صعوبة العمل بمنطق تشبيكي بالدرجة الأولى، خاصة أن الوظيفة الأمنية وظيفية دولانية نادراً ما يفسح فيها المجال للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. هذا ما أدى لعرض معيقات المنظور الحوكماتي وفق:

#### مخطط توضيحي رقم 32 : تحديات الحوكمة العالمية في إطار النزاعات الاجتماعية الممتدة - تحديات

##### الفواعل الرسمية -



Source: Volker Ritberger, Global governance and the united nations system, Op-cit,P-30.

من المخطط: تغير الأوضاع الأمنية عقب نهاية الحرب الباردة، تصاعد مستويات العنف، تزايد عدد المنظمات الإرهابية تزايد السباق نحو الأسلحة النووية، التحديات البيئية، تغير المناخ، كلها عوامل عرقلت

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المسيرة الحوكماتية للنزاعات المجتمعية بصفة عامة<sup>1</sup>. وذلك جراء الإنتقال من مجالات البعد العسكري إلى مجالات البعد الإنساني - الحقوقي خاصة المرتبطة منها بانتهاك حقوق الأقليات والفئات المهمشة. إضافة للمشاكل المالية بصفة عامة لقوات حفظ السلام نتيجة تشعب بؤر التوتر، والفوضى التورطية للاعبين الدوليين الخارجيين<sup>2</sup>. كما تعزز الموقف السلبي بـ:

- تعقيدات تشريعات مكافحة الإرهاب وتأثيراتها الدولالية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، بتنامي التوجه الدولي نحو تكريس مصالح الأمن الوطني على حساب حماية حقوق الإنسان، وتفعيل مضامين الأمن الإنساني، نظرًا لمركزية التوجه نحو المقاربات الواقعية<sup>3</sup>.
- السياسات التمييزية في التعامل مع التحديات الأمنية ما أدى لإنتفاء عامل الثقة الإستراتيجي بين القطاعين العام والخاص، نتيجة تكريس مبادئ المصلحة على حساب مبادئ التسوية السلمية<sup>4</sup>.
- تضارب المصالح كون أن مقترح التعاون بين الجهات الفاعلة للتوفير النسبي للمصالح العام، والوصول للعمل الجماعي من منظور دولاتي، يجسد مشاكل الإنشقاق عوض التفاعل، لإرتباط المجال بالأنشطة المجتمعية في ظل غياب الإعتماد المتبادل، والعلاقات التنظيمية بين القطاعين العام والخاص<sup>5</sup>.

### المطلب الأول : إشكاليات وتحديات أنظمة الإنذار المبكر

- بالرغم من أن نظام الإنذار المبكر للنزاعات يشكل ضرورة في منظومة المنع الوقائي، إلا أن الجهود العلمية والعملية تواجه تحديات أبرزها:
- تحديد طبيعة، تفاصيل وآليات تنفيذ عملية الإنذار المبكر، بدءًا من كشف الأخطار وإنتهاءً بتعزيز تدابير المنع الوقائي.
  - من صعوبات الإنذار المبكر أنه يتجاوز البحث في نزاع علني، أو آني إلى البحث في نزاعات كامنة، وما ينجر عنها بحيث أن سياسات البدائل الخاصة بالإنذار تركز على التهديدات **Threats** المتوقعة بدلاً من التركيز على الفرص، التي تمنع إمكانية التدخل الوقائي، مما يعني تعديل مفهوم معظم الحروب كنتاج تاريخ الفرص الضائعة.

<sup>1</sup> Andres Persbo, Op-cit , P.72.

<sup>2</sup> Volker Rittberger, Op-cit, P.30.

<sup>3</sup> George Williams , Ben Golder, Op-cit, P.58.

<sup>4</sup> Andres Persbo, Op-cit , P.73.

<sup>5</sup> Christopher Knill , Lehmkuhl, Private actors and the state : internationalization and changing patterns of governance,( 2002), P.41.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- التركيز يتجه عادة نحو دراسة المتغيرات الكمية، مع تهميش للمتغيرات الناعمة التي تؤثر في ديناميكية وإتجاهات النزاع مثل: الإنطباعات، التوقعات، الخيارات الإستراتيجية، ونمط التحليل.
- كما أنّ عملية تقييم أو تحليل تكاليف الربح والخسارة للخيارات، وسياسات البدائل لمواجهة النزاعات، مازالت عملية تحليل بدائية، بدلاً من أن تتجه نحو إطار شامل لكافة عوامل الكلفة.
- غالبًا ما تميل سياسة تقييم آثار / تأثير إجراءات منع النزاع إلى إتجاه أحادي، حيث يجب أن يكون متعدد الأبعاد والمستويات.

### جدول رقم 22: الإشكالات الأربعة لأنظمة الإنذار المبكر

الإشكالات لأنظمة الإنذار المبكر	الإشكالات لأنظمة الإنذار المبكر
التركيز على الفرص	التركيز على التهديدات
شمولية تحليل جدوى التكاليف و الربح	بدائية تحليل جدوى التكاليف و الربح
متغيرات ناعمة / لينة	متغيرات كمية ملموسة
تحليل متعدد التأثير/متعدد الأبعاد	تحليل أحادي الجانب

المصدر : سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر ، ص 276 .

من أهم الإشكالات ما يشير إليه تقرير كارنيغي في أنّ المشكلة ليست في عدم معرفة الدولة بالأزمة ، بل في عدم إستجابتهم أو الإهتمام بإشارات الإنذار المبكر . جراء وجود إشكالية كبيرة حول كيفية نقل نظريات، آليات، نتائج دراسات النزاع وإدارته، المنع الوقائي، وتحقيق السلام إلى التطبيق الميداني أو الممارسة العملية للسلطة السياسية، وللإرادة السياسية دور محوري في الإستجابة العملية لدراسات وطروحات الحقل. أما يوهان غالتونغ فيشير إلى أنّ من أزمات وتحديات أبحاث السلام علاقة جدلية بين البحث العلمي والفعل، بالإضافة إلى إشكالية الدور الإجتماعي للباحث المتخصص في دراسات السلام<sup>1</sup>.

عمومًا مزال هناك العديد من التحديات، التي تواجه الجهود العلمية في مجال دراسات النزاع سواء على صعيد تحليل النزاع، إدارة النزاع، تسوية النزاع، أشكال التدخل، والوساطة لزيادة فاعلية هذه الطروحات النظرية. بمعنى آخر هناك حاجة إلى العمل على جعل هذا الحقل منظومة أو نظامًا عمليًا ميدانيًا سهل التطبيق. بحيث أنّ من أبرز التحديات التساؤل المطروح : كيف يمكن الإنتقال من الطروحات النظرية الأكاديمية بشكل أكثر فعالية إلى الإرتباط بعملية صنع السياسات؟ خاصة في ظل تحديات ثورة المعلومات وتكنولوجيا

<sup>1</sup> سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر، ص 279.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الإتصالات، وما نتج عنها من إحداث تغيير كبير في حجم مستوى التباين في الأنشطة والممارسات ذات العلاقة بقضايا السلام والنزاع على المستوى المحلي، الوطني، العالمي، وتآكل الفوارق بين هذه المستويات لصالح التوجه إلى التداخل، والشراكة العالمية نحو بناء السلام.

كما أنّ معظم الجهود البحثية إتجهت نحو تحليل التهديدات، وأسوأ السيناريوهات المحتملة لحالات النزاع، بينما القليل منها فقط توجه نحو تقييم فرص بناء السلام أو التحويل الإيجابي للنزاعات. كما أكد أنّ معظم النزاعات الحديثة تشبه الفرص التاريخية الضائعة، بمقابل الحاجة الإنسانية الملحة لبناء منظومة حضارية عالمية لفض النزاعات وتحقيق السلام. يشارك فيها مختلف الثقافات ممثلة في الباحثين، صنّاع القرار، المؤسسات الدولية، ويمكن أن يكون للمدخل الإسلامي إسهام بارز في بناء هذه المنظومة الحضارية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الطرح المنتقد للأمم المتحدة جراء التصورات الذهنية الواقعية - وفق النماذج المحددة -

على الرغم من الدور الذي قامت الأمم المتحدة، إلا أنّ القاعدة التي أدخلها الميثاق لم تمنع إندلاع النزاعات تحت لواء ما يعرف بـ " الحرب العادلة "، حيث أظهرت الأعمال العدائية التي أطلقتها دول منظمة الناتو أن القوى الكبرى يمكن أن تتجاوز مجلس الأمن. بحيث تحول هذا التعزز بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في إطار " الحرب على الإرهاب " التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فنقاط الضعف المؤسسية للأمم المتحدة تفسر جزئياً فشلها النسبي جراء ضعف نظام التصويت داخل مجلس الأمن<sup>2</sup>.

حيث هيمنت الفضيحة والفشل على تاريخ الأمم المتحدة من قبل بعثات حفظ السلام، في رواندا والبوسنة إلى غاية الإستجابة البطيئة للإبادة الجماعية في السودان، خاصة في ظل إرتباطها بفترة حكم **كوفي عنان** 1997 - 2006 كأقل الولايات نجاحاً، مما يعكس التراجع الملحوظ وفق أدنى مستوياته. هذا ما يترجم أنّ فشل الأمم المتحدة فشل متعدد الأوجه ( فشل القيادة، سوء الإدارة والإنضباط، عدم الكفاءة، الفساد)، إضافة إلى تراجع المعايير الأخلاقية، عدم الرغبة والقدرة على مواجهة أعمال الإبادة الجماعية، ما أدى لفقدان الثقة في قدرة الأمم المتحدة في ميثاقها العالمي لحقوق الإنسان، ويعكس ذلك ضحايا التطهير العرقي واللاجئين. بحيث ينعكس الفشل في حماية حقوق الإنسان خاصة في كل من إفريقيا، البلقان، السودان، زيمبابوي، وبالتالي فإنّ إفتقار المجلس إلى معايير العضوية يعكس إنتهاكات حقوق

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 280.

<sup>2</sup> Assi Habib Gody, " The challenges of the united nations in conflicts resolution : the case of Darfur,Cyprus", **Master of science in international relations**, Institut of Graduate studies and research in partial fulfillment of the requirements, Eastern mediterranean university, 2012,P.75.77 .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الإنسان جراء الضغط وتضارب المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت للضغط من أجل الإصلاح داخل الأمم المتحدة، كما دعت لإنشاء هيئة مكملة لحقوق الإنسان خارج الأمم المتحدة، تتكون فقط من الدول الديمقراطية التي تلتزم بالمبادئ الأساسية للحرية الفردية. إضافة لتفاهم فشل حقوق الإنسان للأمم المتحدة بسبب سلسلة إخفاقات في حفظ السلام في كل من البوسنة، الهرسك، رواندا، بورندي إلى سيراليون. إضافة لحالات الإنتهاك الواضح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أين ارتكب أعضاء حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أعمالاً همجية ( تم تسجيل 150 إنتهاك واضح شمل جرائم الإغتصاب، الدعارة، إنتهاك مخيمات اللاجئين)، وما يدل على ذلك التصريح الواضح للأمين العام للأمم المتحدة في أن أفعال الإنتهاك قد حدثت فعلاً، مع تعزيزها بمسودة تقرير في هذا الشأن<sup>1</sup>.

من أمثلة فشل الأمم المتحدة الفشل الذريع لمجلس الأمن كتجسيد لواقع الإبادة الجماعية في رواندا 1994، حيث تدخل من خلال مجموعة آليات لمنع تصاعد الأزمة، التي تحولت إلى إبادة جماعية بتحريض من الدول الخمس دائمة العضوية، وسوء إدارة الجنرال روميو دالبيير قائد البعثة في رواندا، حيث جادل كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة في مذكراته بعنوان: " **التدخلات : حياة في الحرب و السلام** "، إلا أن مجلس الأمن لم يكن على علم بممارسة الإبادة، وعدم تفعيل نظام الإنذار المبكر من قبل مخبر دالبيير، وذلك بالنظر إلى أن الأعضاء الدائمين في المجلس سيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لديهم قدرات أكبر في مجال جمع المعلومات الإستخباراتية في رواندا مقارنة ببعثة الأمم المتحدة.

خلص كوفي عنان إلى أنه من خلال هذه الطريقة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أصبح تهديداً أكبر للأمن العالمي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتجاهل القدرات السياسية والعسكرية، بهدف إعادة تصميم النظام العالمي و تعزيز المصالح الذاتية، وهو الطرح الذي دعمته " ليندا بولمان " في مقارنتها " أقوى دول العالم تتلاعب بالأمم المتحدة لتحقيق مصالحها الوطنية "، مما يعني أن مجلس الأمن الدولي لم يعد يخدم مصالح الإنسانية من الإلتزام الصادق بمنع النزاعات، حيث تم إقتراح إعادة تسميته بـ " مجلس إنعدام الأمن "<sup>2</sup>.

في هذا السياق من المهم محاولة معرفة الجوانب التي سجلت فيها الأمم المتحدة نجاحات ملموسة وإخفاقات فاضحة واسعة النطاق في هدفها من أجل السلام، تجنباً للإنغماس في إدانتها وذلك مع مراعاة

<sup>1</sup> Nile Gardiner, "The decline and fall of the united nations : Why the UN has failed and how it needs to be reformed ", macalester international, Vol 19, issue 1.

<sup>2</sup> Tim Murithi, " The failure of the security council in creating the framework condition for mediation ", university of pretoria, Departement of PS, institus for [justice.www.up.ac.za/media/shared/237.pdf](http://justice.www.up.ac.za/media/shared/237.pdf).international.2020/2015.2 .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الظروف السائدة التي عملت خلالها سنة 1945. حيث أنقذت الأمم المتحدة العالم من حروب عالمية ثالثة محققة كأسمى إنجاز جراء توازن رعب الأسلحة النووية، بحيث تساءل العديد من الباحثين حول : " كيف كان يمكن أن يتطور النزاع العالمي والإقليمي، وما إذا كانت الحروب الباردة ستصبح ساخنة في غياب الأمم المتحدة<sup>1</sup> ؟".

من بين أبرز الإنتقادات الموجهة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو إقتصار وجود مراقبي الأمم المتحدة على " تجميد " النزاعات دون مراقبة عملية المفاوضات، والدليل على ذلك إخفاقات الأمم المتحدة الكاملة في جهود السلام في كل من: الصومال، رواندا، والبوسنة. والتي أرجعها منظري السياسة أمثال: كوباك **Kobac**، كاري **Carey**، أوليفر **Oliver**، ديهيل **Diehl**، كلارك **Clark** إلى الإخفاقات المؤسسية والبيروقراطية، مما أثر سلبيًا على أنظمة الإنذار المبكر والوساطة، التي أدت لفقـدان السيطرة وفقدان القدرة على حماية السكان المدنيين، حيث أشار في هذا الصدد كل من كوليير وهوفلر **Cohler & Hofler** إلى أن " عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة كانت فعالة من حيث التكلفة عند مقارنتها بتكاليف النزاعات الأرواح والدمار الإقتصادي<sup>2</sup> ".

من بين جوانب الفشل المطروحة للأمم المتحدة: الفشل في إقامة نظام أمن جماعي جراء اعتماد الدول من الناحية القانونية، العسكرية والسياسية على إستخدام القوة من جانب واحد، بدعم وإخراط العديد من القوى الكبرى في العمل العسكري تحت ذريعة " طلب الدولة " و " حماية المواطنين " تحت لواء " نظرية الدفاع العسكري ". إضافة لتصريحات " سن القوانين " الصادرة عن الجمعية العامة التي تسنها وفق ما يتناسب مع مختلف الأطياف والآراء السياسية التي تتناقض غالبًا مع واقع النزاع ومتطلباته<sup>3</sup>.

من بين الأمثلة الواقعية المجسدة للطرح الفشل في كوسوفو الذي يعود بالدرجة الأولى لإنهيار منظمات الأمن الدولية بسبب عجز بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن توفير حماية فعالة، بمعنى فشل المؤسسات الأمنية بصفة خاصة عقب أحداث العنف 2004، بالتعاون مع منظمة هيومن رايتس ووتش التي أرجعت أسباب فشل المؤسسات الأمنية إلى تغلغل العنف في المؤسسات الأمنية، حيث لم تكن المؤسسات الأمنية مستعدة للتعامل مع العنف المفاجئ، حيث أثبتت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فشلها

<sup>1</sup> Ek Potuation Charles Ariye, "The united nations and its peace purpose : An assesment ", **journal of conflictology**, Vol 5, issue 1, may 2014.

<sup>2</sup> Jacob Bercovitch, Leah Simpson, " international mediation and the question of failed peace agreements : improving conflict management and implementation peace & change ", Vol 35, N01, January 2010.

<sup>3</sup> Rosalyn Higgins , " peace and security : Achievements and failures " , Ejil 1995, available at : [Ejil.org/pdfs/6/1/1306.pdf](http://Ejil.org/pdfs/6/1/1306.pdf) .

## الفصل الرابع : من معوقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

في التنبؤ بتطور العنف، مما يعكس نقص وضعف القدرات في مجال الإستخبارات والتحليل، جراء عدم إمتلاك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو القدرة على الإستجابة بفعالية للعنف، حيث أن مستوى القوة غير كافي للتعامل مع الهجمات الواسعة النطاق<sup>1</sup>.

من بين أبرز أدلة القضايا الفاشلة للأمم المتحدة السبب في فشل بناء السلام، جراء المعيار غير الواقعي المنتهج فنظرًا لتعدد أبعاد النزاع ( يوغوسلافيا، صربيا، الجبل الأسود، كوسوفو)، نظير العواقب الإنسانية والآثار غير المباشرة للنزاع، ومرحلة ما بعد الدولة في حد ذاتها أخطر من فشل الدولة. فعلى الرغم من أن الإجماع الدولي حاليًا قائم على أساس أن الحروب الأهلية هي تهديد للأمن العالمي (البوسنة و الهرسك مثلاً )، إلا أن التعقد الأكبر يبرز في محاولات بناء الدولة (الآثار الرجعية للتدخل)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> "Failure to protect : anti minority violence in kosovo ", ,human right watch, vol 16,N 6, march 2004.

<sup>2</sup> Susan Wood ward, "Varieties of state building in the balkans : a case of shifting focus ", from section 3 : creating space for transformation : actor and levels .P.315-320.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المبحث الثاني : تحديات المنظمات غير الحكومية، المنظمات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني - ضعف الفاعلية -

بطبيعة الحال لا تقتصر معيقات الحوكمة الأمنية على مجرد التحديات التي عرفتتها منظمة الأمم المتحدة في مسعاها الأمني والتنموي على حد سواء، بل إمتدت أيضًا لتشمل كافة الفواعل المشاركة في العملية التفاعلية و التي شكلت شبكة العلاقات التعاقدية، حيث على الرغم من جملة الإسهامات البنائية خاصة لهذه الفواعل إلا أنها لم تحقق المبتغى المطلوب حرفيًا جراء جملة عراقيل يبرز أهمها وفق:

### المطلب الأول : معيقات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات المجتمعية

أوضحت الباحثة **مارتينا فيتشر Martina Fitcher** أن أغلب المنظمات غير الحكومية ليست مستقلة فعليًا بل توجهها الحكومات، كما أن أداءها في تغير مستمر نتيجة متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام. ما يجعلها تتبنى مناهج غير توافقية مع الواقع الإجتماعي، إضافة لعدم خضوعها لأية رقابة ديمقراطية وخلوها من الضوابط الشرعية<sup>1</sup>، وتتلخص معيقاتها في:

أ- التمويل و الموارد البشرية: أكدت الباحثة **مارتينا فيتشر** أن التمويل غير المنسق للمنظمات غير الحكومية يؤدي لما يعرف بـ " **رهاب المشاريع Projectomania** "، ذلك أن المنظمات غير الحكومية تركز جهودها التمويلية على المناطق المدنية والمدن الصغيرة، متجاهلة المدن الريفية وهو نفس ما تعانيه نتيجة ضعف الإنخراط البشري في المنظمات.

ب- الخصوصية المجتمعية : تلعب العادات، التقاليد والأعراف دورًا في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية من خلال نشر شعارات تتنافى والقناعات المجتمعية، مما يفرض على المنظمات غير الحكومية تكييف نشاطاتها بما يتناسب والخصوصية المجتمعية. نذكر في هذا السياق التأثير السلبي للمتغير الديني في عمليات بناء السلام، كونه يجمع بين دور مزدوج يتمثل من ناحية في إسهامه بدرجة كبيرة في تشكيل عقبة أو تحدي لعمل المنظمات غير الحكومية، ومن ناحية ثانية في الصبغة الدينية للمنظمة مما يشجع على الإنقسام الطائفي - العرقي داخل المجتمعات .

ت- الشرعية المنظماتية: من ناحية مدى قبول المنظمة من قبل الشعب داخل المجتمع، ومدى نزاهة وإستقامة أعمالها، لذا توجد العديد من الخطابات المناهضة للمنظمات غير الحكومية من حيث وصفها

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، هاجر خلافة ، المرجع السابق الذكر.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

كوسيلة في يد الحكومات الأجنبية من أجل التأثير على السياسات الوطنية الداخلية وتشكيل ملامح دولة ما بعد النزاع<sup>1</sup>.

في هذا السياق يعتبر الكثير من المعلقين والمراقبين إرتفاع مستويات مشاركة المنظمات غير الحكومية في الوقاية من النزاعات وبناء السلام تطوراً إيجابياً نتيجة مجموعة عوامل أهمها تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات الدولية مع زيادة الشفافية في عملية صنع القرار، كما أنها تساهم في تشكيل " فضاء عام عالمي"، وفي رفع إمكانيات السياسات الدولية عبر الأنشطة العابرة للحدود مثل: حملات الإحتجاج والأنشطة الرمزية والمقاومة المدنية. كما أنها تساهم في عملية ديمقراطية منظومة الأمم المتحدة. حيث يرى بعض الأكاديميين أن إتساع قطاع المنظمات غير الحكومية والأنشطة الدولية العابرة للحدود قد جاء نتيجة لبروز "مجتمع مدني عالمي Global civil society" ويعزى ذلك للإسترشاد بقيم التضامن والمشاركة والتفهم لدعم عمليات التحضر وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

يرى الأكاديميون والفاعلون على حد سواء أن نقاط قوة المنظمات غير الحكومية تتلخص في الإستقلال السياسي، المرونة، الحيادية والمصادقية العالية. ويفسر هذه النقطة الباحث " فان تونغرن Van Tongeren " منسق المنتدى الأوروبي للوقاية من النزاعات، حيث يقول " تحمل المنظمات غير الحكومية في جملتها القدرة على العمل دون التقيد بولايات صغيرة ومعوقات السياسات الخارجية، الدخول في مجالات غير متاحة للفاعلين الرسميين، التحدث مع عدة أطراف دون فقدان المصادقية، التعامل مباشرة مع القواعد الشعبية، العمل بسرية دون مضايقة الإعلام والبرلمانات والجماهير، تحمل أعباء المخاطر الكبرى في العدل الإجتماعي، إنشاء شبكات عمل فعالة نتيجة لعلاقات المنظمات طويلة الأمد المبنية على الثقة بالمجتمع المدني في مناطق النزاعات، لفت إهتمام الرأي العام لتحريك الإرادة السياسية على مدى أطول مما تستطيعه الحكومات". حيث تقوم المنظمات غير الحكومية على تسهيل تطوير الأفكار الجديدة والمبدعة وتوفير قنوات تواصل رسمية موثوق فيها، والتوسع في شبكة العلاقات خصوصاً مع المجموعات أو الأفراد الذين تعزف الحكومات عن الإلتقاء بهم لإعتبارات سياسية وقانونية.

يناقش آخرون الأدوار المتباينة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في النزاعات، فمن الواضح أن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والشركات تبقى الفاعل السياسي الأكثر نفوذاً، بحيث تستغل المنظمات

<sup>1</sup> عادل زقاغ ، هاجر خلافة ، المرجع السابق الذكر .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الحكومية الوطنية والدولية والخبرات والمعرفة والفاعلية والتقبل العام للمنظمات غير الحكومية من أجل زيادة شرعية جداول أعمالها الخاصة.

يقول ريتشموند **Richmond** أن للمنظمات غير الحكومية أهمية حاسمة في بناء المؤسسات التي تدعم " السلام الحر "، بحيث تعتبر جزءاً من " الإجماع حول بناء السلام " كونها تشمل المانحين، الدول الكبرى، المنظمات الدولية الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية. في هذا الصدد يتجاوز آخرون إشكالية التباين ويتبنون موقفاً مناقضاً للمنظمات غير الحكومية، يتلخص وفق :

- المنظمات غير الحكومية ليست مستقلة فعلياً، بل توجهها الحكومات غالباً.
- تغير أداء المنظمات غير الحكومية بسبب متطلبات الأسواق المانحة ووسائل الإعلام.
- تتمتع المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الأصول الغربية بنفوذ مقارنة بالمنظمات الأخرى، مما يصدر مناهج غير متوافقة مع الواقع الاجتماعي وتفرضها عليها.
- ينظر لبعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي يوجهها فاعلون خارجيون تابعون للحكومات أو غير حكوميين على أنها تتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة.
- لا تخضع المنظمات غير الحكومية لأية رقابة ديمقراطية، وتتقصها بذلك الضوابط الشرعية.
- من ناحية غياب الاستقلالية: نجد أن التمويل العام للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية قد تضاعف بين عامي 1995-2001، وارتفع من 3.1 مليار دولار أمريكي إلى 7.2 مليار دولار أمريكي بحسب تقارير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وهذا يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكنها العمل بوصفها فروعاً خاصة بالحكومات التي تكلف تلك المنظمات بالقيام بخدماتها. حيث يتم مثلاً تمويل نحو 50 % من أنشطة المنظمات غير الحكومية من الصناديق العامة في أوروبا والولايات المتحدة. بحيث أن هناك خطر واضح في أن تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ السياسات الحكومية. إذ يمكن للديمقراطيات الأوروبية الحصول على تمويل من الوكالات الحكومية ونقد السياسات الرسمية في آن معاً، وتجلى ذلك في التعاون بين الدولة والجهات غير الحكومية.
- أما تغير الأداء: يتعلق بظاهرة الانتشار الشديد للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الغربية، مما أدى إلى تشكيل ما يعرف بـ " القطاع الثالث "، إضافة للمجتمع المدني الذي يتكون من الحركات الإجتماعية والجمعيات. كما يظهر هذا التوجه في الدول النامية ومجتمعات ما بعد الحرب، ولا تقدم

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المنظمات غير الحكومية في بعض الحالات سوى خدمات تجارية، وهناك نقاش مستمر قائم منذ نهاية التسعينيات بين الأكاديميين والفاعلين يتضمن جدلاً مفصلاً عن إنقسام المنظمات غير الحكومية إلى إحدى الفئتين **الخدمات / الحركات**، ويعتبر خطر إستجابة المنظمات غير الحكومية إلى الأموال في المقام الأول، وليس إلى الإحتياجات الإجتماعية.

- **سيادة الغرب:** إلى المنافذ غير المتساوية إلى التمويل والإعلام والعمالة المؤهلة، مما يدل على أن المجتمع المدني الدولي تتخلله هياكل الإمتيازات الغربية، مما خلق خللاً في التوازن بين القوى وتبايناً في القدرات فيما يتعلق بوضع جداول الأعمال أو وضع القضايا. حيث تركز المنظمات غير الحكومية في الشمال والغرب على حقوق الإنسان السياسية، في حين يهتم الجنوب بالحقوق الإجتماعية، كما أن عمالة المنظمات غير الحكومية تساهم في إرساء ثقافات الهيمنة والتبعية، كما تميل المنظمات غير الحكومية إلى التصورات التكنوقراطية في حل النزاعات مما يعرقل الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الحكومية في الدول النامية .

- **التأثير المحتمل للمنظمات غير الحكومية على الحكومات و تدخلها في الشؤون الداخلية للحكومات:** جراء أن تهديدات ومخاطر تدخل المنظمات غير الحكومية في شؤون الحكومات الداخلية، حظيت هذه المسألة بإهتمام خاص لأن المنظمات غير الحكومية تميل للعمل في الدول التي تعيش مراحل إنتقالية أو الدول التي تمر بأزمات أو الدول النامية، كما يمكن أن تمول الوكالات الحكومية، المانحون غير الحكوميون أو مجموعات تمثيل المصالح من أجل التلاعب بالنظام السياسي أو إحداث تغييرات بما يتوافق مع مصالحها. حيث تم تسجيل حالات من سوء الإستغلال السياسي، لذا لا بد من الإعتراف بوجود حالات فردية ومنعزلة من الممارسات السيئة، والتدخل السياسي وسوء إستعمال الموارد في عالم المنظمات غير الحكومية.

- **نقص الشرعية، الشفافية والمصادقية:** ذلك أن نفوذ المنظمات غير الحكومية محدود مقارنة بنفوذ إدارات الحكومات والبرلمانات، رغم أنها تقوم بدور هام في الساحة الدولية، حيث يمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بدور مجموعات الضغط القوية، لكنها لا تتخذ قرارات ملزمة قانونياً للمجتمعات. بإختصار لا تملك المنظمات غير الحكومية النفوذ القانوني أو السياسي أو العسكري الذي تملكه الدول. كما لا تملك المنظمات غير الربحية الإحتياجات الهائلة من النفوذ المالي مقارنة بالشركات الخاصة، وبدلاً من ذلك يعتمد الكثير منها على تمويل المؤسسات الخيرية والمانحين الخاصين.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

و ينسحب هذا بشكل خاص على المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجالات حماية حقوق الإنسان ومعالجة النزاعات، لكنها كما يصفها بارنيز Barnes في إطار الشراكة العالمية للحماية من النزاعات المسلحة لا تمتلك سوى " نفوذ التنفيذ " .

### المطلب الثاني: معيقات وتحديات القطاع الخاص في دول غرب البلقان

يواجه القطاع الخاص حسب النماذج المختارة " منطقة البلقان " تحديات عديدة، أظهرتها الدراسات والمؤشرات سواء على مستوى القدرة التنافسية، ضعف المؤسسات، أو المعايير المنخفضة للحوكمة، جراء الحواجز المفروضة على التجارة عبر الحدود، ومن بين هذه التحديات:

- تأثر إنتاجية الشركات بمجموعة عقبات شائعة: وفق تحليل إقتصادي - قياسي في كل من البوسنة، الهرسك وصربيا، إرتبطت مديونية الشركات بإنخفاض الإنتاجية، إضافة لتأثير تركيز السوق .

- ربط جودة الأعمال والإقتصاد الكلي ببيئة شبكات النقل والإتصالات جراء إرتفاع معدلات البطالة، إضافة لإمتداد تراجع القطاع العام<sup>1</sup>. وتتضح المعايير المنتهجة لتحديد الفشل وفق:

### جدول رقم 23 : عوامل الإنتاجية الإجمالية حسب البلد - محددات الفشل -

النجاح	الإدماج	الشمولية	المنافسة	المرونة	الحوكمة الجيدة	/
/	جودة البنية التقنية	عمالة الشباب	تركيز السوق	جودة البيئة الإقتصادية الكلية	ممارسة أنشطة الأعمال	البوسنة و الهرسك
/	/	الوصول لتمويل الفئات المستبعدة	/	التأثير الإيجابي	/	Bosnia & Herzegovina
/	/	/	تركيز السوق	الإفراط	ملكية مشاريع الدولة F.Y.R	مقدونيا
/	/	/	الموظفين و جودة التعليم	/	المؤسسات و القطاع العام	Macedonia
كفاءة الطاقة	جودة البنية التقنية	عمالة الشباب	تركيز السوق	جودة بيئة الإقتصاد الكلي	جودة المؤسسات	
/	/	/	/	التداعيات الأفقية و الأمامية	ممارسة أنشطة الأعمال	صربيا
/	/	/	/	/	حوكمة الشركات: تفويض السلطة	Serbia

Source :Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit, P.16.

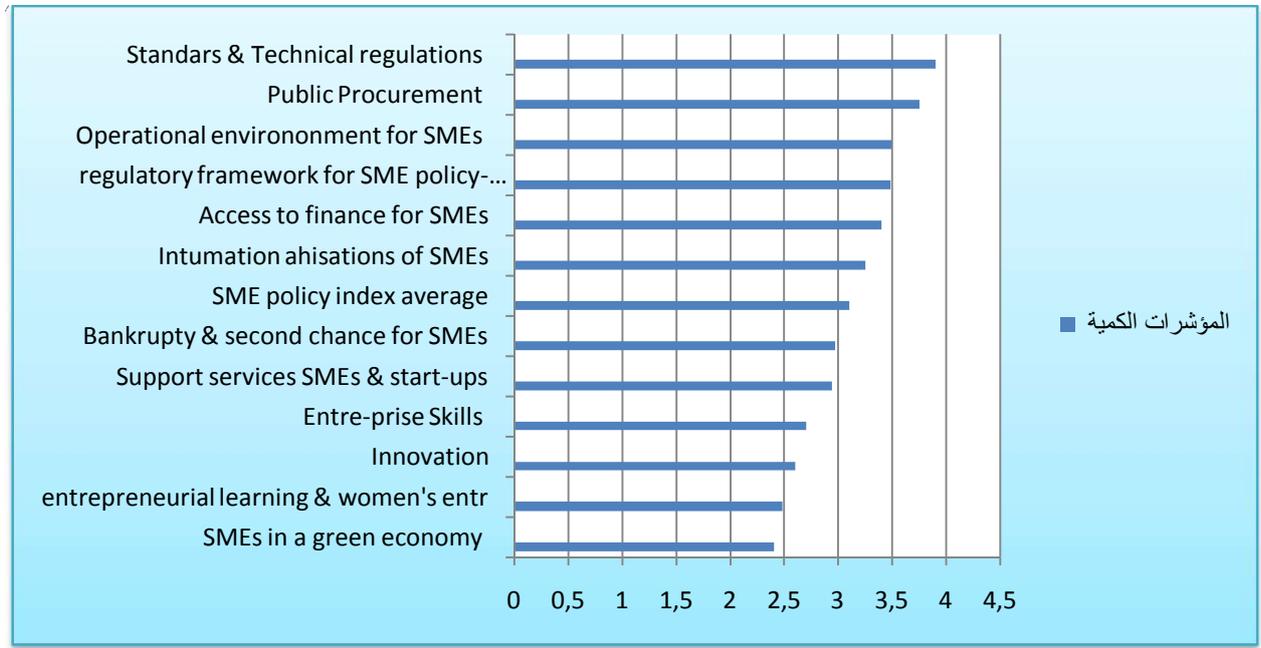
<sup>1</sup> Peter sanfey , Jakov Milatovic, Ibid, P.14.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

أشارت نتائج الإستطلاع إلى المشكلات الشائعة، حيث بناءً على تصورات شخصية حددت معايير الفشل الكمية وفق 05 نقاط رئيسية تتراوح من " لا عقبة No Obstacle"، " طفيفة Minor"، " متوسطة Moderate"، " كبيرة"، " شديدة جداً Verry Severe". كل هذه المعايير أدت بالشركات الخاصة شديدة الخطورة لخلق بؤر الوصول إلى التمويل، عدم الإستقرار السياسي، معدلات الضرائب، الإدارة والفساد، كمعايير فشل مؤسسية جراء تدخل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في أطر عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يوضح الشكل الموالي " متوسط - درجات دول غرب البلقان عبر 12 بلدًا"، حيث أنّ مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة هو 3.07 بمعنى أنه يوجد إطار قانوني/مؤسسي في دول غرب البلقان دون تنفيذ سياسة فعالة. وتشمل هذه المعاينة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، التعلم في مجال تنظيم المشاريع ومباشرة الأعمال الحرة للمرأة، القدرة على الابتكار، مهارات المشاريع، خدمات الدعم للشركات الصغيرة، المتوسطة والناشئة. تقاس وفق 05 مستويات: يشير المستوى الأول " لا وجود للقانون كأداة كمؤسسة، أو خدمة"، ويشير المستوى الخامس " للممارسات الجيدة وفق OECD<sup>1</sup>".

شكل رقم 33: مؤشر سياسة الشركات الصغيرة و المتوسطة وفق WB-6.



Source : peter sanfey, jakov milatovic, Op.cit, P.19.

<sup>1</sup> Peter sanfey , jakov milatovic, Op.cit , P.18-19.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

---

أما ما تعلق بمعيقات المنظمات غير الحكومية في إفريقيا ، يتم إنتقادها من منطلق تركيزها على الحلول التقنية للفقير بدلاً من القضايا الأساسية، نظرًا لتعرضها الكبير للمساءلة أمام ممولياها، ونظرًا لإعتمادها الكبير على التمويل الخاص، بحيث يتم تصميم المشاريع بما يتماشى مع تفضيلات المانحين بدلاً بما يتماشى وفق إحتياجات الفئات الممثلة. كما تم توجيه نقد للمنظمات غير الحكومية من منطلق أنّ العاملين فيها يميلون إلى أن يكونوا أجنب أو نخب محلية، بدلاً من تمكين السكان المحليين من تنظيم أنفسهم<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Selley Matthews, Op.cit.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المبحث الثالث: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقة الجدلية بين الأمن القومي وحقوق الإنسان

- المنظور الأمريكي والاتجاه نحو الموازنة -

يتم التركيز في هذا السياق على الآليات التي تستخدمها الدول للدفاع عن مصالحها، وتعتمدها كموضوعات ومبررات لتحقيق الأمن القومي، وآليات الإتجاه المعاكس التي تركز على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان، وحمايتها من التهديدات عبر آليات المنظمات غير الحكومية التي تعمل على إحترام حقوق الإنسان ومن ثمة تحديد تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001، على مسار العلاقة الجدلية بين الأمن القومي وحقوق الإنسان كأولى الخطوات المنهجية المدروسة - نظرياً - للتخفيف من حدة تطور النزاعات المجتمعية ذات الصيغة المطلوبة بالدرجة الأولى وفق النماذج المحددة للدراسة، وفق:

المطلب الأول: العلاقة الجدلية بين الأمن القومي وحقوق الإنسان من منظور الآليات الدورية

في هذا السياق وسعيًا للحفاظ على الدور المحوري للدولة - المهمة الأمنية - تستخدم الدولة آليات متعددة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى لتحقيق، وحماية الأمن القومي كأولوية قصوى إقليمياً ودولياً من التهديدات المحتملة والواقعة كإتجاه أحادي الجانب، يناقضه الإتجاه الثاني - ولو أنه ضعيف الحجة - يمنح الأولوية للمجالات الإنسانية على حساب الأمنية، يتضح ذلك جلياً وفق:

الفرع الأول: آليات الأمن القومي - خطوات تعزيز المهمة الأمنية / الدولاتية -

تسعى الدولة في السياق الأمني - الإستراتيجي لتبني مقاربة جوهرية موحدة المنطلق والهدف، من خلال:

أولاً/ الآليات الإعلامية والثقافية: في ظل تقدم التكنولوجيا المعلوماتية أصبح للمعلومة دور كبير في تكوين الرأي العام وتوظيفه لتعبئة المواطنين ومساعدة الدولة في ترسيخ ثقافة الأمن القومي<sup>1</sup>. حيث أن تبعيات التطورات التكنولوجية أدت إلى تغيير مفهوم قدرات الدولة الشاملة، فأصبحت الثورة الإعلامية عنصر مهم في تأمين إستقرار الدولة ودعم نفوذها، ذلك أن الدول العظمى تعتبر القوة الإعلامية نقطة قوة فاعلة في المجال من خلال إستعانة الدولة بها في إنجاح مساعيها الرامية إلى السيطرة على الأفكار وتوجيه السلوكيات

<sup>1</sup> سامية أبو النصر ، الإعلام و العمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة و إستراتيجية المواجهة، (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2010)، ص 70.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

والتحركات في الإتجاه الذي يخدم مصالحها<sup>1</sup>. ففي ممارسة الدولة لقوتها وحماية أهدافها ومصالحها تستخدم الإقناع بالدعاية\* عن طريق الإثارة، وبالتالي تدعيم الأهداف الدعائية للدولة وتقويتها.

حيث يؤكد الأستاذ جوزيف ناي\* Joseph Ney في هذا السياق " أن الإغراء أكثر جاذبية من الإرغام، كون أن الحرب الناعمة لا تحتاج إلى مزيد من الإنفاق، وتؤدي في الكثير من الحالات إلى الريح وتحصيل المكتسبات"، من منظور القوة الناعمة التي تعكس إمكانية تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلاً من اللجوء إلى الوسائل الإكراهية التقليدية - العسكرية. حيث تكتسب هذه الأخيرة القدرة للتوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال الإعتماد على الثقافة والمبادئ السياسية. لذلك فأجهزة الدعاية يمكن أن تحشد إمكانياتها، وتجندها في خدمة الإستراتيجية القومية للدولة وتنفيذ أهدافها. وقد إعتمدتها الولايات المتحدة في رفع معنويات الشعب الأمريكي، وزيادة ثقته بتوضيح قدرتها على التصدي للإرهاب العالمي في مختلف أنحاء العالم وإقناعه بعدالة التدخل العسكري الأمريكي كحجة للدفاع عن الأمن القومي تحت شعار " مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية ". كون أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر لوحدها حوالي 90% من وسائل الإعلام في العالم وتؤثر بقوة في وسائل الإعلام التي لا تقع تحت سيطرتها المباشرة، وهو ما ضخم الخطاب الأمريكي، وساعده في نشر القيم والثقافة الأمريكية. هذه السيطرة على المعلومات العالمية مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توظيف الإعلام في عملية الإختراق الثقافي، بما يخدم النموذج الليبرالي. والدليل على ذلك إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لوكالتين عالميتين للأخبار " أسوشياتد برس" و " يوناييتد برس" .

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق إتضح للولايات المتحدة الأمريكية أن القوة العسكرية لم تؤدي الغرض المطلوب، بل هناك أساليب ووسائل يمكن إتباعها تؤدي إلى نتائج

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 65.

\* الدعاية هي الجهد المنظم لنشر الآراء و العقائد و الأفكار و المبادئ من وجهة نظر المخطط، بهدف التأثير في آراء و إنفعالات و إتجاهات سلوك الأفراد و الجماعات بما يخدم هدف المخطط سواء عسكرياً، إقتصادياً، أو سياسياً. فالغرض من خطاب الدعاية هو غثارة حماسة الجماهير لدعم قضية معينة و إقناعهم بالحجة العقلانية التي تتمثل في كل الأدلة المتاحة لتوضيح الأمور بطريقة عقلانية . لمعلومات أكثر راجع : **Douglas Walton, What is propaganda ; and what exactly is wrong with it.P.407.www.gougwalton.ca/papers20%pdf/97.propaganda.pdf.**

\* جوزيف ناي Joseph Ney نائب وزير الدفاع الأمريكي سابقاً، مدير مجلس المخابرات الوطني - الأمريكي، عميد كلية الدراسات الحكومية في جامعة هارفرد، أحد أهم المخططين الإستراتيجيين الأمريكيين. و قد بدأ إستعمال مصطلح القوة الناعمة من خلال كتابه الشهير " القوة الناعمة "، و له كتب أخرى مثل : " مفارقة القوة : 1991 " . " ملزومون بالقيادة 2001 " .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

ملموسة دون أن تتطلب الكثير من الإمكانيات، الجهود والخسائر، وعليه فالقوة الناعمة تنشأ من جاذبية ثقافة الدولة\*\*.

**ثانياً / الآليات السياسية:** يعد مفهوم حقوق الإنسان من أكثر عوامل التأثير الذي تستخدمه الدول ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستعمله في سياستها الخارجية من أجل الضغط على الدول أو على مجموعة من الدول. لذلك فمفهوم حقوق الإنسان الوارد ضمن التقرير السنوي الذي تصدره الإدارة الأمريكية يعد بمثابة تقرير لتوجه الإدارة الأمريكية المبدئي لخدمة مصالح الأمن القومي. من خلال سعي هذه الأخيرة لنشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم عن طريق تفعيل دور المؤسسات الدولية الراحية لحقوق الإنسان، إضافة إلى مبدأ التدخل الإنساني بحجة عدم إحترام حقوق الإنسان<sup>1</sup>. حيث ساعد مفهوم التدخل الإنساني في كسب دعم مهم للحرب على الإرهاب من طرف اليساريين والليبراليين، بمن فيهم " مايكل إغناطييف Michael Ignatief " و" بول بيرمان ، ستيف هولمز Steve Holmes ". كما يهدف الإلتزام بالديمقراطية إلى الحفاظ على الدولة من تهديدات الأمن القومي، كون أن الديمقراطية سبب من أسباب توفر الأمن القومي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية التي تعمل من خلالها على تنفيذ السياسة الأمريكية في العالم، من خلال فرض النظام الديمقراطي على الدول<sup>2</sup>. فتستطيع بذلك التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة بحجة عدم تطبيق الديمقراطية فيها، كما إستطاعت الولايات المتحدة تحقيق أهدافها من خلال توظيف الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على سياستها التي تبنى على أساس القوة بدواعي التدخل تحت غطاء حماية حقوق الإنسان<sup>3</sup>. كون أن الدول الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن الدولي تؤيد مبدأ التدخل لأنه يتيح لها فرصة تحقيق المكاسب دون التعرض لمضايقات التدخل. وفي المقابل من ذلك تعارض الدول الصغرى، التدخل بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، كونه يحقق الأهداف الإستراتيجية للدول الكبرى على حساب مصالح الشؤون الداخلية. ما يعني أن حقوق الإنسان قد أصبحت أداة ضغط في يد القوى الكبرى لفرض برامجها على الدول الضعيفة، تحت لواء الدبلوماسية التي تستعمل كوسيلة

\*\* نجد في هذا السياق كولن باول Collin Powell قد عين شارلوت بيرز Charlotte Beers نائبة وزير الدولة للشؤون الدبلوماسية و العلاقات العامة، و قال في هذا السياق " أردت واحدة من أعظم خبراء الدعاية في العالم، هل تعلمون ما فعله ؟ نحن نبيع منتج ... الديمقراطية ...نظام المشروع الحر لمنظومة القيم الأمريكية. فالدعاية هي أن نكرر ما نقول بشكل كافي، و سوف يصدق الناس. و من هنا تصبح الدعاية مؤسسة سلطوية تتحكم في الذهنية الإجتماعية و تخضعها الدول لمصالحها.

<sup>1</sup> إيان شابيرو، **نظرية الإحتواء : ما وراء الحرب على الإرهاب** ، ( بيروت : شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، 2012 ) ، ص 133.

<sup>2</sup> إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق الذكر، ص 461.

<sup>3</sup> عبد السلام جمعة زاقد ، **العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد** ، ( عمان : دار زهوان للنشر و التوزيع ، 2013 ) ، ص 68 .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

ضغط على صانعي قرارات النظام الدولي. ذلك أن التدخل لدواعي إنسانية يقوض سيادة القانون الدولي، ويوفر الفرص للدول النافذة كي تضع مصالحها القومية في الواجهة من خلال التذرع بمثل ليبرالية<sup>1</sup>.

**ثالثاً / الآليات الأمنية:** من بين الأولويات القصوى للدولة حماية والدفاع عن المواطنين ضد أي خطر محتمل، وبالتالي ترسيخ عقيدة الأمن القومي، بمعنى العمل على إستعجال القوة الوقائية من إمكانية التعرض للهجمات المحتملة<sup>2</sup>. ذلك أن الحرب الوقائية تعني التخطيط المسبق لتدمير قوة الخصم قبل أن تبلغ ذروتها ، بمعنى أن تنفيذ هذه الإستراتيجية يضمن إنتصار عسكري ويمنع وقوع حرب محققة<sup>3</sup>. حيث توجه الضربات الوقائية Preventive عند إكتشاف النوايا الهجومية للخصم، بمعنى تأهب دول معادية للقيام بهجوم أو إمتلاك أسلحة الدمار الشامل، بمعنى أن الحرب الوقائية تعتمد على إفتراض أن العدو في مراحله الإستعدادية للهجوم. لذا تتمتع الضربة الوقائية بعنصر المفاجئة سيما إذا تمكنت أجندة المخابرات من إكتشاف النوايا المسبقة، لأنّ الضربات الوقائية تهدف لتدمير أسلحة الدمار الشامل الممتلكة قبل إستخدامها كتهديدات محتملة " **Potential Threat** " للأمن القومي. لذلك لخص المنظور الأمريكي الضربة الوقائية في القيام بعمليات تطهير للمناطق التي تراها الإدارة الأمريكية منابع للإرهاب قبل وصولها للأراضي الأمريكية<sup>4</sup>. بحيث عاد الفكر الإستراتيجي الأمريكي ليروج لهذه النظرية بعد الحرب الباردة مشدداً على مبدأ الدفاع الوقائي، وهو المبدأ الذي جاء به **وليام بيري William Perry** في **1996**، بوصفه إستراتيجية دفاعية جديدة للولايات المتحدة ضد المخاطر المحتملة للمصالح الحيوية<sup>5</sup>.

أما ما تعلق بالحرب الإستباقية **Pre-Emptive war** فبعد التأكد من وجود حشد هجومي للخصم يتم في سياق إفتراض عدوان محتم، وليس مجرد إحتمال ما يعني أن هناك تعبئة، حشد وتصيد من الطرفين للإستعداد للحرب، فتوجه الضربة الإستباقية ضد قوات الخصم التي نشرت فعلاً في أوضاع هجومية إستعداداً لهجوم فعلي.

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق الذكر، ص 461.

<sup>2</sup> إيان شابيرو ، المرجع السابق الذكر، ص 53.

<sup>3</sup> إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق الذكر ، ص 521.

<sup>4</sup> حيدر علي حسين ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي**، ( بغداد : دار الكتب العلمية ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ، 2013 )، ص ص 223-224.

<sup>5</sup> إيان شابيرو ، المرجع السابق الذكر ، ص 139.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

حيث أشار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش George W. Bush في خطابه عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، بأنه يتوجب على الولايات المتحدة إنتهاج الضربة الإستباقية ضد الإرهاب والإرهابيين والدول التي تؤويهم. هذا التهديد وفر التبرير المنطقي لإعتماد الغرب على مبدأ الحرية الوقائية والإستباقية<sup>1</sup>. لذلك أوجدت الولايات المتحدة عقيدة إستراتيجية للحلف الأطلسي تتأسس على مفهوم الضربات الوقائية والإستباقية، وليس فقط على مفهوم الردع. ذلك أن الحلف الأطلسي يحارب الإرهاب وفق الرؤية والمفهوم الأمريكي، وهكذا تحولت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب، وتبني سياسة الحرب الإستباقية. وهو ما طمحت إليه الولايات المتحدة من خلال توسيع متطلبات الحلف الأطلسي نتيجة ما أكدته من ضغط للرد بشكل أفضل على الأخطار الجديدة العابرة للحدود. فتزايد الخطاب السياسي الأمريكي حول ضرورة تطويق الإرهاب، والمخاطر الناجمة عنه للمحافظة على الأمن القومي الأمريكي. هذا ما دفع البيت الأبيض لإعلان وثيقة إستراتيجية للأمن القومي للولايات المتحدة في سبتمبر 2002، لتوضيح عقيدة الحرب الوقائية الأمريكية، وذلك ما يعكس النزعة العسكرية - التدخلية للمنظور الأمريكي في معالجة التهديدات الجديدة للإرهاب<sup>2</sup>.

**ثالثاً / الآليات الإقتصادية:** تعتبر الإمكانيات الإقتصادية للدولة المحرك الأكبر لبناء الإستراتيجية كونه من المقومات الرئيسية في تكوين القوة القومية<sup>3</sup>، كونها تستخدم كآلية للتأثير في سياسات الدول الأخرى بما يخدم المصالح القومية. فالآليات الإقتصادية ذات تأثير وفعالية لدعم أهداف السياسة الخارجية للدول بطرق صريحة وضمنية<sup>4</sup>.

تستخدم الآليات الإقتصادية الأساليب القسرية التي تهدد الدولة المستهدفة، وكذا الأساليب الإقناعية التي تعتمد على المكافآت الإقتصادية وفق نظرية المكاسب المطلقة. ومن بين أبرز الآليات الإقتصادية الإقناعية المساعدة الخارجية كمنح خارجية، منح مباشرة، وقروض ملاءمة. ويعد إستخدام الوسائل الإقتصادية حكراً على الدول ذات النفوذ الإقتصادي واسع النطاق<sup>5</sup>. فنجد مثلاً أن المعونات الإقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى

<sup>1</sup> حيدر علي حسين ، المرجع السابق ، ص 224.

<sup>2</sup> إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق الذكر ، ص 139.

<sup>3</sup> حازم حمد موسى الجنابي، إدارة التغيير : الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أمونجا ، (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2014) ، ص 158 .

<sup>4</sup> إسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق الذكر ، ص 473 .

<sup>5</sup> حازم حمد موسى الجنابي ، المرجع السابق الذكر ، ص 158.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الدول النامية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية لهذه الدول، كون أن الهدف الأساسي من تقديم هذه الخدمات هو دعم المصالح الذاتية للدول المتقدمة بالدرجة الأولى. بما يعني أن: المعونات الاقتصادية وسيلة للضغط السياسي، وعامل من عوامل الإكراه على تغيير الإتجاهات، والنزاعات السياسية، حيث تقدم المعونات الاقتصادية بشروط معينة لخدمة المصالح الاقتصادية للدولة الممنوحة. لذلك في هذا السياق يشير جوزيف ناي Joseph Ney " أن أمريكا ليست صاحبة إقتصاد في العالم فقط، بل أن أكبر من نصف 500 شركة في العالم هي شركات أمريكية<sup>1</sup> .

من ناحية أخرى نجد أن العقوبات الاقتصادية، من أساليب الردع المنتهجة من طرف المنظمات الدولية والدول بإستخدام الحظر المستخدم للضغط، والتأثير على الدول المستهدفة لإجبارها على تغيير سلوكها. حيث أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح بإتخاذ هذه الإجراءات الاقتصادية ضد الدول، كونها مسؤولة عن تشكيل تهديدات على السلم والأمن الدوليين. حيث يعتبر قرار مجلس الأمن رقم 660 في أوت 1990 القاعدة التي إرتكزت عليها الولايات المتحدة وإطلقت منها قرارات مجلس الأمن، حيث أقر بوجود خرق للسلم والأمن الدوليين<sup>2</sup>. في هذا السياق يؤكد ريتشارد نيكسون Richard Nixon أن السياسة الأمريكية عقب إنتهاء الحرب الباردة عكست الرغبة الأمريكية في الإنفراد القائم على مرتكزات إقتصادية حول تعزيز قدرة الإقتصاد الأمريكي من ناحية، وضمان المكانة الإقتصادية العالمية. ومن ناحية أخرى يرى هنري كيسنجر Henry Kissinger أن الولايات المتحدة لن تعير مبادئها الأخلاقية إهتماماً مقابل القدرة الإقتصادية، فهي تسعى لضمان السيطرة على حركة الإقتصاد العالمي، وبالتالي خلق حالة من التوازن بين القوة والإقتصاد. فالولايات المتحدة الأمريكية تمارس الضغوط، والعقوبات الإقتصادية في سياستها الخارجية على الدول التي لا تتصاع لسياستها بهدف الحصول على تنازلات، وتحقيق نتائج ملموسة لكسب الشرعية، وتمير قراراتها من خلال منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: آليات حقوق الإنسان - الأولوية للمنظمات غير الحكومية -

تحت مسميات الحفاظ على الأمن الوطني، عمدت الكثير من حكومات الدول إلى إنتهاك حقوق الإنسان، إستناداً لحجج حماية السيادة الوطنية، الحرب على الإرهاب،... إلخ . ومن هذا المنطلق برزت

<sup>1</sup> إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق الذكر، ص 477.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 475.

<sup>3</sup> حازم حمد موسى الجنابي ، المرجع السابق الذكر، ص 159-160.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المنظمات غير الحكومية الناشطة في حقوق الإنسان سعيًا لحمايتها من الانتهاكات المحلية أو العالمية. لذلك كرست عدة آليات لضمان صيانة هذه الحقوق، بغض النظر عن أية اعتبارات إيولوجية أو سياسية. ونظرًا للمكانة التي إكتسبتها المنظمات غير الحكومية تم الإعتراف بها على نطاق واسع من طرف المجتمع الدولي، حيث تم تقديم مساعدات مجتمعية وفق مقاييس دولية جديدة<sup>1</sup>. تم إستعمال أساليب متعددة للضغط المباشر على الدول، الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية، للقيام بتشريعات<sup>2</sup>. وما يدعم ذلك الطرح المقدم من طرف الباحث " ريتشارد فولك Richard Falk " في منظوره أن " تحقيق الأمن للإنسانية يتطلب تحالف من الدول عبر المجتمع المدني العالمي<sup>3</sup>، وهو ما إعترفت به الأمم المتحدة في نص المادة 71 من ميثاقها حول " أن المجلس الإقتصادي والإجتماعي يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمشاكل الداخلية في إختصاصه، حيث يسمح للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في نشاطات الأمم المتحدة بشكل رسمي، بما في ذلك إجتماعات لجنة حقوق الإنسان، من خلال الوضع الإستشاري\* لهذه المنظمات ضمن إطار المجلس الإقتصادي والإجتماعي"<sup>4</sup>.

من هنا يتضح أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورًا مهمًا، من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها السلطات المعنية لدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد للانتهاكات، ولتوسيع دائرة الحقوق المحمية لضمان الآليات القانونية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بإستخدام إستراتيجيات لمراقبة مدى إلتزام السلطات، وتطبيق الحقوق والحريات الأساسية المتعارف عليها عالميًا، تشكيل لجان تقصي الحقائق عند الضرورة، في حالة تسجيل إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ممارسة ضغوط دبلوماسية على الحكومة من خلال التدخل لديها بشأن الإنتهاكات، تنظيم حملات عالمية للفت إنتباه الرأي العام العالمي، والمجتمع الدولي في شكل تقارير، ومؤتمرات عالمية خلال فترة الحرب

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> مراد بن سعيد، طلال لموشي، " المنظمات الدولية غير الحكومية و حقوق الإنسان "، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم السياسية، العدد 05، جويلية 2013، ص 93.

<sup>3</sup> Time dunne, Nicolas J Wheeler, Op-cit, P.02.

\* تجسيدا لما تضمنته المادة 71 تبنى المجلس الإقتصادي والإجتماعي القرار 1296 الصادر في 23 ماي 1968 و الذي نص على منح المنظمات غير الحكومية مركزا إستشاريا لدى المجلس الإقتصادي، و كذا تمكينها من إجراء مشاورات مع الأمانة العامة للمجلس الإقتصادي. و أمام تزايد أهمية و دور المنظمات غير الحكومية في المسائل الدولية مقابل صعوبة إجراءات حصولها على المركز الإستشاري، إعتد المجلس الإقتصادي والإجتماعي رقم 1996 الصادر في 25 جويلية 1996، الذي عدل من الترتيبات المتعلقة بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية حيث عمل على تبسيط عملية تقديم الطلبات للحصول على المركز الإستشاري. و هذه الصفة الإستشارية الممنوحة للمنظمات غير الحكومية، تعرف بثلاث مستويات : المستوى الأول : المركز الإستشاري العام الذي يمنح المنظمات غير الحكومية التي تهتم بمعظم القضايا الواردة في جدول أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي. المستوى الثاني : المركز الإستشاري الخاص : الممنوح للمنظمات غير الحكومية المختصة في بعض الميادين التي تتعلق بعمل المجلس. المستوى الثالث : مركز الإدراج في القائمة : يتم منحه للمنظمات غير الحكومية التي من شأنها حسب المجلس تقديم مساعدات مهمة له .

<sup>4</sup> نجوى إبراهيم، "دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حماية حقوق الإنسان"، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، جانفي 2007، ص 56.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الباردة خاصة. بحيث تملك هذه المنظمات حق تقديم الشكاوي والتقارير والتدخل المباشر لحماية الضحايا وكشف الحقائق دون أية أغراض أو ميولات سياسية.

يتدعم هذا الطرح من منظور الأستاذ **ديفيد بيتهم David Beetham** في رؤيته بأن المنظمات غير الحكومية تقدم مساهمة هامة ملفتة للرأي العام العالمي، والحد من إنتهاكات الأمن الإنساني في المجال الإقتصادي، الإجماعي والسياسي من خلال دعم اللاجئين، حماية الفئات المهمشة، إرسال بعثات الإغاثة، جمع المعلومات وتوثيقها، الضغط على المسؤولين لكشف إنتهاكات الحكومات. لذلك فبعد الحرب الباردة إعتبرت المنظمات غير الحكومية من أهم الآليات العالمية للرقابة على إنتهاكات حقوق الإنسان" اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان"، ويتلخص فحواها في:

**أولا / اللجنة الدولية للصليب الأحمر \* The international Committe of The Red Cross**: ينصب إهتمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بضحايا الحرب، فحسب إتفاقية جنيف 1948 تتعاون هذه الأخيرة مع الحكومات في حالة وجود أسرى الحرب، بحيث تحاول خلق جو متكافئ من التسامح بين الدولة والضحايا. من خلال الإهتمام بالمجالات الإنسانية بإقامة نوع من الترابط بين حقوق الإنسان وقانون النزاعات المسلحة، والدليل على النجاحات المحققة وضع إتفاقيات جنيف الأربعة المتعلقة بحماية ضحايا الحرب 1977.

كما تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق المبادئ الإنسانية، عدم الإنحياز، الحياد الإستقلالي، كما تتميز بالطابع التطوعي والوحدة العالمية، من بين أهم أنشطتها البحث عن المفقودين، نقل مواد الإغاثة، كما تتولى اللجنة عدة مهام في مرحلة ما بعد النزاع كأشطة إعادة التأهيل، البناء وإعادة الأوضاع لعهد سابقها، كما تهتم بتخفيف المعاناة التي خلفتها الحروب على كافة الأصعدة الدولية والأهلية بعيداً عن الميولات السياسية<sup>1</sup>.

**ثانياً / منظمة العفو الدولية\*\* Amnesty Organization**: تعمل منظمة العفو الدولية على أساس الإستقلال والحياد، كونها لا تعتمد في تمويلها على الحكومات، وإنما على تبرعات أعضائها بالإضافة إلى

\* تعود فكرة نشأتها للمواطن السويسري " هنري دونان Henri Dunan " الذي شاهد فضائع معركة سولفرينو Solferno سنة 1859 بين النمسا وفرنسا. حيث لاحظ أن آلاف المرضى و الجرحى كان يمكن إنقاذهم إن توفرت لهم الخدمات الطبية المناسبة. و كتب هذا الأخير في 1862 ما أسماه بـ " ذكريات سولفرينو " مقترحاً من خلال إنشاء إسعاف في كل بلد للعناية بضحايا الحرب. و إثر ذلك تألفت لجنة عرفت باللجنة الدولية للصليب الأحمر ووضعت المقترحات موطن التنفيذ.

<sup>1</sup> Time Dunne , Nicholas J Wheeler, Op-cit, P.02.

\*\* أصل نشأة هذه المنظمة يعود إلى المحامي البريطاني " بيتر بنسون Peter Bensen " في 1961، حيث نشر مقالاً صحفياً طالب فيه الرأي العام بالضغط سلمياً فطلاق سراح سجناء الرأي العام، و ضرورة مساعدة المهنيين بسبب إتجاهاتهم السياسية، و نتيجة لما لقيه المقال من تجاوب واسع من الناس الذين أبدوا إستعدادهم للمساهمة في حركة الدفاع عن السجناء و عن حقوقهم بجمع المعلومات و بالإتصال بالحكومات المعنية لمعرفة أوضاع السجناء.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المساهمات والإشراكات، والحملات المحلية لجمع التبرعات. يستند النظام الأساسي لها على المبادئ التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتهدف أساساً لحماية حقوق الإنسان في السلامة الجسدية، والحقوق المرتبطة بها كالحرية، الأمن الشخصي، المحاكمات العادلة، عدم التعرض للإعتقال، عدم التعرض للتعذيب أو المعاملات اللاإنسانية، كشف المخالفات الجسيمة. ويبرز ذلك بشكل جلي من خلال تقاريرها السنوية، كون هذه الأخيرة تصدر تقارير سنوية حول أوضاع حقوق الإنسان في معظم دول العالم. وهي تقارير تخضع للمراقبة والتدقيق في مختلف مراحل الإعداد للتأكد من مدى مصداقيتها، حيث تعتمد في جمع المعلومات على المراقبين، المؤيدين، البعثات، لجان تقصي الحقائق، الحكومات، الإجماع بالمسؤولين سعيًا لتجسيد البعد الإنساني العالمي<sup>1</sup>.

كما تلجأ منظمة العفو الدولية إلى الكشف عن أخطاء الحكومات، جلب إهتمام الرأي العام بجميع الوسائل لممارسة الضغط على الحكومات، كما لا تؤيد بالضرورة أو تعارض آراء السجناء الذين تسعى لحماية حقوقهم، فهي لا تعنى إلا بحماية حقوق الإنسان، حيث أنها مستقلة عن كافة الحكومات، والمعتقدات السياسية والعقائد الدينية. كما تتقيد بمبدأ التجرد وعدم التحيز لأية إيديولوجية، بمعنى أنها تهدف لإعلاء مكانة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية خاصة ما تعلق منها بإحترام حرية الرأي والدين. مما يؤدي إلى ترسيخ مناخ مناسب للرأي العام العالمي وزيادة إحترام حقوق الإنسان، وعلى صعيد آخر تجادل منظمة العفو الدولية أن قدرات الإنفاق العسكري للدولة، والحكومات في سبيل تعزيز الأمن القومي، الحرب على الإرهاب، كان من الأجدر إنفاقها في الحفاظ على حقوق الإنسان<sup>2</sup>.

**ثالثاً / منظمة مراقبة حقوق الإنسان \* Human Rights Watch:** تعمل هذه المنظمة من خلال متابعة التطورات التي تحدث في أكثر من 70 دولة حول العالم، من خلال تحقيقات تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان ليتم نشرها من قبل المنظمة في شكل كتب وتقارير سنوية، يترتب عنها تغطية واسعة في أجهزة الإعلام المحلية والعالمية. كما تعمل المنظمات على إجراء مقابلات مع مسؤولي الحكومات لحثهم

<sup>1</sup> مراد بن سعيد ، طلال لموشي، المرجع السابق الذكر، ص 94.

<sup>2</sup> سعاد جبر سعيد ، انتهاكات حقوق الإنسان و سيكولوجية الابتزاز السياسي ، (عمان : عالم الكتب الحديث ، دار الكتاب العالمي، 2008)، ص 195-197.

\* بدأت هذه المنظمة عملها في 1978 تحت إسم " هلسنكي دوتش " لمراقبة إلتزام البلدان السوفياتية بأحكام حقوق الإنسان الواردة في إتفاقيات " هلسنكي"، و بعد أن إنتشرت في معظم دول العالم تم تعديل غسم المنظمة في 1988 ليصبح " منظمة مراقبة حقوق الإنسان "، حيث يقع مقرها في نيويورك و لها مكاتب في كل من بروكسل، لندن، سان رانسيسكو، موسكو، هونغ كونغ، لوس أنجلس، واشنطن، إضافة للمكاتب المؤقتة.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

على إجراء تغيير للمؤسسات والأفراد، وتركز إهتمامها على المناطق التي تشهد توترًا ونزاعًا سياسيًا وعسكريًا من خلال القيام بعمليات التوثيق، وتتبع الإجراءات القانونية الواجبة لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية من أجل بناء مجتمع مدني قوي. كما تتابع هذه المنظمة قضايا التمييز العنصري، المحاكمات غير العادلة، إنتهاكات حرية التعبير، قضايا حقوق المرأة، الأطفال، أوضاع اللاجئين، مراقبة تدفق الأسلحة، وإدانة الإنتهاكات من خلال تقارير دورية أبرزها " تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان 2005 "الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من كونها دولة ديمقراطية، غير أنها ليست كذلك في خطابها السياسي الخارجي". من خلال استخدام التعذيب في مكافحة الإرهاب، حيث تنتزع بالحرب على الإرهاب لتغطي التجاوزات التي تقوم بها على حقوق الإنسان. بحيث تؤمن منظمة مراقبة حقوق الإنسان بأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان يجب أن تحظى بصفة الشمولية والعمومية المطلقة. ولكي تحافظ المنظمة على إستقلالها فهي لا تقبل الدعم المالي من أية حكومة أو وكالة لذا تتميز تقارير المنظمة بميزتين وهما " الإنصاف والدقة"، إضافة لذلك لعبت التكنولوجيا المعلوماتية دورًا بارزًا في السعي لنشر الوعي، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان عالميًا. حيث تمثل هذه الأخيرة " البوصلة الأخلاقية للإعلام"<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تأثيرات 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي وحقوق الإنسان – المنطلق الأمريكي السبب

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى التنازع بين ضرورة حماية حقوق الإنسان في ظل مواجهة التهديدات، و بين ضرورة تعزيز الأمن القومي، وإدراجه ضمن قائمة الأولويات عن طريق إتخاذ مختلف التدابير والإجراءات، ويتضح ذلك جليًا من خلال إنعكاساتها على:

### الفرع الأول : إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي الأمريكي

إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على إستراتيجية عسكرية وأمنية جديدة من أجل حماية الأمن القومي من خلال القيام بمجموعة تدابير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي<sup>2</sup>. لذا لا بد لنا من التساؤل: ما هي تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي – الأمريكي؟ بداية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة منظومة الأمن القومي، ومختلف السياسات المرتبطة بها وفق<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> مراد بن سعيد ، طلال لموشي ، المرجع السابق الذكر، ص 96 .

<sup>2</sup> حكيم غريب ، السياسة الدولية و القانون الدولي : مكافحة الإرهاب الجوي، (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، 2013 )، ص 419.

<sup>3</sup> محمد مصطفى كامل ، " أحداث 11 سبتمبر 2001 و الأمن القومي – الأمريكي : مراجعة للأجهزة و السياسات " ، مجلة السياسة الدولية، العدد 48 ، أبريل 2002، ص 54.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

أولا/ الإجراءات على صعيد الأمن الداخلي: تتلخص في :

أ- إنشاء مكتب الأمن الداخلي: الذي تم الإعلان عنه من طرف الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش George W. Bush، بموجب قانون الأمن الداخلي في 25 نوفمبر 2002، وقام بتعيين " توم ريدج Tom Ridge " حاكم ولاية بنسلفانيا سابقاً مديراً عاماً عليه، والمهام التي أوكلت له مهمة العمل على إعداد وتطوير إستراتيجية شاملة لحماية، وتأمين الولايات المتحدة من أية هجمات، كما يعمل على تنسيق جهود الوكالات والإدارات التنفيذية وتطوير سياسات الأمن الداخلي والقيام بتنفيذها\*.

ب-إعادة هيكلة وزارة العدل: من خلال إضطلاعها بحملات مكافحة الإرهاب برئاسة وزير العدل " جون أشكروفت John Achcroft \*\*"، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت مكافحة الإرهاب من أولويات وزارة الدفاع من خلال اعتماد جون على الضربة الإستباقية - الإحتياطية، والمتلخصة أساساً في القيام بإجراء التحقيقات، إيقاف العمليات الإرهابية وحماية الحدود.

ت-تغيير هيكلية مكتب المباحث الفدرالية وسياسة الإستخبارات الأمريكية: حيث تم تعيين روبرت مولر Robert Moller في 03 سبتمبر 2001، الذي عمد إلى ضبط خطة طموحة لإعادة هيكلة المكتب، تهتم بالتركيز على منع حدوث عمليات إرهابية. كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن تعيين " جون نيغرو بونتي John Negro Bonti " مديراً للمخابرات القومية. ومن مهامه الإشراف على وكالة الإستخبارات القومية، الخارجية والطاقة .

ث-إصدار قوانين مكافحة الإرهاب و أمن الطيران: تتلخص في قوانين الطوارئ، بحيث أصدر الكونغرس الأمريكي في 18 سبتمبر 2001 قراراً يخول الرئيس الأمريكي بمباشرة استخدام القوة ضد مؤيدي أو منظمي الهجمات. مدعماً ذلك بالقانون الوطني الأمريكي " باتريوت Patriot " كرد فعل أولي للحرب ضد الإرهاب، مما يعكس السرعة في تشريع قوانين جديدة من أجل حماية الأمن القومي، عزز بمصادقة الكونغرس الأمريكي في 25 أكتوبر 2001 على قانون توحيد وتقوية أمريكا للترويد بوسائل ملائمة لمنع الإرهاب أهمها قانون باتريوت (إختصار لإسم قانون توحيد وتقوية أمريكا بتوفير الأدوات

\* تم في هذا السياق إستحداث وزارة الأمن الوطني، و تم دمج عدة هيئات فيدرالية فيها مثل : حرس السواحل، دوريات الحدود، منع الهجمات بالأسلحة الكيميائية - البيولوجية ، كونها وزارة إتحادية مسؤولياتها حماية أراضي الولايات المتحدة من الهجمات الإرهابية و الإستجابة للكوارث الطبيعية، و تعتبر هذه الوزارة ثالث أكبر وزارة في الولايات المتحدة بعد وزارتي الدفاع و شؤون المحاربين و يتم تنسيق سياسات الأمن الوطني من خلال البيت الأبيض و تحديداً مجلس الأمن القومي.

\*\* جون أشكروفت : شغل منصب المدير العام الأمريكي ، ثم عين وزيراً للعدل في عهد الرئيس جورج بوش الابن، و لعب دوراً محورياً من خلال الحملة على الإرهاب ، كما أشرف على إصدار القانون الوطني " باتريوت " .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الملاءمة لمكافحة الإرهاب) كأضخم عمل تشريعي ب 342 صفحة، 350 موضوع، 40 وكالة فدرالية، بمعدل 21 تعديل قانوني. حيث يمنح القانون الوطني الأمريكي الوكالات التنفيذية مهام المراقبة والإشراف، كما نص على إنشاء محاكم عسكرية لحماية الحقوق والقوانين.

ج- زيادة التخصيصات المالية لمتطلبات الأمن القومي: فإجمالي النفقات الدفاعية السنوية ارتفع إلى 600 مليار دولار في عهد الرئيس بوش الابن، ما يعني تضاعفها من حيث القيمة بزيادة قدرها 60%.  
ح- إنشاء مركز قومي لمكافحة الإرهاب: يقوم هذا المركز بتحليل ودمج معلومات الاستخبارات التي تمتلكها الحكومة الأمريكية حول أنشطة الإرهاب، كما يقوم بالتخطيط الإستراتيجي بما في ذلك النشاطات الدبلوماسية، المالية، العسكرية، الإستخباراتية ونشاطات الأمن القومي<sup>1</sup>.

**ثانياً / الإجراءات على صعيد الأمن الخارجي:** استخدمت الولايات المتحدة في تنفيذ إستراتيجياتها الأمنية الجديدة من أجل حماية أمنها القومي عدة وسائل وإجراءات أهمها:

أ- الإجراءات السياسية: في سياق التصدي للإرهاب حاولت الولايات المتحدة التأثير على الأمم المتحدة من خلال سيطرتها على مجلس الأمن لترميم المشاريع الأمريكية، ودفع الأمم المتحدة لإصدار قرارات مؤيدة لها، على غرار:

- قرار 1368 أصدره مجلس الأمن في 12 سبتمبر 2001: إعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 عدواناً مسلحاً، وهذا ما سمح للولايات المتحدة بحق دفاعها المشروع عن النفس، وفق ما نصت عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

- قرار 1373 أصدره مجلس الأمن في 28 سبتمبر 2001: يقضي بإدانة الهجمات الإرهابية، وضرورة مواجهة مخاطر الإرهاب<sup>2</sup>.

بالإضافة لذلك عملت الولايات المتحدة على تفعيل خيارات سياسية أخرى، منها العمل على إقامة تحالفات دولية واسعة، العمل على تنفيذ الإستراتيجية العالمية المهيمنة، كسب حلفاء إستراتيجيين، إتساع مجال الدول المارقة. كما عمدت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما Barak Obama" على إعطاء الحلفاء دور في

<sup>1</sup> ماثيو رودس ، الولايات المتحدة الأمريكية : الزعامة ما بعد القطبية الأحادية في القوى العظمى و الإستقرار الإستراتيجي في القرن 21 م، ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013)، ص 186 .

<sup>2</sup> عمر بغوز، مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و حق الدفاع المشروع في الإنعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001، (باتنة: شركة بانتييت، 2002)، ص 128.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

تنفيذ الأجندة الأمريكية المتلخصة أساسًا في أهدافها المحورية. كما دعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون **Hilary Clinton** إلى ضرورة التعاون الفعال مع روسيا، تحسين الشراكة مع الصين، تمتين العلاقات مع الدول الأوروبية، إرساء نمط تعاوني مع الأمم المتحدة، كما شددت هيلاري كلينتون على إدراك أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف لإعادة التوازن الدبلوماسي - العسكري<sup>1</sup>.

ب- الإجراءات الاقتصادية: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات لحماية أمنها القومي ومكافحة الإرهاب بإعتباره التهديد الأول لها، فعمدت إلى تقديم مساعدات مالية واقتصادية للحلفاء لضمان دخولهم في حملتها ضد الإرهاب، كما أن الحملة على الإرهاب منحت الولايات المتحدة مبررًا قويًا لفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي لا ترضخ لقراراتها دون الرجوع إلى منظمة العفو الدولية<sup>2</sup>.

ت- التدابير الثقافية و الإعلامية: اعتمدت الولايات المتحدة على الآليات الثقافية، والإعلامية في مكافحة الإرهاب فهي بحاجة إلى محتوى فكري، وقيمي للإبقاء على هيمنتها وفق طروحات سياسية مقبولة. ففي سياق إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002 تم التركيز على الأساليب الفكرية كسلاح أساسي في الحرب على الإرهاب من خلال استخدام وسائل الإعلام الأمريكية في الترويج لتوجهات السياسة الأمريكية.

ث- التدابير الأمنية: تتمحور حول سياسة الدفاع والإنفاق العسكري، حيث تعرضت سياسة الدفاع الأمريكية لنوع من المراجعة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتطلب ذلك تغيير في طبيعة القوات العسكرية والتكتيكات المستخدمة وزيادة في ميزانية الدفاع بحوالي 100 مليون دولار سنويًا. وتحتل الولايات المتحدة الصدارة في مجال الإنفاق العسكري 41% من الإنفاق الدفاعي العالمي، هذا ما يترجم ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري من 2001 بمليون دولار و688 مليون دولار في 2012 في إطار ما يعرف بالقوة الذكية من خلال دمج القوة الصلبة " العسكرية " مع القوة الناعمة لحماية الأمن القومي وضمان المصالح الإستراتيجية - الأمريكية<sup>3</sup>.

- الحرب الإستباقية والوقائية : حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي ضمن قائمة الأولويات، واستخدام القوة العسكرية للدفاع عنه وتأمينه. فإنتهجت سياسة أمنية جديدة تقوم على الربط

<sup>1</sup> بشير عبد الفتاح ، تحديد الهيمنة الأمريكية ، ( بيروت : الدار العربية للعلوم، 2010)، ص 73.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر ، الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الإنعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001، (باتنت : شركة باتنت، 2002)، ص 118.

<sup>3</sup> ياسين طاهر الياسري ، المرجع السابق الذكر ، ص ص 143-144.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

بين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي بهدف إستئصال الإرهاب<sup>1</sup>. حيث يرى باري بوزان Barry Buzan أن الإرهاب نوع جديد من التهديدات العالمية، حيث تم تأطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفق ما يعرف بـ "الأمننة الكلية"، من خلال إعتبار الحرب على الإرهاب مشروع عالمي - شامل ليس له حدود زمنية<sup>2</sup>. وبالتالي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث 11 سبتمبر 2001 حجة لتبرير أسلوب العسكرة المنتهج في العلاقات الدولية، وبالتالي الإستفادة من التعاطف الدولي، وتبني خيار الحرب الإستباقية - الوقائية<sup>3</sup>.

و هو ما تجسد في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي - الأمريكي\*، التي نصت على:

- زيادة القواعد العسكرية - الأمريكية: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة قواعدها العسكرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أدركت حاجتها إلى قواعد عسكرية وسط آسيا، لأن ذلك ضروري في حربها على الإرهاب، إضافة إلى إقامة قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي لمواجهة تهديدات الإرهاب.

- القوة الذكية : حيث عمد الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " على إستخدام القوة بأسلوب ذكي من خلال تبني عقيدة القوة الذكية Smart Power التي تجمع بين القوة العسكرية الصلبة Hard-Power و القوة الناعمة Soft-Power، التي تتضمن مجموعة متنوعة من الأدوات الدبلوماسية، الإقتصادية، السياسية والعسكرية لتحقيق الولايات المتحدة مكاسب ملموسة عن طريق القوة بشرعية دولية. فبالنسبة للوضع في ليبيا شكلت الولايات المتحدة تحالف دولي بقيادة " الحلف الأطلسي " لتنفيذ مهام قتالية ضد الجيش الليبي. حيث لم تنفرد الولايات المتحدة بإدارة الأزمة الليبية بل عملت على إشراك شركائها الأوروبيين، وفق قرار مجلس الأمن رقم 1973 سنة 2011 من أجل وضع ليبيا تحت الحظر الجوي من خلال الضربات التي وجهها حلف شمال الأطلسي ضد قوات الرئيس معمر القذافي. وبالتالي

<sup>1</sup> فوزية قاسي ، " الحرب على الإرهاب و منطق الأمننة : قراءة في السياسة الأمريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاجن"، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، قسم العلوم السياسية ، العدد الثالث ، جويلية 2011 ، ص 89.

<sup>2</sup> المرجع نفسه .

<sup>3</sup> محمود شرقي، " المقاربة الأمنية الأمريكية في الحرب على الإرهاب"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد 09، ماي 2013 ، ص 396.

\* في 11 سبتمبر 2002 بعث الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بوثيقة إلى الكونغرس الأمريكي عرفت بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة عسكرية و إقتصادية و مالية، و بأنها عازمة على الحفاظ على تفوق المصالح القومية بكافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية من خلال الحروب الوقائية - الفجائية ، حيث تبرز هذه الوثيقة إستخدام القوة العسكرية ضد أي طرف من المحتمل أن يهدد مصالحها الإستراتيجية.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

نجحت الولايات المتحدة في إتباع إستراتيجية القوة الذكية المعتمدة على القوة، الشرعية الدولية والقبول الشعبي<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على حقوق الإنسان

سنت الولايات المتحدة الأمريكية قوانين مكافحة الإرهاب لحماية الأمن القومي، حيث كان لها الأثر البالغ على حقوق الإنسان، فمعظم التدابير إتخذت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تمت وفق ضيق براغماتي تحت شعار " من أجل أمن أكثر ، يجب أن تكون حريات أقل ". وبالتالي تم فرض القيود على الحقوق في ظل إلزامية حماية الأمن القومي. فمن أجل السعي لحماية الأمن القومي وضعت الولايات المتحدة قيوداً على ممارسة حقوق الإنسان<sup>2</sup>. وبالتالي:

- تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وقوانين مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان : تنامت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ظاهرة عسكرية الحياة الإنسانية، و تقديم مطالب الأمن على سائر المطالب. وما يدعم الطرح الأكاديمي " أليري ديمير Valerie Demmur " في نظريته أن " تدعي الحكومة زيادة أمننا الوطني، من خلال أخذ حرياتنا ". حيث سنت الولايات المتحدة الأمريكية تشريعات مكافحة الإرهاب، وعلى رأسها القانون الوطني الأمريكي " USA PATRIOT ACT " الذي أفرز إنتهاكاً صارخاً للحقوق، حيث بلغت القوانين التي تسنها الولايات المتحدة منذ الحملة الأمريكية على الإرهاب حوالي 46 قانون جديد من 2001 إلى غاية 2011، و إمتد العمل بقانون Patriot إلى فترة رئاسة الرئيس باراك أوباما<sup>3</sup>. ومن الإنعكاسات السلبية لقانون الباتريوت نذكر:

1- إنتهاك الحق في الخصوصية: حيث تم منح رجال الأمن والإستخبارات صلاحيات واسعة للتجسس على المواطنين، والتتصت على المكالمات الهاتفية، مراقبة الإنترنت، وإستخدام البريد الإلكتروني تحت مسمى إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب<sup>4</sup>. ويتفحص المواد القانونية نجد العديد من الإنتهاكات الحاصلة في مجال الحق في الخصوصية، منها ما جاء في نص المادة 156 التي " تعطي لرجال المباحث الحق في الحصول على السجلات والوثائق دون الحاجة لإذن قضائي. والمادة 102 " تمنح أجهزة التحقيق سلطة

<sup>1</sup> ياسين طاهر الياسري ، المرجع السابق الذكر، ص 144.

<sup>2</sup> علي زياد عبد الله ، فتحي العلي ، المرجع السابق الذكر، ص 223-224.

<sup>3</sup> فهد العرابي الحارثي ، أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية و العدل، ( الرياض : مكتبة فهد الوطنية، 2004 ) ، ط 2، ص 165،166.

<sup>4</sup> Tom Stephens, " civil liberties after september 11 ", available at : <http://www.counter-punch.org/2003/07/11/civil-liberties-after-september.11>.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

التحفظ على الرسائل المسجلة صوتيًا، المادة 213 " تسمح بالتفتيش دون إبلاغ المعني بذلك ". المادة 216 " حصول الأجهزة الأمنية على كل عناوين البريد الإلكتروني التي تتراسل مع الشخص المشتبه فيهم، وكل المواقع التي يتم الإطلاع عليها عبر الإنترنت<sup>1</sup>. لذا أفرزت الصلاحيات الممنوحة علاقة صراعية بين حق الفرد في الخصوصية والدواعي الأمنية، وهذا ما أنتج إنتهاك واضح للتعديل الدستوري الرابع في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup> .

2- توسيع مفهوم الإرهاب: تم توسيع الإرهاب ليشمل الإحتجاجات العنيفة، والمسيرات المناهضة للحرب، فالمادة 411 من القانون الوطني توسع تعريف الإرهاب ليشمل تدمير الممتلكات، دون شرط إلحاق الأذى بالأشخاص<sup>3</sup>.

3- الإخلال بمبدأ المدافعة والتوازن بين السلطات: يعتبر من أهم مبادئ النظام السياسي والقانوني، فرقابة السلطة القضائية على السلطة التنفيذية، هي من مبادئ هذا المظهر، وبمجرد صدور القانون الوطني تعرضت للتراجع .

4- توسع السلطة التنفيذية على حساب السلطتين القضائية والتشريعية: يتمثل في المدى الذي يمكن للسلطة التنفيذية أن تصل إليه في تقييد الحقوق والحريات، دون رقابة تشريعية أو قضائية. حيث تستطيع السلطة التنفيذية إيجاد الصلاحيات الوهمية بالإرهاب ضد المؤسسات أو الأشخاص الذين من مصلحتهم السياسية التخلص منها.

5- إنتهاك الحق في الخصوصية المالية: حيث بلغت المواد القانونية التي تنص على إنتهاك الحق في الخصوصية المالية ما بين مراقبة الحسابات المصرفية، التحويلات المالية، كشف الحسابات السرية ما يبلغ حوالي 10 مواد. حيث نصت المادة 351 من القانون الوطني على ضرورة مراقبة المؤسسات المالية لكل النشاطات والإبلاغ عنها، دون إبلاغ الشخص المعني. حيث تعطي هذه المادة صلاحية واسعة الجدل للأجهزة الأمنية.

<sup>1</sup> " The Patriot Act , what is the proper balance between national security and individual rights ", available at : <http://www.crf-usa-org/america-responds-to-terrorism.the-patriot.act.29/03/2016>.

<sup>2</sup> Sunya Kashan, " the USA patriot Act : impact on freedoms and civil liberties ", p88, available at : <http://www.dc.cod.edu/cgi/view.content.cgi?articl.1123> .

<sup>3</sup> محمد بن المختار الشنقيطي ، " الحقوق المدنية في أمريكا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 " ، <http://www.aljazeera.net/knowledge.gate/opinions/2004/10/3>.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

6- إنعكاسات القانون الوطني على الحق في التعليم: إنتهكت الولايات المتحدة الأمريكية حرمة الجامعات، حيث كثفت السلطات الفدرالية تعاونها مع شرطة الجامعات، فتم فرض الرقابة الشديدة على حوالي 200 ألف طالب أجنبي، وقامت إدارة الهجرة والتجنس بشغل نظام تقصي الحقائق ضد الطلبة الأجانب. وما يدعم ذلك المادة 158 من القانون الوطني " لرجال الأمن الحق في تفحص سجلات المؤسسات التعليمية، إذا تطلبت ضرورات الأمن القومي ".

### جدول رقم 24 : عدد الانتهاكات في القضايا المالية خلال الفترة 2001 - 2005

الرقم	المادة	عدد العمليات 2001-2005
01	مراقبة إجراءات فتح و إدارة الحسابات السرية	4223
02	تقوية التعاون الأمني فيما يخص عمليات تحويل الأموال	2886
03	الصلاحيه الكاملة للإطلاع على الحسابات المصرفية	2771
04	التبادل الأمني و المعلوماتي بين الولايات المتحدة و البنوك الدولية	2335
05	تقوية التعاون الدولي فيما يخص عمليات الإعتماد المصرفي	1771
06	تجميد كل الأرصدة المالية لأي فرد أو جماعة مشتبه بهم	1024
07	تشديد إجراءات الرقابة على جميع أنشطة التبرعات الخيرية	2051
08	الصلاحيه الكاملة لمراقبة عمليات تحويل الأموال	2214
09	تحديد سقف معين من الأموال لغايات عمليات التحويل	2553
10	الصلاحيه الكاملة لمراقبة عمليات السحب و إيداع المشتبه فيهم	2063

المصدر : محمود جميل الجندي ، المرجع السابق الذكر ، ص 108.

7- إنتهاك حرية الرأي و التعبير: حيث يتم تعريض المخالفين في الرأي للمخالفة للملاحقة التي وصلت لحد الفصل من العمل أو التهديد بالقتل، وبرزت هذه الحالة بوضوح في الأوساط الأكاديمية التي تعتبر مركز للدفاع عن الحريات المدنية، ووجهة الإختلاف مع التوجهات السياسية - الأمريكية، لدرجة تعرض أعضاء هيئات التدريس في الجامعات لعقوبات مختلفة .

8- الإعتقال التعسفي: حيث بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تم القبض على مئات الأشخاص وإعتقالهم، حيث رفضت الحكومة الأمريكية الإفصاح عن هويتهم، أو إعطاء تفسيرات لسبب إعتقالهم، مما أدى

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

لإنهيار المنظومة القمعية القانونية الأمريكية التي تقضي بحق الشخص في معرفة سبب تقييد حريته، و تم بذلك مخالفة مبدأ الشرعية " لا جريمة - لا عقوبة إلا بنص " .

9- إنتهاك الحق في محاكمة عادلة: حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أنه بإستطاعة السلطات الأمريكية محاكمة أي مواطن بتهمة الإرهاب في محكمة عسكرية وبمحاكمة سرية. حيث بلغ عدد المواد في القانون الوطني التي تنتهك الحق في المحاكمة العادلة التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفق المادة 10 والمادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على تكريس مبدأ المحاكمة العادلة، ما بين عمليات الإعتقال والإستجواب حوالي 06 مواد من إجمالي المواد القانونية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : المخرجات - العنصرية والإنتهاكات الصارخة للأقليات المسلمة -

أخذت العنصرية التي يحرص الغرب على إخفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في الظهور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال قوانين مكافحة الإرهاب التي إجتمعت لإقصاء حقوق الجماعات العرقية خاصة ما تعلق منها بـ " الحق في التنقل ضد العرب و المسلمين " . وما يبرز هذه الإجراءات التعسفية قيام وزارة الخارجية - الأمريكية بعملية إبطاء تأشيرات السفر إلى الولايات المتحدة، وذلك للعرب والمسلمين للفئات العمرية المحددة من 16-45 سنة، إلى غاية القيام بتحريات أمنية دقيقة عنهم. حيث تم في هذا السياق عقد لقاء تشاوري بين مجلس العلاقات الإسلامية - الأمريكية CAIR واللجنة العربية لمكافحة التمييز، ووزير النقل الأمريكي لمناقشة حالة التمييز\* التي يتعرض لها المسلمون والمواطنين ذوي الملامح شرق أوسطية<sup>2</sup>. حيث طالب المجتمعون بالتركيز على الإجراءات الضرورية لتحسين مستوى الأمن في المطارات بدلاً من التركيز على خلفية الركاب العرقية والدينية. كما أوضح مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية أوضاع الحقوق المدنية الجالية الإسلامية الأمريكية من هجمات 11 سبتمبر 2001، فرصد المجلس العديد من المضايقات الشخصية والإنتهاكات القانونية والإعتداءات العنصرية من بينها 248 حالة إعتداء جسدي، 409 حالة تفرقة عنصرية، 214 حالة تجاوز ضد الحقوق المدنية، 83 حالة تهديد بالقتل. حيث إمتدت الإعتداءات على الأشخاص

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

\* نصت المادة 04 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية على أنه في حالة الطوارئ الإستثنائية التي تهدد حياة الأمة في فترة محددة و المعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ أضييق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتطوي على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الإجتماعي.

<sup>2</sup> ياسين طاهر الياسري ، المرجع السابق الذكر ، ص 137 .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

والمؤسسات الإسلامية، حيث سخرت الأجهزة الأمنية الأمريكية كافة إمكانياتها لمراقبة الوجود الإسلامي، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة و التنمية **The Haly Land Foundation For Relief and Development**، حيث تعتبر أكبر جمعية خيرية إسلامية في الولايات المتحدة تم تصنيفها كتنظيم إرهابي لإتهامها بتمويل الجناح العسكري لحركة حماس الفلسطينية. وبأنها تستخدم حجج المساعدات الإنسانية كغطاء لتمويل النشاطات الإرهابية. حيث شملت قوائم التجميد " مؤسسة النجدة الخيرية " في شيكاغو التي تقدم خدماتها أساساً لكوسوفو، البوسنة، ألبانيا. وتم أيضاً إضافة 62 منظمة إلى قوائم التجميد المالي كمؤسسة التقوى وشبكة البركات المالية، إضافة إلى وكالة الإغاثة الإسلامية الأمريكية **Islamic American Relief Agency**، حيث إتهمت بتقديم الدعم للجماعات الإرهابية و تم مصادرة أصولها سنة 2004<sup>1</sup>.

في هذا السياق إنتقدت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، الإجراءات المتخذة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب على الإرهاب سعياً للحفاظ على الأمن القومي، و من بين هذه الردود الإستنكارية نجد:

- منظمة مراقبة حقوق الإنسان: تبنت حملة شاملة لفضح التوجه غير الديمقراطي المعادي لحقوق الإنسان في الإدارة الأمريكية، وأوضحت ذلك في إشارتها للعديد من المواد التي إشتمل عليها القانون الوطني **Patriot**، التي صنفتها المنظمة ضمن القوانين والأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان. بلغت هذه المواد 36 مادة من إجمالي المواد. حيث نشرت هذه الأخيرة تقريراً تحت عنوان " الإنتهازية في مواجهة المسأة **Repression in The Name Of Anti-Terrorism** " وضعت له عنواناً فرعياً " القمع بإسم مكافحة الإرهاب " حيث إتهمت المنظمة في هذا التقرير الولايات المتحدة بإستغلال أحداث **11 سبتمبر 2001**، والحرب على الإرهاب إما لتبرير إنتهاكاتها السابقة لحقوق الإنسان، أو لتصعيد هذه الإنتهاكات تحت دعوى مكافحة الإرهاب، إضافة للتقرير الثاني الصادر في 20 صفحة تحت عنوان " معاملة قاسية و مهنية " موضعاً أن 05 إدارات من سجون الولايات المتحدة منها سجون ولايتي أريزونا، ماساشوتس، تسمح بإستخدام الكلاب البوليسية غير المكتملة لترويع ومهاجمة السجناء أثناء إخراجهم من السجون، مما يوضح أن سياسات التعذيب تمت تحت رعاية أجهزة المخابرات العسكرية التي تشرف على المعتقلات بأوامر أمريكية.

<sup>1</sup> إيان شابيرو ، المرجع السابق الذكر، ص 158-160.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

• اللجنة الدولية للصليب الأحمر: إن الولايات المتحدة الأمريكية، وبشهادة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قد إنتهكت القانون الدولي الإنساني من خلال ممارستها وحربها المزعومة ضد الإرهاب، حيث أكدت اللجنة الدولية أن الكثير من المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب، لم يكونوا على أية صلة بالجماعات السياسية المسلحة، حيث أعربت اللجنة في هذا السياق عن قلقها إزاء التدهور الملاحظ على الصحة النفسية للمعتقلين. في هذا السياق أوردت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ملاحظات على التقارير المقدمة مفادها ضرورة توفر الحكومة الأمريكية عن ممارسات الإحتجاز السري الناجمة عن التعريف الفضفاض للإرهاب<sup>1</sup>.

في هذا السياق يرى الخبير الإستراتيجي **زيغينو بريجنسكي** أن الحرب على الإرهاب أوضحت تلميحات قوية معادية للإسلام، جعلت الإسلاميين في عداوة متنامية إتحاء الولايات المتحدة جراء تقوية الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، حيث جاءت منتهكة للحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا يمكن تبرير ذلك بأية حال من الأحوال الإستثنائية التي تدعيها الولايات المتحدة الأمريكية جراء أحداث **11 سبتمبر 2001** فحقوق الإنسان التي كفلتها المعاهدات الدولية تعرضت لنكسة خطيرة، وباتت تلك الضمانات عرضة للإنتهاك من طرف أقوى دولة في العالم، تدعي نشر أجندة الحرية والقيم الديمقراطية وتكريس مبادئ حقوق الإنسان الصارخة والمخالفة للضمانات القانونية كلها، سواء الواردة في الدستور الأمريكي، القوانين العرفية، المعايير الدولية أو القانون الدولي - الإنساني. وبالتالي فأحداث **11 سبتمبر 2001** ساعدت على تجسيد مشروع هيمنة المحافظين الجدد القائم على ثلاثة ركائز أساسية ( التفوق العسكري، خلق عدو خارجي، التحكم في السوق العالمية) لتبرير مضاعفة الإنفاق العسكري وتكثيف التدخل العسكري، مما خلق إستمرار إنعدام الشعور بالأمن جراء بروز الأمن كأولوية وطنية. بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، أعادت ترتيب خارطة العالم بما يتلاءم وفلسفتها السياسية تحت مسمى " أجندة الحرية " مما أدى لتقويض الشرعية الدولية كمصدر من مصادر القوة الناعمة للدولة، وهو ما أدى لضرورة إعادة النظر في حيثيات أحداث **11 سبتمبر 2001** من خلال التأسيس لطرح الموازنة<sup>2</sup>. مما أدى لفتح المجال أو حتمية اللجوء للمنظور الإسلامي سعياً لسد الثغرات التي أفرزتها إنتهاكات أحداث **11 سبتمبر 2001** من جهة، وسعيًا

<sup>1</sup> المرجع نفسه .

<sup>2</sup> زيغينو بريجنسكي، **الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء و أزمة القوة العظمى الأمريكية** ، ترجمة : عمر الأيوبي ، ( بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007)، ص 154-155.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

---

لمحاولة التأسيس لمقترح مغاير يحمل في طياته البعد الإنساني في التعامل مع النزاعات المجتمعية وفقًا للنماذج المحددة للدراسة.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### المبحث الرابع: أطر ومبادئ المنظور الإسلامي للتسوية السلمية للنزاعات المجتمعية - الاستعانة النمطية-

مما لا شك فيه أن التسوية السلمية للنزاعات المجتمعية، لا يمكن أن تقتصر على طروحات أوروبية، أمريكية، أو خارجية فقط، ذلك أن بعض الخصوصيات المحلية للنزاعات الداخلية، بالدرجة الأولى لا يمكن حلها، أو تحويلها عن طريق تطبيق متغيرات، لا تراعى فيها النمطية الذهنية أو السياق الضمني. وأحسن نموذج على ذلك هو عدم صلاحية النزاعات ذات المنطلق أقلية - أغلبية مع الأطر التحليلية التي لا تراعى فيها الأطر الإسلامية. لذلك تم محاولة معالجة التوترات المجتمعية الناتجة أساساً عن مخلفات إنتهاكات حقوق الإنسان، من خلال السعي لتجسيد المنظور الإسلامي، تحت مبرر تناسبه مع المسببات الحركية الجذرية القائمة أساساً على الإختلاف. وهو ما سيتم فحصه من خلال هذا المبحث وفق:

### المطلب الأول: إستراتيجيات المنظومة الإسلامية في المنع الوقائي للنزاعات - قبل النزاع العنيف-

يقوم المنظور الإسلامي على جملة مبادئ مفاهيمية، سياسات محلية داخلية، وأطر تحليلية تعتمد بالدرجة الأولى، على مجموعة خطوات إستباقية كمحاولة جادة لإحتواء الوضع قبل إندلاعه. من خلال:

### الفرع الأول: مبادئ المنظومة الإسلامية في المنع الوقائي للنزاعات

تقوم المنظومة الحضارية الإسلامية على مجموعة من المبادئ التي تساهم في المنع الوقائي للنزاعات، كما أنه عبارة عن حالة فكرية وتطبيقية لتحقيق الأمن والسلام، ويقوم المنظور الإسلامي على مجموعة مبادئ منها<sup>1</sup>:

1- تعظيم قضية الوحدة و التضامن:..سواء على صعيد المجتمع المحلي أو بين مختلف الأمم والشعوب وتؤكد العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة على هذه القضية، لقوله تعالى " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم، وإصبروا إن الله مع الصابرين ". سورة الأنفال، الآية 46 .

2- السعي إلى تحقيق العدالة: يسعى المنظور الإسلامي إلى بناء العلاقات على أساس العدالة وليس القوة، وإن قيمة وهدف تحقيق العدالة يعتبر القيمة المحورية في النظام الإسلامي. وتشير الآية الكريمة إلى هذه القيمة من خلال قوله عز وجل " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا هو أقرب للتقوى"، سورة المائدة. الآية 08. حيث أكدت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية رفض الظلم، كما

<sup>1</sup> Mohamed yassien, Eman yasseen, " Conflict resolution from an islamic perspective from conflict resolution to diversity management", **Journal Sharia and law**, university of jordan, N 62, year 29, april 2015, P.11.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

يشير القرآن الكريم إلى كلمة العدل و مشتقاتها أكثر من 100 مرة، والتحذير من الظلم أكثر من 200 مرة\* .

3- السعي إلى تطبيق منظومة القيم الأخلاقية : التي تحتل موقعاً أساسياً في المنظومة الإسلامية وبناء الإنسان، حيث أكد الرسول عليه الصلاة والسلام على البعد الأخلاقي في قوله صلى الله عليه وسلم " **إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**". ومن القيم الأخلاقية الإسلامية التي أكدت عليها المنظومة الإسلامية، والتي ترتبط بالمنع الوقائي للنزاعات وتحقيق السلام، مع الحرص على قيم وثقافة العفو، التسامح، الرحمة، ضبط النفس، حسن المعاملة، إحترام الآخرين، الوفاء بالعهود، والمساعدات الإنسانية .

4- إحترام الحياة الإنسانية، كرامة وحقوق الإنسان : حيث يؤكد الإسلام على ضرورة المحافظة على حياة الإنسان وكرامته بغض النظر عن المعايير التمييزية كاللون، العرق، الدين، الجنس وحق الحياة. حيث يقول الله عزوجل " **ومن أحيائها فكأنما أحياء الناس جميعاً**". سورة المائدة الآية 32. وفي ذات السياق يؤكد الإسلام على كرامة الإنسان لقوله تعالى " **و لقد كرّمنا بني آدم**". سورة الإسراء الآية 70. كما أكد على ضرورة إحترام وحماية حقوقه مثل : حقه في الحياة، الحرية والمعرفة .

5- الوحدة الإنسانية والمساواة: ينظر الإسلام إلى جميع البشر سواسية من حيث الأصل لقوله تعالى " **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى**". سورة الحجرات الآية 13. كما يؤكد على أن قيمة المساواة وعدم التمييز هي قيمة محورية في المجتمع الإنساني حرص الإسلام على التأكيد عليها. لقوله صلى الله عليه وسلم " **أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم**". ومعيار التمييز بالتقوى ليس معياراً إنسانياً بل هو معيار رباني.

6- العقلانية: ذلك أن الإسلام إهتم بالعقل والعقلانية، وحثت الكثير من الآيات القرآنية على ذلك لقوله عزوجل " **أفلا يعقلون**". سورة ياسين الآية 68 ، " **أفلا يتدبرون**". سورة النساء الآية 82 ، " **وجادلهم بالتي هي أحسن**". سورة النحل الآية 125، " **هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون**". سورة الزمر الآية 09. حيث تشكل العقلانية مصدراً للسلوك الواعي، ومصدراً لإستخدام المنطق والحوار في

\* و يذكر التاريخ المقولة الرائعة لرسول كسرى ملك الفرس، عندما جاء يبحث عن خلفية المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فوجده نائماً تحت ظل الشجرة دون حرس و لا قصور . فقال " عدلت فأمنت ، فمنت " . و هذا ملخص علاقة العدل بالأمن و السلام .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

التعامل، ومصدرًا للإهتمام بالعلم والمعرفة " ثلاثية: الحكمة، الحوار، العلم ". فالإسلام يدعو إلى استخدام العقلانية بعناصرها لمنع " سوء الإدراك أو الفهم "، وهو ما يشكل البداية الأساسية لمنع حدوث النزاع. كما أن استخدام السلوك العقلاني يمنع حدوث " ردود الفعل اللاعقلانية "، كما تدفع العقلانية لإستخدام إستراتيجيات " الإقناع و الحوار ".

7- التعددية و التنوع: حيث يؤكد الإسلام على سمة التعددية والتنوع لقوله تعالى " وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا". سورة الحجرات الآية 13. فغاية التعددية في المجتمع الإنساني " التعارف " للقضاء على " سوء الإدراك و الفهم ". لذلك دعا الإسلام إلى الإهتمام بعلاقات التسامح بين مكونات المجتمع الإنساني عمومًا والإسلامي خصوصًا. ومما لا شك فيه أن الحرص على " التعارف، القبول، الإعتراف بالآخر، المساواة، التسامح "، تشكل مكونات جوهرية في منظومة المنع الوقائي للنزاعات.

8- التعاون: ذلك أن الإسلام يدعو إلى التعاون ليس فقط كضرورة أو حاجة ذاتية حياتية للمجتمع الإنساني، وإنما كجزء من القيام بمهمة العمران في المجتمعات الإنسانية. لقوله تعالى " وتعاونوا على البر و التقوى ولا تعاونوا على الإثم و العدوان ". سورة المائدة الآية 02. بمعنى ممارسة النمط التعاوني كتطبيق مبكر للمنع الوقائي للنزاعات<sup>1</sup>.

عمومًا إن مبدأ " التعددية و التنوع " ومبدأ " التعاون " يشكلان في المنظور الإسلامي إطارًا منهجيًا في العلاقات بين الدول والمجتمعات. بمعنى أن المنظور الإسلامي يقر بوجود الطبيعة التعددية والتنوع في المجتمعات ويدعو إلى التواصل البناء. كما يهدف التعارف لتحقيق التعاون الإيجابي لبناء المجتمعات الإنسانية كبديل عن نظرية " صراع الحضارات "، ومبدأ هيمنة الثقافة الواحدة.

### الفرع الثاني : إكتساب الشرعية عبر مراجعة الذات ، تقييم التأثير و الأنشطة الفعالة

يتم تطبيق هذه الإستراتيجية إنطلاقًا من تفعيل مبدأ التدخل الإنساني - التنموي، وذلك إستجابة للدراسات التي أظهرت أن نقل الأموال والبضائع عبر الوكالات الإنسانية والتنموية من شأنه أن يسهم في إطالة أمد إقتصاد الحروب، وخلق تشويهات في الإقتصاد المحلي<sup>2</sup>.

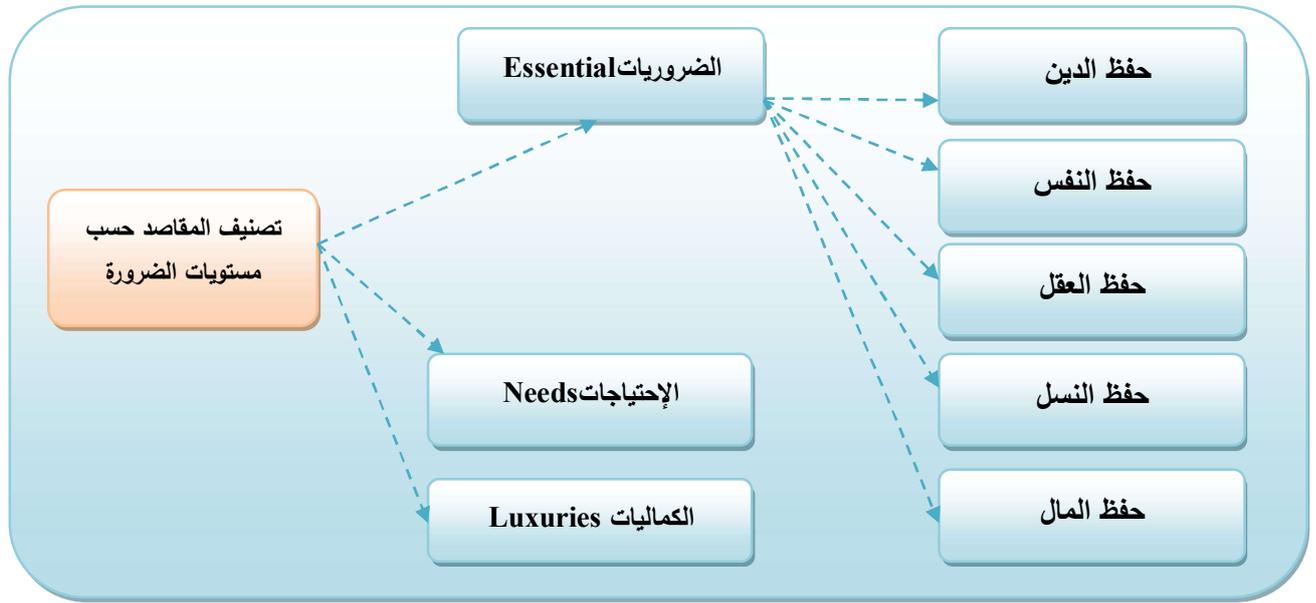
<sup>1</sup> Ibid, P.12-13.

<sup>2</sup> Hilal Wani & Others, An islamic perspective in managing religious diversity, centre for civilization dialogue, university of malaya, malaysia, 2015, P.23.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

إن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال بناء السلام، ومعالجة النزاعات من وجهة نظر إسلامية قائمة على الجدل حول إمكانية تطوير معايير ومبادئ مشتركة " قواعد السلوك " في مجال العمل السلمي. وتم في هذا الإطار تطوير مشاريع مشتركة مثل " مشروع المجتمعات الممزقة بسبب الحروب "، بالتعاون مع الأمم المتحدة وورشات العمل التي ينظمها " المركز الأوروبي للوقاية من النزاعات "، ومشروع " التفكير في ممارسة السلام RPP " الذي أطلق سنة 1999، من قبل حركة التعاون من أجل التنمية ( كامبريدج: ولاية ماساتشوستس الأمريكية )، ومعهد الحياة والسلام ( أوبسالا : السويد ). كما أجريت عدة دراسات حول تقييم التأثير لتعزيز الفعالية. حيث لا تقوم منظمات السلام بتحويل مبالغ ضخمة إلى مناطق الكوارث مقارنة مع منظمات التنمية والمنظمات الإنسانية. لذلك أشارت عمليات التقييم إلى التبعات السلبية لإستراتيجيات التدخل الهادفة لبناء السلام ومعالجة النزاعات. حيث حدد " مشروع التفكير في ممارسة السلام من منظور إسلامي " ستة أنماط من التأثيرات السلبية<sup>1</sup>، التي نتناول تصنيفاً دقيقاً لمراعاة تصنيف المقاصد المحددة وفق:

شكل رقم (34): مخطط توضيحي لتصنيف المقاصد حسب مستويات الضرورة



Source : Amr abdellah & Others, **Say peace : Islamic perspectives on peace and conflict resolution**, (Teaching and training manual,2016), P.32.

بعد الضبط الدقيق لتصنيف أهم مقاصد الشريعة الإسلامية حسب مستويات الضرورة، يمكن لنا تحديد

أهم النقاط السلبية التي يجب تجاوزها من خلال النموذج الإسلامي، وفق:

1- تفاقم الإنقسامات بين المجموعات المتنازعة .

<sup>1</sup>Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.15.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

2- إزداد الخطر الذي يواجه المشاركين في أنشطة السلام .

3- قابلية العنف الهيكلي - العلني.

4- إزاحة المصادر الإنسانية والمادية عن أنشطة السلام البناءة .

5- إجهاض إمكانيات الأشخاص المحليين.

6- إزداد العنف ( المصادر المزدوجة ).

عقب توثيق هذه النتائج زادت الحاجة لضرورة تجنبها، خصوصًا في الثقافات السيادية وحالات الإعتدال طويل المدى، مما يحتم تحديد النتائج الإيجابية، كون أن معظم برامج بناء السلام عبارة عن جهود سرية ترمي إلى التأثير، وتمت عملية المراجعة عبر مرحلتين، تعنى المرحلة الأولى ببرامج تقييم فاعلية الوكالات لكل نشاط على حدى "ورشات السلام، الحوار"، في حين تعنى المرحلة الثانية بالتركيز على السلام والإجابة عن التساؤل: هل تساهم الوكالات في الإطار الأوسع عبر تحقيق أهداف خاصة بالبرامج؟ وهو ما يتطلب تقييم التغييرات في البيئة العامة ". فجراء عملية التقييم التابعة لمشروع التفكير في ممارسة السلام قدمت " حركة التعاون من أجل التنمية"، إقتراحًا يتضمن خمسة معايير للفاعلية :

- إيقاف عامل جوهرى من العوامل المحركة للنزاعات.

- خلق قوة دافعة للسلام عبر تمكين المشاركين والمجتمعات من تنمية المبادرات السلمية.

- تشكيل مؤسسات جديدة أو إصلاح المؤسسات السياسية القائمة لمعالجة المظالم.

- تمكين الناس بشكل متزايد من مقاومة العنف والإستفزازات الهادفة إلى إستخدام العنف.

- رفع الإحساس بالأمن العام والخاص على حد سواء.

مما يعنى الدفع بتوعية الممارسين بضرورة مناقشة، وصياغة بعض المعايير في كل منظمة بغية تحسين عمليات التخطيط. كما أشار مشروع " التفكير في ممارسة السلام " إلى طرق أكثر فاعلية للربط بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المحلية. وقد تم تطوير هذه النظرة العميقة من قبل أكاديميين في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. حيث نجد الباحث ريشيانو Richiano رئيس معهد قضايا العالم بواشنطن، يركز على ضرورة تتبع المنظمات المعنية بمجال بناء السلام منهجًا متكاملًا في الجمع بين التخصصات التقليدية مثل حقوق الإنسان، المساعدات الإنسانية، البيئة ومعالجة النزاعات، الأمن وسيادة القانون. بغية رفع الفاعلية في

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

النزاعات المعقدة، وهو ما يتطلب منهج " شبكة عمل من الأنشطة الفعالة "، بوصفها مجموعة ممارسات رامية إلى التعاون تكون قادرة على تسهيل المناهج المتكاملة لبناء السلام<sup>1</sup>.

من بين إستنتاجات " مشروع التفكير في ممارسة السلام " أنّ التدخلات الخارجية لا يمكن أن تسهم في بناء السلام، إلا إذا سعت إلى تعزيز القدرات المحلية وإستخدام منهج دقيق مع إدراك حدود تدخلها باعتبارها طرفاً ثالثاً. وبالتالي نتساءل : من هم الفاعلون المحليون الواجب الإتجاه لهم؟ ما هي مقومات بناء مجتمع مدني في مجتمعات مزقتها الحروب، وما هي حدود ذلك؟ وما علاقة ذلك بعملية بناء الدولة؟.

### المطلب الثاني: مقومات البناء المحلي من الأسفل نحو الأعلى

سعت المنظومة الإسلامية إلى ضبط جذي لأطر المنهجية اللازمة لبناء المجتمعات من الأسفل، سعياً للإنتقال الفعلي لتحويل " نقطة الإختلاف والتنوع " إلى ميزة إيجابية في المراحل الموالية للحرب العنيفة، من خلال:

**الفرع الأول : ضرورة بناء المناهج المتكاملة عند الإنتقال من الحرب إلى السلم**

عقب مراجعة إستراتيجيات التدخل الدولي تم التأسيس لفكرة " بناء المؤسسات أولاً " في عملية بناء السلام وتحقيق الإستقرار في الدول المنهارة. وتتمثل أهداف هذه الإستراتيجية في<sup>2</sup>:

1- تعزيز الإدارة و إصلاحها.

2- تحسين أنظمة التمويل والضرائب.

3- إنشاء مؤسسة مختصة إقليمياً لتسوية النزاعات.

ذلك أنّ بناء الهياكل الإجتماعية والسياسية المستقرة في المجتمعات التي تشهد نزاعات تتطلب أمرين:

أ- إستراتيجية مقنعة للتنمية الإقتصادية.

ب- مناهج متجهة من القاعدة إلى القمة، وأنشطة لبناء المجتمع المدني لتوفير الأسس اللازمة للوصول إلى الإجماع الإجتماعي.

ذلك أنّ بناء المؤسسات السياسية يساعد على إرساء الشفافية ومجابهة الفساد كشروط أساسية لخلق المصادقية وضمان المشاركة الفعالة، بدور فعال من المجتمع المدني الناشط في مجال التنقيف السلمي للتأسيس للإصلاحات السياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Hilal Wani & others, Op.cit, P.24.

<sup>2</sup> Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.15.

<sup>3</sup> Ibid, P.16.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

إنّ بناء العلاقات، وإرساء ثقافات السلام بهدف التغلب على ثقافة العنف من الوظائف الهامة التي لا يمكن للمبادرات الحكومية تنفيذها، بحيث لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تكسب الثقة إلا عندما تكون فعالة. حيث أنّ إختبار معايير الديمقراطية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق القاعدة الشعبية. وبالتالي تكاد تكون تنمية المجتمع المدني مستحيلة دون وجود حكومة فعالة. كما لا يمكن للمواطنين تقبل الكيانات السياسية بوصفها هوية خاصة في ظل غياب مجتمع مدني فعال، و هو ما أشار إليه المنظور الإسلامي بدقة كبيرة جدًا وفق:

شكل رقم(35): مخطط يتضمن إطار تحليلي للنزاع المجتمعي من منظور إسلامي



Source : Amr abdellah & Others, Op.cit, P.58.

من المخطط يتضح جلياً أنّ المنظور الإسلامي يقوم على 08 عناصر أساسية إنطلاقاً من المصادر، وصولاً إلى النتيجة النهائية، مروراً بمجموعة محطات يتلخص فحواها في: تحديد الإهتمامات، ضبط المواقف، ضم الأحزاب، حصر المواقف، تهذيب السلوك، وأنسنة التدخل. وبالتالي أولوية المناهج المتكاملة قبل بناء

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الإستراتيجيات، فحسب تعبير بارنز **Barnes** " أن الجهود التي تبذل على مستوى القواعد الشعبية قلما تحدث تحولات في أنظمة نزاعات وحروب أكثر شمولية. كما لا يمكن لتلك الأنظمة أن تتحول دون التحفيز على التغيير على مستوى المجتمعات ". كما يتفق العديد من الباحثين مع الطرح المقدم من طرف جون بول ليديراخ **John Paul Lederach** التي مفادها أن هناك حاجة لبناء السلام من القاعدة إلى القمة، ومن القمة إلى القاعدة. وبالتالي إعتقاد شراكات ديناميكية وإستراتيجية وهو ما يحفز الإعتراف بشرعية منظمات المجتمع المدني **CSOs** في قضايا السلام والأمن، وتعزيز الإعتراف الرسمي بأدوارها في شراكات الوقاية من النزاعات. ويتم ذلك عبر موارد وآليات أقوى للتفاعل بين المنظمات الدولية - الحكومية **IGOs** ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات من أجل مأسسة القدرات الوقائية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المنظور الإسلامي في إدارة النزاعات المجتمعية - الإسقاط المباشر -

أكدت الطروحات الإسلامية على أن أبرز النزاعات المجتمعية القائمة بسبب " مشاعر الإنتقام " التي تتغذى عن طريق عدم إحترام الذات، زيادة المشاعر السلبية **Negative Impressions**، والإنطباعات السلبية للمفاوضين، لذلك لا بد من التوجه نحو عملية إدارة فعالة للنزاع بإدراك شامل وفعال للواقع المعاش<sup>2</sup>. يعتبر النزاع موضوعًا مثيرًا للإهتمام للغاية للدراسة في مجالات علم الإجتماع، الإدارة، وعلم النفس. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الإهتمام النتائج المتناقضة، الشمولية، الإنتاجية وتشعب النزاعات. وإنعكس ذلك في عدد الدراسات التي بحثت في الموضوع. حيث عرف من المنظور الإسلامي وفق طرح بولدينغ **Bolding** بأنه " حالة المنافسة التي يدرك فيها الأطراف عدم توافق المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يرغب فيها كل طرف شغل منصب لا يتوافق مع رغبات الطرف الآخر ". مع إعتقاد النهج الشرطي **Conditional Approach** الذي يحدد الأهداف، الوسائل، والأنشطة غير المتوافقة التي حددها كل من كولب بوتنام **Kolb Putnam**، كاليستر **Callister** في تعريفه للنزاع بأنه " العملية التي يدرك فيها أحد الأطراف أن مصالحه تتعارض و تتأثر سلبيًا من طرف لآخر<sup>3</sup> ".

<sup>1</sup> مارتينا فيشر، المرجع السابق الذكر، ص 25.

<sup>2</sup> Akram Abdulkader, " Islamic principles of conflict management : a model for human resource management", **International journal of cross cultural management**, November 2017, P.9.

<sup>3</sup> Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P..11-10

الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

مخطط توضيحي رقم 36 : عملية النزاع من منظور إسلامي و متغيرات البناء الإيجابي .



Source : Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.11.

من أكثر العمليات المعتمدة للنزاع هي نموذج روبن Robben، حيث ينطلق من مرحلة المعارضة المحتملة التي تشمل الإتصالات، البنية، والمتغيرات الشخصية. في حين أن كريستوفر مور Christopher Moore إعتد نموذج دائرة النزاع التي تنقسم حسبها إلى خمسة أسباب رئيسية ومفصلة، حيث بالعودة للنموذج الأول، أكد روبن أنه في حالة عدم إدارة الخلاف تتحقق إحتمالية الخلاف في المرحلة الثانية، ولا يدركها الطرفين ويتحول الإدراك إلى صراع ليتم التعبير عنه ليتحول في المرحلة الثالثة للصراع نفسه، لتكون بذلك النتائج إما وظيفية ولما مختلفة<sup>1</sup>.

جدول رقم 25 : نموذج كريستوفر روبن لإدارة الخلاف

العلاقات - Relationships	القيم Values	المخرجات/Moods Externals/	البيانات Data	البنية Structure
التجارب السلبية	النظم العقائدية	عوامل لا علاقة لها بجوهر النزاع	غياب المعلومات	موارد مادية محدودة
الأفكار النمطية	الحقوق و الواجبات		معلومات مضللة	قضايا سلطوية
الفقر و الفشل		العوامل النفسية الخطيرة	تعدد المعلومات و تضاربيها	القيود الجغرافية
السلوكيات السلبية	الخير و الشر	الشعور السيء بالتهميش	تناغم المشاكل	

<sup>1</sup> Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.14.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المنكررة		المطروحة	
الإتصالات	العدالة و الظم		الهيكل التنظيمي

Source : Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.15

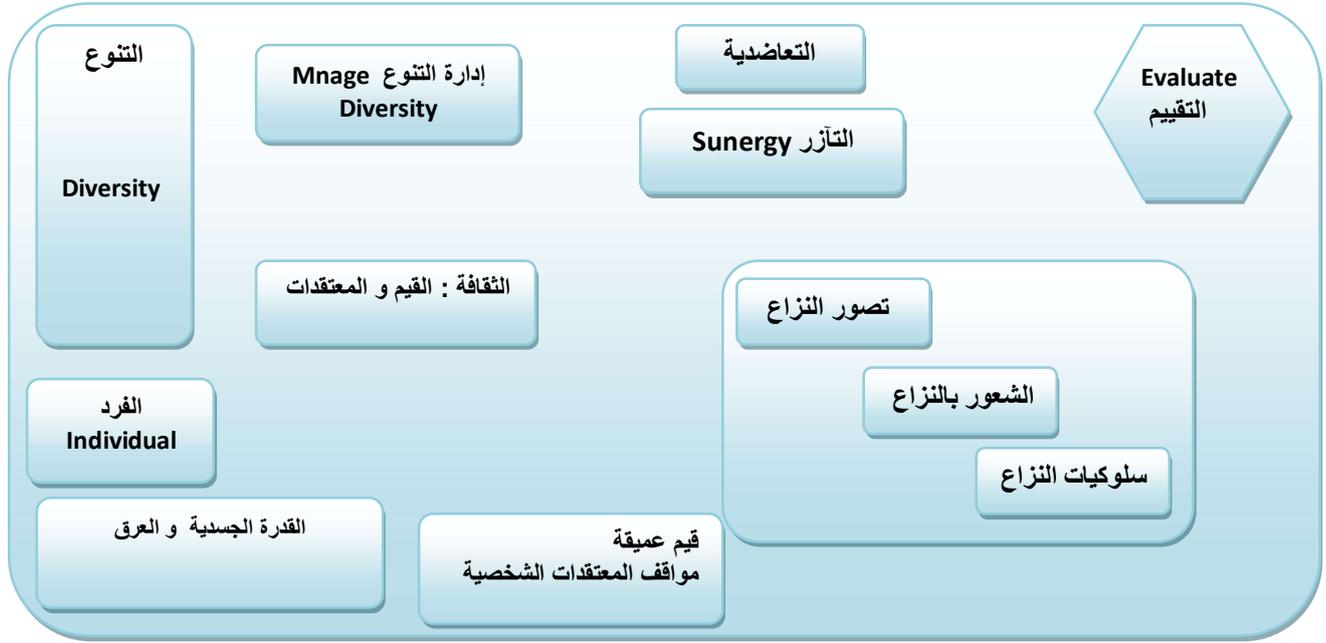
من الشكل : ركز المنظور الإسلامي على مفهوم التنوع كنقطة إنطلاق لنموذج النزاع الجديد الذي يحدد خصائص كل طرف خاصة من الناحية التنافسية، زيادة الإنتاجية، والربحية كفوائد محتملة إنعكست لاحقاً بصفة سلبية. أما من حيث الحديث عن التنوع في القرآن الكريم فقد ورد بصفة جلية في سورة الروم الآية 22 من حيث الألوان واللغات لقوله تعالى " ومن آياته خلق السماوات والأرض، وإختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين". سورة يونس الآية 19 في قوله تعالى " وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا، ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون". سورة هود الآية 18 في قوله تعالى " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة، ولا يزالون مختلفين". سورة المائدة الآية 48 في قوله تعالى "كل جعلنا منكم شريعة ومنهاجاً، و لو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن ليلوكم فيما أثابكم فاستبقوا الخيرات، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون". سورة الحجرات الآية 13 " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى، و جعلناكم شعوباً و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير ".

كما ذكرت كلمة النزاع في القرآن الكريم 07 مرات في سياقات مختلفة، إلا أنها مرتبطة بالفشل الذي تم ذكره 04 مرات في القرآن الكريم في ثلاث سياقات مختلفة من السبعة، ففي قوله عزوجل في سورة الأنفال " و أطيعوا الله و رسوله و لا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم، و إصبروا إن الله مع الصابرين ". حيث تصف هذه الآية بوضوح الفشل كنتيجة محددة للنزاع، في حين أنه لو تم تبني المنظور الإيجابي للتنوع لأدى لنتائج إيجابية بعيدة عن سياسات العنصرية، التمييز، والإقصاء وبالتالي ضرورة تمكين القدرات كحل تآزري لزيادة التواصل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.17.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### شكل رقم 37 : النموذج الجديد لإدارة النزاع من المنظور الإسلامي



Source : Mohamed yassien, Eman yasseen, Op.cit, P.15

من المخطط يتضح : إذا كان التأزر نتيجة جيدة للتنوع، عندما يتم تقسيمه وإدارته بشكل جيد، فسيكون النزاع هو الوجه الآخر للعملة. تعني أن النتيجة السيئة للتنوع إذا أسيئت معاملته يؤدي إلى الفشل. حيث يعتقد المنظر أن التنوع في القيم هو المحرك الرئيسي للنزاع، حيث يظهر كل من **Kreitner & Kinicki** أن التنوع قد يظهر على مستوى السطح ( العمر، الجنس، القدرة البدنية، والعرق )، أو على مستوى عميق ( القيم، المواقف، المعتقدات والشخصيات )، إضافة لتبني عامل المناهج من الجوانب الفردية والثقافية. حيث أن الإدارة الجيدة للتنوع تؤدي للتأزر كنتيجة حتمية من منطلق أن القوة تكمن في الاختلافات وليس في أوجه التشابه.

### المطلب الثالث : تطبيق المنظور الإسلامي على النموذج الجديد - المحددات الواقعية -

لم يكتفي المنظور الإسلامي بإدارة التنوع فحسب، بل أيضاً وفر إستراتيجية كاملة لإدارته من خلال مراحل تطويرية تبدأ العملية فيها بشكل إستباقي لمنع النزاع، من خلال بناء ثقافة كاملة للتأزر، ثم لكل مرحلة يتم توفير العديد من الإرشادات لعرقلة عملية الوصول إلى النزاع، عبر مراحل تتلخص وفق<sup>1</sup>:

المرحلة الأولى إدارة التنوع **Managing Diversity**: تتسم بعملية تهيئة المجتمع من خلال بناء ثقافة موحدة، تستند على المفاهيم الإسلامية لرفاهية الإنسان، التأكيد على مفاهيم الأخوة، العدالة الاقتصادية الإجتماعية

<sup>1</sup> Akram abdukkader, Op.cit, P.11.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

**Socio-Economic Justice & Brotherhood / Sisterhood** مع الإشباع المتوازن للإحتياجات المادية والروحية. بحيث تحدد هذه المفاهيم الإختلالات العميقة مثل: القيم، وجهات النظر، النوايا، المواقف والسلوكيات. بمعنى أن الإجراء الإحترازي الأول في البعد الثقافي يهدف لبناء قيم وتصورات مشتركة. حيث يتم توفير هذه المبادئ التوجيهية الثقافية في شكلين مترابطين " وحدة القيم والتصورات " ، و " توفير الممارسات المناسبة " . وتشمل :

- وحدة القيم **Unity Of Values** : مستمدة من الأسس الإسلامية الحاكمة المترابطة ( التوحيد ) بمبادئ " الحاكمة، الإنصاف، المساواة، العدالة والوصاية وفق طريقة عملية لنمذجة الحياة الإنسانية وفق الإرادة الإلاهية لقوله عزوجل " **إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ** " سورة يوسف الآية 67، بمعنى الشراكة في إطار الأخوة والسواسية . وهي مستقاة من الحديث النبوي " **أيها الناس... إن أباكم واحد كلكم لآدم و آدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على أعجمي و لا لعجمي على عربي ، و لا لأحمر على أبيض و لا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى** " . كما يتم الإنتقال في هذا السياق إلى المسؤولية والمساواة وفق الإدراك السلوكي، مع الإشارة للمسؤولية الإجتماعية للأخلاق وفق نماذج التنمية المستدامة المحددة من قبل **UNDP** ، التي تحدد حتمية اللجوء إلى الصلح كخيار أفضل، لقوله تعالى " **و إن امرأة خافت من بعلها نشوزًا أو إعراضًا فلا جناح عليهما أن يصلح بينهما صلحًا، والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح ، و إن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرًا** " . سورة النساء الآية 128. وبالتالي التأسيس لتقاسم القيم بين المجتمع، وبناء أسس المصالحة عوض النزاع.

- الممارسات: لا يمكن بأي شكل من الأشكال بناء الثقافة من خلال الإقتصار على فكرة القيم الموحدة فقط، بل لا بد من إدراج مجموعة ممارسات تساعد على تحقيق الترابط بين الأفراد، إستنادًا لطرحي " الشورى" والنصيحة، حيث أن تبادل النصائح ووجهات النظر يعزز الفهم المشترك للأسباب، مما يقود لتحقيق التأثير الإيجابي من خلال الموازنة بين الإحترام والتعاطف كخطوة أولى لتحقيق التعاون والتآزر المطلوب، مع تجاوز بيئة العمل المعادية.

المرحلة الثانية حدوث النزاع **Conflict Occurs**: يمكن لوحدة الثقافة والممارسات المعتمدة ضمن الأطر الإسلامية المحددة في القرآن الكريم، أن تقلل من إحتمالية النزاع، ما لم يحدث تضارب في الآراء، التي خلفت المساحات الفارغة كبير توتر خفيفة، ما يؤدي لخلق النزاعات سعى القرآن الكريم لتقليل آثارها السلبية من خلال:

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- ✓ توفير تصور موحد للنزاع والمصالحة: من منطلق أن النزاع هو الفشل في تبني الخيار الأفضل، من خلال تحفيز الرغبة في التعاون والتعاقد كخطوة أساسية للتأزر بدلاً من النزاع.
  - ✓ العودة للمراجع الأصلية: من خلال اعتماد القرآن كمرجعية أساسية في إتخاذ القرار دون التحيز لأي طرف، لقوله تعالى: " فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول" النساء الآية 59.
  - ✓ **To er ris human**: إستحالة فصل الخطأ عن الإنسان، من منطلق أن كل البشر معرضة للخطر. حيث يمكن تصنيفها ضمن الأفعال الطبيعية، كون أن الشعور السلبي يكون في حالات النزاع جد مرتفع" المستوى الخامس من إحتمالية التصعيد"، ففي هذا السياق دعا الإسلام لإعادة تقييم الموقف وضبط الفعل، لقوله تعالى في سورة الحجرات الآية 09 " و إن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين"<sup>1</sup>.
- لذلك يمكن القول أن النموذج الإسلامي يعتمد بصفة أساسية على " مفهوم السلام ":

### شكل رقم (38): مخطط توضيحي لنموذج السلام الإسلامي \* Salam Model



Source : Akram Abdelkader, Op.cit, P.09.

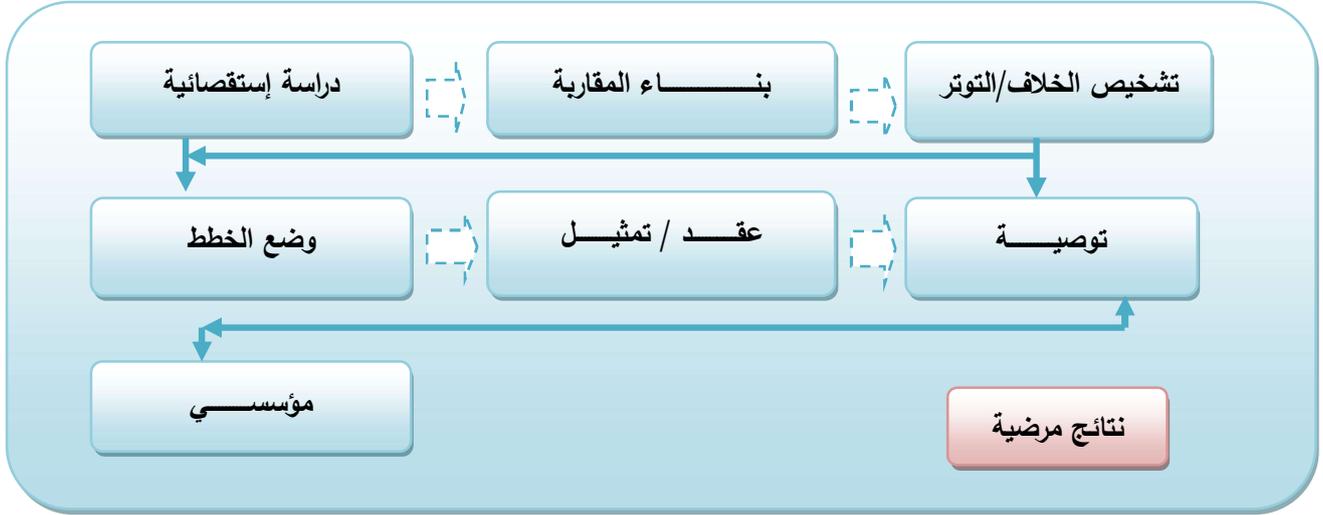
يعتمد هذا النموذج بدرجة أساسية على المنهج الإستباقي القائم أساساً مجموعة متغيرات تتلخص وفق:

<sup>1</sup> Ibid, P.11-12.

\* ينطوي هذا النموذج على مفهوم السلام الإسلامي SALAM : حيث يرمز حرف S ل State the conflict ، A ، Agree conflict exists : L ، Minimize Disagreement :M ، Advise each Other :A ، Listen / Learn .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

شكل رقم (39): النموذج الإسلامي الإستباقي لحل النزاعات



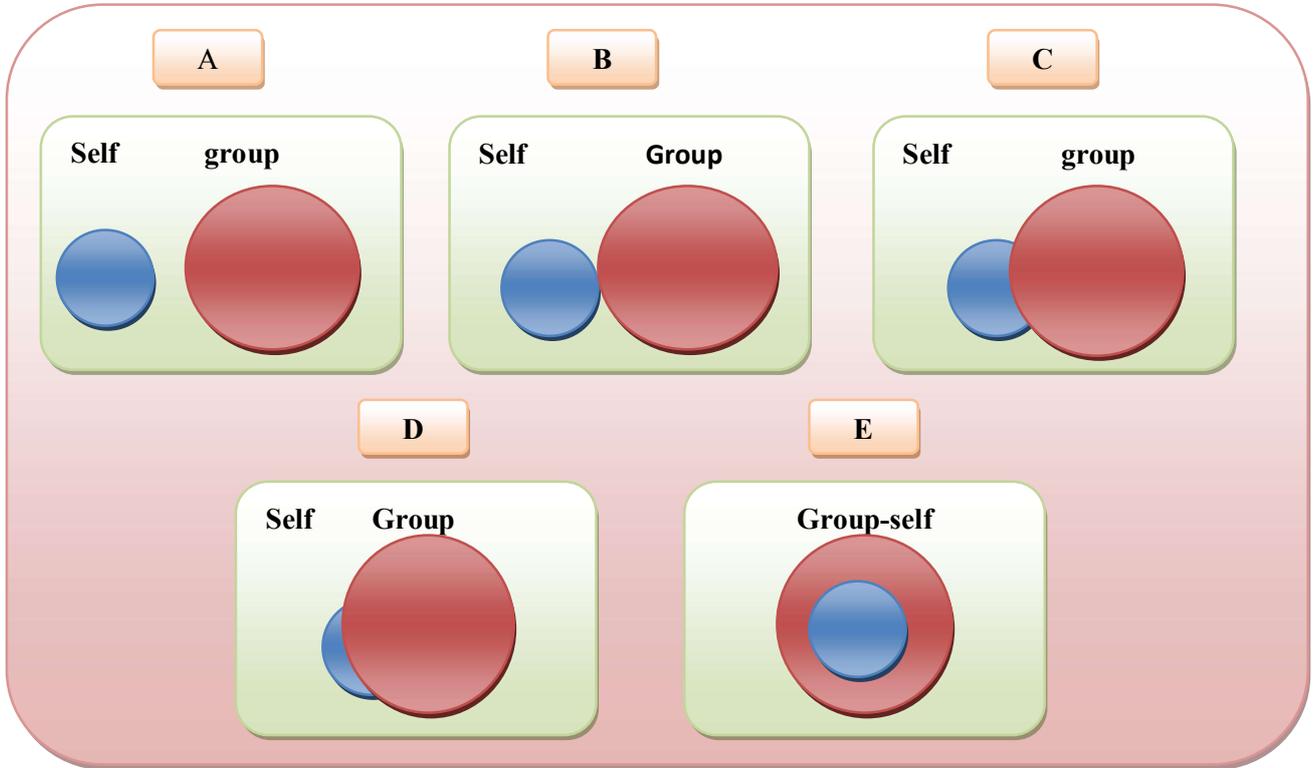
Source : Akram Abdelkader, Op.cit, P.09.

من المخطط: تتطوي المنظومة الإسلامية على نهج متكامل، كونها تركز على الأفعال والسلوك، لذلك تنكر الدراسات الإسلامية خاصة الإيرانية واللبنانية، معتقد أن " حل النزاع هو مفهوم غربي ". كون أن الإطار الثقافي الديني مغيب تمامًا في الأبحاث الغربية حول حل النزاعات، لذلك تركز النظرة الغربية على أن النزاع قضية سلبية يجب حلها " be solved"، في حين أن النظرة الإسلامية ترى بأن النزاع قضية إيجابية تشكل جزء من الطبيعة البشرية، كما أن إدارته تؤدي لتحقيق نتائج إيجابية، كونها تعكس الحالة الطبيعية للتفاعل البشري.

لذلك يتضح جلياً أن الهدف الأساسي للمنظور الإسلامي يتمثل في السعي لإنصهار الفرد في الجماعة، أو الأقلية في الأغلبية وفق طرح الاندماج الكلي دون سياسات تمييزية و لا ممارسات إقصائية تحت مبررات إثنية أو إقتصادية أو حتى دينية. لذلك يمكن لنا أن نلخص كل ما ورد في هذا المبحث من خلال الشكل الموالي. إلا أنه لا يمكن الحكم بصفة مطلقة على الإسهامات الإيجابية للمنظور الإسلامي في تسوية النزاعات المجتمعية، نظير بعض الإستثناءات التي خلفها سوء الإدراك الفعلي لتعدد النزاعات، وهو ما سنحاول معالجته من خلال المبحث الأخير في محاولة جادة للجمع بين الأطر العالمية للتفاعلات الحوكماتية ومحاولة تكيفها وقدرة المنظور الإسلامي.

الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

شكل رقم (40): انصهار/ اندماج الهوية من المنظور الإسلامي (علاقة الفرد بالجماعة، والأقلية بالأغلبية)



Source : Amr Abdallah & Others, Op.cit, P85.

من الشكل: تعكس المرحلة الأولى والمعبر عنها بحرف A الانفصال الكلي بين الفرد (الأقلية) والجماعة (الأغلبية)، نظير تطبيق خاصية التنوع السلبية، مع نهاية هذه المرحلة يكون التمهد الفعلي للمنظور الإسلامي و يبرز بدقة في المرحلة الثانية المعبر عنها بحرف B، التي تشير للتماس المبدئي أو التخفيف التدريجي من سياسات التمييز بين الفرد والجماعة، من خلال تفعيل الصفة الإيجابية للتنوع، والتي حددها المنظور الإسلامي، لننتقل مباشرة إلى المرحلة الثالثة، والمعبر عنها بحرف C تعكس بداية الإندماج المتناقل/الإندماج بحذر، بمعنى التخوف الشديد لفئة الأقلية، و الذي يعكس التنازلات المحدودة أو المشروطة، ثم المرحلة الرابعة المعبر عنها بحرف D، يتم من خلالها التخلي عن الشروط المرتبطة بعلاقة الأقلية بالأغلبية، بمعنى سياسي بحث أسلوب إندفاعي، لتختتم بالمرحلة الخامسة والأخيرة، المعبر عنها بحرف E، والتي تعني بإيجاز الانتقال من الإندماج نحو الإنصهار الكلي للفرد في مصالح الجماعة، مما يعكس قدرة وفاعلية الأطر الإسلامية في النزاعات المجتمعية.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

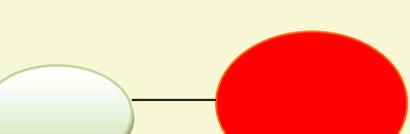
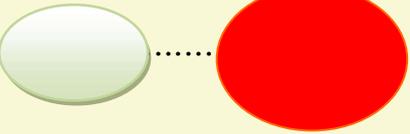
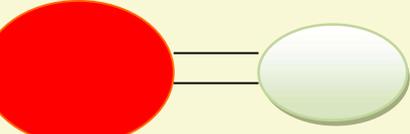
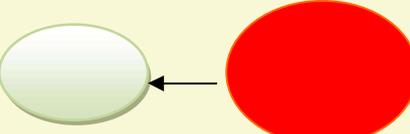
المبحث الخامس : إجراءات بناء السلام المتساند في النزاعات المجتمعية - تحديد وضبط الخطوات العملية

لرسم خارطة النجاح -

مما سبق نخلص إلى أن عملية تسوية النزاعات المجتمعية وعملية الوقاية منها، أو المنع الوقائي لحدوث نزاعات عنيفة على مستوى النزاعات الأهلية، أو الدولية يشكلان عملية معقدة - مركبة، وذلك لعدة إعتبارات منها: الظروف المحيطة بالنزاع، قضايا وأهداف النزاع، طبيعة وأطراف النزاع، النتائج سواء على صعيد السلوك، الإتجاهات أو البنية الهيكلية.

من جانب آخر نجد أن حراك المجتمع الإنساني بمختلف مؤسساته، مستوياته، كياناته ووحداته المجتمعية يسعى لتحقيق الإستقرار والأمن، تحقيق السلام العادل، مما يشكل عنصراً جوهرياً في عملية التنمية. وبسبب هذه الأهمية نجد العديد من الجهود العملية التي سعت لبناء نظريات، وسائل، أساليب وأدوات منهجية، تتلخص في المبحث الأخير من الأطروحة، حيث يكون بناءه وفق:

شكل رقم (41): تحديد المطلوب لفهم التفاعل بين الأطر العالمية و المقرب الإسلامي\*

 <p>تشير الدوائر: لمواقف الأطراف الدائرة الكبيرة: قوة الموقف إتجاه القضية</p>	 <p>الخط المتموج: بداية الخلاف</p>	 <p>إتصال مقطوع</p>
 <p>خط مستقيم: علاقة/ رابطة وثيقة</p>	 <p>خط متقطع: روابط غير رسمية</p>	 <p>مستطيل: موضوع المشكلة/ دون الأشخاص</p>
 <p>خط مزدوج: التحالف</p>	 <p>الأسهم: الإتجاه الرئيسي للجذب/ التأثير أو النشاط</p>	 <p>منطقة ظل " أطراف خارجية لها تأثير غير مباشر "</p>

Source : Amr Abdallah & Others, Op.cit, P.97.

\* لهذا الشكل علاقة وثيقة جداً مع الشكل المدرج في ختام الأطروحة، بحيث يتحتم على المطلع تتبع المراحل التفصيلية بدقة و ترتيب للتمكن من تحديد طبيعة العلاقة بين الشكلين، سعياً لبناء نموذج يجمع بين المنظور الإسلامي و الأطر الحوكماتية العالمية في سياق معالجة النزاعات المجتمعية.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### المطلب الأول: من صنع السلام نحو بناء السلام الإيجابي المتساند - البدايات التقليدية -

على الرغم من تنامي الطروحات الحديثة المنادية، بضرورة التفاعل بين كل الأطراف والفواعل في شقيها الرسمي و غير الرسمي، في سياق بناء السلام الإيجابي، إلا أنه - لا يمكن بأي حال من الأحوال - تجاوز الإجراءات الكلاسيكية، تحت مبرر دورها في حسم التناقضات، و تحديد الإنطلاقة الدقيقة، من خلال:

#### الفرع الأول: الخطوات العملية المدروسة

تحاول العديد من دراسات النزاع فض المنازعات، بحيث إعتبرت أن نقطة البدء في عملية تسوية النزاع، تكون من لحظة دخول الأطراف المتنازعة فيما يعرف بـ " مرحلة أو لحظة الإستواء أو النضج "، أو ما يصطلح على تسميته بـ " اللحظة المواتية " التي يقصد بها الظروف والمتغيرات التي فكرت فيها الأطراف المتنازعة الدخول في عملية تسوية النزاع العنيف، ومن بين الآليات التي تشكل مدخلاً وطّاراً لعملية التسوية<sup>1</sup>:

1- تغيير الأولويات / تعديل المواقف الأساسية: ترتبط هذه الفرضية بإمكانية الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتنازعة في النزاعات المجتمعية - العنيفة، نتيجة لتغيرات تؤدي إلى قيام الأطراف المتنازعة أو أحدها بإحداث تغيير في الأولويات أو المطالب المتمسك بها سابقاً " التصلب "، وعادة ما يحدث التغيير في الأولويات أو المواقف الأساسية نتيجة متغيرات عديدة أهمها :

- حدوث تغيير في القيادة السياسية لأحد الأطراف، كأن تأتي قيادة سياسية براغماتية بدلاً من قيادة إيديولوجية سابقة، وهذا التغيير في القيادة يؤدي إلى تغيير الأولويات وإختلاف تقديراتها لأهمية المطالب.
- قد يحدث التغيير في الأولويات والمواقف أيضاً، نتيجة التغير في الظروف والتحالفات المحلية،الدولية،والإقليمية المحيطة بقيادة الأطراف المتصارعة، وخاصة التي تؤثر على إمكانيات وعلاقات القوة لكل طرف من الأطراف المتصارعة، مثل تغير النظام الدولي ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وما نتج عنه من تغير في موازين القوى لكثير من الأطراف المتنازعة.
- عدم تغيير أو جمود في الظروف الميدانية للنزاع، مما يجعل فرصة الإنتصار مستبعدة لأي طرف من الأطراف المتنازعة، مما يترتب على إستمرار النزاع إستنزاف الموارد، وتكاليف بشرية وإقتصادية كبيرة على الأطراف المتنازعة. مما يدفع الأطراف المتنازعة إلى تغيير مواقفها أو مطالبها .

<sup>1</sup> Ollson Thomas, " understanding causes of war and peace " , Op-cit, PP. 14 -0141.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- حدوث أزمات إقتصادية أو إنسانية لدى الأطراف المتنازعة كالأزمة المالية العالمية 2008-2012، وهذه الأزمات تدفع المتأثر إلى إعادة النظر في الأولويات والمواقف والمطالب الأساسية، نتيجة تأثير هذه الأزمات على قدراتهم وإمكاناتهم بإتجاه أكثر مرونة وإيجابية سعياً للوسطية<sup>1</sup>.

2- تقاسم الموارد أو المصادر المتنازع عليها: تعتبر هذه الآلية وسيلة سلمية للتسوية بين الأطراف المتنازعة، من خلال الإعتماد على مبدأ " الحل الوسط "، الذي يحقق بعض المطالب والأهداف الأساسية. وتعتبر هذه العملية معقدة ليس من السهولة تحقيقها، كنتاج عملية متواصلة للمفاوضات تقوم على قاعدة الأخذ والعطاء. حيث أن قبول هذه الآلية يشكل إطاراً مبدئياً. كون أن مبدأ تقاسم الموارد يكون حول السلطة كتوزيع المناصب العليا في الدولة. تستعمل هذه الآلية أيضاً في نزاعات المناطق الجغرافية والحدود أو الموارد الطبيعية، ويصعب تجسيدها في النزاعات المتعلقة بالإيديولوجيات، الثقافات والقيم .

3- المقايضة: تتم من خلال حصول طرف من أطراف النزاع على جميع طلباته في جانب معين من قضية ما موضع النزاع، وفي المقابل: يحصل الطرف الآخر على جميع طلباته في جانب آخر من هذه القضية. وتعتبر شكل من أشكال الوصول إلى " الحل الوسط "، دون اللجوء إلى عملية تجزئة أو تقسيم الهدف المطلوب<sup>2</sup>. وتستخدم آلية المقايضة على صعيد السلطة السياسية كحدوث تداول دوري لرئاسة السلطة بين القوى السياسية المتنازعة. وهذه الآلية يمكن إستخدامها نسبياً في النزاعات الإيديولوجية، الثقافية، والهوياتية مقارنة مع آلية تقاسم الموارد. إذ لا يحتاج فيها إلى تقسيم أو تجزئة القيم، إنما يتم قبول المكونات بشكل كامل من المنظومة الإيديولوجية من قبل كل طرف إتجاه الآخر. كما يتم التعامل مع هذه الآلية أيضاً في نزاعات الدولة حول الأرض، والحدود ومقايضتها وفق الإمتدادات أو الجغرافيا العرقية والثقافية.

4- تشارك السيطرة ( السيطرة المشتركة ): يتلخص فحوى هذه الآلية في إيجاد الأطراف المتنازعة قواسم إدارة مشتركة حول القضية المتنازع عليها وفق ترتيبات معينة وذلك لإدارة السلطة، وقد تولد آلية السيطرة المشتركة منظمات أو مجالس قانونية، إقتصادية، وسياسية كنواة لعملية التكامل والتعاون

<sup>1</sup> Ibid

<sup>2</sup> Ollson Thomas , Op.cit, P.143.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الإقليمي بين الدول المتنازعة، بمعنى تحول العلاقات من نمط أو حالة نزاعية إلى نمط تشاركي تعاوني متقدم بين الأطراف المتنازعة.

5- ترك السيطرة لطرف آخر / ثالث: يتم معالجة أو تسوية نزاع بين طرفين خاصة في حالة عدم الثقة السائدة بين الطرفين، باللجوء إلى آلية تسوية تقوم على تنازل كل طرف عن سيطرته أو إدارته للموارد أو السلطة أو القضية المتنازع عليها إلى طرف ثالث يكون مقبولاً لكلى الطرفين لفترة زمنية محددة، أو مرحلة إنتقالية طويلة المدى إلى غاية وصول الأطراف المتنازعة إلى التسوية. وتستخدم هذه الآلية في النزاعات الدولية وبصفة أوضح في نزاعات الإستقلال، الانفصال الهوياتي، الإمتداد العرقي والإثني<sup>1</sup>، على سبيل المثال نجد خضوع كوسوفو في 1999 التي كانت جزءاً من يوغوسلافيا إلى الحماية الدولية، انفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا 1999، وخضوعها للأمم المتحدة في فترة مؤقتة إلى غاية الإنتهاء من ترتيبات الإستقلال. كما نجد أشكال أخرى لهذه الآلية مثل إيجاد مناطق منزوعة السلاح، مناطق عازلة بين الدول المتنازعة تخضع لسلطة قوات دولية أو قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. كما يمكن إستخدام هذه الآلية بأشكال أخرى مثل: إخضاع الإنتخابات في دولة ما إلى إشراف مراقبين دوليين في ضوء نزاعات أو صراعات أو إنقسامات بين القادة أو السلطة السياسية الحاكمة وقوى المعارضة سواء كان هذا النزاع عنيفاً أو قد يتطور إلى نزاع عنيف .

### الفرع الثاني: الآليات التقليدية لتسوية النزاعات - خطوة إلى الوراء بهدف الإنطلاق -

تتمثل في إستخدام مجموعة من الإجراءات والوسائل القانونية والسياسية، التي تتلخص أساساً في التحكيم خاصة في النزاعات الحدودية باللجوء إلى منظمات العدل الدولية ومنظمات إقليمية\* ، وفق النموذج المقترح Triple حيث يشكل هذا النموذج أو الثلاثية إطاراً لتسوية النزاعات من ناحية، وإطاراً تكاملياً التي سبق الإشارة إليها، كما يشكل خلاصة دقيقة للأدبيات الغربية من تقديم الباحث السويدي توماس أولسن Thomas

<sup>1</sup> Ollson Thomas, Op.cit, P.152.

\* إن هذه الآليات تشكل إطاراً عاماً و لكن ليس إطاراً حصرياً، ففي كثير من الأحيان تعتمد تسوية النزاعات على حلول و آليات إبداعية جديدة . هذه الآليات يمكن إستخدامها فرادى أو مدمجة في عملية تسوية النزاعات ، كما أنها تساعد إلى حد كبير في تحديد أطر عملية أو إتجاهات و مداخل معينة للبحث من خلالها عن تسويات للصراعات خاصة المجتمعية منها.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

**Ohlson** الأكاديمي والخبير في دراسات النزاع والسلام في جامعة أوبسالا في دراسته حول الحرب والسلام\*. يشمل هذا الإطار مجموعة من الخطوات أو المراحل لتسوية النزاعات من خلال:

- المرحلة الأولى مرحلة الحوار: هي مرحلة الإتصالات والوساطة، المحادثات والمفاوضات التي تؤدي إلى إتفاقيات السلام.
- المرحلة الثانية مرحلة التنفيذ: هي المرحلة التي تتمحور حول تنفيذ إتفاقيات السلام الموقعة بين أطراف النزاع.
- المرحلة الثالثة مرحلة الترسخ أو التطبيع: هي المرحلة التي تظهر فيها النتائج عن تنفيذ الإتفاقية، وفي هذه المرحلة تلقى إتفاقيات التسوية ممارسة وقبولاً وشرعية<sup>1</sup>.

من ثمة ننقل إلى تحديد العناصر التي يتحدد من خلالها إطار الثلاثية **M** ، والتي تتلخص وفق:

1- مرحلة أزمة المعاناة المتبادلة **MHS Mutual Hurting Stalemate**: تعني الدخول في فترة أو لحظة " النضج أو الإستواء: اللحظة المواتية "، وتخلق تغيير قناعات لدى النخبة وقادة النزاع، بغرض تهيئتهم لإمكانية الدخول في المفاوضات مع إحتمالية حدوث تغيير لسلوكهم النزاعي.

2- مرحلة الفرص المحفزة للطرفين " مرحلة الحوافز " **MEO Mutually Enciting Opportunities**: هي المرحلة التي تشكل جوهر مضمون التسوية، في هذه المرحلة وجود طرف ثالث أو وسيط يشكل ضرورة وأهمية أساسية، ليس كعامل بناء الثقة فقط بل المساهمة في تعزيز جاذبية الحوافز أو الموارد. تخلق هذه المرحلة تغييراً تدريجياً بين أطراف النزاع سواء من حيث الثقة أو الإتجاهات الإيجابية.

3- مرحلة جني الثمار " المنافع المتبادلة " **MOR Mutually Ohtained Rewards**: مرحلة السلام الدائم، ترتبط بمرحلة التعزيز والتطبيع بين أطراف النزاع، وبالتالي تعزيز إتفاقيات السلام، وتحقيق التنسيق السياسي والأمني والتعاون الثقافي والإجتماعي والإقتصادي<sup>2</sup>.

إذن: تفاعل عناصر أو مراحل الأنموذج الثلاثي عملية معقدة لا تسير بشكل تلقائي بل تبدأ من مرحلة أزمة المعاناة المتبادلة **MHS**، تم الانتقال إلى مرحلة الفرص المحفزة **MEO** ومن ثمة مرحلة جني

\* إن هذه الآليات تشكل إطاراً عاماً و لكن ليس إطاراً حصرياً ، ففي كثير من الأحيان تعتمد تسوية النزاعات على حلول و آليات إبداعية جديدة . و هذه الآليات يمكن إستخدامها فرادى أو مدمجة في عملية تسوية النزاعات، كما أنها تساعد إلى حد كبير في تحديد أطر عملية أو إتجاهات و مداخل معينة للبحث من خلالها عن تسويات للصراعات خاصة المجتمعية منها.

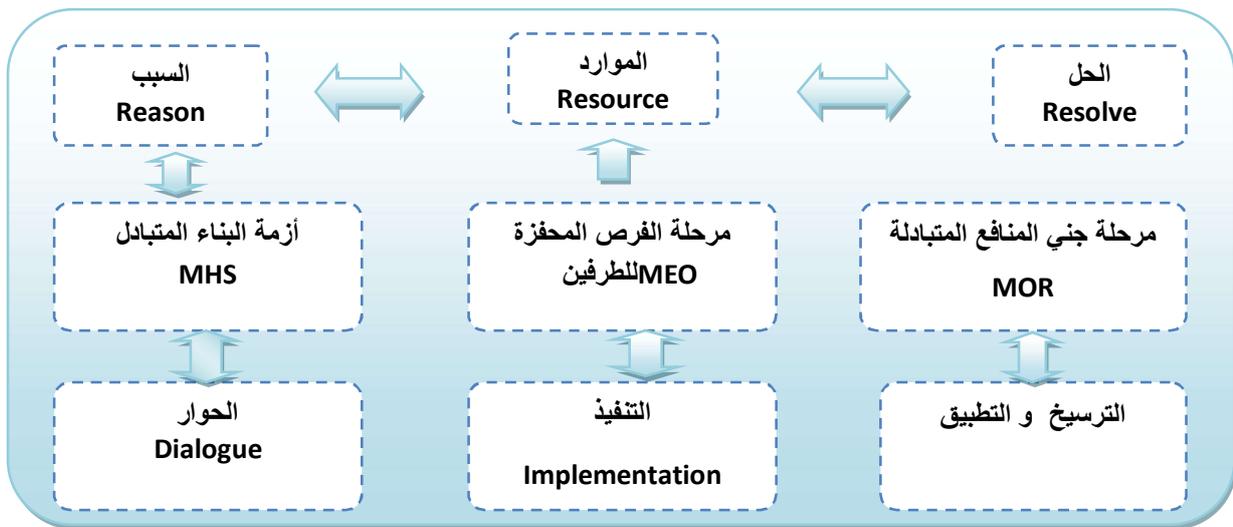
<sup>1</sup> Ollson Thomas, Op.cit, P.154.

<sup>2</sup> Ibid, P. 154-155.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الثمار MOR. حيث أن هذه المراحل أو العناصر الثلاث لا تملك حدوداً فاصلة بل متداخلة. وبالتالي يمكن القول أن إطار أو نموذج ثلاثية M يوفر إطاراً ومدخلاً هاماً نحو تسوية النزاع وتحقيق السلام. خاصة إذا تم ربطه مع نموذج تحليل أسباب النزاع مثلث Triple، هذه التوليفة تشكل إطاراً شاملاً يتناول مراحل عملية النزاع، بدءاً من تحليل النزاع، ولتتهاءً بتسوية النزاع، والمنع الوقائي.

شكل رقم 42 : مخطط توضيحي للعلاقة بين ثلاثية R و ثلاثية M



المصدر : سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر ، ص 218.

إنّ الدخول في عملية التسوية بين أطراف النزاع يمر عبر مجموعة لحظات مرحلية تشكل في مجملها ظروفًا وشروطاً إيجابية، ومحطات أساسية للتدخل تتحدد وفق:

جدول رقم 26 : اللحظات المرحلية لعملية تسوية النزاع المحتملي

اللحظة الموازية " الإستواء " Ripe Moments	لحظة الأزمة Crisis Moments	اللحظة الصعبة Hard Moment	لحظة تهدئة الأوضاع ( صافية - خام ) Raw Moment	الظروف الملائمة لعملية تسوية النزاع
بناء الثقة	تجنب زعزعة الإستقرار	إزالة سوء الفهم	خلق وضع أو أجواء غير متوترة	

المصدر : سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر ، ص 220.

من الجدول : مما لا شك فيه أن طبيعة هذه اللحظات، تحدد طبيعة أشكال التدخل اللازمة، والتوقيت المناسب لأشكال التدخل مع التركيز على أطراف النزاع ( أن تتعامل مع أشكال التدخل مع أهداف وعلاقات أطراف النزاع، مع العمل على إحداث تغيير إيجابي في العلاقات و السلوك نحو التسوية)، بيئة أو سياق النزاع

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

( سواء على صعيد البيئة المحلية، الإقليمية أو البيئة الدولية، أي محاولة إحداث التغيير في تأثيرات ونفوذ البيئة المحيطة بالنزاع بشكل يخلق محيطاً إيجابياً يخدم عملية تسوية النزاع )، قضايا النزاع ( هي القضايا التي تشكل دوافع أو مصالح أطراف النزاع بمعنى حتمية أن تحقق أشكال التدخل مصالح، وحاجات جميع الأطراف وفق عملية تساومية مرضية).

تتراوح الأشكال الأساسية للتدخل بين المجالات السياسية، الدبلوماسية، قضائية، قانونية وعسكرية، وتتلخص وفق : المفاوضات، الوساطة، أدوات القوة ، الإكراه، والتحكيم .

1- **المفاوضات:** من أهم أشكال الوصول إلى التسوية السلمية للنزاعات، تمارس على كافة المستويات والأفراد، والمؤسسات وفق المفاوضات\* داخل الدول في النزاعات الأهلية، والصراعات الدولية، وتستند على متغيرات أهمها:

- عدد وطبيعة أطراف المفاوضات وتوازنات القوة بينها.
- طبيعة قضية، أهداف المفاوضات، أهميتها، والبيئة المحيطة بها.
- توفر مصلحة مشتركة للأطراف في تحقيق التسوية.
- ظروف ومتغيرات صنع القرار، أبعادها، وإرتباطها بالبيئتين الداخلية والخارجية.
- الخبرات التفاوضية<sup>1</sup>.

هذه المفاوضات تبدأ من مرحلة ما قبل التفاوض من حيث الظروف، المعطيات السياسية من ناحية، والإجراءات التنظيمية من ناحية ثانية، الإعداد والتخطيط من ناحية ثالثة.

---

\* المفاوضات : يشير وليام زارتمان William Zartman إلى أن المفاوضات - خاصة الدولية منها - هي عملية سياسية أو عملية صنع القرار ، و أنها عملية تواصل أو تجميع وجهات النظر المختلفة للوصول إلى هدف مشترك. بينما يعتبر فيشر و أوري Fisher & Ury أن المفاوضات عبارة عن إتصالات متأرجحة للوصول إلى إتفاق عندما يكون هناك مصالح بعضها مشتركة بين الأطراف، و بعضها متعارضة فيما بينها. كما يشير فريد تشارلز آكلي Fred C. Ikle ، مؤلف أول دراسة تأسيسية للمفاوضات و مقدمة لأهم الأسس و المفاهيم النظرية للمفاوضات " كونها : عملية تقدم فيها المشاريع أو الإقتراحات الصريحة للتوصل لإتفاقية أو إتفاق متبادل، أو تحقيق مصلحة مشتركة في قضية أو موضوع تتنازع فيه مصالح الأطراف المتنازعة . لمعلومات أكثر راجع : Charles Ikle Fred, 1964. How nations negotiate, new york : Harper and Rows Publishers. New york , Mill wood, 1987, PP 3-4. . بمعنى أنها " عملية مركبة - تفاعلية حوارية مباشرة بين طرفي النزاع، حول قضايا تتباين فيها آراؤهم أو تتعارض فيها أهدافهم و مصالحهم . و تهدف هذه العملية إلى الوصول إلى تسوية أو خيار سلمي مقبول لهذه الأطراف بغض النظر عن أدوات ، و تكتيكات الضغط المستخدمة من قبل كل طرف في ميدان النزاع.

<sup>1</sup> William Zartman, " the political Analysis of negotiation : How who get what and when ? " , **World politics**, vol 26, N 03, P.223.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

**المرحلة الأولى / مرحلة الإعداد و التخطيط:** هي المرحلة التمهيديّة أو مرحلة ما قبل البدء بعملية التفاوض تعنى بتحديد الأهداف المنشودة من عملية المفاوضات. تتلخص وسائل وإستراتيجيات تحقيق هذه الأهداف في الترتيبات التنظيمية، ترتيبات البنية التحتية اللازمة، بالإضافة إلى التهيؤ وحسن التخطيط.

**المرحلة الثانية / مرحلة الحوار وممارسة العملية التفاوضية:** من هنا تظهر تعقيدات العملية التفاوضية سواء المرتبطة بالمؤثرات الخارجية أو الأطراف الداخلية، مهارات المفاوضين وإستراتيجيات التفاوض. وهنا تلعب عملية إدارة المفاوضات دورًا محوريًا في الوصول إلى أهدافها المنشودة نحو تسوية النزاع، بتدخل الوسيط لممارسة إجراءات بناء الثقة<sup>1</sup>.

**المرحلة الثالثة / نتائج المفاوضات:** الوصول إلى الإتفاقيات، تعتبر الهدف أو النتيجة المقصودة من العملية التفاوضية وفق نتائج إيجابية لجميع الأطراف، مع قابلية تنفيذها.

**المرحلة الرابعة / مرحلة ما بعد الإتفاق - تنفيذ الإتفاقية:** بحيث لا يكفي أن ينتهي أطراف المفاوضات بإتفاقية تسوية النزاع، ولتّما تنفيذ الإتفاق يعد قضية معقدة وتحتاج إلى مفاوضات مستمرة للإستعانة بوسطاء دوليين منظمات دولية أو قوات حفظ السلام تمهيدًا لبناء المستقبل بين الأطراف.

**المرحلة الخامسة / مرحلة التطبيع وتعزيز التعاون:** هي مرحلة ترسيخ وتحقيق السلام الدائم بين الأطراف، كما أنها المرحلة النهائية المنشودة لأيّة مفاوضات<sup>2</sup>.

**2- الوساطة\* : لخص ويليام زارتمان William Zertmen** أدوار ومهام الوسيط في تسهيل التواصل، فتح

قنوات الإتصال، إجراءات بناء الثقة، وتحديد الأولويات. حيث لخص كريس مور Chris Moore مراحل تدخل الوسيط، وطبيعة تحركاته وفق:

**جدول رقم 27 : المراحل الإثني عشر لتحركات الوسيط في عملية تسوية النزاع**

### المراحل الإثني عشر لتحركات الوسيط

المرحلة 1: خلق علاقة مع الأطراف	المرحلة 2: إختيار إستراتيجية لتوجيه عملية	المرحلة 3: جمع و تحليل معلومات عن المتنازعة
الوساطة	خلفية الموضوع	

<sup>1</sup> William Zartman, Op-cit , P. 224.

<sup>2</sup> Ibid , P. 225.

\* تنوعت و تباينت إتجاهات مفهوم الوساطة في مجال دراسات النزاع و السلام ، حيث إعتبرها " جاكوب بير كوفيتش " أنها عملية أو وجه من أوجه إدارة النزاع، تسعى فيه الأطراف المتنازعة للمساعدة أو قبول عرض المساعدة في تسوية النزاع، دون اللجوء إلى إستخدام إجراءات قسرية. كما أنها إمتداد لعملية المفاوضات تشتمل تدخل طرف ثالث مقبول لدى طرفين، و محدود السلطات في أخذ القرار المتعلق بالنزاع، حيث يقوم هذا الطرف بمساعدة الأطراف الرئيسية للوصول إلى إتفاق التسوية. لمعلومات أكثر راجع : Berreovitch Jacob .1991. international mediation, journal of peace research.vol 28.N 01 . p02.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- الإتصال المبني مع الأطراف	- معاونة الأطراف على تقدير الإتجاهات و المداخل المختلفة لإدارة و تسوية النزاع.	- جمع و تحليل المعلومات و البيانات المهمة بالنسبة للأفراد و الديناميكيات الخاصة بالنزاع و جوهر النزاع.
- بناء المصداقية	معاونة الأطراف لإختيار إتجاه أو مدخل معين	
- تشجيع التواصل(التقارب)	التسيق بين إتجاهات الأطراف المعنية	- التأكد من صحة المعلومات و البيانات
- تعريف الأطراف بعملية و إجراءات الوساطة		- تقليص تأثير المعلومات غير الدقيقة أو غير المتوفرة .
- زيادة الإلتزام بإجراءات الوساطة.		

المرحلة 4 : تصميم خطة مفصلة للوساطة	المرحلة 5 : بناء الثقة و التعاون	المرحلة 6 : بدء جلسات المفاوضات
تحديد الإستراتيجيات و الخطوات غير المشروطة الناتجة عنها، و التي تمكن الأطراف من التحرك في إتجاه الوصول إلى إتفاق	- تأهيل الأطراف المتنازعة نفسياً للمشاركة في مفاوضات حول قضايا جوهرية . تعامل مع الإنفجالات القوية	فتح المفاوضات بين الأطراف خلق فئة متفتحة و إيجابية مساعدة الأطراف على التنقيص على العواطف
-تحديد الحركات و الخطوات المشروطة لمجابهة المواقف الخاصة بالنزاع .	ضبط المفاهيم و التقليل من آثار الإنبطاعات الشائعة القيام ببناء قدرة الإدراك لشرعية الأطراف و القضايا بناء الثقة و ربط طرق الإتصال	تحديد المجالات و قضايا المناقشة مساعدة الأطراف على إكتشاف أهمية الإلتزام و التأثير

المرحلة 7 : تحديد القضايا و وضع جدول الأعمال	المرحلة 8 : إكتشاف المصالح غير المعلنة للأطراف المتنازعة	المرحلة 9 : خلق خيارات الإتفاق و التسوية
تحديد الموضوعات العامة التي تهم الأطراف الموافقة على القضايا التي يتم مناقشتها تحديد أسلوب التتابع مع القضايا	تحديد الإهتمامات الجوهرية و الإجرائية و النفسية لكل الأطراف تعريف كل طرف بإهتمامات و مصالح الطرف الآخر	تطوير الوعي لدى الأطراف حول الحاجة لوجود خيارات متعددة التقليل من الإلتزام بمواقف ذات الخيار الوحيد خلق خيارات مستخدماً مساومة حول المواقف و المصالح

المرحلة 10 : تقييم خيارات الإتفاق أو التسوية	المرحلة 11 : المساومة النهائية	المرحلة 12 : الوصول إلى إتفاق رسمي
مراجعة مصالح الأطراف تقييم كيفية تحقيق المصلحة من خلال الخيارات المتاحة تقييم الربح و الخسارة للبدائل المختارة	التوصل إلى إتفاق إما من خلال تقارب متنام للمواقف أو معادلة مقبولة من الطرفين خلق أساليب إجرائية للوصول إلى إتفاق جوهري	تحديد الخطوات الإجرائية لتفعيل الإتفاق التأسيس لطريقة التقييم و المتابعة العمل على جعل الإتفاق رسمياً تصميم آلية الإلزام و الإلتزام

المصدر : سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر ، ص 231.

3- الجزءات، الإجراءات الإنفاذية، والتدابير القسرية: يعتمد على آليات فرض تسوية منع التصعيد أو التهدة، إما من خلال اللجوء إلى إستخدام القوة، أو فرض العقوبات المستتدة أساساً على قرارات الشرعية الدولية ( الأمم المتحدة )، وفق إطار تنظيمي عسكري أيضاً. تحت مبرر ردع العدوان المهدد للسلم والأمن الدوليين. ونتيجة لكون القوى المستخدمة للقوة معتمدة على قرارات الأمم المتحدة فإن

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

شرعية استخدام القوة واسعة، بحيث كلما كانت غير معتمدة على قرارات الأمم المتحدة كانت شرعيتها منقوصة أو مفقودة<sup>1</sup>.

**4- التحكيم\***: إن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة سلمية من وسائل فض النزاعات، عادة ما يكون في مرحلة إستنفذت أو فشلت فيها الوسائل السلمية السياسية أو الدبلوماسية لتسوية النزاع خاصة المفاوضات، مع حرص أطراف النزاع على التسوية السلمية كخيار إستراتيجي، وتتحدد أشكال المتدخل من منظور التحكيم وفق:

### جدول رقم 28: تقنيات و أشكال التدخل لتسوية النزاعات

#### تقنيات و أشكال التدخل لتسوية النزاعات

مرحلة النزاع	الإستجابة الإستراتيجية	أمثلة عن الإستجابة
الإختلاف Difference	بناء السلام الثقافي Cultural Peace building	آلية حل المشكلات ( ورشات العمل ) دعم المؤسسات لتسوية النزاعات الأهلية و التدريب على فض النزاعات بعثات تفصي الحقائق و لجان السلام
التناقض Contradiction	بناء السلام الهيكلي Structural peace building	مساعادات تنموية / تنمية المجتمع المحلي / التدريب على ممارسة حقوق الإنسان / المسار الثاني للوساطة / البحث أو آلية حل المشكلات .
الإستقطاب Polarization	صنع السلام النخبوي Elite peace making	مبعوث خاص / وساطة رسمية مفاوضات / دبلوماسية الإكراه/ عملية حفظ السلام الوقائي
العنف Violence	حفظ السلام Peace keeping	الفصل إدارة الأزمات و سياسة الإحتواء
الحرب War	الحد من إنتشار الحرب War Limitation	فرض السلام / دعم السلام و الإستقرار
وقف إطلاق النار Cease-	حفظ السلام Peace keeping	حفظ السلام الوقائي / نزاع السلاح و

<sup>1</sup> سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق الذكر، ص 230.

\* يعتبر التحكيم شكلاً من أشكال التدخل من طرف ثالث لتسوية النزاعات الدولية بوسائل سلمية و قانونية أو مجتمعية. و يستخدم عادة في النزاعات الحدودية بين الدول، و حول تبعية أقاليم أو أراضي معينة إلى أطراف معينة إلى أطراف ذلك أن التحكيم الدولي يرتبط منذ ظهوره بمنزعات الحدود و النزاعات الإقليمية حول الأقاليم . و يعبر عن إحدى وسائل تسوية النزاعات التي يكون فيها للطرف الثالث دور فعال في حسم أوجه الإختلاف بسلطة إصدار قرارات ملزمة. لذلك فأسلوب التحكيم يختلف عن أساليب الوساطة .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

إصلاح القطاع الأمني / إجراءات بناء الثقة و تعزيز الأمن / تعزيز الأمن في المجتمع من خلال التأهيل الشرطي	صنع السلام النخبوي Elite peace making	Fire الإتفاقية Agreement
إصلاح مؤسسي و تشريعي تقاسم السلطة و لا مركزية السلطة آلية حل المشكلات	بناء السلام الهيكلي Structural Peace Building	التطبيع Normalization
الأمن الجماعي و الإجراءات التعاونية التنمية الإقتصادية الدفاع البديل	بناء السلام الثقافي Cultural Peace Building	التصالح ( تسوية الخلافات ) Reconciliation
بعثات و لجان السلام و تقصي الحقائق تنمية الإعلام السلمي تعزيز التعليم و التدريب حول السلام و الصراعات مبادرات التبادل الثقافي للتصالح و تسوية الخلافات آلية حل المشكلات كتصور مستقبلي		

المصدر : سامي إبراهيم الخزندار ، المرجع السابق الذكر ، ص 234،235 .

### المطلب الثاني: تحديد الأشكال العملية لمنع النزاعات من منظور الإستراتيجيات التكاملية الأمنية

تحدد من منطلق أنها عبارة عن إستراتيجيات تتضمنها عملية المنع الوقائي للنزاع، من مدخل أوروبي تبنتها الإستراتيجية الأمنية الأوروبية **European Security Strategy** تقوم على: حماية حقوق الإنسان، سيادة القانون، معالجة الفساد، سوء إستخدام السلطة، دعم الإصلاح السياسي - الإجتماعي، إنتشار الحكم الراشد، وديمقراطية الكفاءة. تتلخص عناصرها وفق:

#### الفرع الأول : المنهج المتكامل لبناء مجتمعي ناجح - نحو الإنصهار غير المشروط-

أظهرت الإستطلاعات في مناطق ما بعد الحرب، أو الدول التي تمر بمراحل إنتقالية أن زيادة عدد المنظمات غير الحكومية ليس معياراً لنجاح منظمات المجتمع المدني في بناء السلام، ومعالجة النزاعات، ذلك أن إشراك فواعل المجتمع المدني، من أبرز التحديات التي تواجه إستراتيجيات بناء السلام في جميع مراحل التدخل، المراحل التحضيرية لعمليات السلام، لذلك تحتم وجود منهج شامل لإدراج المنظورات المجتمعية،

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المنظمات النسوية، والحملات المرتبطة بالنوع الاجتماعي المذكورة في قرار الأمم المتحدة 1325، كما يشمل تطبيق منظور الشمولية السياسية والاجتماعية<sup>1</sup>. ويتم ذلك عبر التركيز على:

1- تشخيص و تحديد المسببات البنيوية للنزاعات: ذلك أن تحليل النزاعات يتطلب تحديد أسباب حدوثها مما يوفر القدرة على بناء الرؤى، التصورات والإستراتيجيات الفاعلة سواء على صعيد النزاعات الإثنية، شح الموارد، التسلط السياسي، أو الإنقسامات الدينية وقضايا اللاجئين.

2- تعزيز ثقافة منع النزاعات: تهدف إلى تعزيز إرادة المجتمع أو الفاعلين على المستوى المحلي، الوطني والدولي، من خلال العمل على زيادة الوعي على جميع الأصعدة.

3- بناء منظومة قيمية - أخلاقية للنظام الدولي أو المجتمعي: كمنظومة يجب أن تقوم أساسًا على إحترام الثقافات، الأديان، والتعددية المجتمعية. بالإضافة لمشاركة مكونات المجتمع الدولي في إدارة وصنع القرار بناء على المساواة، العدالة وإحترام كرامة الإنسان وفق مبادئ المؤسسات الدولية المعاصرة كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

4- الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان: ذلك أن الأمن والسلام يسيران بشكل متداخل مع الديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان، هذه الأخيرة بدورها تحوي آليات لتسوية النزاعات بشكل رسمي من جهة ، ومن جهة ثانية توفير البيئة الوقائية، وتسعى من جهة ثالثة لتعزيز ثقافة الحوار، نبذ العنف، التمثيل السياسي، حق تقرير المصير.

5- تحقيق التنمية والتعاون: سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي، مما يشكل عنصرًا محوريًا لمنع الوقائي للنزاعات من خلال تحقيق التنمية الشاملة، تعزيز التعاون الإقليمي للمساهمة في بناء السلام من خلال توفير دعم مستمر لإتفاقيات السلام.

6- تحقيق العدالة: على الرغم من مناقشة قضية العدالة في الأدبيات الخاصة الغربية، إلا أنها لم تعط الأهمية الكافية سواء على صعيد تسوية النزاعات أو الدبلوماسية الوقائية. ذلك أن الإهتمام كان منصبًا حول تسوية النزاعات ليس على أساس العدالة وإحترام حقوق الإنسان، إنما على أساس علاقات القوة بين الأطراف المتنازعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Alger Chadwick.F, **Expanding involvement of NGOs in emerging global governance**, in : Oliver Richmond , Henry .F Carey, **subcontracting peace : the challenge of NGOs peace-building** ,(2005), P.18.

<sup>2</sup> Alger Chadwick F, Op.cit, P.15.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

إذن: يحتاج بناء السلام إلى بناء الحكومات، وإلى التنمية الاقتصادية، وتنمية عضوية المجتمع المدني، وعندما تساهم المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص في تمويل منظمات المجتمع المدني يتحقق المطلوب. حيث في الديمقراطيات الغربية مؤسسات قوية تابعة للقطاع الخاص، والأحزاب السياسية تمنح الفاعلين من المجتمع المدني التمويل الكافي. كما تشكل الوزارات الحكومية صناديق تمويلية لأنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني<sup>1</sup>. لذلك نتساءل: إلى أي مدى يمكن لأواصر الصلة بين الشراكات المحلية ومبادرات المجتمع المدني أن تساهم في معالجة النزاعات، وبناء السلام في مناطق ما بعد الحرب أو في الدول التي تعيش مراحل إنتقالية؟

ذلك أنّ القادة السياسيين في الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، يواجهون صعوبة في إدراك فوائد الشراكة مع المجتمع المدني. ففي مناطق ما بعد الحروب ( كوسوفو، القوقاز، الساحل الإفريقي ) يمكن للقادة السياسيين الإعتماد على المنظمات غير الحكومية لأغراض سياسية إنفصالية، أو التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز السلطة الخاصة<sup>2</sup>. أما بالنسبة للدول التي تخوض تحولات واسعة النطاق لابد من التعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل خلق إجماع سياسي. وبالتالي لا ينبغي لإستراتيجيات التدخل الدولية الخاصة ببناء الحكومات أن تقتصر على إنشاء البرلمانات، الحكومات، والمؤسسات الديمقراطية<sup>3</sup>. لذا لا بد من السعي لتحفيز السياسيين على دعم المجتمع المدني وفق هياكل مؤسسية للتعاون. مثلاً في البلقان يتطلب تشكيل هياكل مجتمع مدني إستراتيجيات دعم طويلة المدى، في الإنطلاق من إمكانية " مناقشة مسألة كيفية رفع مستوى المصادقية والتقبل الإجتماعي ". بغية خلق مجتمع مدني قادر على المساهمة في التغييرات السياسية بدلاً من النشاط التهميشي - التكميلي<sup>4</sup>.

لذلك يتضح أنّ المجتمع المدني لا يمكن أن يحل محل الدولة، كونهما يعتمدان بشكل جذري على الأمن الذي يعتبر مهمة دوائية. إلا أنّ ذلك لا ينفي أنّ كل من المجتمع المدني، والحكومات الديمقراطية يكملان بعضهما البعض بل وأكثر يعتمدان على بعضهما البعض، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن: طبيعة علاقة المجتمع المدني ببناء الدولة، وآثار ذلك على مضامين نظريات المجتمع المدني<sup>5</sup>؟ ما يعني:

<sup>1</sup> مارتينا فيشر، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> Atkissan Alan, Why civil society will save the world ?, in : John Burbridge, beyond prince and merchant : citizen participation and the rise of civil society, Brussels : Institute of cultural affairs, P. 285.

<sup>3</sup> Alger Chadwick.F, Op.cit, P.16.

<sup>4</sup> Atkissan Alan, Op.cit, P.292.

<sup>5</sup> Clark John, UN civil society interactions : Working Together for peace, in : Paul Van Tongeren , peace building, peace-successful stories of civil society,( london : Lynne Rienner), P.59-70.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- حتمية مواصلة تطوير الدعم المقدم للمجتمع المدني في تفعيل السياسات التنموية، عبر آليات دعم محلية ودولية تضمن إستجابة الشركاء للإحتياجات الإجتماعية، وفق أولوية التغيير الإجتماعي - الإيجابي، الرقابة الفاعلة على الدولة. لأن بناء المجتمع المدني لا يعني إنشاء منظمات غير حكومية جديدة فحسب، بل أيضًا التعاون مع الفاعلين الإجتماعيين التقليديين، ويشمل ذلك فتح المجال لمشاركة المواطنين في آليات الحكم، حيث أوضحت دراسة أجريت من طرف البنك الدولي سنة 2006 إلى أن التوصيات تتعلق بالتمويل، أما ما تعلق ببناء السلام فلا بد من مراعاة " المساواة بين منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية"<sup>1</sup> .
- لا يمكن خلق مجتمع مدني بقوى خارجية، بل عن طريق تعزيز القدرات المحلية. حيث تلعب التدخلات الدولية حوافز للتعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. ومن أجل خلق شراكات فعالة للسلام وشبكات عمل فعالة، ينبغي على المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الإلتزام بقواعد السلوك المحددة لتقادي ديناميكيات الهدم، بحيث يجب على المنظمات غير الحكومية والدولية العابرة للحدود عدم تقويضها لجهود مبادرات المجتمع المدني، بغية توليد طاقات كامنة فعالة من أجل بناء السلام.
- لدى الفاعلين من المجتمع المدني قدرات معينة وحدود واضحة، بحيث ينبغي الإعتراف بمحدودية مشاركة المجتمع المدني، هذا لا يعنى التقليل من إسهاماته في مجال الوقاية من العنف، وبناء السلام وحل النزاع، وبحسب البنك الدولي سنة 2001 تتلخص نقاط ضعف المجتمع المدني في ( الخبرات المالية والإدارية المحدودة، القدرات المحدودة للمؤسسات، إنخفاض مستويات الإستدامة، الإنعزالية وضعف التنسيق داخل المنظمات، محدودية التدخل، وقصر فهم السياق الإجتماعي والإقتصادي).
- يتطلب بناء السلام ومعالجة النزاعات منهجاً متكاملًا يخطب مؤسسات الدولة، والهياكل الإقتصادية والمجتمع المدني، حيث تتطلب التنظيمات الإجتماعية تفعيل الإدارات كالأحزاب السياسية للتركيز على بناء المؤسسات التي تدعم الرقابة الفعالة، كما تضمن الأمن والعدالة المجتمعية وسيادة القانون من منطلق نظرية " تعزيز الدوائر الانتخابية المحلية للسلام "، مع التركيز على التغيير الإجتماعي السلمي، بناء مؤسسات الإدارة، تعزيز التحالفات الإستراتيجية من أجل السلام بين فاعلي المجتمع

<sup>1</sup> مارتينا فيشر ، المرجع السابق الذكر .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

المدني المحلي، الإقليمي الوطني والدولي بمعنى إنشاء تحالفات بين الأفراد، المجموعات، الإدارات الحكومية، الأحزاب السياسية، البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني.

- لذلك لابد من ضرورة ملحة لزيادة البحوث للحصول على النتائج الموثوقة الخاصة بأنشطة السلام و فاعلي المجتمع المدني خاصة. حيث أنّ المعارف التجريبية المنهجية في هذا السياق جد محدودة. لذا تحتم بناء التقييمات وتشجيع مشاريع البحث الأكاديمي طويل المدى مع رفع مستوى المراجعة الذاتية بتعزيز مساعي المشاركة، مع التركيز على الفاعلية، تحديد الأهداف، الإستراتيجيات، الأولويات وفق معايير واقعية للتقييم الذاتي عن طريق الدراسات المقارنة في الأنشطة الإجتماعية.

### الفرع الثاني : دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية - مقاربات ناجحة -

قامت الجزائر على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، ذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام الجديدة في السياسات الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود مستندة إلى التكنولوجيا أمراً حتمياً نظراً لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة الرقمنة الإلكترونية، المعطيات الجغرافية، المعطيات الأمنية والخدمات المعلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود، كالإعتماد على أنظمة تحديد المواقع GPS، تحديد الخطوط والمساحات الجوية، متابعة التمرکز السكاني والعمراني على الحدود، رسم الطريق وتوضيح المسالك الرئيسية بين المناطق، مما يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة في إطار ما يعرف بـ " الحدود الذكية Smart Borders"، والجدار الافتراضي المتمحور حول " التكنولوجيا الحديثة في مواجهة التهديدات غير التقليدية"<sup>1</sup>، حيث يميز جوزياج هايمان Josiah Heyman بين معنيين للجدار الافتراضي :

أ- المعنى الضيق: يميل إلى استعمال التكنولوجيا العسكرية المتطورة في مجال الرقمنة في نظام المراقبة الحدودية لحركة الأشخاص، وتحديد الإتجاهات من خلال استعمال ما يعرف بـ " رادار دائري المستوى Round - level Radar"، وهو النظام الذي إعتدته الجزائر في إرساء أنظمة تقنية متطورة ترمي إلى المراقبة الإلكترونية للحدود المغربية، بهدف تعزيز تأمين الشريط الحدودي - الغربي من خلال تجهيزات تكنولوجية حديثة ( كاميرات أنظمة المراقبة المتنقلة، أنظمة الطائرات دون طيار، أجهزة التصوير

<sup>1</sup> Josiah Heyman, " Constructing & Virtual Wall : Race and citizenship in US Mexico border policing ", **journal of the south wes**, vol 50, V 03, AUTUMN 2008 , P .305.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

الحراري، أنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد<sup>1</sup>). كما تتمتع نظم المراقبة الإلكترونية التي تنشر على الحدود ببعض المزايا المشتركة ومنها:

✓ القدرة على كشف الدخلاء والتعرف إليهم، مع غريزة التحركات غير المهددة أو الطبيعية التي تنتقل تلقياً للإنذارات الخاطئة.

✓ ينبغي أن يكون كل نظام قادر على العمل 24/24 في أحوال الظروف الإستثنائية، وانتشار المواد التعتيمة ( مثلاً الحدود الصحراوية في جنوب الجزائر: الرمال).

✓ إقامات قطاعات للإنذار محددة مسبقاً وفق مستويات التهديد، والتصنيف تستند إلى حجم الهدف وحركته وإرتفاعه عن الأرض.

✓ ينبغي أن تمتد النظم على مئات آلاف الأمتار لتتلاءم مع أية تدابير أمنية مادية، مع إمكانية إخفاء المستشعرات، الرواصد والمتقنيات **Sensors, Detectors & rackers**.

✓ أن تكون قادرة على التمييز، والكشف بين المسافرين لأغراض تجارية والمهربين بالإضافة إلى التهديدات الإرهابية والعسكرية مثل: فرق الإستطلاع، والقوات الخاصة<sup>2</sup>.

ب- المعنى الواسع للسياج الافتراضي: يشير إلى حشد القوات الأمنية، بما في ذلك الوكالات العسكرية والإستخباراتية في المنطقة الحدودية، بناءً على عسكرة إفتراضية شاملة للحدود للكشف بدقة عالية عن كل الإختراقات غير القانونية، حيث تؤكد إزدواجية معنى السياج الافتراضي في تفسير كيفية تأمين الحدود، وطروحات مدرسة باريس القائمة حول المفهوم الحديث لتحقيق الأمن اعتماداً على دور التكنولوجيا، وأثرها على شبكات مهني الأمن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Ibid , P. 305.

<sup>2</sup> Rey Koslowski, **Immigration Refoms and Border security Technologies border battles : the US immigration debates**.( the social science research council, new york ), 2006.

<sup>3</sup> Ibid.

\* على الرغم من ذلك تحقق التكنولوجيا في عدة حالات النتائج المرجوة التي تحل محل السياج المادي مثل ما يحدث مع برنامج السياج الافتراضي للحكومة الافتراضية : بحيث كانت هناك مظاهر متعددة لعدم فعالية برنامج السياج الأمريكي - الافتراضي منها على سبيل المثال عدم القدرة على التمييز بين الحيوانات و البشر في ظل الظروف المنافسة القاسية. إضافة لقيام المهربين المهاجرين غير النظاميين بتطوير أساليب كثيرة للإلتفاف على الجدار الافتراضي على الحدود الدولية للولايات المتحدة. كما تبقى الأنفاق الطويلة و العميقة التي حفزت سيراً تحت الحدود الأمريكية لا تستخدمها في تهريب المخدرات و المهاجرين التحدي الأكبر الذي لا يزال يفلت من نظام المراقبة الافتراضي.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### الفرع الثالث: تحليل المعطيات الجغرافية- دور المعهد الوطني للخرائط والكشف عن البعد-

- يعد بمثابة منظومة وطنية تابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الشعبي الوطني المكلف بإنتاج المعلومة الجغرافية والبحث فيها وتطويرها، بحيث تتبنى إجراءات عملية لإدماج التقنيات الحديثة للإعلام الآلي والجغرافيا في صناعة الخرائط ورصد المعلومة، وتكمن أهميته في مجال الدفاع الوطني على الحدود في:
- مساهمة المعهد كمنظومة تقنية بتحديد عمليات رسم الحدود مع دول الجوار، مع ضمان المحافظة على الملفات التقنية المسيرة لها.
  - تقوم فرق المعهد الوطني للخرائط، والكشف عن بعد بصفة دورية بتنفيذ مهام الحفاظ على الشريط الحدودي بالتعاون مع هيئات الجيش الوطني الشعبي والجماعات المحلية.
  - نظراً للحساسية التي تعرفها الحدود إقليمياً يقوم المعهد بتطوير طرق الملاحظة المتمركزة على التقنيات الفضائية فضلاً عن تجديد تمثيل الحدود بالإعتماد على الخرائط.
  - يمكن للمعلومة الجغرافية على اختلاف أشكالها أن تدرج ضمن القدرات الخاصة القابلة للإستغلال في شتى التطبيقات العسكرية لحماية الحدود، وتعد هذه المعلومة ضرورة لمختلف مراحل إتخاذ القرار في تخطيط المهام وعمليات البحث.
  - يقضي اللجوء إلى التقنيات التكنولوجية الحديثة في الكشف عن بعد، والتصوير الجوي إلى تقليص التكلفة، والمدة المطلوبة لجمع المعلومات الأمنية في حماية الحدود، وتعزيز وسائل إنتاج المعرفة الأمنية حول إدارة الحدود، والعصرنة التدريجية .
  - الإسراع في التغطية الخرائطية للبلاد، وتكييف إنتاجه مع المتطلبات الجديدة للتنمية المستدامة من تهيئة الإقليم، تسيير وتقييم الأخطار البيئية الكبرى كالزلازل، الفيضانات، والعمل على تقديم الحلول التشخيصية.

### المطلب الثالث: الإدارة الدولية للحدود و الأمن - المبادرات الإفريقية - الأوروبية

في سياق الحديث عن منهج شامل، ودقيق لمعالجة النزاعات المجتمعية ذات البعد الحدودي، خاصة عقب إيراد مجموعة نماذج تصورية - تمثيلية، معالجة بؤر التوتر من خلال مقاربات نمطية واضحة، وتحديد مجالات الفشل، كان لزاماً البحث عن كيفية عملية لتطبيق الأطر الناجحة المستقاة من واقع تجريبي على النحو التالي:

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

### الفرع الأول: الجهود الإفريقية والمغربية لإدارة أمن الحدود - مقتطفات ناجحة -

عمل الإتحاد الإفريقي منذ تأسيسه على تعزيز السلم والأمن في إفريقيا، معتمداً على الآليات التشريعية المؤسساتية في ظل تشابك المصالح والنفوذ، وكذا الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية بالنسبة لمكانتها الدولية والتنافس الدولي، رغبة الدول الإفريقية في تجاوز التهديدات الأمنية، والتفكير في بناء مسار تنموي - مستدام ومن بين هذه الجهود:

#### - برنامج الحدود للإتحاد الإفريقي African Union Border Programme AUBP: تم الإعلان

عن برنامج الحدود التابع للإتحاد الإفريقي من طرف الدول الأعضاء للإتحاد سنة 2007، حيث تضمن ضرورة وضع برامج جديدة لإدارة الحدود، تهدف على تعزيز السلم والأمن، وضمان الإستقرار على غرار تسهيل عملية التكامل، وترقية التنمية المستدامة في إفريقيا. وبالتالي فإستراتيجية تعزيز إدارة الحدود تعتبر بمثابة آلية تم تطويرها من طرف الإتحاد الأوروبي، لدعم أمن الحدود في شتى مستويات التنسيق والتعاون، وكذا تحسين المتطلبات المجتمعية بين الدول الأعضاء. تضمن هذا البرنامج أربعة عناصر: التحديد والترسيم، التعاون عبر الحدودي، بناء المؤسسات، تنمية القدرات وتعبئة الموارد اللازمة. حيث إنطلق هذا البرنامج بدعم من مؤسسة ألمانية GIZ لإدارة الحدود في إفريقيا منذ سنة 2008 إلى غاية 2015، وكان لها دور في تدعيم الإتحاد لترسيم الحدود بين مالي وبوركينا فاسو للتوسط في حل الخلافات عبر الحدود بين سكان المناطق الحدودية<sup>1</sup>.

#### - خطة العمل الإفريقية في مجال منع و مكافحة الإرهاب: إعتمدت خطة العمل في هذا الإجتماع رفيع

المستوى المخصص لمنع، ومكافحة الإرهاب لسنة 2002 منعقد بالجزائر لتعزيز التعاون من أجل إيجاد سبل ملائمة، وناجحة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال:

- ✓ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على مراقبة الحدود، بما في ذلك إصدار وثائق السفر، والهوية لحماية الأمن وإقامة تربيصات تكوينية - تدريبية للجمارك، وحراس الحدود لضمان كفاءة وأداء عاليين.
- ✓ تحديث ومواءمة النظم القانونية الوطنية، والإقليمية لمواجهة التحديات الملقاة على عاتق دول الإتحاد.
- ✓ وضع الصيغ النهائية للصوصك الإفريقية لتسليم المجرمين و المساعدة القانونية المتبادلة.
- ✓ قمع جريمة التمويل، دعم الإرهاب، تعزيز تبادل المعلومات، الإستخبارات المتعلقة بالإرهاب الجماعات الإجرامية، مراقبة كل التحركات للجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Shivit Bakrania, Op.cit.

<sup>2</sup> إسماعيل ج. ، " إفريقيا تسعى لحل مشاكلها" ، مجلة الحيش، الجزائر العدد 155، أكتوبر 2009، ص 42.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

ثم تم تبني البروتوكول الملحق لإتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا 2004، بناءً على توصية قمة الإتحاد الإفريقي في داكار المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب، والإجتماع الحكومي رفيع المستوى الهادف إلى تحديث الإتفاقية الإفريقية لمنع، ومكافحة الإرهاب وفق مقاييس عالمية<sup>1</sup>.

- **المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب CAERT**: يعتبر المركز من الأجهزة التابعة للإتحاد الإفريقي بـ 42 فرع وطني، و 07 فروع جهوية، أنشأ في 2004، وحدد مقره في الجزائر العاصمة حيث يقوم المركز بتبادل المعلومات، وتقديم المساعدات في مجال التكوين الخاص بمكافحة الإرهاب في القارة وسبل مواجهته.

تبرز أهمية المركز في إجراء ونشر العديد من الدراسات، البحوث، الندوات والتحليلات السياسية بصورة دورية في مختلف مجالات مواجهة الإرهاب، مع إتاحة هذه البيانات والتحليلات لكل الدول الأعضاء، علاوة عن تطوير البرامج التدريبية من خلال مساعدة الشركاء الدوليين على تطوير الخبرات، والإستراتيجيات الخاصة بمواجهة الإرهاب، وكذا برامج التعاون مع مختلف المؤسسات المهمة بمكافحة الإرهاب<sup>2</sup>.

- **خطة عمل في مجال مراقبة المخدرات و الوقاية من الجريمة**: حيث دعم الإتحاد الإفريقي من 2013 إلى غاية 2017، خطة العمل الأمنية لمراقبة المخدرات، ومحاربة الجريمة بواسطة المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب. يهدف للإستجابة الجماعية للتهديدات الداخلية والخارجية، تنفيذ غايات الإتحاد الإفريقي سيما ما تعلق منها بالقضايا الأمنية والدفاعية، إزالة الشكوك والتنافس بين الدول الإفريقية، توفير أطر التعاون<sup>3</sup>.

- **خطة عمل طرابلس**: جاءت على إثر أعمال المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد في مارس 2012، تهدف هذه الخطة إلى تعزيز الترابط والتعاون العملي بين ليبيا، ودول الجوار على صعيد أمن الحدود. وتتضمن الخطة تحليل الأسباب الجذرية للمخاطر الأمنية الإقليمية خاصة إنتشار الأسلحة والتفجير ومكافحة الإرهاب، والتهديدات الأمنية الحدودية.

<sup>1</sup> البروتوكول الملحق لإتفاقية منع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا : إثيوبيا - أديس أبابا ، الإتحاد الإفريقي ، القمة الثالثة، جويلية 2004، نقلًا عن الموقع : <http://www.au.int/en/sites/default/files/assembly-AR-10-12->

[July2003.The.second.ordinary.session.pdf](http://www.au.int/en/sites/default/files/assembly-AR-10-12-)

<sup>2</sup> إسماعيل. ج ، المرجع السابق الذكر، ص 45.

<sup>3</sup> Shivit Bakrania, Op.cit, P.13.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

إعتمدت الخطة حلولاً مشتركة تضمنت الإهتمام بالتنمية الإنسانية المستدامة، والإستجابة للإحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية، بما يسهم في تحقيق الأمن. كما تضمنت الحلول ضرورة التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة، والإتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون المشترك خاصة التعاون الإقتصادي، والتنموي والأمني. من أجل القضاء على المشاكل والتحديات التي تواجه دول المنطقة، وتوفر الدعم المادي عن طريق التعاون الثنائي متعدد الأطراف، مع وضع آلية دائمة للتعاون الإقليمي<sup>1</sup>.

- مسار نواكشوط وإستراتيجية لجنة الإتحاد الإفريقي: الذي أطلقته لجنة الإتحاد الإفريقي للسلم والأمن في مارس سنة 2013، والهادفة إلى تعزيز التعاون، وتفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن بين 11 إحدى عشر دولة إفريقية ( الجزائر، بوركينا فاسو، كوت دي فوار، غينيا، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال والتشاد ). تقوم إستراتيجياتها على مجالات الأمن، الحكامة، اللامركزية والتنمية المستدامة ببلدان الساحل، تتضمن هذه البعثة ثلاثة جوانب محورية: سياسية، أمنية وتنموية. ففي الجانب السياسي تهدف لمرافقة تعزيز مكتسبات السلم والأمن، ترقية دولة القانون، المساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية بدول الساحل، سيما حقوق الإنسان، الجهاز القضائي، و منظمات المجتمع المدني ( القضايا الإنسانية ). أما الجانب الثاني مكرس للأمن بمنطقة الساحل من خلال تنسيق جهود الإتحاد الإفريقي في مجال الأمن سيما النزاعات، الإرهاب، والجريمة المنظمة. في حين يركز المحور الثالث على إشكالية التنمية كقضايا البيئة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : سياسات الإتحاد الأوروبي في التعامل مع قضايا الحدود

#### أ- الإستراتيجية الأوروبية في التعامل مع الساحل الإفريقي:

سعى الإتحاد الأوروبي للحصول على نهج شامل لحل الأزمة في الساحل على أساس الإستراتيجية المقدمة إلى المجلس الأوروبي 2011، وتستند إستراتيجيته على إفتراض ترابط عميق بين التنمية والأمن، لأن الإستجابة للمشكلات في منطقة الساحل تقتضي إستجابة إقليمية شاملة للأبعاد، قائمة على:

- التنمية، الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية.
- العمل السياسي والدبلوماسي.
- الأمن وسيادة القانون.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> "EU The European Union and the sahel 2013", Available at : <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms-data/docs.press-data.foraff.pdf> .

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

- مكافحة التطرف والعنف.

حيث قام الإتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من البعثات، لبناء قدرات دول الساحل في إطار سياسة الدفاع والأمن المشترك، إشملت البعثة الأوروبية للمساعدة الحدودية في ليبيا **EUBAM European Border Assistance Mission**، بعثة تدريب الإتحاد الأوروبي في مالي **EUTM European Union Training Mission**، وكذا في ساحل النيجر<sup>1</sup> **EUCAP**.

- البعثة الأوروبية للمساعدة الحدودية في ليبيا **EUBAM**: تم الإتفاق حول هذه البعثة في ماي 2013 تصبو هذه البعثة إلى دعم السلطات الليبية في تحسين، وتطوير أمن حدود البلاد البرية، البحرية والجوية على المدى القصير، ولى تطوير إستراتيجية متكاملة لإدارة الحدود **Integrated Border IBM Management Strategy** واسعة النطاق على المدى الطويل.

- بعثة تدريب الإتحاد الأوروبي في مالي **EUTM**: إنطلقت بعثة تدريب الإتحاد الأوروبي بمالي في فيفري 2013 بولاية مبدئية لمدة 15 شهراً. حيث عملت على تقديم الدعم في مجالات القيادة والمراقبة، الدعم اللوجستيكي والموارد البشرية، فضلاً عن التدريب على تطبيق القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وحقوق الإنسان.

- بعثة ساحل النيجر **EUCAP**: إنطلقت هذه البعثة سنة 2012، وتهدف إلى التزويد بالمشاورات و الطرق التدريبية لدعم السلطات النيجيرية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة<sup>2</sup>.

ب- سياسات الجوار الأوروبية **European Neighbour Hood Policy**: هذه السياسة أحد الأهداف الرئيسية لإستراتيجية الأمنية الأوروبية **ESS** المتمثلة في " بناء السلام الجوازي"، مع التأكيد على أهمية توطيد العلاقات مع مجمل الفضاءات الجيو - سياسية المحاذية لها. بحكم أن الأمن الجهوي والإستقرار في الإتحاد الأوروي يتطلب أجنده أمنية مع الجوار المتاخم معه الجنوب والشرق المتوسطي. على إعتبار أن هذه المناطق تتضمن عدد كبير من النزاعات، والحركيات المولدة للأمن خصوصاً مع بروز خطابات وممارسات جديدة، مما دفع للتفكير في مشروع " سياسة الجوار الأوروبية"، وثمنت بنشر المفوضية الأوروبية لوثيقة رسمية في مارس 2003 بعنوان " أوروبا الموسعة و دول الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الشرق والجنوب"<sup>3</sup>، تقوم على عدة مبادئ منها:

<sup>1</sup> Ibid .

<sup>2</sup> " EEAS Common security and defence policy : the EUCAP Sahel niger civilian mission.2013 ", available at : <http://www.consilium.europa.eu/media/1960390/eucap-sahel-fatsheet.april2013.pdf> .accessed in : **28/8/2014**.

<sup>3</sup> Fulvio Attina, " European Neighbourhood policy and building of security around europe " , in Fulvio attina, Rosa Rossi : European neighbourhood policy, **Political, economic and social issues**, catania, the jean mannet centre , Euro-med, 2004, P.16.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

✓ إعادة تعريف ومأسسة الحدود الخارجية: نتج عن طرح مسألة الجوار الأوروبي توسيع المضامين التقليدية لمفهوم الحدود الداخلية، والخارجية في الجوار الجيو-سياسي المتوسطي، التحدي القائم حول الربط بين مقتضيات الأمن الجهوي / الداخلي وضرورة مأسسة الحدود من خلال إعادة صياغتها وإدارتها وفق مقاربة تشاركية<sup>1</sup>. حيث قام الإتحاد الأوروبي بمأسسة الحدود بإضفاء الطابع المؤسسي على المسائل المرتبطة بالتعاون الأمني والقضائي عبر الحدودي، وتوسيع "الحدود القانونيّة والمؤسسية" للإتحاد الأوروبي في إطار سياسة العدالة والشؤون الداخلية JAI، لمعالجة القضايا الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، إدارة الحدود وتمديد مهارات الوكالات الأمنية. كما عززت عمليات التعاون الأفقي لتحقيق "الإدارة اللامركزية للتهديدات"، وبالتالي نقل إدارة التهديدات الجديدة إلى الجنوب، ويهدف ذلك لعلاج / تعطيل / أو الوقاية من التهديدات البعيدة العابرة للحدود<sup>2</sup>.

✓ إضفاء الطابع الخارجي في إدارة الهجرة Externalisation: في خضم بروز الخطابات والممارسات الجديدة التي تدعو للتشكيك في التمايز بين البعدين الداخلي والخارجي، ظهرت سلسلة متصلة من الطروحات للربط بين مفهوم الأمن المجتمعي، الجريمة والهجرة في أوروبا. بمعنى مناولة أمنية Subcontracting. حيث أنّ تصدير السياسات الأوروبية قاد إلى تصدير قوانين وفق التصور الأوروبي حول محاربة الهجرة كنتيجة للمسؤولية المشتركة، وتقاسم الأعباء الناتجة عن التجاوز بهدف الدخول في السياسات البنينة تحت شعار أنّ "تجاوز مشتركين يقتضي بطبيعة الأمر تقاسم العبئ والمسؤولية المشتركة للرد على التحديات التي تهدد الإستقرار"<sup>3</sup>.

✓ الأمننة Securitization، تناغم المصالح والخطابات: جراء الإتصال التالوثي بين الهجرة، الجريمة والإرهاب. حيث ساد الخطاب المدعم لربط المهاجرين بالإرهاب الخارجي، وربط مدركات تهديد الجريمة المنظمة بالهجرة كونها "تهديدات جديدة لأوروبا"، تم تسخيرها من طرف الإتحاد الأوروبي لتبني سياسات قمعية على السلم الدولي والمجتمعي على حد سواء. حيث إستناداً للتحليل الأوروبي نجد أنّ

<sup>1</sup> زهير بوعامة ، " السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي " ، مجلة المفكر، العدد 05 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 243.

<sup>2</sup> Abdennour Ben Antar, "Complexe de sécurité ouest-méditerranéen, externalisation et securisation de la migration".

<sup>3</sup> Ibid.

## الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

---

الجزائر مثلا تستغل الفعل الخطابى بناءً على سببية الإتصال الخطابى بين الهجرة والجريمة كأداة لتبني سياسات قمعية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> زهير بوعمامة، المرجع السابق الذكر.

الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية: نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل

استنتاجات الفصل الرابع:

شكل رقم 42: الربط بين الأطر النظرية، النماذج التحليلية، المقترح الإسلامي لبناء نموذج السلام الإيجابي



المصدر: استنتاجات الباحثة

# الختمة

ناقشت هذه الأطروحة و المعنونة بـ " الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية : دراسة على مستوى النزاعات الإجتماعية الممتدة "، تطور المستويات التفاعلية بين الفواعل الرسمية، والفواعل غير الرسمية في شكل نسق متكامل قائم على بناء هيكلية - بنيوية مسابير للتحويلات المتسارعة التي شهدتها حقل العلاقات الدولية بصفة عامة. إنطلاقاً من البحث في الأطر النظرية والأسانيد التصورية للربط بين الحوكمة في بعدها العالمي والأمن من منظور تهديداته اللاتماثلية، إلى غاية فحص التعاقد العلائقي بين كافة الفواعل المشاركة في العملية الأمنية والهادفة لبناء سلام إيجابي متساند، مروراً بإقتراح فكرة النموذج الإسلامي في المجال، كونه أول مقترح يؤمن بالجوانب الإيجابية لفكرة التنوع والإختلاف. بحيث تم محاولة تجاوز عدة مطبات بحثية، ناتجة بالدرجة الأولى عن تعدد وتشعب متغيرات الأطروحة مما أثر على عملية التفكير والتركيب، وصولاً لتحديد أبرز النتائج وفحص الفرضيات المقترحة .

حيث تطرقت الدراسة بالتفصيل لتحليل الفرضيات المذكورة آنفاً، حيث تم التوصل إلى:

إنتهى فحص الفرضية الأولى للدراسة والمتعلقة " بفاعلية الترابط الإستراتيجي في سياق المقترح التوازني بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في التأسيس لمقاربة متكاملة "، بإثباتها على الأقل بناءً على النماذج المختارة. ذلك أن التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على جملة التهديدات الأمنية بالدرجة الأولى، تتطلب نسقاً متكاملًا يتم تكييفه وفق مقتضيات التدخل، فإذا كانت المهمة الأمنية مهمة دولانية بإمتياز، فإن مهمة البناء من الأسفل Down - Up ، يجب أن تكون حصرًا عبئًا على المجتمع المدني، بتمويل قطاع خاص مستقل كليًا عن هيمنة المؤسسات الرسمية للدولة.

بخصوص الفرضية الثانية، والتي يدور فحواها في أن " الخصوصية المجتمعية عامل تحفيزي للنزاع عبر الحدودي، بحيث أن تفعيل المنظور الحوكماتي يتطلب تجاوزها " ، إنتهت الدراسة إلى أنه فعلاً لا يمكن بأية حال من الأحوال بناء السلام المتساند وفق النماذج المحددة للدراسة في ظل الإستعصاءات المرتبطة بمشكل الخصوصية المجتمعية، هذه الأخيرة التي لم يقتصر تأثيرها حصرًا على تحفيز التباين ليتحول لنزاع مجتمعي خطير، بل أيضًا كان لها التأثير البالغ في تجدد النزاع عقب إنتهائه، فعلى الرغم من كافة الجهود الدبلوماسية متعددة المسارات في إحتواء الوضع و التوجه نحو بناء إيجابي للسلام، إلا أن مشكل الخصوصية المجتمعية والذهنيات المنغلقة وما تخلفه من إنعكاسات خطيرة حال دون ذلك، وهو ما أثبتته الدراسة .

أما ما تعلق بالفرضية الثالثة، والتي تتضمن " فعالية دور المنظمات غير الحكومية في جهود الحوكمة الأمنية العالمية مرهون بإستقلالية تمويلها ومبادرتها "، فقد توصلت الدراسة إلى **نفي نسبي** لهذه الفرضية

من منطلق أنه على الرغم من الإستقلالية المالية لغالبية المنظمات غير الحكومية، التي تم التطرق إليها إلا أنها أثبت فشلها في معالجة الإنعكاسات الناجمة عن تشطي التركيبة المجتمعية، بحيث تباغاً لدورها الذي من المفترض أن يكون حياديًا موضوعيًا، نجد أن هذه الأخيرة سعت لتكريس أهداف خفية تحت ذريعة حماية الإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وبالتالي فقد كرس في سياق مسعاها الحقوقي التدخل الإنساني في المصالح القومية للدول، وهذا ما نفي صفة الحيادية والإستقلالية بكل أنواها.

إن تحليل هذه الأطروحة وفق مقترح تفكيكي قاد بنا إلى **التأكيد المطلق والتسام** للفرضية الرابعة للدراسة، ومفادها أن " البناءات المعيارية للمنظور الإسلامي في التسوية الودية للنزاعات الإجتماعية الممتدة قائمة على معالجة اللاعدالة التوزيعية، معالجة العنف البنيوي تحت مبرر إستحالة تجاوز الفطرة الإنسانية ". بمعنى أن المخاطرة الأمنية في هذا السياق تجسدت في إسقاط المنظور الإسلامي على نزاعات إجتماعية ممتدة بمدخل حديثة جدا ، حيث من الوهلة الأولى التي تم فيها الحديث عن هذا المقترح ، بدى جلياً التباين بين الجانب النظري والجانب العملي ، لكن عقب خوض غمار الموضوع وفحص حيثياته، وبناءً على القراءات السياسية العديدة للموضوع، إتضح جلياً بأن أنسب مدخل لدراسة التباينات الإثنية عبر الحدودية وفق ما يتناسب وتدايعات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، هو المدخل الإسلامي كونه أول مدخل يؤمن بفكرة الإختلاف والتنوع كفكرة متجذرة في الطبيعة الإنسانية. ونتيجة هذه القناعة تبنى المدخل الإسلامي مفهوم الدبلوماسية الوقائية، بحيث ركز هذا الأخير على تغيير مستويات العنف كسبب رئيسي محفز لتجدد النزاعات المجتمعية.

أما ما تعلق بالفرضية الأخيرة التي عالجتها الدراسة، و مفادها أن " إدراج الخصخصة الأمنية جنباً إلى جنباً مع مختلف فواعل الحوكمة الأمنية العالمية يساهم في التجسيد الدقيق للحوكمة الأمنية العالمية للنزاعات الإثنية عبر الحدودية " ، على النقيض من ذلك أثبتت الدراسة أن الخصخصة الأمنية للنزاعات المجتمعية أو إدراج دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة في المجال المجتمعي نتج عنه فشل ذريع، وما يفسر ذلك عدة متغيرات، يتمحور أغلبها حول عدم تماشي الأهداف الخفية للشركات الأمنية والعسكرية الخاصة مع مبادئ حفظ السلام المسطرة من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك سعيها لمجرد تحقيق " السلام السلبي " قصير المدى الذي يركز أساساً على مجرد وقف مؤقت للأعمال القتالية المباشرة. أهم وأعقد من ذلك لا بد من الإشارة إلى أن إقحام المؤسسات الأمنية والعسكرية الخاصة لم و لن يحظى بالقبول الدولي ما لم يحقق الشروط المفروضة التي يدور فحواها حول حتمية بناء شراكة بين القطاع العام الأمني والخاص.

لم تكفي الدراسة فقط بتحليل جملة الفرضيات المذكورة آنفاً بل تم التوصل لمجموعة إستنتاجات نلخص

أهمها على النحو التالي:

✓ على الرغم من الإنطلاقة النظرية - السببية لمفهوم الحوكمة، إلا أنها أصبحت من المفاهيم الجديدة الوافدة لحقل العلوم السياسية من العلوم الاقتصادية نتيجة الإحتكاك بالمؤسسات المالية والإقتصادية لمحاكاة النماذج العالمية، إدراج الفعالية، الشفافية والتقارب. سعيًا لتعزيز التعاون من أدنى المستويات والسعي لتخفيف الضغط والتوتر المحلي وصولاً للعالمي. من ثمة برزت عدة محركات أكسبتها صفة العالمية، ليصبح الحديث متمحورًا في هذا السياق عن " الحوكمة العالمية ".

✓ نظرًا لتوسع مفهوم الأمن و إنتقاله من البعد العسكري المتمحور أساسًا حول المصلحة القومية للدولة إلى الأمن الإنساني والأمن المجتمعي، تنامي الإهتمام بالمجال الحوكماتي في المجال الأمني كنتيجة لتصاعد حدة التهديدات الأمنية ذات الصبغة المتعددة، بمدخل حديثة تتجاوز التهديدات التماثلية إلى تهديدات تحت، عبر وداخل دولاتية، نعبر عنها بالنزاعات الداخلية بين الجماعات الإثنية بالدرجة الأولى. إضافة لمتغيرات أخرى ترتبط بالتغير النسقي - النظمي في الفواعل والإسهامات نظرًا لدرجة خطورة النزاع وتداعياته المحلية، الإقليمية والدولاتية، فضلاً عن تصاعد المطلب الحوكماتي في مجالات عدة أبرزها الإقتصادي، البيئي، الحقوقي و الصحي. لذلك إعتبرت هذه الدراسة محاولة جادة لدراسة مدى إمكانية تجسيد هذا المنظور في حقل الدراسات الأمنية، بما فيها النزاعات المجتمعية، هذه الأخيرة التي تعتبر بمثابة المتغير المستقل للدراسة.

✓ بالترابط بين مفهومي الأمن و الحوكمة في سياقها العالمي " الحوكمة العالمية "، إضافة لجملة تحولات جذرية للبيئة الأمنية، تم إستيعاب ميزات النماذج التقليدية في الدراسات الأمنية، حيث بناءً على مستويات التحليل المتعددة Multi - Levels of Analysis، تم الإنتقال من الحكومة إلى الحوكمة Governance في إطار تفاعلي بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، سعيًا لمعالجة تحديات الأمن المجتمعي من منظور حوكماتي عالمي. بمعنى إعتداد الحوكمة الأمنية العالمية كأداة تحليل تجريبية وفق الإستعانة بنموذج التعاون الثنائي، التعاون متعدد الأطراف، إدارة الأزمات، التوجه نحو الخصخصة Privatization في سياق البعد الجغرافي، أما ما تعلق بالبعد الوظيفي فقد شمل نطاق المؤسسات الأمنية، المنظمات غير الحكومية، والبعد الإقتصادي المرتبط بالتشردم Fragmentation من جهة والمرتبط بالمصلحة من جهة أخرى جراء إرتفاع مؤشرات المطالبة بتبني مصادر الأمن المتنوع، أما ما تعلق بالبعد المعياري Normative Dimension المعزز للتوجه نحو الحوكمة الأمنية فقد إرتبط بمنظمات الإغاثة الإنسانية Humanitarian Relief، حفظ السلام Peace keeping والتفاعلات العلائقية.

✓ ضمت الحوكمة الأمنية العالمية مجموعة مبادئ توجيهية ومعايير تأسيسية، دعمتها منظمة الأمم المتحدة خاصة من الناحية الإنسانية في مسعاها للحد من الفقر، التنمية، تقديم المساعدات، المشاركة، التعزيز المؤسساتي Institutional Strengthening، المواءمة Harmonisation والديمقراطية كمدخل رئيسي لتحديد دور النهج النيو - ليبرالي في العلاقات البنيوية. ذلك أن المشكلات العالمية الحالية تتطلب أكثر من مجرد التنسيق، وهو ما جسده لجنة الأمن، العدل والحوكمة العالمية في جملة إصلاحاتها العملية، المرتكزة أساساً على حتمية اللجوء للرؤية العالمية - الشمولية وفق نظام رقابي - توجيهي مؤسساتي متعدد الأطراف يقم المجتمع المدني العالمي، والمحلي في إطار ما يعرف بـ " الحوكمة العالمية للمجموعات الإثنية Global Governance Of Ethnic Groups ".

✓ من بين أبرز المتغيرات المحفزة للإتجاه نحو الحوكمة الأمنية العالمية عقب فترتي الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، أربعة متغيرات رئيسية تتلخص في بروز المؤسسات الجديدة من منطلق سعيها لبناء الثقافة والهوية المشتركة، التعامل مع التهديدات الأمنية التقليدية المحفزة لضرورة التركيز على أدوار التعاون اللامركزي، السعي لخدمة المصالح المشتركة وإنتشار الشركات الأمنية الخاصة. ذلك أن العلاقة الجدلية التي كانت سائدة بين مضموني الأمن القومي وحقوق الإنسان وضعت النزاعات في معضلة مشتركة Shared Dilema في إطار معقد، يركز على إحدى الجانبين إما حقوق الإنسان و إما الأمن القومي، تكون فيه الأفضلية - دوماً - للأمن القومي والمصلحة القومية على حساب الجوانب الإنسانية - المجتمعية، من منطلق أن الهدف الرئيسي لإكتساب القوة هو لإستغلالها أو تطويرها - تضخيم القدرات العسكرية - ، وهو الجانب القانوني الذي قدم الأطر النمطية لضبط العلاقة الجدلية و توجيهها نحو الطرح التوازني الذي يستبعد إنكار الحقوق و التمييز المنهجي Systemaic Discrimination، مع إدراج الأساليب الكمية لمراجعة الأساليب النوعية، إستحداث نموذج التدقيق على نوع البيانات والمعلومات Data - Information وصولاً لإدماج الأساليب الكمية Quantitative Methods، والبيانات التجريبية Empirical Data، لتحقيق جودة التحليل Quality Of Analysis.

✓ بالنظر للخصائص الجوهرية لمضمون " الإثنية " عبر الإمتدادات التاريخية، وإرتباطها بعوامل مجتمعية - تمييزية بالدرجة الأولى، إضافة لتأثير العامل الزمني تحولت هذه الخصائص إلى بؤر توتر متنامية، فرضت علينا الضرورة البحثية قياسها في إطار نموذج بارومتر النزاع، لنجد أنفسنا أمام نزاعات إجتماعية ممتدة، دعمها المحتوى المجتمعي، الحرمان من الإحتياجات الإنسانية، والروابط

الدولية. كون أن المصادر العالمية، المصادر الإقليمية، الدولة، تعبئة المجموعات و النخب، من أبرز مصادر إنتشارها الحدودي.

✓ تعددت المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية، تعددًا ناجمًا بالدرجة الأولى عن الخصوصية المجتمعية، الإقتصادية، الثقافية والسياسية لكل منطقة على حدى. إلا أنه على الرغم من الإختلاف في المضمون يبقى المنطلق - **موحداً** - يتراوح بين إنتهاك الحاجات الإنسانية، اللاعدالة التوزيعية، السياسات التهميشية و الإقصائية، التنمية غير المتكافئة Unequal Development، الحدود الإستعمارية Colonial Border ، الفساد Corrupt،... إلخ .

✓ لإضفاء الصبغة العلمية على الدراسة تم الإستعانة بمستجدات نظرية وفق إشارات تطبيقية إسقاطية لتقديم فهوم وشروحات للنماذج المقترحة في الجانب التمثيلي للدراسة. حيث ساهم مدخل التحليل النيو - ليبرالي المؤسساتي كتحدٍ للنموذج الواقعي على إضفاء الترتيبات المؤسساتية، ورفع درجة كفاءتها وفق آليات جديدة تختلف في طياتها عن الأطر الكلاسيكية لتتجاوز بذلك النطاق الضيق. بحيث أكدت على دور الحوكمة العالمية كوسيلة لشرح قدرة المنظمات الدولية على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة في النظام الدولي سعياً لبناء " المجتمعات المتكاملة " كهدف أسمى في مرحلة ما بعد النزاع من جهة وسعيًا للوصول إلى السلام الديمقراطي من خلال التوازي بين الترابط الإقتصادي و المنظمات الدولية من جهة ثانية إلى غاية تفعيل ما يعرف بـ " الإعتماد المتبادل " لتطويق المشكلات المعرقة للعمل الجماعي .

✓ ساهم مدخل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غيرالرسمية في إطار المقترح التوازني لتزويدنا بالمبادئ التوجيهية الفعالة اللازمة للطرح التوازني ثنائي الطرح، حيث يرتبط الطرح الأول بالموازنة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية متمثلة في دور القطاع الخاص، المجتمع المدني والدولة. في حين يرتبط الطرح الثاني بالموازنة في المواضيع ذات الصلة. بمعنى نفي العلاقات الجدلية إلى الترابطات الإستراتيجية الفعالة بين الأمن الإنساني، حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية والمصالح القومية للدولة. ليوضح بذلك مقترح الحوكمة العالمية ديناميكية التفاعلات عبر دولاتية، داخل دولاتية وتحت دولاتية من أدنى المستويات إلى أقصاها بنموذج متعدد المسارات يدمج الفئات المحلية في المجال جنباً إلى جنب مع الفواعل الدولاتية .

✓ أما ما تعلق بأنظمة التعقيد الإجتماعية من منظور نظرية التعقيد، فقد قدمت مجموعة أدوات منهجية ما بعد بنبوية مستنبطة أساساً من نظرية الإنبثاق Emergence Theory، كون أن نظرية التعقيد سعت

لتحسين فعالية النظريات السائدة مع صياغة إستبصارات جديدة من منطلق تفسيري مفاده الجانب الفوضوي للتعقيد المستوحى من محاكاة العلوم الطبيعية، من ثمة التركيز عوضاً عن مستوى التحليل ونمط التحليل على نطاق التحليل Scope Of Analysis، وصولاً إلى التحول نحو مفهوم الشبكة من خلال نقد ما بعد الوضعية لإنشاء مجتمع مدني عالمي، بمعنى تجسيد التفاعل الشبكي المعزز للعلائقية.

✓ خصوصية منطقة القوقاز الجيو - إقتصادية، تعقيداتها الإثنية جعلت منها بؤرة توترات أمنية خطيرة خاصة عقب الإهتمام المتنامي للقوى الخارجية بها، ما أدى لخلق فوضى تورطية تبلورت في سياق نزاعي داخلي بين الأقلية الأبخازية والأغلبية الجيورجية في ظل تدخل الفواعل الخارجية كروسيا، إيران تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، لتصعيد الوضع بمداخل متعددة، أدت لزحف النزاع ليتحول لنزاع حدودي بإمتياز.

✓ تعددت وتداخلت أسباب النزاع في منطقة البلقان على غرار " نموذج كوسوفو " الذي يجسد المعنى الصريح لجذلية التاريخ والجغرافيا، من ناحية تعثر البنى الإجتماعية، بطء إعادة هيكلة بناء الدولة الإندماج البطيء، سوء الأوضاع السياسية، إضافة لتغذية مظاهر التفرقة العنصرية التي دفعت لما يعرف بـ " تعقد النزاعات بين المجموعات Complexity Of Inter -Group Conflict " .

✓ يعتبر النموذج الإفريقي من أعقد أنواع النزاعات المجتمعية، فإذا كانت كل الدول والمناطق ذات مرجعية سببية أحادية أو ثنائية. فالمثير للجدل في إفريقيا هو تعدد المداخل التفسيرية للنزاعات الإثنية كونها مناخ صلب جداً لإحتواءها من كل النواحي والمجالات. وهو ما يجسده نموذج منطقة الساحل الإفريقي، من تعدد لغوي، عرقي، ديني، إثني، حدودي .

✓ أما ما تعلق بأمريكا اللاتينية: تعتبر الحركات الانفصالية المطالبة بالإصلاحات الهيكلية التي تعالج الفجوات السياسية بين الدولة والمجتمع، جراء السياسات - الإقصائية المنتهجة من الحكومة المدخل الحقيقي لتجدد النزاعات المجتمعية، ذات النماذج التحليلية: إعادة الإنتاج الإجتماعي، النزاعات المؤسسية والنزاعات الثقافية. بمعنى الانتقال من البعد الإقتصادي إلى الهوياتي .

✓ إن تحليل النماذج الأربعة المقترحة للدراسة، وعلى الرغم من الإختلاف في المنطلقات، الإختلاف في الأسباب، النتائج، والإنعكاسات، إلا أنها تشترك في عامل وحيد. وهو تحولها لنزاعات إجتماعية إثنية عبر حدودية، جراء الزحف المتنامي لآثارها السلبية، ليتجسد ذلك في: إنتهاك حقوق الإنسان، التنشيطي الأمني الداخلي، اللاجئين واللاعادلة التوزيعية. هذا ما يفوق بنا إلى الإجابة المباشرة عن التساؤل الفرعي

الذي مفاده البحث عن السيناريو الأقرب للنزاعات المجتمعية الممتدة، بحيث من الأكيد عوض المحتمل التوجه نحو التصعيد السلبي للنزاع، وهو ما حدده نموذج غلاسل للمستويات التسعة.

✓ عقب جملة الإصلاحات الهيكلية - البنيوية التي عرفتتها منظمة الأمم المتحدة، والتي تجاوزت من خلالها الإجراءات الكلاسيكية القائمة أساساً كحد أقصى على بعثات حفظ السلام إلى مستوى آخر من التدخل، في إطار ما يعرف بـ " قوات حفظ السلام متعددة الأبعاد ". هذه الأخيرة التي إهتمت بمبدأ التنظيم المؤسساتي، إدراج المجالات الإنسانية - التنموية بالدرجة الأولى، بناء السلام عوض حفظ السلام، و تكييف تدخلها وفق كل نموذج على حدى.

✓ أثبتت الشراكات الدولية، التكتلات الاقتصادية والمنظمات الحكومية في إطار الهندسة المؤسساتية الرسمية للنزاعات الممتدة، نجاحات ملموسة إنطلاقاً من تقليص الوجود العسكري إلى غاية السعي لتحقيق الأمن والاستقرار الإيجابي على المستوى الكلي.

✓ طبيعة المشكلات الناجمة عن إنعكاسات النزاعات الإجتماعية الممتدة الموضحة في النماذج المحددة، فرضت تبني أدوار المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني والخصخصة الأمنية في إطار نهج تعاقد علائقي مع الفواعل الدولية. حيث من الإستحالة الحكم بالتعميم على النماذج.

✓ لم تنفي الإسهامات الإيجابية لطرح الحوكمة فرضية إندلاع أو تجدد النزاعات في المنطقة، نظراً لمجموعة معيقات ترتبط بصعوبة تجسيد الطرح التوازني بشقيه من جهة، ومن جهة ثانية كون المهمة الأمنية مهمة دولانية بإمتياز يصعب في سياقها قبول فواعل أخرى دولانياً.

✓ بالعودة للفطرة الإنسانية التي تفسر من منطلق الإختلاف قبل الإتفاق، تم إقتراح تبني المقترح الإسلامي نظراً لكونه أول مقترح تبني فكرة الإختلاف من وجهة نظر إيجابية بالدرجة الأولى، وبالدرجة الثانية كونه يركز على الإنسان كقيمة جوهرية يجب إيلائها الأهمية القصوى قبل المصلحة القومية.

✓ يشهد التاريخ نماذج تجارب ناجحة جداً في مجال الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية، خاصة في سياقها المجتمعي. لذلك وسعيًا لتجاوز كل التناقضات البنيوية، الهيكلية والمؤسساتية، يجب الإنطلاق من نقطة الصفر وفق نموذج البناء من الأسفل من طرف الفواعل المحلية، والبناء من الأعلى من طرف الفواعل الدولية. مع العمل على تحديد نقطة الإنلقاء، هذه الأخيرة التي تحدد غالبًا السيناريوهات المستقبلية لأي نزاع.

أخيرًا يمكن القول أن فعالية آليات الترابط الإستراتيجي في سياق بناء المقاربات التوازنية بين الفواعل المحلية، الإقليمية و الدولية مرتبط إرتباطاً وثيقاً بنمط تحليل النزاعات الإجتماعية، ذلك لإلتحامها مع عنصر

الخصوصية المجتمعية كتحدي خطير في سياق عمليات بناء السلام المتساند، نظرًا لأن المداخل التفسيرية لتحليل مصادر النزاعات المجتمعية ركزت بدرجة كبيرة على مشكل التفاوت، اللامعالة توزيعية، الحدود الإستعمارية. مما دفع بنا في سياق الدراسة لإجراء إسقاطات واقعية - عملية وفق إنتقاء نماذج مختارة بصفة دقيقة تعكس موضوعية التعامل مع طبيعة التهديدات، وموضوعية فحص فعالية الآليات الرسمية وغير الرسمية في تطويقها ومعالجتها. من ثمة التطرق لأوجه القصور والضعف مع دراسة تأثير المتغير الزمني على كل المتحركات البحثية، وصولاً للمخاطرة الأمنية بإدراج الأطر العملية للمنظور الإسلامي، وفق مبادئ وآليات تستمد فاعليتها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

تباعاً لذلك وسعيًا لسد فراغ بعض البؤر التي أهملتها الدراسة نظريًا لشح المعلومات المتخصصة، أو عمليًا لتشعب متغيرات الدراسة ونماذجها، نقترح جملة توصيات من شأنها تقريب الصورة النمطية لطرح الحوكمة الأمنية العالمية من جهة، ومن جهة أخرى فتح آفاق بحثية، ومقترحات لمواضيع مستقبلية في التخصص. نلخص أهمها على النحو التالي:

✓ حتمية ليس فقط النظر في إمكانية إدراج المنظور الإسلامي، بل التأكيد المطلق على تبني طروحاته، والسعي لتطويرها وتكييفها وفق المستجدات الدولية الراهنة، لتتناسب وخصوصية النزاعات المجتمعية الممتدة إثنياً وحدودياً. كونها منطق مرجعي لا مجال للتشكيك فيه، كونه أول مقرب يشير للنواحي الإيجابية للتنوع والإختلاف.

✓ السعي للتغيير من إستراتيجية التعامل مع التهديدات الأمنية اللاتماثلية الحالية، والتخلي عن المنطق الإقصائي الذي مفاده إعطاء الأولوية للمصلحة القومية والأمن الوطني على حساب حقوق الإنسان. مع العمل على إقحام كل الإعتبارات الإنسانية في مجال بناء السلام.

✓ فتح المجال لخلق شراكة فعلية بين القطاع العام الأمني والقطاع الخاص، مع رفع الحظر عن إحتكار المهمة الأمنية من طرف الفواعل الدولاتية، وذلك من خلال "تقبل فكرة الآخر"، بمعنى تقبل الدولة لتدخل الفواعل غير الدولاتية والخصخصة الأمنية، إن لم تكن كشريك فعال الإكتفاء على الأقل بالعضو المساهم ماليًا في القطاع الخاص، وكقوة إقتراح مدنيًا ومجتمعيًا، ليتحقق بذلك دور الثلاثية بإمتياز.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع و المصادر :

أولا / قائمة المصادر :

01- القرآن الكريم برواية ورش .

ثانيا / قائمة المراجع :

أ- باللغة العربية :

أولا / الكتب :

01 - أبو النصر، سامية . الإعلام و العمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة و إستراتيجية المواجهة .

القاهرة : دار النشر للجامعات ، 2010 .

02 - أحمد ، حسين الحاج علي . خصخصة الأمن : الدور المتنامي للشركات الأمنية و العسكرية الخاصة.

أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2007 .

03 - أي إيبيري ، دون . بناء المجتمع من المواطنين : المجتمع المدني في القرن 21 م . ترجمة : هشام

عبد الله . الأردن : الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، 2003 .

04 - بن عنتر ، عبد النور . الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الإنعكاسات الدولية

و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001 . باتنة : شركة بانتيت ، 2002 .

05 - بيليس، جون و سميث ، ستيف . عولمة السياسة العالمية . ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات

العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004 .

06 - بغزوز ، عمر . مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و حق الدفاع المشروع في

الإنعكاسات الدولية و الإقليمية لأحداث 11 سبتمبر 2001 . باتنة : شركة بانتيت ، 2002 .

07 - بريجنسكي ، زيغينو . الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء و أزمة القوة العظمى الأمريكية. ترجمة : عمر

الأيوبي، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2007 .

08 - الجنابي ، حازم حمد موسى . إدارة التغيير : الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجًا. عمان : دار

الحامد للنشر و التوزيع ، 2014 .

09 - وهبان ، أحمد . الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات، الجماعات و

الحركات العرقية. الإسكندرية : أليكس لتكنولوجيا المعلومات ، 2007 .

10 - زاقود ، عبد السلام جمعة . العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد . عمان : دار زهوان للنشر و

التوزيع ، 2013 .

- 11 - الحارثي ، فهد العرابي . أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية و العدل . الرياض : مكتبة فهد الوطنية ، ط 2 ، 2004 .
- 12 - حسن ، حمدي عبد الرحمان . التعددية و أزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية . مصر : مركز دراسات المستقبل العربي ، سلسلة أوراق إفريقية ، 1996 .
- 13 - حسن ، حمدي عبد الرحمان . الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل .
- 14 - حسين ، حيدر علي . سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي . بغداد : دار الكتب العلمية ، عمان : مكتبة المجتمع العربي ، 2013 .
- 15 - حتى ، ناصيف يوسف . النظرية في العلاقات الدولية . بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 .
- 16 - مارل ، مارشال . سوسيولوجيا العلاقات الدولية . ترجمة : حسن نافعة ، القاهرة: دار المستقبل العربي ، 1986 .
- 17 - موسى ، عايدة . قرن الرعب الإفريقي: الغزو و المقاومة . مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2014 .
- 18 - محمد ، مصطفى كامل . التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط و دوره في مصر . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ، 1995 .
- 19 - سعودي ، محمد عبد الغني . قضايا إفريقية . الكويت : مطبعة المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1990 .
- 20 - سعيد ، سعاد جبر . انتهاكات حقوق الإنسان و سيكولوجية الابتزاز السياسي . عمان : عالم الكتب الحديث ، دار الكتاب العالمي ، 2008 .
- 21 - عبد الحميد ، عاطف معتمد . الصراع الروسي - الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لنزاعات القوقاز . القاهرة ، ب . د . ن ، 2004 .
- 22 - عبد الفتاح ، بشير . تجديد الهيمنة الأمريكية . بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2010 .
- 23 - العبيدي ، محمد عبد الرحمان يونس . سياسة تركيا الخارجية إتجاه منطقة القوقاز 2002-2010 .
- 24 - فينشر، مارتينا . المجتمع المدني و معالجة النزاعات : التجاذبات، الإمكانيات و التحديات . ترجمة : يوسف حجازي ، مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات ، 2006 .

- 25 - الفيلفيل ، السيد . الحروب الأهلية في إفريقيا : محاولة للتغيير التاريخي في الصراعات و الحروب الأهلية في إفريقيا . مصر : الهيئة المصرية للكتاب ، د . س . ط .
- 26 - شابيرو ، إيان . نظرية الإحتواء : ما وراء الحرب على الإرهاب . بيروت : شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، 2012 .
- 27 - رودس ، مايثو . الولايات المتحدة الأمريكية : الزعامة ما بعد القطبية الأحادية بين القوى العظمى و الإستقرار الإستراتيجي في القرن 21 م . ترجمة : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2013 .
- 28 - غريب ، حكيم . السياسة الدولية و القانون الدولي : مكافحة الإرهاب الجوي . القاهرة : دار الكتب الحديثة ، 2013 .
- ثانيا / المجلات و الدوريات :
- 01 - ألكسندر ، فيتش . " القوقاز : مركز السيطرة على العالم و حلبة الصراع المقبلة بين الدول العظمى " . مجلة قضايا ، 29 جانفي 2008 .
- 02 - إبراهيم ، نجوى . " دور الأمم المتحدة في تطوير آليات حماية حقوق الإنسان " . مجلة السياسة الدولية ، العدد 167 ، جانفي 2007 .
- 03 - ج ، إسماعيل . " إفريقيا تسعى لحل مشاكلها " . مجلة الجيش ، الجزائر ، العدد 155 ، أكتوبر 2009 .
- 04 - بن سعيد ، مراد و لموشي ، طلال . " المنظمات الدولية غير الحكومية و حقوق الإنسان " . المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، جامعة باتنة - 01 - ، كلية العلوم السياسية ، العدد 05 ، جويلية 2013 .
- 05 - بن حمد آل ثاني ، فهد عبد الرحمان . " البلقان : مفتاح السيطرة العالمية : دراسة جيوبوليتيكية عن منطقة البلقان " . مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية . جامعة قطر ، العدد 24 ، 2001 .
- 06 - بوعمامة ، زهير . " السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي " . مجلة المفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم السياسية ، العدد 05 .
- 07 - الجميل ، سيار . " التكوينات التاريخية لجمهوريات القوقاز و ما وراءها " . مجلة المستقبل العربي ، العراق : جامعة الموصل .
- 08 - حافظ ، طالب حسين . " إستقلال كوسوفو و نهاية الصراع في يوغوسلافيا " . مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد : قسم الدراسات الأوروبية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 98 .

- 09 - كامل ، محمد مصطفى . " أحداث 11 سبتمبر 2001 و الأمن القومي - الأمريكي : مراجعة للأجهزة و السياسات " . مجلة السياسة الدولية ، العدد 48 ، أبريل 2002 .
- 10 - لكريني ، إدريس . " أحداث مالي بين خطورة الوضع و تعدد المواقف " . مجلة العربية ، مجموعة الأبحاث و الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، 03 أبريل 2020.
- 11 - محمد ، فيان أحمد و صبحي ، عبده نور . " الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البلقان " . مجلة كلية المأمون، الجامعة ، العدد 29 ، 2017 .
- 12 - مصطفى ، نادية . " حرب كوسوفو في التوازنات الأوروبية و العالمية الجديدة " . مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 245 ، 1999 .
- 13 - عبد الله ، مختار شعيب . " الصراع القومي و العرقي في الجمهوريات المستقلة : أبخازيا - جورجيا " . مجلة السياسة الدولية ، العدد 119 ، السنة 31 .
- 14 - العبيدي ، محمد عبد الرحمان يونس . " سياسة تركيا الخارجية إتجاه منطقة القوقاز 2002 - 2010 " . مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل : قسم الدراسات التاريخية و الثقافية ، العدد 08 ، 2011 .
- 15 - عفيف ، عثمان . " مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا " . مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، العدد 63 ، جوان 1997.
- 16 - صندل ، جواد . " روسيا و جورجيا : النفط و الجيو - إستراتيجية منظور جغرافي - سياسي " . مجلة دبيالي ، العدد 41 ، 2009 .
- 17 - شرقي ، محمود . " المقاربة الأمنية الأمريكية في الحرب على الإرهاب " . مجلة المفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية العلوم السياسية ، العدد 09 ، ماي 2013 .
- 18 - قاسي ، فوزية . " الحرب على الإرهاب و منطق الأمننة : قراءة في السياسة الأمريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاجن " . المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، جامعة باتنة 01 : قسم العلوم السياسية ، العدد 03 ، جويلية 2011.
- ثالثا / الأطروحات و المذكرات :**
- 01 - قوجيلي ، سيد أحمد . " الحوارات المنظورية و إشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية " . رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص : الإستراتيجية و المستقبلات ، جامعة الجزائر يوسف بن خدة : كلية العلوم السياسية ، 2011 .

02 - زقاغ، عادل . " النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية " . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية ، تخصص : علاقات دولية ، جامعة بانتة 01 : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009 .

رابعاً / التقارير :

01 - تقرير التنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي\_ : نحو الحرية في العالم العربي ، 2004 .

02 - تقرير المجتمع المدني في منتصف عقد ثقافة السلام : تقرير عن ثقافة السلام في العالم . مؤسسة ثقافة السلام . ترجمة : محسن يوسف ، الإسكندرية : منتدى الإصلاح العربي ، قرار الجمعية العامة : الفقرة 10 .

03 - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان . الجمعية العامة : الدورة 56 ، الملحق 42 ، نيويورك ، 2001 .

04 - تقرير التنمية البشرية : التغلب على الحواجز - قابلية التنقل البشري و التنمية - . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009 .

05 - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل الإفريقي . الأمم المتحدة : مجلس الأمن ، 14 جوان 2013 .

خامساً / المراجع الإلكترونية :

01 - البشر ، جودي . " نساء يبينن السلام : المشاركة في الخبرات " . لندن : مركز التحذير الدولي ، سبتمبر 2004 . نقلا عن : [www.international.alert.org/women/publication/know](http://www.international.alert.org/women/publication/know) .

02 - الهواري، إبراهيم. " ماذا يحدث في الساحل الإفريقي". نقلا عن الموقع: [Sasapost.com/what-happens.in.the.sahel](http://Sasapost.com/what-happens.in.the.sahel).

03 - زبير، يحيى. " الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب". نقلا عن الموقع: [Studieas.aljazeera.net/ar/reports/2021/09/29](http://Studieas.aljazeera.net/ar/reports/2021/09/29).

04 - عبد العاطي، محمد. " كوسوفو: الصريق نحو تقرير المصير ". نقلا عن: [aljazeera.net](http://aljazeera.net). 2021/09/29.

05 - عزيز، أحمد. " حالة أبخازيا و أوسيتيا وترجبة التوغل الروسي". نقلا عن الموقع : [noon.post.com/content/16345](http://noon.post.com/content/16345). 2021/09/29.

- 06- قاضي، سي الطاهر. " الإهتمام والتنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي". نقلا عن الموقع: [www.politics.dz.com/d8.29/09/2021](http://www.politics.dz.com/d8.29/09/2021).
- 07 - مورافيسك ، أندريه. " الإتحادية و السلام : منظور ليبرالي بنيوي ". ترجمة : عادل زقاغ ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1661 ، 2006. نقلا عن : [www.politics.ar.com/ar.index.php.permalink/3040](http://www.politics.ar.com/ar.index.php.permalink/3040) .
- 08 - الشنقيطي ، محمد بن المختار . " الحقوق المدنية في أمريكا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 " . نقلا عن : [www.aljazeera.net.knowledge.gate.opinions](http://www.aljazeera.net.knowledge.gate.opinions) .
- 09 - " البروتوكول الملحق لإتفاقية منع و مكافحة الإرهاب في إفريقيا " .القمة الثالثة للإتحاد الإفريقي ، إثيوبيا : أديس أبابا ، جويلية 2004 . نقلا عن : [www.au.int/en/sites/default/files/assembly-ar-](http://www.au.int/en/sites/default/files/assembly-ar-10-12-july2003.the.second.ordinary.session.pdf) [10-12-july2003.the.second.ordinary.session.pdf](http://www.au.int/en/sites/default/files/assembly-ar-10-12-july2003.the.second.ordinary.session.pdf) .
- 10 - " بعثة الأمم المتحدة في جورجيا " . نقلا عن : [www.un.org/ar/peacekeeping/mission.unoming/background.unamic.21/06/2014](http://www.un.org/ar/peacekeeping/mission.unoming/background.unamic.21/06/2014) .
- 11 - " برنامج النقاط 15 الخاص بتطبيق حقوق الإنسان في عمليات دعم السلام الدولية " . نيويورك : منظمة العفو الدولية ، 19 جوان 2004 . نقلا عن : [www.amnesty.org/page/aboutarecs.peace](http://www.amnesty.org/page/aboutarecs.peace) .
- 12 - " المشاركة المتساوية للمرأة في منع النزاعات : إدارة و حل النزاعات و بناء السلام بعد مرحلة النزاعات، النتائج المتفق عليها " . نيويورك : مفوضية المرأة ، الجلسة 48 ، 05 سبتمبر 2004 ، نقلا عن : [www.watch/daw/csw48.ac.wp.auv.un.women.pdf](http://www.watch/daw/csw48.ac.wp.auv.un.women.pdf) .
- 13 - " تعميم و دمج الجندر في نشاطات حفظ السلام " . نيويورك : الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام ، الجمعية العمومية ، 2003 . نقلا عن : [www.peace.women.org/resources/peacekeeping/dpko.gender.mainstreaming.pdf](http://www.peace.women.org/resources/peacekeeping/dpko.gender.mainstreaming.pdf) .
- 14 - " الخلاص من الفقر : آراء من إفريقيا " . الإجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر ، أديس أبابا : تقرير تكميلي . [www.world/arabic.regional.meeting/trenth.african.final.3report](http://www.world/arabic.regional.meeting/trenth.african.final.3report) .
- ب - باللغة الفرنسية :

**A / Les livres :**

01 – Salifou , Andres . La question des Touarg au niger . Paris : kartal , 1993 .

**B / Les Articles :**

01 – Attaka , Mapakati . “ L’afrique Oriental et L’exploitation coloniale “ .  
**Revue Francaise d’etudes politique africaine**, N 87 , Mars 1973 .

02 – Chyan , Artush Mark & Questinof, Michael . “ Le role Des ONG<sub>s</sub> dans le  
prevention et la resolution des conflicts du caucase “ . N 51 , Fevrier 2008 .

03 – Claudot , Hellene & Bandits , Hawards .” Vebelles et Partisans “ . **politique  
africaine** , N 46 , 1996 .

04 – Jafalian , Annie . “ Le caucase du sud et L’union Europeéne : Vers une  
cooperation renforceé. **Annuaire Français des relations internationales**, Vol 06,  
2005.

05 – Tranca , Oana . “ La Diffusion des conflict Ethniques : une approche  
dynamique “ . **étude internationales** , Vol 37 , N 04 , Dec 2006 .

**C / Les sites :**

01 – “ **Les conflicts ethniques sont causés par l’ intervention  
gouvernementale et Non – gouvernementale par la mondialisation** “ . 29 Sep  
2008. Sited in : [www.francais.mcgill.ca//news.items.id.102032](http://www.francais.mcgill.ca//news.items.id.102032) .

02 – Kosoves, Himni. **Albais, serbe : ainsi que bosniaque et turc dans certains  
municipalités**. 29/09/2021.

ج - باللغة الإنجليزية :

**A / Books :**

01–Abdallah, Amr & Others. **Say peace : islamic perspective on peace and  
conflict resolution, teaching and training manual**. 2016 .

02– Akerlund , Anna . **Transforming conflicts and building peace : experience  
and ideas of ewedish civil society organization** .sida studies , 2015 .

- 03 – Aksu , Asref . **The united nation , intra – state peace keeping and normative change : New Approach to conflict analysis**. New york : manchister university press , 2003 .
- 04 – Alan , Atkissan . **Why civil society will save the world** . in : John Burbridge & Others . **citizen participation and the rise of civil society** . Brussels : institute of cultural affairs .
- 05 – Attina , Fubio . **European neighbourd policy and building of security around europe** . in : Fubio attina & rosa rossi . **European neighbourd policy** . catania : political, economic & social issues , 2004 .
- 06 – Barutaski, Michael & Others . **The kosovo refugee crisis : an independent evaluation of UNHCR<sub>s</sub> emergency preparedness & response** . united nation : high commissioner for refugges & policy analysis , 2000.
- 07 – Banet , Mack & R , Duvall . **National, international, regional and global governance** . cambridge university press , 2005 .
- 08 – Bradford, Colin . **Global governance for the 21 centry : reform the brooking institution**. Washington , 2007 .
- 09 – Brown , Simon E . **The international dimension of internal conflict** . London : international security studies , 1996 .
- 10 – Benedek , Walf Gang & Christopher , Dease. **Transnational terrorism organized crime and peace building : human security in the western balkans**. Britain : palgrave macmillan , 2010.
- 11 – CD , Brockett . **Land power & poverty : Agarian transformation & political conflict in rural central america** . Boston , 1988.
- 12 – Chadwick , Alger F . **Expanding involvement of NGO<sub>s</sub> in emerging global governance** . in : Oliver Richmond & Henry Carey. **Subcontracting peace : the challenge of NGO<sub>s</sub> peace building** . 2005 .

- 13 – Claseens , Styin. **Governance & devlopment : global coorporate governance forum** . the international bank of reconstruction and devlopment , 2003 .
- 14 – Christie , Ryerson . **peace building and NGO<sub>s</sub> : state , civil society inetraction** . New york : routledge , 2003 .
- 15 – Donnelly, Jack . **Realism in international relation** . cambridge university press , 2006 .
- 16 – Fisher , Martina . **Civil Society in conflict transformation : ambiralen , potentials & challenges** . recherche center for constructive conflict management , 2006 .
- 17 – fisher , Rom . **source of conflict and methods of conflict resolution** . the american university : school of international service , 2000.
- 18 – Gegeshidze , Archil & Ivlian , Haindrava. **Transformation of the Georgian – Abkhazian conflict : rethinking the paradigm** , London , 2008 .
- 19 – George , Alayarnnis & Others . **Corporate Governance and the hedging primium** . university of virginia : darden business school, 2003 .
- 20 – Grugel , Jean & Nicola , Paper. **Critical perspectives : global governance rights and regulation in governing regimes**. New york : routledge taylor & francis group .
- 21 – Held , David & Angus , Fane Hervey. **Democracy, climat change & global governance**. New york : democratic agency and the policy, 2009.
- 22 – Hintjens , Helen & Dubravka , Zarkav . **Conflict, peace security, and devlopment theories and methodologies**.London : Routledge taylor & francis group, 2015.
- 23 – Jeleva , Rumiana . **the impact of the crisis on the EU perspective of the western balkans** .CES : centre for european studies , 2012 .

- 24 – John , Clark . **UN civil society interactions : Working together for peace**. In : Paul Van Tongeren. **Peace building, peace successful stories of civil society**. London : Lynne Rienner .
- 25 – Koslowski , Rey. **Immigration reforms and border security, technologies border battles : The US immigration debates** . New york : The social science research council , 2006.
- 26 – Lange , Sabina & Nechev , Zoran . **Resilience in the western balkans** . EU :institute for security studies , 2017 .
- 27 – Leaning , Jennifer & San , Arie . Human security : a frame work for assesement in conflict and transition . CERTI : crisis transition tool kit , 2000 .
- 28 – Marchetti , Raffaele & Tocci , Nathalie. **Civil society , conflicts & the politisation of human rights**. Tokyo : united nations university press , 2011.
- 29 – Mertus , Juli A & Jeffrey , W Helswing. **Human right and conflict : Exploring the links between rights law and peace building** . institute of peace press , 2006.
- 30 – M , Deutch . **The resolution of social conflict : constructive and destructive processers**. New Haven : Yole university press , 1973 .
- 31 – Oberschall, Anthony. **Conflict and peace building in divided socities : responses to ethnic violence**. London : Taylor & francis group, 2007 .
- 32 – Odi . Global governance : An Agenda for the reneval of the united nation.
- 33 – Rawbothan , Oliver & Others . **Comtemporary conflict resolution** . polity press , 2011.
- 34 – Riggirozi , Maria & Diana , Tussie. **Pressing ahead with new procedures for old machiney : global governance and civil society** . in : Volker rittberger. **Global governance and the united nations system**. New york : united nation's university press , 2013 .

- 35 – R . **War in the balkans 1991 – 2002** . united nation , 2003.
- 36 – Sarkees , Meredith reid . **The cow typology of war : defining and categorizing wars** . London : data war project.
- 37 – Sky seva , Gunit. **complexity and theories of change in international politics**. Canada : cambridge university press , 2013 .
- 38 – Switwongse , Kusuma & Scott , Thompson . Ethnic Conflict in south east asie.Tailand : institute of security and international studies , chulalong university, 2005 .
- 39 – Ward , Susan Wood. **Varieties of state building in the balkans : a case of chifting focus**. From section 3 : creating for transformation , actors and levels.
- 40– Wani, Hilal & Others. **An islamic perspective in managing religious diversity**. centre for civilization dialogue : University of malaysia, 2015.
- 41 – Zverev , Alexci .**Ethnic conflicts in the caucasus 1988 – 1994 : contested borders in the caucasus** . VUB : bruno coppieters , university press, 1996 .
- 42 ----- . **Basic facts about the united nations**. New york : department of public information , 2004.
- 43 – ----- . **Global governance 2025 : at a critical juncture**. Paris : european union institute for security studies , 2010.
- 44 ----- . SIPRI : **year book indicates** : the three categories show markedly dofferen patterns over time , 2013.
- B / Reviews :**
- 01 – Abdelkader, Akram. Islamic principles of conflict management : a model for human resource management. **International journal of cross cultural management**. Novembre 2017 .
- 02 – Adams , Francis . The united nations in latin america : aiding devlopment . **routledge studies in latin american politics** , 2009.

- 03 – Ariye , Charles EK . The united nations and its peace purpose : an assesment of conflictlogy . vol 05 , issue 01, may 2014.
- 04 – Bercovitch , Jacob & Leah , Simpson . international mediation and the question of failed peace agreements : improving conflict management. **peace and change journal** . vol 35 , N 01 , january 2010 .
- 05 – Boughton , James M & Colin, Bradford. Global governance : a new players, new rules.**Finance and devlooment journal**, December 2007.
- 06 – Bousquet , Antonie & Simon , curtis . Beyond models and metaphors : a complexity theory, systems thinking and international relations. **Cambridge review of international affairs** , vol 24, N 01 , routledge taylor and francis group , march 2011.
- 07 – Chibba , Michael . governance and devlopment : the curent role of the policy and practice . **World economic** , Vol 10, N 02 , April 2009.
- 08 – Chowdhury , Karim . The role of women in peace building. **Women’s studies review** , Island university , 2005.
- 09 – Coser , Lewis A . **Social conflict and the theory of social change** . **The british journal of sociology** , London : school of economic and political science , vol 08, N 03, 2007 .
- 10 – Dass, Ghani & Abdulahi yalwa. The role of non – governmental organization ONG<sub>s</sub> in post conflict peace in north Eastern Nigeria .Vol 9 , issue 5.
- 11 – Drake , CJM . The role of ideology in terrorist : target selection. **Terrorism and political violence journal** , vol 10 , N 02 , 1998.
- 12 – Ellies , Stephen . Briefing : the pan sahel initiative . **African affairs journal** , Vol 103 , N 413 , Royal Africain society , 2004 .
- 13 – Gardiner , Nile .The decline and fall of the united nations : why the UN has failed and how it needs to be reformed. Macalesti international, Vol 19 , issue 01.

- 14 – Hameso , Seymon. Issue and dilemmas of multi – party democracy in africa resource centre. **West africa review** , INC, Vol 03 , N 02 , 2002 .
- 15 – Hertel , Shareen . The private side of global governance. **Journal of international affairs**, Columbia university , Vol 57 , N 01 .
- 16 – Heyman , Josiah . Constructing and vertual wall : Race and citizenship in US mexico border policing. **Journal of the south western**, Vol 50 , N 03 , Autumn 2008.
- 17 – Jacob , Berreovitch . International mediation . Journal of peace research , Vol 28 , N 01.
- 18 – Jamo , Dorhan . Ethnic conflicts in the Balkans as a collective action problems : does rational solutions need normative evaluations ? . **Economic and political science review** , Vol 02 , issue 2 , Italy : university of milan , January 2009 .
- 19 – Jansing , Ahmed & Hojaste , Mohamed Reza . Conflict in the caucasus regions and its effects on regional security approach . **Journal of politics and law**, Vol 08 , N 01 , canadian center of science and education , 2015 .
- 20 – Kastradi , Ardian.civil society devlopment and its impact on the democratization process in kosovo . **Mediterranean journal of social science** , Italy : MCSER publishing Rome , Vol 06 , N 02 , April 2015 .
- 21 – Kavalski , Emilian . The complexity of global security governance : An analytical overview. Global security journal, Vol 22, N 04 , **Routledge taylor and francis group** , Octobre 2008.
- 22 – Kirton J , Jkulik . Global security governance, regional security, governance through : sanctions and force . **international organisations research journal**, Vol 09, N 04 , 2014 .

- 23 – Klacey , Krim & Letroy , Orwin cummings. Interpersonal conflict among carribbean couples in jamaica, cyana and the united state. **International journal of sociololy and anthropology** ,USA : Academic journals institute for social research, university of michigan , june 2017.
- 24 – Krahen , Elke . Conceptualizing security governance : cooperation and conflict . **journal of the nordic international studies association**, Vol 38, copyright 2003.
- 25 – Lee , Shin Wha . Emerging threats to international security : environment refugees and conflict . **Journal of international & area studies** , Vol 08 , 2001.
- 26 – Litz , Ellen L & Others . Human rights and conflict resolution : from the practitioners perspectives.
- 27 – Peterson, Alexanderos . The 1992–1993 georgian – abkhazian war : a forgotten conflict. **Review of international affairs**, Vol 02 , Septembre 2008.
- 28 – Sabic , Senada Selo . The impact of the refugee crisis in the balkans : a drift towards security. **Journal of regional security** , Belgrade : centre for security policy, 2017.
- 29 – Thomas , Caroline . Global governance , devlopment and human security exploring the links. **Third world quarterly** , Vol 22 , N 02 , 2001.
- 30 – Vzugbuman, Anthonia O . Non governmental organization ONG<sub>s</sub> , conflict and peace building in Nigeria. **Journal of philosophy** , Vol 03 , N 01, february 2013.
- 31 – Williams, George & Ben , Golder . Balancing national security and human rights : Assessing the legal response of common law nations to the threat of terrorism . **Journal of comparative policy analysis** , Vol 08 , N 01 , March 2006.
- 32 – Wright , Claire & Salvador , Marti puing. Latin american and caribbean ethnic studies : conflicts over natural resource and activation of indigous identity in cusco, peru. **Routledge taylor and francis group** , Vol 07 , N 03 , Novembre 2012.

33 – William , Zartman . The political analysis of negotiation : How, Who, get what and when ? . **World politics**, Vol 26 , N 03.

34– Yassien, Eman & Yassien, Mohamed. Conflict resolution from an islamic perspective : from conflict resolution to diversity management. مجلة الشريعة و القانون، N62, year 29, April 2015 .

35 – Zarifian , Julian . US foreign policy in the 1990 and 2000 : the case of the caucasus Armenia, Azerbaijan , Georgia . **European journal of american caucasus**, Vol 10 , N 02 , 2005 .

36 – Zarifian , Julian .Financial assistance , Democracy promotion and military cooperation as major tools of US : Geopolitical penetration in the south caucasus. **Foreign policy** , Vol 47 , N 03 .

37 – Zupancic , Rok & Pejic , Nina. The European union rule of law mission in kosovo : An affective conflict prevention and peace – building mission.projected entitled : the European union and its normative power in post conflict society : a case study of northern kosovo . **Journal of balkan and near eastern studies**, 2020.

38 – .....Failure To protect : Anti minority violence in kosovo, **human right watch journal** , Vol 16 , N 06 , July 2004.

#### **C / Conferences & Forums :**

01 – Anova , Aytan Gahram. Identity, conflict and its implications for conflict management . **UNISCI discusion papers** , N 11 , Mannhein university , May 2006.

02 – Barlett , William . The social impact of the global economic crisis in the western with a focus on the republic of macdonia . **Pecol's paper series** , european institute . London : school of econimic and political science . September 2010.

- 03** – Bélanger , Louis & Others . " Foreign interventions & secessionist movements : The democratic factor Journals cambridge " , 2005.
- 04** – Claessens , Styin .” Governance and development” . **Global cooperate governance forum** . the international bank of reconstruction and development .
- 05** – Cuvelier , Jeroen & Others . “ Resources conflict and governance : a critical review of the evidence “. **The justice and security research programme** ,London : international development department , Paper 09 , October 2013.
- 06** – El badaoui , Ibrahim & Sanbanis , Nicolas .Why are there so many civil wars in africa . **world bank paper** . Washington , December 2000.
- 07** – Gahramanova , Aytan . "identity conflict and its implications for conflict management . " **UNISCI discusion papers** , Mannheim university, N 11 ,May 2006.
- 08** – Geyer, Robert ." Europeanisation , complexity and the british welfare state". **Paper presented to the UACES / ESRC** : study group on the europeanisation of british politics and policy making , Department of politics university of sheffield. Policy press , 2004.
- 09** – Hakovirt , Harto .” global problems and their governance : the contribution by the figure” . **A talk about** :” understanding the global system” .TURKI : SAFIR project department of political science .
- 10** – Kay, Cristobal . " conflict & violence in rural latin america " . Working paper series presented at the annual congress of ADLAF . Novembre 2000.
- 11** – Langille , Peter . “ conflict prevention : Options for rapid development and united nation standing forces, global human security ideas and iniative. **Eleven Annual Meeting of the academic council on the united nations system.** London , 1999 .

- 12 – Mehta , Vijay . “ world security , global governance and the role of UN : for a just peaceful ans sustainable world “ . **A talk given at the conference of : “ world disarmament conpaign : global security , new challenges “** . London : House of L’ords , VM centre of peace , 29 october 2007.
- 13 – Nesbit , Becky. The role of NGO<sub>s</sub> in conflict resolution in africa : An institutional analysis. **Presented at the institutional analysis devlopment mini – conference** . Work shop in : political theory and policy analysis, inatian university , 2003.
- 14 – Parr sakiko , Fukuda & Robert , Pucciotta. Conflict prevention and deo– cooperation . **international affairs working paper** , Novembre 2007.
- 15 – Persbo , Andres .” The role of Non – Governmental organisations in the monitoring and verification of international arms , control and disarmament agreements : Arms control verification” . **Disarmament Forum Geneva** , Vertic 2010.
- 16 – Sanfey , Peter & milaticvic jacov. The western balkans in transition diagnosing the constraints on the path to a sustainable market economy.**européan bank for reconstruotion and devlopment paper for the western balkans investment summit**, 20 february 2018 .
- 17 – Stiglitz , Joseph E . the future of global governance . working paper series. Iniative for policy dialogue , Columbia university , 2004.
- 18 – Wilkim , Peter . “ Global poverty and Orthodox Security” . **Third world Quarterly**. Vol 23 , N 04 , Taylor & francis group : carfax publishing , 2002.
- 19 – **Sixtenth and final meeting** of the international steering group for kosovo : international civilian office , 10 septembre 2012 .
- 20 – The kosovo case study . **working paper of the collaborative NATO – HAVARD PROJECT** : towards a comprehensive response to health system

strengthening in crisis – affected fragile state havard medical school department of global health and social medicine. Nato joint analysis and lessons learned , 2013 .

**D / Reports :**

**01** – Aneur , Hady & Sue , Richiedi . **Sahel NGOs** population network . **case study report** , August 2000.

**02** – Calderain, Fernando . “ understanding social conflict in latin america “ . **Brief report paper** , Bolivia : UNDP , march 2013 .

**03** – Cil – rables , Alvarado . “ Kosovo : the human rights situation and the fate of persons displaced from their home “ . **report council of europe commissioner for human rights** , strasbourg , 16 october 2002.

**04** – Stewart , Frances . How does conflict undermine human development . **Human development report africa** . university of Oxford , UNDP , February 2007 .

**05** – Warner , Lesly Anné .” The trans – sahara contre terrorism partnerships building capacity to counter terrorism and violent extremism “ . **Final report**, centre for stability and devlopment CNA corporation , CRM 2014 .

**06** – Woehrel , steven .” Kosovo : Historical background to the current conflict CRs “ . **Report for congress**. Foreign affairs : defence and trade division, jun 1999.

**07** – Improving international support to peace the missing peace , conflict and fragility , **OECD Annual Report** , 2012.

**08** – conflict international response : lesson learned the independent international commission on kosovo . **The kosovo report** , Oxford university press , new york : Library of congress , 2000.

**10** –“ Panorama of food and nutrition security in latin america and the Caribbean food and agriculture organization of the united nations “ . **Report santiago de chile** .

11 – War and peace in the 21 century . **Human security report** . New york : Oxford , human security centre , 2013 .

12 – UNSC , **Report of the secretary general** : on the situation in the sahel region.

13 – Promoting security , stability and respect for human rights in kosovo. **United nations report** , original reports , 25/12/2014.

14 – KHDR : civil society and devlopment prishtina , **Kosovo human devlopment report** ,2008.

**E / Memories & théses :**

01 – Gody , Assi Habib . " **the challenges of the united nation in conflicts resolution : the case of darfur , capus , Eastern mediterranean** " . **Master of science in international relations** : instituts of graduate studies and research in partial ful fillement of the requirements.

**F / Articles & sites :**

01\_–\_bruk , Salamon Lich . caucasus : region and mountains.Eurassia encyclopedia , Britannica.sited on : **www.britannica.com/place.caucasus** .

02 – Croso, camella. Empowering civil society in latin america to promote equality and prevent conflict. Sited on : **www.un.org/en/chronicle/article/empowering-civil-society-in-latin-america.07/03/2021**.

03 – Graham , James . Russia ‘s policy towards ethnic in georgia. Sited on : **www.onthisday.com/russia/georgia.phd.07/07/2020**.

04 – Graham, James. Russia’s policy towards ethnic in georgia. Sited on : **www.onthisday.com/russia/georgia.php.07/09/2019**.

05 – Higgins , Rosalyn . peace and security : Achivements and failures . Ejil 1995 . sited on : **Ejil.org.pdfs/6/1/1306.pdf**.

- 06** – Hill, Fiona. Conflicts in the caucasus : prospects for resolution. Foreign policy. 07 december 2011. Sited on : [www.brookings.edu/research.teste.miov.2019/12/07.caucasus.hill](http://www.brookings.edu/research.teste.miov.2019/12/07.caucasus.hill).
- 07** – Jehangir, Hamza. Realism, Liberalism and the possibilities of peace . international relations studies.Feb19,2012.University of salford. Sited on : [www.e-ir.info/2019/02/19/realism.liberalism&the.posibi](http://www.e-ir.info/2019/02/19/realism.liberalism&the.posibi).
- 08** – Joseph, sibyk .the emerging role of NGOs in conflict resolution, international seminar on conflict resolution, february 15–17/2003. Sited on : [www.mkgandli.sarvodaya.org/nonvio/NGOs.17/09/2020](http://www.mkgandli.sarvodaya.org/nonvio/NGOs.17/09/2020).
- 09** – kashan , Sunya.The USA patriot Act : impact on freedoms and civil liberties. Sited on : [www.dc.cod.edu/cgi/view.content.cgiarticle.1123](http://www.dc.cod.edu/cgi/view.content.cgiarticle.1123).
- 10** – Marchall , Monty G . Major Episodes of political violence and conflict regions 1946 – 2008 , center for systemic peace. 30 april 2014 . sited on : [www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%.montry.marchall.pdf](http://www.casi.sas.upenn.edu/files/it/major/20%.montry.marchall.pdf) .
- 11** – Masson , Simon & Rychard , Sandra . conflict analysis tools.swiss agency for devlopment and cooperation (SDC) : conflict prevention and transformation division(COPRET) , bern 2005. Sited on : [www.css.ethz.ch/pub.pdf](http://www.css.ethz.ch/pub.pdf) .
- 12** – Mathews , sally. The role of NGOs in africa : are they a force for good ?april 25 2017 . sited on : [www.the.conversation.com/the.role-of-NGOs-in.africa.are.they.a.force.for.good.76227](http://www.the.conversation.com/the.role-of-NGOs-in.africa.are.they.a.force.for.good.76227).
- 13** – Mitchell , chris . 19 african and international NGOs : call for the alliance with the sahel to guaranteé sustainable change in the region. Sited on : [www.one.org/international/press.28fev2018](http://www.one.org/international/press.28fev2018).
- 14** – Murithi , Tim .The failure of the security council in creating the frame work : condition for mediation. University of pretoria, department of politicaln science,

- Institus for justice. Sited on : [www.up.ac.za/media/shared/237.pdf](http://www.up.ac.za/media/shared/237.pdf).international.2020 .
- 15 – Munoz , Heraldo . a special partnership with the UN : a latin american perspecive . sited on : [www.un.org/chronicle/article/special-partnership-un-latin-american-perspective.21/11/2020](http://www.un.org/chronicle/article/special-partnership-un-latin-american-perspective.21/11/2020).
- 16 – Placek, keven . The Democratic peace theory.international relation studies.sited on : [www.ir-info.2012/2/18.the .democratic.peace.theory](http://www.ir-info.2012/2/18.the .democratic.peace.theory).
- 17 – Reecca, Devit .Liberal institutionalism : An Alternative IR theory or just maintaining the states. Sited on : [www.ir-info.2011/09/01.liberal.institutionalism.an.alternative.IR.theory.30/07/215](http://www.ir-info.2011/09/01.liberal.institutionalism.an.alternative.IR.theory.30/07/215).
- 18 – Richmond, Oliver P . NGOs and emerging of peace making :post westphalian approach. Annual convention of international study association.Los Angles : Columbia international affair. Sited on : [www.cianet.org](http://www.cianet.org).
- 19 – Stephens , tom .civil liberties after 11 september2001. Sited on : [www.counter-punch.org/2003/07/11.civil.liberties.after.11.sepember](http://www.counter-punch.org/2003/07/11.civil.liberties.after.11.sepember) .
- 20– Tijani, Fatimah. The south caucasian countries : culture economy, history, politics : similarities and differences , caucasus in the war . sited on : [www.academia.edu/3456933.31/1/2020.17:54](http://www.academia.edu/3456933.31/1/2020.17:54) .
- 21 – Vorrath , judith & others . Linking ethnic conflict and democratization. National centre of competence in research. June 2007. Sited on : [www.nccr.democracy.uzh.ch.nccr.pub.wpg.pdf](http://www.nccr.democracy.uzh.ch.nccr.pub.wpg.pdf) .
- 22 – Walsh , Sinead. Women, violence and peace in the south caucasus : a regional perspective. Sited on : [www.insighton.conflict.org/2015/09/women.violence.&.peace.in.the.south.caucasus.regional.18/09/2020](http://www.insighton.conflict.org/2015/09/women.violence.&.peace.in.the.south.caucasus.regional.18/09/2020).

23 – Walton , Douglas. What is propaganda, and what exactly is wrong with it.

Sited on : [www.dougwalton.ca/paper20%.pdf.97.propaganda.pdf](http://www.dougwalton.ca/paper20%.pdf.97.propaganda.pdf) .

25 – Zyck , Steven & Muggah , Robert. Conflicts colliding in Mali and the sahel.international journal of security and devlopment. Sited on :

[www.dx.doi.org/10.5334.fta.pdf](http://www.dx.doi.org/10.5334.fta.pdf) .

24 – Will, Mooreh. Ethnic minority and foreign policy. Summer 2002. Sited on :

[www.garnet.acns.fsu.ed/whmoore.research.moore.2002](http://www.garnet.acns.fsu.ed/whmoore.research.moore.2002).

26 – “ Global peace index : measuring peace and assessing country “. Institute for economics and peace . sited on :

[www.vision.of.humanity.org/sites/default/files/2014/20%/global.peace.index%.report.pdf](http://www.vision.of.humanity.org/sites/default/files/2014/20%/global.peace.index%.report.pdf) . 30 may 2014.

27 – Heidelberg institute for international conflict research HILK : conflict barometer 2014 . sited on :

[hilk.de/de/download/data/downloads.2013/conflict.barometer.2013.pdf](http://hilk.de/de/download/data/downloads.2013/conflict.barometer.2013.pdf) .

accessed 30 may 2014.

29– Global border of armed violence : Lethat encountres 2011. geneva declaration .sited on :

[www.geneva.declaration.org/global.border.of.armed.violence.full.report.pdf](http://www.geneva.declaration.org/global.border.of.armed.violence.full.report.pdf) .

accessed 10 may 2014 .

30 – United nations office of the high commissioner for human rights report of the mapping exercise documenting : the most serious violations of human rights and international humanitarian law committed within the territory of the democratic republic of the cango between March 1993 – 2003 . sited on :

[www.ohchr.org/documents.countries/cd/drc.mapping.report.final.pdf](http://www.ohchr.org/documents.countries/cd/drc.mapping.report.final.pdf) .12 may

2014.

- 31** – Geneva declaration, global burden of armed violence, cambridge university press . sited on : [www.geneva.declaration.org/measurability/global/burden-of-armed-violence](http://www.geneva.declaration.org/measurability/global/burden-of-armed-violence). accessed 30 may 2013 .
- 32** – Conflict management tools, annex 2 .biodivers the **ERANET** promoting European resolution on biodiversity. **Sited on** : [www.biodiversa.org/577](http://www.biodiversa.org/577). Helen Baker & Matt Smith.
- 34** – Geopolitical map of the caucasus region . sited on : [www.reddit.com/mapporn/comments/geopolitical.map.of.the.caucasus.region.04/08/2019](http://www.reddit.com/mapporn/comments/geopolitical.map.of.the.caucasus.region.04/08/2019).
- 35** – Confict and displacement in Mali, Niger and burkinafaso. Sited on : [www.acaps.briefing.note.22march2019](http://www.acaps.briefing.note.22march2019).
- 37** – Georgia united nations assembly , 20 novembre 2015, state GMCA Of georgia.sited on : [www.gmca.org/programs/guna.2/11/2015](http://www.gmca.org/programs/guna.2/11/2015).
- 38** – Gender peace audit on the south caucasus. Sited on : [www.international.alert.org/women.caucasus.18/05/2020](http://www.international.alert.org/women.caucasus.18/05/2020).
- 40** – The united states national central bureau of interpol. US departmen of justice office of the inspector general audit division report. 09 septembre 2009 . sited on : [www.justice.gov.org.reports.plus.2935.final.pdf](http://www.justice.gov.org.reports.plus.2935.final.pdf)
- 42** – Interpol and EU project to enhance border security in libya takes off. Sited on : [www.interpol.int.en.internet.new-and-media-news.2013](http://www.interpol.int.en.internet.new-and-media-news.2013) .
- 43** – Interpol african conference in africa unites regional law enforcement against transnational crime. Sited on : [www.interpol.int.en.internet.new-and-media-news](http://www.interpol.int.en.internet.new-and-media-news).
- 44** – report of the secretary general on the united nations internim administration mission in kosovo. Sited on : [www.relief.web.net/report-secretary-general-united-nations-internim-administration-mission-kosovo.202964](http://www.relief.web.net/report-secretary-general-united-nations-internim-administration-mission-kosovo.202964).

45 – the united nation in serbia : sustainable devlopment goals. Sited on : [www.serbia.un.org/about.the.un.14/11/2020](http://www.serbia.un.org/about.the.un.14/11/2020).

46 – European external action service, Euleux kosovo : UE role of law mission in kosovo fact sheet. Sited on :

[www.collections,internetmemory.org/haeu/content/2016033172652.eeas.euro](http://www.collections,internetmemory.org/haeu/content/2016033172652.eeas.euro)

47 – Eulex : support to the EU facilitated dialogue between prestina & belgrade.

Sited on : [www.eulex.kosovo-eu/eul-respository/doc/english-dialogue.05avril2017](http://www.eulex.kosovo-eu/eul-respository/doc/english-dialogue.05avril2017).

48 – Nato's role in kosovo. Sited on : [www.jfenples.nato.int/kfor/about-us/welcome-to-kfor-nato's.role.in.kosovo](http://www.jfenples.nato.int/kfor/about-us/welcome-to-kfor-nato's.role.in.kosovo) . in : [www.nato.int.28/11/2020](http://www.nato.int.28/11/2020).

49 – US , DOS The export control and related border security EXB<sub>s</sub> Program.

Sited on : [www.state.gov/document.organization.126248.pdf](http://www.state.gov/document.organization.126248.pdf) .

50 – civil society and governance. In : [www.worldlearning.org/what-we-do/our/expertive/civil.society.and.governance.24/04/2020](http://www.worldlearning.org/what-we-do/our/expertive/civil.society.and.governance.24/04/2020).

51 – Global initiative to end all corporal punishment of children progress towards prohibility all corporal punishment in latin american and the caribbean analysis.

Sited on : [www.end.corporal.punishment.org/assets/pdf/legality-tables/latin-america-and-caribbean-progress-table.committed.pdf](http://www.end.corporal.punishment.org/assets/pdf/legality-tables/latin-america-and-caribbean-progress-table.committed.pdf) .

52 – the patriot Act , what is the proper ? balance between national security & individual rights. Sited on :

[www.crf.usa.org/america-responds.to.terrorism.the.patriot.act.29/03/2016](http://www.crf.usa.org/america-responds.to.terrorism.the.patriot.act.29/03/2016).

53 – EU the european union and the sahel 2013. Sited on :

[www.consilium.europa.eu/uedocs/cms-data/docs-press-data.foraff.pdf](http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms-data/docs-press-data.foraff.pdf) .

54 – EEAS Common security and defence policy : the EUCAP sahel niger, civilian mission. Sited on : [www.consilium-europa.eu/media/1960390/eucap-sahel-fatsheet.april2013.pdf](http://www.consilium-europa.eu/media/1960390/eucap-sahel-fatsheet.april2013.pdf) .

55- [aljazeera.net/news/international/2021/09/29](http://aljazeera.net/news/international/2021/09/29).

56- [arabic.rt.com/news/12209/rt.nline.29/09/2021](http://arabic.rt.com/news/12209/rt.nline.29/09/2021).

57- [www.pinterest.com/pin/826281056907](http://www.pinterest.com/pin/826281056907).

فهرس الأشكال

الجدول

و الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط توضيحي لطبيعة التفاعلات في إطار العلاقات الرسمية و غير الرسمية	74
02	الجهات الفاعلة في إطار الشبكة العلائقية لخريطة النزاع : المتغيرات	80
03	تحليل النزاعات المجتمعية من منظور شجرة النزاع : الأسباب الجذرية	82
04	تحليل النزاعات المجتمعية من منظور الطرح التوازني	83
05	عناصر، مكونات و أبعاد التوازن الإستراتيجي من منظور الطرح التوازني	91
06	شبكة العلاقات التفاعلية بين المنظمات الدولية الحكومية، و المنظمات غير الحكومية من منظور الطرح التوازني	93
07	مخطط توضيحي لنموذج المحاكاة : التعقيد من العلوم الطبيعية نحو العلوم الإجتماعية	100
08	مخطط توضيحي لتحليل تداخل أبعاد الصورة الأمنية القوقازية: جيورجيا - أبخازيا	111
09	محركات المعضلة الإثنو سياسية : التداخل الإثني - السياسي	114
10	الإختلاف العرقي من منظور النظرية الصلبة وفقاً لمسلمات المقاربة الإثنو واقعية	120
11	مستويات التصعيد السلبي وفق نموذج غلاسل للنزاع الجيورجي - الأبخازي	123
12	عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار الإفريقي حسب نموذج Oana Tranca	149
13	تصاعد الأحداث ذات الصلة بالنزاع في أمريكا اللاتينية من أكتوبر 2009 إلى جوان 2010	154
14	عدد النزاعات الإجتماعية في كل بلد و نسبة النزاعات الإجتماعية التي تنطوي على صدامات عنيفة	156
15	الزحف الحدودي للنزاعات الممتدة في أمريكا اللاتينية من أكتوبر 2009 إلى سبتمبر 2010	157
16	منحنى بياني للتداخل ثلاثي الأبعاد للنزاعات في أمريكا اللاتينية وفق نسب مئوية	159
17	مخطط توضيحي للمستويات المتزايدة لتطرف النزاع في أمريكا اللاتينية	160
18	منحنى بياني يوضح تطور النزاع وفق المقاربة النسائية في أمريكا اللاتينية	165
19	متغيرات تحفيزية لتجدد النزاعات المجتمعية - اللاجئين في منطقة البلقان -	166
20	مخرجات تدفقات اللاجئين في منطقة البلقان : التدفق نحو اللاجئين البيئيين	167
21	مخطط بياني حول إرتفاع نسبة الدين الخارجي في دول غرب البلقان من 2008 إلى 2010	169

169	إرتفاع معدلات البطالة مقابل إنخفاض مستوى الديمقراطية في دول غرب البلقان	22
174	السيناريوهات الأربعة للنزاع في أمريكا اللاتينية من 2012 إلى 2015	23
175	معدل الوفيات لكل 1000 مولود في أمريكا اللاتينية و الكاريبي	24
204	حالة التقدم في مجال سيادة القانون في دول البلقان من منظور الإتحاد الأوروبي	25
210	مخطط توضيحي لمضمون الميثاق المدني لإستقرار القوقاز : فاعلية تسوية النزاع	26
217	تحديد مجالات مشاركة المرأة في جهود السلام في منطقة القوقاز	27
223	آليات عمل المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية	28
230	ترتيبات الحفظ وفق مثلث يوهان غالتونغ: إجراءات البناء من القاعدة إلى القمة	29
236	حالة تقدم الإصلاحات الإقتصادية في البلقان وفق متغير الثالوث المصلي	30
236	توظيف قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في البرامج التنموية من منظور تفاعلي في كوسوفو	31
242	تحديات الحوكمة العالمية في إطار النزاعات الإجتماعية الممتدة : تحديات الفواعل الرسمية	32
254	مؤشر سياسة الشركات الصغيرة و المتوسطة وفق WB - 6	33
280	مخطط توضيحي لتصنيف المقاصد حسب مستويات الضرورة	34
283	إطار تحليلي للنزاع المجتمعي من منظور إسلامي	35
285	عملية النزاع من منظور إسلامي ومتغيرات البناء الإيجابي	36
287	النموذج الجديد لإدارة النزاع من المنظور الإسلامي	37
289	مخطط توضيحي لنموذج السلام الإسلامي Salam Model	38
290	النموذج الإسلامي الإستباقي لحل النزاعات	39
291	إنصهار/ إندماج الهوية من منظور إسلامي ( علاقة الفرد بالجماعة، الأقلية بالأغلبية)	40
292	تحديد المطلوب لفهم التفاعل بين الأطر العالمية و المقرب الإسلامي	41
297	مخطط توضيحي للعلاقة بين ثلاثية R و ثلاثية M	42
315	الربط بين الأطر النظرية ( النماذج التحليلية، المقرب الإسلامي، لبناء نموذج السلام الإيجابي	43

الصفحة	العنوان	الرقم
105	الموقع الجيوغرافي لمنطقة القوقاز وفق النموذج المختار : جيورجيا - أبخازيا	01
108	الأقليات العرقية في كل من جيورجيا - أبخازيا : النزاع بين تبليسي و سوخومي	02
113	إمتداد النزاع نحو أوسيتيا الجنوبية : إقحام تسنخيفالي كأقلية متأثرة	03
117	الأسباب الإقتصادية و المصالح النفطية في النزاع - بحر قزوين -	04
119	تدخل القوى الخارجية في النزاع الجيورجي - الأبخازي: أنريجان، أرمينيا، تركيا و روسيا	05
122	التدخل الروسي، التركي و الإيراني في النزاع - مثيرات التصعيد -	06
130	جدلية التاريخ و الجغرافيا كسبب مباشر في النزاع في كوسوفو : صربيا و الجبل الأسود	07
132	التداخل الصربي - الكوسوفي : تبادل المصالح لتحقيق المطالب	08
133	بؤرة النزاع الدموي في كوسوفو: التفكك الإثني و الإمتداد الحدودي	09
134	سوء الأوضاع السياسية في منطقة البلقان : من كوسوفو الجزء نحو الكل	10
141	تأثير تنظيم القاعدة على الإمتداد الحدودي للنزاع في منطقة الساحل الإفريقي	11
142	المثلث الحدودي الجزائر، مالي و النيجر : التمرد التارقي في المنطقة	12
151	تأثير النزاع بين مالي و النيجر على الأمن القومي الجزائري	13
155	تداخل و تقارب الحدود في أمريكا اللاتينية : تعقد النزاع من المستوى الرابع نحو المستوى الأول	14

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إتجاهات الحوكمة الأمنية العالمية : من الجغرافيا نحو السياسة	37-38
02	العناصر الأربعة لفعالية أنظمة الإنذار المبكر : مشروع تبادل المعلومات حول الخطر	66
03	الخطوات العملية لتحليل القضايا النزاعية : من الوصف نحو التحليل	71-72
04	إستخدام المجتمعات المحلية للمعلومات : نموذج المجتمع المدني	72-73
05	ملخص عن النموذج الأمريكي في توظيف الآليات و التقنيات لتحليل النزاعات المجتمعية	84
06	سمات أنظمة التعقيد الإجتماعية : تحديد متغيرات المقارنة	95
07	متغيرات مقياس التعقيد : توضيح الجوانب الفوضوية	96
08	مستويات التعقيد في العلوم الإجتماعية: تجريد النمذجة	99
09	الجماعات العرقية البارزة في منطقة القوقاز تبعاً للمعايير المعتمدة	105
10	التقسيمات الإثنية - العرقية في منطقة القوقاز تحت مبرر إقتصادي	106
11	الوحدات السياسية في البلقان و تريبهم الإثنو غرافي: التداخل اللغوي، العرقي، اللغوي و الديني	128-129
12	الجماعات اللغوية في منطقة الساحل الإفريقي و تحديدها الجغرافي	140
13	آليات تدفق النزاعات الإثنية في إفريقيا	148
14	متغيرات النزاع بين الحكومة الوطنية، الحكومة المحلية و المجتمع المدني أمريكا اللاتينية	163
15	تراجع معدل النمو في دول منطقة غرب البلقان : مخرجات النزاع الإقتصادي	168
16	تأثير النزاع المالي التارقي الحدودي على دول منطقة الساحل الإفريقي	172-173
17	تدخلات مجلس الأمن الدولي في كوسوفو: تحليل القرارات و الأحداث	193-195
18	مساعدات الإتحاد الأوروبي لدى دول جنوب القوقاز 1992 - 2002 ( مليون يورو)	199-200
19	فاعلية EULEX في كوسوفو وفق المؤشرات	203

233-234	تطور المعايير الإقتصادية لدول غرب البلقان - كوسوفو -	20
237-238	المنح الصغيرة لمشروع سياسة دعم الإحتمالات التحضيرية و المشاركة فيها: مؤتمر واغادوغو	21
244	الإشكالات الأربعة لأنظمة الإنذار المبكر	22
253	عوامل الإنتاجية الإجمالية حسب البلد : محددات الفشل	23
272-273	عدد الإنتهاكات في القضايا المالية خلال الفترة 2001 - 2005	24
285	نموذج كريستوفر روبنز لإدارة الخلاف	25
297	اللحظات المرحلية لعملية تسوية النزاع المجتمعي	26
300	المراحل الإثنى عشر لتحركات الوسيط في عملية تسوية النزاع	27
301	تقنيات و أشكال التدخل لتسوية النزاعات	28

فهرس

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة .....
	شكر و عرفان .....
	الإهداء .....
	مختصرات الدراسة .....
	ملخص الدراسة باللغة العربية .....
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .....
	خطة الدراسة .....
15	مقدمة .....
31	الفصل الأول : المنطلقات المفاهيمية - النظرية و السببية للحوكمة الأمنية العالمية - دراسة المفاهيم ، السياقات ، المقاربات ، الفواعل و الأسباب - .....
31	مقدمة الفصل الأول .....
32	المبحث الأول : الأطر المفاهيمية - التساندية للحوكمة الأمنية العالمية - إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية - .....
32	المطلب الأول : المرجعية التأسيسية لمفهوم الحوكمة الأمنية العالمية - الترابط بين الحوكمة و الأمن - .....
32	الفرع الأول : ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة - الخلفيات التاريخية و المسببات الحركية - .....
35	الفرع الثاني : التحولات الجذرية للبنية الأمنية - صعود تيارات الحوكمة الأمنية - .....
37	الفرع الثالث : الحوكمة الأمنية العالمية كأداة تحليلية تجريبية للديناميكيات النزاعية - الإتجاهات - .....
41	المطلب الثاني : المبادئ التوجيهية و المعايير التأسيسية للحوكمة الأمنية العالمية - مسح عابر للتخصصات - .....
41	الفرع الأول : منظور الأمم المتحدة في ضبط المبادئ التوجيهية للحوكمة الأمنية العالمية - قابلية التجسيد و الإسقاط - .....
42	الفرع الثاني : التغير في طبيعة التهديدات الأمنية - أثر التغيير في بلورة المعايير - .....
44	الفرع الثالث : الحوكمة الأمنية العالمية كنموذج بديل و إطار تحليلي للسياسات الأمنية .....
45	المطلب الثالث : التوجه نحو إدراج القضايا الإنسانية في المجالات النزاعية - من التعارض نحو محاولة الموازنة بين حقوق الإنسان و الأمن الإنساني - .....
45	الفرع الأول : التعارض الأولوياتي - النسقي بين حقوق الإنسان و الأمن الإنساني في مجال

	النزاعات الإثنية .....
46	الفرع الثاني : إنتهاكات حقوق الإنسان - تشعب أبعاد الأمن كمبررات موضوعية لإدراج القضايا الإنسانية في النزاعات المجتمعية - .....
48	الفرع الثالث : أثر الدراسات الكمية في صياغة مبدأ الموازنة الفعلي بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان - الموضعة المدروسة - .....
50	المبحث الثاني : متغيرات التمييز بين التعدد الإثني ، النزاعات الإثنية و التباينات الإثنية عبر الحدودية - التراتبات الزمنية الموضوعاتية لبناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة - .....
50	المطلب الأول : النقاش الأكاديمي حول تحول مفهوم النزاعات الإثنية - تجاوز نظرية الصراع الموحد - .....
50	الفرع الأول : أثر المؤشرات الكمية في تقديم قاعدة بيانات تجريبية - تطور المفهوم - .....
51	الفرع الثاني : دراسة مستويات التصعيد من منظور معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاع .....
52	الفرع الثالث : بارومتر النزاع - نموذج كثافة النزاع ذو المحركات الإنسانية - .....
54	المطلب الثاني : نحو بناء مفهوم النزاعات الإجتماعية الممتدة - العنف كوحدة تحليل أساسية -
54	الفرع الأول : نظرية إدوارد آزار حول النزاعات الإجتماعية الممتدة - مناقشة أكاديمية لتحول مفهوم الحرب - .....
55	الفرع الثاني : الخصائص البنوية للنزاعات الإجتماعية الممتدة .....
56	الفرع الثالث : مصادر النزاعات الإجتماعية الممتدة حسب نموذج المستوى الخامس - الجذور التاريخية و الجغرافية لأجيال النزاع - .....
59	المبحث الثالث : مستويات التطور الضمنية و قاعدة الإنتقال من الحكومة إلى الحوكمة - التغيير في طبيعة الفواعل - .....
59	المطلب الأول : القوى الكامنة وراء التغيير - التحفيزات الضبطية وفق منطق الضرورة - .....
59	الفرع الأول : الدوافع الذاتية للتغيير - الإجراءات الجزئية المغلقة - .....
59	الفرع الثاني : الدوافع الديمقراطية للتغيير - المتغيرات المؤسسية - .....
62	المطلب الثاني : الحوكمة العالمية كخيار أممي حتمي - أولوية التنسيق المؤسسي متعدد الأطراف - .....
62	الفرع الأول : التغيير في أنماط الإرهاب و أنماط الحرب وفق مبدأ الإرتباط بالنزاع - التناسب مع فئات النزاع - .....
64	الفرع الثاني : التغيير في فئات العنف و النزاعات العنيفة - محاولة الإقتراب من العنف أحادي الجانب - .....

65	الفرع الثالث : التحديات العالمية الضمنية في البيئات المتأثرة بالنزاعات - إستحالة تبني المقترح الدولاتي - .....
67	المطلب الثالث : التغيير في طبيعة و مستويات التفاعل في سياق الحوكمة العالمية - النقلة النوعية - .....
70	المبحث الرابع : المسببات الحركية للتباينات الإثنية عبر الحدودية - تداخلات الأعراق، النفط، السياسة و الموروثات الإستعمارية - .....
70	المطلب الأول : الأدوات الإبتدائية لتحليل الأسباب الكامنة للنزاعات الإجتماعية - الإحتياجات الإنسانية من منظور المقاربة النشوئية - .....
70	الفرع الأول : تفسير أسباب النزاعات المستمرة - إنتهاك الإحتياجات الإنسانية - .....
71	الفرع الثاني : من وصف المشكلة نحو تحليل القضية - تعارض المصالح و القيم - .....
72	الفرع الثالث : الشبكات، تحديد التحالفات، و بناء الإختلافات التصعيدية - نحو فهم قانون B <sub>4</sub> -
75	المطلب الثاني : مثيرات التصعيد للنزاعات الإثنية عبر الحدودية - التمهيد نحو الإسقاط العملي للأدوات التحليلية - .....
75	الفرع الأول : مصادر النزاعات الإثنية عبر الحدودية من منظور دانييل كاتز - التصنيف ثلاثي الأبعاد - .....
77	الفرع الثاني : أبعاد النزاعات الإجتماعية الممتدة - تداخل المثيرات الإقتصادية، السياسية و الإنفسالية - .....
79	المطلب الثالث : العناصر التحليلية المنهجية - الأساسية للنزاعات الإجتماعية - دراسة الأسباب الهيكلية - .....
80	الفرع الأول : الشبكة العلائقية في إطار خريطة النزاع - الجهات الفاعلة - .....
81	الفرع الثاني : تحليل الفواعل، مواقف الجهات الفاعلة، الإهتمامات و الإحتياجات من منظور عجلة النزاع و شجرة النزاع .....
86	المبحث الخامس : المقاربات النظرية لتفسير متطلبات الحوكمة الأمنية العالمية - مستجدات نظرية و أدوات تحليلية على مستوى التباينات الإثنية عبر الحدودية - .....
86	المطلب الأول : المدخل النيو - ليبرالي المؤسستي في تحليل الحوكمة الأمنية العالمية - من الدور الناشئ نحو الحتمية الدولاتية - .....
86	الفرع الأول : الأطر النظرية للمدخل النيوليبرالي المؤسستي - فرضية السلام الديمقراطي - ....
87	الفرع الثاني : البناءات المعيارية البنوية و المعرفية للمدخل النيو - ليبرالي المؤسستي -

	المجتمعات المتكاملة - .....
89	الفرع الثالث : دور الترتيبات المؤسسية في بلورة السياقات التفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية .....
90	المطلب الثاني : الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية في إطار المقترح التوازني - الفصل في أولوية الجدل - .....
91	الفرع الأول : عناصر ، مكونات و أبعاد التوازن الإستراتيجي في سياق الحوكمة الأمنية - التفاعل الثلاثي - .....
91	الفرع الثاني : الأطر التفاعلية بين القضايا الإنسانية ، الأمن الإنساني ، حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية .....
94	المطلب الثالث : أنظمة التعقيد الإجتماعية من منظور نظرية التعقيد - الإقحام الجبري في المجال الأمني - .....
94	الفرع الأول : مبادئ ، خصائص و حدود الأنظمة المعقدة - منطق الأشكال في العلوم الإجتماعية - ظاهرة الحوكمة الأمنية - .....
97	الفرع الثاني : الإنتقال من مستوى التحليل و نمط التحليل إلى نطاق التحليل - منطق التحليل الشبكي و نظرية الإنبثاق - .....
98	الفرع الثالث : التحرر من التصورات الهريراركية نحو منطق التفاعل الشبكي - الحوكمة الأمنية بصيغة تفاعلية - .....
100	إستنتاجات الفصل الأول .....
103	الفصل الثاني : ديناميكيات النزاعات الإجتماعية عبر الحدودية - تبني نماذج عالمية مختارة - .....
103	مقدمة الفصل الثاني .....
104	المبحث الأول : مرجعيات النزاع الجيورجي - الأبخازي في منطقة القوقاز - دراسة المسببات و الفواعل - .....
104	المطلب الأول : أهمية منطقة القوقاز الإقتصادية - الموقع الجغرافي و الإمكانيات - .....
104	الفرع الأول : التحديد الجيو- غرافي لجيورجيا داخل القوقاز - المقومات الإقتصادية - .....

107	الفرع الثاني : التكوينات التاريخية القومانية - الحركات العرقية لجمهوريات القوقاز - .....
109	الفرع الثالث : أثر التعدد الإثني في رسم معالم حيثيات النزاع بالمنطقة - المحطات التاريخية - .
111	المطلب الثاني : أبعاد الصورة الأمنية في منطقة القوقاز - تداخل رباعي الأبعاد - .....
112	الفرع الأول : المعضلة الإثنو سياسية - الطريق المسدود - .....
116	الفرع الثاني : السياسات النفطية - الطريق الشائك - .....
117	الفرع الثالث : المصالح الإقليمية و الطموحات الأمريكية - الطريق المتشعب - .....
119	المطلب الثالث : ديناميكيات التصعيد السلبي للنزاع الإجتماعي الممتد في منطقة القوقاز - جيورجيا - .....
120	الفرع الأول : مسلمات المقاربة الإثنو - واقعية في تفسير النزاع - قبل التعديل النظري - .....
122	الفرع الثاني : تشظي التركيبة المجتمعية و تخطي حدود التباين نحو النزاع الإجتماعي الممتد - نموذج Up-Down .....
125	المبحث الثاني : إيتيمولوجيا النزاعات الإثنية في منطقة البلقان - أنموذج كوسوفو : مدخل ثنائي الأبعاد - .....
125	المطلب الأول : الأهمية الجيو - إستراتيجية لمنطقة البلقان .....
125	الفرع الأول : الجيوبوليتيكا و الجيو - إستراتيجيا لكوسوفو داخل البلقان .....
128	الفرع الثاني : التركيب الإثنو - غرافي و أثره في إستقرار البلقان .....
130	الفرع الثالث : جدلية التاريخ و الجغرافيا .....
131	المطلب الثاني : مثيرات التصعيد في البلقان .....
131	الفرع الأول : مجريات النزاع التفصيلية في منطقة البلقان - كوسوفو - .....
133	الفرع الثاني : أسباب مختلفة - متفرقات - .....
137	الفرع الثالث : الأبعاد و المواقف الدولية إتجاه النزاع في البلقان.....
140	المبحث الثالث : التهديدات الأمنية - الإثنية في منطقة الساحل الإفريقي - التشظي الأمني الحدودي - .....
140	المطلب الأول : الوصف ، الموقع و الإنتماءات .....
140	الفرع الأول : التعدد اللغوي ، الديني ، و الإثني .....

141	الفرع الثاني : النزاع الحدودي في منطقة الساحل الإفريقي - النموذج المالي - .....
144	المطلب الثاني : العوامل الداخلية و الخارجية .....
144	الفرع الأول : العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية .....
146	الفرع الثاني : العوامل الخارجية .....
147	المطلب الثالث : طرق أقلمة النزاعات الإثنية في إفريقيا - آليات التدفق و عوامل التدفق - .....
147	الفرع الأول : آليات تدفق النزاعات الإثنية .....
148	الفرع الثاني : عوامل تدفق النزاعات الإثنية إلى دول الجوار .....
152	المبحث الرابع : واقع النزاعات الإجتماعية الممتدة - نموذج أمريكا اللاتينية الكاريبي - .....
152	المطلب الأول : فهم النزاع الإجتماعي في أمريكا اللاتينية .....
152	الفرع الأول : الإطار المنهجي للنزاع - التكاثر الإجتماعي، النزاعات المؤسسية و الثقافية - ...
154	الفرع الثاني : النزاع كظاهرة تاريخية في أمريكا اللاتينية .....
157	الفرع الثالث : الأصول الإجتماعية للنزاع في أمريكا اللاتينية - التحول نحو البعد الحدودي - ..
161	المطلب الثاني : سياق النزاعات المجتمعية في أمريكا اللاتينية - المنصات المشتركة وفق النماذج المقترحة - .....
161	الفرع الأول : نزاعات الهوية - دوافعها ، مثيراتها و محفزاتها - .....
162	الفرع الثاني : الأهمية النسبية للنزاعات الإجتماعية في السياق المجتمعي - النموذج المختار -.
166	المبحث الخامس : الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات الإجتماعية الممتدة على الأمن الإقليمي - .....
166	المطلب الأول : الأبعاد الدولية للتهديدات الناشئة في منطقة البلقان - مشكلة اللاجئين - .....
166	الفرع الأول: التحول نحو اللاجئين الحدوديين - من الداخل الضمني نحو الخارجي.....
168	الفرع الثاني: تأثيرا الأزمة الإقتصادية على النزاع الحدودي في البلقان - المخرجات الأمنية - ...
170	المطلب الثاني : التفكك الإثني في الساحل الإفريقي - الحدودي .....
173	المطلب الثالث : السيناريوهات المحتملة للنزاع في أمريكا اللاتينية - النهايات المفتوحة - .....
176	إستنتاجات الفصل الثاني .....
178	الفصل الثالث : التفاعلات الحوكماتية الأمنية العالمية لمعالجة الإنعكاسات اللاتماثلية للنزاعات

	الإثنية عبر الحدودية
178	مقدمة الفصل الثالث .....
179	المبحث الأول : دور الأمم المتحدة في الحوكمة الأمنية العالمية للتباينات الإثنية عبر الحدودية - دراسة تحليلية للنماذج - .....
179	المطلب الأول : هيكل الأمم المتحدة في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - تجاوز الإجراءات الكلاسيكية - .....
180	الفرع الأول : مجلس الأمن .....
181	الفرع الثاني : الجمعية العامة و لجنة بناء السلام .....
182	المطلب الثاني : النماذج - منطقة القوقاز ، منطقة البلقان ، منطقة الساحل الإفريقي ، و منطقة أمريكا اللاتينية - .....
182	الفرع الأول : دور الأمم المتحدة في منطقة القوقاز - النزاع الجيورجي الأبخازي كنموذج - ...
185	الفرع الثاني : إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل الإفريقي - النموذج المالي - .....
192	الفرع الثالث : تنفيذ المعايير المرجعية من منظور الأمم المتحدة في منطقة البلقان - كوسوفو .
196	الفرع الرابع : التنمية الإنسانية من منظور الأمم المتحدة في منطقة أمريكا اللاتينية .....
198	المبحث الثاني : الهندسة المؤسسية الرسمية في المجال الحوكماتي العالمي - دور الحكومات ، المنظمات الحكومية و الشراكات الدولية - .....
198	المطلب الأول : نماذج إعادة الإعمار و البناء في منطقتي القوقاز و البلقان .....
198	الفرع الأول : مبادرات فردية متعددة المستويات في القوقاز - أمريكا، أوروبا و روسيا - .....
202	الفرع الثاني : فحص فاعلية المنظمات الإقليمية في كوسوفو - الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو -
205	المطلب الثاني : دور المنظمات الإقليمية في الساحل الإفريقي .....
209	المبحث الثالث : الترتيبات غير الرسمية في مجال الحوكمة الأمنية العالمية - الإسقاطات النظرية لتفاعلات الجهود غير الرسمية من منظور منظمات المجتمع المدني، المنظمات. النسوية و القطاع الخاص - .....
209	المطلب الأول : التنسيق الإنساني - الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني في مناطق النزاعات

	المجتمعية .....
210	الفرع الأول : العقل الجمعي و إيدولوجية التلاقي من منظور ميثاق إستقرار القوقاز المدني - منطقة القوقاز - .....
211	الفرع الثاني : إستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في منطقة الساحل الإفريقي من منظور المجتمع المدني .....
212	الفرع الثالث : منظمات المجتمع المدني في منطقة البلقان - كوسوفو - .....
215	الفرع الرابع : تمكين المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لتعزيز المساواة و منع النزاع .....
216	المطلب الثاني : مفهمة توصيفية نظرية متعددة المستويات لدور المرأة في الحوكمة الأمنية العالمية .....
220	المطلب الثالث : إستراتيجيات القطاع الخاص في الحوكمة الأمنية العالمية - المدخل التمويلي -
222	المبحث الرابع : دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الترابط الإستراتيجي بين الفواعل الرسمية و غير الرسمية .....
222	المطلب الأول : آليات و مجال و أدوات المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية
223	الفرع الأول : آليات عمل المنظمات غير الحكومية في النزاعات المجتمعية - إسقاط على المجالات - .....
224	الفرع الثاني : أدوات المنظمات غير الحكومية في مجال النزاعات المجتمعية .....
225	المطلب الثاني : الدور الناشيء للمنظمات غير الحكومية تبعاً للنماذج المختارة .....
225	الفرع الأول : المنظمات غير الحكومية في القوقاز .....
226	الفرع الثاني : المنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل الإفريقي .....
230	المبحث الخامس : المقاربة التكاملية التشبيكية لمثلث بوهان غالتونغ - إجراءات البناء من القاعدة نحو القمة * التفاعل الحقيقي * .....
230	المطلب الأول : مثلث بوهان غالتونغ - التحديد التصوري - .....
231	المطلب الثاني : موضوعة الحوكمة متعددة المستويات و الأطراف لتفعيل أسس السلام المتساند - تجاوز بؤر الفشل نحو تحديد مجالات النجاح - .....
231	الفرع الأول: ضبط مجال اللعب التفاعلي - نظرية الألعاب بصيغة مجتمعية - .....
232	الفرع الثاني: النماذج الشبكية و التفاعلية في البلقان من منظور إقتصادي

237	الفرع الثالث: الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الساحل الإفريقي
239	إستنتاجات الفصل الثالث .....
241	الفصل الرابع : من معيقات تفعيل الحوكمة الأمنية العالمية في سياق النزاعات الإثنية عبر الحدودية نحو الموضوعة الدقيقة للحوكمة متعددة المستويات وفق مقتضيات التدخل .....
241	مقدمة الفصل الرابع .....
242	المبحث الأول : المعوقات الوظيفية - النسقية و التفاعلية للحوكمة الأمنية العالمية في مجال الجهود الرسمية .....
243	المطلب الأول : إشكاليات و تحديات أنظمة الإنذار المبكر .....
245	المطلب الثاني : الطرح المنتقد للأمم المتحدة جراء التصورات الذهنية الواقعية - وفق النماذج المحددة - .....
249	المبحث الثاني : تحديات المنظمات غير الحكومية ، المنظمات النسوية ، و منظمات المجتمع المدني - ضعف الفاعلية - .....
249	المطلب الأول : معيقات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات المجتمعية .....
253	المطلب الثاني : معيقات و تحديات القطاع الخاص في دول غرب البلقان .....
256	المبحث الثالث : تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقة الجدلية بين الأمن القومي و حقوق الإنسان - المنظور الأمريكي و الإتجاه نحو الموازنة - .....
256	المطلب الأول : العلاقة الجدلية بين الأمن القومي و حقوق الإنسان من منظور الآليات الدورية
256	الفرع الأول : آليات الأمن القومي - خطوات تعزيز المهمة الأمنية الدبلوماسية - .....
261	الفرع الثاني : آليات حقوق الإنسان - الأولوية للمنظمات غير الحكومية - .....
265	المطلب الثاني : تأثيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي و حقوق الإنسان - المنطلق الأمريكي السبب - .....
266	الفرع الأول : إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأمن القومي الأمريكي .....
270	الفرع الثاني : إنعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على حقوق الإنسان .....
273	المطلب الثالث : المخرجات العنصرية و الإنتهاكات الصارخة للأقليات المسلمة .....
277	المبحث الرابع : أطر و مبادئ المنظور الإسلامي للتسوية السلمية للنزاعات المجتمعية - الإستعانة النمطية - .....
277	المطلب الأول: إستراتيجيات المنظومة الإسلامية في المنع الوقائي للنزاعات - قبل النزاع العنيف - .....

277	الفرع الأول: مبادئ المنظومة الإسلامية في المنع الوقائي للنزاعات.....
279	الفرع الثاني : إكتساب الشرعية عبر مراجعة الذات ، تقييم التأثير و الأنشطة الفعالة .....
282	المطلب الثاني: مقومات البناء المحلي من الأسفل نحو الأعلى .....
282	الفرع الأول : ضرورة بناء المناهج المتكاملة عند الإنتقال من الحرب إلى السلم .....
284	الفرع الثاني : المنظور الإسلامي في إدارة النزاعات المجتمعية - الإسقاط المباشر - .....
287	المطلب الثالث : تطبيق المنظور الإسلامي على النموذج الجديد - المحددات الواقعية - .....
292	المبحث الخامس : إجراءات بناء السلام المتساند في النزاعات المجتمعية - تحديد و ضبط الخطوات العملية لرسم خارطة النجاح - .....
292	المطلب الأول : من صنع السلام نحو بناء السلام الإيجابي المتساند - البداية التقليدية - .....
293	الفرع الأول : الخطوات العملية المدروسة .....
295	الفرع الثاني : الآليات التقليدية لتسوية النزاعات - خطوة إلى الوراء بهدف الإنطلاق - .
302	المطلب الثاني : تحديد الأشكال العملية لمنع النزاعات من منظور الإستراتيجيات التكاملية - الأمنية .....
302	الفرع الأول : المنهج المتكامل لبناء مجتمعي ناجح - نحو الإنصهار غير المشروط-
306	الفرع الثاني : دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية - مقاربات ناجحة - .....
308	المطلب الثالث : الإدارة الدولية للحدود و الأمن - المبادرات الإفريقية و الأوروبية - .....
309	الفرع الأول : الجهود الإفريقية و المغاربية لإدارة أمن الحدود - مقتطفات ناجحة - .....
311	الفرع الثاني : سياسات الإتحاد الأوروبي في التعامل مع قضايا الحدود .....
315	إستنتاجات الفصل الرابع .....
317	الخاتمة .....
325	قائمة المراجع .....
354-350	فهرس الأشكال، الخرائط و الجداول .....
356	فهرس المحتويات .....